



تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١٠

مرفوع

من السراleden غورست الى السراادوارد جراي

مقدمة

مصر في ٢٥ مارس سنة ١٩١١

مولاي

اتشرف ان اعرض تقريرى عن تقدم دواوين الحكومة المصرية ومصالحها

المختلفة في سنة ١٩١٠

الباب الاول

في فصول عامة

« ١ » — المقدمة

تاول قريري الماضي زمناً حرجاً في عهد تقدم مصر السياسي وصدر والناس لا يزالون يتذكرون اقشعرارهم من قتل المرحوم رئيس النظار السابق يد النذالة ومن المظاهرات العنيفة التي جرت ضد الانكليز على سبيل الحماية والجمالة حتى بلغت غاية شدتها برأى الجمعية العمومية لمشروع قال السويس بلا مناقشة حقيقية . فحال ذلك دون نظر الانكليز والمصريين الى الحالة بسكون وروية . وزاد الطين بلة بقيام قسم من الجرائد الانكليزية حينئذ قومة ركبت فيها متن الضلالة لقبوها الراجيف والاشاعات الكثيرة المبالغية التي كان يشيعها قوم من سكان مصر الاوربيين والمصريين الذين لم تنزه مقاصدهم عن الما رب والاغراض الخصوصية . فشددت النكير على ما توهمت انه سياسة الحكومة الانكليزية التي انبتت في مصر هذه السنين الاخيرة والحال ان ما توهمته انا هو مسموخ عن السياسة الانكليزية الحقيقية في مصر مسخاً لا يقبله العقل . وذمت تلك السياسة المزعومة بحجة انها اضعفت السلطة الانكليزية كثيراً . وطلبت فعل امور عنيفة لا مسوخ لها بل لو فعلت فلربما ادت الى تكدير العلاقات تكديراً دائماً بين الشعب الانكليزي والمصريين الذي يجب عليه ان يدو عن مصالحهم اما الآن قد مضى على ذلك اثنا عشر شهراً سكن فيها جأش الرأي العام حتى صار يتيسر له ان يحكم حكمه في الحالة التي كانت حينئذ وهو هاديء ذل من الهوى . وعليه يمكننا البحث الآن في معنى تلك الحوادث ومؤداها وفي البر التي تستخرج منها ليستفاد بها في المستقبل

ان السياسة الانكليزية في مصر لا ترمي الى مجرد تنعيم المصريين بعم حسن الادارة والاحكام فقط بل الى تدعيمهم أيضاً حتى يشتركوا تدريجاً في نصيب يزداد شيئاً فشيئاً في ادارة حكومتهم وتدير امورهم وقد قيل هذا الامر مراراً واعيد تكراراً حتى ملت الاذان سماعه واتهقت الوزارات الانكليزية المتعاقبة على هذه الخطة السياسية وهي في اعتقادي الخطة السياسية المقبولة عند السواد الاعظم من الامة البريطانية واني اعتقد أيضاً اعتقاداً ثابتاً ان

القصد هو اتنام ذلك فعلاً لا ذكره قولاً فقط . وهذه هي الغاية التي جعلت هي بلوغها منذ تشرفت بتعييني معتمداً لجلالة الملك في هذه البلاد

وفي السنين الاولى من سني الاحتلال استغرق الامر الاول (الذي يرمي اليه سياساتنا) معناتنا غنايتنا لان الحاجة كانت ماسة الى المبادرة لاصلاح العواقب الوخيمة التي نتجت عن السياسة الماضية السيئة فاتم ساني الخطير الشأن ذلك الاصلاح المادي بنجاح وسرعة اعجب بهما العالم المتمدن بأسره . ومن يتصفح تقارير اللورد كرومر الاخيرة يجد انه كان يفكر قبل سفره من بر مصر بسنين في ما يحسن فعله لزيادة اشتراك المصريين في تدبير امورهم وانه اشار خصوصاً بان يكون الشروع في ذلك بترقية شؤون مجالس المديرات . لانه لو كانت النتيجة بعد السعي في اصلاح شؤون المصريين ليس مادياً فقط بل ادياً أيضاً بمدة تزيد عن ربع قرن ان التقدم في هذا السيل لا يطابق مقتضى السياسة العملية لدل ذلك على وجود خطأ جوهري في طريقة حلنا لهذه القضية

فجعلت دأبي منذ تعييني ان افعل بمصادقة حكومة جلالة الملك بعض الامور العملية المعتدلة الحالية من الحظارة لتحقيق مقاصدنا الصريحة من هذا القبيل وهي
اولاً : تنشيط النظار والموظفين المصريين ليزدادوا اقبالاً على تحمل المسأولة والشروع بانفسهم في مباشرة امور بلادهم

وثانياً . اعطاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فرصة فيها يستعان صوتهما في الامور المهمة لانهما وان كانا لا يذوان عن البلاد بالمعنى الحقيقي فهما الواسطتان الوحيدتان اللتان يمكن لمصر ان تعرب بهما عن رأيها بطريقة غير رسمية

وثالثاً . ترقية شؤون مجالس المديرات واعطاؤها سلطة تمكنها من ان تكون عضراً حقيقياً في الحكومة المحلية وخصوصاً في ما يتعلق بأمر المعارف والتعليم

اما الاول من هذه الاصلاحات فانما هو الترتي الطبيعي الذي رفته السياسة التي اتبعت في مصر من بادى الامر . فان المراقبة البريطانية كانت محصورة على قدر الاستطاعة في اعطاء الارشاد في دواوين الحكومة المركزية وفي تنشيط اعمال موظفي الحكومة الوطنيين تنشيطاً دقيقاً . وهذه الطريقة تضمن الوصول الى درجة معتبرة في حسن الادارة ورتبي ايضاً رجالاً للحكومة من الوطنيين الذين يزادون كفاءة ومقدرة شيئاً فشيئاً . وقد سهل التعليم ذلك لانه هياً من الوطنيين مادة اصلاح (من المائدة الاولى) لاختد الموظفين منها

وأما مجالس المديريات الجديدة فلا تزال في مهدها ولكن أخبار أعمالها تقوى الآمال بالنجاح فيها كما سيظهر بعد في هذا التقرير. وقد اشتمل تراجم الاعيان الوطنيين على الانتخاب في هذه المجالس وأبدى أعضاؤها احسن غيرة تذكر فتشكر في قضاء وظائفهم وخصوصاً في ما يتعلق منها بأمر التعليم . وقررت كلها الضرائب المحلية المسموح لها بها لاجل التعليم فباغت جملة المال المجموع من البلاد كلها نحو ٢٥٠٠٠٠ جنيه وسنزيد بذلك الاموال التي تنفقها الحكومة على المعارف زيادة عظيمة . ولم يتطرق التحريض السياسي الى هذه المجالس بعد فاذا استمرت كذلك فالرجاء انها تعين اعانة تذكر على تربية الامة للحكم الذاتي المحلي

وأما اذا انتقلنا الى الفرع الباقي من التغيرات المذكورة آنفاً — وهو ما يختص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — فسلم ان سعينا من هذا القبيل لم يلق بعد النجاح الذي كان يستحقه . لانه وان يكن مجلس شورى القوانين قد انظر في عدة مشروعات لا محل للنزاع فيها ولا دخل للاعتبارات السياسية فيها وتناقش فيها تناقش من يجري على اصول الاشغال ويقصد انجاز الاعمال واقترح ايضاً عدة اقتراحات نافعة لكنه هو والجمعية العمومية اظهرا في سنة ١٩٠٩ وفي النصف الاول من سنة ١٩١٠ ميلاً متزايداً الى ان يكونا التين بأيدي الحزب الوطني يستعملهما في تحريضه وتهيجيه على الاحتلال البريطاني . فان طلبهما المتكرر لحكومة دستورية نامة وحملتهما المتكررة على الحكومة في ما يتعلق بالميزانية والسودان والعداوة والريية التين اظهراهما في مشروع قال السويس ومجاوزا فيها حد الاعتدال — كانت كلها في جوهرها مظاهرات ضد الانكليز طوعاً لتحريض الحزب الوطني . فان الفكرة الكبرى عند هذا الحزب هي ان يطل الاحتلال البريطاني بمجمل قضائه لمهته امراً مستجيلاً عليه . والوسائط العظمى التي يستعملها لبلوغ غايته هذه هي هويض اركان نفوذ الانكليز والمصريين بدوام الطعن عليهم وشم كل المصريين الذين لا يعارضون المراقبة البريطانية والتحريض على الاخلال بالنظام كلما سنحت الفرصة . فالجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين جعلتا قسيتها مساعدين على قضاء تلك الاوطار فكانت النتيجة انهما اتخذتا ما نالاهُ جديداً من عظمة الشأن سلاحاً لقتال الذين هما مدينان لهم بانالتهما اياهُ

فلا وزارة بطرس باشا ولا وزارة محمد سعيد باشا استطاعتا ان توليا قيادة المجلس حتى الآن او ان تنشئا فيه حزباً للحكومة مع ان رجالها مشهود لهم عند الجمهور بانهم من اعقل المصريين وأقدرهم . وكذلك الرئيس حسين باشا قطع الامل وعدل عن السعي في ادخال روح النظام والاعتدال الى المجلس في مداولاته . ولما استغنى من رئاسة المجلس لم يكن من

قبل هذا المنصب الذي لا يعترف لمن فيه فضل بل كان المصريون يرضونه واحداً بعد واحد
وعليه لم نجد في مجلس شورى القوانين جماعة تعين الحكومة على عملها بالمناقشات المقولة
بين أصحاب رأي ورأي آخر بل وجدنا فيه جماعة معادية للجماعات الأخرى في الهيئة
الحاكمة — أي لمجلس النظار ومستشارهم — عداوة شديدة ومتعمدة احباط مساعيهم وتثييط
همهم وجعل العمل متعذراً على الحكومة وقد رضيت الأقلية المعتدلة فيه — ان صح انه
كانت فيه تلك الأقلية — ان يسودها الغلاة المتطرفون ويمحقوها فبات مجلس شورى القوانين
لا يقضي الوظيفة المعينة له في القانون النظامي الذي وضعه اللورد دفرن

والنتيجة التي تستتج من ذلك هي أن السياسة التي يقصد بها الحكم على بلاد مصر
بمعاونة نظار من الوطنيين لا تتفق الآن مع السياسة التي ترمي الى تنشيط السعي في ترقية
ما يسمى بالمجالس النيابية فلا بد من اختيار إحدى الساستين وتهدبها على الأخرى .
والسياسة التي يجب اختيارها وتهدبها ظاهرة ظهوراً لأرب فيه حتى لو نظرنا اليها من الوجهة
التي تطابق رغبة الهيئة المحكومة نفسها . فالنظار يختارون من أقدر المصريين وأعظمهم
كفاءة . وهم ادرى برغائب اهل وطنهم وآرائهم الحقيقية من اعضاء مجلس لا يوبون في
الحقيقة الا عن فئة البكوات والباشوات الأغنياء ولا يستطيعون مقاومة أي تخريف كاذب
تصطنعه جماعات قليلة من ذوي الأغراض . فالمجالس التي تتوب عن الامة نيابة حقيقة لا
تكون في بلاد ليس يعرف القراءة والكتابة من أهلها غير ٦٠٠٠٠٠٠ قس فقط من احد
عشر مليون قس

وقد انتقد بعض الجرائد التغييرات التي مر شرحها آنفاً بدعوى انها تدل على جعل
المسؤوليات المترتبة على الاحتلال خاضعة وتابعة لمرام شعب لا يزال بعيداً عن الاتصاف
بالصفات التي لا يستغنى عنها للحكم النائي . والحال ان التغييرات التي حدثت لم تكن كلية
تقلب بها الامور عن مواضعها بل اذا اريد الاتقاد فالاولى الاتقاد على محسبها بالتأهي
في التلس والحذر والتحرس عند احداثها . فان رأي لا يزال ان المصريين بانوا في العقل
والفهم شأواً يستطيعون عنده ان يحددوا استعمال التسهيلات التي تمنح لهم للمساعدة على تدير
امور بلادهم . على انه لا ينكر مع ذلك ان التجربة الحديثة التي جربت لم تصح بل خابت
في ما يختص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . وان النتائج التي استنتجت من
تلك التجربة لم تحي . مطابقة لمقاصدنا وآمالنا . فإما أسباب ذلك يا ترى ؟

أرى ان السبب الأكبر في ذلك والكافي لتعليل المطلوب كان من البداية الى النهاية

ان المصريين والاوربيين التازلين في بر مصر حبسوا ان اتباعا لهذه السياسة هو عن ضعف منا وعن سعي في تسكين الاحزاب الوطنية عن التحريض علينا بمجحها منحا في غير وقتها وعن الرغبة في تقيص السلطة البريطانية ايضا . وليس قصدي الآن ان اظهر وجوه الحال الظاهرة كالصح للبيان في هذه الخرافة التي جد في اذاعتها كثيرون من ذوي المقاصد التي لا تسلم من الشبهات وحسي أن أترك تاريخ الستين او السنوات الثلاث الماضية يشهد بنفسه نفسه . وانما أقصد الآن أن أبين أن تصديق الناس لهذا التلن كان الضرر الفاضية على صحة هذه التجربة . لا أعني بقولي هذا انه يوجد بين سكان مصر فئة يخطر على بالها ان تازع في كون الكلمة الاخيرة هي لحكومة جلالة الملك سواء كان في هذه المسألة او في سائر المسائل أو تصور انه يمكن أن يكون غير ذلك ما دام الاحتلال البريطاني في مصر . ولكن لا ريب أن الناس أخطأوا المقاصد التي جعلتنا نسعى في اجابة المصريين الى رغائهم المغولة مع اتباعا السياسة البريطانية التقليدية التي تقوم بإبقاء المراقبة البريطانية محجوبة عن العيان على قدر الامكان . فقوموا من هذا الخطأ انه يمكن للذين يطلبون حكومة نياية تامة أن يحققوا امانيهم بالتحريض على الاحتلال البريطاني . وما ساعد على اذاعة هذا الوهم امران مختلفان : اولهما سعي الحزب الوطني في تبرير وجوده السياسي بايهام الناس ان كل امتياز ومنحة تمنح للجمهور هي نتيجة طلبها وسعيه في الحصول عليها . وثانيهما أن بعض الجرائد الافرنجية التي كانت لاسباب عمومية مضادة لتقديم العنصر الوطني في الحكومة لم تترك فرصة تمر بها إلا انتهزتها للقول بان كل خطوة من هذا القليل هي دليل الضعف والسعي في ارضاء الغلاة والمتطرفين في طلب الاستقلال الاداري لمصر سواء كان اولئك المتطرفون في انكلترا او في مصر

وما دام هذا هو السبب الاكبر في عدم انتاج سياستنا الحديثة للنتائج التي كان العاقل ينتظر ان تتجها لولا ذلك فالسبيل الذي يلزمنا سلوكه في المستقبل القريب بسيط واضح وهو فهم المصريين ان حكومة جلالة الملك لا تدع احدى زحماتها حتى تبعد او تستعجل في سبيل منع الحزب الذاتي اكثر مما تقتضيه مصالح مصر اجمالا في رأيها . وما لم يتعلم المصريون هذا الدرس الابتدائي حق التعلم فلا فائدة من اقتراح امور اخرى لترقية اختصاص مجلس شورى القوانين فان اختبار السنوات القليلة الاخيرة قد اثبت لنا انهم لم يدركوا هذه الاولوية وهي أن السياسة البريطانية لا يمكن ان يحد عن سبيلها المستقيم طوعا لتحريض الحزبين من جهة أو لتعدي المتعدن من جهة اخرى

ففي الماضي لم يفر مجرد الكلام والتصريح بالفرض المقصود لآني على قلة ما لذي من
الوسائط افرغت جهدي في تقارير السنوية الحديثة لاؤدي الى اذهان اعضاء مجلس شوري
القوانين هذه الحقيقة وهي انه لا يمكن توسيع اختصاص مجلسهم الا اذا ثبت أن توسيعه لا
يكون فيه خطر على مصلحة الجمهور ولكن نصيحتي هذه لم تجد منهم آذاناً مصغية
فالرجاء أن التصريح الرسمي الذي صرحت به حكومة جلالة الملك بمجلس النواب في شهر
يونيو الماضي يجد عندهم نصيباً أحسن مما وجدته نصيحتي حيث كالت أنه لا يؤمل ان يزداد
التقدم في مصر حتى يسطل التحريض على الاحتلال البريطاني . على ان أقوى حجة مقنعة
بل الحجة الوحيدة التي تعلمهم هذا الدرس المراد تعليمهم آياه هي ان تثبت لهم الحوادث
والايمان ان ذلك التصريح ليس بمجرد كلام في كلام بل هو عبارة عن الحجة الحقيقة التي
تبغ على الدوام في السعي في مساعدة المصريين على السير في سبيل التقدم

على ان عدم صحة التجربة الاخيرة لا يذهب كله خسارة اذا كان سياق الحوادث التي
حدثت في السنتين الماضيتين يفتح المصريين بأن تقدمهم في سبيل الحكم الذاتي متوقف دائماً
وأبداً على اقبالهم الشعب البريطاني بأن الحكم الذاتي يكون خير الامة المصرية كلها . فالتا
سعيانا باخلاص وصدق نية حتى نعلم الى اي حد يمكننا ان نقابل رغبة المصريين في التوسع
في الحكم الذاتي بالقبول من دون ان يحيط ذلك من المنزلة التي وصل اليها حسن الادارة والاحكام
في عهد هذا النظام ولا لوم علينا اذا كان القادرون على مساعدتنا في نجاح سعيانا هذا قد
اختاروا ان يكونوا من المعارضين له لا من المساعدين فيه

هذا ونظراً الى الاحوال الخصوصية المتغيرة على هذه البلاد ربما لم يكن بد من اخفاق
السعي في زيادة علائق الميل والانطاف بين الدولة المحتلة والامة المصرية باخطاء الباعث على
هذا السعي وتوهم ان الباعث عليه هو الضنف . فاذا كان هذا الاخفاق الاول يؤدي الى
ازالة هذا الوهم ومنع ارتكاب هذا الخطاء في المستقبل فان ما حدث يكون قد اعان المصريين
على قطع مرحلة لا بد لهم من قطعها في دور تعلمهم السياسي . ومتى استوقف التقدم في
حينه — ولا بد من استئناف يوماً طيقاً لمتقضى الحطة المرسومة له — فالامل ان هذا المانع
الخصوصي لا يعود وارن الذين يدعون أنهم ينطقون بلسان الامة المصرية . يكونون اميل
الى مساعدتنا في هذا السبيل في ذلك الحين مما كانوا الى هذا الحين

وما يجعلنا نتفاد بذلك ان الحالة اصبحت الآن اصح مما كانت عليه في السنوات القليلة
المنخضرة التي مرت بنا . فقد تميزت خطة الفئة المعتدلة من الاهالي تميزاً حسناً بالنظر الى

سياستنا وإدارتنا. وكذلك أعمال مجلس شورى القوانين أصبحت من أول جلساته الحالية في شهر نوفمبر الماضي مما يبعث على الأمل بأن يكون الجو قد صفا فيه وروح التعقل قد تغلب عليه فإنه تناقش في القوانين المختلفة التي عرضت عليه تناقش من بيني السير على أصول الاشغال وقصد إنجاز الأعمال واقترح أيضاً اقتراحات مفيدة قبلها منه الحكومة . وقد بدت هذه الخطوة الحسنة منه خصوصاً في بعض المشروعات التي عرضت لاصلاح المحاكم الشرعية والمجلس الحسبي والجامعة الأزهرية الوارد شرحها في فصل نال من هذا التقرير

وأعود الى النتائج القرية المحلية التي نتجت عن قتل المرحوم رئيس التخلار السابق وعامة قائله والحكم عليه قاتول ان الجريمة وإن كانت جريمة سياسية وليست صادرة عن تعصب ديني كما ذكرت في حينه وكما اعيد الآن فإنه لا يكاد ينتظر لها تحديث ولا تلقى الرعب بين الاقباط عموماً لانهم لقعة عديم كان من شأنهم دائماً الخوف منهم يصرخون قبل أن يضل اليهم الاذى. وقد زاد هذا الرعب فيهم سلوك الحزب الوطني سلوكاً لا يعذر عليه فإنه لم يكتف بدفع اجرة المحاماة عن الورداني بل فعل كل ما في طاقته ليشتمل الطبقات الوسطى والدنيا اليه ويحبلها تعطف عليه وليدخل حاسة المعارضة الدينية في هذه القضية حتى ان اعضاءه الذين ذموا هذه الجريمة تكلفوا ذمها تكلفاً ولم يصرحوا بذم القاتل تصرحاً جلياً جهارياً يتصلون به من توبة تحريضهم السابقة. فتج عن ذلك طبعاً وقوع الجفاء بين القبط والمسلمين في البلاد كلها ودارت رحي المناظرة بالكلام الثقيل بين الجرائد القبطية وجرائد الاحزاب الوطنية تحريضاً للاهالي على الشر والتعدي حتى اقضى الامر تنفيذ قانون المطبوعات في عدة اوقات منقاً لتفاقم الشر. ومع ذلك حدثت بين المسيحيين والمسلمين في الاقاليم حوادث قليلة مبتذلة بذاتها ولكنها مهمة من حيث دلالتها على ما في القلوب وقد بلغت الجرائد المسيحية المحلية كثيراً في جسامه تلك الحوادث حسب العادة

واذا اعتبرنا شدة ايقار تلك الحوادث للصدور وخصوصاً باضرام المتطرفين من الفريقين ليران الحقد استعربنا مزيد الاستعراب عدم حدوث غاصمة ومشاجرة بعد ذلك وحق علينا أن نشهد بمظيم الفضل لرجال الحكومة في ذلك . وشاعت الاراجيف والتهويلات المعادة عن عزم المسلمين على ذبح المسيحيين وزاعت في الاقطار بلا مانع حتى بلغت اوربا فحركت فيها حساسات عدم الاثبات على غير اساس صحيح. ولا يخفى ما في ذلك من الضرر على مصالح البلاد المالية والتجارية فرأت غرفة التجارة البريطانية في مصر من الواجب عليها ان تصدر القرار التالي وهو

« ان لجنة غرفة التجارة البريطانية بمصر تنظر بهم وانشغال بال الى حساسات القلق وعدم الامن التجاري في مصر لان ذلك يؤثر في مصالح البلاد التجارية كثيراً وهذه الغرفة ترى ان هذه الحالة ناجمة بالاكثر عن افعال المحرضين الوطنيين فتلج مع مراعاة واجب الاحترام على حكومة جلالة الملك في اتخاذ التدابير المبطله لهذا التحريض ورد السكنة اللازمة لرواج التجارة ولخير مصر عموماً »

على ان الحوادث اثبتت انه لم يكن هناك سبب حقيقي يوجب القلق من هذا القليل ومع ذلك اقضى الامر اتخاذ احتياطات فلاحه العادة لحفظ النظام وخصوصاً ايام محاكمة الورداني ولكن سكان مصر على اختلاف معاشرهم كانوا يتولون اشغالهم واعمالهم بهام الامان والاطمئنان في تلك الشهور

وقد كثر الانتقاد والتخطفة في انكلترا بسبب طول الزمان الذي مر بين ارتكاب الجناية والحكم النهائي على الجاني . ولكن ارى بعد اعادة النظر على ظروف القضية كلها ان اجراء العدل على القاتل لم يتأخر اكثر مما يقتضي على غير لزوم . فالتحقيق الابتدائي الذي اجراه النائب العمومي تم بسرعة تستحق المدح مع اضطراره الى تحقيق شهادات عدد عظيم من الشهود لا يقل عن ١١٠ شهود لامكان وجود شركة للورداني في جنايته . فمع ذلك كله ومع كثرة تشعب القضية تم تحقيق النائب العمومي في ١٦ يوماً . ثم اجل النظر في القضية اجابة لطلب المحامين عن المتهم ومع ذلك قدمت القضية للمرافعة بعد القتل بشهرين أي في مدة أقصر من متوسط المدة التي تمر في مصر بين ارتكاب الجريمة والمحاكمة بسبعة وعشرين يوماً . فان متوسط هذه المدة كان ٨٧ يوماً في سنة ١٩٠٩ وهو لا يزيد عن متوسط هذه المدة عنها في اشهر البلدان الاوربية حيث يبلغ المتوسط من ثلاثة أشهر الى اربعة وكثيراً ما تطول النضايا الجنائية في انكلترا اكثر من ذلك

وأما رأي المفتي فيكون بالنظر الى القضية من جهة الشريعة الاسلامية وهو يطلب قبل النطق بحكم الاعدام ويعتبر من قبيل المعاملات الرسمية المعتادة ولكن المحكمة لا تتول عليه مطلقاً . والفقوى تكاد تكون دائماً على سبيل المحاولة والهرب من الاقواء ويندر أن يبرر المفتي فيها عن مصادقته على عقوبة الاعدام . وقد قول المسيحيون الوطنيون وجرائدهم كثيراً بسبب افتاء المفتي ضد الحكم بالاعدام في هذه القضية ولكن لم يكن في هذا الاقواء شيء خارق للعادة كما اثبتت آنفاً

هنا واذا نظرنا الى ما جرى في هذه القضية اجمالاً نقاء لنا به خيراً للقضاء المصري في

المستقبل . فقد اثبت القضاء المصري هذه المرة اقتداره على النظر في القضية بالهدوء والتروي وعدم المحاربة مع عظم المساعي التي بذلت لتعويج طرق القضاء .
وقد تبين من البحث في هذه القضية أن الحكومة المصرية غير حاصلة على السلطة الكافية لتعجيم المؤامرات التي قصد بها ارتكاب اعمال غير قانونية ولها تحتاج لذلك الى سن قوانين أخرى وخصوصاً في ما يتعلق بمواد القانون المختصة بمجرائم الجرائد والمطبوعات لمنع الشرور التي ظهرت في خلال تلك القضية فسنّت حالا قوانين سيأتي شرحها في هذا التقرير لئلا ذلك النقص التشريعي .

٢٠ — الألباط

شملت شكوى رجال من القبط من معاملة القبط بالنسبة الى معاملة مواطنيهم المسلمين عملاً متيقاً في الجرائد المصرية مدة من الزمن ثم ازدادت دائرة الانتباه اليها اتساعاً بمقد المؤتمر القبطي الذي ذكرت اخبار مندولاته ملياً في انكثرا . واذكر هنا على سبيل العرض ان الذين نظموا هذا المؤتمر هم فئة صغيرة من ارباب الاطيان الاغنياء في الوجه القبلي لم يدعوا انهم يمثلون اكثر من نحو ١٢ ألفاً من ٧٠٠ ألف قبطي في مصر وقد اقاموا انفسهم بانفسهم نواداً عن ابناء طائفتهم مع وجود فرقة نافذة الكلمة منهم لانتصوب عملهم بل تحطئه ومن جعلها البطريرك الذي هو رأس الكنيسة القبطية بمصر .

وقد ابتدأ تجدد هذه الشكاوي منذ قتل رئيس نظار قبطي في فبراير ١٩١٠ وأما في فابندأت فعلاً قبل ذلك بسنين كثيرة وكان ينظر فيها دائماً باعتناء ولكن الرأي كان فيها ان شواهد الحال لا تعطي الألباط حقاً فيها وقد شرح اللورد كرومر في كتابه الذي عنوانه « مصر الحديثة » (مجلد ٢ فصل ٣٦) حالة غلاة الألباط في هذه المسألة من بدء عهد الاحتلال وأنا اقل عنه الفقرة التالية قال

« كانت مبادئ الانصاف التام التي جرى الانكليزي عليها غريبة عن طبع القبطي لانه لما حصل الاحتلال جعلت نفس القبطي تزين له بعض الامال فقال في نفسه اني مسيحي ولو كان الامر بيدي لميزت المسيحيين على المسلمين . والانكليز مسيحيون والامر بيدهم فلا بد لي من تمييز المسيحيين على المسلمين . وهنا اخطأ القبطي المحز . ولما وجد القبطي ان قياسه خطأ وان سنوك الانكليزي صادر عن بواعث وتابع لمقاصد لم يحسب (القبطي) حسابها ولا ادر كما خاب املة وهاجت خيبة الأمل وجده فتوهم ان انصاف الانكليزي للسلم يستلزم ظلمة القبطي لاعتقاده — وربما كان اعتقاده هذا على غير انتباه منه — ان الظلم وعدم

الحجابه مع القبط كلمتان مترادفتان بمعنى واحد تقريباً »

ففي السنين الطويلة التي كان فيها المرحوم بطرس باشا ناظرًا وخصوصًا لما كان رئيس مجلس النظار كان بما له من السطوة وتقوذ الكلمة كالمجّاح المشاغبين في ظائفه ومائفًا لم من الخوض في مجار تحريض ربما التي الجفاء بينهم وبين المسلمين المصريين . لان بطرس باشا الذي يعد نقله لمنصب ناظر ازماتًا متطاولة في وزارات متعاقبة ونقله رئاسة النظار اخيراً دليلاً يدحض دعوى من يدعي ان الاكفاء من الاقباط ممنوعون من تقلد الوظائف العالية كان يعرف مصالح ابناء طائفته الحقيقية حق المعرفة . ولتحكمه في السياسة وسعة ادراكه وبعد نظره في الامور كان يعلم ان الاحتلال البريطاني يضمن معاملة جميع طوائف السكان بالانصاف وان ما اوتي الاقباط من الخصائص الطبيعية يضمن لهم مركزاً ممتازاً ما عليهم الا ان يستفيدوا منه . وكان يعلم ايضاً ان المقابلات الجهارية والمقارنات العمومية بين مركزهم ومركز ابناء وطنهم المسلمين يمكن ان تؤدي الى تغيير لا تكون نتيجته في مصلحتهم . وانا على يقين انه لو بقي بطرس باشا حياً الى اليوم لكان آخر انسان يوافق على التحريض الجاري الآن ولكن من سوء الحظ انه بعد موته لم يبق من القبط من بلغ من الوجاهة وتقوذ الكلمة منزلة في قومه تمكنه من كبح جماح الشايطين عن جادة الاعتدال منهم

وقد اثبت ان قتل الناظر الذي كان الاقباط يعدونه رئيسهم اقترن بظروف واحوال اوغرت صدور الاقباط جداً على ابناء وطنهم المسلمين فقابلهم المسلمون بمثل ذلك واكثر ولم تسكن الاحقاد الخائرة بين الفريقين الا في اواخر السنة الماضية

وقبل ذلك باشهر جمعت شكاوي الاقباط تأول الى الانحصار في امر واحد وهو تعليم دياتهم لتلامذتهم الذين في مدارس الحكومة . وكانت الحكومة قد اتمت بهذه المسألة في ايام سلفي وقرراً رأياً في اول سنة ١٩٠٧ على تسهيل امر التعليم الديني للتلامذة غير المسلمين في مدارس الحكومة الابتدائية وذلك بان يعلمهم معلم من ابناء طائفتهم اصول دينهم اذا وجد معلم منهم بين معلمي مدرستهم والا فيعلمهم ايها المعلم من الخارج تخاره لم طائفتهم ولكن لا تدفع له الحكومة اجرة . واشترط ان التلامذة غير المسلمين لا يتأولوا هذا الامتياز الا اذا بلغ عددهم ١٥ على الاقل في المدرسة فاذا نقص عدد الذين يطلبون التعليم الديني منهم عن هذا العدد جاز لم ان يخرجوا من المدرسة في الدرس الاخير من دروسها اليومية وهو المختص بالتعليم الديني لتلامذتها . فتظلم الاقباط قائلين ان التلامذة المسلمين يتعلمون دياتهم مجاناً واما التلامذة الاقباط فيكلفون دفع اجرة تعلم دياتهم الا اذا وجد من

للمعلم اياعا بين معلمي مدارس الحكومة وذلك نادر جداً . ولكن تعلمهم هذا كان من امر ليس بذي شأن عظيم لان ما كانوا يدفعونه كان قليلاً جداً فان عدد الفرق كان ٣١ فرقة وبعد ثلاثين سنة ٨٢٠ وعدد المعلمين الذين ياتونها من الخارج ١٦ فقط . ومع ذلك فلا بد الامر لم يكن بخلاف الواقع من فرق في المعاملة بين القبط والمسلمين استصوب اجابة الاقباط الى ما يرومون على قدر الامكان من هذا القبيل وتقرر انه في المستقبل يكون التعليم الديني كله عند الاقتضاء على يد معلمين تدفع الحكومة لم اجرتهم واتخذت التدابير اللازمة لتعيين معلم قبطي موافق في كل مدرسة يكون عدد تلامذتها الاقباط كافياً . ولكي يكون هذا التعليم وائياً بالناحية انشئت فرقة لتعليم المعلمين في مدارس مصر القاهرة وقد ذكر في فصل « تعليم المعلمين » من هذا التقرير انه انشئ ايضاً فرقة عدد تلامذتها ٢٣ في مدرسة المعلمين الخديوية . في هاتين الفرقتين يعد العدد الكافي من المعلمين لتعليم الدين للتلامذة الاقباط في كل المدارس التي يطلبون تعلم الدين فيها بلا حاجة الى معلم ياتونها من الخارج لذلك وربطت في الميزانية رواتب لمراكر اضافية لكي تدرج دروس التعليم الديني للاقباط بين الدروس الاخرى الاعيادية من غير ان يكلف الاقباط دفع شيء على تعلم اولادهم اصول ديانتهم

فما تقدم يوجب الاعتراف بان ولاية الامور المصريين سلكوا سبيل التقدم والارتقاء في حل قضية التعليم الديني المقدسة وظهر انه لا يتيسر تعليم الدين لابناء كل ملة في مدارس الحكومة الابتدائية واما القبط فقد بذلت الحكومة كل واسطة لاجابتهم الى نراذهم وهي مستعدة على الدوام للاصغاء الى كل طلب عملي به يطلب منها ان تزيد التسهيلات عما كانت مالية المعارف تسمح به حتى الآن . واما مسألة التعليم الديني في الكتاتيب وغيرها من المدارس التي تحت مراقبة مجالس المديرية فقد شرحت ما تم فيها بالتفصيل في الفصل الذي اقرده للبحث في اعمال مجالس المديرية الجديدة من فصول هذا التقرير

ولنعود الى قص اخبار الحوادث التي احدثت الى عقد مؤتمر قبطي فاقول : ان المحرضين من الاقباط غيروا في اول هذه السنة خططهم في التزال والنضال فظاهروا بانهم اصبحوا على وئام واتفاق تام وخضوعهم في الدين زادوا ورحى الحرب الصحافية على الوزارة المصرية الحالية وبلى الاجتلال بحجة انهما هما السبأ ولان عن الحيف الذي يرمونه واتقوا عليهم في مركزهم . والذي فتح لهم هذا الباب هو سن قانون جديد يقصد به اعطاء المصريين شيئاً من الحكم الذاتي المحلي على يد مجالس مديرياتهم . فان كل ترقية من هذا القبيل تؤدي بالضرورة الى جعل مركز الاقلية الصغيرة حرجاً دقيقاً ولكنها لا تسوغ لها الخوف من عدم صيانة مصالحها

مها : غير ان المستأئين من الاقباط عدوا هذه الفرصة موافقة للاستغاثة باميال الجمهور في بلاد الانكليز

ان شكواوي الاقباط لم يعرضها علي قط جماعة منهم تمثلهم او زعيم لم يمكنني ان اناقشه فيها واوضح الوسائل التي يراد بها تخفيف الموانع التي يعتقدون انهم معرضون لها . فقد فاضوا على ذلك ان يعقدوا مؤتمرًا قبطيًا ليزداد الانتباه اليه خارج مصر . ولم يستحسن عقدهم لهذا المؤتمر لاسباب اعظمها انه لا بد وان يسوء المسلمين ويستغرم الي عقد مؤتمر منهم فتضطرم نيران الاحقاد الدينية التي لم تكن قد نهدت الا منذ زمن قصير . ثم ان اختيار اسبوط مركزاً لهذا المؤتمر لم يكن اختياراً حسناً ولم يشأ الساعون في عقد هذا المؤتمر ان يصغوا الي نصائح الحكومة مع انها لم تنصحه بها الا مراعاة لمصالحهم الحقيقية ولا راعوا خاطر بطريركهم والفرق المعتدل من طائفتهم . ولم تر الحكومة مسوغاً لمنع هذا المؤتمر فقصرت عملها على اتخاذ الاجنبيات المانعة لاختلال النظام . فاجتمع المندوبون في ٦ مارس والايام التالية له في اسبوط وبلغ عدد المؤتمرين ٥٠٠ نفس او اكثر حسب التقارير الرسمية فبوا شكواوي الاقباط في خمسة ابواب وتناقشوا فيها على التوالي ولكنهم لم يوضحوا شيئاً مما تضمنته من المسائل المختلف عليها والمطلوب الفصل فيها

اما مطالبتهم فهي بالاختصار ما يأتي

(١) حق الاقباط في الاستفادة من التسهيلات التعليمية التي تؤدها مجالس

المدرسيات الجديدة

(٢) جعل المعول على الكفاية وحدها في التعيين في وظائف الحكومة

(٣) تمثيل الطائفة القبطية في مجالس مضر الثبائية

(٤) السماح لغير المسلمين في خدمة الحكومة ومدارسها ان يستبدلوا يوم الجمعة بيوم

آخر للبطالة

(٥) منح عطايا الحكومة لكل المعاهد التي تستحقها بلا تمييز بحرك الحسد بينها

اما مسألة التعليم الديني فشاكلها ومصاعبها لا تنحصر في مصر وحدها . وقد ذكرت آنفاً ما فعلته الحكومة لتعليم الدين في مدارسها الابتدائية . على ان هذا الموضوع كله ولا سيما صياح فريق من الاقباط صياحاً لا يتيسر اخراجه من القوة الى الفعل لتعليم دينهم في الكتائب التي هي اسلامية في جوهرها يرتبطان كل الارتباط بانشاء مجالس مديريات مصرية تعطى نصيباً متزايداً في تولي امر التعليم في بلاد مصر كلها . ولذلك رأيت ان البحث في هاتين

المسألين مما اُصلح من البحث في كل منها على حدة فاحول الانظار الى فصل « مجالس المديرات » في هذا التقرير حيث شرحت الاسباب الاخرى التي تجعلني اعتقد ان شكوى الاقباط من هذا القليل ليس لها اساس وطيد

وعليه انتقل من ساعتي الى مهمة عدم المساواة والانصاف في وظائف الحكومة

صاحت الجرائد القبطية ورمت الحكومة المصرية بالظلم والحباية في تعيين الموظفين في وظائفها فالتى صباحها محلاً بين قرارات المؤتمر القبطي حيث طلب ان يكون المعول على الكفاءة وحدها في تعيين موظفي الحكومة او في ترقيةهم . فانا وواقضهم على ان الكفاءة او الاهلية يجب ان تكون القياس الوحيد وان لا يقع تمييز في تعيين مستخدمي الحكومة او ترقيةهم بالنظر الى دينهم . ولكن ان كانت اعتبارات اخرى قد اثرت في هذا التعيين في الماضي فسيظهر مما يلي ان ذلك لم يكن بتفضيل المرشحين للوظائف من المسلمين اذ الاحصاء يدل على ان الاقباط قد نالوا من وظائف الحكومة اكثر بكثير مما يحق لهم على نسبة عددهم وقد ذكر في الجدول التالي عدد المستخدمين من المسلمين والاقباط في الحكومة الآن ونسبة هذا العدد الى المئة

الاقباط		المسلمون		الديوان او المصلحة		
العدد	في المئة	العدد	في المئة			
٣٨٧٨	٦٢٣٠	٣٧٢٧٠	٢٣٤٦	الداخلية *
٢٥١	٢٩٢٣٦	٧٠٢٦٤	٦٠٤	الاشغال العمومية
٢٢٠	١٤٢٨٥	٨٥٢١٥	١٢٦١	الحقانية
٦٦	٦٢١٤	٩٣٢٨٦	٩٩٥	المعارف
١٠٣٢	٤٤٢٢٤	٥٥٢٧٦	١٣٠١	المالية ...
٢٥٠٠	٤٨٢٠٨	٥١٢٩٢	٢٧٠٠	السكة الحديد والتلغرافات
١٣٥	٣٠٢٥٥	٦٩٢٤٥	٣٠٧	الحرية
٨٠٨٢	٤٥٢٣٢	٥٤٢٦٨	٩٥١٤	الجملة

* مئة الاردم تشمل الكتيبة المستخدمين في المديرات في الاشغال المالية كالاتى الاميرية والاراضي الاميرية ونحوها ويدخل في جملة ذلك الصبارة وعددهم ١٨٢٧ مهم ١٨٢٦ من الاقباط

اما نظارة المالية فعدد المسلمين والاقباط هو كما يأتي

ديوان المالية :-		المسلمون	الاقباط
قسم الحسابات ...	٧٤	١٠٩	...
قسم القضايا ...	٩	٣٠	...
المفتش العام ...	٠٠	١	...
التفتيش ...	١٢	٣	...
السكرتارية ...	٢٨	١٠	...
الانلاك ...	١٢٨	١٣٤	...
الاموال المقررة ...	٢٢	٥٠	...
الدفترخانه ...	١٩	١٦	...
المصالح :-		٢٩٢	٣٥٣
البوستة ...	٣٥٤	٤٤٨	...
الجارك ...	٤٠٥	١٢٠	...
خفر السواحل ...	١٤٩	٤٩	...
المرافق والفتارات ...	٦٣	٤٢	...
المساحة ...	٢٧	١٩	...
المطبعة الاميرية ...	١١	١	...
الجملة		١٠٠٩	٦٧١
...		١٣٠١	١٠٣٢

وفي نظارة الداخلية يفوق عدد الاقباط عدد المسلمين كثيراً ولكن احصاء الرواتب الذي يشمل رواتب المديرين والمحافظين وغيرهم يدل على ان مجموع رواتب المسلمين يفوق مجموع رواتب الاقباط قليلاً أي انه ٤٤ في المئة مقابل ٤٠ في المئة فالارقام المتقدمة تدل على ان عدد المستخدمين من الاقباط في الحكومة المصرية ومقدار رواتبهم يفوقان ما تقتضيه نسبة عددهم الى عدد المسلمين كثيراً فلا يمكن ان يكون لم شكوى

الأمن المديرين والمخافطين ووكلاءهم والمأمورين كلهم بقرية م من المسلمين . وارى من
الانصاف ان اقول هنا ان المولى عليه في تعيين هؤلاء الموظفين هو الكفاءة والخصائص الطبيعية
فيل ان المدير يمثل حكومة اسلامية وانه عليه بمقتضى وظيفته ان يحضر بعض الحفلات
الدينية الاسلامية اما انا فلا احب لذلك شأنًا عظيمًا بل احب الشاؤم العظيم لحفظه
القانون والنظام في مديريته ومقابلته كل ما يطرا في مديريته من الطوارئ بالسرعة
والنشاط ولذلك يجب ان يكون مماما مهيبا يظيمة المأمورون والاهالي . ولقد دل الاختيار
على ان القبطي تموزة هذه الصفات في الغالب ونهما كان كفا ومماما في بعض دوائر الحكومة
فقد جرب في القسم التنفيذي من مصلحة خفر السواحل فلم يفلح فبطل استخدام فيه مع انه
لا يزال عدده متغلبا في القسم الاداري من تلك المصلحة . ولم يفلح ايضا في مصلحة السجون .
وهو بارع في الامور الكتابية والمالية والتجارية . وما زار احد الصيد الا اعجب بغفامة
منازل اعيان الاقباط وما فيها من دلائل الرفاهة وبمركباتهم الفاخرة والعممة الواسعة التي
يعيشون فيها . وعلى الضد من ذلك يعيشه الجمهور الاكبر من جيرانهم المسلمين . وترى الاقباط
يزدادون ثروة واطيانا بالنسبة الى عديم . والدائنون الصغار منهم الذين يقرضون الاموال لاهالي
البلاد يكتسبون كثيرا من الفلاحين الذين لا يعرفون الاقتصاد . والقبطي ناجح الآن في الوجه
القبلي ولكنه غير محبوب . فاذا قلد منصبًا عاليًا بمقتضى ان تكون يدهم القوة التنفيذية وهو على
ما تقدم من قلة الاستعداد الفطري لما وجد الفريق الاكبر من الاهالي ميالين الى مضادته
ولم يستطع الاعتماد على مبادرتهم الى طاعته ومساعدته فلا يكون المدير القبطي في حالة يفيض
عليها لا هو ولا الامر الذين عينوه لتلك المنصب والتزموا ان يؤيدوه . لا اقول ان
هذا الحكم يصدق حتمًا على كل الاقباط من غير استثناء ولكني لا اعرف واحدا منهم الآن
يستطيع ان يتغلب على مصاعب مثل هذه . ولما اجتمع المؤتمر القبطي رفض واحد من خطبائه
طلبهم لمنصب مدير وقال ان تعيين مدير منهم ليس للمصلحة العمومية . وعندى ان هذا هو
القول الصواب في هذه المسألة . متى ضعفت الفواصل التي تفصل الآن بين هذين الفريقين
من الاهالي بمرور الزمان فقد يسهل ان يجاب طلب الاقباط الذين يطلبون زيادة من السلطة
التنفيذية اما الآن فاعطوهم تلك السلطة سابق لاوانه ومضر في نتائجها
اما الموظفون الاقباط الذين في الحكومة المصرية فاني اغتنم هذه الفرصة لاطهار
اعتباري العظيم للخدم الجلييلة التي اداها كثيرون منهم وحتى الآن لم يشتركوا في
الحركة الحاضرة بل اجنبوها وهم يعلمون ان خدمتهم الحسنة معترف لهم بها وانها ستقابل دائما

بما تستحقه من هذا القليل

وأعود الى مطالب الاقباط الثلاثة الاخيرة فاقول : —

اني ارى ان رغبة الاقباط في ايجاد طريقة لتمثيل الاقلية بالنسبة الى عندها في كل الهيئات النيابية لا يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر . نعم ان مبدأ الانتخاب العمومي قد ادخل الى مصر ولكن لا يكاد يشمل استنباط طريقة لانتخاب نواب عنهم يمثلون افرادهم المتفرقين حيث لا تستلزم طرق الانتخاب العادية انتخاب اولئك النواب منهم . ولا بد من ان يبقى الاقباط اقلية في كل هيئة حاكمة ولكن عليهم ان يثقوا بان المراقبة الانكليزية لا تدع حيفاً يقع بهم .

وواضح ان الاقباط تطرفوا في طلبهم جعل يوم الاحد يوم بظالة لم في الحكومة والمداير فان اعمال الحكومة تختل اذا عملت يومين في الاسبوع فالضرورة تقضي بان يكتفى بيوم منها . وواضح ان يوم المسلمين هو يوم الفريز الاكبر من السكان فيجب ان يكون هو يوم البطالة . والمفهوم ان المسيحيين الموظفين في دواوين الحكومة يسمح لهم ان يغيثوا ساعات معلومة في صباح الاحد للقيام بفروضهم الدينية وهذا شأن المستخدمين منهم في المديريات وزد على ذلك انه لا يطلب منهم الحضور في اعيادهم الخصوصية مثل رأس السنة والصح والهم يطولون ايضاً مع المسلمين في اعيادهم

والطلب الخامس المتعلق بما يتفق من اموال الحكومة على بعض الاعمال الدينية او الخيرية لا يستحق عناية كبيرة فان بلاداً الاكثرية الكبرى فيها من المسلمين ينتظر من خيريتها ان تحمل بعض النفقات العمومية مثل ارسال الحمل الى مكة ولا بأس بحمل الاهالي كلهم من مسلمين ومسيحيين هذه النفقات على السواء . وعندني ان اعتراض الاقباط بموجه بنوع خاص الى اعانة قليلة تعطىها الحكومة لجمعية العروة الوثقى التي هي جمعية خيرية اسلامية على منشورات تنشرها في بلاد الفلاحين والغرض منها افادتهم اديباً ومادياً . وكيف كانت الحال فالاموال التي تنفقها الحكومة في هذا السبيل غير كثيرة . واذا طلب الاقباط اتفاق اموال مثلها على امر وطني نظرت الحكومة في طلبهم بعين الاعتبار

اشرت في فقرة سابقة الى ان مؤتمر الاقباط في اسبوط لا بد وان يقابل بمؤتمر مثله من المسلمين . وقد تحقق ذلك الآن فان مؤتمراً اسلامياً اخذ في التأليف ولم يقر القرار على برنامج اعماله حتى الآن ولكن يقال ان غرض النظر في احوال سكان القطر بنوع عام واحوال الاقباط بنوع خاص . ولا شأن للحكومة في هذا المؤتمر على الاطلاق وسيرسئ

رياض باشا وبجوده فيه يضمن اجتناب هذا المؤتمر للبحث في المسائل الدينية والسياسية
علي قدر الامكان ولكن نتائج هذين المؤتمرين لا بد وان تزيد الخلاف الديني بين الفريقين
لسوء الحظ ولقد اشتدت لهجة الجرائد الاسلامية من الآن

فلا يحق لزعماء الاقباط ان يسروا بما بدا من ثمار عملهم . وعندي ان اعتبار فريق من
الاهالي جماعة متفصلة عن غيرها خطأ لا بد وان يضر اخيراً بمصالح الاقباط . ولا شبهة في
ان مصالحهم المادية لم تكن في وقت من الاوقات اصح مما صارت اليه في السنين الاخيرة وعما
عما يدعون ويشكون منه من عدم المساواة . وما من احد استفاد أكثر منهم من الاصلاح
الذي ادخل الى القطر المصري على يد الاحتلال البريطاني كما يستدل من ان كثيرين من
اغني الاهالي وادسهم املاكاً في هذه البلاد من الاقباط . واذا نظرنا الى مجموعهم رأينا
ان حالهم صالحه جداً بالنسبة الى المسلمين ولا شبهة عندي انه ليس للاقباط في الوقت الحاضر
شكاوي حقيقية تستحق الذكر ولكن اذا ظهر اقل ميل الى ظلم اقلية مثلهم في جزء مهم من
صميم امالي القطر المصري — وذلك مالا اتوقفه على الاطلاق في الاحوال الحاضرة — فلتشق
حكومة جلالة الملك ان المسؤولين عن امور الحكومة الحاضرة يبادرون حالاً الى منع كل ظلم
وهضم للمعزوق

الباب الثاني

في المالية

« ٣ » — الحالة المالية

اقتبس ' الخلاصة التالية في الحالة المالية في آخر السنة الماضية من مذكرة المستشار المالي عن ميزانية سنة ١٩١١

ختمت سنة ١٩١٠ والفأل بالمسجل أحسن مما كان في السنوات السابقة فان محصول القطن جاء مرضياً بالنسبة الى ما كان عليه في السنوات الاخيرة ولو لم يبلغ متوسط محصول القطن ما كان يلفه في بعض السنين السابقة . و يقدر ان المحصول سيبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ قنطار وهو في الاسعار الحاضرة التي يبيع بها اكثره سيكون ثمنه اكثر كثيراً من ثمن اي موسم آخر من المواسم الحديثة

وقد ثبت من ذلك ان الدين نشاءوا من ضيق الحال في السنة الماضية بالغوا في تساولهم ولكننا لانزال بعيدين عن بلوغ الحالة التي نرضاها من حيث زراعة القطن فاننا لا نزال نجعل الاسباب التي اضعفت موسم سنة ١٩٠٩ كثيراً واصححت موسم سنة ١٩١٠ بالنسبة اليه ومن المرجح ان الوسائل الفعالة التي اتخذتها الحكومة لمقاومة دودة القطن والتصالح المشددة للفلاحين لكي لا يفرطوا في ربه وتأخر مجيء الفيضان ومناسبة الاحوال الجوية في الحريف كل ذلك فعل في اجادة الموسم

ولكن يبقى شيء غير معلوم كان فاعلاً في موسم هاتين السنتين فلا بد اذا من مواصلة البحث عن الاسباب المختلفة التي تؤثر في زراعة القطن — البحث الذي شرعت فيه الحكومة بهمة ويجب ان تواصله بهمة وهي فاعلة ذلك الآن . وقد اخذت تشييد مصلحة خصوصية للزراعة وعينت لها مديراً عالماً واسع الاختبار في هذا الموضوع وتطلعت به ذلك فتمت هذه المصلحة اليها المولفون الذين كانوا في الجمعية الزراعية الخديوية وعدداً من المساعدين القنيين والمفتشين وعين لها مبلغ في الميزانية حتى تسع نطاقها مع الزمن . وسيدل الزمان والاختبار في أي جهة يجب ان تسع بحيث يكون اتساعها اصلح للبلاد ويرجع ان هذه المصلحة الجديدة تهتدي رويداً رويداً الى اصلاح الحالة الزراعية

وما جناه القطر هذه السنة من الموم الحاضر يجب ان لا يجب عن نظرنا حرج الموقف فانه كان لارتفاع الاسعار اليد الطولى في ذلك ولكن الموم نفسه كان قليلاً بالنسبة الى المساحة المزروعة وارتفاع سعره فاق الحد الذي يمكن الاعتماد عليه في المستقبل . والمطلوب ان يزيد محصول القدان وان يزيد ايضا زرع الانواع الاجود والاثنى

واذا التفتنا الى حالة المالية المصرية وجدناها مرضية بنوع عام ويلزم ان تبقى على اساس ثابت دائماً لاكثر من سبب واحد . فان الباقي من المال الاحتياطي انخط الى مليوني جنيه وهو الحد الذي وعدت الحكومة ان لا تتجاوزه في الاتفاق منه الا عند الضرورة الشديدة .

وقد اتفق حدوث ذلك لما تمت القسم الاول من المشروع العظيم وهو مشروع الاعمال المستفيدة لتحويل ري الحياض في مصر الوسطى الى ري صيفي زادت به قيمة الاطيان زيادة عظيمة جداً . ثم ان مشروع تلية الخزان قد تم نصفه فقط ويستلزم اتمامه نفقات كثيرة وكذلك اعمال الري اللازمة لاستخدام المياه التي تخزن فيه في السنين التالية . ويلزم نفقات اخرى لاصلاح الصرف في الوجه البحري وسيطلب من الحكومة مبالغ كبيرة مدة سنوات كثيرة لاجل عمل مصارف العاصمة . وسكك الحديد تحتاج مبالغ كبيرة سنوياً لكي تقوم بالحاجات المصرية وتنشئ خطوطاً جديدة وتبدل الكباري القديمة بكباري جديدة تحمل القطارات الجديدة . والمجالس البلدية تحتاج الى اعانات كبيرة للماء والتوزيع ولصرف الشوارع ونزع الفضلات وكل هذه المطالب يجب ان تقوم بها الحكومة الآن من ايراداتها السنوية وان توفر جانباً من هذه الايرادات ان امكن لكي يتوفر لسيما مال احتياطي آخر

وللحكومة المصرية حالة خصوصية على نوع ما . من حيث وضع الضرائب واستدانة الاموال فلا تستطيع ان تتوسع في مالياتها كما يستطيع غيرها من البلدان ولهذا الاسباب يستحسن بنوع خاص ان يكون مركزها المالي على اقوى ما يمكن وان تستطيع ان تقوم بالنفقات الكثيرة المشار اليها آنفاً بغير صعوبة

وما عرضته شركة قال السويس منذ سنتين لاطالة امتيازها مقابل مبلغ كبير تدفعه في القريب العاجل ومقابل فوائد اخرى في المستقبل الآجل كان فرحة تسعين بها الحكومة المصرية على تقوية مركزها المالي فيرفض هذا المشروع اضطرت ان تكثف بايراداتها العادية من غير مساعدة اخرى . والاعمال المشار اليها آنفاً لابد من عملها ولكن سيوط عملها اكثر مما يراد . والحاجة الى الاقتصاد التام والافلال من النفقات خيطاً يكون ذلك ممكناً ايران وافضحان والوسائل الموصلة اليهما مبدولة كلها

وقد ختمت سنة ١٩١٠ بزيادة في الإيرادات على المصروفات بلغت ١٥٥٠٠٠٠ ج. م يمكن اضافتها الى المالي الاحتياطي العمومي ويضاف اليه مبالغ اخرى حاصله من بيع اراضي الحكومة ومن فوائد الاوراق المالية المثلثة المال الاحتياطي وتبلغ هذه المبالغ نحو ٣٧٠٠٠٠ ج. م فمجموع الزيادة في المال الاحتياطي هو ٩٢٠٠٠٠ ج. م والاعتمادات المفتوحة من المال الاحتياطي لسنة ١٩١١ تبلغ ١٤٠٦٠٠٠ ج. م فيبقى له زيادة اكثر من ٥٠٠٠٠٠ ج. م اي ان ما يضاف اليه يزيد على الاعتمادات التي ستؤخذ منه وهذه اول مرة حدث فيها ذلك منذ عدة سنوات فسيزيد هذا المال بدلاً من ان ينقص ويمكن ان يقال الآن ان الحكومة المصرية جارية ضمن حدودها المالية وهي تنفق ايضاً من ايراداتها اموالاً طائلة على اعمال ذات ربح ويرى في الجدول التالي النقص المستمر في مجموع نفقات الحكومة في السنين الاخيرة

السنة	الميزانية السنوية		الاعتمادات من الاحتياطي	المجموع
	المصروفات العمومية	المصروفات الخصوصية		
١٩٠٧	١٣٢٣٠٠٩٢٣	١٠٤٩٤٩٠	٢٠٣	١٨٩٢٦٩١١
١٩٠٨	١٣٦٥٠١٢٤	٧٥٨٠٢٠	٣٦٠٠٩٩٥	١٨٠٠٩١٣٩
١٩٠٩	١٣٥٦٨٤٢٨	٦٧٣١٧٤	٣٦٥٨٤١٣	١٦٩٠٠٠١٥
١٩١٠	١٣٨٤٩٨٥٠	٥٦٤٦٤٩	٢٥٢٣٥٨٣	١٦٩٤٨٠٨٢
١٩١١ (بالميزانية)	١٤٢٧٥٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	١٤٠٦٠٠٠	* ١٦٤٠٦٠٠٠

وكانت نتيجة الإيرادات سنة ١٩١٠ مرضية بالاجمال وقد بلغت ما قدرت به في كل الابواب او زادت عنه الا في باب واحد فزادت ايرادات الجمارك بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ج. م عن سنة ١٩٠٩ وزادت ايرادات سكة الحديد ١٥٠٠٠٠ ج. م ولا تزال الزيادة مضطردة في الإيرادات القضائية وما يستحق النظر ان ايرادات المحاكم المختلطة التي

* لا تفصح بمبلغ هذا المبلغ بالمبالغ التي صرفت في السنين السابقة لان بعض المبالغ ستصرف سنة ١٩١١ بسبب قيام رصيد الاعتمادات السابقة من المال الاحتياطي ومع ذلك سيجري في سنة ١٩١١ على تقليل المصروفات

زادت زيادة فاحشة في سني المضاربة بالاراضي من ١٩٠٥ — ١٩٠٧ عادت الى
الزيادة المعتدلة المستمرة كما يظهر من الجدول التالي

السنة	الرسوم القضائية ورسوم التسجيل		
	الرسوم القضائية	اوراق التبعة	رسوم التسجيل
المجموع	٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج
١٩٠٠	٥٤٥١٩	٢١٠٢٨	٣٩٧٤٤٧
١٩٠١	٥٤٢٦١	٢٢١٠٩	٤٤٤٣٥٤
١٩٠٢	٥٧١١٥	٢٥١٩٧	٤٨٠٥٥٣
١٩٠٣	٦٣٤٢٩	٣٠٣٤٥	٥٨٤٥٠٤
١٩٠٤	٥٩٢٨٤	٣٤٤٨٣	٦٦٨٨٩٦
١٩٠٥	٦٩٧٦١	٣٨٠٨٠	٨٩٩٣٩٠
١٩٠٦	٨٧١١٠	٤٥٢٣١	٨٩٧١٣٢
١٩٠٧	١٠٩٨٠٠	٣٨٤٢٥	٨٧٥٧٧٣
١٩٠٨	١٦٣٧٢٦	٤٤٦٩٧	٥٨٤٦١٥
١٩٠٩	١٩٢٠٩٢	٥١٤٨٦	٥٩٩١١٦
١٩١٠	١٩٩٠٥٠	٥٢٤٨٨	٦١١٦٠٧

ولا يستثنى من زيادة الايرادات الا ايراد السخان فانه نقص ٦٤٠٠٠ ج م لان
اسعاره كانت غالية جداً بسبب عمل موضعه في تركيا فنقص المقدار الوارد منه
٣٢١٠٠٠ كيلو غرام عما كان في العام السابق ولكن ثمنه زاد ٣١٥٠٠٠ ج م واكثر
السكان يتفقون مبلغاً معلوماً على السخان كأن يتفق الفقير نصف غرش في اليوم مثلاً
والمتوسط غرشاً فلما غلا سعر السخان اضطروا ان يكفوا بمقدار اقل بما كانوا يدخون قبلاً
ولذلك قلت المقطوعية . ولكن من حيث ان ايراد الحكومة من السخان يحسب على
مقداره لا على ثمنه فنقص المقطوعية انقص ايراداتها

ثم ان احتراق جانب كبير من مخازن السخان في جرك الاسكندرية في بدء السنة
اثر في تجارتها

وقلا يرجى ان تزيد المقطوعة زيادة كبيرة في المستقبل القريب الا اذا هبطت الاسعار والاختبار عن زراعة التبغ تدل على جودة موسم ولذلك يُحتمل ان تخطئ اسعاره فتزيد مقطوعته

ومما يستحق الذكر من قبيل تجارة السفن زيادة الوارد من روسيا على اثر المعاهدة التجارية التي اُضيت حديثاً بين روسيا ومصر فانه ورد من روسيا في الاثني عشر شهراً الاولى بعد امضاء المعاهدة ٣٢٣٣٥٠ كيلو غراماً يقابلها ٦٨١٥٠ كيلو غراماً وردت في الاثني عشر شهراً السابقة

ولا تزال كمية السكاير الصادرة من مصر آخذة في الازدياد المستمر مع ان الصادر منها الى المانيا وبريطانيا العظمى آخذ في النقصان

ومما يسر ذكره في تقرير الجمارك ان مقدار الحبوب الواردة قد نقص نقصاً مهماً فاما قيمة الوارد منها فنقصت ٩٠٠٠٠ ج.م وتقص ايضاً الوارد من السكر المكرر وغير المكرر نحو ٣٥ في المئة يقابلها نقص في الثمن يعادل نحو ٢٠٠٠٠ ج.م وزاد الوارد من الاسيجة القطنية ما قيمته ٣٥٦٠٠ ج.م ومن الصلب (الفولاذ) ما قيمته ٣٠٧٠٠ ج.م ومن السجاد الكياوي ما قيمته ١١٨٠٠٠ ج.م اي نحو ٦٥ في المئة وقد غلا سعر القمح الحجري فنقص مقدار الوارد منه قليلاً ولكن ثمنه زاد ٥٠٠٠٠ ج.م

وظهر شيء من الصعوبة في تحصيل الاموال الاميرية في النصف الاول من سنة ١٩١٠ ولا سيما في الوجه القبلي ولكن جودة موسم القطن اثرت في التحصيل من قبلي اكتوبر ونوفمبر فبلغت الحجزات التي عملت في اكتوبر سنة ١٩١٠ ٥٣٥ فقط يقابلها ٨٠٢ في اكتوبر سنة ١٩٠٩

«٤» — ميزانية ١٩١١

في الجدول التالي بيان موجز للميزانية في ستي ١٩١٠ و ١٩١١

١٩١٠		١٩١١		
م.ج	م.ج	م.ج	م.ج	
١٥٣٥٧٠٠		١٥٥٥٣٠٠		الارادات المقدرة
				المصروفات المقدرة
	١٤.٨٨.٠٠		١٤٢٧٥.٠٠	العادية
	١٠٦٢.٠٠		٧٢٥.٠٠	الخصوصية
١٥١٥.٠٠٠		١٥٠٠٠.٠٠		
٢.٠٠٠.٠٠		٥.٠٠٠.٠٠		الزيادة المقدرة

وقد قدرت الاموال المقررة بمبلغ ٥٥٥٣٠٠٠ ج. م. مقابلها ٥٥٦٥٠٠٠ ج. م. سنة ١٩١٠. فينتظر ان تنقص هذه الاموال قليلاً عما كانت عليه في العام السابق بدلاً من ان تزيد وهذه اول مرة حدث فيها ذلك منذ سنوات كثيرة وسبب هذا النقص ان الاراد سيقل ٥٣٠٠٠ ج. م. في مديرتي اسبوط وجرجا بسبب تعديل الضرائب الذي يتبدى العمل به فيها سنة ١٩١١ ولكن يقدر ان عوائد الاملاك ستزيد ٢٧٠٠٠ ج. م. ورسوم الخزان ستزيد ١١٠٠٠ ج. م. ويضاف الى ذلك الزيادة العادية في الاموال المقررة وذلك كله يقلل النقص فلا يبقى منه الا نحو ١٢٠٠٠ ج. م. ثم ان النقص في ضرائب اسبوط وجرجا يعوض سنة ١٩١٢ بالضرائب الجديدة في بني سويف والتياوي نحو ٥٠٠٠٠ ج. م. واصلاح الاحوال المترتب على زيادة موسم القطن وارتفاع سعره يتبع الزيادة القليلة التي قدرت لاراد الجمارك في السنة التالية

وقد عاد اراد المحاكم المختلطة الى ما كان عليه من الازدياد المعتدل. ومن المحتمل ان يزول النقص الذي قدر في ارادها في السنتين الماضيتين. ولا تزال الزيادة مضطربة في اراد المحاكم الاهلية بسبب ازالة العوائق التي كانت تعيق المقاضاة. وتظهر نتيجة تنظيم المحاكم الشرعية في زيادة ارادها. ولذلك ينتظر ان تكون الزيادة في هذه الارادات الثلاثة ١٣٥٠٠٠ ج. م.

وفي تقدير الإيرادات المتنوعة قص يبلغ ٥٥٠٠٠ ج.م سببه ان إيرادات سنة ١٩١٠
أضيف إليها ١٠٠٠٠٠ ج.م من شركة الترامواي دفعتها من تقفات انشاء كبرى بولاق
وهذا دخل غير عادي وفي ما سوى ذلك فالإيرادات في هذا الباب زادت ٤٥٠٠٠ ج.م
سنة ١٩١٠

وفي تقدير المصروفات لسنة ١٩١١ نقص عن مصروفات سنة ١٩١٠ يبلغ ١٥٠٠٠٠
ج.م وقد قدرت المصروفات العادية بمبلغ ١٤٢٧٥٠٠٠ ج.م يقابلها ١٤٠٨٨٠٠٠ ج.م
سنة ١٩١٠ فالزيادة ١٨٧٠٠٠ ج.م وجانب من هذه الزيادة وهو ٣٢٠٠٠ ج.م يقابله
مقدار يعادله في الإيرادات وسبب ذلك ادراج إيرادات ومصروفات في الميزانية لم تكن
تدرج فيها قبلا على هذه الصورة ولذلك فالزيادة الحقيقية المقدرة في المصروفات العادية
هي ١٥٥٠٠٠

اما من جهة المصروفات الخصوصية فلا يبرح من الاذهان انه يجب التمييز بين مبلغ
الاعتمادات الخصوصية المفتوحة في سنة من السنين وبين المصروفات الخصوصية التي يمكن
أن تصرف فعلاً في تلك السنة . فان الاعتمادات الجديدة التي فتحت لسنة ١٩١١ تبلغ
٥٣٣٠٠٠ ج.م يقابلها ٧١٢٠٠٠ ج.م في السنة السابقة فقصت ١٧٩٠٠٠ ج.م والمصروفات
المنتظرة من هذه الاعتمادات ومن رصيد الاعتمادات المفتوحة في السنين السابقة تقدر
بمبلغ ٧٢٥٠٠٠ ج.م وكانت الاعتمادات لسنة ١٩١٠ للمصروفات الخصوصية ١٠٦٢٠٠٠ ج.م
ولذلك ينتظر أن تقل المصروفات الخصوصية ٣٣٧٠٠٠ ج.م

وهذه أهم فروع الزيادة والنقصان في المصروفات الخصوصية
الزيادة

ج ٢٠

١٩٢٨٧

لتجارة المعارف

٠٩١٩٤

» الداخلية

١٥٠٠٧

لمصلحة الصحة

٣٠٧٧٤

للمحاكم المختلطة

١٤٣٩٤

للمحاكم الأهلية

٠٨٩٠٦

للمحاكم الشرعية

١٣٧٦٨

لتجارة الأشغال العمومية

١٠٠٠٠

لمصلحة الزراعة

٢٠٦	
١٠٩٦٥	ادارة الاقاليم
٠٨٤٠٧	لمصلحة البوسطة
٤٥٠٠٠	المصروفات الحرة في السودان
	التقصان
١١٩٧٥	في نظارة الحرية
١٠٩٢٩	في منع تجارة الرقيق
١٠٠٠٠	في اعانة المصارف الملكية في السودان

وميزانيات أكثر المصالح لا تستدعي بحثاً خصوصياً . فإتني مقتصر على الاحوال التي فيها زيادة في المصروفات تقتضي ايضاحاً اوالتي فيها فائدة انا نظر اليها مالياً

زادت المصروفات العادية المقدرة في الميزانية لنظارة المعارف سنة ١٩١١ ١٢٤٥ ج.م عما قدرت به سنة ١٩١٠ . ولكن من حيث ان مصروف مدرسة القضاء الشرعي المقدر في ميزانية سنة ١٩١١ بمبلغ ١٨٠٤٢ ج.م قد حذف من ميزانية نظارة المعارف سنة ١٩١١ لكي يدرج وحده في الميزانية العمومية فالزيادة الحقيقية في ميزانية نظارة المعارف لسنة ١٩١١ تبلغ ١٩٢٨٧ ج.م بنق ١٠٣٩٢ ج.م منها في الادارة المركزية و٨٨٩٥ ج.م في الفرع المختص بالتعليم الزراعي والصناعي والتجاري

وقد خص مبلغ ١٠٣٩٢ ج.م المعين للادارة للركزية بما يأتي
(١) انشاء قلم مخصوص لترجمة كتب التعليم الى العربية وطبعها

(٢) توسيع نطاق فروع مختلفة من فروع التعليم ومنها انشاء فرع في مدرسة المعلمين الحديثية لقسم الاجتولوجا واقتراح مدرسة محرم بك في الاسكندرية وانشاء فرق اضافية في مدارس مختلفة

(٣) اعطاء الجامعة المصرية اعانة للمرة الاولى قدرها ٢٠٠٠ ج.م وزيادة اعانات الكتابات بمبلغ ١٠٠٠ ج.م

ويستلزم التعليم الابتدائي في الكتابات زيادة ٣٠٠٠ ج.م في النفقات فادارة الاوقاف تؤدي منها ١٣٣٥ ج.م عما زاد في نفقات كتابات الاوقاف ومن الزيادات التي تدعو الى زيادة النفقات في المدارس الابتدائية زيادة عدد المعلمين

لكي يستطيع التلامذة الاقباط أن يتعلموا التعليم الديني من معلمين أقباط معينين في تلك المدارس كما يتعلم التلامذة المسلمون تعليمهم الديني من معلمين مسلمين فيها أما الزيادة المهيئة للتعليم الزراعي والصناعي والتجاري ومقدارها ٨٨٩٥ ج . م فهي مخصصة كما يأتي

(١) لانشاء فرع في هذه الادارة لترجمة كتب التعليم العربية وطبعها ولانشاء الفرق الليلية للتعليم التجاري

(٢) لانشاء مدرسة التدبير المنزلي

(٣) لانشاء فرقة جديدة في مدرسة الزراعة ولاصلاحات مختلفة في المدارس الصناعية ولاسيا مدرسة المهندسخانة ومدرسة المتصورة الصناعية

(٤) لزيادة الاعانة المخصصة للمدارس الصناعية بمبلغ ٢٣٥٠ ج . م

وعينت مبالغ لا يتباع مكان تبني فيه مدرسة البنات في الاسكندرية ومكان تبني فيه مدرسة بني سوف الابتدائية . ويرجى أن يتبدأ ببناء هاتين المدرستين وبناء مدرسة قنا الابتدائية سنة ١٩١١ . ودبر المالك لتجديد المدرسة الحسينية في القاهرة لان بناءها الحالي غير صالح

وأكثر الزيادة في تقفات مصلحة الصحة ناتج من أن يارستان المجاذيب (المجانين) في الحاقه قارب التهام ويلزم أن يعين له الاطباء والخدمة ومايكفي لادارته . وقد عنت مبالغ خصوصية في الميزانية يبلغ مجموعها ٢٠٠٠٠ ج . م لتوسيع أماكن المجاذيب وتحسينها واذ قد زادت التقفات المتعلقة بمعالجة المجاذيب في السنين الاخيرة فيحسن ذكر بعض الامور ايضاحاً لهذا الموضوع

منذ ست عشرة سنة اتخذت التدابير اللازمة للاعتناء بالمجاذيب الذين يرى أهم أشد خطراً من غيرهم وأصبح مراساً ولذلك كان المستشفى المد لهم يوسع سنة بعد سنة فيزيد عددهم فيه لكن ازدياد عددهم في المستشفى لا يدل على ازدياد عددهم في القطر بل هو ناتج عن قهلم من الاماكن التي لا تحصل لهم فيها العناية الواجبة الى ملجأ يتنى بهم فيه . وقد حدث ذلك في القطر المصري كما حدث في سائر البلدان الراقية

وكان في مستشفى الباسية ٤٤٠ قساً من المجاذيب في أول يناير سنة ١٨٩٥ وكان فيه ٣٠٠ سرير والان صار فيه نحو ١٣٠٠ قس و ١٠٠٧ أسرة فزاد عدد المجاذيب ثلاثة اضعاف وقد كلف زيادة هذه الاسرة ٦٦٧٧٥ ج . م أي نحو ٩٤ ١/٢ ج . م لكل سرير (وهذا

يشمل مباني الإدارة وبيوت الأطباء والمستخدمين والبيوت الخصوصية التي يقيم فيها المجاذيب الذين يدفعون أجرة والحجاة وإصلاح المباني القديمة وجعلها منطبة على قدم فن معالجة المجاذيب) ويوجد في سجن طره ٧٥ مجذوباً يقيمون هناك وقتياً وتقلهم لا تدخل في النفقات المذكورة أتماً وهم غير الالف والثلاثمائة الذين في العباسية

وعدد المجاذيب الذين يقبلون سنوياً في العباسية لم يزد كثيراً فإنه كان ٦١٤ سنة ١٨٩٤ و٥٧٨ سنة ١٩٠٩ و٧٢٢ سنة ١٩١٠. أما زيادة الموجودين في المستشفى فأسبابها أولاً قلة متوسط عدد الوفيات السنوي من $\frac{٣٣}{١٠٠}$ في المئة (من متوسط عدد المجاذيب اليومي) كما كان سنة ١٨٩٤ إلى ١٠ في المئة سنة ١٩٠٩

ثانياً العدول عن اخراج كثيرين من المجاذيب الخطرين الذين كانوا يخرجون قبلاً ثم يعادون ثم يخرجون وهم جراً فيزيد بهم عدد الذين يقبلون زيادة ظاهرة فقط

وقد عولج ٥٤٤ مجذوباً سنة ١٩٠٩ في المستشفيات الحلية عدا عن الذين أرسلوا إلى مستشفى العباسية وعددهم ٥٧٨. ومن المرجح أن كل واحد من المجاذيب الذين عولجوا في المستشفيات الحلية كان الواجب أن يعالج في مستشفى المجاذيب ولكن أسرة مستشفى العباسية كانت مشغولة كلها. وبلغ عدد المجاذيب الذين قبض عليهم في القطر كله سنة ١٩٠٩ ١١٢٢ وذكر في احصاء سنة ١٩٠٧ أن عدد المجاذيب ٥٤٤٧ وقد يكون عددهم أكثر من ذلك

وقد رني منذ سنة ١٨٩٥ أنه لا بد من وجود ألفي سرير في مستشفى المجاذيب لكي تكفي الذين يرسلون اليه ويقبلون فيه في الوقت الحاضر. ووضع مشروع للوصول إلى هذا العدد من الأسرة عاجلاً أو آجلاً وذلك بتوسيع مستشفى العباسية حتى يسع ١١٥٠ سريراً (فيه الآن ١٠٠٧ أسرة) وسيضاف إليها ١٤٣ سريراً سنة ١٩١١ بواسطة الاعتماد الخاص (الجديد) وبالإبتداء في مستشفى الحلاقة سنة ١٩١١ بمئتين وأربعين سريراً وزيادتها تدريجاً حتى تصل إلى ١٠٠٠ سرير فيصير مجموع الأسرة في المستشفىين ٢١٥٠ سريراً وزاد المبلغ الذي يدفعه أقارب المجاذيب من ٢٢٦ ج.م سنة ١٨٩٥ إلى ٥٠٠ ج.م سنة ١٩١٠

أما الزيادة في مصاريف نظارة الاشغال فسيبها أن تحويل ري مديرية الحيزة إلى ري ضيفي اضطر مصلحة الري إلى تطوير وحفظ ترع جديدة ومصارف جديدة بنحو ١٣٠٠٠ ج.م

والزيادة في مصاريف ادارة الاقاليم اكثرها لتعزيز البوليس واصلاحه فان نظارة الداخلية متبعة سيرها بهمة في تحسين احوال الامن العام في القطر كله

واحتلال حكومة السودان لمقاطعة اللادو بعد موت ليوبولد ملك البلجيكي التي على عاقبها مسؤولية ادارة بلاد مساحتها ١٧٠٠٠ ميل مربع (نحو مضاعف مساحة الوجه البحري) وحفظ الامن فيها وسكنها قبائل متوحشة فدعت الحال الى شيء من الزيادة في قوة الجيش الذي عند حاكم السودان العام وقدرت النفقات اللازمة لذلك ٤٥٠٠٠ ج.م في السنة. ومن حيث ان هذا يطلب من حكومة السودان وهي غير قادرة الان ان تزيد مصروفاتها الى هذا الحد زيدت الاموال التي تدفعها الحكومة المصرية للنفقات الحربية في السودان بهذا المقدار. ولكن الزيادة المستمرة في ايرادات حكومة السودان مكنها من ان تقلل الاعانة التي تأخذها من الحكومة المصرية لنفقاتها الملكية ١٠٠٠٠ ج.م فصارت هذه الاعانة الان ١٨٨٠٠٠ ج.م وكانت ٢٥٣٠٠٠ سنة ١٩٠٨ و ٢٠٨٠٠٠ سنة ١٩٠٩ و ١٩٨٠٠٠ سنة ١٩١٠

والاعتمادات الجديدة للمصروفات الخصوصية التي لا تكرر بلغت ٥٣٣٠٠٠ ج.م كما تقدم يقابلها ٧١٢٠٠٠ سنة ١٩١٠. والمبالغ التي تستحق الذكر منها غير ما ذكر قبلاً هي ما يأتي

(١) مبلغ ٤٥٠٠٠ ج.م لكبري بولاق الجديد و ٢٧٠٠٠ ج.م لتزع ملكية ما يلزم ايضاً من الاماكن لرصيف بولاق. ومعلوم ان شركة الترامواي تدفع ٢٠٠٠٠٠ ج.م من نفقات الكبري والرصيف

(٢) نحو ٦٠٠٠٠ ج.م مخصصة للمباني الجديدة اللازمة في المديرية كالمراكز وقط البوليس. ولا شبهة ان المباني الموجودة الان في اماكن كثيرة هي في حالة غير صالحة

(٣) ١٧٩٤٦ ج.م اعطيت لحفظ المكان الذي يوضع فيه الاشقياء في المحاريق بالواحة الداخلة. والاختبار الذي اختبر حتى الان غير كاف لتعيين مقدار النفقات اللازمة لذلك لتوضع في المباني العمومية. ويرجى ان الاختبار يدل على انه يمكن تقليل النفقات الحالية التي تظهر كثيرة على نوع ما

(٤) أعطي مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م لبناء مستشفى قسا فان بناءه الحالي غير صالح وغير صحي وهو فوق مدرسة قنا الابتدائية فلا بد من انشاء بناء جديد له. وقبح اعتماد قدره

١٤٦٣٧ ج. م لانشاء بناء جديد متصل بمستشفى الامراض المعدية في العاصمة ليقم فيه المرضى الذين يدفون اجرة وليس في المستشفى الان مكان لهم
(٥) ويرجى ان يشرع سنة ١٩١١ في بناء محكمة مركزية في اسبوط فان البناء الذي فيه محكمة اسبوط الان غير صالح لها

«٥٥» — حسابات سنة ١٩١٠

كان المقدر لاياردات السنة ومصروفاتها كما يأتي :

الاياردات	١٥٣٥٠٠٠٠ ج. م
المصروفات —	
الاعتيادية	١٤٠٨٨٠٠٠ ج. م
الخاصة	١٠٦٢٠٠٠ ج. م
الزيادة	٢٠٠٠٠ ج. م
نجمت النتيجة كما يأتي :	

الاياردات	١٥٩٦٥٠٠٠ ج. م
المصروفات —	
الاعتيادية	١٣٨٤٩٠٠٠ ج. م
الخاصة	٥٦٥٠٠٠ ج. م
الزيادة	١٥٥١٠٠٠ ج. م

فهو من ذلك ان الايرادات زادت ٦١٥٠٠٠ ج. م عما قدر لها
وكانت الايرادات في السنوات الاربع الماضية كما يأتي :

سنة ١٩٠٧	١٦٣٦٧٠٠٠ ج. م
١٩٠٨	١٥٥٢١٠٠٠ ج. م
١٩٠٩	١٥٤٠٢٠٠٠ ج. م
١٩١٠	١٥٩٦٥٠٠٠ ج. م

فهو من ذلك ان الايرادات زادت ٥٦٣٠٠٠ ج. م عن ايرادات سنة ١٩٠٩ وان

الازدادات عادت الى الزيادة لأول مرة بعد ازمة سنة ١٩٠٧ وهذه النتيجة المرضية ظاهرة في ايرادات رسوم الجمارك وسكك الحديد التي زادت زيادة كبيرة على ان ايرادات الدخان عادت فبهلت ايضا وفي الجدول الآتي مقارنة ايرادات هذه الابواب الثلاثة في السنوات الاربع الماضية

١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	
٢٠ج	٢٠ج	٢٠ج	٢٠ج	
١٩٠٤٠٠٠	١٧٩٩٠٠٠	١٩٨٣٠٠٠	٢١٤٢٠٠٠	... رسوم الجمارك
٣٤٣٩٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠	٣٤٦٤٠٠٠	٣٥٦٥٠٠٠	... ايرادات سكك الحديد
١٥٩١٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠	١٦٨٨٠٠٠	١٦٤٨٠٠٠	... الدخان
٦٩٣٤٠٠٠	٦٧٤٤٠٠٠	٧١٣٤٠٠٠	٧٣٥٥٠٠٠	... المجموع

وزادت ايرادات الرسوم القضائية ورسوم التسجيل من ١٣٤٤٠٠٠ ج م سنة ١٩٠٩ الى ١٣٨٠٠٠٠ ج م سنة ١٩١٠ وزادت ايرادات ضرائب الاطيان وغيرها من الضرائب المقررة فانها بلغت ٥٥٣٩٠٠٠ ج م مقابل ٥٤٤٨٠٠٠ ج م في السنة السابقة وفي الجدول التالي بيان المصروفات التي صرفت فعلاً في السنة الماضية والمقدر لها في الميزانية

المجموع	المصروفات الخصوصية	المصروفات الاعتيادية	
٢٠ج	٢٠ج	٢٠ج	
١٥١٥٠٠٠	١٠٦٢٠٠٠	١٤٠٨٨٠٠٠	... المقدر في الميزانية
١٤٤١٤٠٠٠	٥٦٥٠٠٠	١٣٨٤٩٠٠٠	... الذي صرف فعلاً
٧٣٦٠٠٠	٤٩٧٠٠٠	٢٣٩٠٠٠	... الوفر

وهذه النتيجة المبهجة دليل جديد على الحكمة والاقتصاد اللذين تدار على محورهما مالية البلاد

«٦» - المال الاحتياطي

سبقت الإشارة الى حالة المال الاحتياطي

٢٠ ج	كان الرصيد الغير المصروف في اول يناير ١٩١٠
٦٣٦٠٨٨٤	
٢٠ ج	يضاف اليه
١٥٥١١٩٤	(١) زيادة ميزانية ١٩١٠
٣٧٠٦٢٤	(٢) ايرادات مختلفة
١٩٢١٨١٨	
٨٢٨٢٧٠٢	المجموع
٢٥٣٣٥٨٣	يطرح منه ما دفع سنة ١٩١٠
٥٧٤٩١١٩	

وقد هبطت قيمة الادراق المالية المشتراة بالمال الاحتياطي ٣٤٥٥٠٠ ج ٢٠ م وكان هبوطها ٢٢٩٠٠٠ ج ٢٠ م في مثل ذلك الوقت من السنة الماضية والسبب الاكبر في هبوطها هذا المبوط الآخر البالغ ١١٦٠٠٠ ج ٢٠ م هو نزول اثمان سندات الحكومة المصرية فان الدين الموحد سقط من ١ ٢ الى ١ ١٠٠ والدين الممتاز من ١ ٩٦ الى ٩٤ والقرض المضمون من ٩٩ الى ٩٦ فاذا حسب هذا النقص كان الرصيد المقدر الغير المصروف من المال الاحتياطي ٣٦١٤ ج ٥٤ م ٢٠ وقد خصص ١٤٣٩٥٢٢ ج ٢٠ م من هذا الرصيد لاعتمادات قررت ولكنها لم تصرف

واليك بيان الاعتمادات التي خصصت من المال الاحتياطي لسنة ١٩١١

٢٠ ج	الري
٦٧٩٥٠٠	
٢٢٠٢١٢	مصارف القاهرة
٩٧٨٤٨	حصة الحكومة في نفقات الرجوع الى مياه النيل في القاهرة
٣٢٢٠٠٠	سكك الحديد

٢٠ ج	اموال للبلديات والقومسيونات المحلية للانارة وتوزيع المياه
٧٣٥٠٠	شقي
١٢٩٤٠	
١٤٠٦٠٠٠	المجموع

« ٧ » — الدين المصري

بلغ مجموع الدين ٩٥٢٤٠٧٤٠ جنهما في ٣١ ديسمبر ١٩٠٩ ومال الفائدة والاستهلاك ٣٥٧١٠٠٠ ج م٠ وصدد من اصل الدين ٢٦٨٥٤٠ جنهما مدة السنة فيكون مجموع الدين ٩٤٩٧٢٢٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩١٠ ومال الفائدة والاستهلاك السنوي ٣٥٧١٠٠٠ ج م٠

ولا يفر من البال ان عند الحكومة وصندوق الدين سندات بقيمة ٥٨٢١١٤٠ جنهما فائدها ٢١٣٠٠٠ ج م٠ فمجموع الدين الذي كان الجمهور يتداول سندات في آخر السنة الماضية ٨٩١٥١٠٦٠ جنهما وما تدفعه الحكومة لمال الفائدة والاستهلاك ٣٣٥٨٠٠٠ ج م٠ في السنة

« ٨ » — مصلحة السومين

كانت قيمة السندات الباقية في ايدي الجمهور ٦١٨٠٠٠ ج م٠ في اول يناير ١٩١٠ و ٤٤٦٠٠٠ ج م في ٣١ ديسمبر ١٩١٠ فاستهلك منها في خلال السنة ما قيمته ١٧٢٠٠٠ ج م من بيع الاطيان وزيادة الايرادات . اما السندات فمضمونة بما يأتي

- (١) الاقساط السنوية من ثمن الاطيان التي يبت وهي ٢٠٥٠٠٠ ج م
- (٢) زيادة ايرادات سنة ١٩١٠ عن مصروفاتها وهي نحو ١٨٧٠٠٠ ج م
- (٣) ١٤٤٧٤٨ فداناً تزيد قيمتها عن ٣٠٠٠٠٠٠ ج م بحسب التقدير الرسمي

وعرضت المصلحة ٢٣٠٠ فدان للبيع في سنة ١٩١٠ فبيع منها ٧٣٧ فداناً بلغ مجموع ائتمائها ٣٤٠٠٠ ج م

وتقدموا تقدماً عظيماً في خلال السنة في اصلاح الاطيان وهذا الاصلاح يتألف من

- (١) الصرف و (٢) التقصيب و (٣) غسل الاطيان الملح وزرعها مزروعات معينة

بالتوازية . وقد نصبوا الات رافعة للصرف في موضعين بجاء عملها على ما يرام وهي تدار بمحركات من طرز ديزل . والاهتمام متجه الان الى مسألة الصرف بتطهير المصارف القديمة وجعلها صالحة وحفر المصارف الجديدة حيث تدعو الحاجة اليها . ولا بد من اقتضاء سنة او اكثر قبل ان تظهر فائدة هذه الاعمال ظهوراً وافياً ومع ذلك فالتحسن باد في الاطيان

وكانت المصلحة زرع اطيانها الواقعة في مركز السطة لحسابها اما الان فاستقر الرأي على تأجيرها في المستقبل فقد تيسر في السنة الماضية تدوير مستأجرين لاثني فدان استأجروها بمتوسط ١٠ ج.م للفدان الواحد والمأمول ان تؤجر سائر اطيان المركز في السنتين القادمتين بمثل هذا السعر فان ذلك أربح للمصلحة من زرع الاطيان لحسابها وفي الجدول الاتي بيان كمية وقيمة محصول قطن الدومين في السنوات الثلاث الماضية

السنة	مساحة المزروع	كمية المحصول	محصول الفدان	سعر القنطار	قيمة المحصول
	فدان	قنطار	قنطار	ج.م	ج.م
١٩٠٨	٩٨٦٠	٣١٨٥٥	٣٤٢٣	٣٤١٨١	١٠١٠٠٠
١٩٠٩	١٠٠٢٤	٢٠٤٤٠	٢٤٠٤	٤٤١٨٠	٠٨٥٠٠٠
١٩١٠	٩٥٨٢	٣٤٦٩٠	٣٤٦٢	٤٤٥٦٨	١٥٨٠٠٠

ولم تكن دلائل المحصول في اخر مايو تبشر بالاقبال الكثير فلما اخذت حرارة الجو تزيد نما القطن نمواً سريعاً ولم تقبل دودة القطن شيئاً من فعلها الذريع بفضل التدابير الشديدة التي اتخذت حالاً فطرحت الشجيرات طرماً حسناً وجنبت الحنية الاولى والثانية قبل ان ظهرت دودة اللوز في اواخر اكتوبر ومع ان الحنية الثالثة لم تسلم من هذه الدودة فان ضررها كان قليلاً جداً . وحكم المارفون بالاسكندرية ان قطن الدومين كان في هذا العام أحسن منه في العام الماضي

وقد حفظ المقدار المطلوب من البذرة لاطيان الدومين ومستأجريها من الحنية الاولى والثانية وبيع الباقي للجمعية الزراعية الخديوية ما عدا ١٠٠٠ اردب . وهذه البذرة تكاد تكون سليمة من الصنف المعروف بالهندي الذي يحيط من قدر القطن المصري . والفضل

في سلامتها عائد الى الاعتماد على جني القطن باليد بنائية ودقة واستكمال النباتات الغريبة من حقول القطن

والمصلحة تعد قهراً مطولاً لمدير مصلحة الزراعة عن الامتحانات التي أجرتها في خلال العام للوقوف على فضل الاسمدة الكيماوية في شجيرات القطن . وفي الصيف امتحنوا أربع شباك من طرز اندره مايره لصيد فراش الحشرات المؤذية ولكن النتيجة لم تحقق الامال التي علقنا على هذه الشباك لسوء الحظ

وفي الربيع الماضي جلبت المصلحة من دلهي مقداراً من تقاوي القمح لان القمح الذي جيء به من الهند منذ بضع سنوات انحط في جودته وكية محصوله وزرعت التقاوي الجديدة في أطيان ملاحة فاذنا جادت وكانت عطي مايرام حفظت غلتها تقاوي للشتاء القادم . وعلاوة على ذلك فقد أخذت المصلحة نوعاً منتقي من القمح رباه نباتي الجمعية الزراعية الخديوية وسزرعه كما يزرع القمح العادي والمتنظر أن يفوق سائر أنواع القمح المعروفة في البلاد في جودته

واستمرت مراقبة الماء الكامن تحت سطح الارض في السنة الماضية كما كانت في سنتي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ وقد فرزت قطعة أرض في مركز السطة لتجري مصلحة المساحة امتحانات أخرى من هذا القبيل فيها

والعمل جار بالتدرج في تعديل نظام موظفي المصاحبة في المراكز وقد بلغ مجموع المكافآت التي دفعتها المصلحة للذين رفقوا في سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠ ٣٦٠٠٠ ج ٠ م

«٩» — البنك الزراعي

صحب جودة محصول القطن في هذا الموسم بعض التحسين في تحصيل الاقساط المطلوبة للبنك الزراعي المصري من الفلاحين في مديريات الوجه البحري على انه رجع على هذا التحسين لسوء الحظ قص ذو بال في التحصيل في مصر الوسطى والوجه القبلي بحيث ان التحصيل في القطر كله قل عن مجموع في العام الماضي . ويظهر من الجدول الآتي نتيجة ما حصل في السنوات السبع الاخيرة

السنة	قيمة الاقساط التي يجب تحصيلها	مقدار التأخر في آخر السنة	نسبة التأخرات الى المستحق في المئة	التحصل من متأخرات السنوات السابقة في المئة
	جنيه مصري	جنيه مصري		
١٩٠٤	٩١٧٩٤٢	٢٧٧١٨	٣٤٠	٧٦٦
١٩٠٥	١٤١٥٥٤٧	٩٤٦٣٣	٦٦٧	٨٩٤٥
١٩٠٦	١٧٤٠١١٧	٥٤٣٢٢	٣٤١	٩١٦٣
١٩٠٧	١٨٥٥٧٥١	١١٣١٢٨	٦١	٨٠٤٠
١٩٠٨	١٨٨٦٠٤٦	٢٦٣٧٥٨	١٤٤٠	٧٤٦٢
١٩٠٩	١٨٠٤١٤١	٣١٩٤٠٨	١٧٦٧	٦٧٦١
١٩١٠	١٧٥٠٦١٦	٣٣٠٦١٠	١٨٦٩	٥٨٤٥

واليك بيان المبالغ التي حصلت سنة ١٩١٠ مقسومة على وجه يظهر منه الفرق في التحصيل بين كل من الوجه البحري ومصر الوسطى والوجه القبلي

	قيمة الاقساط التي يجب تحصيلها	الاشهر التي تسحق فيها	مقدار التأخر في ٣١ يناير ١٩١١	نسبة التأخرات الى المستحق في المئة	التحصل من متأخرات السنوات السابقة في المئة
الوجه البحري	١٣٥٧١٨٦	اكتوبر ونوفمبر	٢٠٥٠	١٢٦٢	٦٩٦١
مصر الوسطى	١٧٣٩٥٢	مايو الى اكتوبر	٤٧٥٢٠	٢٧٦٣	٥٠٤٢
الوجه القبلي	٢١٩٤٧٨	ابريل الى سبتمبر	١١٨٠٨٠	٥٣٤٨	٣٣٤٠
المجموع	١٧٥٠٦١٦		٣٣٠٦١٠	١٨٦٩	٥٨٤٥

فمع ان الاقساط السنوية المستحقة في مصر الوسطى والوجه القبلي قليلة بالنسبة الى غيرها فان التأخرات منها كبيرة تعادل التأخرات في الوجه البحري

وأول الأسباب الباعنة على هذا الاختلاف في النتيجة وأوضحها هو أن الهبان الحياض في الوجه القبلي لا تزرع قطعاً فلم تسترك في الريج الذي نجم عن جودة محصول القطن . ثم أن محصول الحبوب الذي نتوقف عليه ثروة الوجه القبلي كان أقل من المتوسط في السنتين الأخيرتين وصادفه نزول في الأسعار إبان الموسم . على أن ذلك وحده لا يكفي لتعليل النتائج الغير المرضية التي حدثت فإن الأسعار لم تهبط إلى ما كانت عليه سنة ١٨٩٥ — ٩٧ لما عبت قيمة الإيجارات توصلت إلى تقرير الضرائب وعلى هذه القيمة بنيت الضرائب وبالتالي سلف البنك . وزد على ذلك أن كثيراً من الاطيان في مصر الوسطى يزرع قطعاً ولكن التحصيل فيها كان أقل من الوجه البحري

فلا ريب على ما يظهر في أن الفلاح تعود في السنوات الأخيرة على تحسين احوال معيشته — وساعده على ذلك ارتفاع قيمة محصولاته وصلف البنك الزراعي — فصار لا يشعر بضرورة القيام بهودود إذا كان في ذلك مساس براسته إلا إذا اشتد ضغط الاحوال عليه وصار يزداد شعوراً بأنه يستطيع تأجيل إيفاء دين البنك من دون أن يلحق ضرر عاجل . وكانت الصعوبة فوق العادة في الوجه القبلي سنة ١٩١١ حتى في تحصيل الضرائب وكثرت المتأخرات في أواخر بعض الأشهر وازدادت المحجوزات ازدياداً ذا معنى وتأثر البنك الزراعي أكثر جداً من الحكومة طبعاً لأن عدم دفع الضرائب قد يقضي حالاً إلى الحجز على المحصولات والمواشي إدارياً وأما البنك فلا يستطيع استيفاء متأخراته في نهاية الأمر إلا باحتياز الطرق القضائية البطيئة

وقد تسرع البعض فذهبوا إلى أن المانع الوحيد من قيام الفلاح بهودود في مواعيدها هو عدم رغبته في الدفع . نعم أن تحسن الاحوال في الجهات التي تزرع قطعاً هذا الفصل جعل أصحاب الاطيان أقدر على تحمل ما عليها منهم في الزمن الذي عقدت فيه السلف وأنه لا بد أن يكون ما يراه المدينون من أنه قلما يعقب عدم إيفاء الدين نتائج ذات بال قد قوام في احوال عديدة على عدم إيفائها إلا أن هناك أدلة على أن الفلاحين احتلفوا مبالغ كبيرة من الدين يسلفون التقود في القرى في سنتي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ لما كانت الاحوال أسوأ من العادة . ومتى كان الفلاح مدينوناً للبنك الزراعي وللسلفين فلا ريب أن المسلفين يستوفون أموالهم قبل البنك فلذلك ربما لم أكثر من فصل واحد لرجوع الموازنة وتحسن إيرادات البنك تحسناً يذكر ولم تقتصر مساعدة الحكومة للبنك على تحصيل الصيارفة للاقساط بل لم تترك وسيلة

لائق الماطلين من المدينين بوجوب قيامهم بجهودهم ولا شك في ان هذه المساعي جاءت على الاقل في الوجه الجري بنتيجة كبيرة في التحصيل

وبلغت المتأخرات في ٣١ يناير سنة ١٩١٠ ٤١٦٨٨٧ ج ٠ موزعة على نحو ٤٠٠٠٠ سلفة وكان البنك حينئذ قد باشر الاجراءات القضائية في ٢٥٤٤ قضية على انه عاد فآخرها في اوائل السنة املاً بسويتها بلا نزاع ملكية ولكن هذه السياسة لم تلق نجاحاً كبيراً فلم تتم التسوية الا في اقل من ربعها وتوهم البعض طبعاً من ايقاف البنك الاجراءات انه لا يستطيع نزاع الملكية او انه لم يدم نزاعها فعاد البنك الى السير في اجراءاته في تلك السنة واقامت قضايا جديدة على جماعة من اكثر المدينين بمطالبة فبلغ عدد القضايا التي لم تتم ٢١٨١ قضية في ٣١ يناير سنة ١٩١١

ولم يشرع في نزاع الملكية الا في ٣١٩ قضية سنة ١٩١٠ وبلغت مساحة الاراضي التي بيعت ١٠٣٥ فداناً اشترى البنك منها ٦٨٠ فداناً . وبلغ مجموع ما عند البنك من الاراضي في ٣١ يناير ١١٨٩ فداناً ثمنها ٣٥٥٢٥ ج ٠ م وقد ارتفعت اسعار الاراضي اخيراً ارتفاعاً ساراً فيمكن البنك ان يبيع بعض ما عنده بربح

وقد حصل ٤٣٩٤٦ ج ٠ م من المتأخرات التي بلغت ٤١٦٨٨٧ ج ٠ م في ٣١ يناير ١٩١٠ اي ٥٨ ٪ في اثنتي عشرة سنة وهي نتيجة تعد مرضية بالنظر الى الاحوال ولكن المتأخرات الجديدة سنة ١٩١٠ جعلت مجموع المتأخرات ٥٠٣٧٦٠ ج ٠ م في ٣١ يناير ١٩١١ موزعة على نحو ٤٩٠٠٠ سلفة

وقد اتبع البنك في التسليف سياسة أكثر حذراً من قبل بعد النتائج التي رآها في السنوات الاخيرة فسيق نطاق التسليف او منعه بشاناً في الجهات التي كثرت فيها المتأخرات وقرر من جهة الوجه القبلي خصوصاً ان لا يسلف سلفاً جديدة الاً على اطيان الحياض الا في قرى خصوصية وبضيان وجعل يجري ابحاثاً خصوصية قبل اعطاء السلف في بعض الجهات والقرى التي ظهر ان الضرائب لا تدل دائماً فيها دلالة صحيحة على قيمة الاطيان . ووجد انه يجب زيادة فحص الحجج والعقود في بعض الاحوال وهو لا يزال يبحث عن الغرض الذي تطلب السلف لاجله قبل اعطائها وان تكن قيمة ما يقف عليه من هذا القبيل قليلة ضرورة . وقد كانت نتيجة هذه القيود مع ما بدا من نقصان في طلب السلف وتعدد اجل السلف تدريجياً من عشر سنوات الى عشرين سنة ان مقدار السلف السنوي نقص نقصاً محسوساً . وهذا بيان مقابلة ارقام سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠

١٩١٠		١٩٠٩		
متوسط السلف	القيمة	متوسط السلف	القيمة	
٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج	سلف ب
٦٥٦	٨١٣٦٩١	٦٠٤	٩٨٨٣٥٩	١٠ ج م. الى ٣٠٠ ج م
٤٠٨٤٠	١٠٤٤٤٣	٤٢٥٤٠	١٢١٥٦٢	٣٠١ ج م. الى ٥٠٠ ج م
٧٢٠	٩١٨١٣٤	٦٦٤٦	١١٠٩٩٢١	مجموع سلف ب
١٠٦	١١١٩٥٥	١٠٤٦	١٩٦١٦١	سلف ١
٤٤٦	١٠٣٠٠٨٩	٣٧٤١	١٣٠٦٠٨٢	مجموع السلف

ويجب ان يطرح من مجموع سلف سنة ١٩١٠ المبين اعلاه قيمة السلف التي دفعت الى البنك قبل اواعيدها وقد بلغ مجموعها مبلغاً كبيراً قدره ٤٠٤٤٠٣ ج م موزعة كما يأتي:

متوسط السلف	القيمة	
٢٠ ج	٢٠ ج	
٤٢٤١	٣١٠٠٤٠	١٠ ج م. الى ٣٠٠ ج م
٣٤٩٢٥	٩٤٣٦٣	٣٠١ ج م. الى ٥٠٠ ج م
٥٣٤٠	٤٠٤٤٠٣	المجموع

وقد نقل كثير من السلف الكبيرة الى محلات اخرى للتسليف على الرهون لمرضا شروطها اسهل من شروط البنك الزراعي. اما في ما يتعلق بالسلف التي تتجاوز قيمتها ٣٠ ج م. فان قيم ما ارجع منها لا يقل كثيراً عن مقدار السلف التي سلفت مدة السنة فكانت النتيجة ان البنك حرم اربح جانب من اعماله. واذا لم ينقص البنك معتل الفائدة التي يتقاضاها على السلف الكبيرة فالحتم ان يستمر ذلك لان هناك اموالاً كثيرة يراد تمهيدها بالتسليف على الرهون الآن

اما في ما يتعلق بدلائل سنة ١٩١١ فان آخر الاخبار عن المحصولات في الوجه القبلي

موافقة . وقد وافقت نظارة المالية على السماح للصيارفة بالشروع في التحصيل للبنك قبل استحقاق الاقساط بضعمة اشهر حتى ييسر للفلاح ايفاء ديونه عند قبضه اثمان محصوله (وتدفع له فائدة على ما يدفعه قبل استحقاقه) وبالاجمال فان الدلائل في هذه المديرية تبشر بحسن الحال اما في مديريات الوجه البحري فيتوقف تقدم تحصيل اموال البنك او تأخره على حالة محصول القطن فاذا كان مقداره حسناً كما في الموسم الحالي ودامت الامعار مرتفعة وجب ان يكون عملاء البنك اقدر على القيام بهودهم مما كانوا عليه في هذا الشتاء هذا اذا كانوا قد اوفوا قسماً كبيراً من ديونهم غير المسجلة في هذا الفصل كما تدل بعض الدلائل . وغني عن البيان ان البنك سيلقي من المساعدة الادارية ما لقيه في العام الماضي وقد نظرت الحكومة والمحاكم المختلطة في الاقتراحات التي اقترحتها البنك لتسهيل الاجراءات لاستيفاء ديونه قضائياً وتقليل النفقات ولكن المسألة محفوفة بصعوبات خصوصية ويقضي السير فيها دقة وعناية

« ١٠ » — التجارة والجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٣٥٠٢١٤١ ج . م . سنة ١٩١٠ مؤلفة كما يأتي :

٢٠٠ ج

١٥٩٨٤٩٤

٢٢٩٥٨١

٣٢٧١٩

١٥٩١٣٤٧

الواردات

الصادرات

ايرادات اخرى

الذخا .

فزادت ٤٦٤٨٩ ج . م . عن ايرادات سنة ١٩٠٩

وبلغ مجموع قيمة الصادرات والواردات ما عدا البضائع التي اجتازت القطر المصري

وعادت فصدرت منه وما عدا القنود ٥٢٤٩٧٠٠٠ ج . م . مقابل ٤٨٣٠٧٠٠٠ ج . م .

سنة ١٩٠٩ فزاد ٨٤٧ في المئة

وبلغت قيمة القنود التي وردت ١٢٩٦٤٠٠٠ ج . م . والتي صدرت ٧٠٤٦٠٠٠ ج . م .

وكانت قيمة القنود التي وردت سنة ١٩٠٩ ٧٠١٠٠٠٠ ج . م . والتي صدرت في

تلك السنة ٦٤٥٨٠٠٠ ج . م . وسبب هذه الزيادة العظيمة في واردات الذهب الطلب لدفع

اثمان محصول القطن الذي كان حسناً جداً

الواردات

كانت قيمة الواردات ٢٣٥٥٣٠٠٠ ج. م. سنة ١٩١٠ مقابل ٢٢٢٣٠٠٠ ج. م. سنة ١٩٠٩ فزادت ١٣٢٣٠٠٠ ج. م. أي ٦ في المئة وكانت الاسعار بوجه الاجمال اعلى قليلاً من سنة ١٩٠٩ والزيادة في كل باب قهرياً .

وقد ادى نزول اثمان اراضي البناء والحجارة المحلية وما معها من هبوط اجور العمال الى ازدياد الحركة في اعمال البناء فزادت واردات الخشب ومواد البناء

وزادت قيمة واردات الفحم عما كانت عليه في السنة الماضية وذلك خصوصاً لازدياد طلب معامل الخليج وارتفاع اثمان . ولهذا السبب زادت قيمة الفحم الذي اجتاز القطر ودفت عليه الرسوم ١٨٠٠٠ ج. م. عن السنة الماضية مع انه كان ٨٣٠٠٠ طن اقل مما كان عليه وقتئذ

وزادت منسوجات القطن ١٢ في المئة والمنزولات ٢٤ في المئة وهي زيادة مذكر فكانت قيمة واردات المنسوجات ٣٤٠٣٠٠٠ ج. م. والمنزولات ٢٢٤٠٠٠ ج. م. وزادت الاسمدة الكيماوية ايضاً زيادة كبيرة من ١٧٨٠٠٠ ج. م. الى ٢٩٦٠٠٠ ج. م. مما يدل على حسن حالة الزراعة

وزادت قيمة واردات الحديد والفولاذ ومصنوعات الماادن والخماس وغير ذلك من الماادن من ٢٠ الى ٣٠ في المئة

وبالت واردات منسوجات الاصواف ٤٢٠٠٠٠ ج. م. والمنسوجات المختلطة ٢٨١٠٠٠ ج. م. وواردات الحرير ١٤٧٠٠٠ ج. م. فكانت الزيادة في هذه الابواب ٦ و ٤٢ و ٤٣ في المئة على التوالي

على ان واردات السكر والحبوب كلها قلت كثيراً وذلك لزيادة مقدار السكر المصنوع في القطر وتخمين محصول الحبوب فيه ولكن صادرات السكر والارز زادت مقابل ذلك وقلت واردات القهوة والبنترول والآلات الزراعية والفاكهة الخضراء والمقعدة

الصادرات

لغت قيمة الصادرات ٢٨٩٤٤٠٠٠ ج. م. سنة ١٩١٠ مقابل ٢٦٠٢١٠٠٠ ج. م. سنة ١٩٠٩ فزادت ٢٨٦٨٠٠٠ ج. م. أي ١١ في المئة وصدر ٦٠٠٩٤٠٠ قنطار من

القطن تقدر قيمتها بمبلغ ٢٤٢٤٢٠٠ ج. م. مقابل ٦٩٥٢٥٠٠ قنطار سنة ١٩٠٩ تقدر قيمتها بمبلغ ٢١٤٧٨٠٠ ج. م. أي ان الكمية نقصت ١٤ في المئة والقيمة زادت ١٣ في المئة . أما الكمية التي وصلت الى الاسكندرية وصدرت منها حتى ٣١ ديسمبر فبلغت مالم تبلغه في سنة من السنين السابقة فان ما وصل من الداخلة الى ذلك الحين بلغ مجموعة ٥ ملايين ونصف مليون قنطار فزاد نصف مليون قنطار عن المحصول السابق كله . على ان بذرة القطن نقصت ١٩ في المئة في الكمية و ١١ في المئة في القيمة فكانت كما يأتي :

اردب	ج. م.	
٢٦٧٣٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠	١٩١٠
٣٣٠٨٠٠٠	٢٤٣٣٠٠٠	١٩٠٩

وكان محصول البصل اكبر محصول عرف حتى الآن ولكن قيمته لم تزد عن محصول السنة الماضية كثيراً لتزول الاثمان في البلدان التي تصدر اليها وبلغ ما صدر منه ٩٠٨٠٠ طن قيمتها ٢٦٤٠٠٠ ج. م. مقابل ٧٣٠٠٠ طن سنة ١٩٠٩ قيمتها ٢٥٩٠٠٠ ج. م. وصدر من الارز ما قيمته ٢٨٨٣٠٠ ج. م. مقابل ١٦٧٠٠٠ ج. م سنة ١٩٠٩ وزادت صادرات القول والصمغ والسكر وافرص الكسب والصوف زيادة تذكر ونقصت كمية صادرات البيض وقيمتها نصد ٨٣٠٠٠٠٠ بيضة بقدر ثمنها بمبلغ ١٢٥٠٠٠ ج. م. مقابل ١٠٢٠٠٠٠٠ بيضة سنة ١٩٠٩ تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٣٠٠٠ ج. م. ونقصت قيمة صادرات الذهب والفضة من سبائك وحلي من ٨٥٠٠٠ ج. م. الى ٤٩٠٠٠ ج. م. مما يدل على ان تأثير الازمة المالية في الطبقات الفقيرة أخذ يزول

الدخان

نقصت واردات الدخان من ٧٨٧٣٠٠٠ كيلو غرام الى ٧٥٥٢٠٠٠ كيلو غرام سنة ١٩١٠ أي ٤ في المئة ولكن الاثمان ارتفعت وزاد الوارد من روسيا ١١٣٠٠٠ كيلو غرام الى ٧٨١٠٠٠ كيلو غرام فجاء محل جانب من واردات تركيا واليونان ولايات البلقاف . ولا يزال لتركيا المقام الاول ونصيبها ٤٢ في المئة ويتلوها بلاد اليونان ونصيبها ٣٢ في المئة وفي الختام اذكر انه ادخل تغيير كبير الشأن في طريقة اخذ رسوم التصدير ابتداء من اول سبتمبر هذه السنة فقد جرت العادة في الماضي أن يخضع ١٠ في المئة من قيمة القطن وبذرة القطن والحبوب قبل اخذ الرسوم وهو خصم لا موجب له بالمعدل عنه يزيد إيرادات الجمارك من ٣٠٠٠٠ ج. م. الى ٤٠٠٠ ج. م. سنوياً

١١٥ — ملحمة البوستة

بلغ عدد مكاتب البوستة في ٣١ ديسمبر ١٩٢٨ ٤٣ عن عددها في السنة السابقة وزاد مجموع الايرادات ١٠٥٠٠ ج م عن مجموعها في سنة ١٩٠٩ وبلغت المصروفات ٢٦٧٠٠٠ ج م وكانت ٢٦٣٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٩

وبلغ جملة ما ارسل من المكاتب والكارت والعينات ربحها ٧٥٠٠٠٠٠٠ وبقدر عدد الطرود التي ارسلت بليون طرد فالزيادة ٤٤ في المئة عن السنة السابقة . وفي شهر يونيو الماضي انتصت رسوم البوستة في داخلية القطر على الادراق التجارية والعينات ٥٠ في المئة وزيد اقصى الوزن لما يجوز ارساله بملجم واحد من المطبوعات والرسائل غير الدورية وكارت الزيارة من ٣٠ جراما الى ٥٠ جراما

وفي الجدول التالي مقابلة بين الاموال التي ارسلت على يد البوستة في سنة ١٩٠٩ وفي سنة ١٩١٠

١٩١٠	١٩٠٩	
٢٠ ج	٢٠ ج	
٤٣٦٥٠٠٠	٤٢١٩٠٠٠	تحويل داخلية
١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	الى السودان
٢٩٣٠٠٠	٣٤٥٠٠٠	من «
٦٣٠٠٠٠	٦٤١٠٠٠	الى البلدان الاجنبية
١٦٩٠٠٠	١٠٥٠٠٠	من « «
١٥٥٥٠٠٠٠	١٥٤٧٣٠٠٠	نقد

وجملة ذلك نحو ٢٦٧٢٧٠٠٠ ج م لسنة ١٩١٠ و ٢٦١٠٧٠٠٠ ج م لسنة ١٩٠٩ وقد زاد استعمال برقات البوستة الانكليزية فارسل منها نحو ٦١٠٠٠ مجموع قيمتها ٣٩٠٠٠ ج م بقابلها ٥٨٠٠٠ في السنة السابقة مجموع قيمتها ٣٥٢٨٩ ج م والظاهر ان الاقبال يزيد على الطرود المحول عليها بقم بين مصر وبريطانيا العظمى فبلغ عددها ٦٩٠٩ قيمتها ١٠٥٥٥ ج م مقابل ٢٧٧٣ في سنة ١٩٠٩ قيمتها ٤٣٥٥ ج م . وبلغ عدد الدين اودعوا درام في صندوق التوفير ١٠٤١٠٠ في ٣١ ديسمبر ١٩١٠ وكانوا ٩٢٩٠٠ في سنة ١٩٠٩ ومن هؤلاء ٨٧٠٠٠ من المصريين و ٣٥٣٦ من

الزوايا البريطانيين يقابلهم ٢٨٧٤ في السنة السابقة وبلغ جملة المال المطلوب للودعين ٤٥٦٠٠٠ ج. م. وفي هذا الرغ دلالة على ان الفلاح لا يتم بصندوق التوفير اهتماماً يستحق الذكر

«١٢» - سكك الحديد والتغرفات

اقص المال المقدر لمصروفات سكة الحديد ١٤٦٤ ج. م. في سنة ١٩١١ عن سنة ١٩٠٩ ونقص سعر الفحم الذي يتباعه المصلحة قليلاً عن سعره في سنة ١٩٠٩ ولكن الكمية التي طلبتها زادت لان حركة النقل عادت فراجت. وزيد الخصاص من الابرادات لشراء القطارات ١٠٠٠٠ ج. م. واتي الخصاص للمركبات على ما كان عليه سنة ١٩١٠ وحسنت احوال العمال الذين يشتغلون في تسير القطارات في ما يخص بالاجازات وايام الراحة

وقد تمت اعتمادات من المال الاحتياطي بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩١١ لحساب رأس المال واليك اهم الابواب التي خصت بها هذه الاعتمادات

٢٠ ج

خطان جديديان: من زفتى الى الزقازيق واتام خط قناطر الدلتا الى اشمون ٧٦٠٠٠

كباري ٣١٠٠٠

مبنى اراض ١٠٠٠٠

مد خطوط ونحبيب ٤٣٠٠٠

محطة الاسكندرية ٤٠٠٠٠

مسكن المستخدمين ٢٠٠٠٠

اعمال اخرى ومصروفات عمومية ١٧٠٠٠

ويظهر من نتيجة الحسابات الختامية لسنة ١٩١٠ ان ايرادات سكة الحديد زادت ١٤٣٠٠٠ ج. م. عنها في سنة ١٩٠٩ وبلغت الزيادة ١٤٦ في المئة في عدد الركاب و٤٨ في المئة في البضائع ومعظم الزيادة في القطن ومواد البناء والحبوب والخشب والسكر وعسل السكر والبصل

وبلغ المصروف على حساب رأس المال ٣٨٦٣٢٢ ج. م. في سنة ١٩١٠ وتم انشاء

الخط الجديد بين المرج وابي زعبل ولا يزال العمل جارياً في ربط المحطات وفي نظام الاشارات وقد فرغوا من خط القاهرة والاسكندرية فاخذوا يهتمون بسائر خطوط الوجه البحري وخط الوجه القبلي . وشرع في بناء محطة الاسكندرية ومدت الخطوط الى ارضة الحشب الجديدة في القباري

وفي الجدول التالي بيان نتائج اعمال سكة الحديد في السنوات الثلاث الماضية

١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	
٣٤٠١٠٠٠ ج.م	٣٢٥٨٠٠٠ ج.م	٣٤٣٥٠٠٠ ج.م	الارادات
» ١٩٥٥٠٠٠	» ١٩٧٥٠٠٠	» ٢٠٨٢٠٠٠	المصروفات
» ١٤٤٦٠٠٠	» ١٢٨٣٠٠٠	» ١٣٥٣٠٠٠	صافي الارباد
» ١٤٦٠	» ١٣٩٨	» ١٤٧٣	الارباد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة
» ٦٢١	» ٥٥١	» ٥٨٦	صافي الارباد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة
٥٧٤٥	٦٠٤٦	٦٠٤٢	الى نسبة مصروفات التشغيل
٢٥٧١١٠٠٠	٢٥٣٠٦٠٠٠	٢٥٨٤٢٠٠٠	الارادات في المئة
٥٥٠٨٠٠٠	٥١٨١٠٠٠	٥٧٧٥٠٠٠	عدد الركاب
٢٥٦٧٩٠٠٠ ج.م	٢٥٢٩٣٠٠٠ ج.م	٢٥٠٩٣٠٠٠ ج.م	زنة البضائع بالطن
٥٠٦٤ في المئة	٥٠٧ في المئة	٥٠٣٩ في المئة	قيمة سكك الحديد (بالتقدير)

فائدة رأس المال (على هذه القيمة) ٥٠٣٩ في المئة ٥٠٧ في المئة ٥٠٦٤ في المئة
ولا يزال التحصن مطرداً في سكك الحديد الفرعية في الوجه القبلي فزادت ايراداتها ٢٠ في المئة في سنة ١٩١٠ عنها في سنة ١٩٠٩ مع ان مصروفات التشغيل لم تزد سوى ٩ في المئة

ويقال بالاجمال ان حركة النقل في السنة الماضية كانت على مايرام

وفي اشهر الصيف خفضت اجرة نقل الحبوب تخفيضاً عظيماً على سبيل التجربة ولكن النتيجة خبت الامل فان الزيادة في الوزن كانت ٣٧٠٠٠ طن وفي الارادات ١١٧٠٠ ج.م . وهي لا تمثل سوى جانب صغير من المحصول ولكن التية مقودة على الاستمرار

على « الفتحة » الجديدة في سنة ١٩١١ لان علم الجمهور « فتحة » جديدة واقباله على الاستفادة منها يتضيان ستين على الأقل

وقد كان ينتظر ان زيادة أطوال الخطوط تزيد الإيرادات زيادة عظيمة ولكن قلة الواردات بالنسبة الى صادرات القطن والبذرة حالت دون ذلك فان هذا انتقص النسي في الواردات كثيراً ما مضى الى ارسال قطارات فارغة من القباري. ومجدر بي أن أقول ان ليس لوابورات الخليج في مواضع كثيرة من المخازن ما يكفي لحزن القطن الحام حالاً يصل اليها وقد نهت المصلحة التجار منذ بضع سنوات الى أن زيادة القطارات والمركبات وتحسين نظام العمل يمكن المصلحة من تسليم القطن بأسرع مما كان يتيسر لها قبل فذهب هذا التنبيه سدى أو كاد وتبع عن ذلك تراكم المركبات وعدم قمرتها بسبب ضيق وابورات الخليج وقد يحدث ان هذه المركبات تبقى محملة بضعة أيام فيؤثر هذا الإبطاء في تجارة البلاد عموماً في أشهر الحركة والعمل

وبلغت إيرادات مصلحة التفرقات ١١٥٠٠٠ ج. م في سنة ١٩١٠ مقابل ١٠٧٧٠ ج. م. سنة ١٩٠٩ فالزيادة ٧٣٠٠ ج. م. وبلغت مصروفاتها ١٠٣٠٠٠ ج. م. مقابل ١٠٤٠٠٠ في سنة ١٩٠٩

سكك الحديد الضيقة

بلغ مجموع أطوال خطوط سكك الحديد الضيقة ١٢٢٨ كيلو متراً في سنة ١٩١٠ وعدد ركابها نحو ٩٠٠٠٠٠ ولم تحدث اصابات خطيرة ولكن حدث بعض اصابات لافراد يظهر ان لامناص منها وانه لا يصح لوم الشركات عليها في شرعة الانصاف . وقد حافظت الشركات على الخطوط والكباري والمباني كما يجب . وفي الجدول التالي بيان إيرادات هذه الشركات في السنة الماضية

الديار	حوان	مصر السفلى	الفيوم
الإيرادات	٢٠٠٧٥٠ ج. م	٥٤٥٠٠ ج. م	٣٣٨١٠ ج. م
مصروفات التشغيل	٢٠٠٧٥٠ ج. م	٥٤٥٠٠ ج. م	٣٣٨١٠ ج. م
(نسبتها الى الإيرادات)	٥٨ في المئة	٦٧٤٥ في المئة	٤٩٤٨ في المئة
	٦٧٤٥ في المئة	٦٧٤٥ في المئة	٦٧٤٥ في المئة

«١٣» - التشريع المتعلق ببورصات الاوراق والمحصولات

من سنة ١٩١٠ لاعمال بورصات الاوراق والمحصولات قوانين بقيت تحت النظر سنوات وهي تحيز الكوثرات لمواعيد على شروط معينة متى كانت نية المتعاقدين ان لا تؤدي تلك الكوثرات الا الى دفع « الفروقات »

وقد حرر القومسيون الدولي نص تعديلات القانون التجاري المخطط التي لا بد لتفادها من موافقة الدول وكذلك نص القوانين العمومية المتعلقة بالبورصات وذلك بعد الوقوف على اراء مندوبي السامرة ثم ارسل مشروع هذه القوانين العمومية الى السامرة وارباب البنوك في مصر والاسكندرية ليدوا اراءهم فيها . فظهر ان بين ارباب الاعمال والاشغال تابناً كبيراً في الافكار واعترضوا اعتراضات مختلفة على شروط مشروع القومسيون الدولي التي كانت لا تخلو من الشدة

وكانت غاية الحكومة في كل ما عقب ذلك من المناقشات الطويلة أن تضمن للجهمور الذي يتعاطى اعمال البورصة القدر الذي لا بد منه من حماية مصالحه مع التوفيق بين مصالح العناصر المختلفة المتباينة التي لها شأن في الامر على قدر ما تسمح به اراء القومسيون الدولي واخيراً تمت الموافقة على نص كان بضرورة الحال ضرباً من التسوية وظهر من البده ان الاختبار قد ثبت وجوب تعديله

فلما شرع في العمل به اعتراضوا في انكثرا او بالثابة عن الشركات الانكليزية على امرين فيه خصوصاً وهما (١) الفقرة التي تمنع التعامل لمعاد باسم الشركات التي تنقص قيمتها الاسمية عن مئة فرنك و(٢) الفقرة التي تحصر الكوثرات لمواعيد في حساب واحد. فان الفقرة الاولى كانت تتيحها منع التعامل لمواعيد في اسهم شركات كثيرة من الشركات الانكليزية في حين ان الفقرة الثانية حالت دون اعمال « الاربراج » على ما قال

اما في ما يتعلق بالامر الاول فالمفهوم ان القومسيون الدولي ادخله بناء على ان القانون التجاري يمنع الشركات المصرية من اصدار اسهم قيمتها الاسمية اقل من مئة فرنك قبول اسهم اجنبية بقيمة اقل من ذلك يكون تمييزاً غير عادل للشركات غير المصرية فاعترض المندوب البريطاني في القومسيون الدولي على ذلك ولكن القومسيون لم يوافق على اعتراضه استناداً الى الاسباب المتقدم ذكرها

اما الامر الثاني فادخل عملاً بإشارة السامرة انفسهم والارجح اهم لم يقدروا كل النتائج التي تسبب عنه حق قدرها
فلما وجهت انظار الحكومة المصرية الى هذه الصعوبات وغيرها طلبت من سباسة
البورصة في الاسكندرية ومصر عرض التعديلات التي يريدونها ولما كان الاتفاق على هذه
المسائل التي تتخارب فيها الافكار كثيراً ابرأ صعباً اقتضى اعداد هذه التعديلات زمناً طويلاً
فلم ترد على الحكومة الا اخيراً حتى ان الاتفاق لم يتم بين بورصتي مصر والاسكندرية على
كل الامور . ويتضمن النص الجديد تعديلات يقصد بها سد النقص المتقدم وهو
تحت النظر الان والاموال امكان حل الصعوبات المختلفة حلاً مرضياً . غير ان قبول الحكومة
المصرية لاي تعديل من التعديلات يحتاج الى موافقة محكمة الاستئناف المختلطة وفي بعض
الاحوال الى موافقة الدول نفسها

الباب الثالث

في الزراعة

١٤٥ — القطن

ذكرت في السنة الماضية ان الحكومة عينت لجنة للبحث في بعض المسائل المتعلقة بخم القطن
في مصر . قسمت اللجنة الى فرعين احدهما للبحث في حالة التربة وماء الري والآخر
للبحث في حالة شجيرات القطن والحشرات التي تسطو عليها وجمع كل منهما المعلومات على
حدة ثم اجتمعا معاً اجتماعات متوالية . ووضعا تقريراً مشتركاً نشر في الحريف الماضي فامكن
للجمهور الاطلاع عليه منذ زمن . وقد شملت ابحاثهما نطاقاً واسعاً جداً وجاء تقريرهما
ضخماً مستوفياً

وقد استنتجت اللجنة ٢٦ نتيجة بروتها في خمسة أبواب يمكن تلخيصها بما يأتي :
(١) الماء — يمكن اتخاذ النتيجة التي توصلت اليها اللجنة في هذا الموضوع مثلاً على
المسألة كلها فقد رأت انه لا بد من جمع معلومات مفصلة كثيرة من عملية وعلمية قبل
الوصول الى نتائج نهائية وجمع هذه المعلومات يقضي بحثاً طويلاً في كل انحاء البلاد . على انها
رأت في اثناء ذلك ان تشير باتخاذ بعض التدابير التي تهدد بها كانت الحال فاشارت بإرشاد
المزارعين الى كيفية ارواء محصولاتهم المختلفة بمواعيد اروائها وتحذيرهم مما ينجم عن الافراط

في الري بعد الفيضان السنوي من الخطر وتخفيف النشع يجعل مناسب الماء في الترع اوطأ ما يمكن دائماً وان تتأوب عملية مناسب الترع وتوطئها حالما تقضي المتأوبات الصيفية بوصول ماء الفيضان وبانشاء زراعات عن جانبي الترع لمنع النشع حيث التربة قابلة للامتصاص وتوسيع كل نظام المصارف في القطر وتحسينه

(٢) التربة — وأشارت في هذا الباب بزيادة البحث أيضاً ولا سيما في ما يتعلق بطبيعة التربة ووجود املاح مضره وفي خير الطرق لاستعمال الاسمدة الصناعية وشدت في انشاء محطات زراعية في كل انحاء القطر لهذا الغرض

(٣) الشجيرات — وجهت اللجنة الانظار توجهاً خاصاً الى ضرورة زيادة التجارب في تربية القطن لتحسين التقاوي واختيار أنواع اكثر موافقة لطبيعة البلاد اذا امكن وعدم الاقتصار على التربية العلمية بالطرق التركيبية المتبعة في العمل المتدلي التابع للجمعية الزراعية الحدوية بل الجري على الطرق التحليلية في انتقاء التقاوي أيضاً . وقد شددت في اظهار الضرر الذي ينشأ عن خلط التقاوي المصرية بالبذرة المعروفة بالهندي وضرورة الاعتناء بتقنية البذرة لاستئصال كل الانواع الدنيئة وأشارت بجعل كل نظام توزيع التقاوي تحت مراقبة مركزة ومحت أيضاً في نتيجة تحويل الزراعة من ثلاثية الى ثنائية وفصل الاسمدة وفي تأثير قص المواشي بسبب الطاعون البقري

(٤) الحشرات — بحثت اللجنة في الطرق المتبعة في مكافحة الحشرات التي كانت عظمة الضرر في الماضي ولا سيما دودة القطن ودودة اللوز ونظرت في طرق جديدة اقترحت اتباعها فاشارت بالتبكير في مكافحة دودة القطن اكثر من قبل واجراء البحوث ونجارب كثيرة في ما يتعلق بالطرق المختلفة التي اقترحت لمقاومة الدودة بالمواد التي تقتل الحشرات والفخاخ وارثأت أن تعين الحكومة جوائز للذين يكتشفون طريقة ناجعة من هذا القبيل وذكرت ضرورة حماية الطيور التي تأكل الحشرات

(٥) تنظيم امور الزراعة — اشارت اللجنة (ا) بتغيير نظام المدارس الزراعية فيكون منها مدارس ابتدائية وثانوية وعليا (ب) وبانشاء محطات زراعية في كل انحاء البلاد مع معهد مركزي في القاهرة فيه عدد كبير من الاختصاصيين العظمين (ج) وبانشاء مصلحة للزراعة وتعيين لجنة لمراقبة المباحث العلمية والعملية المختلفة التي اشارت بها اللجنة ريثما يتم انشاء المصلحة (د) واخيراً بتعيين لجنة داعة للزراعة للسهر على مصالح الزراعة عموماً

وسأنظر الآن في أهم المسائل التي تضمنها الخلاصة المتقدمة آخذاً كل مسألة منها على حدة ومبيناً ما فعلته الحكومة فيها قبل تعيين اللجنة أو بعد تعيينها عملاً بمشورتها ان توزيع المياه هو أهم ما تعنى به مصلحة الري كما لا يخفى فلذلك سبق اخراج كثير من اقتراحات اللجنة الى حين الفعل وكان موظفو الري لا يألون جهداً في افهام المزارعين خطر الافراط في الري وأرسلت سنة ١٩١٠ المنشورات الى كل المديرين في هذا الموضوع وعقدت الاجتماعات في كل المديرات لبيان أهميته . وما يوجب الارتياح ان آراء المزارعين وعوادهم تغيرت تغيراً شديداً من جهة الافراط في الري وأقص كثير من منهم ارواء أراضيهم من تلقاء انفسهم بعد وصول ماء الفيضان وان يكره يعسر حمل صغار المزارعين على تغيير الطريقة التي اعتادوها . ولم تقتأ مصلحة الري أيضاً توجه اهتمامها الى ضرورة تقليل تأثير الشبع فكانت تخفض مناسيب الترع كلما تيسر لها ذلك وعدلت رسوم ترع كثيرة أخيراً تخفض مناسيبها على قدر ما تسمح به مقتضيات الري وكانت تتبع مناوبات الصيف في الوجه البحري بمناوبات فيضان متعاقب فيها سبعة أيام يكون فيها المنسوب عالياً وسبعة أيام يكون فيها واطناً في حين ان هذه المناوبات تشمل ستة أيام « عمالة » وستة أيام « بطالة » في الوجه القبلي . أما مسألة التزاوت فتشيد الارتباط بمسألة المصارف

ولا ريب ان التسهيلات من هذا القبيل غير كافية وقد اهتمت مصلحة الري بذلك سنة ١٩١٠ كما في السنوات السابقة على قدر ما يسمح به ما عندها من الاموال . وتحت النظر الآن مشروعات كبيرة لتحسين النظم الحاضرة في الوجه البحري وتوسيع نطاقها ولما كان لهذه المشروعات كلها علاقة كبيرة بمشروعات اخرى لتحويل الاراضي البور في الشمال الى اطيان زراعية فهي تقتضي بالضرورة بحثاً مدققاً نظراً الى ما يمكن ان ينتج من النتائج الخطيرة الشأن عن كل خطأ قد يقع . وهناك الآن عدة مشروعات مجهزة تقريباً للمواقة عليها وهي تستلزم نفقات طائلة . وقد كثر الاهتمام بالمسألة في الوجه القبلي ووضع مشروع كبير لتحسين المصرف العام . وتم نظام المصارف في الاراضي الواقعة بين النيل وترعة الابراهيمية وحسنت كل المصارف الصغيرة قديماً حتى صارت حاملة على ما يرام

أما فيما يتعلق بالتربة فقد اشارت اللجنة بانشاء محطات زراعية للقيام بالبحاث اخرى . وقد باشرت مصلحة الزراعة التي سيجيء وصفها هذه الابحاث وانشئت ١٤ مزرعة تجريبية في مديريات مختلفة وجعل مفتشوا المصلحة يحللون تربة الجهات المختلفة بالاشتراك مع

الاختصاصين العليين . والمصلحة تدرك أهمية حفظ الأنواع الحيدة من القطن على قوايتها وإيجاد أنواع أخرى موازنة لطبيعة البلاد . وقد قرر الرأي على إنشاء محطة لتربية القطن تحت إدارة الاختصاصي النباتي مباشرة وأجراه التجارب بالأنواع الجديدة فيها . على أن مساعي المصلحة الآن موجهة خصوصاً إلى تحسين أنواع القطن الموجودة لا إلى إيجاد أنواع جديدة منه وهي مهمة باستئصال النوع المعروف بالهندي وينوي استئصاله من الحقول المختارة لتربية التقاوي التي يراد توزيعها . وقد شرعوا في مراقبة توزيع التقاوي وهي تقتصر على مديرية الشرقية الآن ولكنها ستشمل غيرها في المستقبل

وقد كان النقص في خصب الأرض بسبب استبدال الزراعة الثانية بالزراعة الثلاثية باعثاً على القلق منذ زمن طويل قبل المزارعون إلى ذلك وصار وراء الأمور يستمون كل الفرص للإشارة بتغيير الطريقة المتبعة متى لزم الأمر

وقد سبقت الحكومة المصرية فأنخذت كثيراً من التدابير التي اقترحتها اللجنة لمكافحة الحشرات التي تسطو على شجيرات القطن فاستخدمت نظارة الناخلية وسائط خصوصية سنة ١٩١٠ لمقاومة دودة القطن ودودة اللوز اللتين فتكتا بمحصول سنة ١٩٠٩ فتكاد زرعاً فعين خمسة مفتشين أنكلين لمراقبة الأعمال التي تعمل لمقاومة دودة القطن ووقفت الحكومة إلى استخدام جماعة من ذوي الخبرة الواسعة والعلم الوفير بأحوال القطن الزراعية منهم ثلاثة عينوا في مصلحة الزراعة الجديدة بعد ذلك وعينت الحكومة أيضاً ٢٥ نائب مفتش منهم ٢٠ أوريون فكان هؤلاء مع ٣٦٦ معاوناً و ٧٠ كاتباً هم الهيئة الخصوصية التي عينت لمساعدة وراء الأمور المحليين على البحث عن وجود الدودة واستئصالها من الجهات التي ظهرت فيها بزعم الأوراق المصابة . وقام رجال الجمعية الزراعية الحديثة أيضاً بمخدمات جليلة . وكان الشروع في الاستعداد لمكافحة الدودة في شهر أبريل أي قبل الشروع فيه في سنة ١٩٠٩ بشهر واستمرت مكافحتها إلى شهر سبتمبر بهمة تشهد بالفضل لكل من اشترك فيها واستخدمت كل الوسائل لصرف الاهالي عن ترك الاهتمام بهذه الآفة بناء على اعتقادهم أنها امر مقدور زراعتهم وكان كثيرون من المديرين والمأمورين علاوة على المفتشين بطوفون في المديرية ركوباً من وقت إلى آخر مستهضين هم الفلاحين . وزار الناظر والمستشار ووكيل النظارة باقتسام كل مديرية من مديريات الوجه البحري . وكان يطلب من البوليس أحياناً المساعدة على إجبار الناس على استئصال الدودة في الجهات التي ظهرت فيها ووزعت التعليمات الوزارية وكتابات مختلفة عن الدودة في القرى والقيت المواعظ في الجوامع مينة وجوب بذل الهمة في

العمل وكان الذين يبدو منهم قاعد او اعمال يعاقبون بشدة فعوقب ١٣٥٧٠ قساً لعدم ابلاغهم ظهور الدودة واكثر من ٩٠٠ عمدة وشيخ لامملهم واجلهم ٦٥٩ عاملاً لفرارهم. وكان الفلاحون في بادىء الامر يستأون من التشديد عليهم ولكنهم ازدادوا امة ورغبة في معاونة ولاء الامور لما نجحت الحملة وامكنهم تقدير سيجتها. وصار المفتشون الذين كانوا يقابلون اولاً بشيء من العداء يستقبلون بعد ذلك بصدر رحبة في كل مكان فكان من ذلك عبرة تسهل الحملات المقبلة تسهيلاً كبيراً. وقد وردت اول الاخبار بظهور الدودة في الاسبوع الثاني من شهر مايو ثم هلت وطأها في اواسط يونيو وبلغت اشدها في الاسبوعين الاول والثاني من يوليو ولكنها خفت كثيراً في آخر الشهر بسبب ما اتخذ من التدابير واقطع دابرها من جهات كثيرة في آخر اغسطس وجاءت الاخبار بانها زالت من القطر كله في اول أكتوبر وأما الاطيان التي اصبحت بالدودة فبلغت مساحتها ٦٤٣٠٠٠ فدان (منها ١٦ آلاف فدان في الوجه القبلي) وقد ظهرت في كثير منها غير مرة وفي بعضها مراراً عديدة . وكان متوسط عدد الافدنة اليومية الذي كانت ترد الاخبار باصابتها في الوجه البحري في الاسبوع الثاني من يوليو ٢٤٨٠٠ ومتوسط عدد الاشخاص المستخدمين يومياً في تقيتها ١٠٦٥٠٠ عدا الذين كانوا يفحصون القطن الذي لم يصب وكلهم ممن كان يجب مراقبتهم مراقبة ادارة داعة . ومتى كانت دودة القطن كثيرة قلها لا تقتصر على اكل اوراق شجيرات القطن بل الوسواس ايضاً . ولكن معلوم ضررها قائم باضعافها وتأخيرها نمو الشجيرات حتى تسمى عرضة لسطو آفة اخرى اشد ضرراً منها وهي دودة اللوز التي لا تظهر بكثرة تذكر الا بعد ابتداء الفصل بزم من ولم تستطع هذه الدودة ان تسطو سنة ١٩١٠ الا على آخر الحيات وأقلها قيمة بسبب التبرير في تقيتها دودة القطن وجودة المحصول . وقد عين مفتش و ١٣ نائب مفتش و ٣٦ معاوناً من اول ديسمبر ١٩١٠ الى ١٥ يناير الماضي لمكافحة دودة اللوز بتنفيذ الامر العالي القاضي بتقيتها الارض من حطب القطن والكتان والباياع التي تأوى اليها تلك الآفة في الشتاء وتعيش عليها وقد كلفت كل هذه التدابير نفياً وعشرين الف جنيه مصري وستقوم نظارة الداخلية هذه السنة ايضاً بمكافحة دودة القطن ودودة اللوز وفي اثناء ذلك تبحث مصلحة الزراعة الجديدة بحثاً دقيقاً في مسألة حفظ المحصول وتجري التجارب بالمواد التي تقتل الحشرات مواصلة بذلك الاعمال التي شرع فيها من هذا القبيل قبل انشاء تلك المصلحة وقد كان اهم ما اشارت به اللجنة في موضوع تنظيم الامور الزراعية انشاء مصلحة للزراعة وكانت الحكومة قد سبقت قوت اجراء هذا الاصلاح الخطير الشأن ثم اتخذته قبل

آخر سنة ١٩١٠. وكانت الجمعية الزراعية الحديوية الى ذلك الحين هي التي تقوم بالتجارب والابحاث وكانت تعطى اعانات سنوية من اموال الحكومة لتسهيل اعمالها ولكن ازدياد شأن المسائل الزراعية في القطر في السنوات الاخيرة اقتضى زيادة اشتراك الحكومة في الاعمال التي كانت الجمعية تقوم بها فقر الرأي على انشاء مصلحة خصوصية وعين المستر جرال ددجن مديراً عاماً لها وكان منذ عهد قريب مفتشاً في املاك انكلترا في غرب افريقية. وما له من الاختبار في زراعة القطن في انحاء مختلفة من العالم وفي الاعمال المتعلقة بالآفات من الحشرات في الهند وغرب افريقية يؤهله للوظيفة التي عين فيها. وقد عين كل الاختصاصيين العلميين والمفتشين في الجمعية الزراعية الحديوية قهريباً في المصلحة الجديدة وهي تابعة لظائرة الاشغال العمومية ولكنها مرتبطة ارتباطاً شديداً بنظارتها المالية والداخلية فالاولى تساعد في توزيع بذرة القطن والثانية في مكافحة دودة القطن ودودة اللوز والعمل سار فيها بانتظام الآن. وقد انشئت مزارع تجريبية واتخذت التدابير لتوزيع بذرة قطن حسنة على قهراء المزارعين وهي تجري الابحاث العملية في الآفات من حشرات وقطر وما شاكل ذلك من المسائل وترسل التعليلات اللازمة بواسطة منشورات وتبحث في امحطاط قطن الميث عفيفي. ومن جهة اعمالها الاخرى تحليل الاربة والاسمدة ونشر مسائل مهم رجال الزراعة في مجلة

وقبل ان انتقل من موضوع تنظيم امور الزراعة اقول ان ما اشارت به اللجنة من جهة المدارس قد ادمج في بيان الحكومة التعليمي وشرع في انشاء مدارس في المزارع وفي التية ان ينشأ بعد ذلك مدارس زراعية عملية متوسطة بين تلك المدارس ومدرسة الجزيرة الزراعية التي ستحول تدريجاً الى مدرسة ارقى مما هي الآن. اما ما اقترحت اللجنة من انشاء لجنة دائمة للزراعة فقد سبقها الحكومة فيه الى حد محدود فان تعيين لجنة استشارية من هذا القبيل كان داخلاً في المشروع الاصلي لانشاء مصلحة للزراعة والمسألة تحت النظر الآن اما في ما يتعلق بمحصول ١٩١٠ خصوصاً فان المساحة التي زرعت قطعاً تقدر بنحو ١٦٠٣٢٦٦ فداناً مقابل ١٤٦٥١٨٧ فداناً سنة ١٩٠٩ وكانت الزيادة عمومية الا في مديرية اصوان ونسبتها اكبر في الوجه القبلي منها في الوجه البحري فكان متوسط الزيادة عن السنة الماضية السابقة ٢٩ في المئة في الوجه القبلي و١٥ في المئة في الوجه البحري اما من جهة الانواع المزروعة فيظهر انهم عمدوا في بعض الاحوال في الوجه البحري الى زرع الانواع العليا - اليانوقش والتوباري وغيرهما - بدلاً من الميث عفيفي والباسي في حين ان الاشغوني حل محل كل الانواع الاخرى قهريباً في الوجه القبلي وقد اتجهت الانظار

في اثناء السنة الى بعض الانواع المحسنة وبيعت بذرتها باسعار عالية واحسن هذه الانواع على الارجح النوع المسمى سكلاريدس وهو يعد عموماً اعلی من الياثوقش او على الاقل معادلاً له وقال انه يمكن زرع بدله الياثوقش في الاطيان المزروعة ميت عقيقي حيث لا تصبح زراعة الياثوقش على انه لا يمكن الاشارة بشيء من جهة الاستعاضة من الانواع الحالية بانواع جديدة في أي جهة من الجهات قبل اتمام البحث والتحري

ولا تزال درجة القطن المصري على ما كانت عليه على ما يظهر في الميت عقيقي الذي انحط عن الياثوقش وغيره من الانواع العليا اكثر من قبل وربما كان هذا الانحطاط ناجماً عما يقال من ان عادة استحضار القطن الاشموني الذي ينبت في الوجه القبلي لخلجه مع الميت عقيقي أخذت تزداد بين صغار المزارعين في الوجه البحري حتى يحتدل بيع الشعرة باسم الميت عقيقي . فالتقاوي المختلطة الناتجة عن ذلك توزع على صغار المزارعين في الجهات التي يزرع فيها الميت عقيقي . وقد وجهت مصلحة الزراعة اهتمامها الى هذه المسألة

وقد كانت الاحوال الجيدة في المساحات المتسعة المزروعة قطعاً على غير ما يرام تماماً في شهري مارس وابريل ولكنها تحسنت تحسناً كبيراً في الاشهر التي تلتها ولم ينتشر الضباب خصوصاً . وقيت درجة الحرارة مرقمة ارتفاعاً غير اعتيادي الى آخر السنة تقريباً فاستمرت الشجيرات على الطرح . فلهاذا السبب ولما كان من وقاية المحصول من البودة على ما سبق ذكره وغير ذلك من الاحوال الموافقة جاء المحصول كبيراً . والارجح ان المحصول كله يبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ قطاراً فيزيد زيادة واضحة عن اكبر محصول عرف حتى الآن وهو محصول سنة ١٩٠٧ الذي بلغ ٧٢٣٤٦٦٩ قطاراً

ولا يبرح عن البلب ان محصول السودان الذي يجتاز معظمه القطر المصري ازداد زيادة تؤثر في ارقام الاحصاء وان يكن تأثيره طفيفاً جداً . ويرجح ان متوسط محصول القطن يكون معادلاً لما كان عليه سنة ١٩٠٧ ولكنه أقل من متوسط بعض سنين سابقة حين بلغ ٥٠ قاطير للقطن . غير انه لا يخفى ان القطن في تلك السنة لم يزرع الا في احسن الاطيان فضلاً عن ان الجري على الزراعة الثانية بدلا من الزراعة الثلاثية كان سيئاً في اقاصيص محصول الارض على الارجح . وقد شرعت مصلحة الزراعة في البحث في هاتين المسألتين بحثاً دقيقاً وفصل الخطاب في قيمة القطن هو حكم الفزالين في جودته . أما الحكومة فتتقدر وجوب المحافظة على مرتبة القطن المصري الحالية وتحسينها حق قدره ولا تألو جهداً في سبيل بلوغ هذه الغاية

«١٥» — موسم السكر والمواصم الأخرى

لا تزال زراعة قصب السكر تنتشر في القطر المصري انتشاراً يدعو إلى الرضى وقد جاءت الأحوال الجوية ملائمة لما في العام الماضي فبلغ المحصول في عام ١٩٠٩ — ١٩١٠ (لغاية نوفمبر ١٩١٠) ٥١٥٠٠٠ طن من القصب يقابلها ٣٥٩٠٠٠ طن في عام ١٩٠٨ — ١٩٠٩ و ٢٥٣٠٠٠ طن في عام ١٩٠٧ — ١٩٠٨ وزادت نسبة كمية السكر المستخرج من القصب أيضاً زيادة كبيرة

وقد أخذت زراعة قصب السكر تزداد في الصعيد لا سيما في نجع حمادي وارمنت وكوم امبو لكنها نقصت قليلاً في مصر الوسطى حيث أخذت زراعة القطن والقمح تغلب عليها وقد يكون غلة ذلك طول مدة بقاء القصب في الأرض فلا يبقى بعد حصاده من الوقت ما يكفي لزراعة محصول آخر والماء متوفر . فقد وجدوا ان الماء الذي يكفي قصب السكر يكفي محصول القطن ومحصول قمح او برسيم عقبه ويقولون ان غلة محصولين من هذه المحاصيل اربع من محصول القصب

وقد جربوا زرع نوع من قصب السكر يعرف بقصب جاوه غرة ١٠٥ فتباينت نتائج زراعته بتباين الاشياء التي زرع فيها . وقد أخذت شركة معامل السكر والتكرير المصرية تجرب انواعاً جديدة جئ بها من موريتيوس للوصول الى نوع جيد

وفاتت غلة الارز في سنة ١٩١٠ غلته في السنة السابقة وبلغت قيمة صادراته ٢٨٨٠٠٠ ج . م يقابلها ١٦٧٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٩ وكان محصول القمح والشعير والقطاني سيفه الوجه البحري مرضياً بالاجمال . اما في الوجه القبلي فقد سطت الدودة والجو يدار على القمح فنقص محصوله نقصاً عظيماً ولم يجد البرسيم بسبب برد الجو ولا سبب اخرى فارتفع سعر تغاويه ارتفاعاً يخشى منه على محصول ١٩١١ واقبل موسم القدر البلدية لحسن الحظ اقبالاً عظيماً وهي طعام سكان جانب كبير من البلاد . وبما يجدر ذكره عن الصادر من المحاصيل المصرية ان صادرات القمح والقدر والسوداني زادت زيادة عظيمة . ومن الواجب ان تجرد زراعة الذول السرداني في الوجه القبلي والاطيان الرملية

«١٦» — البهائم وطاعون المواشي

نفق ٢٥٠٠ رأس في السنة الماضية في القطر كله ووجدوا ٥٢ إصابة بين الحيوانات الواردة من الخارج

وبلغ مجموع الحيوانات التي حققت بالمصل ٥٧٠٠٠ ومتوسط ما نفق منها ٨ في الالف مقابل ١٤ في ١٩٠٩ . ولا يصادفون صعوبة الآن في حقن مواشي الفلاحين ولكن كبار الملاك اقل منهم ميلاً الى ذلك فهم يفضلون المخاطرة بمواشيهم على حقنها ويظهر من تعداد المواشي والجلوليس انها عادت فنقصت ايضاً نقصاً عظيماً اي ٥٣٠٠٠ رأس والظاهر ان الفلاحين يجدون ان بيع حيواناتهم وهي صغيرة اربح لهم من تربيتها حتى تكبر

ومن الجهة الاخرى فان عدد الحيوانات التي جلبت الى القطر المصري من الخارج بلغ ٥٧١٠٠٠ في سنة ١٩١٠ مقابل ٣٦١٠٠٠ في السنة السابقة

وبين هذه الحيوانات الجلوبة ٥٣١٨ رأساً من الماشية و ٦٣٠٠٠ رأس من الغنم والمزى جيء بها من السودان ومعظمها جاء بطريق حلفا والشلال وبما يدعو الى الرضى عدم وجود مرض ما في هذه الحيوانات فاذا تيسر ذلك دائماً توقع ان يسع نطاق هذه التجارة انماهاً عظيماً

الباب الرابع

في الري

«١٧» — مناسيب النيل وماء الري

نقص ماء الري عنه في السنة السابقة ولكنه كان في الربيع واول الصيف كافياً لحاجة البلاد وكان الفيضان الذي عقبه متأخراً ولكنه كان فوق المتوسط بقليل فييسر بمساعدة فناطر اسناري جميع الاراضي المزروعة رباً كلياً . أما الفيضان العالي فكان او طأ منه في السنتين السابقتين ومع ذلك فقد اقتضى طلب عدد كبير من الرجال للعونة وفي الجدول التالي عدد الذين طلبوا للعونة في السنوات الثلاث الماضية محولاً الى قاعدة مئة يوم كالمعتاد

١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	
١٠١٢٥	١٣٢٧٣	٩٩٠٠	الوجه القبلي
٩٠٧٦	٨٥٦٤	١٣٦٣٦	الوجه البحري

« ١٨ » — الصرف

يبت في تقريره عن السنة الماضية ان الحكومة شاعرة بضرورة تحسين نظام الصرف في البلاد لا سيما في الاراضي الواطنة الواقعة في شمال الدلتا وقد وجهت لجنة القطن في تقريرها الانظار خصوصاً الى اهمية هذه المسألة في زراعة القطن

ومع انه لا يستطيع اجراء تحسين عام فجائي في نظام الصرف الموجود فلا يزال هذا الموضوع يتال حطاً وافرّاً من اهتمام مصلحة الري وعنايتها فقد انصرفت هممتها الى تحسين النظام الحالي بطهير المصارف الموجودة وتعديلها على نمط منتظم على انه لا يرجى التوصل الى حل وان لمشكلة يمتد الجيع بانها من أعقد المشاكل واشدها صعوبة الا بالتدريج

وفي هذا التحسين البسيط ما يستغرق جميع المال الذي تستطيع البلاد الاستغناء عنه لهذا الغرض يضع سنوات وليس في العمل نفسه ما يحول دون الاعتماد على الآلات الرافعة للصرف اذا اقتضى انها ملائمة للغرض

وهنا يجدر بي ان اعيد ما تكرّر ذكره غير مرة وهو انه في استطاعة اصحاب الاطيان الرديئة الموقع ان يحسنوا حالها بالتحويل على الآلات الرافعة في الصرف اما على انفراد او بالتخدام معاً على نحو الاسلوب السبع في الري في الوجه البحري

« ١٩ » — اعمال اري

لا يعمل عمل مهم الآن اذا استثنينا عملية سد خزان اصوان الذي لا يزال العمل دائراً فيه اذ يستطيع اتفاق ما تبسر من الاموال المعينة للاعمال الجديدة على تحسين نظام الصرف والمشروعات الصغرى الكثيرة التي تمس الحاجة اليها والتي هي ام واوفر ربحاً للبلاد من المشروعات الكبرى اذا اعتبرنا اذية كلفتها وعليه فيرجع ان الحكومة لا تقدم على عمل شيء من المشروعات الكبيرة الجديدة في بعض السنوات المقبلة

أما التقدم في عملية سد خزان اصوان فمطرد وقد فرغوا من تعريض بناء السد الاصلي على طولهِ واعيد تنظيم الهويسات وعرضت جدرانها وعليت وركبت البوابات الجديدة واستؤنفت الملاحه في الهويسات في اول ديسمبر بعد ان وقفت سنة وتقدموا تقدماً يرضي في ملء الفراغ الحادث بين السد القديم والسد الجديد بالامتنت

وتتم مشروع الترع المتفرعة من قنطرة اسنا وقد بدت فائدة هذا المشروع في اثناء الفيضان حين استصوب استمرار الموازنة بهذه القناطر لمدة ٤٣ يوماً

وأتم الخواجات ايرد وشركاؤه بناء قناطر موازنة الرياح المتوفي — وقد ورد ذكره في تقريرى الاخير — في شهر يونيو قبل حلول اغسطس - ويجدر بي ان اقول ان انجاز هذا العمل الخطير في سبعة أشهر امر لم يسبق له نظير في القطر المصري في السرعة وهو يشهد بطول باع المقاولين وجميع الذين كان لم يد فيه وعلاوة على ذلك فان كلفته البالغة ١٣٥٠٠٠ جنيه معتدلة اذا قورنت بالاعمال التي تماثلها

وانفق في خلال السنة ٣٥٠٠٠٠ ج. م. على اتمام مشروع تحويل ري الحياض الغربية وأتم الابواب التي صرف هذا المبلغ فيها اثنان وهما (١) اقامة بناء عظيم في نكلا مركب من قناطر للجيز ومخارة لاجل مرور مياه الصرف من الحياض التي لم يتحول رها وماء المصرف العام و (٢) حفر الاربعين كيلومتراً الاخيرة من المصرف العام هذا

ومعظم المال الذين نيطت بهم هذه الاعمال يدرسون الآن مشروع اصلاح الاراضي البائرة في شمال الدلتا

وأتم الاعمال الصغرى التي عملت في خلال السنة تعديل هويس القرنين وقناطر الموازنة فيها واتمام تحويل ري حياض شرق الحيزة وبناء مركز رئاسة الري في بني سويف وتعديل مجرى النيل في اسيوط وصيانة فرش قناطرها واكمال هويس الخطاطبة وقناطر الموازنة فيها وانشاء محطة الطلمبات في الاميرية

وصرف ٩٠٠٠٠ ج. م. في الوجه البحري في اعمال - حفظ النيل من فعل الفيضان ونحو ١٣٧٠٠٠ ج. م. لتحصين نظام الصرف

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

« ٢٠ » — مباني الحكومة

اعد في خلال السنة ٣٩ تصميماً لمبان جديدة قدرت كلفتها بمبلغ ٨٣٠٠٠ ج. م. وكان المال الموضوع تحت تصرف مصلحة المباني لانشاء الابنية والصيانة في السنة الماضية ٣٥٧٠٠٠ ج. م. ولكن الذي صرف حقيقة من هذا المبلغ في الاشهر العشرة الاولى ١٥٤٠٠٠ ج. م. اتفق ثلثها في حفظ المباني وخمسها في انشاء الابنية الجديدة والرصيد على الموظفين واعمال الادارة

وام الاعمال الجديدة التي اعملت في خلال السنة هي

١ مدرسة محرم بك تمت في يوليو وبلغت كلفتها ١٣٠٠٠٠ ج . م

٢ مديرية البحيرة تمت وكانت كلفتها ٢٨٠٠٠ ج . م

٣ مستشفى المجاذيب بالحقاقه . وقد بلغ ما ائق عليه الى الآن نحو ١٠٠٠٠٠ ج . م
ويستظر الفراغ منه في هذه السنة وان تكون جملة ما ينفق عليه ١٢٥٠٠٠ ج . م
وقد كان العمل في كبري بولاق ابطأ بكثير عما كان ينتظر . نعم ان البناء والبغلات
والاكتاف في الكبري الكبير تمت ولكن الجدران السنادة لم يشرع في اقامتها ولما كان
لا بد لها من اسس عميقة تخفر تحت الهواء المضغوط وهو عمل يستغرق بضعة اشهر
فالكبري لا يفتح للجمهور الا بعد انقضاء سنة على الاقل . اما الكبري الصغير الذي يبني
فوق البحر الاعمى فالتقدم فيه مضاه للتقدم في الكبري الكبير . ولما كان التيار شديداً
عند كبري بولاق اثناء الفيضان فاهم يخشون من شدته على الملاحة متى تم الكبري ولذلك
فهم ينتظرون الآن في استبدال كبري الانكليز بكبري جديد يفتح وقفل ويحول الملاحة
الى البحر الاعمى

ونشأ جرف من الرمال فوق كبري الروضة فاعاق الملاحة واقضى مقداراً وافراً
من التطهير بالكرات على ما فيه من الكلفة . وفي خلال السنة ركبت مخففات التيار
الكهربائي اللازمة للآلات الكهربائية التي تدير القوس المتحركة في كبري الروضة فجاء
عملها على ما يرام

وقد قسمت المصلحة الكهربائية الآن وانشئ قسم جديد في نظارة الداخلية للنظر
في امور المجالس البلدية وقد اهتمت الحكومة بامر الخطر الذي قد يتعرض له الجمهور من
الجهازات الكهربائية بالسينما تراقلات قعدهم مفتشوها ٤٥ محلاً لهذا الغرض في السنة الماضية

٢١٥ — قسم الهندسة

تفقد قسم الهندسة ٣٢٩٠ آلة بخارية واصدر ٦٧٦ رخصة جديدة بالآلات بخارية
وفي معرض النظر الآن توحيد الآلات الرافضة الخاصة بالحكومة تحت مراقبة هذا القسم .
ويحسن جداً توسيع نطاق مراقبته ليشمل البواخر والرافصات التي تمخر في النيل اذ
الحاجة ماسة الى وضع قانون لمراقبة الملاحة حرصاً على مصلحة الجمهور

« ٢٢ » — مصلحة الآثار القديمة

اهم حوادث السنة الماضية في هذا الباب غشور المسبور ريناخ والمسبور فايل في قنطرة على بضعة ألواح بشواهد القبور يرجع تاريخ واحد منها ان لم نقل كلها الى الدولة الثامنة وهي الدولة التي لم يثر لها على اثر حتى الآن . أما في طيبة فقد اتوا بتطهير هيكل رعمسيس وشرعوا في ترميم دير المدينة ولا يزال المسبور لجراين مواظباً على عمله المقيد في الكرنك وقد شرع في نصب الاعمدة المكسورة في الجانب القبلي من الرواق الكبير وشرع المسبور باريز في ترميم هيكل الهبة في الواحة الكبرى ونجح المسبور برساتني في اتمام العمل الخطير الذي شرع فيه في بلاد النوبة طبقاً لما تعهد به السير جستن مسبور في سنة ١٩٠٧ من ان الاحد عشر هيكلًا التي يخشى عليها من فعل الماء يمكن غمرها بالماء بلا خوف على سلامتها من آخر سنة ١٩١٠ اذا اقتضت الحال وعلاوة على ذلك فقد ازيلت الرمال التي كانت ابسبول بمطورة تحتها فظهر الى الوجود معبد وتماثيل كبيرة جديدة واصبح منظر المكان كله كما كان في العهد القديم

أما في المتحف فاعمل جار في اعادة بناء سقف الرواق الكبير والاروقة التي الى جانيه

وقد شرع السير جستن مسبور بتبويب الآثار تبويماً منظماً وقدموا التقدم المعتاد في طبع القهرس العام والسجلات

« ٢٣ » — حديقة الحيوانات

بلغ عدد الحيوانات في اكتوبر ١٤٦٤ حيواناً تمثل ٣٩١ نوعاً ثم أضيف اليها في ديسمبر اضافات مهمة أعظمها شأنًا كركدن اسود اهداه البرنس يوسف كمال وشمبزي اهداه المر كول هينك . وكانت حجة الحيوانات بالاجال حسنة وولدت اناث النيات والكتنبور وحمار الزرد والتمري في الحديقة

« ٢٤ » — الاوبرا

استقال من منصبه المسبور كلمتي مدير الاوبرا بعد ان خدمها خدمة جليلة عدة سنوات وقد لا يسهل تدبير خلف له جامع لصفات الكفاءة المطلوبة . ومن المسائل الكبيرة الشأن في الاوبرا مسألة انارتها وقد عرض الآن على نظارة المالية مشروع يجعل جهاز الانارة وافيًا بأفاق ٢٥٠٠ ج . م . ويكون منه اقتصاد كبير

الباب السادس

في الداخلية

« ٢٥ » — الامن العام

ان التجسس الذي بدأ في الامن العام في الاشهر الاولى من سنة ١٩١٠ واشتدت اليه في تقريرى الماضي ظل مستمراً في سائر اشهر السنة وفي الجدول الآتي بيان عدد الجرائم التي بلغت لبوليس في كل من السنوات الثلاث الاخيرة

١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨				
٧٣٣	٨٦٩	٨٦٤	القتل
٥٧٩	٦٦١	٦٧٠	الشروع في القتل
٣٠٨	٤٧٣	٥٠٣	السرقه
٤٧	٥٠	٦٣	الشروع في السرقه
١٦٨٣	١٦٦٥	١٥٥٦	جرائم اخرى
٣٣٢٨	٣٧١٧	٣٦٥٤	الجملة

ويرى من هذه الارقام تحسن جلي في الجرائم الكبرى فقد نقصت حوادث القتل والشروع في القتل والسرقه ١٣٧ و ٨٢ و ١٦٤ على التوالي عن عددها في السنة السابقة وزادت الجرائم الصغرى زيادة طفيفه معظمها في حوادث اتلاف المحصولات او ادوات الزراعة انتقاماً من اصحابها وفي حوادث السرقات الصغرى . فهذه الارقام تدعو الى الارتياح ويمكن ان يقال ان التحسين اعظم من هذا في عدد الجرائم التي لم يبلغ البوليس امرها (كالسرقات في القبطان وحوادث الارهاب والنصب) والتي فشت وكثرت في المديرية في السنوات الماضية ويقال بالاجمال ان حالة الامن العام الآن احسن مما كانت عليه في سنوات كثيرة مضت . ففي البحيرة مثلاً وهي المديرية التي اشتهرت بكثرة الجرائم واضطراب حبل الامن صار التجار يستطيعون ان يعودوا من الاسكندرية بقطار الليل ويسيروا حاملين دراهمهم في الحقول الى بيوتهم وكانوا منذ سنتين لا يحسرون على أن يسيرا كذلك في راتمة النهار الا اذا كان الخفراء معهم . وفي معظم مديريات القطر المصري تقوى السكان المسالون المطيعون للقانون على النصايين

والاشقياء وهي اول مرة حدث هذا منذ سنوات كثيرة وستبذل الحكومة كل مرتخص وغال في حفظ هذا الحال

وبعزى هذا التحسن الى بضعة أسباب من أهمها زيادة نشاط ولاية الامور والبوليس المحليين وكفاءتهم على ان اتم عمل فيها هو بلا ريب النجاح في انفاذ قانون ٤ يوليو ١٩٠٩ الذي يقضي بوضع الاشقياء المشهورين الذين يخشى شرهم تحت مراقبة البوليس . وقد عقدت اللجان المختصة المعنية بحسب هذا القانون جلساتها الثانية في جميع مديريات القطر في الربيع الماضي . وكانوا قد اعدوا كشوكاً جديدة باسماء الاشقياء كما فعلوا في الجلسات الاولى وذلك تحت مراقبة المديرين ومساعدة المفتشين البريطانيين الذين نظروا في كل اسم واجازوه . واصدرت التعليمات الى ولاية الامور المحليين أن لا يتكلموا على كشوف السنة السابقة بل يقدموا اسماء الاشخاص الذين يرى ان سلوكهم منيع خطر على الميثة الاجتماعية في الوقت الحاضر والهموا ان القانون لا ينفذ الا في عدد محدود من أشهر الاشقياء فكان من ذلك ان عدد الاسماء التي تقدمت كان قليلاً بالنسبة الى عدد ما قدم في سنة ١٩٠٩ ولم تقطر نظارة الداخلية الى تعديل كثير فيها قبل عرضها على اللجان فبلغ العدد في القائمة الاصلية ٣٥٤ حوكم منهم ٢٣٧ امام اللجان ومن هؤلاء ٣٢٩ سبق محاكمتهم او ادانتهم لجرائم مختلفة تخفكت اللجان على ٢٩٨ بتقديم الضمان المالي على حسن سلوكهم في المستقبل وعلى ٣٣ بتقديم ضامين ووضعت ٤ تحت مراقبة البوليس من دون ضمان وبرت ٧ واقبل الشهود على اداء الشهادة من دون تردد وابدوا من الشجاعة الادبية ما لم يبدوه من قبل لما ربح في نفوسهم من الثقة بان ولاية الامور نجحوا في حماية الشهود في الجلسات السابقة من انتقام ذوي المتهمين وانصارهم . وقد تيسر في هذه الجلسات محاكمة ٣ او ٤ من اصحاب الاطيان الاغنياء الاقوياء في الدلتا اشتهروا بالتحريض على ارتكاب جرائم لم يظهر اشتراكهم فيها علانية ولو حوكموا في الجلسات الاولى لا تجرأ احد ان يشهد عليهم . وقد اتهم شهود كثيرين واحد هؤلاء الملاك بخمس عشرة حادثة قتل لم يحاكم على واحدة منها في المحاكم ومن المؤكد ان الجمهور عدوا وضع هؤلاء المجرمين الاقوياء تحت المراقبة عربوا على ان الحكومة تنوي كبح جماح الاشقياء من جميع الطبقات فكان لذلك تأثير حسن جداً في النفوس

وبلغ عدد الذين استأنفوا احكام اللجان الى لجنة المراجعة التي يرئسها ناظر الداخلية ١٣٨ وعدد القضايا التي امرت نظارة الداخلية من تلقاء نفسها باعادة النظر فيها ٤٨ فبرأت اللجنة واحداً من المستأنفين وايدت الحكم على ١٣٦ وعدلت الحكم تعديلاً طفيفاً على ٧ وخففت

الضمان او مدة النفي عن ٤٠ وزادتها على اثنين

ويبلغ عدد الذين ارسلوا منهم الى الواحة الخارجية الى الآن ٢٧٥ اما الباقون فبعضهم قدم الضمان المالي المطلوب او الضامن او وضع تحت المراقبة في قراة . ولم يقبض بعد على ٢٠ حوكموا غيايبا

وعتب جلسات اللجان التي عقدت في الربيع نقص في عدد الجرائم التي بلغ عنها في يونيو و يوليو وأغسطس كما حدث في سنة ١٩٠٩ الا أن النقص لم يكن ظاهراً فيها ظهوره في ١٩٠٩ ولكن ارقام الاشهر الاخيرة من السنة لاندعو الى الارتياح كالتي قبلها .

لا جرم ان هذا القانون الذي ينزل ابدي اشقياء معينين يضعف تأثيره بالتدرج في زجر الاشقياء المطلقي السراح

وقد اوشك تنظيم منفي الواحة الخارجية ان يتم متى كملت جميع التدابير فسيكون الذين فيه عائنين في مكان بفضل ما اعتادوه في أوطانهم من حيث المسكن والاقليم والتدابير الصحية كما تحتفت ذلك بنفسه في زيارة لتلك الواحة تنهدت بها أحوالها وقد لحقت طائلات معظم المنفيين بهم وهم يعملون اعمالاً زراعية غير شاقة يؤجرون عليها اجوراً كالية منتظمة . ثم ان مركز الواحة في قلب الصحراء ووجود دوريات من المجاعة والمقيمين يحولان دون فرار المنفيين من دون تعرض لمخاطرهم الشخصية لغير داع وصحتهم بالاجمال جيدة لولا حي شديدة قشت فيهم وقطع دابرهما حالاً . والظاهر انهم وعائلاتهم قانعون بمصيرهم ولا يبعد أن يختار الفقراء منهم البقاء في الواحة بعد انقضاء مدة نفيهم . ولكن حقيقة حالم لم تحف طويلاً على المقيمين في وادي النيل بسبب المكاثبات التي تدون بين المنفيين وبين ذويهم واصدقائهم وتكاد تكون غير مقيدة بقيد ما فرمخ في الاذهان أن النفي الى الواحة الخارجية ليس بالقاب العارم الرهيب وعندني ان قارئ النفي الاداري قد ادى ما كان ينظر منه في الحال ومع انه يجب ان نبقى مستعدين لانفاذ في اية مديرية تكثر فيها الجرائم كثرة غير معقولة او في حوادث خصوصية تكون الجرائم فيها شديدة الخطورة فلست أرى ضرورة لتعميم انفاذ في ما بعد . وقد جاء هذا القانون باحسن النتائج في بعض مديريات الدلتا كما يرى من الارقام التالية وهي عن الجرائم التي بلغت للبوليس في المنوفية والغربية والفيحة في السنتين الاخيرتين

١٩١٠	١٩٠٩	
٢٨٧	٣٩٩	القتل والشروع في القتل
٥٢	٩٩	السرقه والشروع في السرقه
٤١٩	٤٧٨	الجرائم الأخرى
٧٥٨	٩٧٦	الجملة

أما في المديریات الأخرى وأخصها مديريات الوجه القبلي فلم يكن له هذا التأثير فالذين احترقوا النصب لا يكادون يوجدون في مديرتي أسيوط وقنا مثلاً ولكن الفلاحين سرعوا الفضب والتهمج كثيراً العنف وفي كل واحد منهم استعداد لأن يكون مجرمًا يقتل جاره لحصام بسيط أو لاحقاد عائيلة قديمة تم قرى يومتها . ففي أحوال كهذه لا يفيد إبعاد بعض الاشقياء فائدة تذكر . وعندي أن الفائدة تحصل بتعزيز الدوريات الراكبة الموجودة بدوريات مشاة من البوليس والخبراء على غلط اجلي عن نجاح يستحق الذكر في مواضع أخرى أخصها المنوفية . وقد جندت قوة صغيرة من البوليس السوداني تركب الجمال وتقيم في أسيوط فإذا بلغ مسامع ولاة الأمور أن الجرائم تفاقمت في موضع ما أو أن قربتين أو قشتين على أهبة القتال أرسلوا فصيلة صغيرة من هذه القوة إلى الموضع فتطوف في الناحية . وقد ثبت أن وجودها فيه زاجر يمنع وقوع الاعتداء وعامل على انقاص حوادث الجرائم انقاصاً يذكر . وفي النية أن تزداد هذه القوة قريباً إلى ٢٠٠ سوداني وأن توضع فصائل منها في أنحاء البلاد ويظهر من الحالة الحاضرة أن البلاد خضت خطوة كبيرة في حبل تحسن الأمن العام وأن كان لا يزال أمانها مجال واسع للعمل على هذا التحسن فإن قانون مراقبة البوليس أفضى إلى إبعاد نحو ٥٥٠ شخصاً من أشقى اشقياء البلاد إبعاداً موقفاً فاستراح ولاة الأمور من شرهم وتيسر لهم أن يصرفوا مهمهم إلى تحسين البوليس بالتدرج وتنظيم الخفر وتوسيع نطاق نظام الدوريات وترقيته وإنفاذ قانون الأسلحة بالدقة وهي الأمور التي تعود بالفضل النتائج الآن وتحفظ الميزة التي يلقها الأمن العام في جميع أنحاء البلاد وترقيتها أيضاً

« ٢٦ » - الإدارة المركزية وإدارة المديریات والبوليس

فرغوا من إعادة تنظيم نظارة الداخلية الذي بديء فيه في سنة ١٩٠٩ فألف « القلم » الفني التابع لإدارة الضبط والربط لأجل تدريب رجال البوليس وتحصيل الخبرة الفنية في تحقيق الجرائم والبحث عنها وتحري إحصاءات وقوع الجرائم وأسبابها

وفي سنة ١٩٠٩ أنشئ قسم دعي قسم تفتيش النظام وعين فيه ستة مفتشين بريطانيين يرؤسهم باشمفش وسبعة هذا القسم تفتيش بوليس المدريات وخفرائها والاهتمام بتدريهم التدريب العسكري وقد قام بعمل جليل في سنة ١٩١٠ وممته الآن منصرفة الى توضيح نطاق نظام الدوريات وتعديل تنظيم قوة الخفر التي ذكرتها في تقريري الاخير

وفي ربيع ١٩١٠ خطوا الخطوة الاولى في تدريب خفراء الليل في القليوبية تدريجا عسكريا على سبيل التجربة وتم الاتفاق مع نظارة الحرية على ان يعنى من الخدمة العسكرية المتجندون الذين يقولون ان يخدموا خفراء في قرام ثلاث سنوات على حكم القانون العسكري وفي الوقت عينه طلب متطوعون للخفر على الطريقة عينها فاقبلوا اقبالا يدعو الى الارياح وعين بعض الخفراء القداماء وبعض الاهالي وبعض رجال الاحتياطي أيضا. وتقرن الخفراء الجدد مدة شهرين ونصف شهر في المعسكر وبعد ذلك يستلمون بتادق رميتين وخرطوش ويعينون خفراء في قرام . وقد عممت هذه الطريقة في بني سويف والفيوم واسيوط ثم ادخلت الى المنيا وقتنا وجرجا وصار عدد الخفراء الذين اتقوا التمرن ٤٦١٤ والذين يدرسون ١٨٢٦ والذين سوف يدرسون ٢٦٣٧ . وفي التية تمم هذا التعديل في السنة الحالية في جميع انحاء القطر . ومنقص عدد خفراء الليل عشرة في المئة أي من ٢٦٤٤٩ الى ٢٣٨٠٥ ثلاثيا لزيادة النفقات واعتمادا على كفاءة القوة الجديدة . وقد انقضى لتدريب هؤلاء الخفراء ٥١ ضابطا و ١٥٠ صف ضابط اخذوا اوسيو خذرون من الجيش وسبق معظم هؤلاء الضباط في قوة الخفر بوظائف مفتشين . وعين لكل منهم مركز يحتوي على ٥٠٠ خفرا و ٦٠٠ وتدريب الخفراء الجدد مرتين في الشهر كل مرة بضع ساعات في قرام او مرا كرم تحت ملاحظة هؤلاء الضباط . ولكنهم يبقون تحت سلطة ولاية الامور المحليين مباشرة كما كانوا من قبل . ولا ريب في ان الطريقة الجديدة ستفضي الى جعل خفراء الليل قوة مستوفية بعض اركان النظام والتنظيم والكفاءة بعد ان كانوا لا كفاءة فيهم ولا فائدة تذكر من وجودهم ودلاوة على ذلك فان تدريب الخفر انقضى الى زيادة اعتياده على نفسه واجترأه لذاته زيادة ظاهرة . وهذا المشروع ينفذه قسم النظام وقد عين ضابط بريطاني لمراقبته خصوصا

وقد بذلت المهمة لمنع بيع الاسلحة النارية ففتح المسمى وضبطت الحكومة في السنة الماضية ٤٧٧٩ بندقية ونقص عدد الرخص التي صدرت بحمل السلاح ١٩٠٦ رخص عن عدوها في سنة ١٩٠٩ ونشر منشور اداري على باعة الاسلحة يتنهم عن بيع السلاح لشخص

ما إلا إذا ابرز شهادة الشخصية وحسن السلوك . ومضى ضبط سلاح او قيل انه استعمل في ارتكاب جريمة فيعمل محضر بحق شيخ الناحية التي يقيم فيها التهم لاجل الوقوف على كيفية حصوله على السلاح وما اذا كان عنده رخصة به . وكل شيخ ثبت ايماله يعاقب . وقد انتجت هذه التدابير نتائج تدعو الى الارتياح في خلال السنة الماضية ابلغ احد محلات بيع السلاح بالجملة نظارة الداخلية ان مبيعه لم يبلغ ٥٠ بنديقة بعد ان كان يبيع في الشهر الواحد ٤٠٠ بنديقة او ٥٠٠ وطلب منها ان تسمح له بتصدير ٤٠٠٠ سلاح ناري الى الخارج وانزال رسم الجمرك التي دفعها فاذنت له في ذلك ثم هذا محل آخر حذره ايضا

وسوت لجان التحكيم او الصلح المحلية التي ألفت سنة ١٩٠٩ ٢٥٦٠ خلافا ومشكلة الى آخر يونيو فاصدرت نظارة الداخلية منشورا بهذا الصدد الى ولاية الامور المحليين في ذلك الشهر حثتهم فيه على بذل الحصة في هذا السبيل فكان من ذلك ان عدد القضايا التي ازيلت اللجان فيها ذات البين في السنة الاشهر الباقية بلغ ٢٢٥٧

وكانت جملة قوة البوليس في آخر ١٩١٠ ٣٩٧ ضابطا (٦٠ منهم اوريوت) و ٧٧٢٧ من صف الضباط والانفار فالزيادة ١٨ ضابطا و ٦٤٢ من الانفار عن العدد في سنة ١٩٠٩

وقد عرض مشروع امر عال على مجلس شورى القوانين لتعديل ادارة مدرسة البوليس حيث يتعلم الآن ٦٩ تلميذا ليكونوا ضابطا و ٢٧٣ تلميذا ليكونوا انصارا ومدة تعليم الاولين اربع سنوات وسيؤخذون ضمن قوة البوليس بوظائف ضباط اوسى الحياة الادارية بوظائف معاونين

وضبط خفر السواحل والجمارك والبوليس ٢٠٨٢٠ كيلو جراما من الحشيش في سنة ١٩١٠ مقابل ٢٣٠٠٠ كيلو جرام في السنة السابقة ورفعت القضايا على ٢٨٣٨ شخصا لاستعمال الحشيش في محلات عمومية فحكم بالادانة في ٢٧٦٤ قضية منها وكان عدد الذين رفعت عليهم القضايا في السنة السابقة ٣٣٣٦ شخصا والذين حكم بادانهم ٣٢٥٨ ويعزى هذا النقص الى زيادة اليقظة والى ان قوات الحشيش تعد الآن من المحلات العمومية التي يحق للبوليس مهاجمتها من دون الاستعانة بالقتال والى الاحكام الشديدة التي حكمت المحاكم المختلطة بها ورفعت ٨٨ قضية بسبب المقامرة في القطر كله حكم في ٧٧ منها بالادانة وفي ٨ بالبراءة ولا تزال ثلاثة منها تحت النظر

ورفعت القضايا على ٢٢٨ شخصا لبيهم المشروبات الروحية بدون رخصة فحكم على ١٩٠

بالادانة وبرئت ساحة واحد وحفظت ٦ قضايا ولا تزال ٣١ قضية تحت النظر. وتقدم ١٣١ طلباً للتخصيص يبيع المشروبات الروحية قبل ٤٧ منها ورفض الباقي

« ٢٧ » - مجالس المديرات

انفذ القانون القاضي بتوسيع نطاق سلطة مجالس المديرات في ١ يناير ١٩١٠ ولما تم انتخاب المرشحين الثلاثة والباقيين اجتمعت المجالس وشرعت في اعمالها فاجتمعت كلها على فرض ضريبة مؤقتة (استناداً الى المادة الثانية من القانون) قدرها ٥ في المئة من ضريبة الاطيان ما عدا مجالس مديرية اصوان فانه جعل الضريبة ٣ في المئة ولكن لما كان انفاذ قرارات المجالس من اول السنة غير مستطاع لم يتيسر لها جباية كل الضريبة عن سنة ١٩١٠ ومع ذلك فقد بلغ ما جبته ٢٠٥٦٦٦ ج . م . ولما كانت المجالس لم تكند تبدأ في انفاذ مشروعاتها المختلفة فقد بقي معظم هذا المبلغ مالا احتياطياً لينفق منه في السنة الحالية واجتمعت المجالس مراراً كثيرة اجتماعات حضرها الاعضاء جميعهم ووجهت اهتمامها الى التعليم فخصت جميع ما لديها من المال سنة ١٩١٠ لهذا الغرض وعينت لجائاً للدرس جميع المسائل الخاصة بالتعليم استناداً الى المادة ٩ من القانون وأضيف الى هذه اللجان أعضاء استشاريون من ذوي الخبرة والاهتمام بامور التعليم في المديرات وجعل معظم هؤلاء الاعضاء الاستشاريين بمواظفة نظارة المعارف من مفتشي النظارة او المدرسين التابعين لها . وقد نص القانون الجديد على ان ٧٠ في المئة من المال الذي يعين للتعليم يجب ان ينحصر بالتعليم الابتدائي بالحرية في الكتابيب ومدارس الزراعة والصناعات . ولما كانت الكتابيب في القطر المصري كثيرة ونظارة المعارف قائمة بتفتيش معظمها رأت مجالس المديرات ان مهمتها تنحصر في انشاء كتابيب جديدة تكون درجة التحصيل فيها ارفع مما هي في تلك وتكون اكثر انطباقاً على حاجات البلاد من قبل وفي تحسين حال الكتابيب الموجودة اما باستلام زمام ادارتها او باعانتها بالمال ومراقبتها وفي انشاء مدارس لتخرج الاكفاء من معلمي الكتابيب بسبب قلة عددهم وقد تحققت هذه المطالب الثلاث في مديريات كثيرة

أما يان الدروس الذي اختير للكتابيب فيكاد يكون عين البيان الذي وضعته نظارة المعارف لكتابيتها التي من الدرجة الاولى والدرجة الثانية بتعديل طفيف . واذا اعتبرنا ما لمجالس المديرات من الوسائل والتفوذ المحلي رجع عندنا انها تبلغ في هذا النوع من

التعليم شأواً لا يرجى أن تبلغه الحكومة وأنه لا يقضي زمن طويل حتى يعهد الى هذه المجالس في ادارة كل التعليم الابتدائي في البلاد بعد ان تخرز الخبرة الكافية ويجمع لديها العدد الوافي من المعلمين الاكفاء

وقد نال التعليم الصناعي والزراعي نصيباً كبيراً من اهتمام المجالس وغايتها فقلت الى يدها مدارس الصنائع الخصوصية الموجودة أو أعانها بالمال ووضعتها تحت مراقبتها وقد فقلت ذلك في دمنهور وطوخ وبني سويف والقيوم وسوهاج ولقصر . اما في الجهات الاخرى كالمثوية والشرقية والغربية والمثيا والحيزة واصوان فانشأت مدارس جديدة للصناعات في بعضها وعزمت على انشاء مثلها في البعض الآخر . وقد أقبلت المجالس على الاستفادة من مشورة مصلحة التعليم الصناعي والزراعي التي لم تفت عن تقديمها

أما في ما يخص بالتعليم الزراعي فقد أضيفت فروع زراعة الى مدارس الصناعات في دمنهور وطوخ واخذت مجالس الغربية والمثوية والشرقية والحيزة وجرجا والمثيا والقيوم وقها تنظر في مشروعات مدارس زراعية أو حقول للتجارب الزراعية ولم تتفق المجالس في هذا الصدد فجلس الدقهلية مثلاً يميل الى منزلة عالية من التعليم الزراعي بإرسال الارساليات الى أوروبا ويرى مجلس الغربية ان حقول التجارب الزراعية اصلح شيء يسد حاجات البلاد ثم ان مجلس الحيزة ينوي ارسال ارسالية الى فرنسا يخرج فيها معلمون اكفاء للمدرسة الزراعية والصناعية التي ينوي انشاءها في المستقبل

وقد أبدت المجالس لا سيما في الوجه القبلي اهتماماً عظيماً بالتعليم الابتدائي وهي تدير الآن ٢٦ مدرسة بعضها انشأته هي والبعض الآخر افضى اليها من اصحابه ويظهر من البيانات التي وضعتها للمستقبل انه لا يبعد أن يكون في كل مركز بالقطر المصري مدرسة ابتدائية بعد زمن ليس بطويل

ولم تتناول المجالس مسألة التعليم الثانوي والعالي بعد . والمشكلة العظيمة التي تعرضت لها المجالس المديرية في مسألة التعليم هي مشكلة الدين التي زادت تقدماً بفرض الضريبة الخصوصية . لا يخفى ان المسلمين هم ٩٢ في المئة من مجموع سكان البلاد والاقباط يزيدون قليلاً عن ٦ في المئة من هذا المجموع . ولكن الاقلية القبطية متوزعة في أنحاء البلاد توزيعاً متبائناً فهي اقل من ٢ في المئة من سكان ٣٠ من الاربعين مركزاً التي في الوجه البحري ثم تأخذ في الزيادة الى ما فوق ٢٠ في المئة من سكان ٩ من السبعة والثلاثين مركزاً في الوجه القبلي . ثم ان نسبة ما يدفعه الملاك الاقباط من ضريبة التعليم تتراوح بين ما هو اقل

من ٣ في المئة في بعض مديريات الوجه البحري وما هو أكثر من ٣٠ في المئة في مديرية
اسيوط فالمسألة حافلة بالصعوبات ولن نحل الا بروح التسامح والانصاف والتفهم .
فلا كثرات يمكنها ان تكون عادلة والاقليات لا يمكنها ان تخلص تماماً من المشتقات والمصاعب التي
تلازم الاقلية بالطبع ويجب عليها ان تستصم بالعقل والحكمة . ان جانباً من الاقباط حسيوا
ان مصالحهم لم تل النصيب الكافي من الاهتمام فطلبوا ان يعطى الاقباط في كل مديرية نصيبهم
النسبي من الضريبة المخصصة لينفق على مدارس يدبرونها بأنفسهم فسلم بعض المجالس بهذا
المطلب ولم يسلم به البعض الآخر ولست اري ان المطلب في مصلحة الاقباط في المراكز
التي يقل انتشارهم فيها وهي معظم مراكز القطر . واني حرصاً على مصلحة الاقباط
انفسهم اذ لم كل نظام يزيد مسافة الحلف بين الاقباط والمسلمين . ان المعاملة التي عومل الاقباط
بها الى الان اختلفت باختلاف المديريات . ولا ريب في ان روح القانون الجديد قهضي
باعطاء المجالس المحلية جانباً كبيراً من حرية التصرف في جميع امور التعليم ولكن ليس ثمة
ما يدعو الى الظن بان الاكثية المسلمة تريد التصرف فيها بغير روح التساهل والانصاف
ومن الغريب ان معظم استياء الاقباط كان في اسيوط حيث انتخب عضوان قبطيان
لمجلس المديرية

ولم يمس على اتخاذ القانون الجديد زمان كاف لتقد البيانات التي وضعها المجالس قدماً
وافياً لان هذه البيانات لا تزال في دور الطفولية واتما قال بالاجمال ان المجالس اتخذت
المبادئ التالية قاعدة لحظها في هذا الصدد وهي ان تفتح ابواب جميع مدارسها للاقباط
والمسلمين على السواء . أما في ما يختص بالتعليم الديني فقد جرت بالاجمال على الخطه
المتبعة في مدارس الحكومة فاذا طلب عدد معين من الاقباط ان يتعلموا اصول دينهم
واتفق وجود معلم كفء لتعليمها عهد اليه في ذلك فاذا لم يوجد معلم كهذا في المدرسة
يسمح للقسس ان يعلموهم التعليم الديني في ساعات خصوصية . أما في ما يختص بالتعليم
الابتدائي بالعريية فالكتاتيب مفتوحة للمسلمين والاقباط على السواء ايضاً ولكن
فيها الصفوف المعتادة للدرس القرآن وللتلاميذ الاقباط ان يحضروا هذه الصفوف او ينسوا
عنها بحسب اختيارهم والقرآن هو اساس اللغة العربية في هذه البلاد ويكاد درسه يكون
لا غنى عنه لمن يريد درس ادبها . ولا يضر عن البال ان الكتاتيب في الاصل
مدارس اسلامية يتعلم تلاميذها قراء القرآن واستظهاره فقط وان تحويلها الى مدارس للتعليم
الابتدائي العام امر حادث . والقاعدة العمومية ان لا تعلم اصول الدين المسيحي في الكتاتيب

فاذا وجد في قرية ما أو في مجموع قرى عدد كاف من التلاميذ الاقباط لجعل هذا التعليم مستطاعاً فينشأ لهم كتاب قبطي يعلم فيه اصول الدين المسيحي . اما الاقباط فيطلبون ان يسمح لقسوسهم بدخول الكتابيب وتعليم تلاميذها المسيحيين اصول دينهم حينما يتعلم المسلمون القرآن فلم تر المجالس ما عدا واحداً منها * انها تستطيع التسليم بهذا المطلب الذي لم يطلبه الاقباط في كتابيب الحكومة على ما اعلم . وغندي ان الوقت لم يحن في القطر المصري بعد — مع اني لا اقول باستحالة وقوعه — للجمع بين الشيخ والقس والسباح لها باعطاء الدروس في دينين يناظر احدهما الآخر لاولاد الطبقة السفلى معاً في كتاب واحد قد لا يكون فيه في بعض الاحيان سوى غرفة واحدة او غرفتين من دون ان يخشى عواقب هذا الجمع . فاذا لم يكن عدد التلاميذ الاقباط كافياً يسوغ انشاء كتاب خاص لهم فلا مناص لهم من الاكتفاء الان بتعليم اصول دينهم في بيوتهم

والاقباط اقلية صغيرة في مديريات القطر المصري ولا تكثر نسبتهم العديدة الا في اسيوط وجرجا والمنيا وقافهم في اسيوط خمس السكان ولهم في مجلس المديرية عضوان اتخب احدهما قرياً اما الاخر فكان عضواً في المجلس سنة ١٩١٠ ووافق موافقة ثامة على بيان التعليم الذي قر عليه القرار كما اتصل بي . وقد جروا في هذا البيان على النظام المشروح في الفقرة المتقدمة فان المدارس الابتدائية الثلاث قبل الصبيان من جميع المذاهب من دون تمييز . ويدير المجلس ٧٨ كتاباً منها ٩ مختصة بالاقباط وخدمم والباقي مفتوح لهم . وقد عين اعيان قدره ٢٠٠٠ ج . م في الميزانية لاعانة المدارس الدينية وسيعطى الاقباط نصيبهم من هذا المبلغ الذي لم يوزع بعد والمجلس ينظر الآن في طليين لاعانة مدرسة قبطية في اسيوط ومدرسة ارثوذكسية محلية في النخيلة . ويبلغ عدد الاقباط في جرجا نحو خمس عدد السكان ولكنهم لم يفوزوا في انتخاب عضو واحد للمجلس ولكن المجلس ضم قبطياً الى لجنة التعليم الاستشارية وهذا المجلس يدير ٤ مدارس ابتدائية يتعلم فيها ٣٣٧ مسلماً و٧٨ قبطياً ومدرسة بنات في سوهاج فيها ٥٦ مسلمة و١٤ قبطية وقد تبرع المتبرعون المسلمون للمجلس بانية للمدارس والكتابيب التي تقبل التلاميذ الاقباط تساوي قيمتها ٧٠٠ ج . م ولم يفعل احد من الاقباط شيئاً من ذلك . اما المبدأ الذي جرى المجلس عليه وراعه على

* فقد قرر القرار في المجيزة على السماح بتعليم اصول الدين المسيحي في كل كتاب يكون فيه ٢٥ تلميذاً قبطياً ولكن ما كان الاقباط في هذه المديرية ٢ في المئة من مجموع السكان فيكون هذا السماح نظرياً اكثر منه عملياً

قدر الطاقة فهو ان ٨٠ في المئة من المبالغ التي تصرف على بناء الكنائس او ادارتها تخص بكتاتيب المسلمين و ٢٠ في المئة بكتاتيب الاقباط وهذا التقسيم ينطبق على نسبة الاقباط العددية ومقدار ما يدفعه كل فريق من الضريبة الخصوصية . وفي مدرسة البنات بسوهاج تدرس اصول الدين المسيحي وتُفَلّ المدرسة بعد ظهر الاحد بدلاً من بعد ظهر الخميس اجابة لرغبة الاقلية المسيحية

وفي سنة ١٩١٠ منح المجلس ١٤٢ ج . م لاعانة المدارس الخصوصية منها ٧٠ ج . م . للمدارس الاسلامية و ٧٢ ج . م . للمدارس القبطية . أما في المنيا حيث للاقباط عضوان في مجلس المديرية وفي قنا فلم يستوف يانا المجلسين حتى يتيسر النظر فيها ولكن المجلسين يفاوضان كبار الاقباط فيها في انشاء الكنائس المسيحية وادارة شؤونها وليس ثمة ما يدعو الى الظن بان المبادئ التي سيقع عليها الاختيار تخالف المبادئ التي جرى عليها مجلس اسبوط وجرجا ويقال مثل ذلك في سائر مديريات القطر المصري . فقد رأيت في القليوبية مثلاً حيث الاقباط اكثر قليلاً من ٢ في المئة من مجموع السكان ان مدرستي الصبيان والبنات الابتدائيتين في بنها تحتويان على ٤٧ تلميذاً قبطياً و ٣٥ تلميذة قبطية من مجموع ١٨٢ في الاولى و ١١٥ في الثانية . وستكون المبالغ التي تنفق على التلاميذ الاقباط في هذه المديرية سواء كانوا في المدارس أو في الكنائس الخصوصية اكثر بكثير من المبالغ التي تحق لهم بنسبة عددهم أو بنسبة ما يدفعونه من الضريبة الخصوصية

لاجرم ان هذا القانون الجديد هو أهم اصلاح حاوله المصلحون في القطر المصري في السنوات الاخيرة وعلى نجاحه أو فشله وعلى الثقة التي تستطيع المجالس ان تالها أو عدمها يتوقف حكماً في المستقبل على مقدرة المصريين وكفاءتهم للحكم الذاتي . على ان أعمال المجالس لا تزال في طورها التمهيدي واقتراحاتها وقية وعلى سبيل التجربة فليس من الانصاف التادي في انتقادها ولم يجن الوقت لذلك وإنما يقال بالاجمال ان النتائج التي ادركنها الى الآن تشدد الزام وقد أبدت نشاطاً وحماسة في سبيل ترقية التعليم . واظهرت في بعض الاحيان ميلاً الى الاسراع في السير قبل التثبت من موطن اقدامها كما قد يجوز انها اظهرت في احيان اخرى ميلاً الى التحويل على آراء المديرين الذين يرثسونها والاكتفاء بها او النفور من مشورات الحكومة لعدداً ايها تعرضاً لأمسوغ له . ولا ينبغي ان المجالس في الوقت الحاضر قليلة الخبرة في ادارة امور التعليم والمرجح أن اعمالها ستكون مصطبغة بضع سنوات بصبغة قلة خبرتها فلا يرجح ان تصرف بالحكمة جميع الاموال التي تحببها . وعلاوة على ذلك فان في

مشروعاتها المختلفة قصاصاً في التوفيق يفضي الى وقوع التنازعينها وبين مشروعات الحكومة التعليمية او بين مشروعات مجلس ومجلس . ولكن النتائج العاجلة لا تقاس بالرجع النهائي الذي يجني من انشاء مدارس تديرها هيئات محلية باموال محلية . وقد قدم ان المجلس خضعت جميع ايراداتها في سنة ١٩١٠ بالتعليم فلم تكن بالتدابير الاخرى كتحصين الصحة العمومية وترقية رفاه السكان وانما يسرني ان اقول ان معظم المجلس قد أفرد في ميزانياته لسنة ١٩١١ ابواباً للامور التي منها تقع عام كالانشاء المستشفيات والاجزاخانات المجانية والمطافئ ونحوها

وجوه القانون الجديد ان تطلق الحرية للمجالس في بعض الامور المعينة وان ترك وشأنها لتستفيد الخبرة من الخطأ الذي ترتكبه . اما الحكومة فستعده على الدوام لموافاتها بالرأي والمساعدة خصوصاً في الامور الفنية ولكنها تستكن من التعرض لها . في مقدمة الامور التي استلمتها المجالس امر التعليم وفيه التعليم الديني والحكومة تستطيع ان تستعمل نفوذها بواسطة المديرين الذين هم رؤساء المجالس بحكم وظائفهم والمديرون يعلمون ان الحكومة لا تبغي الا معاملة جميع الملل بالعدل والانصاف في هذه المسألة وفي غيرها ولكن اذا حاولت الحكومة الضغط على المجالس تأييداً لمطالب الاقباط في بعض الجهات بسبب عددهم او بسبب ثروتهم ونسبة ما يدفعون من الضريبة وهو الغالب فان ذلك يثير السخط بلا شك كما يثيره محاولة بعض اغنياء الملل القبط في الوجه القبلي تسير المجالس على رغبتهم ويكون شره أكثر من خيره . فالاقباط على ما يظهر ينالون في بعض المديرينات أكثر مما يحق لهم ويجوز ان ينالوا في البعض الآخر اقل مما يحق لهم من المراعاة بحسب أي قانون من قوانين النسبة ولكن يظهر ان المتوسط مطابق تقريباً لما يقتضيه الانصاف واني موقن ان هذه الشكاوي وهمية كانت او حقيقة ستزول بالتدرج بانتشار نور العلم وارتقاء روح التسامح الديني بين الفريقين في القطر المصري

وفي شهر ديسمبر الماضي جرى ٧٨ انتخاباً لمجلس المديرينات فاشتد الاهتمام بها واحتدمت المناظرة والمنافسة وكانت المزاخمة في جميع المديرينات تقريباً بين العائلات الكبيرة ذات النفوذ والاملاك الواسعة فان كلًّا منها رشحت مرشحاً . ومدت السياسة اصبعها الى بعض الانتخابات فكان بعض الاحزاب كالحزب الوطني وغيره وبعض الصحف ينتصر لمرشح على مرشح . وقد سبق لي ان قلت في بعض تقاريري الماضية ان التواب النساخين اظهروا استياءهم لانهم لم يقبضوا مختاراً لاصواتهم ولكنني علمت انه لم يعد لهم سبيل الى الشكوى من

هذا القبيل بعد الانتخاب الاخير . وقد طعن في انتخاب ٤٨ عضواً وكان الطعن في كثير من الاحيان مبنياً على اسباب تافهة . وبعد ان تم انتخاب اعضاء مجالس المديريات اتخبت ٨ اعضاء لمجلس شورى القوانين وكانت هذه الانتخابات ايضاً موضوع منافسة ومزاومة شديتين

« ٢٨ » — البلديات والمجالس المحلية

اهم ما يستحق الذكر من التغيير هو ان حسابات هذه المجالس المحلية صارت الآن تحت مراقبتها اكثر من قبل حتى تضطر الى الاهتمام باحوالها المالية ولا تلتقي كل انكلها على الحكومة وقد اخذت البلديات المختلطة الآن في مواضع كثيرة تجرء ماء الشرب الى البيوت وتبهر المدن بالنور الكهربي وتعد الطرق واستلفت لهذا الغرض في السنة الماضية من المال ما بلغت قيمته ٧٣٥٠٠ ج ٠ م . وهذه السلف تسلفها الحكومة من المال الاحتياطي العمومي . وم ينظرون الآن في مشروع عمل مصارف في رشيد والمتصورة والسويس

وفي سنة ١٩١٠ تحول المجلس المحلي في المحلة الكبرى الى بلدية وطلب تاليف مجالس مختلطة في بورت سعيد وميت غمر والمنيا وملوي وطوان فانشئت بلدية مختلطة في بورت سعيد بامر عال مؤرخ في ٢ يناير ١٩١١ . وهي تؤلف من خمسة اعضاء دائمين وم محافظ القتال ومفتش الصحة ومدير الجمرک ومندوبين عن شركة ترعة السويس (يوافق ناظر الداخلية عليهما) و ١١ عضواً منتخباً من الوطنيين و ٥ من الاوربيين وعضو واحد تنخبه شركات الملاحة ولا يجوز ان ينتخب غير عضو واحد من جنسية اوربية ما ومدة عضوية العضو المنتخب سنوات لا يتقاضى فيها راتباً ولا مكافأة . وللبلدية ان تقرر ضرائب اختيارية وتجميعها وتنتصرف في ايرادات المدينة وتتولى تخطيط الشوارع وعمل الطرق والتنظيف والرش والتبليط والانارة والتدابير الصحية وماء الشرب والرقاية من النار والسفحانات ومائر الشوارع البلدية التي تعهد نظارة الداخلية اليها فيها ويجوز لها ان تقرر اموالاً بموافقة نظارة الداخلية ومشورة نظارة المالية . وفي ١٢ فبراير انتخب اعضاء البلدية فاصاب الانتخاب اهتماماً شديداً في نفوس الجمهور في بورت سعيد اما الاعضاء الاوربيون الخمسة الذين انتخبوا فتمسوا بفرانسوي وابطالي ويوناني وبريطاني وانتدبت شركة ترعة السويس مندوبها الاعلى في القطر المصري وباشمهندسهما . وكانت الحكومة المصرية تعطي بورت سعيد ١١٩٠٣ ج ٠ م في السنة للشؤون البلدية فوضع هذا المبلغ تحت تصرف البلدية فاذا اضيف اليه الضرائب الاختيارية وسواها من الرسوم فلا يبعد ان تتجاوز الميزانية الاولى للبلدية ٢٤٠٠٠ ج ٠ م :

ومن شروط البلدية المختلطة ان يقبل الاهالي الضرائب التي يفرضها النواب المنتخبون
لقضاء حاجات المدينة . والذين يدفعون هذه الضرائب يحق لهم الانتخاب . وتبلغ جملة اعانات
الحكومة للمجالس المحلية ٨٢٠٥٣ ج . م منها ٥٩٢٤٦ ج . م موزعة على ٣٣٣ مجلساً محلياً .
ويضاف الى اعانة الحكومة في المجالس المحلية رسوم السلخانات والانتفاع بالطرق العمومية
والتخطيط الخ وفي المجالس المختلطة هذه الرسوم ايضاً والضرائب الخصوصية التي تفرضها هذه
المجالس . وبهذه الاضافة زادت ميزانية المجالس المحلية الثلاثة والثلاثين من ٥٩٢٤٦ ج . م
الى ٨٩٩٠١ ج . م اي ان الزيادة بلغت ٥١ في المئة او عبارة عن مصروف يساوي ١٥٤
ملياً عن كل نفس من السكان . وزادت ميزانية المجالس المختلطة الستة من ٢٢٨٠٧ ج . م
الى ٨٠٩٠٩ ج . م اي ٢٥٤ في المئة من اعانة الحكومة او عبارة عن مصروف يساوي
٣٥٣ ملياً عن كل نفس . ويرى من ذلك ان المال الذي يمكن صرفه في الاعمال البلدية
يزيد في البلديات المختلطة عن ضعي الموجود لهذه الاعمال في المجالس المحلية وان اعانة الحكومة
تساوي ثلثي مجموع ايرادات المجالس المحلية ولا تبلغ سوى ربع ايرادات البلديات المختلطة ومفاد
ذلك ان اهتمام السكان في شؤون مدنهم وتحسين احوالهم المحلية يكون اعظم اذا كان لم بلديات
مختلطة . ولكن عيب النظام الحاضر هو ان الضرائب اختيارية فيستطيع الفرد ان
يتملص من دفع جميع الضرائب ويتمتع بجميع التحسينات في المدينة فيحسن جداً ان تخول
المجالس المختلطة سلطة عمومية لفرض الضرائب على جميع السكان

«٢٩» — مدينة القاهرة

جاءت اعمال التنظيم بمدينة القاهرة بنتائج باهرة بمصروف قليل ووسع نطاق فطرنه
الشوارع فاقصد في تقفات صيانتها اقتصاداً يدعو الى الرضى
وبلغت جملة مصروفات الصيانة والادارة ١٢٢٠٠٠ ج . م وهي تشمل انارة الشوارع
ونفوها وترميم الطرق وحفظ الحدائق العمومية وانفق ٤٤٠٠٠ ج . م على اعمال خصوصية
كنزاع الملكية لطرق جديدة وتمهيد هذه الطرق وبناء الجدران على النيل لانشاء طرق
على ضفته

وبلغت ارباح مصلحة ماء الشرب للجزيرة المأخوذ من النيل رأساً أكثر من
٦٠٠٠ ج . م فكانت المصروفات ٥٤٥٠ ج . م والايرادات ١١٨٢٢ ج . م ولا يزال
الماء المرشح على احسن حال ومتوسط عدد البكتيريا في السنتمتر المكعب ٨ مقابل المئة السموح
بها بحسب قاعدة الدكتور كوخ

وبدئ في اعمال ماء الشرب الجديدة بروض القرج في ٣١ مايو لاجل العودة الى الاستقاء من النيل رأساً فتمت اعمال الحفر والتأسيس لفرش المرشحات وبلغت كلفتها ١١٨٠٠ ج م
وتقدموا تقدماً حسناً في مشروع مصارف القاهرة في السنة الماضية ويرجى ان يستمر العمل في هذه السنة بسرعة تفوق سرعته في السنة الماضية

« ٣٠ » — بلدية الاسكندرية

لا تزال الاسكندرية سائرة في سبيل التقدم سيرا يدعو الى الرضى وقد قدرت ايرادات ١٩١١ بمبلغ ٣١٠٠٠ ج م والمصروفات بما يساويها ودرت التدابير اللازمة لسد فائده قرض نصف المليون جنيه الذي يراد عقده لبناء الحاجز في الميناء الشرقي وتوسيع نطاق المصارف الخ وقد وافقت الدول على هذا القرض . ومن الامور التي تدعو الى الارتياح بقاء الايراد السنوي فقد كان ٥٤٠٠٠ ج م في سنة ١٨٩٠

وقد اخذوا يتشئون حدائق عمومية بديعة في شرق المدينة والعمل جارٍ بانتظام في مبدع الطرق وهي عبء ثقيل على المدينة لان اصحاب الاراضي التي تحتلها هذه الطرق وترفع قيمتها لا يهتمون نصيبهم من كلفتها . ولا تزال الاحياء القديمة من المدينة في حاجة الى اعمال كثيرة ونفقات عظيمة ولكن معظم التحسينات الماسة يعمل على نسبة السرعة التي يدبر فيها المال اللازم لها

وقد قامت حركة اخيراً على شركات الماء والغاز والترمواي وهي شركات احتكار ولكن يظهر ان روح المسألة اخذت تسود والمأمول ان المدينة والشركات تحقق ان مصالح الواحدة مرتبطة بمصالح الاخرى

« ٣١ » — حلوان

افرد مبلغ الثلاثة الآلاف جنهما المتاد في الميزانية لسد حاجات حلوان . ولذين تحولون شؤون المدينة فضل عظيم في حفظها كما هي في هذه الاحوال ومعنى الفت البلدية الجديدة فيستطاع زيادة النخص لخدمة المدينة

و بلغت الايرادات من مصلحة الماء ٦٢٣٥ ج م وبلغت مصروفاتها ٣٦٢٥ ج م

« ٣٢ » - السجون

بلغ عدد المسجونين ١٢٤٤٩ في آخر السنة مقابل ١٣٣٢٥ في سنة ١٩٠٩ منهم ٤٣٠١ محكوم عليهم بالاشغال الشاقة (وكانوا ٤٢٣٣ في سنة ١٩٠٩) و٥٧٦٣ بالحبس (وكانوا ٦٤٩٥ في سنة ١٩٠٩) و١٢٢ مستأنفون (وكانوا ١١٨٨ في سنة ١٩٠٩) و١١٦٥ ينتظرون المحاكمة (وكانوا ١٤٠٩ في سنة ١٩٠٩) وعدد النساء في هذا المجموع ٣٥١ (وكانوا ٣٦٠ في ١٩٠٩)

وحكم في السنة الماضية على ٢٤٠ من مدني الجرائم بالنقل الى اصلاحية البالغين لمدة متفاوتة طبقاً للامر العالي الصادر في ١١ يوليو ١٩٠٨ وبلغ مجموع من في الاصلاحية في آخر السنة ٤٩٢

وبلغ مجموع الذين دخلوا السجون في خلال السنة ٨٢١٧٤ (يقابله ٩٣١٦٥ في سنة ١٩٠٩) ومتوسط عدد المسجونين اليومي ١٢٨٤٣ يقابله ١٣٤٢٠ في سنة ١٩٠٩ وجلد ٣٦٣١ حدثاً في السنة الماضية (يقابلهم ٢٥٨٩ في سنة ١٩٠٩) وبلغ عدد الاحداث الموجودين في الاصلاحية ٧١٥ في ٣١ ديسمبر ١٩١٠ (وكان ٧٢٦ في سنة ١٩٠٩) منهم ٦٤٧ من الصبيان و٦٨ من البنات ومتوسط العدد اليومي ٧٦٤ وبلغ عدد الوفيات في السنة الماضية ١٨٦ ومتوسط عدد الوفيات بالالف ١٤٠٤ (وكان ١٢٠٤ في سنة ١٩٠٩) ومن هذه الوفيات ١٦ بامراض معدية (وكانت ١٥ في سنة ١٩٠٩) واطلق ضراح ٢٦ مجنوناً لاسباب طبية (مقابل ٢٣ في ١٩٠٩)

وبلغت مصروفات المصلحة ما عدا المبالغ المصروفة على المباني ١٩٧٠٢٥ ج ٠ م يدخل فيها المصروفات التي صرفت على مصنوعات السجون (وكانت ١٩٠٨٧٥ ج ٠ م في سنة ١٩٠٩) وبلغ التحصل من اعمال المسجونين ٤٤١٥٠ ج ٠ م (يقابله ٤٤٦٠١ ج ٠ م في سنة ١٩٠٩) وبلغ متوسط كلفة المسجون الواحد في السجون التي يطعم فيها المسجونون ويكسون ١٢٠٥٩ ج ٠ م (مقابل ١٠٠٤١ ج ٠ م في سنة ١٩٠٩)

وقد اتجه نظر الجمهور الى هياج حدث في سجن طره في شهر يناير الماضي بسبب استياء بعض المسجونين من استبدال خبز القمح الذي اعتادوا أكله بخبز القردة فاغتمت صحف الحزب الوطني ذلك وبت عليه العلالي والقصور ووزع بعضهم ارغفة ذرة بائنة في لوكندات القاهرة استعطافاً للسباح على المسجونين . اما حقيقة الامر فكما يأتي

ان مصروف الجراية في السجون يتجاوز ٦٥٠٠٠ ج م. في السنة فخطر لاولي الشأن ان ينظروا في الاقتصاد في بعض هذه النفقة باستعمال خبز الدرة الذي ياكله الفلاحون في بيوتهم بدلاً من خبز القمح الذي يصرف للمسجونين والذي هو احسن بكثير من الخبز الذي ياكلونه لو كانوا مطلعي السراح فامتحن ذلك في سجن بني سويف وصرف خبز الدرة للمسجونين فيه اكثر من سنة فكان تقرير طبيب السجن عن هذا الخبز مليحاً اذ وجد ان وزن المسجونين بقي كما كان حين كانوا يطعمون خبز القمح وان صحتهم تحسنت عنها في السنة السابقة قُلت حوادث امراض المعدة بينهم . ولم يعترض المسجونون الجدد على الخبز لانه كالخبز النسيه ياكلونه في بيوتهم بل احسن منه ولكن المحكوم عليهم بمدد طويلة وكانوا يأكلون خبز القمح في سجنهم اعترضوا بالطبع على تغيير طعامهم فكانوا طلة الهياج . والاعتراض الوحيد على خبز الدرة انه يقسم على كان بائناً فلا يعود صالحاً للاكل ولا مقبولاً ولكن الخبز يعطى جديداً كل يوم للمسجونين

وقد قرر القرار على ادخال خبز الدرة الى جميع سجون البلاد فيقتصد بذلك ٨٠٠٠ ج م. الى ١٠٠٠٠ ج م في السنة

« ٣٣ » - تجارة الرقيق الابيض

عاون بوليس الاسكندرية جمعية منع الرقيق الابيض طول السنة فتقابل ٢٢٥٣ فتاة قاصرة عند نزولهن الى البر وسلمن الى السلطات الدينية او القنصلية التي هن تابعات لها او الى الخليلي الخاص . وبلغ عن ٥٢ نفساً من المشتغلين بهذه التجارة الرحسة فتني ٣١ منهم من القطر . واجهد مبذول لحصر هذه الآفة ولكن الامتيازات الاجنبية تحول دون اتخاذ الحكومة المصرية الوسائل الفعالة كما ائت في السنة الماضية

« ٣٤ » - الحج

بلغ مجموع الحجاج المصريين في هذه السنة ١٧٥٠٠ فزاد ٧٥٠٠ عن مجموعهم في سنة ١٩٠٩ واجتاز نحو ١٦٠٠٠ حاج من الاجانب القطر المصري في طريقهم الى الحجاز . وفي ٢٣ ديسمبر ١٩١٠ اعلن ان الحج ملوث بسبب حدوث اصابة بالطاعون في جدة وتأيد ذلك في ٣ يناير الماضي حين حدثت الاصابات الاولى بالكولرا واصيب ٤٥ من الحجاج المصريين بالكولرا. فتوفي ٣٢ منهم وفي ما سوى ذلك فقد كانت صحة الجميع جيدة ويقال انهم يضاهون احسن الحجاج من الامم الاخرى في جودة بيتهم وقوتهم

الباب السابع

في الصحة العمومية

« ٣٥ » — المستشفيات

عولج ٣٨٠٠٠ مريض في مستشفيات الحكومة مدة السنة و ٣١٢٠٠٠ نفس في العيادات
اخارجية منهم ١٥٣٠٠٠ من المرضى الجدد وعين طبيب وطني مساعد جراح في مستشفى
قصر العيني وآخر جراحاً في مستشفى الاسكندرية ومع انه لم يشرع في انشاء مباني جديدة
لمستشفيات عمومية مدة السنة فقد هنت لجنة للنظر في مسألة اعادة بناء قصر العيني
وسيداً بهذا العمل الكبير الشأن حالاً يجسر المال اللازم له

وزار مستشفا الرمد النقالان الاقصر وزقني وبني سويف وسوهاج واصوان وعولج فيهما
١٠٠٠٠ مريض وافتتح مستشفى رمدي دائم في اسيوط في خلال السنة وهو بناء حسن
التنظيم فيه ٢٨ مريضاً واجد انواع المعدات وقد دفع اهل المديرية ٥٠٠٠ ج. م. من نفقة
انشائه . وشرع ايضاً في انشاء مستشفى المنصورة

وقد اكتمل بمبلغ ٤٠٠٠ ج. م. في بني سويف ووافق مجلس مديرية الشرفية على
اعطاء نخل هذا المبلغ وذلك لانشاء مستشفيات رمدية . وقد وضع اخيراً رمم بناء بسيط
ويظن ان ٤٠٠٠ ج. م. تكفي لانشاء مستشفى من هذا الطراز حيث يمكن الحصول
على هذا المبلغ

« ٣٦ » — مستشفيات المجاذيب

زيد عدد الاسرة في بيارستان العامية من ١٩٤٧ الى ١٠٠٧ با كمال قسم اضافي . على
ان عدد المرضى زاد من ١١٥٠ الى ١٣٠٤ أي زاد ٢٩٧ عن عدد الاسرة ويتظر ان يكمل
القسم الاول من بيارستان الجديد في الخاتمة سنة ١٩١١ وهو يسع ٢٤٠ مريضاً . ويمكن
توسيع بيارستان العامية باذخال بعض التغيرات في بنائه حتى يسع نحو ١٤٠ مريضاً آخر
وبلغ عدد المرضى الجدد ٧٧٢ سنة ١٩١٠ أطلق سراح ٤٩٢ منهم و مات ١٢٦ وبقي ١٥٤
ولا تزال البلاغرا والخشيش والكحول اكبر اسباب الجدور كما كانت في السنين السابقة .

«٣٧» — الطاعون

خف الطاعون في السنوات الأخيرة ولكنه عاد لسوء الحظ فاشتد سنة ١٩١٠ و يظهر ذلك خصوصاً من وقوع الطاعون الرئوي — وهو أكثر أنواع هذا الوباء عدوى واشدهما فتكاً — ويكاد ينحصر في مديريات الوجه القبلي وبلغ عدد اصابات الطاعون الرئوي التي ورد خبرها ٢٥٠ اصابة سنة ١٩٠٧ و ١٦٨ سنة ١٩٠٨ ولكنه هبط الى ٩ سنة ١٩٠٩ . على انه عاد فارتفع سنة ١٩١٠ فبلغ ١٥٩ ويكاد يكون في حكم المفران عدد اصاباته سيزيد عن هذا العدد كثيراً سنة ١٩١١

والسبب الاكبر في هذه الزيادة راجع على الأرجح الى تقصير عمد القري في ابلاغ حدوث الاصابات فلذلك اتخذ اولو الشأن التدابير اللازمة لتكون المراقبة على ما يجب من هذا القبيل

اما من جهة الطاعون الدملي فقد اصبح متوطناً تقريباً في بعض جهات الوجه البحري . بلغ عدد اصاباته ١٢٣٨ سنة ١٩١٠ مقابل ٥١٣ سنة ١٩٠٩ وعدد الجهات المصابة ١٤٢ مقابل ٧٦ سنة ١٩٠٩ وربما كانت اسباب هذه الزيادة هي نفس الاسباب التي ذكرت في الكلام عن الطاعون الرئوي

وبما لا يخفى ذكره من الفائدة ان نتيجة المعالجة بالمصل التي لم تنشط في هذا القطر خيبت الآمال كما يستفاد من اقوال اطباء الصحة الانكليز والفرنسيين في الشرق الاقصى

«٣٨» — وفيات الاطفال

ان الزيادة الفجائية في وفيات الاطفال في ربيع ١٩٠٩ واولئ صيفها لم تقع في سنة ١٩١٠ و يظهر من البحث انه مهما كان السبب المباشر في الحى المهدية القتالة فان لتباين عدد اصاباتها ارتباطاً شديداً بالاحوال الجوية و واضح ايضاً ان للاعتناء وحسن التدبير في ارباع الاطفال واطعامهم شأن كبيراً بحيث توفرت شروطها قلّت الوفيات والعكس بالعكس وقد واصلت اجزاء خانات اللادي كرومر التي اشترت اليها في العام الماضي عملها القيد فكان عدد الحوادث الجديدة في الحطين المتزوجين الآن ١٨٣٦٦ وعدد الذين عولجوا فيها ١٣٠٠٠ نفس

وتقوم ايضاً « جمعية حماية الاطفال » التي يرئسها رشدي باشا ناظر الخارجية بخدمة جليلة في مساعدة الامهات على الاعتناء باطفالهن وتعليمهن ما يلزم من هذا القبيل وبلغ عدد

الذين عولجوا في اجزاخانة هذه الجمعية نحو ٢٩٠٠٠ في سنة ١٩١٠
وام اعمال هاتين الجمعيتين هو قبول الامهات والاطفال ومعالجتهم وتوفير الامهات على
العناية والنظافة بالقذرة والعمل

« ٣٩ » — ماء الشرب في القاهرة

فصلت في تقرير السنة الماضية الاسباب التي حملت الحكومة المصرية على الرجوع الى
استقاء ماء الشرب للقاهرة من النيل في مارس سنة ١٩١٠ ثم الاتفاق بين الحكومة وشركة
مياه القاهرة . والعمل جار في اقامة البناء اللازم ويجب تسليم المرشحات في مايو وسيشرع
قريباً في تطهير النيل بالكرات استعداداً لوضع الانبوبين الكبيرين الذين يأخذان الماء
منه . وينتظر ان تكون كل المعدات جاهزة للعمل قبل آخر السنة
ومما يستحق الذكر ان الاسلوب المتبع هو الاسلوب المتبع في الاسكندرية منذ صبح
سنوات بخمسين فيه وقد جاء هناك باحسن النتائج من دون استثناء

« ٤٠ » — الملاريا والبعوض

استمرت مكافحة البعوض في القاهرة طول السنة وما يجدر ذكره ان الفرض منها ليس
مقاومة الملاريا اذ لا يصح ان يقال ان الملاريا موجودة في القاهرة فالتدابير المتخذة موجهة
الى انقاص البعوض المعروف بالمولكس والسجوميما وهو لا ينقل عدوى الملاريا . وحل
المسألة في ما يتعلق بالقاهرة يقوم باكمال نظام المصارف وهو يقتضي ازالة كل آبار الاقذار
التي تتولد فيها هذه الحشرات وتعليق الاماكن الواطئة التي يمكن ان يزشع ماء النيل اليها
أما مكافحة البعوض في السويس فهي حملة ضد الملاريا وقد اتخذت مصلحة الري
التدابير لنزع المياه في جهة من اسواق الجهات . ومكافحة البعوض الذي من نوع الانوفليس
سائرة بهمة ونشاط ومقرونة بنجاح بين

« ٤١ » — الدفاع الصحي

كان القطر المصري في النصف الاخير من سنة ١٩١٠ عرضة لهجوم الكولرا فلما
بعد ان قضت في روسيا ثلاث سنوات متوالية تشتد فيها آونة وتخف اخرى اشتدت وطأتها
خجاة في البلدان الواقعة على سواحل البحر الاسود واستمرت الحال على هذا المتوال في شهر
أغسطس وفيه ظهرت في ولايات ايطاليا الجنوبية أيضاً فالاستانة وازمير فطرابلس الغرب
على حدود مصر الغربية

وابتدأ الحج في شهر أكتوبر وفي الحال عثروا على أصابات بالكولرا في قران بن حجاج جاوه القادمين من الشرق الأقصى وظهر أن حجاج بخارى القادمين من الشمال كانوا ملوثين بالكولرا أيضاً فرجع أن الحج سيلوث وفي ٢٧ ديسمبر ظهر الداء في مكة فصار القطر المصري بحيث يجب عليه رد هجمات الكولرا عنه من الجنوب والشرق والشمال والغرب

أن كولرا ١٨٣٧ جاءت القطر المصري من موانئ أوروبا وشمال أفريقيا وفي ماسوى ذلك فإن الكولرا كانت تأتيه دائماً من الجنوب الشرقي ويتفق بحيثها بالأجمال مع عودة الحجاج. أما في هذه المرة فإن ربح الكولرا التي انتشرت في طول روسيا وعرضها وامتدت الى بعض بلدان أوروبا لم تصل الى القطر المصري . وقد انتهى بحجر الحجاج في الطور بعد الوفاء الاخير في سنة ١٩٠٢ ولا ريب في أن الفضل في سلامة القطر عائد الى حسن تنظيم هذا الحجر بعناية الدكتور روفر رئيس مجلس الصحة والكورتينات

وحرصاً على سلامة القطر من خطر العدوى من روسيا وإيطاليا وطرابلس الغرب والاناضول والبحر الاحمر وجميعها قرية من السواحل المصرية رأيت الحكومة علاوة على التدابير التي اشار بها مجلس الصحة والكورتينات ان تعود بمساعدة هذا المجلس الى مراقبة المسافرين والمهاجرين التي كانت شائعة من قبل قايدت في منتصف سنة ١٩١٠ . وقوانين هذه المراقبة نمائة للقوانين التي سنها بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية اتقاء للعدوى من روسيا . ولم تكن هذه القوانين نافذة في القطر المصري شرعاً الا على الرعايا العثمانيين ولكنها اتخذت على جميع الناس بفضل مساعدة معلمي الدول الاجنبية . وقد وافقت محكمة الاستئناف المختلطة على جملة قوانين وضعت بالاتفاق مع مجلس الكورتينات فصارت نافذة المفعول على الجميع وفي الوقت عينه دعت الحكومة الفرنسية سائر الحكومات الى عقد مؤتمر محلي في باريس في شهر مايو القادم

«٤٢» — البحث العلمي

لم يحل تراكم الاعمال الاعتيادية وقلة الموظفين في المعاهد العلمية دون سير البحث العلمي فكان التقييم فيه ظاهراً

فقد استمر واعي درس خصائص مصل الحيوانات الذي يستعمل في تحضير مصل الطاعون البشري في معمل المصل فانجبت لهم نتائج مهمة وراقبوا بعض اصابات بداء القيل

في قرية بجوار الاهرام قصصوا دم جمهور من سكانها ووجدوا اثر هذا الداء في ٤٦ في المئة من الذين تبدو عليهم علامات الصحة وقضوا وقتاً طويلاً في البحث عن طريقة ممكنة عملاً لتقية ماء النيل من ميكروبات الامراض قبل ترشيحه وذلك بواسطة الترسيب واقتضى ذلك اجراء بضعة الوف من الامتحنات البكتريولوجية والكيمائية فكانت النتيجة مرضية وسيكون لها شأن عظيم في مستقبل مسألة ماء الشرب في القطر المصري

الباب الثامن

في الحفانية

« ٤٣ » — المحاكم الاهلية

(١) القضاء المدني — وسع اختصاص عشر محاكم مركزية اخرى سنة ١٩٠٩ حتى يشمل المسائل المدنية ولكن ذلك لم يقلل من تراكم القضايا المدنية في المحاكم الجزئية فاعطيت احدى عشرة محكمة مركزية اخرى في نوفمبر حتى النظر في القضايا المدنية وانشئت محكمة جزئية جديدة في العريش لها اختصاص في المسائل المدنية وقد جاءت الزيادة الكبيرة في عدد القضايا التي انجزتها المحاكم المركزية بالغاية المطلوبة من حيث تخفيف عبء الاعمال في المحاكم الجزئية كما يتضح من احصاء القضايا المدنية الآتي لسنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠

١ — قضايا جديدة

سنة ١٩١٠	سنة ١٩٠٩				
١٧٠٨٦	٧٨٠٩	محاكم المراكز
١٧٧٩٩٠	١٨٢١١٦	المحاكم الجزئية
					المحاكم الكلية
٦٣٧١	٦٥٦٤	ابتدائي
٤٣٦١	٤٣٧٢	استئنافي
١٢٣٦	١١٥٧	محكمة الاستئناف

٢ - قضايا انتهت

سنة ١٩١٠	سنة ١٩٠٩					
١٦١٤٠	٧٠٦٠	محاكم المراكز
١٧٩٣٨٣	١٨٦٩٤٢	المحاكم الجزئية
						المحاكم الكلية
٧١٨٦	٧٠٧٤	ابتدائي
٤٧٥٥	٥٤١١	استئنافي
١٠٧٩	٩٧٦	محكمة الاستئناف

ولا يزال عدد القضايا الباقية امام المحاكم الكلية (الاجدائية) ومحكمة الاستئناف كبيراً جداً ولكن لا يفرج عن البال ان معظم هذه القضايا جاء موعد النظر فيه فاجله القضاء لاسباب مختلفة

ومتوسط الوقت الذي تستغرقه القضية المدنية امام المحاكم الاهلية في مصر من حين اقامتها الى حين صدور الحكم النهائي فيها اقصر جداً منه في انكلترا ويضع من مقارنة عدد القضايا الجديدة بالقضايا التي انتهت (انظر البيان السابق ايراده) ان القضاء يستطعمون الآن الفراغ من النظر في القضايا الجديدة في اثناء السنة التي تقام فيها . والسبب في تأجيل القضايا عادة هو عدم تمكن الخصوم من الاعتماد الكافي لما قبل الموعد المعين للنظر فيها .

وقد انشئت وظيفة « قاضي تحضير » (قانون غرة ٣ سنة ١٩١٠) لمساعدة الخصوم في تحضير قضاياهم رغبة في تسهيل العمل من هذا القبيل في المحاكم الكلية (اجدائية واستئنافية) فكانت النتيجة على ما يرى من الارقام المذكورة آنفاً ان القضايا الباقية في تلك المحاكم نقصت نقصاً محسوساً وان كانت لا تزال كثيرة جداً

(ب) القضاء الجنائي — هذا بيان بمقابلة عدد الجرائم سنة ١٩١٠ بعدد سنة ١٩٠٩

سنة ١٩١٠	سنة ١٩٠٩	
٢٣٧١	٣٨٢٨	جنايات
		خسب
٣٥٢٩٣	٢٣٢٢٠	النياية
٣٦٣٢٦	٣٧٢٥٣	المراكز
		مخالفات
٩٠٩٤	٨٦٣٢	النياية
٧٠٣٧١	٧٤٢٦٤	المراكز
١٥٤٤٥٥	١٥٧٢٠٧	المجموع ...

اما مجموع الجرائم الصغرى فعرضة لتقلب كبير وبالاجمال يقال انه يختلف حسب قبول ضباط البوليس عدداً من البلاغات التافهة او رفضهم لها واهتمام مصالح الحكومة باقامة التساوى على الذين يخالفون لوائحها الخاصة

وقد نقصت الجنايات نقصاً كبيراً يستحق الذكر هذه السنة واليك بياناً باحصاء السنوات الثلاث الاخيرة

سنة	سنة	سنة	انواع الجرائم					
١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨						
٧٧٦	٩١١	٨٥٩	قتل
٥٠٩	٦٤٧	٦١١	شروع في قتل
٨٤	٦٧	٦٤	ضرب وجرح
٣٢٩	٥٤٦	٤٩٧	سرقة
٢٦	٤٥	٥٧	شروع في سرقة
٤٩٥	٤٩٥	٤٥٩	سرقة (المادة ٥٠)
١	١	اتلاف مزروعات (المادة ٥١)
١٢٣	١٤٣	١٨٤	» » (المادتان ٣٢٠ و ٣٢٢)
٧١	٨٤	٩٤	تسميم مواش
٥٥٩	٤٩٢	٥٠١	حريق عمدًا
١٧٠	١٦٦	١٢٨	فسق وهتك عرض
٩٢	٩٥	٧٤	تزوير
١١	٢	٤	رشوة
١٢٥	١٣٩	١٢٣	شق
٣٣٧١	٣٨٢٨	٣٦٥٥	المجموع					

فن الارقام المتقدم ايرادها وهي مبنية على تقسيم الجرائم الرسمي وتختلف قليلاً بسبب ذلك عن الارقام الواردة تحت عنوان « الداخلية » يتفهم ان نقصان عدد الجنايات هذه السنة كان في ثلاثة انواع خصوصاً وهي القتل (نقص ١٣٥) والشروع في القتل (نقص ١٣٨) والسرقات (نقص ٢١٧) واذا استثنينا سنة ١٩٠٧ كانت السنة الحالية اول سنة نقصت فيها الزيادة الكبيرة المطردة التي حدثت في عدد الجرائم في القطر في السنوات العشر الاخيرة واما ما يستوقف النظر في الاحصاءات الجنائية هو النقص المرضي في عدد جرائم القتل (١٣٥) والشروع في القتل (١٣٨) والمأمول أن يكون ذلك نتيجة قانون النفي الاداري وقد كان هذان النوعان من الجرائم آخذين في الازدياد اذدياداً مطرداً في الزمن الاخير على انه ينتظر مع نفي الاشقياء الى الراحة الخارجة طبقاً لقانون النفي الاداري ان ينقص عددهما الى

الحمد الطبيعي مع تراوحه التراوح الطفيف الذي لا بد منه من سنة الى اخرى .
على ان عدد الجنح الكبيرة زاد ٢٠٦٣ وخصوصاً في نوعي السرقة (فان عددهما زاد
٩١٥) . في حين ان الجنابات قصت واليك احصاء السنوات الثلاث الاخيرة

بيان الجرائم							سنة	سنة	سنة
							١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨
سرقه	(بالمادة ٢٧٤)	١٢٩٤٨	١٢٦٤٢	١٢٧٦٤
»	(بالمادة ٢٧٥)	٤٥٦٧	٣٩٥٨	٣٧٨٢
تزوير	(بالمادة ١٨٣)	٤١٨	٤٣٠	٣٧٢
نصب	(بالمادة ٢٩٣)	٧١٧	٥٩٨	٥١٧
بخيانة الامانة	(بالمواد ٢٩٤ الى ٢٩٩)	١٦٩٣	١٤٥٨	١٠١٤
تسميم مواش	(بالمادتين ٣١٠ و ٣١٢)	٣٠٨	٣٠٥	٣٣٣
اتلاف مزروعات	(بالمادة ٣٢١)	٢٨٧١	٣١٧٢	٣١٥٨

وما يسر ذكره في الختام ان القضايا التي حفظتها النيابة لعدم الاثبات قصت قصصاً عاماً
ولا سيما قضايا القتل والشروع فيه

« ٤٤ » - التشريع المدني

صدر قانون جديد بإنشاء وظيفة « قاضي التحضير » والغرض منه ان يرفع عن
الحاكم الاهلية المؤلفة من ثلاثة قضاة عبء الجانب الاكبر مما يقتضيه تمهيد الاجراءات
الابتدائية والمسائل المتعلقة بها من الاعمال التي تعب وان تكن في حد ذاتها سهلة بالنسبة
الى غيرها . وقد رأوا انه لو عهد الى احد القضاة في تحضير القضايا لكان في ذلك اقتصاد
كبير بوقت الحاكم . وقد تم ذلك الآن بالقانون الجديد . وبالاجمال يقال ان وظيفة « قاضي
التحضير » تنحصر في اعداد القضية للمرافعة والفصل في كل المسائل السابقة للنظر في
الموضوع . وقيام قاضي التحضير بهذه الوظيفة لا يضر بطالب التعجيل من الخصوم في حين
انه يمكن ان يساعد كثيراً في سرعة الفصل في القضايا وتقليل تراكمها الحالي . وقد كان من
نتيجة هذا القانون اقتصاص عدد القضايا المتأخرة امام الحاكم الكلية اقاصاً كبيراً واذا روعيت
الحكمة في تطبيقه اقتصاها ايضاً

« ٤٥ » — التشريع الجنائي

صدر قانونان جنائيان خطيرا الشأن في العام الماضي
 (١) احدهما متعلق بالدعاوى التي تقع بواسطة الصحف و (٢) الآخر متعلق
 بتعديل بعض النصوص في قانون العقوبات
 وثانيهما ام من الاول وهو يشمل اربعة مواضيع مختلفة
 (١) الاتفاقات الجنائية (٢) نشر المرافعات في القضايا امام المحاكم (٣) التبعة في
 الجرائم التي تقع بواسطة الصحف (٤) التهديدات
 وسأتكلم عن كل من هذه الموضوعات بالايجاز حسب الترتيب المتقدم
 (١) الاتفاقات الجنائية — اتجهت الانظار الى قصص كبير في القانون المصري لم
 يكن قد شرع به من قبل وذلك بعد حادثة قتل المرحوم رئيس النظار المشؤومة وثبوت انشاء
 قاتله الى جمعية مصرية لتنفيذ الاغراض السياسية ولو بالقوة . فقد كان يتعذر وقتئذ معاينة
 شخصين او اكثر اتفقوا على ارتكاب الجنايات او الجنح الا اذا ثبت اشتراكهم او اشتراك احدهم
 في جناية او جنحة معينة فلم يكن قانون العقوبات يعاقب على التواطؤ او الاتفاق على ارتكاب
 جنايات او جنح غير معينة تنفيذا لغاية مشتركة . فلما اظهر التحقيق في حادثة الورداني ان الجمعيات
 السرية تمت نمواً يوجب الاسف اصبح من الضروري الامتناع الى سد هذا النقص فشرع
 في البحث في القوانين الاوربية بحثاً دقيقاً طبقاً للعادة المتبعة في نظارة الحفانية المصرية
 للتوصل الى اختيار افضل القوانين التي يمكن اقتباسها من القوانين الاجنبية في هذا الموضوع
 واخيراً قرأ الرأي على ادخال نص يشمل الاتفاقات على ارتكاب جنايات وجنح عادية . وقد
 اقترح مجلس شورى القوانين ان لا يتناول القانون الجديد الا الاتفاقات التي يكون الغرض
 منها ارتكاب جنايات او جنح ضد الحكومة او موظفيها وعرض تعديلاً بهذا المعنى غير ان
 الحكومة رأت نفسها مضطرة ان ترفض هذا التعديل لابهامه وكثرة الصعوبات التي تعترض في
 تأويله حين العمل به . وهذا القانون موجه كما قالت الحكومة في جوابها الرسمي لمجلس شورى
 القوانين الى الاتفاقات التي تهديد الامن العام ولا وجه للخوف بأنه يستخدم كواسطة للضغط او
 التعرض للحرية الشخصية تعرضاً خارجاً عن الحدود

(ب) نشر المرافعات في القضايا — الموضوع الثاني الجديد الذي يشمله قانون غرة
 ٢٨ سنة ١٩١٠ يتعلق بنشر المرافعات في القضايا وقد نص هذا القانون على انه يجوز للسحاك في

كل الاحوال التي يمكن أن يكون من وراء نشر المرافعات فيها خطر على النظام العام بسبب نوع الجريمة ان تمنع نشر تلك المرافعات كلها او بعضها وتعاقب من يخالف ذلك بالجس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او برامة لا تزيد على مئة جنيه مصري لانه اذا كان يجب اطلاق الحرية التامة للدفاع وقت المحاكمة فانه يجب ان لا يسمح بان يصح استعمال هذه الحرية مصدر خطر على الامن العام . والمحكمة تبيع احياناً اراد نظريات ثورية في المرافعات او شهادة الشهود في اتناء المحاكمة بناء على ان لها شيئاً من العلاقة بالدفاع عن المتهم ولكنه يجب ان لا يتحول هذه المرافعات او الشهادات الى وسيلة لنشر المبادئ والافكار الثورية. ومثل تلك التصوص موجود في بعض القوانين الاوربية وخصوصاً في فرنسا والبرتغال

(ت) الجرائم التي تقع بواسطة الصحف — وقد ادخل قانون نمر ٢٨ سنة ١٩١٠ ايضاً نصوصاً جديدة مهمة تتعلق بمقدار المسؤولية في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف ويمكن تلخيص احكام القانون الجديد بما يأتي

(١) مدير الجريدة او النشرة الدورية او ملزم طبع الكتاب او الرسالة او النشرة غير الدورية مسؤول دائماً بصفة فاعل أصلي

(٢) المؤلف غير مسؤول بصفة فاعل اصلي الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير او ملزم الطبع

(٣) صاحب المطبعة غير مسؤول بصفة فاعل اصلي الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير او ملزم الطبع او المؤلف

(٤) البائع والموزع واللاصق غير مسؤولين بصفة فاعلين أصليين الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير او ملزم الطبع او المؤلف أو صاحب المطبعة

(٥) تجوز اقامة الدعوى على المؤلف وصاحب المطبعة والبائع واللاصق بصفة شركاء اذا لم يتهموا بصفة فاعلين أصليين وذلك اذا توفرت قبلهم شروط الاشتراك المقررة في المواد ٤٠ وما يليها من قانون العقوبات

(٦) عد القانون قرينة القصد الجنائي لاصقة بالفاعلين الاصليين خلافاً للقواعد القانونية العامة

وستسهل هذه النصوص الجديدة اقامة الدعوى الصحافية تسهلاً كبيراً لجلها المسؤولية قرينة لاصقة بالفاعلين الاصليين نعم ان القانون لا يمكنه أن يحول دون استخدام اشخاص صوريين مأجورين لتحمل المسؤولية التي يجب ان تقع على غيرهم ولكن المأمول ان تطبيق

هذه النصوص على محور الفطنة والحكمة مع وجود قانون المطبوعات يقلل عدد الجرائم الصحافية التي كثر وقوعها في السنوات الأخيرة لسوء الحظ

(ث) التهديدات - عدلت المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات تعديلاً ذا شأن وسع نطاقها فان قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ (المادة ٢٣١) وقانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ (في المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤) لا يعاقبان على التهديد الا اذا كان بقصد سلب المال. وكان مجرد التهديد ولو بالكتابة غير معاقب عليه مهما بلغت شدته فكان لابد من سد هذا النقص نظراً الى تكرار رسائل التهديد. وواضح ان ذوي الامزجة الصبية الذين يتلقون يومياً رسائل تهديدهم بالقتل قد يستولي عليهم الرعب من جراء ذلك ويحتمل أن يتحولوا عن القيام بواجباتهم اذا كانوا من موظفي الحكومة. ويكاد يعذر عاذمة معرفة كاتب تلك الرسائل التي ترسل دائماً بلا توقيع طبعاً ولكن القانون يجب أن يعطي ولاية الامور السلاح اللازم ولولم يستطيعوا استعماله الا نادراً

وبناء على ذلك عدلت المادة ٢٨٤ تعديلاً يجعلها تتناول التهديد الشفاهي والكتابي متى كان شديداً سواء كان مطلقاً على شرط او لا أي التهديد باعتداء شخصي يعاقب فاعله بالقتل او بالاشغال الشاقة او التهديد بافشاء ما يمس بالشرف او بفساد مثل ذلك واذا لم يبلغ التهديد باعتداء شخصي درجة الشدة المتقدم ذكرها فلا يعاقب عليه الا اذا كان كتابة وتنتقل الآن الى القانون الاول المذكور تحت هذا العنوان وهو المتعلق بالنظر في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف فاقول ان الغرض من هذا القانون جعل تلك الجرائم من اختصاص محكمة الجنايات. وهذا من مصلحة المهتمين كما هو اضمن للعدل اذ الافضل اناطة النظر في المسائل الدقيقة التي تطوي تحت القضايا الصحافية بقضاة محكمة الجنايات الذين هم عادة اكبر سناً واكثر اختباراً من قضاة المحاكم الابتدائية. على ان الاجراءات في محكمة الجنايات تستمر على ما هو مقرر للجنح في قانون تحقيق الجنايات سواء من حيث التحقيق أو نظام الاعمال في القضية وذلك خصوصاً لصيانة حق المجني عليه والنيابة في اقامة الدعوى مباشرة

« ٤٦ » - المحاكم الشرعية

فصلت في قرارري السنة الماضية نظام المحاكم الشرعية الجديد وبسري هذه السنة ان اقول ان الاصلاح الآخر في الاجراءات المتبعة في تلك المحاكم اجتاز الادوار التشريعية

المختلفة . ومعظم الفضل في ذلك راجع الى ما ابداه وكيل نظارة الحفانية مدة سنوات من الزمن من الهمة التي لم تعرف الكلل فصدر القانون المتضمن هذا الاصلاح في شهر اغسطس الماضي . ثم صدر في ١٤ مارس امر عال شامل ترتيب درجات القضاة الشرعيين وكيفية ترقيةهم بحسن مرتباتهم ومستقبلهم تحسناً كبيراً

ولا حاجة الى تفصيل كل ما جاء في قانون الاجراءات المتقدم ذكره ولكنني اذكر انه قرر الاخذ بالأدلة الخطية اكثر من قبل وقسم الاوراق الى رسمية وغير رسمية كما يقسمها المشرعون الاوروبيون مع بيان طرق الطعن فيها وكذلك قرر سريان لوائح الخبراء التي يعمل بها في المحاكم الاهلية في المحاكم الشرعية . ويمكن ذكر تغييرات اخرى كثيرة كتوسيع حق الاستئناف وادخال اجراءات اكثر مطابقة للعدل عند سماع الدعوى من جديد ونحويل المتقاضين في بعض الاحوال حق رد القضاة وكان ذلك غير معروف في تلك المحاكم قبلاً الى غير ذلك من الامور . وارى اني اوردت ما به الكفاية للدلالة على نوع الاصلاحات التي ادخلت والنطاق الذي شملته ولكن لا بد لي قبل أن اختم هذا البيان الموجز من الاشارة الى امر جديد ذي شأن ادخل في هذا القانون وهو تحويل القضاة الشرعيين حق حبس المذنبين في بعض الاحوال

تسمح القواعد الشرعية في مسائل التفقات بحبس المدين المستع عن الاداء حتى يفي دينه وكثيراً ما طلب الى الحكومة اعادة هذه السلطة الى القضاة الشرعيين . فبعد اصلاح نظام المحاكم الشرعية وطرق الاجراءات فيها ونظراً الى عودة مجلس شورى القوانين الى الالاح في الامر رأيت الحكومة ان تحييه الى طلبه فوافقت على اعطاء القضاة الشرعيين الحق في حبس الذين حكم عليهم بنفقات لزوجتهم وأولادهم اذا كانوا يابون دفعها او يملطون فيه مع استطاعتهم الدفع بشرط ان لا تتجاوز مدة الحبس شهراً واحداً

وهذا المبدأ يعمل به كثيراً في انكلترا وهو لا يقتصر فيها على قضايا التفقات وان يكن عدد هذه القضايا كثير فيها . والمأمول ان القضاة الشرعيين يطبقون القانون في ذلك طبقاً لما تقتضي به الحكمة فيحققون ثقة الحكومة بهم . وقد زادت ايرادات المحاكم الشرعية زيادة كبيرة سنة ١٩٠٩ بعد لامحة الرسوم القضائية الجديدة التي بدأ العمل بها في مايو من تلك السنة . وزادت الايرادات هذه السنة ٣٣٥٦٦ ج . م . اي ٥٥ في المئة

وتم ترتيب محفوظات المحاكم الشرعية وتبويب فهارسها في الوجه البحري اما في الوجه القبلي فلها جنوباً الى المتيا والعمل فيها سائر سيراً حثيثاً في المحاكم الشرعية في اسبوط وجرجا

وقنا واصوان ويرجع اتمامه هذه السنة

وقد زيد عدد المفتشين وحسنت مراتبهم وذلك اراقبة تنفيذ النظام الجديد مراقبة وافية وعين مفتشون آخرون خص بهم مراقبة سير الاعمال الحسابية في هذه المحاكم وتنفيذ لائحة الرسوم الجديدة كما يجب

« ٤٧ » — المجلس الحسينية

كثرت الشكوى في السنين الاخيرة من سير هذه المجالس المهمة على اموال وأشخاص القصر وفاقدي الاهلية الخاضعين لاختصاص المحاكم الشرعية . وتستألف قرارات هذه المجالس في قضايا الحجر او الوصاية بعد بلوغ الموصى عليه السنة الثامنة عشرة الى محكمة الاستئناف الاهلية . اما في ما يخص تعيين الاوصياء والقوام وعزلهم وفي مسائل الحسابات التي يظهر فيها اختلاس وخيانة قرارات المجالس نافذة لا تستألف

وقد كان في نظارة الحفانية منذ بضع سنوات لجنة مختلطة ذات صبغة ادارية تدعى « المجلس الحسيني الاعلى » تنظر في استئناف قرارات المجالس الحسينية بالمديرية في محاسبة الاوصياء والقوام او عزل الاوصياء ولكن قلة عدد القضايا التي استؤلفت الى هذه اللجنة العليا اضت الى الفائها في سنة ١٩٠٠ فلم تكن نتيجة الاتناء على ما يرام قد اثبت الاختبار ان لا بد من وجود مجلس عال لحماية مصلحة القصر والمعتمدين وسواهم من فاقدي الاهلية لادارة شؤونهم

فانشىء المجلس الحسيني الاعلى وهو يتألف من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف الاهلية لاحدم الرئاسة وعضو من العلماء وعضو من موظفي الحكومة الحاليين او السابقين وهذا المجلس ينظر في القضايا التي تحيلها نظارة الحفانية اليه . وقد رجب مجلس شورى القوانين بهنا العمل ووقع وقفاً حسناً في قوس المسلمين عموماً فعدوه ضحاً ضرورياً لمنع وقوع الحيف الذي كان كبير الوقوع في الماضي

« ٤٨ » — المحاكم المختلطة

زاد عدد القضايا المستأنفة زيادة مطردة (١٦١٩ مقابل ١٤٥٨ سنة ١٩٠٩ — ١٩٠٨) ومع ذلك فما يسر ان محكمة الاستئناف بذلت الجهد لانجاز الاعمال وقد انتهت من ١٤٢٥ قضية مقابل ١٣٦٢ قضية في العام السابق ومع ان عدد القضايا المتأخرة زاد من ١١٦٦ قضية الى ١٣٦٠ قضية في ٣١ أكتوبر فان النائب العمومي لا ينتظر ان يستمر معبدل

الزيادة الحاضرة في القضايا امام محكمة الاستئناف على ما هو عليه . وقد نقص عدد القضايا المتأخرة من مصرية وتجارية وجزئية قصصاً مطرداً في المحاكم الثلاث الابتدائية في السنوات الثلاث الأخيرة . والحقيقة ان عدد القضايا المتأخرة كبير في محكمة مصر فقط فكان ٣٨٥٥ في ٣١ أكتوبر الماضي . ولكن لا يبرح عن البال انه بلغ في مثل ذلك الوقت من العام السابق ٤٠٥٠ وفي مثله من سنة ١٩٠٨ ٤٤٧٥ . وقد نقص عدد القضايا التجارية الجديدة ايضاً وذلك بما يدل دلالة أكيدة على تحسن الحالة الاقتصادية وسير الاعمال بلا صعوبات خصوصية . على ان التقاليس زادت قليلاً وبلغ عدد قضايا التفليس بالتدليس ٧٢ في العام الماضي مقابل ٦٣ سنة ١٩٠٩ و ٣٧ سنة ١٩٠٨ . وهذه الزيادة الكبيرة في التفليس بالتدليس في السنتين الأخيرتين بما يبعث على القلق ولا ريب ان من اكبر البواعث عليها ان ليس لدى المحاكم المختلطة الوسائل الكافية لمنع هذه الجرائم لتعذر ارجاع المفلسين الفارين الذين يتمكنون دائماً قريباً من مفادرة مصر والرجوع الى اوطانهم الاصلية عموماً قبل ان يمكن القبض عليهم . ولم ترفع الدعوى العمومية في العام الماضي الا على ٣٠ مفلساً في ال ٧٢ قضية وحكم على ١٧ منهم ولكن ٨ من المحكوم عليهم فروا قبل القبض عليهم . وزاد مجموع الايرادات زيادة كبيرة فبلغ ٨٥٩١٨١ ج . م . مقابل ٨٢٧٧٠٨ ج . م . السنة الماضية ومعظم هذه الزيادة أت من رسوم الاوراق القضائية والعقود الرسمية والتسجيل

وقد عين المنيو ارنت ايمان وكيل محكمة الاسكندرية في وظيفة النائب العمومي التي خلت بوفاة المنيو بورشيمرفنك

ويسودني ان اذكر استعفاء المستر ولتر بري القاضى الاميركي في محكمة مصر . ومع انه لم يقض الا سنتين هنا فقد نال مقاماً رفيعاً في المحكمة منذ اول تعيينه تقريباً وكان في مائدة الماملين في اعمالها

وقد املت بهذا التقرير مذكرة لمستشار القضاء في مسألة كبيرة الشأن في التانوف الهولي اماص قدمت الى المحاكم المختلطة بخصوص حالة الشركات التجارية الاجنبية في مصر

« ٤٩ » — التشريع الدولي

عقد اقومسيون الدولي للاصلاح القضائي اجتماعين كبيرين الشأن في فبراير ومايو للنظر في اقتراحات الحكومة في ما يتعلق باذخال بعض التعديلات على النظام الحالي في المحاكم المختلطة وقد اوردت هذه الاقتراحات في تقريرى السنة الماضية فوافق اقومسيون في

اجتماعه الثاني باكثرية كبيرة على اقتصاص عدد القضاة في جلسات محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وقرر في مسألة تعيين رؤساء المحاكم ونوابهم ان محكمة الاستئناف تعيينهم من كشف تقدمه المحاكم نفسها باسماء المرشحين مرتبة حسب حروف الهجاء ويكون عدد المرشحين خمسة لمحكمة مصر والاسكندرية وثلاثة لمحكمة المنصورة. وقبلت الحكومة في هذا الاجتماع ان يكون من السبعين هو الذي تنتهي فيه خدمة القضاة وهو السن الذي كانت اكثرية القومسيون قد وافقت عليه

وأرسلت المشروعات التي تم الاتفاق عليها الى الدول لتوافق عليها بمشور في ٧ يوليو سنة ١٩١٠ ولكن لم يرد الى الآن الا موافقة بعض عليها والمأمول ان توافق عليها الدول الباقية قريباً فيعمل بهذه التغييرات الخطيرة الشأن هذه السنة

بقي ذكر بعض مشروعات وافق عليها القومسيون الدولي منذ حين ولكن لم ترد موافقة الدول عليها بعد فقد ذكرت في العام الماضي ما تعلقه الحكومة المصرية من الامة على تعديل المادة ١٢ من القانون المدني. وقد وافقت اكثرية اللجنة على المشروع سنة ١٩٠٩ ولم تزل المناقشة جارية منذ ذلك الحين مع الدول المعارضة فيه والمظنون انه سيتم الاتفاق قريباً وينشر القانون مع ادخال بعض التعديلات غير الجوهرية على النص الذي وافق القومسيون عليه فيعبر حينئذ الاشتغال بعدة مشروعات اصلاحية موقفة الآن لما في طريقة الشريع الحالية من العيوب وما يعترض العمل بها من الصعوبات

ولا تزال المناقشة جارية مع الدول في مشروع توحيد اقسام التسجيل العقاري. اما طريقة التفتت العقارية فيتعذر العمل بها حتى يتفقد ذلك المشروع كما اثبتت الى ذلك مراراً

الباب التاسع

في المعارف

« ٥٠ » — كلام عمومي

تدير نظارة المعارف ١٤٥ كتاباً و ٦ مدارس يعمل فيها الدين يملون في الكتب والمناهج ومدرسة لتعليم الملمات ٢٣ ومدرسة ابتدائية للصبيان ومدرستين ابتدائيتين للبنات و ٥ مدارس ثانوية و ٦ مدارس صناعية منها واحدة للبنات والمدارس الثلاث التي للتعليم العالي وهي مدرسة الطب ومدرسة الحقوق والمهندسخانة و ٣ مدارس لتعليم العالين ومدرسة القضاء

الشرعي . وكان عدد الطلبة في هذه المدارس كلها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠ كما ترى في الجدول التالي بالمقابلة مع السنين الماضية

١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	١٩٠٦	١٩٠٥	١٩٠٠	١٨٩٥	١٨٩٠	
١٢٥٤٥	١٢٢٦٥	١٢٢٦٦	١١٠١٤	٩٠٤٥	٧٤١٠	٢٩٦٦	٢٦٢٥	١٩٦١	كفاتب الحكومة
٢٧٦٦	٢٧١٧	٢٧٨٨	٢٦٧٨	٢٦٢٩	١٤٧٨	—	—	—	مدارس تعليم علي الكفاتب
٨٦٤٤	٨٢٨٦	٥٥٨٥	٨٥٤٤	٧٩١١	٧١٧٥	٦٤٨٩	٧٢٢٢	٥٧٦١	المدارس الابتدائية
١٢٥٢	٨٥٤	٨١٦	٨٥٢	٧٦٦	٦٧٥	٢٧٧	٢٩٢	٢٩٢	المدارس والفقر الصناعية
٢١٦٧	٢٢٤٢	٢١١٢	١٩١٠	١٢٨	١٢٤٥	٥٦١	٦٨٤	٧٢٤	المدارس الثانوية
١٥٩٩	١٥٤٨	١٥١١	١٢٠٤	٩٦٢	٧٤٢	٢٨٨	٢٤٩	٢٨٢	المدارس العالية
٩٥	٥٥	٤٠	٢٢	٣	٢	٠٤	١١	٢٨	الرسالة المصرية

والنظارة ترأب المدارس الخصوصية التالية وهي :-

٣٦٤٤	كتاباً فيها من التلامذة
٢٠٢٠٩٥	
١٣	مدرسة ابتدائية
٣٥٣٥	"
١٤١٢	٩ مدارس صناعية
٣٥	" مدرسة للمحضرات والقوالب
٧١٥	" اصلاحية الجيزة

وام ما حدث في امور التعليم في العام الماضي ابتداءً من مجالس المديريات الجديدة في اعمالها المتعلقة بالتعليم كصاحبة السلطة المحلية . وقد أشرت في العام الماضي الى علاقة نظارة المعارف بهذه المجالس واشترت الى ما يلزم من الاتفاق لاجل النجاح . وقد امنت في الفصل المتعلق بهذه المجالس ما فعلته الى الآن من حيث ادارتها لعدد كبير من المدارس فلا داعي لاعادة الكلام في هذا الموضوع . ولكن يحسن بي أن اشير هنا الى الزيادة الكبيرة التي زادت بها المدارس التي لا علاقة لها بنظارة المعارف فضلاً عن تأثير هذه البداءة من الحكم الذاتي اي مجالس المديريات (في شؤون التعليم . فقد ذكرت في العام الماضي ان الطلب متزايد للتعليم الثانوي وان الصعوبة الكبيرة هي إيجاد الاماكن الكافية في مدارس الحكومة الثانوية . وقد وافق ذلك زيادة عدد المدارس الثانوية المصرية . ويستدل من الذين تقدموا لتبيل الشهادة الثانوية سنة ١٩١٠ انهم زادوا زيادة كبيرة جداً وكل هذه الزيادة تقريباً من المدارس

الخصوصية . ومن المرجح أنه لا يمضي وقت طويل حتى يصير عدد التلامذة الذين يتعلمون في مدارس الحكومة الثانوية جزءاً صغيراً من عدد كل التلامذة الذين يتعلمون التعليم الثانوي . وحتى الآن كان للحكومة يد في اختيار الاساتذة لأكثر المدارس التي في القطر سواء كانوا اوريين او مصريين وكانت لها يد أيضاً في نظام المدارس ويوثرام التعليم وما يتعلق بصحة التلامذة وبناء المدارس العمي ولا ينتظر ان يقل تأثير نظارة المعارف في مراقبة هذه الامور في المدارس الثانوية وغيرها باتساع نطاق التعليم في القطر المصري بل ينتظر ان تبقى مدارس الحكومة مثلاً يحندي ويقتدى به في المدارس الخصوصية

ذكرت في تقارير الثلاثة السابقة زيادة استعمال اللغة العربية للتعليم في المدارس الثانوية . والآن صارت كل فروع العلوم الرياضية تقريباً تعلم بالعربية . وينظر في جميع ذلك على علوم اخرى كالجغرافيا والتاريخ والعلوم الطبيعية . وهذا يفتح الباب لاتباع هذه الخطة في المدارس العالية . ولدى الحكومة الآن مشروع لتعليم الرياضات بالعربية في الهندسة وفي المدرسة الخديوية . وقد جعل التعليم بالعربية في مدرسة الجيزة الزراعية . والمحة مبدولة في تعليم الاساتذة المصريين لهذه الناية . وسعود واحد من الرسالة المصرية التي تعلم في بلاد الانكليز بعد ان نال درجة بكالوريوس في العلوم من جامعة لندن ويزجى ان يقتفي كثيرون خطواته ولكن لا بد قبل ذلك من استخدام الاساتذة الاوريين الذين يعرفون من العربية ما يكفي للتعليم بها . والآن يوجد استاذان انكليزيان يعلمان الرياضيات بالعربية للفرق العليا في المدارس الثانوية حيث يطلب تعلم الرياضيات العليا

وقد فتحت في العام الماضي القوانين الموضوعه لامتحان الاساتذة الاور يبين باللغة العربية حتى تحقق بها كفاءتهم للتعليم بالعربية . واتضح انه اذا زاد الاساتذة تمكناً من العربية زاد نجاح تلامذتهم وهذا مما يدعو الى الارتياح . وجعل لامتحانهم العالي بالعربية اسلوب عملي يختبرون به فيطلب منهم الآن ان يلقوا دروساً باللغة العربية امام الممتحنين وان يظهروا كفاءتهم بقراءة فقرات عربية في مواضيع العلوم التي يعلمونها ويشرحوا معناها . والفرق التي انشئت في اكتوبر لسنة ١٩٠٩ للتعليم العربية للاساتذة الاور يبين دامت في السنة الماضية والفرقة التي تعد تلامذتها للامتحان العالي دامت كل شهور الصيف وكانت النتيجة مرضية بوجه الاجمال وامتاز واحد منهم في الامتحان الشرفي

٥١ — الكتابات

استمر نجاح مراقبة الحكومة للكتابات واعانتها لما سنة ١٩١٠ كما يظهر من الارقام التالية

السنة	عدد الكتابات الخاصة التي قشفت	عدد الكتابات التي اعطيت اعانات	مبلغ الاعانات
١٩٠٩	٣٥٨٢	٣٠٥٤	٢١٤٧٩ ج ٢٠
١٩١٠	٣٦٤٤	٣١٣٩	٢١٨٨٨ ج ٢٠

وزاد عدد التلامذة في الكتابات سنة ١٩١٠ كما يرى في الجدول التالي

الجملة	صبيان	بنات	الجملة
١٩٠٩	١٧٤٠٢٣	١٦٨٥٢	١٩٠٨٧٥
١٩١٠	١٨٤٤٨٦	١٧٦٠٩	٢٠٢٠٩٥

وأصلحت مباني الكتابات وادواتها وأصلح التعليم فيها كما يستدل من ان المعلمين (الفقهاء) الذين صاروا اكفاء للتعليم فيها بلغ عددهم الآن ٣٢٢٩ وكان عددهم ١١٤٢ في عام ١٩٠٩ و ١٢١ منهم تخرجوا في مدرسة من المدارس التي تعلم معلمي الكتابات والذين راقبوا هذه الكتابات قرروا ان التعليم في ١١٢٦ كتاباً منها جيد وان ادارة ١٣٦ كتاباً حسنة

وكل هذه الكتابات اسلامية ما عدا ٣١ كتاباً . وعدد التلامذة غير المسلمين ٣٢٣٩ اي اقل من ٢ في المئة من عدد كل التلامذة . وسترى الحكومة ما يستحق الاعانة ايضاً من الكتابات التي تديرها مجالس المديرية وقد اتفقت مع المجالس على ان تعطى الاعانة للمجالس نفسها لا لمعلمي الكتابات

وتدير نظارة المعارف مباشرة ١٤٥ كتاباً فيها ٣٧٧ معلماً و ٧٠ معلمة و ٩٠٦ من الصبيان و ٤٤٨٥ من البنات فجموع تلامذتها ١٣٥٤٥

«٥٢» — التعليم الابتدائي

عدد مدارس الصبيان الابتدائية التي تديرها الحكومة ٣٢ مدرسة فيها ٨١٣٢ تلميذاً وكان فيها ٧٩٤١ سنة ١٩٠٩ . ومدارس العاصمة مملوءة تماماً حتى اضطرت النظارة ان ترفض بعض الطالبين لفضيق المكان . والامر على خلاف ذلك في الاقاليم ولا سيما في مدارس دمنهور وبورت سعيد والفيوم وقنا فان عدد التلامذة قل فيها عما كان ولعل سبب ذلك مناظرة المدارس الخصوصية التي اجرة التعليم فيها ارخص منها في مدارس الحكومة وانشاء مجالس المديرية للمدارس الابتدائية . ونسبة الحضور من التلامذة الى المقبولين كنسبة ٩٦ الى مئة وهي نسبة حسنة كما كانت في العام الماضي

ويقسم التلامذة حسب مذاهم كما يأتي

المسلمون	٦٦٣٩ (او ٨٢ في المئة)
السيحيون	٢٣٨٤ (او ١٧ في المئة)
غير الاقباط	٦٦
اليهود	٤٣
والجملة	٨١٣٢

ان ازدياد عدد المتخرجين في مدرسة المعلمين الناصرية ومدرسة المعلمين الخديوية قد زاد في اصلاح التعليم في المدارس الابتدائية كما يظهر من زيادة عدد الاساتذة الذين معهم دبلومات التعليم او دبلومات المدارس العليا وقلّة عدد الاساتذة الذين ليس معهم سوى شهادة المدارس الابتدائية او ليس معهم شهادة على الاطلاق

ولا يزال عدد المدارس الابتدائية الخصوصية التي تراقبها الحكومة ١٢ كما كان سنة ١٩٠٩ ولكن ينتظر ان تزيد المدارس الابتدائية التي تراقبها الحكومة لان بعض مجالس المديرية طلبوا منها ان تراقب مدارسهم ولو لم يوضع لذلك نظام مخصوص حتى الآن . وام ما امتاز به الامتحان للشهادة الابتدائية سنة ١٩١٠ ان زاد عدد المتقدمين له من ٤٧٥٠ الى ٥٥٩٤ واكثر هذه الزيادة من المدارس الخصوصية فان ١٥٣ مدرسة منها ارسلت ٢٥٨٨ تلميذاً . وكان عدد الناجحين ٣٩ في المئة سنة ١٩١٠ يقابلهم ٣٤ في المئة سنة ١٩٠٩ وكان عدد المتقدمات للامتحان من مدارس البنات ٤٠ سنة ١٩٠٩ فبلغن ٤٣ سنة ١٩١٠ . وفاز منهن ٢١

وكل المتقدمين تقريباً يستعملون العربية في الاجابة على المسائل حيث يباح لم ان يستعملوا العربية او الانكليزية او الفرنسية
والذين جازوا الامتحان سنة ١٩٠٩ بقي منهم في المدارس ١٣٧٨ (اي ٦٤ في المئة) في القطر المصري او في الخارج ٠ وعين ١١٤ منهم في خدمة الحكومة مقابل ٧٣ عينوا في خدمتها في العام السابق ولكن عدد الذين عينوا في الخدمة قليل جداً بالنسبة الى عدد الذين جازوا الامتحان وم ٢١٥٥ ولذلك سيصير الفرض الاكبر من هذا الامتحان ان يكون سبيلاً لدخول المدارس الثانوية التي يرد ان تجعل دبلوها شرطاً لازماً لدخول وظائف الحكومة بدل الشهادة الابتدائية

« ٥٣ » — التعليم الثانوي

بلغ عدد الذين قبلوا في مدارس الحكومة الثانوية في أكتوبر الماضي ٦٥٤ وكان عددهم ٥٣٣ سنة ١٩٠٩ و ٦٢٨ سنة ١٩٠٨ وعدد التلامذة الآن في المدارس الثانوية ٢١٩٧ يقابل ذلك ٢٢٤٣ سنة ١٩٠٩ الى ١٩١٠ الداخليون منهم ٤٣١ او ١٩ في المئة يقابلهم ١٣٥٦ في العام الماضي او ١٥ في المئة
وقد تقدموا في لرمعداد كتب التعليم فصدت اجزاء كبيرة من كتب الجبر والهندسة بالعربية ومسطح قريباً قسم من كتاب حسابي بالعربية ويرجى ان تطبع كل الكتب اللازمة لتعليم الرياضيات في المدارس الثانوية بالعربية في غضون السنة الحاضرة
وزاد عدد طالبي الدخول في قسمي الامتحان للشهادة الثانوية سنة ١٩١٠ اربعين في المئة عما كان سنة ١٩٠٩

وكانت نتيجة الامتحان في القسم الاول كما يأتي

عدد المتقدمين للامتحان	عدد الناجحين منهم	نسبة الناجحين في المئة	
٧١٨	٣٧٦	٥٢	من المدارس الاميرة
٥٢٨	١٥٤	٢٩	من المدارس الخصوصية
١٤٧	١٤	٩	من الذين درسوا في بيوتهم
١٣٩٣	٥٤٤	٣٩	الجملة

و٤٨٣ من الذين جازوا الامتحان لا يزالون يتابعون دروسهم في المدارس الثانوية (٣٨٨ منهم في المدارس الاميرية و٥٩ في المدارس الخصوصية) وكان التاجون ٥١٠ سنة ١٩٠٩ وبقي منهم في المدارس الثانوية ٤٩٥ (٤٥٣ في المدارس الاميرية و٤٢ في المدارس الخصوصية)

وفي الجدول التالي نتيجة الامتحان في القسم الثاني

الفرع الادبي			الفرع العلمي			الاجموع		
التقدمون للامتحان	التاجون	نسبتهم في المئة	التقدمون للامتحان	التاجون	نسبتهم في المئة	التقدمون للامتحان	التاجون	نسبتهم في المئة
٢٠٦	١٤٩	٧٢	١٦٥	١١٦	٧٠	٢٧١	٢٦٥	٧١
٢٨١	٩٨	٣٥	١٠٤	٢٩	٢٨	٣٨٥	١٢٧	٣٣
١٧٦	٢٤	١٤	٢٩	٣	١٠	٢٠٥	٢٧	١٣
٦٦٣	٢٧١	٤١	٢٩٨	١٤٨	٥٠	٩٦١	٤١٩	٤٤

وكان التاجون ٣٢٩ سنة ١٩٠٩ اي ٤٦ في المئة ونسبة التاجين هذه السنة اقل قليلاً من نسبتهم في سنة ١٩٠٩ ولكن عدد المتقدمين للامتحان زاد ٢٣٨ وقد زاد عدد المتقدمين من المدارس الخصوصية على عدد المتقدمين من المدارس الاميرية وهذه اول مرة حدث فيها ذلك منذ تم تنظيم الامتحان سنة ١٨٨٧ ولكن نسبة التاجين منهم كانت اقل مما كانت سنة ١٩٠٩ فانها بلغت ٣٣ في المئة وكانت في العام السابق ٤٢ في المئة

و٣٠٢ من الذين نالوا الشهادة وعدد ٤١٩ يتابعون الآن دروسهم في المدارس العليا في مصر او في الخارج . وعدد الذين ذهبوا الى المدارس او الجامعات الخارجية لا يزال آخذاً في الازدياد فان ٤٦ سافروا من مصر لهذه الغاية سنة ١٩١٠ . يقابلهم ٤٠ سنة ١٩٠٩ و٣٣ سنة ١٩٠٨ و٣ سنة ١٩٠٧ . و٦٢ استخدمتهم الحكومة يقابلهم ٤٥ سنة ١٩٠٩ . ووجد ١٧ غيرهم عمالاً اخرى . وزاد عدد الذين لم يجدوا عملاً من ١٠ سنة ٢٩٠٨ و٢٨ سنة ١٩٠٩ الى ٣٦ سنة ١٩١٠

«٥٤» — تعليم البنات

قدم تعليم البنات سنة ١٩١٠ قديماً يستحق الذكر. وثلاث من البنات اللواتي ارسلن الى مدرسة ستوكول في بلاد الانكليز سنة ١٩٠٧ مع الرسالة المصرية اتمن دروسهن وعدن الى مصر لكي يملن في المدارس الاميرية . ولا يزال اثنان في مدرسة هومرتن بكبرديج تابمان دروسها وقد ارسلتا اليها سنة ١٩٠٩

وعدد التلميذات الآن في المدرسة السنية لتعليم الملمات ٢٠ وقد تخرج فيها ٢٢ وهن الآن يملن في المدارس . وقد عينت واحدة منهن ناظرة لمدرسة البنات في الفيوم وزاد الاقبال على مدارس البنات الابتدائية جداً بزيادة الرغبة في تعليم البنات فدعت الحال في السنة الماضية الى رد كثيرات من طالبات الدخول الى المدرسة السنية. وقد عرف ان المدرسة ممتلئة لكن آباء البنات يسألون دائماً هل في الامكان ان يخلو مكان فيها ولذلك اعدت الحكومة مكاناً في الاسكندرية تبني فيه مدرسة للبنات وسيشروع في بنائها قريباً. وقد خصصت غرفة في المدرسة السنية لتدريس تدبير المنزل وطبخ الطعام اجابة لطلب الذين طلبوا ان يقرن العلم بالعمل

وقر القرار سنة ١٩٠٩ على قبول بنات في المدرسة السنية يتعلمن التعليم الثانوي من غير ان تخرجن للتعليم . وقبل غيرهن في السنة الماضية لهذه الغاية

ويتعلم البنات الآن في ٢٨٥٨ كتاباً فيها ٢٢٠٩٤ اينة يقابل ذلك ٢١٠٣٤ سنة ١٩٠٩ وقد خصص ١٣ كتاباً من كتابات الحكومة لتعليم البنات وفيها ٢٠٨٠ اينة و٤٢ معلمة من اللواتي تخرجن في مدرسة بولاق التي لتعليم الملمات. وعينت واحدة منهن ناظرة لمدرسة البنات في السيدة زينب . ويرجى انه لا يمضي وقت طويل حتى يصير كل الملمات في هذه الكتابات من متخرجات مدارس الملمات . وقد زيد اصلاح مدرسة بولاق لكي تيسر وسائل تزية الملمات فيها. وفيها الآن ٥٩ تلميذة وقد جاز ١٨ من تلميذاتها الامتحان النهائي فجعل ١١ منهن ملمات في كتابات الحكومة والباقيات في مدارس خصوصية تحت مراقبة النظارة

«٥٥» — مدرسة الطب

انضم في العام الماضي ٥٠ طالباً الى مدرسة الطب و٣ الى مدرسة الصيدلة . ونال الدبلوما ٢٢ في الطب و ١ في الصيدلة وبلغ عدد الطلبة في ٣١ ديسمبر ٢٢٠٠ يقابلهم ٢٠٧

في السنة السابقة و ١١٦ سنة ١٩٠٥ و ٦٢ سنة ١٩٠٠ و ٤٦ سنة ١٨٩٥

وخلت وظيفة مساعد لاساذ الباثولوجيا فين فيها الدكتور اينس انسي الذي تخرج في مدرسة غلاسكو وفي مدرسة طب الاقاليم الاستوائية وكان من جملة الرسالة المصرية وكانت وظيفة مساعد اساذ الفيسيولوجيا خالية فين فيها مصري اخر وهو الدكتور عبد المجيد محمود الذي درس الفيسيولوجيا مدة سنتين في مدرستي لقربول وكبردج وعاد سنة ١٩١٠ اثنان من الطلبة الذين ذهبوا مع الرسالة المصرية وعينا للتدريس في مدرسة الطب ولا يزال ستة يدرسون في اوربا

« ٥٦ » — مدرسة الحقوق

عدد الطلبة فيها الآن ٣٠٢ و ٢١٧ منهم يدرسون الحقوق بالانكليزية و ٨٥ بالفرنسية وقد نقص عدد الطلبة ٥٠ عن عددهم في العام السابق وسبب ذلك زوال فرقة من فرقتي السنة الرابعة من القسم الانكليزي وقلّة عدد الذين طلبوا دخول القسم الفرنسي . و ٢٠١ من الطلبة (او ٦٦ في المئة) مسلمون و ٩٩ (او ٣٢ في المئة) اقباط و ٢ اسرائيليان وقد طلب عشرة من حاملي الشهادة الثانوية الفرنسية وخمسة من حاملي الشهادة الثانوية الانكليزية ان يدخلوا القسم الفرنسي وقبلوا

وطلب ١٢٨ ان يدخلوا القسم الانكليزي وكان الطالبون ٩٠ سنة ١٩٠٩ و ٧٠ سنة ١٩٠٨ ونال الدبلوما ٨٩ سنة ١٩١٠ و جاز ٨ امتحان المعادلة وهم يحملون دبلوما اجنبية ولذلك تأهل ٩٧ للمحاماة امام المحاكم الاهلية بامتحان السنة الماضية . ولا بد للذين اتخذوا المحاماة صناعة لهم ان ينظروا الى ذلك بشيء من القلق لئلا يزيد عدد المحامين عن الحاجة . والذين جازوا الامتحان وتالوا الدبلوما توظف ٦ منهم في النيابة و ١٢ يشغلون هناك وقياً وواحد ارسلته نقابة المعارف الى فرنسا ليتابع دروسه فيها و ٤ ارسلتهم الحكومة ليدرّسوا الاعمال المتعلقة بالبوليس و ٣ ذهبوا الى اوربا على قفهم ليتابعوا دروسهم فيها وتعين اثنان في بعض وظائف الحكومة والباقيون و ٦١ ذهبوا الى المحاكم ليكونوا محامين فيها والثلاثة الذين اختيروا سنة ١٩٠٩ وارسلوا الى اوربا لكي يمتحنوا على تعليم الحقوق يدرسون الآن في فرنسا في مدارس مختلفة وقد اختير ٣ آخرون سنة ١٩١٠ لهذا الغرض عنه

٥٧ - تعليم المعلمين

لا تزال مدارس المعلمين تسعاً كما كانت في العام السابق سبعة منها للمعلمين واثنين للمعلمات ويظهر من الجدول التالي عدد الذين خرجوا منها وعدد الذين لا يزالون في أقسامها المختلفة كما هم الآن وكما كانوا في العام السابق

عدد الطلبة في المدرسة		الذين جازوا الامتحان		
١٩١٠	١٩٠٩	١٩١٠	١٩٠٩	
				مدرسة المعلمين الخديوية بالخاصة
				(أ) القسم الاعلى لمعلمي الانكليزية والجغرافيا والتاريخ والرياضيات والعلوم الطبيعية الخ
٩٢	٧٠	٨	٩	(ب) القسم الاوطأ لمعلمي الانكليزية والجغرافيا والرياضيات الخ
١٦٢	١٦٧	٢٨	٤	مدرسة المعلمين الناصرية لمعلمي العربية الخ
٢٦٥	٢٧٥	٤٤	٤٧	المدرسة السنية للمعلمات بالعربية والانكليزية
٢٠	٢٠	٣	٥	مدرسة يولاق لمعلمات الكتاتيب
٥٩	٦٠	١٨	١٤	خمس مدارس لمعلمي الكتاتيب
٤٧١	٣٩٥	١٤٧	١٢٤	تلاميذة يتعلمون في أوروبا للتعليم
٥٩	٥٥	١٧	٥	الجملة
١١٢٨	١٠٤٢	٢٦٥	٢٠٨	

ومدرسة المعلمين الخديوية تامة في نظامها وقد بلغ عدد طلبتها في القسم الاعلى ٩٢ وكانوا ٧٠ سنة ١٩٠٩ وفي القسم الاوطأ ١٦٢ وكانوا ١٦٧ سنة ١٩٠٩ وقلل عدد القسم الاوطأ قصداً لان الفرق جاءت اكبر من ان يستطيع الاساتذة تدريبها التدريب اللازم. ونجح في العام الماضي ثمانية في الامتحان لاجل الدبلوما من القسم الاعلى فبين اربعة منهم في المدارس الثانوية و٣ في المدارس الابتدائية وارسل واحد الى انكلترا للتخرج فيها ونجح ٢٨ من القسم الاوطأ فثنتين ٢٦ منهم في مدارس الحكومة الابتدائية

واعدت التداوير اللازمة لتعليم الاجتيولوجيا في بداية السنة الحاضرة ويرجى ان يتعلم بعض التلامذة مبادئ هذا العلم فيوظفوا في مصر او في الخارج في الوظائف التي تقتضي معرفة علم العاديات بعد ان يتقنوا فرعاً او اكثر من فروع ويرجى ايضاً ان تبث في نفوس الذين يصيرون معلمين في المدارس الاميرية رغبة في المباحث للثقوية والاركيولوجية المتعلقة بتاريخ مصر . ويقوم تعلم هذا العلم بسماع خطب تتلى بالعربية في مدرسة المعلمين ومشاهدات عملية في دار المتحف المصرية . والخطب والمشاهدات يقوم بها موظفون مصريون في مصلحة الآثار المصرية . ومدار الخطب في الغالب المواضيع الثقوية ومدار المشاهدات تطبيق الخطب على الكتابات المختلفة التي على الآثار . وبعض الخطب يكون موضوعه عمومياً في تاريخ المصريين الاقدمين وأحلامهم

في مدرسة المعلمين الناصرية عشر فرق فيها ٢٦٥ طالباً وكان فيها في العام السابق ٩ فرق و٢٧٥ طالباً . وقد نال الدبلوما في الامتحان الماضي في يونيو ٤٤ طالباً وعينوا كلهم في المدارس الاميرية ما عدا ثلاثة منهم ذهبوا الى انكلترا لاكمال دروسهم فيها ومدارس تعلم المعلمين للكتاتيب خمس وهي في القاهرة والفيوم وقلوب والمنصورة والزقازيق وفيها من الطلبة ٤٧٦ وكان فيها في العام السابق ٣٩٥

وكان في المدرسة الخديوية فرع لتعليم المعلمين الوقيين للمدارس الابتدائية قابلاً في شهر مايو الماضي لان مدرسة المعلمين الخديوية تخرج العدد الكافي من المعلمين ولكن فرق تعليم المعلمين في الكتاتيب التي تعلم مرة كل اسبوعين لازال جارية مجراها وأدخل التعليم الديني للتلامذة الاقباط في مدرسة المعلمين الخديوية والحضور فيه اختياري فيحضره ٢٣ من القسم الاوطا وهم مجتمعون للدرس لثلاث مرات في الاسبوع في المدرسة الناصرية الابتدائية والترض أن يتعلموا من الاصول الدينية ما يؤهلهم للتعليم الديني في المدارس الابتدائية التي يعينون للتعليم فيها . وانشئت فرقة مثل هذه للمعلمين الذين يعملون في المدارس القبطية الابتدائية التي في العاصمة يحضره ١١ منهم

« ٥٨ » — الرسالة المصرية في أوروبا

كان في يناير الماضي من الرسالة المصرية ٥٢ طالباً في انكلترا و٣ في فرنسا ووجد لواحد منهم اشتراك في جمعية سرية ثورية فطرد ووجه واحد في اتمام دروسه مدة ثلاث سنوات في مدرسة تعليم المعلمين فيعين مساعداً لاساذ العربية في مدرسة اكسفورد الجامعة وعاد الى مصر في غضون سنة ١٩١٠ فاستخدمهم نظارة المعارف واحداً وكيلاً لناظر

المهندسخانة واثمين استاذين مساعدين في مدرسة الطب وواحداً مدرساً في مدرسة بولاق الصناعية والباقي لتعليم الرياضيات او لغير ذلك من المناصب الصغيرة وفي غضون سنة ١٩١٠ ارسل ١٦ من المصريين الى انكلترا و٣ الى فرنسا. وفي الجدول التالي عدد التلامذة الذين يدرسون الآن على ثقة الحكومة المصرية والسنين التي أرسلوا فيها والعلوم التي يدرسونها بنوع خاص

السنين التي ارسلوا فيها					المواضيع التي يدرسونها بنوع خاص				
المجموع	١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧					
					(١) في انكلترا				
٥	٤	١	الطب
٢	٢	المهندسة المدنية
٣	...	٢	١	البناء
٤	١	١	٢	المهندسة الالية والكهربائية
٣	٢	١	الزراعة وزراعة الجبان
١١	٣	٢	٥	١	الرياضيات والطبيعات
٧	١	٥	١	التاريخ
٢	١	١	الرسم
									علم التعليم
١٣	٤	٤	٣	٢	الرجال
٢	...	٢	النساء
									(ب) في فرنسا
٦	٣	٣	الحقوق
									(ج) في النمسا
١	١	الطب
٥٩	٢٢	٢٢	١٢	٣	...	المجموع			

وبما يحسن ذكره ان امتحان سنة ١٩١٠ دل على ان التجاح زاد عما كان سنة ١٩٠٩ وتدل تقارير مدير الرسالة في انكسار ورؤساء المدارس فيها على اجتهاد اعضاء الرسالة وحسن سلوكهم الا في ما ندر
ويذهب كثيرون من الشبان المصريين الى اوربا على نفقهم كما ذكرت في تقريرى الماضى لكي يتموا دروسهم لكن الحكومة المصرية غير مسؤولة عنهم
وقد زادت نفقات الرسالة المصرية كانت ١٦٠٠ ج.م سنة ١٩٠٧ فصارت ١٣٩٠٠ ج.م سنة ١٩١٠

٥٩٥ — مدرسة القضاء الشرعي

تتكون مدرسة القضاء الشرعي من الآن فصاعداً جزءاً من الجامعة الازهرية واتما يحفظ لها استقلالها المدرسي المبين في الامر العالي الذي صدر في سنة ١٩٠٧ بتأسيسها وتحل لجنة الازهر محل نظارة المعارف بحسب الاقتضاء
وقرر ميزانية المدرسة عن ميزانية النظارة وتكون قائمة بذاتها في ميزانية الحكومة العمومية ويبقى موظفوها معدودين من موظفي الحكومة
ولم يسقط في الامتحان السنوي في يونيو الماضى سوى ٣٠ من ٢٩٩ تلميذاً في القسم الاوّل وواحد من ٢٥ تلميذاً في القسم الاعلى
وقد تجاوز عدد طلبات الدخول الى القسم الاوّل المحلات الحالية فيه دائماً . وقد تمت فرق المدرسة كلها الآن وبلغ عدد تلاميذ القسم الاوّل ٣٧٥ وتلاميذ القسم الاعلى ٣٠
«٦٠» — جامعة الازهر

لقد ثبت انه لا بد من اعادة تنظيم هذا المعهد العلمي الاسلامي القديم الشريف كما قلت في تقريرى لسنة ١٩٠٧ وذكرت في تقرير السنة التالية ما اصاب الاصلاحات التي اشير بها فان فرقاء من العلماء حملها على غير محلها واوجس منها شراً فاهملت . وفي اواسط العام الماضى اراد محمد باشا سعيد رئيس النظارة ان يعاد انظر في هذه المسألة المهمة فبين لجنة من وكيل نظارة الحفانية ووكيل نظارة الداخلية والنايب العمومي لتفحصها بالتفصيل . فوضعت اللجنة تقريراً وارفقته بمشروع للازهر ونحوه من المعاهد العلمية الدينية . فخص هذا المشروع جماعة من كبار رجال الدين ونواب العلماء ومدير الاوقاف وادخلوا فيه بعض التقيح وصادق عليه مجلس النظارة ثم عرض على مجلس شورى القوانين في ديسمبر الماضى

فأحالته على لجنة فاستحسنته بعد أن ادخلت فيه بعض التفتيح في التفاصيل ويرجى أن يصادق المجلس عليه

والاصلاحات التي يراد ادخالها في الازهر تناول كيفية ادارته الداخلية وعلاقاته الخارجية بغيره من المعاهد الدينية وقرر امر الدروس التي تدرس فيه وجعلها مواقعة لاحوال العصر وشروط الامتحانات والشهادات وقواعدها وتنظيم ادارة الاوقاف الموقوفة عليه

٦١ - الجامعة المصرية

انتهى قسم لآداب اللغة والفلسفة . والذين يقضون فيه اربع سنوات يقبلون في الامتحانات النهائية فإذا جازوها منحوا دبلوما الجامعة ويشترط في من يدخل هذا القسم أن يكون حازراً للبكالوريا المصرية او لرتبة علمية اجنبية تعادلها . وتسعة من مواضيع الدروس العشرة اجباري وهي النهائية التي تدرس بالعربية وآداب اللغة الانكليزية او اللغة الفرنسية وفي الجدول التالي بيان المواضيع ولغة التدريس وعدد الطلبة

عدد الطلبة	لغة التدريس	المواضيع
٣٥	العربية	آداب اللغة العربية
٣١	»	تاريخ آداب اللغة العربية
٣١	»	اشتقاق اللغات السامية
٢٩	»	تاريخ الشرق القديم
٥٤	»	تاريخ الامم الاسلامية
٣١	»	الفلسفة العربية والآداب
٣٠	»	تاريخ المذاهب الفلسفية
٢٩	»	الجغرافية والاثولوجيا
٢١	الانكليزية	تاريخ آداب اللغة الانكليزية
٤٨	الفرنسية	» » تاريخ آداب اللغة الفرنسية

وفي النية انشاء قسم للعلوم الاجتماعية والاقتصادية وقد انتهى من صياغة استاذين للاقتصاد السياسي والاقتصاد (الزراعي والعام والمصري)

اما في قسم السيدات فقد استمرت الجامعة على اعطاء دروس الفلسفة الادبية والفلسفة العقلية وأضافت اليها سلسلة محاضرات بالعربية تلقىها سيدتان مصريتان فكثرت الاقبال على

سماها. وعلاوة على ذلك فإن بعض الأطباء المصريين والأوربيين يخطبون خطباً في علم حفظ الصحة والعناية بالأطفال

وعدد أنواع المحاضرات الآن ١٣ وكان ٨ في السنة السابقة فزادت ثقافتها من ٢٦٥٠ ج. ٢٠٠ الى ٣٤٠٠ ج. ٢٠٠

وزاد عدد الطلبة الذين أرسلتهم الجامعة الى أوزيا لتلقي العلوم والاستعداد ليكونوا اساتذة في المستقبل من ١٩ الى ٢٤ وزيد عدد مجلدات المكتبة من ٨٠٠٠ مجلد الى ١٠٠٠٠ ومنحت الحكومة الجامعة الاعانة السنوية الاولى وقدرها ٢٠٠٠ ج. ٢٠٠

« ٦٢ » — التعليم الزراعي والصناعي

ان المدارس الصناعية الحديثة في قصر ودمهور وبني سوف وطوخ تم تنظيمها وهي الآن جارية في اعمالها وبها صار عدد المدارس الصناعية الاميرية تسعاً وفيها كلها ١٦٠١ من الطلبة (١٤٦٠ من الصبيان و ١٤١ من البنات) وكان فيها ٨٤٣ سنة ١٩٠٩ وتبلغ نفقاتها نحو ٢٣٠٠ ج. ٢٠٠ وفي ثلاث منها فروع للتعليم الزراعي وفي اثنتين لتعليم البنات وبما يدل على استمرار الحاجة الى هذه المدارس انه كان في المدارس الجديدة منها ٣٨٤ مكاناً فارغاً تقدم اليها ١٩٦٠ طالباً سنة ١٩١٠

والمدستان الصناعيتان الصغيرتان في نجح حمادي وسوهاج قاربتا الهام وطلب مجلس مديرية الغربية مساعدة الحكومة لانشاء مدرسة للحياكة في المحلة الكبرى التي هي أكبر مركز لهذه الصناعة في الوجه البحري

والامور الجديدة التي حدثت في المدارس القديمة وتستحق الذكر هي زيادة فرع لتعليم الحياكة في مدرسة القنوم ومسبك صغير في مدرسة النجيلة بالقاهرة وفتح مخزن للمدرسة محمد علي الصناعية في الاسكندرية لبيع مصنوعات المدرسة

اثرت في العام الماضي الى صعوبة وجود المعلمين الاكفاء لتعليم الصناعة وقد كان جل الاعتماد على الذين تعلموا في الورشتين الصناعيتين في بولاق واسيوط وزيد على ذلك الآن ان عين مدير سابق من هذه الورش مفتشاً للمدارس الصناعية وهو يرسل البعض من رؤساء الاقسام في المدارس الصناعية الانكليز ليزوروا المدارس الصناعية مرة في الشهر وزادت علاقة مدارس المديرات الصناعية بمجالس المديرات في غضون السنة الماضية ونقلت مدارس لقصر القنوم وطوخ الى مجالس مديرياتها نقلها اليها لجانها ومؤسساتها

واخذ مجلسا البحيرة وبني سويف يساعداً مدرستيها الصناعيتين والمرجح الآن ان هذه المدارس تجد ما يقوم بكل نفقاتها وستكون النتيجة من اتفاق مجالس المديرية والنظارة المختصة ثبوت هذه المدارس ونجاحها . وكثير الاهتمام بتسهيل التعليم الزراعي وغرض النظارة ان تشجع انشاء مدارس زراعية عملية تعلم مبادئ الزراعة بالعلم والعمل مثل مدارس الحقول الزراعية في فرنسا وانكلترا . وقد اقر بعض مجالس المديرية على انشاء مدارس زراعية من هذا القبيل في المراكز الزراعية . والنظارة مهتمة بمساعدتهم في هذا الامر . ويراد ان تكون هذه المدارس لتدريب ابناء الفلاحين وصغار الملاك حتى يصيروا اقدر على معاطاة اعمال الزراعة . وسيكون في كل مدرسة غرفة او غرفتان وورشة صغيرة كافية لتعليم التلامذة بناء ما ينشئ في العزب واكثر من خمسة افدنة يقومون بمخدمتها ويختصرون تعليمهم في المواضيع الابتدائية لكي يفهموا كيفية اعمال الزراعة واحوالها

وكان في مدرسة الزراعة خمسة من الطلبة اتقوا دروسهم فيها في يونيو الماضي وكانوا عازمين على مغادرتها فابقوا فيها لكي يتعلموا كيفية التعليم الزراعي ويعينوا لهذه المدارس وسيزاد عددهم في يونيو المقبل

وقد نجحت المدارس الست الصناعية التي تحت ادارة النظارة مباشرة نجاحاً كبيراً في السنة الماضية وزاد عدد طالبي الدخول الى الهندسة ومدرسة الزراعة ومدرسة بولاق الصناعية ومدرسة المنصورة الصناعية عما كان عليه في العام السابق ودرجة الطالبين العلمية اعلى مما كانت قبيل منهم اكثر مما كان قبيل

ويبلغ عدد التلامذة في الهندسة ١٠٠ وقال ١٧ منهم الدبلومات ١٤ في الري و٣ في البناء واختير واحد من هؤلاء لاتمام دروسه في انكلترا والباقيون عينوا في نظارة الاشغال العمومية وعين ١٠ اثنان من التلامذة السابقين في المدرسة نفسها واحداً وكيلاً للنظر وواحداً مستاداً مساعداً . وطلب ١٧٤ الدخول الى مدرسة الزراعة ولكن لم يقبل منهم الا ٨٨ فصار عدد التلامذة فيها الآن ١٩٦ يقابل ذلك ١٣٨ في العام السابق . وعين واحد من متخرجي الهندسة المصريين مدرساً في مسح الاراضي وهندسة العزب . وتمت مباني جديدة مخصصة بالاعمال الزراعية يبلغ ٥٠٠٠ ج ٠٠٠ وقرّ القرار على جعل التعليم بالعربية فجعلت الفرقة الاولى تعلم بها واضيف الى كل معلم اوروبي مساعد من متخرجي المدرسة فسهل نقل التعليم الى العربية

ونال ٢٩ ظالبا الدبلوما من مدرسة بولاق الصناعية . وقد جعلت المدرسة ثلاثة اقسام
 قسماً للهندسة الميكانيكية والكهربائية وقسماً للبناء والهندسة المدنية وقسماً للصنائع والحرف .
 واضيف الى مبانيها معمل علي ومحل لرسم المباني لكي تصير كافية للبروغرام الجديد وعين واحد
 من متخرجيها استاذاً مساعداً فيها بعد ان اتم دروسه في انكلترا مع الرسالة المصرية
 وورشتا بولاق واسيوط الصناعيتان باقيتان على حالهما من التقدم واضيف الى ورشة
 اسيوط فروع للاعمال الوطنية المهمة مثل الترصيع وعمل العاج . وقد نقل مديرها الانكليزي
 الى الهند سخانة فادى ذلك الى تعيين مصري في مكانه وعين مصري في ورشة بولاق
 الصناعية مساعد رئيس قسم

وجعلت مدرسة المتصورة الصناعية مثل الورش الصناعية واضيفت الحياكة الى بروغرامها
 لانها من الصنائع المحلية

ومن الاصلاحات الجديدة ادخال التعليم التجاري بانشاء دروس ليلية في الحساب
 التجاري ومسك الدفاتر والكتابة على آلة الكتابة والكتابة المختزلة وفي المدرسة الناصرية
 الآن ٤٢ فرقة تجارية ويراد ادخال هذا النظام الى الاسكندرية ايضا
 واضيف في العام الماضي الى المدارس التي تديرها النظارة مدرسة عملية لتدبير المنزل
 واخيراً ٣٠ بنتاً من تلميذات كتياب الحكومة ليتعلمن فيها مدة سنتين والقرض من ذلك اعدادهن
 لادارة البيوت ولتزيد كفاءتهن اذا صرن زوجات وامهات . وفي هذه المدرسة مطبخ كبير
 ومكان لغسل الثياب وغرف لشغل الابرة . وكل اعمال البيت يعملها البنات انفسهن ولا تتطلب
 منهن اجرة التعليم . وكان في المدرسة اما كن ثلاثين بنتاً فتقدم لها ٩٤ بنتاً وذلك يدل
 على شدة الحاجة الى هذه المدرسة

ويظهر من مجموع عدد التلامذة في مدارس الحكومة الصناعية ان هذه المدارس تقدمت
 كثيراً عما كانت عليه في العام السابق

« ٦٣ » - المكتبة الحديوية

صار عدد المجلدات في المكتبة الحديوية نحو ٧٣٧٠٠ فكان عدد ما اضيف اليها في
 السنة الماضية ٣١٥١ مجلداً منها ٧١٩ كتاباً في ٩٥٣ مجلداً في القسم الشرقي منها بعض كتب
 عربية مخطوطة ذات قدر وقيمة منها كتابان يرجعان الى القرن الرابع بعد الهجرة وكتاب
 يرجع للقرن الخامس وهو بخط الكاتب الشهير ابن البواب وكتاب امثال الميداني وقد

كتب في سنة ٥٩٩ هجرية وكتاب لابي القائد الشعراوي الهندي ولم يكن معروفاً من قبل وقد كان تدير هذه الكتب داعياً الى السرور فقد مضت ستان او ثلاث من دون أن يضاف الى المكتبة كتب خطية تستحق الذكر

ولا يزال عدد الذين يقصدون غرف المطالعة والمعارض مطرد الزيادة وزاد عدد الكتب التي اعيرت أيضاً عنه في السنة السابقة . وقد تضاعف عدد كتب المكتبة في السنوات الاربع عشرة الاخيرة وزاد عدد الكتب التي اعيرت عشرة اضعاف

والهمة منصرفة الى زيادة موظفي المكتبة واحداث تغيير يفضي الى توسيع نطاق دائرة الذين يستفيدون منها

الباب العاشر

في الجيش المصري

«٦٤» - الجيش المصري

كانت سنة ١٩١٠ من الوجهة الحربية ام من السنوات القليلة التي تقدمتها

فقد عهد فيها الى الجيش في السودان نحو ١٥ مرة في محاربة اعداء الحكومة وتأييد السلطة المدنية واقتضت كل حادثة من هذه الحوادث ان تسرع الحكومة في ارسال دورية او اكثر متباينة القوة والتركيب فتوفرت الفرصة لامتحان مقدرة الجيش على القيام بالمهام التي وجد لاجلها وكانت هذه الدوريات مؤلفة من جميع الاسلحة ومحتوية على جميع الاجناس التي يتألف منها انصار الجيش - اي المصرية والعربية والسودانية - وقامت باعمالها في القفار والجبال وفي البلاد التي تغطيها الانجم والاعشاب الطويلة وكان الذين يحاربونها على انواع مختلفة من عرب غارقين في بحار التعصب ومتوحشين مسلحين بالرماح والقيس ونوبيين مسلحين بالاسلحة النارية التي يحسنون استعمالها . وكانت الدوريات تقاتل في فصل المطر وفصل القيظ وكانت الاحوال التي اكتتفتها في بعض الاحيان شاقة تستنفد القوى والصبر

فالامتحان كان شديداً دقيقاً ولكن السردار يقول ان الجيش جازمه بما استدعى رضاه التام وقد اضطر احتلال اللادو الحكومة الى ان ترسل من الخرطوم نصف الاورطة الرابعة عشرة السودانية . ولكن هذه القوة لا تكفي ولا بد من اورطة كاملة لحراسة الجزء الشمالي فقط من هذه البلاد الواسعة الحراسة الوافية

ثم ان قوة الجيش الاحتياطي الذي تستطيع الحكومة تسييره من الخرطوم وسعة البلاد التي قد تدعو الحاجة الى تسييره فيها تجعلان سهولة الانتقال في الدرجة الاولى من الاهمية ولذلك كان مدسكة الحديد قبلي الخرطوم ذا فائدة حرية عظيمة جداً

اما في ما يختص بعدد رجال الجيش فقد دبرت الحكومة المصرية المال الكافي لا بلاغ الاورطة الرابعة عشرة السودانية الى العدد الكامل والباعث على هذا الاكسال احتلال بلاد اللادو كما تقدم

وقد زالت لحسن الحظ الصعوبة التي كانوا يصادفونها في تدبير المتجندين اللاتقنين فان سكان المقاطعة الجديدة ابدوا ميلاً شديداً الى الخدمة العسكرية وتقدم كثيرون منهم للتجنيد فاذا استمرت هذه الحماسة صار في الامكان اكمال جميع الوحدات السودانية في السنة الحاضرة

ودبر المال اللازم ايضاً لاضافة بلوك مزدوج الى اورطة العرب واكل البلوك الخامس والاخير من المجانة حتى يكون معادلاً للبلوكات الاربعة الاخرى

ولا يزال العمل جارياً في استبدال المصريين بسودانيين في الوحدات والاقسام العسكرية قبلي الخرطوم او التي منها فصائل معسكة قبلي الخرطوم وهو مما يفضي الى زيادة الكفاءة فيقل ضياع الزمان والعمل اللذين كان يضيعهما المرض في المستشفيات

وقد جرت التمرينات المعتادة في الخلاء فظهر فيها ان الجنود السودانيين اخذوا يتغلبون على الميل المتطور فيهم الى اطلاق النار وحرق البارود بسرعة وبلا انتظام . وقد اظهرت المعارك التي حدثت في الجبال ان نظام الاشارات في حاجة الى الاهتمام مع كثرة الوقت والتعب اللذين صرفا عليه في السنوات الاخيرة

وفي اوائل السنة طلب ثلاثة بلوكات من الجنود السودانيين القدماء اللذين في الاحتياطي للتمرين فجاء التقرير عنهم بما يشهد بكفاءتهم

وقد كان النظام في الجيش على ما يرام فقلت جرائم عصيان الاوامر الخطيرة قلة تذكر
واذا اعتبرنا كثرة الجنود الشبان كان ذلك ناطقاً بفضل الذين يتولون شؤون الجيش

اما في التعليم فقد قال الماجور هريت في تقريره ان ٧٤ في المئة من التلاميذ الذين
قبلوا في المدرسة الحربية بالقاهرة في السنة الماضية كانوا من حملة الشهادة الابتدائية اي
بزيادة ٨ في المئة عن السنة السابقة فهذه الزيادة تدعو الى الرضى ولكن الحاجة الى ضباط
مصريين مدرّبين تدريجاً عالياً لا تسد الا اذا كثرت اعداد الدخول الى المدرسة الحربية من
بين اللاتقنين الذين يحملون الشهادة الثانوية على الاقل اما الآن فان ياب التعليم مقيد
بوجوب تلافي النقص في تعليم التلاميذ الذي تعلّموه قبل دخولهم المدرسة الحربية . اما
المواضيع التي تدرس في المدرسة فهي مبادئ التحصين والطبوغرافية العسكرية والقانون
المسكرى والقانون الخديوي واما المواضيع غير العسكرية فهي الحساب والجبر والجغرافيا
والانكليزية والعربية . ويقول السردار ان تدريس هذه المواضيع حسن جداً يضاهي
تدريسها في اية مدرسة اخرى من مدارس القطر

ويستعمل ان يعمل اكثر من ذلك في ثلاث سنوات وهي مدة الدراسة في المدرسة
الحربية . وعدد التلاميذ ١٠٠ والنظام في المدرسة على ما يرام

وقد زيد عدد تلاميذ المدرسة الحربية باخرطوم من ٣٠ الى ٤٠ منهم ١٢ من العرب
و ٢٨ من السودانيين ولا تزال المنزلة التي يبلغها هؤلاء التلاميذ في فرقهم في كلية غردون
أخذت في التحسين ولكن لا يصح ان يقال ان المدرسة بلغت المنزلة التعليمية المطلوبة الا متى
تساوت معارف كل تلميذ فيها بمعارف الفرقة الرابعة بكلية غردون

وقد كانت صحة التلاميذ وسلوكهم جيدين جداً ودرجة اصابة الهدف بالبنادق عالية
كالسنوات السابقة

والتحسن مطرد في مدارس وحدات الجيش المصري وهي المدارس التي انشئت لتأهيل
الجندي المصري لان يكون عضواً نافعا في قوة البوليس بعد خروجه من الجيش

وهذا النظام يجعل المدارس قسمين قسمًا عالياً وقسمًا واطئاً ولكن الصعوبة العظمى حمل
الجنود على تلقي الدروس في القسم العالي لان معظم وقت الجندي تستغرقه واجباته اليومية

وقد كانت صحة الجيش بالاجمال على ما يرام فنقص عدد الذين دخلوا المستشفيات ٢٠٠٠ عن عددهم في سنة ١٩٠٩ ومتوسط عدد المرضى اقل منه في السنوات الاربع السابقة وبلغ عدد الوفيات ١٣٦ يقابله ١٧١ في سنة ١٩٠٩ وقد نقصت الوفيات بالملايا نقصاً عظيماً وظهر تحسن يستحق الذكر في كسلة والايبض المشهورتين بكثرة الملايا فيهما

اما في قسم المحروسة فقد حوّل حكيمباشي الجيش الانظار الى حالة قشلاق عابدين غير الصحية وقال انها لا تدعو الى الرضى فان صحة الجنود القيمين فيه ليست جيدة فاختت الحكومة تنظر في بناء قشلاق جديد .

٢٥٥ — النتيجة

اؤمل أن ما ورد في هذا التقرير عن هدم الاصلاح الاداري في الانبي عشر شهراً الماضية في احوال مخوفة بصعوبات فاقمة العادة بعد مساوياً للتقدم في السنوات السابقة . وعندي أن النتائج تشهد بالفضل العظيم لمحمد سعيد باشا وزملائه وكبار الموظفين الانكليز والمصريين الذين يشتركون في القيام بمهام عبثهم الثقيل على القواعد التي وضعها حكومة جلالة الملك

ومن اخص مزايها هذا العام الاصلاحات المهمة التي جرت في الازهر والمحاكم الشرعية والمجالس الحسينية . فان هذه المعاهد الدينية الاسلامية تعد خارجة عن دائرة اعمال الموظفين الاوربيين وقد كان عدم مبالاة المصريين انفسهم بامرها حجر عثرة في سبيل ارتقاها . فالاصلاحات الحالية ابتداء بها النظار المصريون واكملوها ولكنها لم تكن لتنفيذ لولا تأييد سمو الحديوي ومجلس شورى القوانين لها . ثم ان التغلب على اوامهم بعض المسلمين الباقيين على العهد القديم وعلى جهم لبقاء القديم على قدمه وازالة ذلك بطريق الاقتاع السلمي لما يقوي الامل بازدياد التقدم في المستقبل في جعل هذه المعاهد مطابقة لمقتضى العصر الذي هي فيه ويدل على ان الرغبة في الترقية والتحسين قد قذت الى الجهات التي كانت مستعصية عليها

واقول في الختام للذين ينتقدون النظام الحالي ان مهمة شعب يدير شؤون شعب آخر بخالفه في الصفات المهمة دقيقة معقدة فلا محل لسوء الحظ يايراد ما في الكتب المدرسية

من الحكم والعظاات ولا يسرد العبارات المفخمة . وإنما يدرك النجاح فيها بالتسابعة على وضع علاقات الشعين على قاعدة الثقة وحسن النية بينهما ولو في الاحوال غير الملائمة . فلو عدلنا عن النظام الحالي لكون فريق صغير من المصريين يبدي العداء الشديد للاحتلال أو لو حكنا المصريين بصاً من حديد كما يشير قوم من الذين اقل ما يقال فيهم ان معرفتهم للبلاد ولصعوبة الحال فيها معرفة سطحية لكان ذلك اعترافاً مؤلماًنا بالقشل والحية . نعم اتا لو سلكنا ذلك السبيل لسهلنا مهمة الساعين في اقناذ مشيئة الامة البريطانية في هذا القطر ولكني اظن اتا نجر بذلك عاراً على بريطانيا العظمى وقضي به قضاء مبرماً على كل رجاء بتقديم القطر المصري قدماً صحيحاً . فقضاء المهمة العظيمة التي تولت بريطانيا العظمى قضاها منذ ربع قرن يتوقف على الاحتفاظ بملاقات العطف والوداد بين عمال الدولة المحتلة والمصريين وعلى ترقية هذه العلاقات

هذا واني الخ

الامضاء : الدين غورست

ملحق

حالة الشركات التجارية الاجنبية في القطر المصري (*)

مقتبس من تقرير المستشار القضائي من سنة ١٩١٠

أم مسألة من مباحث القانون الدولي الخاص تقدمت للمحاكم المختلطة في الايام الاخيرة لتعلق بحالة الشركات التجارية الاجنبية في مصر . ولم يكن من امر هذه المسألة فقط انقسام في الرأي بين رجال القانون ومناظرات على صفحات الجرائد بل انها أدت الى تنازع في الاختصاص بين محكمة مختلطة ومحكمة قنصلية نعم ان مثل هذا التنازع ليس بالقرب في هذا البلد وقد اشترك في اقامة القضاء به ما لا يقل عن خمسة انواع من المحاكم مستقلة عن بعضها ولكل منها قوانين توجب اليها او معاهدات تعتمد عليها الا ان الخلاف الحادث في القضية التي نحن بصدد حلها من شأنه التأثير على المصالح المادية للفرق كبير من اهل النزالات الاجنبية في هذه البلاد وعلى الاخص النزالة الانكليزية ولذلك قد ينبغي تفصيل هذا الخلاف في هذا التقرير بحسب ما يراه واضعاً ويؤتي على ذكر ايام جميع الطرفين . وتلك وقائع الدعوى

قررت شركة (حلوان ديثايمانت كومباني لميتد) وهي شركة انكليزية ذات أسهم مسجلة في انكلترا طبقاً لنصوص (قوانين الشركات) ان تشرع في تصفية اعمالها بصفة ودية بعد مرور ثمانية عشر شهراً على وجودها فعينت لذلك اثنين من المصنفين (احدهما انكليزي والآخر اجنبي) . وحدث بعد ذلك بقليل ان احد حملة اسهمها من المصريين رفع دعوى ضدها امام محكمة مصر المختلطة يطلب فيها الحكم باعتبار هذه الشركة باطلة وغير موجودة في نظر القانون لانها تشكلت بصفة غير قانونية قصد بها الاحتيال لعدم اتباع احكام القوانين المصرية . فحكمت المحكمة المختلطة بهذه المطالب في ٢٩ مايو سنة ١٩٠٩ وقضت على الشركة بالاطلاق واعتبرتها غير موجودة قانوناً في مصر وعينت لها ثلاثة مصنفين آخرين ليقوموا بتصفيتها تصفية قضائية . بناء عليه انذر المصنفون المذكورون المصنفين الوديين وطلبوا منها

(*) نشر هذا الفصل بمحروقه كما هو وارد في التقرير الصادر من نظارة المحفانية

تسليم دفاتر واموال الشركة فقام احد حملة الاسهم من الانكليز وطلب من قاضي قنصلية
ان يمنع المصفي الانكليزي المعين من قبل الشركة من تسليم ما ييدوم من الدفاتر والاموال فحكم
له قاضي القنصلية بماطلب بانها حكمة على عدم اختصاص المحاكم المختلطة بالحكم بطلان شركة
انكليزية مسجلة طبقاً للقانون الانكليزي

ورى تبياناً لنقطة الخلاف ان نرجع الى حكم على غاية من الاهمية اصدرته محكمة
الاستئناف المختلطة في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ (مجموعة التشريع والاحكام جزء ٢٠ صفحة
٢٢١) قضت فيه بطلان شركة انكليزية اخرى (ستي أند اجريكولتورال لندس أوڤ
ايجيت لند) وانما نذكر هذا الحكم لان الحكم الصادر في قضية شركة حلوان أخذ بالقواعد
العامة التي قررها ومن المفيد ان نبدأ الكلام بذكر الظروف التي تقدمت فيها هذه القضايا
لمحكمة اول مرة

نصت القوانين المصرية على أن شركات المساهمة المصرية لا يجوز تشكيلها الا بموجب
امر عال (المادة ٤٦ من قانون التجارة المختلط والمادة ٤٠ من قانون التجارة الاهلي)
وبذلك اصبحت الحكومة ذات الحق المطلق في منح او رفض الترخيص بتشكيل الشركة
وتمكننت بهذه الوساطة من ان تضع القيود والشروط التي يتوقف عليها هذا المنح او الرفض
ذلك ما فعلته في قرارات عدة (قرار مجلس النظار في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ و ٣ يونيه
سنة ١٩٠٦) وفي عصر الرخاء العظيم او عصر المضاربات أعني في السنوات ١٩٠٥ و ١٩٠٦
و ١٩٠٧ أنشئت في مصر شركات عديدة جداً وكان من اشهر الطرق التي يتخذها منشئوها
لاتشارها طريقة (حصص التأسيس) فكان بعض ذوي الاغراض يشبع ان الشركة
المراد تأسيسها لها مستقبل باهر عديم النظير وأن حصص التأسيس لا تلبث ان تبلغ فيها
قيمة عالية فيقبل الناس على الاكتاب وكان منشئو الشركة يحفظون لاقسهم طبعاً كل حصص
التأسيس ولا يعطون منها المكسبين الا قليلاً بنسبة ما يكتبون به وفي اثناء ذلك يكون
القائمون بالشركة (تخلصوا) من حصص التأسيس التي لبهم بأثمان عالية فيصحبون ولا
يعنيهم من امر الشركة شيء لانهم لم يصرفوا في سبيلها درهماً ولم يعدهمهم نجحت أم خابت
واذا انصرفت عن الشركة غاية منشئها أخذت في الحال قيمة اسهمها في النزول وكسدت
سوق حصص التأسيس وهي التي غرت الجمهور في الاقبال على ابتاع الاسهم واصبحت لا
تباع ولا تشرى واولئك يتمتعون بما كسبوا . ويقال ان بعض مهرة المالين في هذه البلاد

يمكن بهذه الوسيلة من انشاء اربع شركات في نصف شهر وبيع من وراء كل منها ربحاً كبيراً

كل هذا من المبادئ الاولية طبعاً عند العارفين . وانما فائدة هذا البيان للذين لاخبرة لهم بالوسائل التي يتخذها البعض احياناً لانشاء شركات المساهمة

رأت الحكومة ان تضع حداً لهذه التصرفات فقرر مجلس النظار في ٣ يونيه سنة ١٩٠٦ ان لا يرخص بتشكيل الشركات في المستقبل اذا كان من نظامها ايجاد حصص تأسيس بها ما لم يكن الغرض من هذه الحصص مكافأة من يقدم للشركات اختراعاً او امتيازاً من الحكومة بما لا قدر قيمته بمال

عجزت الحكومة عن ان تال هذه الاعمال المتكررة بيد القانون فعمدت الى اقامة المسؤولية العائدة عليها بعدم الترخيص بانشاء الشركات المصرية اذا كان من ورائه ما يخشى منه على اموال المستثمرين الذين يصدقون كل ما يقال . ومن العلوم ان هذه الحيلة لم تؤثر في الشركات التي شكلت في البلاد الاجنبية طبقاً لقوانين تلك البلاد فكان ما خشيت الحكومة وقوعه ولم يكن في استطاعتها درؤه . ذلك ان قوماً من ارباب الشركات الذين لا تفي عزيمتهم مثل هذه القيود عمدوا الى اقامة صرامة القوانين المصرية بتأسيس شركاتهم في الاقطار الاجنبية وعلى الاخص في انكلترا حيث وجدوا من سهولة قوانينها في مواد شركات المساهمة ما يفيهم على تنفيذ اغراضهم . فاصبحنا نرى شركات جل اعمالها بل كلها في مصر (وكثير منها ما كان غرضه الوحيد شراء وبيع الاراضي في هذا القطر) تؤسس على نظام شركات المساهمة الانكليزية وذلك بالرغم مما قضت به احكام المحاكم الانكليزية في بلادها اذ قررت ان الشركة لا يجوز تسجيلها طبقاً لاحكام القانون الا اذا كانت تعتمد من يوم تأسيسها على ادارة اعمالها واحوالها بنوع ما في هذه البلاد أي في انكلترا (راجع بوكلي في قوانين الشركات طبعة سابعة صفحة ٩ والقضايا التي استشهد بها)

ولما كانت اعمال الشركة بمصر فمن الطبيعي ان يكون بها معظم ادارتها ان لم تكن كل الادارة وكثيراً ما نرى مجلس ادارة الشركة يتعقد في مصر لا في انكلترا وتتخذ جمعية المساهمين هنا لا هناك وهكذا فلا ترى بانكلترا الا خيالاً (مكتب وكاتب) والحقيقة هنا . ولا شك ان حال مثل هذه الشركات يخالف المعتاد الا انها جاءت متحسنة بدوام الرخاء المرضي أيام المضاربات وبدوام تغلب حزب الصعود فلما تجلب الحقيقة وجاء رد الفعل ودعي

المكتتبون الى دفع التأخر من رأس المال ضاق الحثاق على الكثير منهم لانه لم يكتبوا الا طلباً للربح من وراء المضاربات. هكذا أخرجت صدور المساهمين وجعلوا ييخون على وسيلة قتل من خسارتهم الداهية فاجدوا خيراً من الادعاء بطلان هذه الشركات التي أنشئت على الصورة التي ذكرناها وهذا ما فعلوه في قضية شركة (ستي أند أجريكورل تورتوال لنديس أوف إيجيبت)

تلك هي الاحوال التي رفضت القضية فيها الى محكمة الاستئناف لفصل طبقاً للقوانين المصرية في صحة الشركة المذكورة او عدم صحتها ونظراً لأهمية الظروف المذكورة (ولا قصد اهميتها بالنسبة للحكم على هذه الشركات وانما اهميتها بالنسبة لحسن قصدها وصحة الصفة الانكليزية التي اتخذتها) نرى قبل الكلام على الحكم الصادر من المحكمة المشار اليها أن نأتي على القواعد المقررة في بعض البلاد بخصوص جنسية الشركات المسماة Joint-Stock Companies (او شركات المساهمة كما تسمى القوانين الفرنسية والمصرية) وبخصوص الحقوق التي لها في غير بلادها لا في ذلك من الفائدة الكبرى وعلى الاخص عند الكلام على الحاكم المختلطة والبحث في احكامها لان قضاء هذه المحاكم ينتخبون من الممالك الاوربية المختلفة وليس في قوانينها من قوانين بلاد كل واحد منهم الا اليسير وهم يميلون بالطبع غالباً الى الرجوع للقواعد والاحكام المقررة في بلادهم وعلى الاخص في البلاد التي تشابه قوانينها قوانين الحاكم المختلطة (١) وقد يضطرون الى ذلك

والمشكلة التي رفضت لمحكمة الاستئناف يمكن حصرها في امرين

أولاً — ما هي الشركة الاجنبية في مصر وما هي حقوقها

ثانياً — أي محكمة في مصر تختص (٢) بالفصل في ذلك

فاما الاجابة على السؤال الاول فتقتضي طبعاً الرجوع الى القواعد المقررة فيما يختص بجنسية الشركات وهي مسئلة لا تصح اهميتها لان القانون الذي يجب على الشركة مراعاته في تأسيسها واعمالها وحلها عند الاقتضاء انما يتعين تعيين جنسيتها ومن الاسف أن تعيين

(١) هذا ما حدث على الاخص بمناسبة القواعد الخاصة بالشركات فان نصوص القوانين المختلطة في هذا

الموضوع كثيرة الشبه بخصوص القوانين الفرنسية والايالية والبلجيكية

(٢) من المعتاد البدء بالكلام في الاختصاص ثم الانتقال للموضوع ولكن في هذه المسألة تتوقف

معرفة الاختصاص على معرفة الراي في الموضوع فلذلك راينا تقدم هذا وتاخر ذلك

تلك الجنسية من المسائل المختلف فيها اشد الاختلاف في القوانين الدولية الخاصة وفي محاكم اغلب الممالك الاوربية (٣) فتباينت المذاهب وقالوا اولاً ان جنسية الشركة تتبع المكان الذي حررت فيه نظامها ثم قالوا بلها ترجع الى جنسية مؤسسيها ثم الى المكان الذي صدرت فيه الاسهم الى غير ذلك من الاقوال المتضاربة

ولكن يظهر انهم اتفقوا الآن في اوروبا على تعيين جنسية الشركة باعتماد (محل اقامتها) الا انهم اختلفوا في تعريف محل الإقامة هل هو المكان الذي يدور فيه دولا ب اعمال الشركة اي الوسط الذي تجري فيه تلك الاعمال أم المكان الذي به مكتب ادارتها (مقر الشركة) . ورأت بعض الممالك ان من الحكمة فض الخلاف بتعريف محل الإقامة في القانون (بليجيكا وايطاليا ورومانيا) (٤) وترك كثير غيرها تلك المسألة لتقدير الحاكم فوقع الخلاف الشديد فيها (٥)

(٢) راجع على الاخص

ليون كان وريتر - شرح القانون التجاري مجلد ثاني طبعة ثانية صفحة ٨٢١ وما بعدها
 هوين - الشرح العام لمعامل الشركات المدنية والتجارية مجلد ثاني صفحة ١٥٨ وما بعدها
 اندريه ويس - الشرح العملي والمعملي للقانون الدولي الخاص مجلد ثاني طبعة ثانية صفحة ٤٧٧ وما بعدها

١. تالور - الشرح المختصر للقانون التجاري طبعة ثالثة صفحة ٤٠٣ وما بعدها
 (٤) راجع القانون البلجيكي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٧٣ المادة ١٢٦ المعدلة بقانون ٢٢ مايو سنة ١٨٨١ والتي نصها
 (تعديل ثابته للقانون البلجيكي كل شركة محلها الاصلي بالبيجيكا ولو كانت عند تأسيسها محرراً في بلاد اجنبية)

ذلك ايضا هو مقتضى قانون التجارة التالوي اذ جاء في المادة ٢٣٠ منه فقرة رابعة
 (نعتبر من الشركات الاهلية الخاضعة لاحكام هذا القانون المؤسسة في بلاد اجنبية ما دام مقر ادارتها وام اعمالها في المملكة الايتالية ويكون عند تأسيسها ثابته في شكله وصيغته لاحكام هذا القانون ولو كان ذلك عند محرراً في البلاد الاجنبية)

راجع ايضا قانون التجارة الروماني المادة ٢٩

(٥) راجع جنسية الاشخاص المعتبرين تأليف ب. ارغنون بمجلة القوانين الدولية ومقارنته النشريع السنة ٢٤ سنة ١٩٠٢ صفحة ٤٢٤ وما بعدها - جنسية شركات المساهمة وقدما الجنسية بفرنسا تأليف ه. لافوليه تغيير جنسية الشركات تأليف ر. دموج - اعمال مؤتمر القانون الدولي لشركات المساهمة بروكسل سنة ١٩١٠ مجلد اول

أما نكثرا فالظاهر أنه لا محل للخلاف عندها في جنسية الشركات المسماة (Joint-Stock Companies) لأن الشركة إذا سجلت بأنكثرا كانت شهادة التسجيل برهاناً كافياً على جنسيتها ولا يعني أن أذكر قضية واحدة تقدمت للمحاكم الانكليزية واختلف فيها على جنسية شركة كانت تعتبر من كل الوجوه انكليزية ولكنها سجلت في الخارج بقصد التخلص من احكام القوانين الانكليزية إلا أنه كثيراً ما يختلف في محل الشركة أو مقرها عند ما يقتضي الحال تحصيل الضريبة المقررة على إيرادها (income tax) ويظهر أن المحاكم الانكليزية اتبعت في هذا الموضوع منذ عهد بيد قواعد كثيرة الشبه بالقواعد الواردة في احكام المحاكم الفرنسية وقوانين الدولتين البلجيكية والايالية انظر مثلاً ما قاله نلسن في كتابه القانون الدولي الخاص صفحة ٢٢٨ وراجع القضايا التي استشهد بها . قال « يعتبر مقر الشركة الاصيلي في المكان الذي به محلها الاصيلي الحقيقي لا الظاهر اي في المكان الذي فيه تجارتها واعمالها بالفعل (راجع أيضاً الاحكام المينة في الماش) ^(٦) »

وقد حكمت المحاكم حديثاً في قضية أخرى (٧) بأن محل الشركة حيث يعقد مجلس ادارتها الاصيلي وحيث تصدر قراراتها الاصلية لا حيث يوجد مكتبها الاصيلي ولا حيث تقوم فعلاً بالاعمال التي أسست لاجلها

وعليه اذا سجلت شركة في البلاد الانكليزية وكانت دائرة اعمالها في بلاد أخرى وقضت محاكم هذه البلاد الاخيرة بطلانها لكونها لم تؤسس طبقاً للقانون فالظاهر أن المحاكم الانكليزية تكون مختصة بالنظر في تصفية هذه الشركة والراجع أنها تفعل ذلك لانه من العدل والإنصاف — راجع المادة ١٢٩ من قانون الشركات سنة ١٩٠٨ (٨) (قضية (Renss v. Bos. 5, H. L. 176.

ولنتظر الآن في حقوق الشركات الاجنبية

(6) Attorney General v. Alexander L. R. 10 Exch. 20, Cesena Sulphur Co. v. Nicholson, Calcutta jute Mills v. same, I Exch. D. 428 and Alexandria Water Co. v. Musgrave 1883, II. Q. B. D. 174 C. A.

(7) De Beers Consolidated Mines Ltd. v. Howe C. A. 1905, 2 K. B. 612.

(٨) يجوز للمحكمة أن تقضي بحل الشركة مادام — اذا رأت المحكمة من العدل حلها مثال ذلك اذا باشرت الشركة اعمالاً غير قانونية

من المسلم به الآن عند أغلب الاصوليين أن الشركة اذا تأسست تأسيساً صحيحاً طبقاً للقانون الذي كان تأسيسها خاضعاً لاحكامه تستطيع أن توجد حركة أعمالها في البلاد الاجنبية بحرية كبيرة . انما يجب عليها اذا انشأت فروعاً في تلك البلاد أن تخضع لمثل الاحكام السارية على الشركات الاهلية في البلاد المذكورة . وبعض الممالك (فرنسا والروسيا والنمسا) تشترط أن يرخص للشركة بالعمل فيها وهذا الترخيص يكون عاماً أو خاصاً في صورة معاهدة أو قانون أو دكرتو

أما اذا تألفت شركة وطنية في بلاد اجنبية في صورة شركة اجنبية لتتخلص من الاحكام الخاصة بالشركات في بلادها فالتضاء الاوربي يجمع على بطلانها واعتبارها غير موجودة (٩)

بعد هذا البحث الموجز في المبادئ التي تقررها جنسية الشركات التجارية في البلاد الاجنبية وما لها من الحقوق في البلاد الاخرى وبيان الظروف التي عرضت فيها المسئلة التي نحن بصدد حلها على المحاكم المختلطة ينبغي أن نبين ما جاء في القوانين المصرية من الاحكام المختصة بهذا الموضوع

تمتعت الشركات الاجنبية من عهد انشاء المحاكم المختلطة بالحرية التامة في اجراء اعمالها بمصر ولم يشترط عليها الا أن تراعي قوانين جنسيتها في تشكيلها وادارتها وحلها . ورسخت هذه العادة حتى أنها تعتبر اليوم في قوة القانون . وحال الشركات الاجنبية بتركيا حالها بمصر (١٠) وما جاء في القانونين المدني والتجاري للمحاكم المختلطة بمصر خاصة بالشركات موجز جداً وناقص ولهذا جاء قرارا مجلس النظار اللذان أشرنا اليهما منذ حين متممين لهذا النقص أما النصوص القانونية الاصلية في هذا الموضوع فهما المادتان ٤٦ و ٤٧ من قانون التجارة المختلط (١١)

(٩) مجلس الاتحاد السويسري في ٢١ يناير سنة ١٨٧٥ (مجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٨٧٥ صفحة ٢٠٧) - محكمة استئنافان في ٢١ ابريل سنة ١٨٧٦ ، مجموعة سنة ١٨٧٦ جزء ثاني صفحة (٢٥) - محكمة النقض والايهام الفرنسية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٦ (مجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٨٦٧ صفحة ٢٦٤) - محكمة السين التجارية في ٢٦ أغسطس ١٩٠٢ (مجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٩٠٤ صفحة ١٨٩)

(١٠) راجع بمقتضى في الشركات الاجنبية في تركيا مجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٩٠٨ صفحة ١٠٠٢
(١١) هاتان المادتان واردتان في القوانين المخططة المصدق عليها من الدول فاتياع نصها الزاوي اذن بالنسبة لها

المادة ٤٦ — « لا يجوز ايجاد شركة المساهمة الا بأمر يصدر من الجناح الخديوي بالتصديق على الشروط المتدرجة في عقود الشركة وبالترخيص بتشكيلها »

المادة ٤٧ — « جميع شركات الاسهم التي تؤسس بالقطر المصري يجب ان تكون مصرية وأن يكون مركزها الاصلي بالقطر المذكور »

جنسية الشركة تعين اذن في مصر بمحل تشكيلها ومركزها معاً . والحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ الذي ألغى حكم محكمة الاسكندرية وقضى بطلان شركة (ستي اند اجريكولتورال لندس اوف ايجيت لمتد) يفسر لنا المقصود من كلمة (تؤسس) الواردة في المادة ٤٧ فهو يقول « تأسيس الشركة معناها تشكيلها بواسطة الاجتماع للتوقيع على العقد المبين لقواعد وشروط ادارتها بقصد الحصول على الترخيص اللازم بواسطة الاكتاب برأس المال » ويمكن تلخيص النظرية الواردة في ذلك الحكم كما يأتي :

فقت المادتان ٤٦ و ٤٧ من قانون التجارة ان شركات المساهمة التي تؤسس في مصر تكون مصرية ويجب عليها ان تجعل محلها الاصلي بهذا القطر فاذا تأسست الشركة حقيقة في مصر وجب عليها ان تراعي في ذلك التأسيس احكام القوانين المصرية حتى يمكن اعتبارها في هذه البلاد وعليه فجرد وقوع تأسيس الشركة في البلاد الاجنبية لا يؤثر على جنسيتها المصرية ويترتب على ذلك وعلى كونها لم تراعى القوانين المصرية في تشكيلها انها باطلة وغير موجودة .

بقي الكلام على المسألة الثانية وهي التي قام فيها الخلاف بين المحكمة المختلطة ومحكمة القنصلية الانكليزية وملخصها هل للحاكم المختلطة حق النظر في هذه المسائل بالنسبة للشركات الانكليزية بمصر

اهم حجة للمعارضين على حكم محكمة الاستئناف المختلطة وهم الذين يؤيدون رأي قاضي القنصلية الانكليزية هو ان للشركات كلاً للاشخاص احوالاً شخصية لا يجوز لغير محاكمها الاهلية التعرض لها . وهولون فيما يتعلق بالشركات الانكليزية بنوع خاص ان مجرد تسجيلها في البلاد الانكليزية يكسبها الجنسية الانكليزية ولا تستطيع اي محكمة اجنبية ان تنزع عنها تلك الجنسية . ثم يقولون ان الامتيازات تمنح للحاكم المصري من الحكم بطلان شركة

تشكلت بصفة قانونية في ملكة اجنبية منع لها الباب العالي حق التمتع بهذه الامتيازات

ويسلم المتصرفون لحكم المحكمة المختلطة بأن مجرد تسجيل الشركة بانكلترا يمنحها الجنسية الانكليزية ولكنهم يقولون ان الموضوع اما هو البحث فيما اذا كان تسجيل الشركات في انكلترا يلزم المحاكم المصرية المختلطة باعتبارها شركات صحيحة ام لا اذا رفع اليها نزاع بين شركة انكليزية من هذه الشركات وبعض المصريين او الاجانب غير الانكليز وكانت المحاكم المختلطة مختصة بالفصل فيه طبقاً للقانون المصري المختلط . نعم اذا صح ان الموضوع كما يقال من مسائل الاحوال الشخصية فالرأي فيه واضح الا انه لا دليل على ذلك ولا مشاحة في ان شركات المساهمة تعتبر اشخاصاً معنوية لها احوال كما للافراد غير ان هذه الشخصية المعنوية في الشركات لا توجد كلها او جلها الا بالتعاقد وصحة العقد الذي كان السبب في وجودها متوقفة على مراعاة احكام القانون المصري اذا كانت هذه الشركات مصرية في الحقيقة وعلى مراعاة احكام القوانين في بلادها اذا كانت اجنبية

ومن الثابت على كل حال ان هذه المسائل في نظر الشارع المصري من مسائل العقود ولا دخل للاحوال الشخصية فيها ولهذا جعل الاحكام المختصة بالشركات التجارية الاهلية في قانون التجارة الاهلي تفصل فيها المحاكم الاهلية طبقاً للقوانين المدنية ولم يجعلها من اختصاص قضاة المحاكم الشرعية اى قضاة الاحوال الشخصية

اما فيما يخص بحجة الفريق الاول الراجحة للامتيازات فلا يعترض احد على ان الشركات الاجنبية المشكلة طبقاً للقوانين الواجب تشكيلها بتمتضاها شركات صحيحة معترف بوجودها ولها ان تتمتع بما تحوله لها تلك الحالة بمصر ولكن الخلاف ينحصر في معرفة ما هي الشركة الاجنبية في نظر الشارع المصري وهل يكفي مؤسسوها ان يلبسوها ثوباً اجنبياً لتخرج به من اختصاص المحاكم المحلية . لا خلاف في ان المحاكم المختلطة هي المحاكم الوحيدة التي لها في الوقت الحاضر حق الحكم على شركة تجارية بأنها مصرية او اجنبية اذا تعلقت بالدعوى المرفوعة امامها حقوق افراد مختلتي الجنسية . والواقع ان جميع شركات المساهمة المشكلة الآن في مصر تتعلق بها مثل هذه الحقوق . فانما كانت المحاكم المختلطة مختصة بالحكم في مسألة الجنسية فمن الصعب على ما يظهر ان لا تخول حق الحكم بطلان الشركة اذا اتضح لها انها مصرية فعلاً ولم تتخذ شكل الشركات الاجنبية الا لتتخلص من احكام القوانين المصرية

وقد رأينا ان المحاكم الفرنسية لا تردد في الحكم بطلان الشركات الاجنبية في مثل هذه الحالة فانها قضت (محكمة القضا والابرار في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ صفحة ٢٣ من هذا التقرير تعقيب نمرة ٣) بطلان شركة ادعت انها انكليزية واتضح انها فرنسية انشئت في انكلترا بشكل شركة انكليزية كي تخلص من الاحكام الصارمة الواردة في قانون سنة ١٨٦٧ والمحاكم المختلطة تعتبر اختصاصها كاملاً كاختصاص محاكم البلاد الاخرى الوطنية وذلك بالنسبة للاجانب مختلفي الجنسية الذين لم يستنوا بنص صريح من الرضوخ لذلك الاختصاص ثم انه لا خوف من شطط المحاكم المختلطة في ذلك لان محكمة الاستئناف احتاطت فقررت في حكمها آتف الذكر ان لا نزاع في ان لشركات المساهمة الاجنبية حقيقة حقاً في طلب الاعتراف بشخصيتها المعنوية في مصر وان لها الحق في المدافعة والمرافعة امام المحاكم وحق مباشرة الاعمال التجارية او الصناعية بنفسها او بواسطة فروع لها في هذه البلاد

وسبب الخلاف في هذا الموضوع اختلاف في النظر الى صفة شركات المساهمة (١٢) بين رجال القانون من الانكليز وغيرهم من علماء القارة الاوروبية فالقانون الانكليزي يمنح الجنسية للشركة بمجرد تسجيلها وبصفة قطعية. اما القانون الفرنسي ومثله قوانين البلاد التي ذهبت مذهب فقضي بأن جنسية الشركة تابعة لعدة احوال لا يستطيع مؤسسو الشركة تغييرها متى ارادوا. وتعبيراً آخر يطلق القانون الانكليزي الحرية للشركات في هذا الموضوع اما قوانين القارة الاوروبية فتعتبر ما يختص بالشركات من مسائل النظام العام قتراعي الشدة في وضع احكامها

والحاصل أنه مهما كان الرأي في هذا الخلاف وهو ليس وحده الذي قام أخيراً بين المحاكم المختلطة ومحكمة القنصلية الانكليزية فالواضح أنه لا بد من وجود لجنة عليا أو محكمة لها حق الحكم في بيان الجهة المختصة بنظر هذه المسائل اذا وقع تنازع الاختصاص بين جهات قضائية مختلفة في المواد المدنية والتجارية . وقد نص القانون على تشكيل محكمة من هذا القبيل الفصل بين المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية اذا تنازعت الاختصاص في المسائل الجنائية (١٣) الا أنه لم يذكر شيئاً عن هذا الموضوع في المواد المدنية والتجارية وقد بحث هذا الموضوع بحثاً مسهباً في هاربري منذ بضع سنين (١٤) وذكرت أمثلة من الخلاف

(١٢) راجع في هذا الموضوع مقالة هبه فشرهام . ف . ر . سندرسن تحت عنوان الشركات

الاجنبية في مصر بالجلد القصائي (شهر ابريل سنة ١٩٠٩)

(١٣) راجع المواد ٢٢ الى ٢٥ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(١٤) راجع تقرير سنة ١٩٠١ صفحة ٤١ وما بعدها

الذي يحدث بين المحاكم المختلطة والتفصيلات وبين المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية وبين هذه المحاكم والمحاكم الشرعية وبين المحاكم الشرعية والبطركخانات وبين بعض البطركخانات والبعض الآخر . ولا محل لإعادة ذلك هنا إنما أقول أن التجارب التي اكتسبناها في السنوات التسع الأخيرة اقتعتنا بأن دون الحصول في الوقت الحاضر على تعديل في أساس القوانين عقبات قد لا نستطيع إزالتها (١٥) فلا أمل للحكومة الآن في إنشاء المحكمة المشار إليها في عهد قريب كما كانت تمنى ثم هي لا تستطيع أن تقترح على السلطان إصدار قانون جديد للشركات واف بالغرض ومطابق لمطالب العصر الحاضر (١٦) كما اقترح ذلك بعض طلاب الإصلاح ممن يظنون كل أمر ميسوراً وفضلاً عن ذلك فإعادة الشركات من أعقد مواد التشريع وأكثرها تعقداً في المذاهب

(١٥) بريد قولنا ما هو حاصل في مشروع توحيد أرقام التسجيل فهو ما روج تحت نظر الدول منذ سنة ١٩٠٥

(١٦) إذا صدر مثل هذا القانون فلا شك أنه يتعرض لمخالفة الشركات الأجنبية حتى يتسبب له حل الخلاف الذي فصلناه . وقد عرض قانون في هذا الموضوع انعقد على مجلس النواب الفرنسي في سنة ١٩٠٢ وإلى الآن لم تنرغ اللجنة المكلفة بنظره من البحث فيه

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١٠

مرفوع

من السيد دن غورست إلى السيد ادوارد جراي

مقدمة

مصر في ٢٥ مارس سنة ١٩١١

مولاي

اتشرف برفع تقريري عن احوال السودان سنة ١٩١٠

الباب الاول

في فصول عمومية

« ١ » - الحالة العمومية

قال السر رجنلد ونجت في تقريره الثمين عن السنة الماضية وهو التقرير الذي اقتبست منه كثيراً بما يلي ان سنة ١٩١٠ كانت عظيمة الشأن في ارتقاء السودان

وامم حوادث السنة الاستمرار على مد سكة الحديد قلمي الخرطوم . ففي الربع الاول من السنة فتح كبري النيل الازرق القائم بين الخرطوم والخرطوم البحرية وفي آخرها تم بناء كبري النيل الايض الواقع في رباك ومدت سكة الحديد من سنار محترقة الجزيرة الى كسفي وهي مدينة قائمة على ضفة النيل الايض الغربية اخذت في التقدم والنمو بسرعة . وسيمد الخط منها في خلال سنة ١٩١١ نحو الايض والمأمول ان يصل اليها في الاشهر الاولى من سنة ١٩١٢

وقد ظهرت المزايا التجارية والعسكرية من هذا التحسين في المواصلات وثبت ان هذا الخط الذي يصل بلاد الجزيرة الحصبة بالخرطوم وبورت سودان وبالتالي بسائر بلدان العالم عمل مالي راجح كما يظهر من ايرادات سكك حديد السودان فقد بلغت ٣٩١٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩١٠ وكانت ٣٣١٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩٠٩ والربح ١٢٣٠٠٠ ج ٠ م والفضل الاكبر في هذه النتيجة المرضية عائد الى الخط الذي يصل ودمدني بالخرطوم

اما فائدة الخط الجديد في تحريك الهمم لترقية الزراعة فظهرت من الطلب الذي قدمته شركة انكليزية الى الحكومة لانشاء قناطر موازنة على النيل الازرق بجوار سنار والتعهد الذي تعهده بانشاء سلسلة من الترع تكفي لري نحو نصف مليون فدان تصلح لزراعة القطن والحبوب وهذه المساحة هي جزء من ملايين الافدنة الصالحة للزراعة في سهل الجزيرة . على اننا لم نترك بعد الخبرة الكافية التي تسوغ لنا بث هذا الموضوع للشديد الاهمية

ولكن الحكومة توصلت الى عقد اتفاق مع « نقابة زراعة السودان » على ان تقوم هذه بالتيابة عن الحكومة بامتحان زراعة القطن وسواه من المحاصيل في بقعة مناسبة بجوار ودمدني وتستغرق هذه الامتحانات ثلاث سنوات او اربعا . وعلى نتائجها يتوقف تحقيق المشروع الاكبر

المقدم . وسيوالي رجال الري في الوقت عينه ايجامهم في النيل الازرق والنيل الابيض لازالة كل ريب في مسألة مقدار الماء الذي يمكن السباح به لزراجه السودان من دون الحاق شيء من الضرر بالفطر المصري

اما ام الحوادث السياسية في السودان سنة ١٩١٠ فافضاء مقاطعة اللادواله بعد وفاة الملك ليوبولد وبذلك اُضيف ١٧٠٠٠ ميل مربع الى مديرية منقطة الجنوبية . ولا يخفى ان ادارة وحراسة بلاد تبلغ مساحتها ضعف مساحة الدلتا ونقطنها قبائل متوحشة ويكثر فيها مرض النوم لسوء الحظ عبء ثقيل على مالية الحكومة الضعيفة . فلاجل سد علاوة النفقة التي يقتضيها احتلال الجانب الشمالي فقط من مقاطعة اللادوزيدت اعانة الحكومة المصرية لحساب المصروفات العسكرية في السودان ٤٥٠٠٠ ج.م . ومن الجهة الاخرى فان استمرار الزيادة في ايرادات حكومة السودان مكن من تقييص ١٠٠٠٠ ج.م . من اعانة الحكومة المصرية للمصروفات الملكية فصات هذه الاعانة الآن ١٨٨٠٠٠ ج.م . وكانت ٢٥٣٠٠٠ ج.م . في سنة ١٩٠٨ و ٢٠٨٠٠٠ ج.م . في ١٩٠٩ و ١٩٨٠٠٠ ج.م . في سنة ١٩١٠

ولا يغرب عن البال ان مصر اشترت بالاموال التي اتفقتها على السودان الراحة والطاينة على حدودها الجنوبية وضمت لنفسها ماء الري وما عاملان من العوامل الحيوية في رفايتها وتقدمها فكأنها اخذت بهذا المال بوليصة تأمين رخيصة وسليمة من العيوب

وقد حال الضيق المالي في مصر دون فتح السودان سلفاً لأعمال ذات ربح في سنة ١٩١٠ سوى ما كان لازماً لمد سكة الحديد جنوباً و كالم كبرى النيل الابيض فاعطت الحكومة المصرية لهذا الغرض ٣٥٤٠٠٠ ج.م . اما الاعمال الاخرى التي اقتضى لها صرف مال لحساب راس المال فاضطر السودان الى الاعتماد على ماله الاحياطي وكان ١٢٢٠٠٠ ج.م . في سنة ١٩١٠ اتفقا على عمل تسوية ملكية الاطيان ومسحها والاشغال العمومية (وفي جملتها الطرق والآبار ونحوها) وتزقية حقول التجارب الزراعية والري المحلي واعمال المديريات ومشروعات اخرى لم يكن مفر من عملها

وغني عن البيان ان مبلغاً زهيداً كهذا لا يسد الا جزءاً صغيراً من مطالب رؤساء المصالح ومديري المديريات ولكن النتائج التي تجت من مد سكة الحديد وفتح اسواق جديدة للتجارة تدل على ان هذه المصروفات تعود بربح على البلاد كما يظهر من مقدار المال الذي اضيف

الى الاحياطي في اول سنة ١٩١١ قد بلغ ١٦٥٠٠٠ ج.م. فزاد ٤٣٠٠٠ ج.م. عن الذي اضيف الى الاحياطي في اول سنة ١٩١٠ وسيوفى البحث حقاً في الحالة الاقتصادية في ما يلي من هذا التقرير ولكن بما يحسن ذكره هنا ان قيمة الصادرات زادت من ٢٦٥٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩٠٦ الى ٦٧٤٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩٠٩ و ٩٧٨٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩١٠ والذي يستحق الذكر في تجارة الصادر هذه زيادة كمية القطن والبذرة فقد بلغت قيمتها ٢٣١٠٠٠ ج.م. في ١٩١٠ وكانت ٦٣٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩٠٩ ولم يقتصر التحسين على زيادة الكمية بل تناول الكيفية أيضاً بعد ان ادخلت الحكومة بذرة الميث غففي المصرية الى طوكر . وقد ثبت ان قطن المزارع التي يديرها اوريون واخصها مزارع نقابة الزيداب مساوٍ في جودته للقطن المصري . وهذه الحقائق دليل على اعتماد السودان لان يخرج مقادير وافرة من القطن والحبوب متى شاع الري الصناعي فيه

فيظهر مما تقدم ان السنة الماضية كانت سنة تقدم واستبشار بالغير على ان الاهتمام بترقية موارد ثروة البلاد المختلفة لا يجب ان يقعدنا عن الاهتمام بامر الامن العام فيها . فقد اقتضت الاحوال في السنة الماضية ان تعتمد الحكومة الى تجريد قوات مسلحة لمساعدة السلطة المدنية في ادارة الشؤون ولتأييد سلطة الحكومة بين القبائل السذج التي يتحدثها ولم تعبأ باوامرها وهذه القبائل كثيرة الاذعان لنفوذ زعمائها وقد تعتمد الى تعزيز صفاء الامن في البلاد اما بعامل التعصب الديني او حبا بمصلحتها الذاتية

ولا يفرج عن البال ان انتشار الرفاهية بترقي التجارة والزراعة يلقي على الحكومة واجب تأييد اركان الامن في جميع انحاء البلاد وحماية الدين يعملون في ترقية البلاد في الجهات التالية

«٢» — الامن العام

اضطرت الحكومة في اوائل السنة الى تأييد سلطتها في الناحية التي يقطنها خمسة بطون من بطون قبيلة اتوت الثانية في بحر الغزال . فان شيعاً معادياً للحكومة ادعى ان فيه قوة سموية فهاج رجال القبيلة وحرضهم على القلاقل فنجرت الحكومة قوة بقيادة الكبتن هرفي نجحت نجاحاً تاماً واضطرت الشيخ الى التسليم وردت السكينة الى تلك الجهة واعادت المواصلات مع النقطة العسكرية الجنوبية وكانت خسارتها ٤ قتلى و ١٧ جريحاً

وادعى احد الدراويش في كتياب بمديرية بربر النبوة وهاجم رجال البوليس الذي جاؤا للقبض عليه فسكن الاضطراب حالاً ولكن قتل الشيخ كتياب وواحد من رجال البوليس وجرح اربعة من البوليس

وفي كردوفان شق مك ناجوي وزعماء جبال كتلة عصا الطاعة فرأت الحكومة ان ترسل حملة كبيرة تقوق الحملات التي اعثادت فحريدها في السنوات الاخيرة وكانت الحملة بقيادة الكولونل اسر فاخرجت الملك من مقلوب بعد قتال شديد . واعيد النظام الى تلك الجهة بسرعة حتى ان الحكومة تمكنت من استرجاع الحامية التي بقيت هناك وصادفت الحملة التي ارسلت بقيادة الماجور كنري الى كتلة كرون وجبال تبا من النجاح ما صادفته تلك

واغارت القبائل المقيمة على حدود دارفور الشمالية وما وراءها على جهات كروفان الشمالية الغربية مرتين فارسلت الحكومة دورية من المجانة بقيادة الكبتن روميلي لتسكين مخاوف الكبايش الذين اصابهم معظم الضرر من هذه الغارة وجردت الحكومة حملة صغيرة بقيادة الكبتن يرودبت لتأديب الزعماء الناشزين بجوار تلودي فظهروا طاعتهم للحكومة حالاً وجردت حملة صغيرة في مديرية منقلة على التوير الذين هجموا على نقطة البوليس في دك فديات

وكاد يحدث فتنة شديدتان في سنار لولا ان تداركتها الحكومة وقعتها حالاً وهما شرارتان من نار التعصب القديم اثارهما ظهور مذهب هلي فقرنه الناس هناك بالمذهب الذي سبق ظهوره ظهور المهدي

« ٣ » — مسائل الحدود

(١) حدود الحبشة

لم تفسن الحال على الحدود الحبشية الذي كان منتظراً بعد ان ردّ ولاء الامور الاجباش النساء والاولاد الذين سبوا من جبل فارونج في السنة الماضية الى اوطانهم فقد اغارت عصابات حبشية في هذه السنة على السودان لخطف العبيد وكان عدد الغارات على مديرية سنار ثلاثاً بين يوليو وسبتمبر فقط فالتفت الحكومة نظر حكومة الحبشة الى هذا الاعتداء وينت لها وجوب المبادرة الى اتخاذ التدابير لمقاومة المعتدين واطلاق مصراع الامر

وقد ابرم ولاة الامور الاجباش عن رغبتهم في تحسين المواصلات التجارية والتلغرافية بين البلدين وهو من الامور التي تدعو الى الارتياح

(ب) دارفور

في شهر مايو ورد نبي الفتنت بويد الكسندر الذي قتل غيلة وغدراً بقرب نيارى عاصمة دارنامة والظاهر ان هذا الرحالة المتكود الحظ لم يكن علماً بالخطر الذي كان يحق به في تلك الجهة المضطربة

ثم ان احتلال الفرنسيين لوداي في يونيو ١٩٠٩ اقتضي النظر في مسألة الحدود بين تلك السلطنة ودارفور . وقد عينت هذه الحدود بالاتفاق الذي امضي في لندن في ٢١ مارس ١٨٩٩ والذي جاء متمماً للاتفاق المبرم ١٤ يونيو ١٨٩٨ ولكن حالة البلاد حالت دون التحديد . والمأمول ان المفاوضات التي دارت بين السررودلف فون سلاتين بالنيابة عن حكومة السودان ورسول علي ديثار تقضي الى التمام على حدود سلطنة وداي والبلاد التي كانت تعرف بمديرية دارفور في سنة ١٨٨٢

(ج) الكنفو الفرنسية

ذكرت في تقرير الماضي ان حكومة الكنفو الفرنسية انشأت بقرب حدود السودان محفراً بقيادة ضابط فرنسي وقد تيسر للكنن ستوني مفتش القسم الغربي من بحر الغزال ان يجتمع بالندوب الفرنسي في ندبلي في يونيو الماضي لاجل اتخاذ التدابير اللازمة لمنع القليل الباقي من النخاسة على الحدود فتم الاتفاق بينها وعولت حكومة الكنفو الفرنسية على ان تعطي جوازات سفر للمسافرين والتجار تحتوي على البيانات الخاصة باثبات شخصيتهم على منوال الجوازات التي تعطي في السودان

وقد شرعت الحكومة الفرنسية في انشاء محترين جديدين على الحدود كل منها بقيادة ضابط

(د) مقاطعة اللادو

بعد وفاة جلالة ليوبولد الثاني ملك بلجيوم عينت لجنتان لتسليم مقاطعة اللادو لحكومة السودان طبقاً لنص الاتفاق المبرم في ٩ مايو ١٩٠٦ بين جلالة ملك بريطانيا وملك الكنفو المستقلة فبدأت اللجنتان عملهما في ١ مايو ١٩١٠ وفرغتانه في حفلة اقيمت في باي في ١٦ يونيو ١٩١٠ . وتم التسليم على ما يرام بفضل تعاون اللجنتين وحسن العلاقات بينهما

(٥) تجارة الاسلحة

لم يبقَ ريب في ان الحبشة هي المستودع الاكبر الذي نهرب البنادق منه الى السودان والظاهر ان ولاة الامور الاحباش شاعروا بالخطر الذي يجم عن استمرار هذه التجارة ولكنهم عاجزون عن منع بيع الاسلحة والنخيرة على الحدود من جهة الحبشة . اما على الحدود من جهة السودان فطبيعة البلاد وبعد الشقة بين محافر الحكومة بحولان دون مراقبة الحدود المراقبة الوافية . فحتى انتقلت مصلحة الرق من الحكومة المصرية الى الحكومة السودانية يمكن تكليفها بمراقبة مهربي الاسلحة علاوة على مهبتها الاصلية التي هي منع النخاسة على الحدود ويستفاد من الاخبار الواردة من الغرب ان عدد الاسلحة التي تدخل دارفور من الغرب أخذ في الزيادة وهو ما كان منتظراً بسبب اجتلال الفرنسيين لوداي فانه اقام القبايل على الحدود واقامها

ولو تم الاتفاق نهائياً في مؤتمر الاسلحة الدولي في السنة الماضية على حظر توريد الاسلحة للتجار بها بطريق ساحل طرابلس الغرب لكان ضربة قاضية على هذه التجارة التي تعرق عمل اوروبا في نشر راية السلم والحضارة في افريقية .

٥٤٥ - اعمال المرسلين

لا يزال الاقبال على مدارس البنات الثلاث التابعة لجمعية التبشير في السودان يزداد ففاق عدد تليذات مدرسة الخرطوم في هذه السنة عددهن في كل سنة سبقت ولم تعد مدرستا ام درمان والابرة تسعان اكثر مما فيهما . وقد شرعوا ببنون مدرسة جديدة كبيرة في ام درمان

وتقدم الرسالة الطبية بام درمان باعمال جزيلة النفع فبعالج في عيادتها الخارجية نحو ٣٥ مريضاً كل يوم

ويقول المطران جوين في تقريره عن المرسلين الى الشنكة في اعالي النيل ان اعمالهم مرضية وهم يصدون مشروعا للعمل في مقاطعة اللادو . وتعد رسالة التبشير بالسودان المعونات للشروع في التبشير في هذه المقاطعة في آخر السنة القادمة

وقد تقدموا بقدما يذكر في بناء الكاتدائية الانجليكانية في الخرطوم والمأمول ان يكملوها في مدة اثني عشر شهراً او ثمانية عشر شهراً

ويتم المرسلون الاميركيون اعمالاً مدرسية وطنية جزيلة الفائدة في مدارسهم في
الخرطوم وام درمان واثيرة وفي مركز التبشير الواقع على نهر السوبات
وقد جنت الرسالة النموية نتائج ترضي وتشدد الزائمين من مدارسها في الخرطوم وام
درمان وبور سودار وبحر الغزال وتقدمت تقطنا لول وطبعة تقديماً حسناً

« ٥٥ » — المساحة

تقدموا تقدماً يرضي في مسح الاطيان وتم وضع الخريط للاراضي المزروعة المجاورة للنيل
في المديرية الاربع شالي الخرطوم . وبلغ ما مسح في خلال السنة نصف مليون فدان في
الجزيرة وعلى خفاف النيل الايض . والمأمول ان يفرغوا في آخر السنة الحالية من مسح جميع
الاطيان التي تنطوي تحت مشروع تروخ الجزيرة المعروض للتقار . غير ان العمل سينجاز
هذا الحد لنقض المنازعات القديمة وتوقعاً لما قد يكون من توسيع نطاق مشروع الري

وقد اجل التحقيق الذي عمله الكبتن بيرمن مدير المساحة في مركز التضاريف في السنة
الماضية عن جباية العشر ان الخسارة في الايراد الناجمة من عدم ضبط المساحة ليت كبيرة كما
كان يظن . وقد تقم خريط البلاد لتكون عوناً للمفتشين في وقت فرض العشر وقر القرار
على ارسال بعض المساحين ايضاً الى المديرية علاوة على من فيها حين يحل زمان
تقديم العشر

وقد مسحت مدينة ام درمان ايضاً فوجدوا ان فيها ١٣٠٠٠ حوش ويقدر ان ٣٠٠٠
منها أعيد بناؤها في السنوات الثلاث الاخيرة وكلفت ١٠٠٠٠٠ ج م . والبيوت
الجديدة تجري على نظام معين من حيث الطرق والازقة . وتخطيط هذه الطرق
وتوزيع اراضي البناء من واجبات المستريوس باشماسح المدينة ومساعديه . وبما يدعو الي
الارتياح التحسين البادي في شكل البيوت الجديدة وشدة رغبة السكان في هدم تكلاتهم
والبناء في الاراضي الواقعة على الشوارع

الباب الثاني

٤٦٥ — العمال والسكان

في المعاش

زاد سكان السودان زيادة تقدر بنحو ٥٠٠٠٠ نسمة بضم مقاطعة الادو اليه
ويؤخذ من الاحصاءات الواردة من المديريات المختلفة ان معدل المواليد لا يزال كما
كان في الكثرة وان عدد السكان معارذ الزيادة . ولا يستطيع الآن احصاؤهم احصاء مدققاً
ولكن يمكن ان يقال بالتقريب انهم ينوفون عن ٢٦٠٠٠٠٠
وقد وسع نطاق مهمة قلم العمال الذي ذكرت انشاءه في تقريره عن السنة الماضية
وعملت التدابير الموضوعة لتقيد العمال في المديريات حتى تنطبق على الشروط الجديدة
ولا يزال عدد العمال المستعدين للعمل قليلاً لسوء الحظ ولكن قلم العمال يدرس المسألة
التي يظهر من الاحصاءات الموجودة ان البلاد تستطيع في الاحوال المعتادة تقديم العمال
ملازمين لمصالح الحكومة من دون ان تستنزف المشتغلين بالزراعة اذا طلبتهم المصالح قبل
موعد الحاجة اليهم . اما اذا كان المطلوب كثيراً سواء للاعمال الخصوصية او لاعمال
الحكومة فلا سبيل الى سد الحاجة الا بزيادة كفاءة العمال الموجودين او بجلب العمال من
القطر المصري . وعلى كل حال فان المطلوب من عمال الزراعة في آخر فصل المطر يفوق
الموجود منهم

٧ — الزراعة والاراضي

لم يطلب بالاجمال في السنة الماضية سوى قليل من اراضي الحكومة التي للزراعة اوالتي
للبناء . ولكن حركة البناء في بورت سودان رابحة وكذلك طلب اراضي البناء فيها ايضاً
وكانت الحكومة قد خیرت شركة اطيان الزيداب في شراء مقدار كبير من الاطيان
الجاورة لاطيانها في الزيداب اذا شاءت فابلغت الشركة الحكومة انها تريد الانتفاع بهذا
الخيار وشراء نحو ٥٠٠٠ فدان . فاخذت الحكومة تمسح هذه الاطيان وتسوي ملكيتها
وقد نجحت تجارب ري اطيان الاهالي في الزيداب نجاحاً تاماً وخلاصة هذا المشروع
ان اصحاب الامتياز يسمح لهم باعطاء ماء الري من آلام الرافعة لري اراضي الاهالي التي

تجار اطيانهم والتي كانت باثرة فاقبل الاهالي على اعتنام فرصة وجود الماء وزرع اطيانهم وقد طلبت الشركة من الحكومة الان بان تسمع لها بنصب آلات رافعة في بقاع معينة على ضفة النيل لري اراضي الاهالي المجاورة

ويصعب تصور اهمية تشييط الزراعة بين اصحاب اراضي « السواقي » التي اهتمت زراعة معظمها بسبب شدة المصاعب والغناء الذي تقتضيه زراعة السواقي وبسبب وجود اعمال ذات ربح في جهات اخرى يجتذب العمال اليها

ويحتمل الآن انهم وجنوا سيلاً للارتفاع بالسد الذي كان العقبة الكبرى في سبيل الملاحة في اعالي النيل الايض والاهر التي تصب اليه قد تالفت شركة انكليزية المانية لتحويل « السد » الى وقود يصنع اقراصاً كالطوب بطريقة ابتكرها الاستاذ هورج. وقد امتحن ذلك في المانيا في خريف ١٩١٠ فكانت النتيجة على ما يرام وجاء الكينين ببنديمير احد مندوبي الشركة الى الخرطوم حيث اخذ يستعد لاعادة الامتحان في كيات كبيرة. وقد قاموا بكثير من اعمال تسمية ملكية الاراضي خصوصاً في مركز المسلية حيث اعمده وقد اطلأت التسوية بعض الاطباء في مركز الكاملين بسبب المتازعات والتقاضى. وهدموا قديماً يذكر في تسوية ملكية الاطيان الواقعة على ضفاف النيل الايض وكانوا قد شرعوا في اعادة تسجيل الاطيان بمديرية الخرطوم في نوفمبر ١٩٠٩ فاستمر هذا العمل جارياً بانتظام. وحكمت لجنة اراضي ام ديومان في ٣٠٠٠ قضية واوشكت ان تجز عملها فيها

وأهم ما يسترعى النظر في الاحصاءات الزراعية اتساع نطاق الاطيان المزروعة اذا قورن بمساحة المزروع منها في السنة السابقة فقد بلغت الزيادة ٢٤٩٦٠٠ فدان ومعظم الزيادة في الاطيان التي تزرع ذرة ولكنها تناولت زراعة السمسم ايضاً لاسيما في مديريتي النيل الازرق والنيل الايض. وقد كان للملازمة الاحوال الجوية وسلامة المزروعات من افات الحشرات والديدان فضل عظيم في هذه الزيادة في المحصولات

وجاء موسم القطن وبيع بأسعار عالية. وتدل الدلائل المأخوذة من انحاء مختلفة على ان ارباحه الكبيرة نهت افكار الزراع الوطنيين الى زرع القطن الحيد. ويؤخذ من احصاءات القطن السوداني في السنة الماضية ان ٥١ في المئة من المحصول روي بالقيضان و ٤٠ في المئة منه روي بالمطر أي ان ٩١ في المئة من قطن السودان زرعه الوطنيون واستغلوه من دون مساعدة الاوربيين. وبناء عليه فزراعة القطن في السودان لا تزال بيد الوطنيين

وبما أن مصلحة الغابات والحراج ضمت الى مصلحة الزراعة التي يديرها الماحور ولكنسن فقد ألحقت مصلحة الاراضي بالمصلحة القضائية تحت مراقبة السكرتير القضائي يساعده مساعد مدير قسم الاراضي

٨ - الغابات والحراج

زادت مساحة غابات الحكومة المحمية بإنشاء حى لحطب الوقود في جوار الايض وقد نجحت التدابير التي اتخذت لوقاية الغابات من التيران لاسيما في سنار وكردوفان حيث دبر المالك اللازم لوقاية غابات الصنع . ثم ان مقدار حطب الوقود الذي اخذ من الغابات المحدودة في خلال السنوات الباقية الماضية يقضي بضرورة وضع ما بقي في هذه الغابات تحت ادارة منظمة

ويؤخذ من التقارير الواردة عن اشجار الاستك البليدية في بحر الغزال انها تكثرت وقرخ على غط يدعو الى الرضى والارتياح حيث لا تسطو التيران عليها وان اشجار لستك سيارا المزروعة في حى واو وفي كجولو بالادو تمونوا حسناً . اما الحقول الثلاثة الشمالية التي اشترت اليها في تقريرى عن السنة الماضية فلم تنجح وقد زادت ايرادات هذه المصلحة زيادة تدعو الى الارتياح ومعظم الزيادة من الصنع

٩ - التجارة والمجارك

استمر التحسن العام في مصادر الرزق في سنة ١٩١٠ وزاد مجموع الصادرات والواردات فبعد ان كان ١٩٨٣٠٠٠ ج . م . في سنة ١٩٠٩ بلغ ٢٣٢٥٨٠٠ ج . م . في سنة ١٩١٠ . وازيادة في الصادرات وحدها ٤٠ في المئة فان تحسن طرق المواصلات اخيراً في داخلية السودان ادنى منه اسواق الجيوب في اوربا مثل سوق القرة ثم ان رقية وسائل الشحن في بورت سودان افضت الى انقاص اجور النقل بجرماً الى اوربا ومن الامور التي تبعت على التفاؤل والاستبشار ان الفلاحين المصريين اخذوا ينزحون الى مديرية دهلة حيث زراعة الحياض وستكون خبرتهم في الزراعة وسيلة لتحسين اسلوبها في تلك المديرية

وقد وفق السودان في هذه السنة الى اكتشاف محصولين جديدين لهما قيمة تجارية احدهما ضرب من البنوز يدعى سنات يعصر منه زيت وينمو كالحشائش في زراعات القرة البليدية وسواها وزيته يشبه زيت السمسم . والاخر جوز النوم قد تيسر باصلاح الآلات

في اوروبا استخدامه في الصناعة وبعد ان كان عديم القيمة في الاصدار صارت قيمة الطن منه ١٠ ج . م . وهو يستعمل في ما يستعمل له جوز كوروسوس

والتجارة التي كبرت واتسعت هي تجارة المواشي كما قدرت لها في قريري الماضي قد اصدر ١٥٠ رأساً من البقر و ٣٧٠٠٠ رأس من الغنم في سنة ١٩٠٩ . اما في سنة ١٩١٠ فأصدر ٥٠٠٠ رأس من البقر و ٦٣٠٠٠ رأس من الغنم وليس هذا سوى جزء صغير مما يستطيع السودان اصداره في هذا الباب

فاذا اعتبرنا اقتشار الامن وزيادة السكان واتساع نطاق التجارة حق لنا ان نقول ان السودان في قائمة عصر جديد . فقد كان واجب الحكومة الاول ان تقيم لمصر حصناً منيعاً على حدودها الجنوبية . اما الآن فيجب تخطي سياسة تأييد اركان السلم والامن الى وضع البلاد على اركان اقتصادية مستقلة ويجب تدبير منفذ للهمة التي تبذل بعد استتباب اسباب الامن والتي تلقى تضيداً كبيراً وتأيداً من جانب اوروبا

وتشتر مصلحة الجمارك احصائيات ربيعية تحتوي على معلومات وافية عن جميع ابواب التجارة وكانت اسعار الصنع احسن منها في سنة ١٩٠٩ . اما النثرة فزاد مقدار الصادر منها ولكن القيمة هبطت باقتضاء مدة الحاجة الشديدة اليها في القطر المصري ولكن النقص في ما صدر منها بطريق حلقا سد بما صدر منها من موانئ البحر الاحمر

وقد قدمت الاشارة الى الزيادة العظيمة في محصول القطن وتحسن مرتبته وهي من اهم حوادث السنة في هذا الباب

وجاد موسم السمسم وكانت اسعاره حسنة وهو من المحاصيل الراجعة لانه مطلوب في اوروبا والقطر المصري والسودان . وتضاعفت صادرات القطن السوداني عما كانت عليه في سنة ١٩٠٩ والوطنيون يميلون الى توسيع نطاق زراعته

وبلغت صادرات سن الفيل (الحاج) ٦٤٧٠٠ كيلو جرام وكانت ٤٤٣٠٠ كيلو جرام في سنة ١٩٠٩ ولكن صادرات البلح قصت . اما تجارة ريش النعام ففي حالة لا ترضي وقد اخذت الحكومة تنظر من مدة في توحيد الاوزان والمكاييل في السودان . ولاجل تعويد الناس على النظام المتري توطئة لاستعماله جلبت موازين تدل على الوزن بالكيلو جرامات والاوزان المصرية ووزعتها

ويؤخذ من تقرير المايجور هايز سدر مدير الجمارك ان قيمة الواردات زادت ١٥٠٠٠ ج . م . والصادرات ٢٢٦٣٠٠ ج . م . والنقود ٧٥٠٠٠ ج . م . والسبب الاكبر في زيادة

النقود ابيع قطن طوكر بالتقد عوضاً عن البضائع كما كانت في الحال من قبل . وقد قصت
البضائع التي اعيد اصدارها قصاً قليلاً وكذلك البضائع التي اجتازت السودان الى البلدان
الجنوبية

اما نصيب الجمهور من الواردات فيبلغ ٦٤ في المئة ونصيب الحكومة ٣٦ في المئة مقابل
٦٣ و ٣٧ في المئة في السنة الماضية ومن مجموع الواردات ٤٦ في المئة بضائع بريطانية و ٢٢
في المئة من مصنوعات القطر المصري او حاصلاته . اما في الصادرات فنصيب انكلترا ١٠
في المئة ونصيب القطر المصري ٦٥ في المئة

اما في ما يختص بطرق التجارة فقد زادت الواردات من الحبشة بطرق الحدود ٧٠٠٠
ج . م . مع اضطراب احوال الحبشة وهذه الزيادة تدعو الى الارتفاع . اما على البحر الاحمر
فقد اتضح ان سواكن هي المنفذ الطبيعي لقطن طوكر وسوق البضائع الهندية وان بورت
سودان ميناء التصدير من السودان والبا يصل ٥٠ في المئة من وارداته ايضاً

الباب الثالث

في المالية

«١٠» — ميزانية ١٩١١

قدرت ميزانية السنة الحالية كما يأتي مقارناً مع ميزانية ١٩٠٩

١٩١٠	١٩١١		١٩١١	١٩١٠	
٢٠٠	٢٠٠	إيرادات			
٣٤٠٠٠	٣٧٣٠٠٠	المديريات			
٦٩٩٠٠٠	٧٥٥٠٠٠	المصالح			
٦١٠٠٠	٦٧٠٠٠	الخدمات المحلية			
١١٠٠٠٠	١١٩٥٠٠٠				
٣٢٥٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	إعانة الحكومة المصرية			
١٤٢٥٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠				
		مصرفات			
٣١٩٠٠٠	٣٣٤٠٠٠٠	المديريات			
٩١٨٠٠٠	٩٨٢٠٠٠٠	المصالح			
٦١٠٠٠	٦٧٠٠٠	الخدمات المحلية			
١٢٩٨٠٠٠	١٣٨٣٠٠٠				
١٢٧٠٠٠	١٧٢٠٠٠	المدفوع للحكومة المصرية عن الجيش في السودان			
١٤٢٥٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠				

أما زيادة ٩٥٠٠٠ ج. م. في الإيرادات المقدرة فتستخدم في زيادة ٨٥٠٠٠ ج. م. على المصروفات عما كانت عليه سنة ١٩١٠ وفي انقاص ١٠٠٠٠ ج. م. من إعانة الحكومة المصرية لمصروفات السودان الملائكة

وكانت حقيقة هذه الإعانة في الميزانية عن السنة الحالية ٣١٥٠٠٠ ج. م. وقابل ٣٢٥٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩١٠ ولكن زيادة مصروفات الجيش ٤٥٠٠٠ ج. م. باحتلال

مقاطعة اللادو انضمت الى زيادة الاعانة الملكية والعسكرية حتى بلغت ٢٠٠ ج ٢٠٠ م.
وقد ذكرت في تقريره الاخيرة ان في النية التدرج في قتل مصروفات بعض
الاعمال التي تتكرر سنة بعد سنة الى الميزانية الاعتيادية عوضاً عن اقامتها مؤقتاً في حساب
الاحتياطي بحكم الاحوال ولكن ذلك لم يتيسر في ميزانية سنة ١٩١١ فان زيادة ايرادات
الخدمات المحلية خصت بعد الحاجات المحلية وزيادة ايرادات سكك الحديد استغرق معظمها
زيادة المصروفات اللازمة لتشغيل الخط الجديد وعلاوة على ذلك قللت انصفت الحاجة تدبير
نحو ٧٣٠٠ ج ٢٠٠ م. للمصروفات الملكية التي انقضت احتلال مقاطعة اللادو
ولما كان المبلغ الباقي قليلاً لا يسد جميع المطالب المحلية واللازمة التي تطلب من الخزينة
فلا تزال بعض المصالح حلاً على الاحتياطي وعلاوة على ذلك اضطروا الى تأجيل تدبير
٦٠٠ ج ٢٠٠ م. تلزم لادارة الجزء الجوي من مقاطعة اللادو الى سنة ١٩١٢ اولى ان يعظم
الايراد حتى يمكن حمل هذا العبء الجديد

ومن المصالح التي تتكرر مصروفاتها سنة فسنة وتضاف الى الاحتياطي الاشغال العمومية
والطرق ونسوية ملكية الاراضي والمساكن وحقول البنك وفي تنفيذ تدبير نحو
٧٣٠٠ ج ٢٠٠ م.

والمأمول ان نمو الايراد في السنة القادمة يترقي زراعة البلاد ومد سكك الحديد وسائر
التدابير المتخذة لترقية التجارة يسهل وضع ميزانية ١٩١٢ على قواعد مرضية

١٩١٢ حسابات ١٩١٢

لم تقبل الحسابات بعد ولكن النتيجة ستكون بالتقريب كما يلي	
المقدر بالميزانية	النتيجة المتوقعة
٢٠ ج ٢٠٠ م	٢٠ ج ٢٠٠ م
١٤٢٥٠٠٠	١٤٩٣٣٠٠
١٤٢٥٠٠٠	١٣٤٣٣٠٠

٤٥٠٠٠٠٠

زيادة الايرادات على المصروفات

فزادت الايرادات ٦٨٣٠٠ ج ٢٠٠ م عما قدر لها وتقصت المصروفات ٨١٢٠٠ ج ٢٠٠ م
عن ربحية الميزانية فزادت الايرادات على المصروفات ١٥٠٠٠ ج ٢٠٠ م عما قدر حين
ربطت الميزانية ومضاف هذه الزيادة الى الاحتياطي

وكانت زيادة الإيرادات في سنة ١٩١٠ مطردة بما يرضي فزاد مجموعها ١٢٦٠٠٠ ج.م.
عن مجموعها في سنة ١٩٠٩

ومعظم الفضل في هذه الزيادة نشاط التجارة بعد اقبال المواسم وزيادة إيرادات سكك
الحديد والوايورات

وفي الجدول التالي بيان إيرادات سنة ١٩١٠ في أبوابها المختلفة بالتقريب مقابلة مع
إيرادات السنوات الأربع السابقة ومنه يرى مبلغ التقدم الذي حدث

الإيرادات					أبواب الإيرادات
١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	١٩٠٦	
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	المديرية
٦٠١٤٠	٦١٦٣٢	٥٥٨٥٧	٥٩٥١٠	٥٥٥٥٥	ضرائب الامتياز
٧٧٨٢٠	٦٠٧٥٩	٤٢٩٧٧	٤٩٠٧١	٥٠٧٧١	(١) عوائد الامتياز
١٦٣٠٠	١٨٥١٢	١٨٩٨٦	١٦٦٥٩	١٦٦٦٨	(ب) الشور
٥١١٦٠	٢٦٢٢٥	٢٨٠٠٢	٢٧٢٢٨	٢٤٣٠٦	عوائد القفل
٢١٧٨٠	١٦٢٢٨	١٩١٩٢	١٦٠٧٤	١٤١١٤	عوائد المحميات
٥٠٥٨٠	٥٢٢٨٨	٤١٧٩١	٢٩٩٢٠	٢١٥٥٢	جزية غنات البدو
٢١١٦٠	٢٨٠٢٦	٢٩٧٥٤	٢٦١٦٠	١٨٥٢٢	العوائد الجملة
٦٠٥٦٠	٥٧٨٧٦	٥٦٥٩٦	٥١٦٨٨	٥٦٥٥٦	المخمس والمخضب
					شئ
٧٠٠٠٠	٦٤٢٤٧	٦١٨٩٢	٨٧٧٤٩	٤٧٩٥٢	المصالح
١٤٢٦٠٠	١٢٠٨٠٠	١٢٦٨٥٧	١٢٦٧١١	١١٢٢٠٢	المصارف
٥٢٥٠٠	٤٦٨٢٢	٤٧٢٩٥	٤٥٠٢٢	٢٩١٧٤	الوايورات
٢٩١٧٠٠	٢٢٦٧٢٦	٢٢٢٤٧٦	٢٠٢٨٢٢	٢٧٢٢٤٠	الربوطة والمطارات
٢٠٠٠	٢٠٤٧	٢٤٢٦	٧٦٦٩	٥٩٢١	سكك الحديد
٧٧٠٠	٦٥٢١	٨٤٢٧	١٩٩٨٢	٦٤٨٠	الزراعة والاراضي
٢٢٠٠٠	٢٢٦٨٨	٢١٦٥٥	١٧٢٤١	١٢٢٤٨	المصلحة القضائية
٤١٣٠٠	٢٢٥١٤	٢٠٦٢٨	٢٠٩٩١	٨١٦٢	الادارة المركزية
					المصالح الاخرى
١١٠٢٢٠٠	١٨٢٢٠٢	٩٢٤٨٢٢	٩٢٢٦٢٠	٧٨٠٠٠٠	الجملة
٦٦٠٠٠	٦٠٢٩٧	٥٤٥١٠	٥٢٢٤٢	٢٧٠٦٢	التخصصات الخلية في المديرية
١١٦٨٢٠٠	١٠٤٢٥٩٩	٩٧٩٢٤٢	٩٧٠٩٧٢	٨١٧٦٢١	الجملة العمومية

ويظهر اطراد الزيادة في الايرادات بمقارنة مجموعها في كل سنة احتلال البلاد كما يرى في الجدول التالي

السنة	الايراد	
	الحقيقي	المقدر
	٢٠٤	٢٠٤
١٨٩٨	٣٥٠٠٠	٨٠٠٠
١٨٩٩	١٢٦٠٠٠	٥١٠٠٠
١٩٠٠	١٥٦٠٠٠	١٥٨٠٠٠
١٩٠١	٢٤٢٠٠٠	١٨٧٠٠٠
١٩٠٢	٢٧٠٠٠٠	٢٢٤٠٠٠
١٩٠٣	٤٦٢٠٠٠	٤٢٨٠٠٠
١٩٠٤	٥٧٦٠٠٠	٤٦٩٠٠٠
١٩٠٥	٦٦٥٠٠٠	٥٣٦٠٠٠
١٩٠٦	٨١٨٠٠٠	٦٢٣٠٠٠
١٩٠٧	٩٧٦٠٠٠	٨٢٥٠٠٠
١٩٠٨	٩٧٩٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٩٠٩	١٠٤٢٠٠٠	١٠١٤٠٠٠
١٩١٠	١١٦٨٠٠٠	١١٠٠٠٠٠
١٩١١	—	١١٩٥٠٠٠

وبلغت ايرادات المديريات ٣٧٢٥٠٠ ج م وكانت ٣٣٥٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٩

و ٢٩٣٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٨

وقد تعاقبت ثلاث سنوات غزر مطرها وحسن فيضانها فزادت رفاهية الاهالي ويسرم واتسع نطاق الزراعة وتكاثرت قطعان المواشي وفاق محصول الضنغ كل محصول تقدمه كما فاق محصول القردة والعطن ما كان ينتظر لها

وكانت مساحة الاطيان المزروعة ١٢٦٣٨٠٠ فدان في سنة ١٩٠٨ و ١٢٦٤٥٠٠

فدان في سنة ١٩٠٩ قبلت ١٩٥٣٢٠٠ في سنة ١٩١٠ وحيث ضرائب الاطيان ٩٨٨٠٠

ج م في سنة ١٩٠٨ و ١٢٢٤٠٠ ج م في سنة ١٩٠٩ و ١٣٨٠٠٠ ج م في سنة ١٩١٠

وزادت ايرادات عوائد الحيوانات نحو ١٥٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩١٠ عنها في السنة السابقة . اما النقص في العوائد الجبلية فهو في الظاهر فقط فان العوائد التي كانت تجبي على الصمغ والسن اللذين لا يعرف مصدرهما تضاف الآن لحساب الجمارك . وقد تضاعفت صادرات الصمغ عما كانت عليه في سنة ١٩٠٥ . ويرى من الجدول الاول ان ايرادات المصالح ذات الربح كالجمارك والواپورات والبوستة والتلفرافات وسكك الحديد زادت زيادة عظيمة عما بلغت في سنة ١٩٠٩

« ١٢ » — المال الاحياطي

تظهر حالة المال الاحياطي من البيان التالي

٢٠ ج	الباقى في ١ يناير سنة ١٩١٠
٢٠٠٠٠	توفر في اعتمادات مفتوحة وايرادات اخرى
١٥٠٠٠	زيادة الايرادات على المصروفات سنة ١٩١٠
١٥٠٠٠٠	
١٨٥٠٠٠	

اما بيان مصروفات السنة القادمة فكما يلي

٢٠ ج	الاشغال العمومية
٢٦٥٠٠	الطرق والمواصلات
١٥٠٠٠	تسوية ملكية الاراضي والمساحة
٢٩٥٠٠	حقل التجارب الزراعية بالجزيرة
٢٠٠٠٠	مشروعات التصحيح
٦٥٤٠	الخدمات المحلية بالمديريات
١٠٥٠٠	مشروعات اخرى ذات ربح
١٩٥٦٠	شئ
٣٧٤٠٠	
١٦٥٠٠٠	المجملة

وبذلك يبقى رصيد ٢٠٠٠٠ ج ٠ م للطوارئ

وقد بذلوا الجهد في رد هذا الرصيد الى مقامه الاول اي ٥٠٠٠٠ ج ٠ م ولكن كثرة الطلبات على هذا الحال وشدة الحاجة اليها لم تسمح بذلك من دون ان يعاق تقدم البلاد

الباب الرابع

في المواصلات

« ١٣ » — سكك الحديد

في الجدول التالي مقارنة بين الايرادات والمصروفات في السنوات الخمس الماضية

السنة	الايرادات	المصروفات	الربح الصافي	نسبة المصاريف الى الايرادات في المئة
١٩٠٦	٢٣٥٦٦٩	١٦١٤٦٩	٧٤٢٠٠	٦٨ ^٦ / _٥
١٩٠٧	٢٩٨٥٥٧	٢١٣٣٥٤	٨٥٢٠٣	٧١ ^٤ / _٤
١٩٠٨	٣٣٢٥٦٣	٢٥١٩٥٩	٧٠٦٠٤	٧٨ ^١ / _١
١٩٠٩	٣٣١٦٦٢	٢٥٩٦٢٣	٧٢٠٣٩	٧٨ ^٣ / _٣
١٩١٠	٣٩١٧١٧	٢٦٨٢٨٥	١٢٣٤٣٢	٦٨ ^٥ / _٥

ويقول الكتبتن مدوئر مدير سكك الحديد ان معظم الفضل في الزيادة العظيمة في ارباح السنة الماضية عائد الى مد خط سكة الحديد الى ود مدني . ولم يشعر بالكلفة الكاملة التي اقتضاها تشغيل هذا الخط لان جانباً منه لا يزال يمد . وما يشدد العزائم الزيادة العظيمة في الايرادات وزيادة زنة بضائع الاهالي التي تقلتها سكة الحديد فانها كانت ١٢٠٠٠ طن فصارت ١٦٦٥٠٠ طن . ولتلك يؤمل ان مد الخط في الجهة القبيلة يكون عملاً راجحاً من الوجهة التجارية علاوة على الاعتبارات الحرية الشديدة الالمية التي دعت الى انشائه . ويقال بالاجمال ان نتيجة عمل هذه المصلحة في السنة الماضية يدعو الى الارتياح الشديد والرضى التام . وبما يحسن ذكره في هذا المقام تحقيض متوسط اجرة نقل البضائع فقد اترل نحو ثلاثة مليئات للطن الواحد عن الميل الواحد والاجرة الواطئة لتقل الحبوب الصادرة الى الخارج وهي اقل من $\frac{1}{4}$ مليون للطن الواحد عن الميل الواحد . والفرض من هذا التساهل العظيم ترقية كل مورد من موارد النقل

وقد زاد عدد الزكاب بالاجمال لاسيما زكاب الدرجة الزايلة (الخاصة بالوطنيين) فانهم بلغوا ٣٣٥٠٠٠ وكانوا ٢٤٧٠٠٠ والسبب الاكبر في زيادة زنة البضائع كثرة النرة التي تقلتها سكة الحديد

وفي الجدول التالي بيان ام ما نقله سكة الحديد من البضائع

١٩١٠ طن	١٩٠٩ طن	١٩٠٨ طن	الصادرات
١٤٠٨٢	١٣٨٤٦	١٠١٨١	صنع
٤٨٣٥٤	٣١٢١٢	١٣٣٨٨	ذرة
٥٦٤٧	٦٣٣٤	١٨٩٣	سمسم
١٢٧٤	٩٧٣	١٤٦٢	بلح
٢١٣٦	٦٠٩	٣٤٢	قطن
			الواردات
١٠٠٥٢	٩٣٣٧	٨٧٤٨	سكر
٢٥٨٩	٢٠٦٦	١٦٠٨	ملح
٦٥١	٥٤٩	٥٢٣	صابون
١٨٢	١٦٣	١٠٢	جلويات
٢٤٩	٤٣٤	١٨٩	بهارات وطيبوب
٤١٦	٣٠٤	٤١١	شاي
١٦٧٤	١٠١٧	١٠٠٩	برول
٣٤٦٦	٢٧٠٠	٣٤٢٨	منسوجات قطنية
٤٣٣	٣٣٦	٣٣١	دخان

ولواهتم كبار التجار بتوثيق عرى الاتصال بالمحاصل المحليين عوضاً عن استسلامهم الى الوسطاء لزاادت زنة البضائع المتقدمة زيادة امسرع من زيادتها الحالية ولا بد من تعيين عملاء مسؤولين في المواضع التي كود مدني وكسبي ونحوها

ولا بد للحكومة من الاهتمام بالسياسة التي تتبعها في المستقبل في مسألة سكة الحديد
فبين الشروط التي تستحق الاهتمام مشروع انشاء خط في المديريات الواقعة شرق النيل
الازرق يصل البحر الاحمر بكسلة والقصارف وسنار فيتصل مهل طوكر الجصب بسواكن
وبورت سودان و يروج دولاب التجارة في تلك الاصقاع . وقد اثبت نجاح خط ود مدني
ان هذا المشروع الآخر صحيح من الوجهة المالية لا عيب فيه

« ١٤ » — الملاحة في النيل

من اهم ما يذكر في هذا الباب زوال السد في بحر الغزال بعد ان عاق الملاحة بضع سنواب
وقد زادت التجارة مع الحبشة زيادة متدرجة ولكن النقل بالنيل الازرق قل بسبب
سد سكة الحديد

ولما انخفض ماء النيل اشتد العناء في تسيير البواخر بين حلفا والشلال بسبب تكاثر
جزوف الرمل والصخور . ولا يبعد ان يختار هذا الطريق لنقل المواشي والحبوب الصادرة
الى القطر المصري فيسترجع النقل بالبواخر اصبحت الماضية التي كادت تضيق بعد فتح سكة
حديد البحر الاحمر

وقد زاد الركاب بهذا الطريق زيادة قليلة .
ويؤخذ من احصاءات المصلحة ان النقل زاد زيادة تدعو الى الرضى والارتياح كما يظهر
من زيادة نسبة الايرادات الى المصروفات بالرغم عن وقوع عدة حوادث معاكسة
وقد تيسر بذلك تخفيض اجور النقل على جميع المحاصيل المحلية التي تستصدر سنة ١٩١١
تخفيضاً كبيراً

واذا تحقق استطاعة تجويل السد الى وقود هبطت مصروفات المصلحة على الوقود وتيسر
تخفيض اجور النقل ايضاً

« ١٥ » — الطرق والآبار

تشتد الحاجة الى تحسين الطرق وتدير ماء الشرب وضوحاً وجلاء سنة فنتة . فان
مقدرة سكة حديد الحكومة ووابوراتها على اكثر ايراداتها لم تبلغ المئزلة التي يجب ان تبلغها
لان التجار والزراع الوطنيين في الاصقاع السحيقة لا يستمعون الوصول الى طرق المواصلات
الكبرى فانفاق المال على ايجاد طرق مناسبة رائج لانه يزيد ايرادات النقل وغلاوة على ذلك
فان انشاء هذه الطرق يسهل اعمال السلطين الادارية والعسكرية

وقد عملوا عملاً يستحق الذكر في الطريق المؤدي من طنجة الى تلودي وجربوا استخدام العمال المحليين لذلك فلم تكن النتيجة على ما يرام تماماً ولكن بحسن الاستمرار على استخدامهم لان صيانة الطرق سيتوقف في المستقبل على العمال المحليين

واستأنف العمل في الطريق المهم المؤدي من شبة الى مريدي ويميو الى جنوب بحر الغزال في آخر ١٩٠٩ وانشئت طريق لمركبات النقل الى يميو . وكان العمال المحليون الذين استخدموا في عمل هذا الطريق على ما يرام

واكبر اعتماد منح لعمل يعمله العمال المحليون كان لفتح طريق بين القلايات وسكة الحديد بسنار والمامل ان هذا الطريق يرقى التجارة بين الحبشة وتلك الجهات

وقد بلغ مجموع اطوال الطرق التي فُتحت جديداً ٢٣١٠ كيلومترات وعدد الآبار الجديدة التي حُفرت ٧١ بئراً ما عدا آبار الزراعة

واستأنفوا تجربة مركبات الاتوموبيل للنقل على الطريق الممتد بين المشرع وواو ولكن لا يؤمل نجاح مالي لها الا متى تيسر تسييرها على جميع الطرق المتشعبة من واو ولا بد لذلك من مصروفات عظيمة . اما في سائر انحاء السودان فعدم وجود طرق مرصوة يحول دون تسيير هذه المركبات بانتظام . ولذلك سينحصر تسيير هذه المركبات واتوموبيلات الركوب في الخرطوم الآن

ومنذ بضعة اشهر طلب ولاية الامور الاحباش ارسال مهندس ليشير عليهم بافضل الاساليب لانشاء الكباري على الانهر في الطريق المؤدي من جيبلة الى اديس ابابا وتحسين حال هذا الطريق فارسل الكبتن نيوكب الى جيبلة ليجتمع بالماجور دوطي وبلي والمندوبين الاحباش والمامل ان مهمته تقضي الى تحسين المواصلات بين الحبشة والسودان وتوسيع نطاق التجارة بين البلدين

« ١٦ » - البوصة والتلغرافات

يقول الماجور ترز مدير هذه المصلحة ان عمل مصلحته آخذ في الزيادة المطردة وقد تيسر في هذه السنة للمرة الاولى استخدام صبيان من مدارس السودان في وظائف المصلحة التي خلت في خلال السنة

وزاد عدد الرسائل الاعتيادية ٧ في المئة عن عددها في سنة ١٩٠٩ والطرود الاعتيادية ١١٤ في المئة والطرود المحول عليها قيم ٢٢ في المئة وقيمة الاموال التي نقلتها المصلحة بالتحويل ٣ في المئة وبلغت جملة هذه الاموال ١٢٥٠٠٠٠ ج . م .

وزاد مجموع التلغرافات ٥ في المئة وعدد التلغرافات الخصوصية ٧ في المئة
وبسبب الخلل الذي طرأ على السلك البحري بين اساب وبريم صارت التلغرافات بين
ارتريه والحيشة والبلدان الاجنبية ترسل بطريق كسة والسودان . ويبلغ عدد ما يرسل
من هذه التلغرافات على خطوط السودان ١٠٠٠ في الشهر
وقد صار من الضروري حتماً تجديد الخط بين حلغا وأبي حمد فقد انشئ هذا الخط
منذ احتلال السودان وهو يوشك أن يتوقف عن العمل بفعل الرمال
واقطعت المواصلات التلغرافية نحو ٣٠ مرة بسبب تعطل الحيوانات البرية كالقيل والزرافة
والمسنت للخطوط . وقد اعتدى بعض الاهالي على الخط الممتد بين بور ومفولو ولكن
التعطيل الذي كهذا كان نادراً جداً

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

« ٧ » — الاشغال العمومية

كانت المبالغ المئنة للاشغال العمومية في السودان في سنة ١٩١٠ كما يلي

٠٢٠ ج

٥٤٠٠٠

٢٥٠٠٠

(١) الميزانية الاعتيادية

(ب) الاعتماد الخصوصي للابنية الجديدة

وعلاوة على هذه المبالغ قد بقي ٣٨٠٠٠ ج . م . وصيد اعتمادات سابقة لم يصرف

ويقال بالاجمال ان التقدم العام في السنة كان على مايرام

وقد وقع الاختيار على ملاكال لتكون مركز رئاسة مديرية اعالي النيل وشرعوا في

اتخاذ التدابير لتخطيط المدينة الجديدة هناك

واكملوا الارصفة الجديدة في المقرن وجهازها بما يلزم وبنوا زلاقات سكة الحديد

والمدخل وفرغوا من التطوير بالكرات على طول الرصيف

والمأمول أن تستطيع الحكومة تعيين المبالغ الآتية للصرف في ١٩١١

٠٢٠ ج

٥٣٠٠٠

٢٥٠٠٠

(١) الميزانية الاعتيادية

(ب) اعتماد خصوصي للابنية الجديدة

وأما الرصيد الذي لم يصرف من اعتمادات سابقة وقدره ٣٢٠٠٠ ج. م. فسيضم الى ما يصرف سنة ١٩١١

وقد نبه الكبتن كندي مدير مصلحة الاشغال العمومية ثانية الى عدم كفاية المبلغ المعين لصيانة المباني وترميمها . فان قلة الاموال دعت الى ابقاء هذا المبلغ على حاله في السنوات الاخيرة مع زيادة الازنية التي تجب صيانتها وترميمها . وقد عهد الى لجنة خصوصية في البحث في هذا الامر وسيذكر الجهد في السنة القادمة لتلافي هذه الحالة

وفي آخر سنة ١٩٠٩ كان الرصيد الذي لم يصرف من الاعتماد الخصوصي لانشاء مدينة بورت سودان ومينائها نحو ٢٠٥٠٠ ج. م. فصرف منه ١٣٥٠٠ ج. م. في خلال السنة في اتمام العمل وقدّر ان الرصيد وقدره ٧٠٠٠ ج. م. يصرف في سنة ١٩١١ . في اكمال بعض الاعمال التي تمس الحاجة اليها

وقد كملت الارصفة الآن واستعملت الونشات الخمسة الكهربائية بلا انقطاع من أول السنة وسفلت قنات التجم وتخمس ماء الشرب ولكن لابد من عمل اعمال اخرى في المستقبل . ولا يزال مجال التحسن في كفاءة العمال واسماً

الباب السادس

في الري

« ١٨ » — الري

تقدموا قدماً يذكر في خلال السنة نحو حل مشاكل الري الكبرى في السودان قال المستر تهايم مفتش ري السودان العام في تقريره التين ما يأتي بهذا الصدد

« ان المعلومات التي جمعت في السنوات البست التي مرت على انشاء مصلحة ري السودان مكنتنا من اعطاء اجوبة تكاد تكون قاطعة على المشاكل الكبرى التي انشئت المصلحة لحلها وهي منع تبديد ماء النيل الاعلى في اجام السودان الجنوبي والاماكن التي يحسن ادخال الري الصناعي فيها لارواء سهول السودان الخصبة وكيفية القيام بذلك . اما المشكلة الاولى فلها جوار الان بتحسين مجرى بحر الزراف بواسطة اعمال الكراكات

« أما المشكلة الثانية فقد حلت في مديرية دقلة حيث يمكن ري نحو ١٥٠٠٠٠ فدان ري حياض وحلت في مديرية كملة ايضاً حيث يمكن ري اكثر من ٢٠٠٠٠٠ فدان ري حياض من القاش متى اتصلت سكة الحديد بتلك المديرية

« وقد كادت تحل في سهل الجزيرة العظيم ومتى ثبت انه يصلح لزراع مواسم اخرى غير الفترة فلا يبقى ما يحول دون انشاء ترعة الجزيرة الا المال واعتبارات اقتصادية . وهذه التزعة يمكن ري ٣٠٠٠٠٠٠ فدان في المستقبل

« وليس ثمة ما يدعو الى الارتياح في استطاعة ري السهول الفسيحة الواقعة شرق النيل الازرق والتي يخترقها نهر الابرة فانما كان عدد السكان كافياً يسر ري ما لا يقل عن ١٢٠٠٠٠٠ فدان في قلب السودان وشرقه رياً صناعياً وكلها من الاراضي التي تصلح لزراع القطن هذا اذا كان في النيل الازرق والابرة من الماء ما يكفي لري هذه المساحة العظيمة من دون ان يلحق اذى بالقطر المصري

« وينطوي تحت مسألة ماء الري هذه ترقية السودان كله في المستقبل ولكن جميع الدلائل تدل على ان معظم البلاد لا يحتاج الى الماء في الاشهر التي يكون ماء النيل فيها على او طامه وحاجة القطر المصري على اشدها واذا استثنينا الاراضي المجاورة للخرطوم والواقعة شمالها فالمواسم التي تجود في السودان زرع وتمو في أشهر الفيضان وأشهر الشتاء أي من ١٥ يوليو واول مارس وهي المدة التي لا تعارض الحكومة المصرية فيها

« فاذا ثبت صحة ما تقدم قتر في السودان يتم من دون اذى للقطر المصري . ولكن حرصاً على سلامة ماء الري اللازم للقطر المصري بحسن انشاء مقياس دقيق في وادي حلفا ووضع اتفاق بين الحكومتين فتعهد حكومة السودان بهذا الاتفاق ان تعطي القطر المصري كميات معينة من الماء لا تقص عن اقلية مفروضة في كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر المصري واقلية الماء الذي يكون في النيل بالاصل والباقي يعطى للسودان»

ويقول المستر تهم انهم اتعوا بالتدقيق اعمال المسح ووضع الخريط لوادي بحر الزراف ووادي النيل الايض بين مصب بحر الزراف وبحر السوبات وان عمل التطوير بالكركات كان متقطعاً لانه لا يزال في طور التجربة ولكن ما عمل منه جيد ومفيد فقد عمق بحرى بحر الزراف ليتيسر سير السفن فيه طول السنة وحضر خليج يوصل هذا البحر بحر الحيل

وزيد في مائه في الصيف زيادة كبيرة وبما ان نفقة التطهير بالكراكات صارت معلومة
فسيوضع في السنة القادمة مشروع لزيادة ماء النيل الايض ٥٠ في المئة بحسين مجرى
بحر الزراف

واكبر الاعمال الجديدة التي عملت في مديرية دقهلة مشروع حوض لني وبه يتيسر
ري ١١٠٠٠ فدان بماء الفيضان وعملت اعمال اخرى لري ٤٠٠٠ فدان الى ٦٠٠٠ فدان
بماء الفيضان ايضاً . اما في كرمه قد رووا نحو ٢٦٠٠٠ فدان زرع منها نحو ٢٠٠٠٠ فدان
مقابل ٣٠٠٠ في سنة ١٩٠٩ وجلة ما روي في جميع حياض مديرية دقهلة في هذه
السنة ٤٠٠٠٠ فدان بكلفة يتضح منها ان توسيع نطلق ري الحياض في هذه المديرية عمل
راجح للحكومة

وقد جمعوا معلومات ثمينة عن مشروع رعة الجزيرة واخذ يتضح يوماً فيوماً ان المال
الذي يستمر في ري هذا السهل الخصب يعود بالربح وان البلاد تحني فوائده عظيمة منه
وقد قال المستر تهم

اذا ثبت ان القطن يجود في مدة الفيضان فالمعلومات التي جمعناها عن كمية الماء الذي
جرى في النيل الازرق في السنوات الاخيرة تدل على انه يستطاع تجهيز الثلاثة الملايين فداناً
بالترع من دون اقصاء الماء اللازم للقطن المصري واذا ثبت ان القمح يجود في الشتاء فساحة
الاطيان التي يمكن رباها تتوقف على الماء الذي يكون في النيل الازرق في يناير وفبراير ومارس
اكثر من الماء الذي يكون فيه في اشهر الفيضان الاولى

على ان نجاح مشروع عظيم كهذا في ما يخص زراعة القطن لا يتوقف فقط على
التأني التي تحني من حقل التجارب الزراعية الذي شرعوا فيه الآن على طريقة صحيحة
بل على عوامل اخرى ككفاءة اصحاب الاطيان ورغبتهم في الارتفاع بتسريع الري
ومقدرة الاهالي على زرع المزروعات بالتعاقب في مساحة واسعة كهذه

الباب السابع

في الادارة

« ١٩ » — السجنون

نقص عدد الذين سجنوا في السنة الماضية لجرائم كبيرة نقصا كبيرا وظهر نقص خفيف في جرائم السرقة والقتل وهما اكثر الجرائم انتشاراً وقلت حوادث خطف الرقيق فلم يتجاوز ٨

ولا تزال الاصلاحية تأتي بنتائج حسنة والطلبات تتوالى من الوالدين لقبول صبيانهم الذين خرجوا عن طاعتهم ولكن كثيراً من هذه الطلبات رفض
وبين المسجونين في السجن العمومي ٣٠ يتراوح سنهم بين ١٨ سنة و٢١ وهم يقيمون على حدة منفردين عن سائر المسجونين ويتلم ١٥ منهم في المدرسة
ودخل السجن في خلال السنة اوروبي واحد وتسعة في الدرجة الثانية وعين سجان اوروبي للقسم الاوربي من السجن

وبلغ عدد النساء اللواتي دخلن السجن ٤ وجرائمهن كبيرة
ولا تزال الورشة تأتي بنتائج حسنة ولكن ارباحها قصت عن ارباحها في السنين السابقة

« ٢٠ » — الرق

يظهر من اعمال السنة الماضية ايضاً ان التدابير التي اتخذتها الحكومة افضت الى قمع النخاسة ويكاد اكتشاف المجرمين في هذا الباب يكون مؤكداً بسبب مخافر مصلحة منع الرق ودورياتها والقاب الشديد الذي يحل بهم

وقد قطعت الدوريات مسافات طويلة في كردفان. وأتي الخضر الذي انشئ سنة ١٩٠٩ في النهود كما اجبت مخافر الحلي وقوز رجب وشريك . ويقول مدير بربر عن هذا الاجير انه كان افضل شكيمة لمنع الخطف في تلك الجهة . وكانت الدوريات المنظمة تطوف في مديرية البحر الاحمر والمتنوط بهم امر المراقبة يراقبون الحجاج الذين يرحلون السودان الى بلاد العرب لمنع تهريب الارقاء والاولاد الخطوفين . وأقيمت مخافر دائمة في مواضع كثيرة على ضفاف النيل الازرق الشرقية والغربية وطافت الدوريات في الطرق المؤدية الى الرصيرص وقد اعتزل الكبتن مكردو مدير مصلحة منع الرق منصبه بعد ان قضى فيه ١٦ سنة

قامت فيها المصلحة بأعمال جليلة بحسن ادارته وممته في قمع الاسترقاق وقد قرر القرار على انتهاز هذه الفرصة ونقل المصلحة الى حكومة السودان

وقد سبق لي ان قلت حين اشرت بهذا النقل في شهر نوفمبر الماضي ان الطريقة الجديدة افضل من الطريقة القديمة حين كان مركز رئاسة المصلحة في الخرطوم ومرجعها الى نظارة الداخلية بالقاهرة لا الى حكومة السودان فان تلك الطريقة لم تكن وافية لانه كانت تهمضي بقسمة العمل بين المصلحة وحكومة السودان وتكرار جانب من العمل ووقوع الاضطراب والتشويش

وسيكون من وراء العمل بالطريقة الجديدة اقتصاد وزيادة كفاءة فبدلاً من ان يناط العمل بقوة صغيرة يناط بجميع ادارة الحكومة في السودان وفي ذلك تكثر الضمانات بان مكلفة هذه التجارة الرجسة تستمر بأقصى الهمة والنشاط

«٢١» — وقاية الصيد

لم تكمل كشوف الحيوانات التي اصطادها الصيادون في السنة الماضية ولكن يظهر ان المجموع اقل من مجموع سنة ١٩٠٩

وقدر ايرادات المصلحة بمبلغ ٣٣٠٠ ج. م. ومصروقاتها بنحو ١٤٠٠ ج. م.

ويقول المستر بطر مدير المصلحة ان ضم مقاطعة اللادو الى السودان يجعل جميع المنطقة التي يوجد فيها الكركدن الايض تحت ادارة حكومة السودان ومراقبتها وهو يشير بأن لا يسمح بقتل هذا الحيوان الذي هو ثاني الحيوانات الحية في الكبر ومن اندرها الا لغرض علمي لا لأن يتمتع الصيادون بصيده. وقد حظرت الحكومة قتل هذا الحيوان الآن. وتكثر الفيلة في مقاطعة اللادو ولكن الصيادين ضايقوا الحيوانات البرية فيها في السنوات الاخيرة فلذلك لا ترغب الحكومة في السماح للصيادين بالصيد والقنص في تلك البلاد الآن

الباب الثامن

في الصحة العمومية

« ٢٢ » - الصحة العمومية

تفردت سنة ١٩١٠ في جودة الصحة العمومية بالسودان. فلم يش فيها داء معد يستحق الذكر اذا استثنينا قشحي الدفتيريا قشياً جزئياً في جنوب النوب
وقد حول الكولونل متياس حكيماشي الجيش الانظار من جديد في تقريره الى عدم وجود ابلية اضافية وعرض اكله في المستشفيات. وقد قامت المستشفيات التي في الاصقاع الثانية بأعمال حسنة ولكن هذه المستشفيات تقصها الابلية اللازمة. وزاد عدد الذين عولجوا في المستشفيات الملكية زيادة طفيفة ولكن الذين عولجوا في العيادات الخارجية زادوا كثيراً وطاف المطعمون بفلاح الجديري مديريات بربر ودقهلة وحلفا وذلك علاوة على التطعيم الذي تم يوماً فيوماً في خلال السنة

وفي سنة ١٩١٠ حدثت الاصابات الاولى بداء التوم في السودان فعزوا على احابيتن به في راجا واصابة مشبه فيها في واو بين بعض الوطنيين الذين كانوا قد عادوا من عهد قريب من الكونغو الفرنسية. فشخصت الاصابات حالا وعزل المصابون فلم يعدوا احداً. ولما كان داء التوم موجوداً في مقاطعة اللادو اقضى ضمها الى السودان اتحاذ تدابير فعالة لمكافحة الداء. وللكولونل متياس رئيس لجنة مرض التوم بالسودان والضباط الذين يعملون معه فضل عظيم في التدابير الفعالة التي يتخذونها لابعاد هذه الضربة عن السودان فقد فازوا الآن في حصرها في بقاع معينة في مقاطعة اللادو والمأمول ان يوقفوا الى قطع دابرها من تلك المقاطعة واقامة حاجز منيع يحول دون عودها الى السودان

اما الداء الاسود (كلا ازار) فلم يزد انتشاره ولكن شدة وطأته تظهر من وقوع ١٩ وفاة في ٢١ اصابة فحصها اللجنة وهذه اللجنة مؤلفة من ضابطين بريطانيين من القسم الطبي وهما الكبتن طمسن والفتنت مرشال فليهما فيما يختان عن هذا المرض في السودان الشرقي من نوفمبر ١٩٠٩ الى اغسطس ١٩١٠ والظاهر ان معظم قشحي هذا الداء في القرى الواقعة على ضفاف النيل كسنجة وأبو نعامه وعلى حدود الحبشة وتكثر اصاباته في الذكور الذين لا يتجاوز سنهم العشرين. ومن رأي اللجنة أن هذا الداء غير موجود الآن كوابه وأنه كان

موجوداً من زمان طويل وان الاصابات به الآن متفرقة ويقول الوطنيون ان العدوى به تكون في المي على ان قولهم هذا لا ينبغي التحويل عليه وهناك آراء اخرى في كيفية قتل العدوى ولكن الرأي الذي كان مسلماً به وهو ان العدوى تنتقل بواسطة نوع من البق الاهلي غير صحيح. وعليه فكيفية الاصابة بهذا الداء او انتقال عدواه لا تزال مجهولة ولكن اللجنة اشارت ببعض امور يرجى ان اتاخذها بمنع شره او يقلله

٢٣٥ - القسم البيطري

خف انتشار مرض الخيول عما كان عليه في السنة الماضية وقد استوفي الكلام على تفشي مرض الفم والظلف في الكلام على مديريات سنار واعي النيل والنيل الابيض . ونفقت حيوانات كثيرة في بعض الجهات بمرض التيجانه وفي سنة ١٩١٠ ازيد موظفو المصلحة البيطرية الفنيون والمستخدمون زيادة كبيرة للمساعدة على ترقية تجارة اصدار المواشي . وقد تحسنت الحال في ما يخص بطاعون المواشي فلم يفسح الا في مديريتين من المديريات الثلاث عشرة . وأنشئت حظيرة في بورت سودان للمواشي التي تصدر الى القطر المصري وانفتح من محجر اقيم في القلابات ان جميع المواشي التي تجتاز الحدود قادمة من الحبشة يجب ان تفحص فحواً مدققاً وان لا بد من انشاء سلسلة من المحاجر الصحية حتى تترقى هذه التجارة في تلك الجهة

الباب التاسع

في القضاء

٢٤٠ - المحاكم المدنية

يقول المستريري رئيس القضاة ان عدد القضايا المدنية في السودان كثير زاد من ٨٣٩١ الى ٨٨٣٩ ولكن المحاكم المدنية لا تزال تعجز القضايا في مواعيدها ولا يزال القضاء يواجهون اهتماماً خصوصياً الى تنفيذ الاحكام وفي ذلك عناء كثير لتكرار ضرورة تفصيل المطلوب في اقساط وقد صدرت احكام تدفع مبالغ مجموعها ١٢٢٣٢ ج ٠ م ٠ تدفع منها ٤٧ في المئة مقابل ٤٢ في المئة في السنة السابقة ونظرت محكمة الخرطوم المدنية في عشرة قضايا الفلاس

اما احصاءات الجرائم فندعو الى الارتياح فقد بلغ مجموع احكام المحاكم غير الـ١١٠٠٠
بالادانة في الجرائم الكبرى في السودان كله ٦٣٢ وكان ٧٠٠ في السنة السابقة

واقفد حكم الاعدام في عشرة اشخاص

ولا يسـل في الغالب التوفيق بين نصوص قانون العقوبات وعوائد القبائل التي لاتزال
على الفطرة كقبائل العربان الشرقية التي اعتادت اخذ الثار او الرميين في الجنوب الذين
يؤمنون بالسحر ويصدقون الذين يدعون القدرة على ازال المطر ويعتقدون بينة النار
والسم وزجر الطير

مثال ذلك ما أورده المستر بنهام كارتو السكرتير القضائي في تقريره عن حادثة وقعت
بين المهندسة فان مشايخ المهندسة اجتمعوا من عهد قريب لفض احقاد قديمة افضت الى
سفك الدماء ثم عادت فثار ثارها وآل امرها الى القتل وبعد اخذ ورد كتبوا الوثيقة الآتية
« لا يجوز لقبيلة القتال وقبيلة القتول ان تحتللا . وانما يجوز لقبيلة القتول ان تقتل
القاتل ايما وجدته . ولا يحق لدويه ان يتصرفه »

فلما نعى خبر هذا الاتفاق الى المديرين الفرعيين منه فسافر ذوو القتول الادنون الى
الخروط وقدموا عرضة اعترضوا فيها على تعرض المدير لحقوقهم وواجباتهم من دون مسوغ
واليك مثالا آخر : مر رجلان في ريبك من أعمال بحر الغزال بقرية فاعترضهما احد
اهلها وقتل احدهما ولما سئل عن ذلك قال ان أولما قتل والده بسحره من زمان طويل وان
الذي قتل زوجته وابنه وبعض ذويه بسحره منذ عهد قريب فقبل له ولاذا قتل الشاني
وتركت الاول وهو قاتل ابيك في ما تزعم فاجاب ان اباه كان ساحراً مثل قاتله فلا غرو اذا
كان القتل نصبة

وبما يجدر ذكره في هذا المقام ان محكمة مصر الابتدائية المختلطة حكمت حكماً مهماً
في هذه السنة اعترضت فيه بمقام السودان المعين باتفاق ١٨٩٩ ونحو القضية ان بعض
المقاولين الذين قاموا باعمال ميناء بورت سودان طلبوا تعديل المقد الذي بينهم وبين حكومة
السودان فلما رفعت القضية الى المحكمة اعترضت الحكومة المصرية على ادخالها في القضية بحجة
ان لا علاقة لها بالمقد الذي ابرم في السودان بين مندوب حكومة السودان والمقاولين
فقالت انه لم يكن لها علاقة بادارة الاعمال المذكورة في العقد فلا يصح ادخالها في القضية
اما حكومة السودان فاعترضت بقولها انها حكومة مستقلة لا تدخل في اختصاص المحاكم
المصرية ولا يمكن مقاضاتها الا في محاكمها وان لا اختصاص للمحاكم المختلطة بالنظر في

دعوى مختصة بمقد أبرم خارج القطر المصري على عمل يعمل خارجه وليس للدعى عليه محل مختار في القطر المصري تخكت المحكمة برفض القضية في ما يختص بالحكومة المصرية وعدم اختصاصها بالنظر في الدعوى المرفوعة على حكومة السودان

« ٢٥ » — المحاكم الشرعية

انشتت محكمة جديدة في مناقل في الجزء الاخير من سنة ١٩١٠ وبلغ عدد القضايا التي اقيمت في المحاكم في السنة الماضية ٦٩١٨ يقابلها ٦٧٧٧ في سنة ١٩٠٩

ومما يدعو الى الارتياح ان التغيير الجديد في الاجراءات القاضي بابطال اصدار ورقة تكليف بالحضور مرة ثانية لمن لا يلي ورقة التكليف بالحضور الاولى لم يفض الى زيادة الاحكام النيابية وكانت نتيجة اختصار الاجراءات وتوفير الوقت من دون مس مصلحة المتقاضين بضرر ما

ويقول قاضي القضاة ان تنفيذ الاحكام جار على ما يرام وبلغ عدد الانكحة التي عقدت في سنة ١٩١٠ ١٢١٦٥ والطلاق ٧٢٥٨ على انه لما كان تسجيل الزواج والطلاق غير اجباري بحسب الشريعة الاسلامية وليس في كثير من المواضع مأذونون لهذا الغرض فالارقام للمتقدمة لا تشمل كل زواج وطلاق بين المسلمين في البلاد وقد قتم ثمانية جوامع في السنة الماضية منها ٣ في بربر و٢ في دنقلة وواحد في كسلة وواحد في كردوفان وواحد في مديرية اعالي النيل

الباب العاشر

في التعليم

« ٢٦ » — في التعليم

كان سير جميع فروع التعليم على ما يرام ومما يبعث على الاسف انهم لم يستطيعوا تدبير المال اللازم للسنة الاخيرة في بيان المدرسة الثانوية فان الحاجة الى السودانيين المتعلمين في مصالح الحكومة تزداد جلاء ووضوحاً سنة بعد سنة ولا تبسر مد هذه الحاجة الاً باكمال بيان الدروس في المدرسة الثانوية بنسبها الاربع

وقد زاد عدد الكتاتيب بفضل الضريبة المحلية لا سيما في الانحاء التي زراعتها مطربة
لسهولة حمل عبء هذه الضريبة فيها

ولا تزال المدارس الابتدائية تؤدي وظيفتها القليلة وكل تلميذ نجيب يتم دروسه فيها
يؤخذ في مصلحة من مصالح الحكومة ويبلغ عدد تلاميذ هذه المدارس الآن ٧٧٥٠ وقد
راقب المستر كيري مدير المعارف بنفسه الامتحان النهائي لتلاميذ السنة الرابعة في المدارس
الست وقد اقيم في كلية غردون كالمعادة فسرّ جداً بالنتيجة وقد انشأوا فرقة صغيرة للتعليم
اليدوي في المدرسة الابتدائية بكلية غردون . والوسائل الموجودة تقضي بحصر هذه التجربة
في السنتين الاخيرتين من التعليم الابتدائي فاذا نجحت وجب توسيع نطاقها

ولا تزال الورش الصناعية لتعليم الصناعات في الخرطوم وكسلة وام درمان زاهرة .
وجميع متفرجها في احسن حال وما يبعث على الارتياح ان ليس بينهم واحد هجر الصناعة
اليدوية طمعاً بوظيفة كتابية

وفي امتحان مدرسة المعلمين والقضاة النهائي جاز ٨ تلاميذ المقرر ليكونوا معلمين وثلاثة
المقرر للعمل في المحاكم الاهلية . اما تقرير قاضي القضاة عن دروس التلاميذ الشرعية فلا
يبحث على الرضى فقد انتقد الافراط في الاستظهار غيباً . ومما يمكن من ذلك من الثابت ان
الذين تخرجوا في هذه المدرسة يفضلون في اجادة عملهم القضاة القدماء الذين لم يدر بوا
تدربهم . والامال معقودة على ان انتشار العلم في طول البلاد وعرضها يجعل طالبي الدخول
في المستقبل اشد كفاءة لفهم ما يتلقونه من الدروس

اما في ما يختص بالتعليم الثانوي فقد اخذت مدرسة الهندسة والمساحة شكلها النهائي
ونجحت نتائج حسنة من مدرسة تعليم المعلمين بالانكليزية . ويدخل في هذه المدرسة نواة لما
سيكون مدرسة ثانوية لآداب اللغة . ويجب مراقبة سير التلاميذ الذين يتخرجون في
المدارس العالية سواء كانت ادبية او فنية لمعرفة ما اذا كان بيان الدروس الحالي وافياً بالمرام
ومن الامور التي يجب النظر فيها في المستقبل امر التعليم في المديرية الجنوبية فان
اهلها في الغالب وثنيون واحوالها تخالف احوال المديرية الشمالية

الباب الحادي عشر

في العلوم والفنون

« ٢٧ » — العلوم

ننتقل الآن إلى الأقسام المختلفة المرتبطة بكلية غردون. ولعمل الدكتور بلفور وزملائه في دار ولكم البحث والتحليل المنزلة الأولى فيها ولا أرى لزوماً للإفاضة فيه هنا لأن تقرير الدكتور بلفور الرابع سيصدر في السنة الحالية وفيه بيان وافٍ لكل ما تم على يده. وقد زاد مقدار العمل الذي يجب التنويه به قسم التقرير إلى مجلدين يبحث أولهما في الأمور الطبية وثانيهما في الأمور العلمية عامة. ولولا سخاء المستر ولكم مؤسس هذه الدار لما تيسر تكبير التقرير كذلك

« ٢٨ » — الآثار القديمة

نيط مخف حكومة السودان الموجود الآن في كلية غردون بالمستر بطار. وقد سار البحث في الآثار القديمة سيراً حثيثاً وبدأت الحاجة الشديدة إلى مخف أركيولوجي ملائم فإن الغرفة المخصصة لهذا الغرض بكلية غردون لا تكفي. وقد انتهت الإجازة المعطاة للدكتور مكيفر في بهن ووفى في سنتين ونصف سنة إلى اكتشاف كثير من الأشياء ذات الفائدة العلمية والأهمية التاريخية والقيمة الذاتية. وقد أجلت الأبحاث التي يقوم بها الاستاذ سايس والمستر جارستنغ في مروي عن اكتشافات بديعة مهمة منها بقايا هيكل عظيم لامون كان ملوك ايتيوبيا يتوجون فيه وبقايا هيكل الشمس الذي يظن أنه « مائدة الشمس » الوارد ذكرها في تاريخ هيرودس. وهذا الثقب يعمل بمال أفراد والممول ان يتيسر تدبير المال الكافي لاستمرار الثقب في هذه الاطلال المهمة

وقد ارسلت جامعة اكسفورد بشة برئاسة الاستاذ جريفت للثقب في اطلال فرس

واتخذت التدابير لوقاية الآثار القديمة وحفظها على قدر الطاقة

الباب الثاني عشر

في ادارة المديرية

«٢٩» — بحر الفزال

كتب الماحور غوردون يقول « رأيت في مدة السنتين اللتين تقلدت فيهما منصب مدير هذه المديرية تقدماً وانحماً في حالة الاهالي المادية لاسيما سكان الانحاء الشمالية وهم يزدادون ثقة بنا وتسليماً لنا . ومن الدلائل على اليسر العام نقاطر التجار الذين يصادفون رواجاً لتاجرهم في المديرية كما ان من دلائل التقدم نقاطر الاهالي الدائم على واو وجوارها وهو من الامور التي تشدد الامل لدلائلها على رغبتهم بالتمتع بنعم الحضارة واطمئنانهم الى الامن والنظام . وما يدعو الى الارتياح والرضى ان صعوبة تدبير العمال في واو اوشكت ان تزول . وقد اخذ الوطنيون في القسم الغربي يدركون قيمة النقود فصاروا يقبلون على العمل . اما سفي القسم الشرقي فالحال على عكس ذلك واما في القسم الجنوبي فالتقدم في هذا الباب ظاهر . ويقال بالاجمال ان المديرية سائرة الآن في سبيل الارتقاء وان اهله اخذوا ينفضون عنهم شعار التوحش ويدخلون في باب الحضارة

ولم تلق الحكومة صعوبة في جباية عوائد الحبوب والقطعان التي فرضتها في السنة الماضية وكانت الضريبة الاولى في بحر الفزال

والتجار منتشرون في جميع النقط في المراكز الشمالية وفي النية فتح ابواب جنوب المديرية للتجارة ويقدر ان كثيرين من التجار يذهبون الى تلك الجهات رغبة في ابتياع عاج بلاد النيام نيام الذي كان يرسل الى بلاد الكنفو

وتقدمت التجارة تقدماً يذكر في واو وراجا وبدت الزيادة فيها في ربك ودم زبير وطنج والنقط الصغرى

ولا تزال مصروفات المديرية اكثر من ايراداتها بكثير طبعاً وربما ظلت كذلك سنوات كثيرة ولكن مستقبل الحالة المالية احسن الآن بما كان عليه منذ بضع سنوات

— ٣٠ — بربر

كانت السنة سنة خير في الزراعة وكان اليسر عاماً بين الاهالي وارتفع فضان النيل وغزرت الامطار فصاد كثير من الى الزراعة بعد ان كانوا قد قضوا السنوات السابقة في كسب

رزقهم من اعمال غير زراعية . ولكن الافتقار الى المال لازال شديداً وخير علاج لتلافي هذه العلة استبدال العمل اليدوي بالوسائط الميكانيكية في الري . وقد ارتفعت ائمان الاطيان لاسيما في مركز بربر

وعدلت ضريبة الاراضي فكان من وراء تعديلها فائدة للمديرة واقتصاد في وقت الموظفين . والحالة المالية بالاجمال على مايرام

واهم مايجدر ذكره في باب التجارة زيادة المواشي التي اصدرت الى الخارج فقد بلغت هذه الزيادة ٢٠٠٠٠ رأس ولا تقتصر مزية هذه التجارة على زيادة النقود التي يتداولها الجمهور بل تتناول تشويق العربان الى العمل وجلب مواشيهم الى المدن والاسواق حيث يرون اعمال الحكومة ويتعرفونها

ويقول مدير منجم ام ناردي لهم طحوا ٨٥٠٠ طن من التبر من يناير الى يوليو واستخرجوا منها ٤١٥٠ اوقية من الذهب قوم بنحو ١٤٨٠٠ ج م . وقد لقوا كل ما احتاجوا اليه من المال

وفي اول السنة عين الكبتن تونسن مديراً للمديرة خلفاً للكلونل ولكنسن الذي عين مديراً لمصلحة الزراعة والاراضي بالخرطوم

« ٣١ » — مديرية النيل الازرق

عظم اليسر في المديرية ففتح سكة حديدود مدني فزادت الايرادات ١٠٥٠٠ ج م . عنها في سنة ١٩٠٩ وارتفعت التجارة على نسبة هذه الزيادة . اما حالة الاهالي فعلى مايرام فقد زاد عددهم نحو ١٤٠٠٠ نسمة معظمهم في مركز ود مدني ومركز رفاعة ولا يزال اليسر ضارباً اطنابه بين قبائل البدو

ومدارس المديرية ناجحة فقد قلب الشعور بقيمة التعليم على حب السنوداني لتوفير اجرة عامل بقاء ابنه عنده . وقد فتحت مدرسة جديدة في عبود وفي النية فتح اخرى في ازازي . وطلب انشاء مدرسة للبنات في ود مدني على نمط مدرسة البنات في رفاعة وكانت صحة اهل المديرية بالاجمال على مايرام . ولا بد من التنويه بالعمل الجليل الذي يعمل في مستشفى ود مدني

وقد كانت السنة سنة تقدم ونجاح

« ٣٢ » — دقلة

يتوقف مستقبل المديرية على انتشار ري الحياض فان مساحة الاطيان التي يمكن رعاها به تتراوح بين ١٢٠٠٠٠ فدان و ١٦٠٠٠٠ فدان وقد قدم الكلام عن سير هذا العمل في باب الري . وحجاً بتعليم الاهالي الطريقة المثلى لزراع الحياض جيء بمطربث مصرية خفيفة من القطر المصري ويمت باثمان رخيصة للزراع الذين يعول عليهم ويشير الكولونل جكسن مدير المديرية باعادة فتح خط سكة الحديد من حلقا الى كرمه ومده الى دقلة حيث يصل بوابورات حكومة السودان وذلك تسليلاً لتقل المحاصل . فيحترق الخط حوض كرمه كله ويحتاز مركز الحس ويؤيد رأيه هذا بسير التجارة شمالا وكون اكثر من ٩٠ في المئة من اراضي الحياض واقع في طرف المديرية الشمالي

والتحسن في احوال اهل المديرية مستمر قد تعاقبت ثلاث فيضانات جيدة فافادت الزراعة التي يكاد جميع اهل المدينة يتعاطونها فائدة عظيمة ولا كانت قوة المديرية على الانتاج والامصار كبيرة قد اخذوا ينون بدرس الامور الخاصة بترقية التجارة وتوزيع التعاوي الحيدة والاعتماد على الطرق المثلى في زرع الحياض وقد تم بناء مدرستين في مروي وارجو والمدارس الموجودة سارة سيراً حسناً

« ٣٣ » — حلقا

يقال بالاجمال ان حالة الاهالي حالة تسر ويستنى من هذا الحكم القفر المتد من الشلال الثاني جنوباً الى سوكي فان اهله قراء لان الدراويش قطعوا اشجار البج التي كانت مصدر رزق الاهالي . والتخيل الذي زرعه بعد احتلال البلاد صغير اخذ يطرح الآن . وعلة تأخر ارقاء هذه المديرية قاعد البرابرة من اهله وكثرة الغائبين من الباقين منهم ومعظمهم في القطر المصري فان نسبة الغائبين تبلغ ٤٠ في المئة وبما يجدر ذكره في هذا المقام ان العمال الماهرين الحاذقين لا يكادون يوجدون في جميع انحاء المديرية أما الحالة المالية فخرضية بالاجمال ولكن لا ترجى زيادة الارادات في المستقبل العاجل وسبقى ضرائب الاراضي وعوائد التخيل المصدرين الكيدين للارادات وربما زادت زيادة قليلة مطردة بتوالي الايام . فاذا تحقق الوطنيون مزاياء زرع التخيل بكثرة وهي الزراعة التي تلائم البرابرة اكثر من سواها تحسن مستقبل المديرية . ويجب ان تكون الخطوة الاولى الاستغناء عن الوسطاء ولكن ذلك لا يتم الا اذا أبدى الاهالي شيئاً من الاعتماد على النفس.

وقد قصت عوائد الحيوانات في السنة الماضية ولا يرجى نمو الإيرادات من هذا المصدر
لقلة المراعي في أنحاء المديرية
وقد اكملوا تسوية ملكية جميع الأراضي في مركز سكوت في السنة الماضية واعتمدوا
على نظام جديد للتسجيل وشرعوا في تحرير سجلات الملكية
ويظهر أن أسرى الدراويش في حلقا قانون بقسمهم والحكومة تعني بامرهم وصحهم
جيدة جداً ولا يسبون شيئاً من العناء والقلق

«٣٤» — كسله

ان المساكر القدماء المقيمين بين ظهري سوداني كسله والقضارف مستريحون ناعمو
البال . وقد الف بلوك من الاحتياطي في القضارف وأبدأ يتمرن في ابريل
وقد كتب الكبتن كرون يقول

« ان درجة المعيشة العامة متحسنة تحسناً جلياً والناس يستثمرون اموالهم في متاجر
مختلفة وقد كثر تداول الذهب عن قبل فصار كثير الوجود في المعاملة . وزادت القطعان
والمواشي زيادة كبيرة جداً في الجزء الشمالي من المديرية وكان في المديرية بقاع واسعة
يعلوها العشب طول السنة . أما الآن فلا يكاد شهر يناير يحل حتى ترعاها المواشي
«أما حالة أهل المدن فلا ترضي كحالة أهل الريف فلا يكاد الشاب الوطني يتعلم شيئاً من
القراءة والكتابة حتى يحسب نفسه من طبقة « الاقدية » ويتبرع عن العمل اليدوي

«وقد زادت إيرادات المديرية مرة اخرى على ان المصدر الوحيد الذي يرجى منه
زيادة مججلة في الارباد هو الجزيرة التي يدفعها عربان البادية في الشمال فانها خفيفة جداً
الآن ولكن تمديدها وجبايتها متى زادت يقتضيان زماناً وعملاً »

ويزرع القطن بكثرة في المديرية وقد اتسع نطاق زرعه عنه في السنة الماضية ولكن
الوطني مبال الى الاكتفاء بالجنس الدون ولا يتعهد زراعته التعهد الوافي

وقد جادت المزروعات الوطنية فكثرت الذرة وبيع السهم بأسعار عالية
وكانت السنة سنة خير في تجارة الصنف فيبيع في القضارف ومقارزه بأثمان لم يسبق لها
نظير فيهما . أما قرى نهر سنيت التي أشرت اليها في هجري الاخير فلم تعجج التجاح الذي
قدّر لها راكبتها لا تزال في مهد الطفولية

ولا يزال مستشفى كسله قائماً بعمله اتقيد ولكنه في حاجة الى التوسيع . أما الصحة العمومية في المديرية فكانت جيدة ولم يقع سوى قليل من الجراثيم الكبيرة

١٣٥٥ - الخرطوم

اخذت الخرطوم تبرا ببطء من اثر الازمة التي عفت تعالي ايمان الاراضي فيها . أما في أم درمان فحركة البناء والبناء والبيوت الجديدة فيها أفضل جداً من القديمة وكانت المزروعات المطرية فوق المتوسط ولكنها دون مزروعات السنة السابقة وفي ميزانية المديرية زيادة طفيفة في الإيرادات ولكن الماحور ولسن لا ينتظر زيادة كبيرة في هذا الباب قبل فرض الضرائب على الاطيان الهرية ولا بد من انقضاء بضع سنوات قبل ان تتوازن إيرادات المديرية ومصرقاتها . أما ميزانية البلدية فتدعو الى الرضى وقد زادت إيراداتها زيادة مطردة . وكانت الصحة العمومية في الخرطوم جيدة . وزاد عدد السكان فيها وفي الخرطوم البحرية . وقد حدث بضع اصابات بحمي الملاريا بين الجنود البريطانية في السنة الماضية ولكنها لم تكن وخيمة العاقبة

٣٦ - كردوفان

سالت المديرية في السنة الماضية من طاعون المواشي الذي ورد ذكره في تقريرى عن سنة ١٩٠٩ وأقبلت المواسم بسبب غزارة الامطار وسلامتها من أفات الحشرات فلم يشعر الاهالي بشيء من الحاجة في جميع أنحاء المديرية ووزعت مصلحة الزراعة والاراضي ٨٠٠ كيلو جرام من بذرة القطن فلم تكن النتائج مماثلة في النجاح ولعل السبب الاكبر في ذلك تأخير الزرع . أما الحالة المالية فتدعو الى الارتياح وزيادة الإيرادات عظيمة في كل سنة ولكن الكبتن ساقيل لا ينتظر قدماً في هذا الباب الا بعد ان تحصل سكة الحديد الى الايض ويجب ان تنشط اسعار الصمغ عزائم الوطنيين على اكنار جبهه من الغابات الموجودة . وقد كانت التجارة في السنة الماضية على غير ما يرام اذا استثنينا تجارة الصمغ . ولا يستطاع اصدار المقادير الكبيرة من الحبوب والسمسم التي تستهلكها هذه المديرية لكثرة ثقلة النقل . ولكن منذ سكة الحديد سيلا في هذا النقص والصحة العمومية في المديرية جيدة وحى الملاريا تخف فيها بفضل الاحتياطات التي اتخذت لمنع نمو البعوض

وسكان كردوفان آخذون في الزيادة باطراد وهم يقدرون بنحو ٥١١٠٠٠ مقابل ٤٩٥٠٠٠ في السنة السابقة ولكن عدد البدو والثوبه بمقدر بالتخمين

« ٣٧ » — منقلة

ضمت مقاطعة اللادو الى هذه المديرية فتضاعف عدد السكان او زاد عن الضعفين وقد اضطرب جبل الامن العام بالغبارات التي شنها بعض القبائل على بعض وكانت قبائل الير متبع قلق واضطراب على الاخص. وحدث بعض الخلاف والخصام بين النوير والدنكة على الحد الشمالي

وقد ذم السكبتن اوين تصرف صياد او صيادين من الذين سمح لهم بالصيد والقتل في المديرية في السنة الماضية لعظم اكرائهم للقوانين والمعهود التي تمهد بها فاصطادا بالبنادق في الجهات الممنوع الصيد فيها وأطلقا النار على القطعان من سفيتيها وقتلا اثنائاً حوامل علاوة على قتل اناث الغيلة وصغارها

والظاهر ان الاهالي ناعمو البال والزراعة آخذة في التحسن والمطر على متوسطه في جميع انحاء المديرية والمواسم تبشر بالاقبال . ويظهر ان القبائل التي تقطن داخلية اللادو احسن حالا وأكثر نشاطاً من القبائل المجاورة الهر وفيها كثيرون من العمال اما في ما يخص بالمالية فقد دفعت القبائل الجزية وزادت الايرادات ٢٥ في المئة عنها في السنة السابقة

وقد قهرق حقل اللستك في منقلة وبور لسوء الحظ بسبب اضطراب النار فيها في فصل الفيض . اما حقل كجولو فسيكون ذا قيمة كبيرة

« ٣٨ » — مديرية البحر الاحمر

راجت حركة البناء في بورت سودان فهدم كثير من الدكاكين الوقتية وأقيم على انقاضها ابنية حسنة متينة . اما الاقمار الى العمال فلا يزال مستمر

اما حالة الاهالي بالاجمال فحالة يسر وقد استفادوا من حركة الاعمال في بورت سودان واتساع نطاق زراعة القطن في طوكر . وقد اتفق لموسم القطن في طوكر ثلاثة امور جعلته اعظم محصول عرف فيها الى هذا العهد وهذه الامور هي غزارة الفيضان وسلامته من الجراد وارتفاع الاثمان ارفعاً لم يهد من قبل فبلغ المحصول نحو ٩٩٠٠٠ قطار وامتاز بجودة جنسه

ولكن قلة الامطار في نوفمبر وديسمبر اخرت المواسم الاخرى فبارت بقاع متسعة كانت تزرع ذرة قبل

اما الارادات فزادت وبلغت ٢١٠٠٠ ج م . وكانت ١٤٠٠٠ ج م . في سنة ١٩٠٩ ويقول المستر كرم مدير المديرية ان قبائل البدو هادئون بالاجمال وهم لينو القياد وتزداد ثقة العربان بالحكومة ورغبهم في الرجوع اليها نقض منازلهم

٣٩٥ - سنار

يقول الكيكن نكر من ان عدد السكان يزيد بسرعة وان ١٦ قرية جديدة بنيت وقد فشا الطاعون البقري ومرض الظلف والحم في المديرية فقطع دابرهما قبل ان فعلا فملحما التبرع في القطعان . وبلغت المواسم المعدل المعتاد في الجودة وجاوزته في الكمية لاسيما السمسم فانه كان جيداً جداً وبذلت الحكومة الجهد في تشويق الاهالي على زرع القطن فوزعت نقايي جيدة وفرضت جائزة مالية لمن يستغل احسن قطن في كل مركز من المراكز . ولما كانت التربة شديدة الخصب والمطر غزيراً ويكاد يكون مضموناً وجب ان يستغل الاهالي من اراضيهم اكثر مما يستغلون الان . ولكن ثماوتهم وعدم حبهم للعمل وجهلهم بطرق الزراعة المثل كل ذلك يؤهل الى الحالة الحاضرة واورادات المديرية آخذة في الزيادة باطراد فان الارادات المقدرة لسنة ١٩١١ تزيد

٣٠٠٠ ج م . عن ايرادات ١٩٠٩

وقد جنى الاهالي من الصمغ اكثر مما جنى في السنة السابقة ولكن الجني منه ليس الا جانياً صغيراً مما يمكن جنية من غابات الصمغ اذا زادت الهمة والنشاط . ويقال بالاجمال ان الجرائم تخف وقد نقصت حوادث القتل عما كانت عليه في السنوات السابقة ولا تخفى معالم جريمة الآ في النادر لان الاهالي يساعدون الحكومة في القبض على المجرمين

٤٠٥ - مديرية اعالي النيل

لم تقبل المواسم المطرية وليس في المديرية ري صناعي . وحاول بعض الثلاك استعمال الشواذيف في زراعتهم فنتجهم مواطنون خوفاً من ان تخطط الالهة عليهم وتغاب القليلة كلها على هذه البدة . وتقتصر المواسم المطرية في زراعة السمسم والبول السوداني وزراعة هذا الاخير آخذة في الزيادة وحدث بعض اصابات بالطاعون البقري بين قطعان قبائل الدنكة ولكن ثروة عربان البدو وهي قطعانهم ومواشيهم تنمو باطراد وازادت جزيتهم في سنة ١٩١٠ ثلث ما كانت في السنوات السابقة . ومع ان طول فصل المطر حال دون جني كيات وافرة من الصمغ فقد دفع الثلاك من ضرائبهم تقدماً اكثر مما جرت عادتهم ان يدفعوا . وقد اخذت الحكومة تسهيل الوصول الى غابات

الصنع بفتح الطرق المؤدية اليها والمأمول ان ذلك يشط هذه التجارة ومن المتاجر التي يمكن تزقيتها بتجارة المواشي ولكن الوطنيين بكرهون بيع حيواناتهم لانها الوسيلة الوحيدة لتدبير الزوجات والمالاريا منتشرة في هذه المديرية لسوء الحظ ومع ان في الاهالي مناعة ضدها فانها حائل يحول دون رواج الاعمال والارتقاء

ويشير الكبتن اوسليمان المدير بوجوب تشديد المراقبة والسلطة على قبائل النوير

« ٤١ » - مديرية النيل الابيض

حالة هذه المديرية زاهرة ومساحة الاراضي التي تزرع فيها تزداد وتنتع عامًا فعامًا والقطمان والمواشي تنمو وتكثر وقد كاد طاعون المواشي يزول ولكن عدم وجود الاسواق للمواشي يحول دون توسيع نطاق تجارتها وسيلافي هذا النقص متى انتهى مد سكة الحديد وقد قدرت ايرادات ١٩١٠ بنحو ٥٠٠٠٠ ج.م ومصر وفاتها بنحو ٢٢٠٠٠ ج.م فهذه المديرية من الوجهة المالية احسن مديريات السودان ومديرها المستر بطر يستحق الثناء والاطراء على حالة مديريته . فالعشور وعوائد الحيوانات متسنة ويمكن زيادتها بزيادة الموظفين لتدبيرها . وقد زادت صادرات الصنع ٧٠٠٠ قطار قبل آخر يوليو وراجت سوق السمسم وفاق محصول النرة في سنة ١٩١٠ محصولها في كل سنة سابقة . ولكن لا بد من حمل الزراع الوطنيين على تغيير عاداتهم التي اعتادوها من الاقتراض من التجار وابنائهم القرض عينًا من محصولاتهم بسعر اقل من سعر السوق

ولا تزال مستعمرات الجنود الذين اتوا خدمتهم سائرة على قدم النجاح وقد قدمت معظم العمال اللازمين لكبري رباك

وزاد عدد التلاميذ في مدارس الدويم والقطينة والكوة وبما يشدد الزائمان مشايخ العرب اخذوا يرسلون ابناءهم الى هذه المدارس

« ٤٢ » - النتيجة

واقصر في النتيجة على القول بانى ارجوان حكومة جلالة الملك توافقتي على ان نتيجة اعمال حكومة السودان في سنة ١٩١٠ حسنة جدًا اذا قورنت باعمال السنوات السابقة وانها تبعث على الامل الشديد بان البلاد دخلت في طور يوجب ان تسير فيه باسرع مما سارت ماديا واديا ما دامت تحت النظام الحالي واني ائد الاسلوب الذي جرى عليه السر رجند ونجت وجميع الذين يعملون اعمالهم الشاقة تحت رئاسته يستحق اعظم الثناء والاطراء هذا واني . . . الخ (الامضاء) الدين غورست

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١١

مرفوع

من الفيكونت كتشنرالى السرا دورد جراي

بمصر

مصر في ٦ ابريل ١٩١٢

مولاي

التشرف بعرض تقريرى عن تقدم دواوين الحكومة المصرية ومصالحها في

سنة ١٩١١

بمصر

١ المقدمة

قضى سلفي السر الدين غورست احسن سني حياته وبذل ما اوتي من مقدرة عظيمة في زيادة الخير والفلاح لهذه البلاد فقد ثقل في وظائف مراقب الاموال المقررة ووكيل نظارة المالية ومستشار نظارة الداخلية والمستشار المالي ونجح في تقلده هذه الوظائف نجاحاً باهراً . ولما ترك القورد كرومر مصر بعد خدمة طويلة محفوفة بالتعاقب اختير السر الدين غورست طبعاً خلفاً له في هذه الوكالة حيث جد بهمة لا تعرف الكلل حتى ادركته منيته . وقد قيل في تأييده وتقرير افعاله في هذه البلاد وفي بلادنا ما لم يبق بعده مجال في هذا التقرير لاطراء خدمته الجليلة بل يعد التطويل فيه من الفضول

بعد ما غبت احدى عشرة سنة عن مصر حيث خدمت مدة مديدة في وظائف عسكرية وشبهية بالعسكرية مررت مروراً عظيماً عند عودتي اليها بتجديد معايشة كثيرين من المصريين الذين تقادم عهد الصداقة بيني وبينهم . وتيسر لي ادراك التقدم والتغير الذي تشيرته مصر اكثر على ما اظن مما يدركه الذين استمرت اقامتهم فيها تلك المدة فلا جرم انه يحق لسوء الخديوي ونظاره وسائر موظفي دواوين الحكومة ومصالحها المختلفة قبول التهانئ بنجاح سمعهم في تحسين حالة الاهالي وتوفير اليسر والخير لهم . على ان بلاداً كصر لا تزال تحتاج طبعاً الى سعي كثير وان يكن ذلك اضحى الآن اسهل مما كان عليه في الماضي . والفضل في هذا التسهيل لمشورات ذوي العقل والحكمة التي تغلبت على سواها ووطدت مالية البلاد على اركان الثبات والفلاح . فان ما ابداه القورد كرومر والسر الدين غورست كلاهما من صحة الحكم ومضاء الزينة في الامور المالية كان عظيم القيمة في توفير اسباب الخير وارثاء البلاد في المستقبل

اتفق حين وصولي الى مصر تقريباً ان الحالة السياسية في الشرق الادنى اضطرت كلها اضطراباً شديداً بما فعلته ايطاليا على غير انتظار قط حيث شجرت الحرب على السلطنة العثمانية وشنت الاغارة على طرابلس الغرب وبرقة . ولا غرابة ان اثار هذه الحرب عواطف الميل الشديد في صدور اهل مصر الى اهل تلك البلاد الحار بين المسلمين فذلك طبيعي نظراً الى قرب تلك البلاد من بلاد مصر جغرافياً والى الصلات والروابط الشديدة

بين اهلها وعزبان القطر المصري والعلاقات الدينية والتجارية بين الفريقين ولذلك كان هيجان الحواظر في بر مصر شاملاً متشعباً وشديداً ايضاً . ولكن اهل مصر اظهروا مع ذلك من الجلد وضبط النفس ما يستحقون عليه اعظم مدح رغمًا عن سوء اغراء بعض الجرائد الوطنية التي لا تحاسب ولا تقدر للعواقب . ووقف المصريون نفوسهم على فعل ما يحق لهم فعله فبدلوا بذل الكرام لتخفيف الكرب والشدائد التي تنتج عن الحرب ولتجهيز مستشفيات للهلل الاحمر وارسالها لتأسيه الجرحى . وقد اعلنت مصر انها تكون على الحياد في هذه الحرب وحافظ المصريون على هذا الحياد تمام المحافظة فاظهروا بذلك شغفاً عيياً بالقيام بالواجب واحترام القانون والنظام مع شدة ما بهم من الاميال الدينية والعطف والحنان التي حاجها طول هذا الجهاد بقرب حدودهم

ويسرني ان اقول انه في ما سوى ذلك زادت الاميال السياسية اخيراً سكوتاً وان معظم الاهالي اصبحوا على ما يظهر يهتمون بالنظر في اصلاحات التي تعمل لخير بلادهم اكثر مما يهتمون بالمناقشة في مسائل سياسية عويصة لا تؤدي الى نتيجة نافعة

لما عدت الى مصر بعد غياب طويل عنها اثر كثير في نفسي ان الذين فارقتهم ومعشر متجانس من عقلاء الاهالي المسلمين المدودين طائفة قائمة على قاعدة سنن اجتماعية ثابتة قد انشقوا واتقسموا الى فرق واحزاب سياسية . لانهما كانت قيمة نظام وجود الاحزاب في الهيئة السياسية الغربية قواضخ ان تطبيق هذا النظام على طائفة شديدة الاصطباغ بالصيغة الديمقراطية قد جعلت القاعدة الجوهرية التي بنت عليها نظامها الاجتماعي الاخوة بين الناس مع احترام العلم واختيار المتقدمين في السن يكون تطبيقاً منافياً لمتنضى الطبع ومشحوناً بالانقسام والضعف لا محالة

ان ترقية اخلاق الشعب واعلاء مجابهة يتوقف معظمها على نمو قوة ضبطه لنفسه وتسلطه على نزق طباعه حتى لا يطاوع اول دافع له من نفسه وعلى نموده الاعتماد على نفسه بلا تطفل وفصول وعلى ممارسته المتأخرة والنيات والجلد . فجهاد الاحزاب في مناظرة بعضها لبعض لا يفيد اكتساب صفة من هذه الصفات التي ينال بها التقدم . نعم ان الاهتمام بالمسائل السياسية اهتماماً مقروناً بالهدو والتأمل نافع للهيئة الحكومة والهيئة الحاكمة واما الاهتمام بالكاذب الذي يبنى عادة على تحريف الاقوال عن مواضعها وتصوير الامور بشير صورها وانما يدوم باموال الحزب وتدابيره والاعبيه فلا خير فيه لتوسيع العقل وتربية الاخلاق في شعب من الشعوب الشرقية

وفي اوائل سنة ١٩١١ هاجت الطائفة القبطية بعض الهيجان ووقع الجفاء بينها وبين المسلمين بعد ما طال عهد الصفاء بين الفريقين وكانت معظم السبب في هذه الحالة الموجبة للاسف سوء التفاهم بينهما . ولكن يسرني ان اقول ان ذلك زال الآن وان الاقباط سلكوا في هذه المسألة سلوكاً موجباً لمزيد الاستحسان طبقاً لما كنت انتظره منهم . فقد عدلوا عن عقد مؤتمر ثاني مرة عن طيب نفس منهم . وكذلك المسلمون فقد اظهروا مثل ذلك الروح وتلك الرغبة في الخير العام وسلكوا بالفعل مثل ذلك السبيل . وانا على يقين انه قد حل الآن زمان السلام والاتحاد والوثام خير الجميع . والرجاء انه يكون زماناً طويلاً الدوام .

ان ارتفاع السواد الاعظم من اهالي القطر المصري في المستقبل يتوقف على تحسين احوال الزراعة عندهم اذ هي وتربية المعارف بينهم الدرجتان الجوهريتان اللتان تؤديان الى ارتفاعهما مادياً وادبياً . اما من جهة الزراعة فصلحة الزراعة التي انشأتها الحكومة المصرية حديثاً باذلة جهدها حتى انها - مع تعلمها بالاختبار - تعلم المزارعين وتصحهم وتنشئ حقول تجربة متفرقة في البلاد لترتفع صحة تعاليمها رأي العين . والفلاح لا يزال كما كان طول زمانه من احسن خلق الله واكثرهم ثباتاً وكذا يجب بقاء القديم على قدمه نوعاً مثل اكثر المزارعين ولا يكاد يدرك التغيرات التي جرت حوله . فانه يسرع على قوم قضا العصور الطوال وهم يتلهفون على زيادة الماء ليراعهم ان يدركوا ان الافراط في الخير ضرر على انه لا مشاحة الآن في ان جانباً كبيراً من ماء الري يضاع سدى ويتبع أيضاً ضرراً حقيقياً في الحاصلات . واما التربة فلما في ماء الفيضان من اسباب الخصب لا تزال على اصلها من الجودة اذا اجيد حراثتها وخدمتها جاءت بالمحصول الكثير وان تكن مشبعة بالماء في بعض الجهات . ولكن اعتراها بعض النقائص فاضعفت قوة الانتاج فيها مؤقتاً ومست الحاجة الشديدة الى اجمال الصرف التي سيأتي الكلام عليها مطولاً والى مواشٍ لحث اراضي الدلتا أيضاً فان ربع مليون رأس من الماشية نفق بالوباء في السنوات السبع الماضية مع ان مساحة الاراضي الزراعية زادت مثل ذلك العدد من الفدان أيضاً . وقد نقص المحصول أيضاً باسباب أخرى منها كثرة تعاقب زراعة القطن وعدم ترك فحة كافية بين شجيراتهِ . فتى أصححت تلك النقائص وجب ان يعود محصول الفدان الى مثل ما كان عليه في الاعوام الغابرة . ويلزم أيضاً زيادة الاعناء بانتقاء البذرة للتقاوي واستبدال اصناف القطن القديمة التي فسدت وانحطت باصناف اخرى جديدة . والمهمة مبذولة الآن في تربية القطن وتأصيله للحصول على تلك الغاية . والمأمول ايجاد اصناف جديدة اصح من الاصناف الحالية . وقد كان يسرع على المزارعين الفقراء ان

يحصلوا على نقايي جيدة في الماضي لانهم كانوا يشترونها من صغار التجار الذين كانوا يبيعونهم في الغالب بذرة من اصناف رديئة جداً ويتقاضون منهم اثماناً عالية فصارت الحكومة تبيع الفلاح الآن نقايي جيدة لكي يجني منها محصولاً من الدرجة المطلوبة
ولكنثرة الرطوبة في الارض وقلة صرفها واهلاك الطير في السنين الاخيرة بلا تمييز ازدادت آفات الفطن ازدياداً هائلاً وجعلت تلتف في المحصول كثيراً . فعينت لجنة تتعقد الآن برئاسة دولة البرنس حسين باشا كامل وتجرب التجارب رجاء اكتشاف واسطة يتيسر بها اباداة هذه الحشرات

والمأمول الآن انها تدخل بعض الحلم التي تهلك دودة الفطن في بلاد اخرى فتتركها قليلة العدد او انها تكتشف مادة سامة تقتل الدودة ولا تضر بغيرها فتخفف بذلك وطأة هذه الآفة ان لم تستأصل شأفتها . وقد سنت قوانين لوقاية الطير ولكني اخشى ان يكون منها قد تأخر عن الوقت الذي كانت تنقذ فيه كثيراً من انواع الطير النافعة التي كانت كثيرة في هذه البلاد . والمأمول اخيراً انه متى اجيد الصرف وجفت التربة تزول الاحوال التي تلائم وجود الدودة الآن وتوافق تكاثرها فيقل بذلك شرها

وسيم العمل الخالد الذكر والاثر بتعليق سد اصوان في شهر ماي المقبل فيزداد الري في القطر المصري ويجني البلاد من الخير ما يساوي اضعاف ما اتفق على ذلك الخزان . وقد تمت اصلاحات اخرى تتضمن اعطاء الماء الصيفي في الوجه القبلي والقاء ري الحياض الذي طالما حال دون انتاج الارض لمحصولها الكامل هناك . وما دام امر الماء الوافر للري قد صار مضموناً فيجب ان لا يدخر وسع في تمكين اهل مصر من جني اعظم ما يجني من تربتهم الجيدة بفضل هوائهم الطيب العظيم . وقد اصبحت مسألة الصرف التي طالقت المناقشة فيها مسألة كلية الامة وعليه فستخذ التدابير اللازمة لتنفيذ مشروع عظيم عظيم للمصارف في مديرتي الغربية والبحيرة فقد عرض ذلك المشروع على السر وليم جارسن والمستروب اللذين يفوقان سائر الاقران في معرفتهما الفنية وطول اختبارهما للبلاد . وتمت المصادقة عليه وسينفذ في اقصر وقت يقتضيه مثل هذا العمل العظيم . ويقال بالاختصار ان النتيجة المقصودة هي خفض الماء في مصارف تلك الجهات من الدلتا من مترو نصف الى مترين عن سطح الارض لان التجارب المحككة التي جربها الدومين اثبتت انه اذا تم ذلك زاد محصول القنداء حتى يتضاعف على الراجح في جهات كثيرة

كانت مسألة ديون الفلاح من الاسباب الكبرى الموجبة لهم والقلق على حالة البلاد

الاقتصادية والمأمول الآن ان نشر التعليم بواسطة الكتاتيب ونحوها يعلم الفلاح كيف يحسن تدبير اموره المالية من دون ان يحمله على ترك العمل في اطيانه . وكذلك نشر صناديق التوفير في القرى يعود التوفير وتربية الثروة ويسر له التخلص من ديونه مع الايام . والمأمول ايضا ان انشاء حطات للقطن في البلاد وضبط القبانة تحت نظر الحكومة واعلان اسعار الاقطن يومياً يمنع غش التاجر الصغير للفلاح عند شرائه قطنه ويزيد ربح الفلاح من تعبهِ

والمنابة من جهة الآن لازالة الضرر الذي ينجم عن خلط اصناف القطن المختلفة بعضها ببعض لانه يخفض سعر القطن المصري وايضاً لازالة الضرر الذي ينجم عن قلة آلات الحليج والتدابير الاخرى اللازمة له

وفي سنة ١٩١٠ ابتدأت تجربة ذات شأن عظيم واعني بها اناطة التعليم المحلي بمجالس المديرية التي نظمت تنظيمًا جديدًا حينئذ . ودير المال اللازم لذلك بزيادة مبلغ في المئة على اموال الاطيان . ولم تعرض نظارة المعارف لتلك المجالس في اختيار النمط الذي تشي مدارسها عليه وانما كانت تمدها بنصائحها ومساعدتها اذا طلبت منها ذلك . فباشرت تلك المجالس مهمتها هذه بهمة وحماسة . ولا ريب في ان التعليم نهض نهضة عظيمة تحت اشرافها ومراقبتها . وقد ادى هذا المسمى الجديد الى صد حاجة شديدة حيث جعل نظام التعليم قابلاً للتوسيع ومتعدد الوجوه ووسع ايضا نطاق التعليم مجاناً . على انه لا بد من امهال هذه المجالس حتى يتيسر لها ان تربي مساعيها وتوسعها وتركزها على شكل ثابت وعليه لم يكن الاوان للجزم بنتيجة هذه التجربة اذ هي لا تزال في حكم الوقت غير المحدود ولا المقرر

اما السياسة التي تجري عليها مجالس المديرية المختلفة في مدارسها فمختلفة كما كان ينتظر اذ بعضها عييل الى انشاء مدارس ثانوية بدلاً من الكتاتيب والمدارس الصناعية والزراعية التي تحتاج الاقاليم اليها احتياجاً شديداً . وبعضها انشأ مدارس للبنات ايضا وهذا مما يحسن ذكره ولكن لقلة وجود العلمات للتعليم في هذه المدارس لم تقدم بقدر المرام ولا بالسرعة المطلوبة . وعند مجالس المديرية الآن ٤٥١٧٣ صيغاً و ٥٥٠ بنت في الكتاتيب عدا ١٠٠٠ صبي في المدارس التي هي اعلى منها . وما يقوي الامل بهذه المدارس الرغبة البادية في جعل تعليمها وافياً باحتياجات الاهالي اليومية ومقللاً لعدد الاميين منهم اذ لا ريب في ان جهل الفلاح للقراءة والكتابة يتركه قاصراً عن المعارف بها في اخذه وعطائه ويؤخران ارتقاء البلاد الاقتصادي والاجتماعي في كل درجة من درجاته . وفي

الماضي لم يكن جهل القراءة والكتابة يقل يدي جاهلها كما يفعله الآن لان احوال المعيشة كانت بسيطة ساذجة اما الآن فالتغيرات التي حدثت اخيراً زادت علاقة الزارع والتاجر والصانع بمن هم أكثر منهم علماً وتنوراً فمسّت لذلك حاجتهم الى زيادة الاعتماد على قوام العقلية ومقدرتهم الشخصية واصبحوا يبحثون بيزيد من جهلهم للقراءة والكتابة قصوراً وتقصيراً يمكنتنا حتى من العلم القليل ان نحصل على عناصر ثمينة من العناصر التي يتركب تقدم الامة منها علاوة على ما في العلم من التثقيف والتهديب لعقل الانسان واخلاقه . فمن النجح العيوب التي كانت تعتور التعليم الابتدائي الاقتصار فيه على ثقافة الذاكرة فان التعليم الذي ينحصر في الكتب يترك بعضاً من انفع القوى العقلية بلا قوة ولا ترقى لكن مواولة الاعمال اليدوية تعود اليدين الدقة والقبض في الملاحظة وتعود اليد الحذق في الصنعة وتربي العقل على ادراك اهمية الصدق في العمل وتكسب صاحبها ملكة الاجتهاد والالتقان والانتباه الى التفاصيل وتنشط العقل بوجه الاجال

فاشد ما يتطلبه التقدم من هذا القبيل استنباط نوع من احسن انواع المدارس الريفية الموافقة لسد الحاجات الخاصة بالجهات الزراعية ومتى تم ذلك قوي الامل بازدياد عدد الاولاد المتعلمين . ولا يغيب عن البال ان التسرع في توسيع نطاق التعليم ببلاد الارياض قبل التدبير والتفكير في ذلك ملياً يخشى ان يعطل المصالح الزراعية التي يتوقف معظم ثروة البلاد عليها لانه اذا خرج اهل الارياض المصرية من بلادهم وغروجهم يكون ضربة عظيمة عليها اقتصادياً واجتماعياً . وانقاء لهذا المخذور يجب ان يعلم الاولاد نصف النهار في المدارس وان يقضوا النصف الآخر في النيطان وان تكون المساعدة لم من الدرس في الاوقات الموافقة لمتقضى الزراعة فذلك احسن حل لهذه القضية

واذا كان القصد الحصول على احسن النتائج من هذا النظام المحلي فلا بد من ان يصير تعليم مجالس المديرية مضارعاً في الرتبة لتعليم نظارة المعارف . وليس المراد بذلك ان هذه المضاربة تستلزم توحيد الفرقين وانما المراد ان احدهما يكون عوناً للآخر في تعليم البلاد فنظارة المعارف تقوم بتقديم النصيحة والمساعدة كما تفعل الآن وبالمراقبة ايضاً عند الاقتضاء وتظل على الارحج تقدير المدارس الثانوية والفنية العليا . ومجالس المديرية تتولى ادارة الكتاتيب والمدارس التجارية والزراعية والابتدائية ومدارس المعلمين الذين يعملون في الكتاتيب وما شاكل من المدارس

وقد اظهرت الحكومة ثققتها بهذا النظام الجديد للتعليم المحلي ورغبتها في نجاحه حيث

منحت مجالس المديریات ١٠٠٠٠٠ جنيه مصري لتستعين بها على بناء المدارس وتأثيثها وتجهيزها فاذا كانت هذه المجالس تتبع نصيحة الخبيرين ولا تتورط في مشروعات ينفرا بها الطمع يسي جهل الفلاح للقراءة والكتابة في خبر كان بعد قليل من الزمان

على ان مجالس المديریات شغلت بنشر التعليم عن سواء من الواجبات المفروضة عليها لاهالي الاقاليم فوقع منها بعض الاعمال فيها فالواجب ان لا تنسى وجوب الاعثناء ايضاً بتحسين احوال اهالي الاقاليم وتدبير ما يلزم لذلك ولا ريب عندي ان تحسين تلك الاحوال ومن جعلتها تحسين المواصلات واصلاح السكك والكباري وانشاء حلقات للقطن وردم البرك والمستنقعات التي تقصر بصحة اهالي البلاد وربما اضيف اليها تطهير المصارف الفرعية ايضاً — هذه وما شاكلها من الاعمال النافعة اللازمة لخير الاهالي ستصير يوماً قسماً مهماً من عمل مجالس المديریات وتستغرق مزيد اهتمامها

وقبل ان انتقل من مسألة التعليم الى غيرها اذكر امرين مهمين نتجا عن ترقى سياسة التعليم في هذه البلاد احدهما الابتداء بالتعليم التجاري . فان قلة معرفة المصريين الذين درسوا في بلادهم للاصول التجارية سدت في وجوههم ابواب وظائف كثيرة من الوظائف التي تكسب صاحبها كرامة وتعود عليه بالرجح والآخر نقرر مبدئياً ولكنكم لم يبتدأ به فعلاً بعد وهو وضع امتحانات يمتحن بها الطالب الخدمة في الحكومة . والقصد من هذا الاصلاح ان يصير الموظفون من طبقة ارقى عقلياً وان تزول كل شبهة في التوظيف بالصنيعة « والمحسوية »

اما مجلس شورى القوانين فقد احسن القيام بعمله واطمن ارب اعضائه يرغبون في اصلاح احوال الاهالي رغبة حقيقية ولكن نظراً الى طريقة انقائهم والى عديم في هيئة المجلس ببق مقدار تمثيلهم لوزائب الاهالي على اختلاف طبقاتهم تمثيلاً حقيقياً نهالاً من المسائل المضملة الاخذ والعطاء والمخاتجة الى النظر واليحت قبل الحكم فيها

اكثر سلفاي من بيان الحوائل التي تحول في سبيل التقدم بمصر من جراء الامتيازات الاجبية حتى اغنياني عن الاشارة الى اتأخير الذي تلقيه الدول الاجبية في سبيل تقدم هذه البلاد . والمأمول ان الاحتجاج الذي احتجته مصر في المؤتمر الصحي الدولي الاخير بأول الى تخفيف وطأة هذه الوصاية التي لا تزال وهماً في عنق مصر فان ذلك الاحتجاج وقع وقفاً حسناً عند المندوبين الخبيرين الذي كانوا مجتمعين حينئذ يباريس

انجبت الانتظار كثيراً في هذه الايام الى احوال المحاكم المختلطة فان مثل هذه المحاكم

كما قال كثيرون مثل دولة في دولة وظني ان التفائص الملازمة للبادئ الاساسية التي بني عليها نظامها هي السبب الاكبر في ما ظهر فيها حديثاً وكثرفيه التأويل والقال والقليل ولا شبهة في انها لم تعد قادرة على انجاز القضايا الكثيرة التي ترفع اليها من مدنية وتجارية فاني اسمع شكوى التجار دائماً من هذا القليل ولا غرابة في ذلك اذ القضايا المتأخرة في السنين الاخيرة ازدادت ازدياداً دائماً حتى تراكت في محكمة مصر ومحكمة الاستئناف ايضاً . والعلاج الذي يصفونه عادة لهذه الحال النافية للرام بسيط جداً وهو زيادة عدد القضاة ولكني لست مقتنعاً ان زيادة عدد القضاة بمقدار ما يمكن ان تنتظر من الحكومة المصرية تصلح للخلل وتسد النقص الذي كثرت منه الشكوى . واما العلاج الناجح فهو ادخال بعض التعديلات الجوهرية على نظام المحاكم الحالي وزيادة عدد « الاود » بتقليل عدد القضاة في كل اودة . ومن سوء الحظ ان الصعوبة التي يجدها الحكومة في الحصول على القبول اللازم من الدول كلها لبعض الاصلاحات التي ترضها عليها لا تزال صعبة فتميز الحكومة عن تذليلها ولذلك اخشى كثيراً انه مع شدة جهد القضاء الاكفاء الكثيرين الذين نتألف منهم هذه المحاكم لا تزداد محاكمهم وفاء بالحاجة ولا انجازاً للقضايا في الظروف الحالية

اما المحاكم الاهلية فقد تقدمت كثيراً مدة غيابي عن مصر فزيد عدد المحاكم الجزئية منها وانشئت محاكم مركزية قربت القضاء من ابواب الناس على انه لا يزال محل للزيادة من هذا القليل . نعم ان العمل ثقیل على هذه المحاكم ولكن القضايا المتأخرة عندها غير كثيرة اذ القضاة الوطنيون يفصلون في القضايا بمضاء وسرعة حتى انه كثيراً ما يحدث ان الاجانب يحولون قضاياهم الى الوطنيين لكي تفصل فيها المحاكم الاهلية سريعاً . واني وان كان يسرني ان اذكر هذا التقدم العظيم في غير القضاء الوطنيين ومهمتهم وكفاءتهم ارى من الواجب عدم تراخي كل ذي شأن في السعي في بث الثقة التامة في نفوس الامة بقضاء القضاء الوطنيين

الباب الاول

في المالية

« ٢ » — الحالة المالية

تضخ حالة المالية المصرية من اليسر والرخاء من الفقرات التالية المأخوذة من مذكرة المستشار المالي . وانا وافقه على كل ما قاله فيها عن محاسن الحالة الحاضرة الناجمة بالاكثر عن توفر الاموال في السنين الماضية وحسن التدبير والشاهدة بفضل السربول هرفي في ادارته لموارد الثروة في البلاد بالحكمة وحسن العناية . قال

ابتدأت السنة الماضية والاحوال موافقة . فان محصول القطن الكبير الذي جناهُ القطن سنة ١٩١٠ بلغ ثمنه ٣٥٨٤٠٠٠٠ ج م بوجه التقدير وذلك يزيد ٥٧٠٠٠٠٠ ج م عن ثمن اعظم محصول جنته مصر قبله من القطن . ويظهر تأثير ذلك في توفير اليسر والزفاه للبلاد من ان قيمة الواردات بلغت سنة ١٩١١ مبلغاً لم يسبق له نظير في سنة أخرى وكذلك الذهب الذي دخل الى البلاد من الخارج لنقل ذلك القطن منها وقدره ١٣١٠٠٠٠٠ ج م بقي منه في البلاد ٥٠٠٠٠٠٠ ج م

ويظهر ذلك ايضاً من ايرادات السكة الحديد التي يصح الاستدلال بها على حالة البلاد المادية فانها زادت ١٠ في المئة . ولولا تأخر محصول القطن سنة ١٩١١ وقلته لزادت أكثر من ذلك ايضاً

فيستغرب والحالة هذه ان سنة كالسنة التي نحن بصدها تمتاز بتوالي الافلاس فيها بين بنوك مصر وارباب الاشغال كما شوهد في الحريف الماضي . والواقع ان ذلك الافلاس المتوالي نتج عن اسباب سابقة لتلك السنة فمن يستنتج منها ان احوال الاشغال في مصر بوجه الاجمال غير حسنة يخطئ في استنتاجه هذا

ان افلاس البنك المصري حصل بالاختصار عن جريبه في اشغاله وتثير امواله على اصول غير صحيحة ابتداءً بالجري عليها منذ اعوام كثيرة اذ تسليف الاموال الى آجال طويلة من الاموال التي تختلف لعدة ثلثة اشهر ليست من الاعمال المأمونة العواقب والواجب ان يكون ما اصاب البنك المصري عبرة لغيره من البنوك ان كانت في حاجة الى عبرة . فان

التزام على الاشغال يشتد كثيراً بين البنوك المصرية في بعض الاحيان فيلزمها حينئذ الاعنصام بالفطنة والحذر حتى لا تقع في التجربة ولا تخاطر باموالها عند اشتداد المزاومة . وكذلك يلزم البنوك الاعيادية اذا شئت الاشغال بتسليف المال على رهن ان تبقى اشغالها هذه محصورة داخل حدود ضيقة

على انه لا بد من كلمة مدح وثناء استحققتها التدابير التي اتخذت بهمة ومضاء وبمساعدة البنك الاهلي وغيره لتخفيف اخطار الخسارة وتقليل الكلفة والمشقة على مدائني البنك المصري واصحاب الاموال التي كانت مودوعة فيه

اما « التفليسات » الاخرى التي سبقت الاشارة اليها فهي تعتبر من عواقب المضاربات التي انتهت بازمة سنة ١٩٠٧ ولكن تاخر ظهورها الى هذا الحين . فان اصحابها كانوا قد استدانوا ديوناً ثقيلة قبل الازمة ثم هبطت قيمة ما عندهم او تعذر عليهم استيفاء ما لم فبقيت الديون التي عليهم بلا تصفية

وعادت فحدثت مضاربات اخرى بلا عقل ولا فطنة ثم عملت اعمال اخرى هي تحت نظر الحاكم الآن فزادت الحالة حرجاً على حرج وزاد سقوط اصحابها دركاً على درك . ولكن هذه الحوادث المؤلمة لا تخلو من وجه للتزنية وهوانها نكت الحالة وطهرتها حتى صارت اصح واصح . فمما كان الضرر الذي اصاب ارباب الاشغال بمصر والاذى الذي ألم بسمة مصر من جراء الاعمال التي افترضت اخيراً فالمصادر الجوهرية لثروة البلاد ويسرها ورفاهها لا تزال صحيحة سالمة

اما محصول القطن سنة ١٩١١ فقد جاء اكبر مما كان يقدر به في الخريف ولكنه ليس بقدر محصول ١٩١٠ . الا ان كبر المحصول الاميركاني اوجب هبوط سعر القطن المصري عما كان عليه في الخريف الماضي وبقي السعر مع ذلك بحيث يربح من المزارع . اما ان كان المزارعون يمودون انفسهم ان يعدوا الاسعار العالية التي يحصلون عليها الآن في ظروف غير معتادة اسعاراً معتادة وانهم يحصلون عليها دائماً فيكون ذلك من المصائب التي لا تأمن مصر شرها

واما مالية الحكومة فحالتها راضية . لما حدثت ازمة سنة ١٩٠٧ أثرت في ايرادات الحكومة تأثيراً لم يكن منه بد وكانت الحكومة حينئذٍ حينئذٍ منهكة بصرف اموال طائلة على اعمال عظيمة ذات منافع عمومية . ثم تلاها محصول ١٩٠٨ و ١٩٠٩ بلا اقبال انخفاض ايرادات الحكومة ايضاً وتأتى عن ذلك ان المال الاحياطي جعل يتنقد بسرعة

ولكن ذلك الزمان مضى وانقضى وابتدأ الانتقال من حال الى حال . فالمشروع العظيم لتحويل ري الحياض الى ري صيفي قد تم والاموال الباقية من الاعتمادات التي كانت مفتوحة له مستصرف سنة ١٩١٢ وخزان اصوان سيتم في هذه السنة . ورصيد المال الاحتياطي زاد سنة ١٩١١ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج . م والمرجح انه يزيد ايضا في سنة ١٩١٢ . فبطل والحمد لله زعم الذين كانوا يظنون ان الحكومة المصرية لا تستغني عن عقد قرض وهي تنظر الآن الى المصروفات العظيمة التي تقتضيها مصارف الوجه البحري غير هياينة ولا وكلة لاستطاعتها القيام بها اذا ساعدتها الاقدار وجاء محصول القطن معتدلاً مدة من الزمان . وما يزيد حالة مالية الحكومة قوة وجودة انت اراضي الدومين شمال الياهي وهي قابلة للاصلاح الكثير ولزيادة الربح الوافر

٣- حسابات سنة ١٩١٢

كان المقدر لايرادات السنة ومصروفاتها كما يأتي

٢٠ ج	الايرادات
١٥٥٠٠٠٠٠	المصروفات
	الاعتيادية
٢٠ ج	الخصوصية
١٤٢٧٥٠٠٠	
٧٢٥٠٠٠	
١٥٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠٠	الزيادة

فجاءت النتيجة كما يأتي

٢٠ ج	الايرادات
١٦٧٩٣٠٠٠	المصروفات
	الاعتيادية
٢٠ ج	الخصوصية
١٤١٣٨٠٠٠	
٧٣٤٠٠٠	
١٤٨٧٢٠٠٠	
١٩٢١٠٠٠	الزيادة

وفي الجدول التالي بيان الإيرادات في السنوات الخمس الماضية

٢٠ ج	
١٦٣٦٧٠٠٠	١٩٠٧
١٥٥٢١٠٠٠	١٩٠٨
١٥٤٠٢٠٠٠	١٩٠٩
١٥٩٦٥٠٠٠	١٩١٠
١٦٧٩٣٠٠٠	١٩١١

ويرى من ذلك ان إيرادات السنة الماضية فاقت إيرادات سنة ١٩١٠ بمبلغ ٨٢٧٠٠٠ ج. م. وزادت ٤٢٥٠٠٠ ج. م. على إيرادات سنة ١٩٠٧ التي فاقت إيرادات سائر السنين السابقة فزيادة إيرادات السنة الماضية عليها دليل يشدد العزائم ويدل على ان البلاد اخذت تبرا من عواقب الازمة التي تلت تلك السنة

ومعظم زيادة الإيرادات في سنة ١٩١١ مستمد من الجمارك وسكك الحديد والدخان وفي الجدول التالي مقارنة بين إيرادات هذه الابواب الثلاثة في السنوات الخمس الماضية

١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	
٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج	
٢١٦٩٠٠٠	١٩٠٤٠٠٠	١٧٩٩٠٠٠	١٩٨٢٠٠٠	٢١٤٢٠٠٠	رسوم الجمارك
٣٧٢٩٠٠٠	٣٤٣٩٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠	٣٤٦٤٠٠٠	٣٥٦٥٠٠٠	إيرادات سكك الحديد
١٦٦٩٠٠٠	١٥٩١٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠	١٦٨٨٠٠٠	١٦٤٨٠٠٠	الدخان
٧٥٦٧٠٠٠	٦٩٣٤٠٠٠	٦٧٤٤٠٠٠	٧١٣٤٠٠٠	٧٣٥٥٠٠٠	المجموع

ومعظم الزيادة في إيرادات الجمارك من رسوم الواردات فقد زادت الواردات في الكمية وارتفاع الاسعار عما كانت في السنة السابقة. أما رسوم الصادرات فتقصت ٣٠٠٠ ج. م. وقد قلت الإيرادات في الأشهر الأخيرة من السنة بسبب تأخر موسم القطن ورخص ثمنه عما كان عليه. أما الدخان فأيراداته تدل على شيء من الزيادة في مقدار متوسط ما

يصيب كل نفس من سكان البلاد
وفي الجدول التالي بيان المصروفات الحقيقية في السنة الماضية والمصروفات التي كانت
مقدرة في الميزانية

المجموع	المصروفات الخصوصية	المصروفات الاعتيادية	
٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	
١٥٠٠٠٠٠	٧٢٥٠٠	١٤٢٧٥٠٠	المقدر في الميزانية
١٤٨٧٢٠٠	٧٣٤٠٠	١٤١٣٨٠٠	المصروفات الحقيقية

ويرى من ذلك أن الوفرة في المصروفات بلغ ١٢٨٠٠٠ ج. م.

٤ — ميزانية سنة ١٩١٢

في الجدول التالي بيان الإيرادات والمصروفات في ميزانية سنة ١٩١١ وميزانية
سنة ١٩١٢

١٩١١	١٩١٢	
٢٠٢ ١٥٠٠٠٠٠	٢٠٢ ١٥٩٠٠٠٠	الإيرادات المقدرة
		المصروفات المقدرة
١٤٢٧٥٠٠	١٤٦٦٨٠٠	الاعتيادية
٧٢٥٠٠	٧٣٢٠٠	الخصوصية
١٥٠٠٠٠٠	١٥٤٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	الزيادة المقدرة

وهذه أهم المعلومات المفيدة عن إيرادات السنة الحالية
قدوت الإيرادات من الضرائب المقررة ٥٦٢٤٢٦٣ ج. م. أي بزيادة ٩٦٠٠ ج. م.

عن الإيرادات الحقيقية من هذا الباب في سنة ١٩١١. ومن هذه الزيادة نحو ٣٥٠٠٠ ج. م. نشأت عن انقضاء القنات الجديدة لضرائب الاطيان في التعديل العام في مديرتي المنيا وبني سويف وتستمرى القنات الجديدة الآن على جميع اطيان القطر المصري وبذلك تزول الفروق التي كانت بين ضرائب الاطيان الخراجية والاطيان العشورية ويتظر ان تبلغ الزيادة من ضريبة الخزان ١١٠٠٠ ج. م. في مديرية الجيزة ومن عوائد المباني ١٠٠٠٠ ج. م.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام ان حجز الاطيان لاستيفاء الضرائب قل كثيراً في السنة الماضية مع ان تأخر موسم القطن عاق سرعة جباية الضرائب وقد اقيمت ايرادات الجمارك في ميزانية السنة الحالية على ما كانت عليه في ميزانية سنة ١٩١١ وروعي الحذر في تقديرها لان قيمة محصول القطن تؤثر في ايرادات الجمارك مباشرة وتوليداً ولان محصول سنة ١٩١١ كان ادنى من محصول السنة السابقة في الكمية وفي الثمن خصوصاً

وكانت مصلحة الجمارك قدر صادرات القطن والجبوب في ما يخص بفرض الرسوم الجمركية عليها باقل من قيمتها بعشرة في المئة فالتفت هذه العادة من اول سبتمبر ١٩١١ وعلاوة على ذلك فقد كانت الرسوم الجمركية على صادرات القطن مبنية على قاعدة « رتبة القطن » المعروفة « بمجود فيرون » فرأت مصلحة الجمارك ان هذه « الرتبة » لم تعد تمثل المتوسط الصحيح لحصول القطن فاتفقت مع شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية على تدوير تعديل قاعدة التثمين

ولا تزال ايرادات المحاكم المختلطة آخذة في الازدياد ويتظر ان تبلغ الزيادة فيها ١٠٠٠ ج. م. اما النقص في ايرادات المحاكم الاهلية قضائي عن النقص في عدد القضايا المدنية التي عرضت عليها لاسيما القضايا التي بمبالغ صغيرة ويقال ان علة هذا النقص هي ان اقبال موسم القطن في سنة ١٩١٠ مكن الفلاحين وضطر التجار من اداء ديونهم في حين ان القضايا التي نشأت عن ازمة سنة ١٩٠٧ سوي معظمها تسوية وبناء على ذلك انقصت الإيرادات المقدرة في هذا الباب ١٥٠٠٠ ج. م. وقدرت الزيادة في ايرادات المحاكم الشرعية بمبلغ ٥٠٠٠ ج. م. وبلغت ايرادات سكك الحديد ٣٧٢٩٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩١١ فثقت ما قدر لها كثيراً ولا يحسن ان يستتج من ذلك ان ايرادات سنة ١٩١٢ ستبلغ هذا المبلغ ولذلك قدرت بمبلغ ٣٤٤٥٠٠٠ ج. م.

وقد ثرت الزيادة في إيرادات مصلحة التلغرافات بمبلغ ١١٠٠٠ ج . م وفي إيرادات
البوستة بمبلغ ١٠٠٠٠ ج . م
وبلغت الزيادة المقدرة من ابواب شتى بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج . م منها بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج . م
تدفه شركة رمواي مصر

وقد ادجت إيرادات الدومين في الميزانية العمومية لسنة ١٩١٢ لأول مرة ويرجح
ان يوفى الباقي من قرض الدومين في اثناء السنة الحالية ويبقى تحت تصرف الحكومة مرصيد
من ارباح الدومين قدر بمبلغ ٦٠٠٠٠ ج . م لسنة ١٩١٢

وزيدت المصروفات المقدرة لسنة ١٩١٢ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج . م عن مثلها في سنة ١٩١١
ومن هذه الزيادة ١٠٠٠٠٠ ج . م . زادت في الظاهر فقط وتحت عن التغيير الذي ادخل
على طريقة الحساب في حسابات المطبعة الاهلية والمحاكم المختلطة لكي تنسج الحسابات على
منوال واحد

ويمكن قسمة الزيادة الحقيقية البالغة ٣٠٠٠٠٠ ج . م الى الابواب الآتية

٢٠٠ ج . م

١٠٠٠٠٠

٦٧٠٠٠

٩٣٠٠٠

٣٠٠٠٠

اعانات مجالس المديرية

سكك الحديد

الاشغال العمومية والزراعة

التعليم

وقد سبق لي ان اشرت الى الاسباب التي حملت الحكومة على اعانة مجالس المديرية
بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج . م لترقية التعليم المحلي
وبأشرح في الفصل الخاص بسكك الحديد المصرية الغرض من زيادة مصروفات سكك
الحديد والابواب التي تتفق الزيادة فيها

اما الزيادة في مصروفات الاشغال العمومية والزراعة فمقسومة كما يأتي: ٤٠٠٠٠ ج . م
تتفق على تطهير المصارف الموجودة والجديدة والحفاظ عليها وهذا المبلغ هو غير الاعتمادات
الكبيرة التي قمت من المال الاحتياطي في سنة ١٩١٢ لمشروع المصارف الجديدة في بعض
انحاء الدلتا الشمالية . و ١٦٠٠٠ ج . م تغطي لمصلحة الزراعة الجديدة والباقي يخص بتنظيم
موظفي الري وبعض المطالب المهمة التي تطلبها نظارة الاشغال العمومية
وأما الزيادة في مصروفات التعليم فالتقصود اتفاق بعضها في ترقية التعليم العام والبعض

الآخر في سد الحاجات الخصوصية في مصلحة التعليم الزراعي والتجاري والصناعي. ومعظم الزيادات في القسم الاول ناشئ عن انشاء مكتب للامتحانات وعن توسيع مدرسة المعلمين الناصرية وعن اضافة فرق جديدة الى مدرسة راس التين وهذه الاضافة تعادل انشاء مدرسة ثانوية جديدة . وفي اقسام الثاني ٨٥٠٠ ج . م كلفة انشاء مدرتين جديدتين للتجارة والفلاحة العملية وما بقي فلتربية امور في مصلحة المعارف سيأتي الكلام عنها في الفصل الخاص بها

ومما يدعو الى الارتياح اقصا الاعانة التي تمنحها الحكومة المصرية لمصر وقات السودان الملكية مبلغاً كبيراً قدره ٢٥٠٠٠ ج . م وقد تناقصت هذه الاعانة في السنوات الاخيرة على ما يرى في الجدول التالي

٢٠ ج	
٢٥٣٠٠٠	١٩٠٨
٢٠٨٠٠٠	١٩٠٩
١٩٨٠٠٠	١٩١٠
١٨٨٠٠٠	١٩١١
١٦٣٠٠٠	١٩١٢

فالزيادة المطردة في ايرادات السودان التي جعلت هذا الاقصا ممكناً تدل على صحة سياسة السخاء التي اتبعتها الحكومة المصرية في ترقية موارد الثروة في السودان فيه. والامال معقودة على قرب اليوم الذي فيه يرفع هذا العبء عن كاهل الميزانية المصرية

وبلغت الاعنادات الخصوصية الجديدة لمصر وقات التي لا تكرر ٥٩٤٠٠٠ ج . م مقابل ٥٣٣٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١١ وأتم الابواب التي يخص هذا المبلغ بها هي ٥٣٠٠٠ ج . م لاجال كبري بولاى والزمالك الجديدين و ١٥٠٠٠ ج . م لرصيف بولاى و ٤٥٠٠٠ ج . م لاعادة بناء ابنية اميرية مختلفة كدواوين المراكز وقط البوليس في القاهرة والمديريات و ١٢٥٠٠ ج . م لانشاء محلات جديدة في بيارستان الخاقا ومبالغ اخرى لتوسيع مستشفى الاسكندرية ومستشفى الامراض المعدية في القاهرة وتوسيع نطاق العمل البكتريولوجي وتوسيع الكورتيذات في الاسكندرية وبورت سعيد والطور

٥ - المال الاحتياطي

٢٠ ج	
٥٧٤٩١١٩	كان الرصيد غير المصروف من المال الاحتياطي في اول يناير ١٩١١
٢٠ ج	يضاف اليه
١٩٢٠٦٩٥	(١) زيادة ميزانية ١٩١١
٣٨٢٩٥٠	(٢) ايرادات شتى في سنة ١٩١١
٢٣٠٣٦٤٥	
٨٠٥٢٧٦٤	المجموع
٢٢٠٥١٥٢	يطرح منه ما دفع سنة ١٩١١
٥٨٤٧٦١٢	فيكون الرصيد في اول يناير ١٩١٢
ومن هذا الرصيد مبلغ قدره ١١٠٨٠٦٦ ج م ميين لاعتمادات فتحت ولكنها لم تصرف بعد	
وقد حسب المهبوط في الاوراق المالية المعتارة بالمال الاحتياطي واتقص مجموعه كله في سنة ١٩١١ فرصيد المال الاحتياطي في الجدول المتقدم لا يقتصر الى تصحيح ما من هذا القليل	

٦ - الدين المصري

بلغ مجموع الدين ٩٤٩٧٢٢٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩١٠ ومال الفائدة والاستهلاك ٣٥٧١٠٠٠ ج م. فسد من اصل الدين ٣٥٠٥٤٠ جنيهاً مدة السنة وصار مجموع الدين ٩٤٦٢١٦٦٠ ج م في ٣١ ديسمبر ١٩١١ ومال الفائدة والاستهلاك السنوي ٣٥٦١٠٠٠ جنيه * ولا يرب عن البال ان عند الحكومة وصندوق الدين سندات بقيمة ٥٥٠٤١٢٠ جنيهاً فائدتها ٢٠٢٠٠ ج م

فمجموع الدين الذي كان الجمهور يتداول سندات في آخر السنة الماضية ٨٩١١٧٥٤٠ جنيهاً وما تدفعه الحكومة لمال الفائدة والاستهلاك ٣٣٥٩٠٠٠ ج م في السنة

* يشمل هذا الرقم مال الفائدة والاستهلاك عن قرض البومين لسنة كلها فاذا اوتي قرض البومين قبل انقضاء السنة تقس هذا الرقم ولما كان تعيين تاريخ ابقاء هذا القرض بالضبط غير متيسر من الآن فيستحيل ضبط هذا الرقم بالذقة التامة

٧ — صناديق التوفير

اتيج لي ان لاحظت ان صناديق التوفير التي انشئت في سنة ١٩٠٠ والحقت بمصلحة البوستة افادت صغار المودعين في البنادر قائمة عظيمة ولكنها لم تفتح في حمل سكان القرى والعزب على ايداع ما يتوفر لديهم فيها ولا ريب في ان عدم نجاحها بين هذا الفريق نشأ بعضه عن كراهة الفلاحين لايداع اموالهم في البنوك على الاطلاق ولكن السبب الاكبر لعدم نجاحها هو ان نظام صناديق التوفير لم يكن متسعاً اتساعاً كافياً يجعله في اتصال دائم مع سكان القرى والمزارع

ولذلك اتخذت الحكومة مشروعاً جديداً لتحسين هذه الحال والتقريب بين صناديق التوفير والاهالي بأن يفوض الى الصيارف في القرى قبض ما يودعه الناس عندهم ودفعه اليهم عند الطلب وبذلك تصل اعمال هذه الصناديق الى كل ناحية مهما بعدت عن المراكز الادارية ولما كان الغرض من هذه الصناديق جمع نقراء الفلاحين قد جعل اقل مبلغ يمكن ايداعه غرساً صاغاً واحداً

والهمة مبذولة لبث مبادئ فوائدهم التوفير وبسط فائدة هذه الصناديق في ادراك هذا الغرض بقيام موظفي الادارة على تعليم الناس مباشرة والقاء الخطاب البسيطة في المساجد والمدارس

٨ — التجارة والجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٣٨٣٧٣٤٧ ج.م في سنة ١٩١١ وهي وثلاثة كما يأتي

٢٠ ج	
١٨٥٣٧٢٦	الواردات
٢٧٦٤٣٦	الصادرات
٣٨٦١٧	ايرادات شتى
١٦٦٨٥٦٨	السخان

وقد فاق هذا المجموع مجموع ايرادات سنة ١٩١٠ بمبلغ ٣١٤١٦٦ ج.م فهو اكبر مجموع بلغته ايرادات الجمارك في زمن من الازمان وبلغ مجموع قيمة الصادرات والواردات ما عدا البضائع التي اجتازت القطر المصري او التي عادت فصدرت منه وما عدا النقود ٥٥٨٢٦٠٠٠ ج.م مقابل ٥٢٤٩٧٠٠٠ ج.م

في سنة ١٩١٠ وهو اعظم مبلغ بلغته في زمن من الازمان ويزيد ٦٢٣ في المئة عن مجموع السنة السابقة

وبلغت قيمة النقود التي وردت ٧٢٤٢٠٠٠ ج. م. والتي صدرت ٧١٣٢٠٠٠ يقابلها ١٢٩٦٤٠٠٠ ج. م. و ٧٠٤٦٠٠٠ ج. م. على التوالي في سنة ١٩١٠

الواردات

بلغت قيمة الواردات ٧٧٢٢٧٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩١١ مقابل ٢٣٥٥٣٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩١٠ فالزيادة ٣٦٧٤٠٠٠ ج. م. اي ١٥٢٦ في المئة

وقد فاقت واردات السنة الماضية بمبلغ ١١٠٦٠٠٠ ج. م. واردات سنة ١٩٠٧ التي كانت اعظم ما ورد في سنة واحدة وبعزى معظم هذه النتيجة الحيدة الى اقبال موسم القطن اقوالاً عظيماً الى ارتفاع ثمنه في السنة السابقة ولذلك فلا يرجح ان تستمر الزيادة في واردات سنة ١٩١٢

وقد زادت واردات الحبوب والدقيق والسكر لان محصولاتها البلدية قصت عما كانت عليه في السنة السابقة

ولم يؤثر ارتفاع ثمن البن في مقدار الوارد منه فبلغ نحو ما بلغه في سنة ١٩١٠ ولكن قيمة الوارد كانت اعظم بكثير

وزادت كمية الوقود السائل (المزوت) الذي اجتاز القطر المصري ولكن واردات البترول قصت

اما الزيادة الكبيرة في الفحم الذي اجتاز القطر فناشئة عن كثرة البواخر التي دخلت قنال السويس من بورت سعيد وعن ان شركات الفحم في ذلك الميناء تستطيع مناظرة محطات الفحم الاخرى بسبب الشروط الحسنة التي تالها في اقبال الفحم ولا يزال الوارد من مواد البناء (كالاسمنت والحجر والجبس والرغام والخشب والحديد والحديد المصنوع) آخذاً في الزيادة وزادت واردات الاسمدة الكيماوية زيادة كبيرة فبلغت ٥٩٩٥٠ طناً مقابل ٣٥٥٦٠ طناً في سنة ١٩١٠

ولكن الزيادة المهمة في الواردات واقعة في واردات المنسوجات من جميع الانواع فقد بلغت ٨٢٠٩٠٠٠ ج. م. مقابل ٦٦٢٥٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩١٠ فالزيادة ١٥٨٣٠٠٠ ج. م. ويصح ان نتخذ هذه الزيادة دليلاً على زيادة السريرين الفلاحين

وقد قصت واردات النعم قصاً كبيراً جداً عما كانت عليه في السنة السابقة لان الوارد منها من السودان حل محل جانب كبير من الوارد من البلدان الاجنبية . وزاد الوارد من الجبال زيادة عظيمة

الصادرات

كانت قيمة الصادرات ٢٨٥٩٩٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ مقابل ٢٨٩٤٤٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠ فالقصان ٣٤٥٥٠٠ ج.م اي ١٢٢ في المئة صدر من القطن ٦٦٣٨٢٩٠ قناطير قدرت قيمتها بمبلغ ٢٢٩٨٨١٠٠ ج.م مقابل ٦٠٠٩٤٠٦ قناطير في سنة ١٩١٠ قدرت قيمتها بمبلغ ٢٤٢٤١٧١٢ ج.م. وأصدر من قطن محصول ١٩١٠ - ١٩١١ وهو اعظم محصول عرف في القطر المصري ٣٩٢٥٩٢٥ قطاراً في سنة ١٩١١ فسد ذلك معظم العجز الناشئ عن قلة ما أصدر من محصول ١٩١١ - ١٩١٢ في سنة ١٩١١ وانحطاط ثمنه اما صادرات البذرة فزادت وبلغت ٣٨١٨٣٣٥ اردباً قدرت قيمتها بمبلغ ٣٠٣٩٠٠٠ ج.م مقابل ٢٦٧٣٠٠٠ اردب قدرت قيمتها بمبلغ ٢١٦٠٠٠٠ ج.م وفاق محصول البصل محصوله في السنة السابقة مع انه كان اعظم محصول عرف وبلغت صادراته ٩٤٥٠٠٠ طن قيمتها ٣١٤٠٠٠ ج.م مقابل ٩٠٨٠٠ طن في سنة ١٩١٠ قيمتها ٢٦٤٠٠٠ ج.م

وفي ما سوى ما تقدم فقد زادت صادرات كسب بذرة القطن وقصب السكر وسبائك الذهب وريش النعام والبقول والتفصاف الطبيعية والملح وقصت صادرات الجلود واللواياء الناشفة والذرة الشامية والصمغ العربي والصوف والبيض والذرة وزيت بذرة القطن والسمن والملح والمنسوجات القطنية وسن القيل والحناء وخيوط القطن

الدخان

زاد الوارد من الدخان غير المقروم فبلغ ٧٩٥٨٠٠٠ كيلو غرام قيمتها ١١١٣١٠٠ ج.م وكان ٧٥٥٢٠٠٠ كيلو غرام قيمتها ١٠٩٩٥٠٠ ج.م وقد هبطت اعمار الدخان في البلدان التي يزرع فيها فزادت مقطوعته في القطر المصري الى مرتبتها المقررة وعقب النقص الذي وقع في سنة ١٩١٠ بسبب غلاء الثمن غلاءً قاحشاً زيادة مهمة في سنة ١٩١١ ويرجع ان تقدم السودان بدأ في هذه الزيادة

ولا تزال واردات الدخان الروسي غير المقروم آخذة في الزيادة منذ إبرام الاتفاق التجاري بين روسيا ومصر في سنة ١٩٠٩ وقد أضرت هذه الزيادة بواردات الدخان التركي فانها كانت ٣٢٢٣٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٠ فصارت ٢٩٣١٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١١. ولا تزال واردات الدخان اليوناني آخذة في الازدياد وكذلك واردات التبناك من اليونان ايضاً

وزادت صادرات السجائر عما كانت عليه في سنة ١٩١٠ فدل ذلك على ان السجائر المصرية الممتازة لا تزال مطلوبة في البلدان التي تفرض رسوماً باهظة على مثل هذه الواردات. مثال ذلك ان المانيا اخذت في السنة الماضية ما زنته ١٠٠٨٠٠ كيلو غرام مقابل ٨٩٥٠٠ كيلو غرام في السنة السابقة وزاد ما صدر من السجائر الى الولايات المتحدة واستراليا هنغاريا مع ان البلدين من البلدان التي تفرض رسوماً باهظة على هذه الواردات اليها وقد اكمل مستودع الدخان الجديد في الاسكندرية واستعمل منذ شهر اغسطس

ويبلغ الدخان المودع الآن في مستودعات الجمارك ١٥٦٣٠٠ بالة منها ١٣٢٠٦٠ بالة مخزونة في الاسكندرية وهذا المقدار يزيد ١٧٠٠٠ بالة على اعظم متدار سبق خزنه كذلك والمرجح ان لكثرته هذه سببين (١) عدم قمة التجار بالحالة السياسية في تركيا فكان ذلك باعثاً لهم على اقصاء ما يخزنونه في تلك البلاد و (٢) الضيق في الثقة المالية في القطر المصري بحيث يضطر المقرضون الى وضع مقادير وافرة تأمناً للمقرضين. فاذن استمر تجار الدخان على قلة بضائعهم الى القطر المصري اضطرت الحكومة الى الاهتمام بتوسيع المستودعات. وقد ذكر في تقرير السنة الماضية ان عادة خصم ١٠ في المئة من قيمة القطن والبذرة والحبوب قبل اخذ الرسوم الفيت منذ سبتمبر ١٩١١ وبناء عليه فكشوف الجمارك تصدر في المستقبل وفيها بيان قيمة الصادرات بحسب التعريفة الكاملة وقد ادّت المفاوضات التي دارت مع شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية لاجل تغيير قاعدة تمين القطن الى وضع نظام مبني على مراعاة نسب انواع القطن المختلفة

وفي الختام اذكر بعض الامور الجدير بالذكر عن بورت سعيد فقد تم بناء السور الذي يكتنف « المنطقة الحرة » في بورت سعيد طبقاً للادة الخامسة من الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في ١ فبراير سنة ١٩٠٢ ولكن الآمال التي عقدت على ارقائه التجارة في بورت سعيد على اثر اكمال خط سكة الحديد العريض لم تحقق فقد كانت قيمة صادرات البضائع والدخان من بورت سعيد ٤٣٢٠٠٠ ج. م في سنة ١٩٠٣

فلم تجاوز ٣٤١٠٠٠ ج.م في ١٩١١ . نعم ان الواردات زادت من ١٠٣٦٠٠٠ ج.م الى ٢٠٣٩٠٠٠ ج.م . ولكن هذا التقدم لا يذكر في جنب التقدم العظيم في كل تجارة البلاد في تلك المدة

والمظنون ان اصدار الفوسفات والبتول الخام من جسمه وصفاحه وهما الثمران البحريان لشقي المناجم على ساحل البحر الاحمر يتبدى في اثناء سنة ١٩١٢ فينقل هذان المعدنان الى البواخر رأساً من الميناءين المذكورين وقد اتفقت مصلحة الجمارك مع مصلحة المناجم على ان تشتري هذه رسوم الاصدار وقد اصدر ٤٩٥٢ طناً من الفوسفات في سنة ١٩١١ بطريق السويس

٩ — مصلحة البوستان

بلغ عدد مكاتب البوستان ١٧٠١ في ٣١ ديسمبر ١٩١١ فزاد ١٧٣ عن عددها في السنة السابقة

وزاد مجموع الإيرادات ٩٤٥٢ ج.م بعد طرح ٦٠٠٠ ج.م بسبب التغيير في طريقة الحسابات وبلغت المصروفات ٢٧٩٩٠٦ ج.م اي زيادة نحو ١٠٠٠ ج.م

وبلغ جملة ما ارسل من المكاتب والكنائس والعيان ونحوها ٨٠٠١٩٠٠٠ وقد ردد عدد الطرود التي ارسلت في اثناء السنة نحو ١٠٤٩٤٧٦ وكلا الرقمين يزيد عن مثله في السنة السابقة

وفي الجدول التالي مقارنة بين الاموال التي ارسلت على يد البوستان في سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١١

١٩١١	١٩١٠			
٢٠ ج	٢٠ ج			
٤٧٢٦٨٥٨	٤٣٦٦٩٨٥	حوالات داخلية
١٣٧٨٢٢	١٠٠٣٩٧	الى السودان
٣٠٨٧٠٨	٢٩٢٧٨٠	من »
٦٠٦١٢٧	٦٣٠٠٠٠	الى البلدان الاخرى
١٤٥٩٩٣٦٥	١٥٥٤٩٨٢٣	قود

ولا يتعدى التقص الباين الاخيرين

وبلغت قيمة ما ارسل من بونات البوستة الانكليزية ٤٥٢٧٣ ج.م. مقابل ٣٨٥٩٧ ج.م. في السنة السابقة ودفع ما قيمته ٩٨٢٦ ج.م. مقابل ٩٧٦٩ ج.م. في سنة ١٩١٠
ولا يزال الاقبال يزداد على الطرود المحول عليها بقم بين مصر وبريطانيا العظمى والجمال
متسع للزيادة اذا اهتمت الحملات البريطانية بزيادة ما تنشره من الاعلانات في الصحف المحلية
وبناء على طلب مصلحة البوستة البريطانية جعل اقصى الوزن ليعينات القطن المرسلة
الى بريطانيا العظمى كيلو غرامين بدلاً من ٣٥٠ غراماً لان ذلك يسهل ارسال عينات
واقية بالغرض المقصود منها

١٠ — سكك الحديد والتلغرافات

ان نتيجة تشغيل سكك حديد الحكومة المصرية في سنة ١٩١١ تدعو الى الارتياح
الشديد فقد زادت ايراداتها ٢٩١١١٣ ج.م. او ٨٤٥٦ في المئة عن ايراداتها في السنة
السابقة مع ان مصروفات التشغيل لم تزد سوى ٥٧٦٠٠ ج.م. او ٢٤٩٢ في المئة فزاد عدد
الركاب ٨٦ في المئة وزنة البضائع ١١٤٨٥ في المئة ومعظم زيادة البضائع في القطن
والبنرة ومواد البناء والسكر وعسل السكر والمواد القابلة للتلف والفحم والآلات
وكان يحتمل ان الايرادات تتجاوز ما تقدم ولكن التوازن في الثقل ذهاباً واياباً اختل
في فصل الحريف بسبب تأخر محصول القطن وصعوبة تصريفه

وكانت المركبات بالاجمال كافية للثقل ابان رواج الحركة
وقد استغنت مصلحة سكة الحديد المدح لعدم وقوع حوادث تستحق الذكر في
قطارات الركاب في السنة الماضية

وبلغ المصروف لحساب راس المال ٤٢٤٨٠١ ج.م. في سنة ١٩١١ وتم انشاء خط
المرج والخابا وأبي زعبل وقبح للقطارات في اثناء السنة وقبح خط اشمون وقناطر الدلتا
للقطارات في الصيف وصرف ٦٠٠٠ ج.م. على خط زفتي والزقازيق الجديد في ابتاع
الاراضي اللازمة له بين ميت غمر والزقازيق وفي انشاء محطتي زفتي وميت غمر وقد فتحت
محطة زفتي الجديدة وينتظر ان تضع مصلحة سكة الحديد يدها على الاراضي اللازمة للخط
كاه قبل اقضاء هذه السنة. والتقدم جار في الكباري الجديدة في المتصورة وأسيوط
وامبابه وفي محطة الاسكندرية الجديدة

وفي الجدول التالي مقارنة بين نتائج أعمال سكة الحديد في السنوات الثلاث الماضية

١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	
٣٦٩١٠٠٠ ج.م	٣٤٠١٠٠٠ ج.م	٣٢٥٨٠٠٠ ج.م	الإيرادات
٢٠٢١٠٠٠ »	١٩٥٥٠٠٠ »	١٩٧٥٠٠٠ »	المصروفات
١٦٦٠٣٣ »	١٤٤٦٠٠ »	١٢٨٣٠٠٠ »	صافي الإيراد
١٤٥٣ »	١٤٦٠ »	١٣٩٨ »	الإيراد بالكيلومتر من الخطوط المفتوحة
٦٩٧ »	٦٢١ »	٥٥١ »	صافي الإيراد بالكيلومتر من الخطوط المفتوحة
٥٥٢٠٢	٦٧٢٥	٦٠٢٦	نسبة مصروفات التشغيل
٢٧٩٤١١٥٠	٢٥٧١١٠٠٠	٢٥٣٠٦٠٠٠	الحمد الإيرادات في المئة
٥٩٦٥٠٠٠	٥٥٠٨٠٠٠	٥١٨١٠٠٠	عدد الركاب
٢٧١٢٧٣٠٠ ج.م	٢٥٦٧٩٠٠٠ ج.م	٢٥٢٩٣٠٠٠ ج.م	زينة البضائع بالطن
			قيمة سكة الحديد بالتقدير
			فائدة رأس المال
٦٢٤٢ في المئة	٥٢٦٤ في المئة	٥٢٠٧ في المئة	(على هذه القيمة)

وقد زادت المصروفات المقدرة لسكة الحديد ٦٧٠١٩ ج.م في سنة ١٩١٢ عما كانت في سنة ١٩١١. ولا يزال سعر الفحم بالكمثرات على نحو ما كان عليه منذ سنة ولكن المصلحة رأيت أن تمتص بالفطنة والحذر وتلافى خطر قص الفحم انا حدث اعتصاب في بريطانيا العظمى وأرندا فأوصت على ٤٠٠٠ طن من الفحم الأميركي تسلم في أوائل سنة ١٩١٢. ولا يزال النقل بالبحر غالياً جداً. وقد زيد المستخدمون بسبب زيادة حركة النقل ولا تموي المصلحة رفت هؤلاء حتى ثبت لها ان الاحوال تدعو الى الاستغناء عنهم. وقد حسنت حالة المستخدمين بالاجال تحسناً عظيماً فيما يخص زيادة « البدل »

وقد تمت اعتمادات من المال الاحتياطي بمبلغ ٤٤٥٠٠٠ ج.م لحساب رأس المال في السنة المالية وهذه أهم الابواب التي خصت بها هذه الاعتمادات

٢٠ ج	خط جديد من زفتى الى الزقازيق
٧٩٠٠٠	بكري
١٤٣٠٠٠	مد خطوط ومحصيل
٣٩٠٠٠	تحسين المحطات ونظام الاشارات
٦٠٠٠٠	تحسين محطة القاهرة
١٠٠٠٠	محطة الاسكندرية
٣٠٠٠٠	مساكن المستخدمين
٢٠٠٠٠	تحسين الخطوط الفرعية في الوجه القبلي
٢٤٠٠٠	مركات

وقد قصت ايرادات سكك حديد الوجه القبلي الفرعية بعض التقصان عما قدر لها في الميزانية ولكن مصروفاتها كانت اقل كثيراً عما قدر لها وقص ما قلته من قصب السكر والسياح وزاد ما قلته من الركاب والحيوانات والقطن

وقص الثقل بسكة حديد الواحات الغربية عما كان عليه في السنة السابقة في بابي الركاب والبضائع وبعض هذا القص ناشىء عن عدول شركة مصر الغربية عن حفر الآبار بالآلات البخارية وكان الفحم ينقل لها بسكة الحديد وعن اكمال قطة المحاريق في اول السنة بحيث لم تبقى ثم حاجة لثقل مواد البناء من وادي النيل . على ان مصروفات هذا الخط اقصت كثيراً فلا تبلغ الحسارة منه مبلغها في سنة ١٩١٠

وبلغت ايرادات التفرقات ١٢٧٠٠٠ ج . م فزادت ١١٥٩٧ ج . م عن ايرادات سنة ١٩١٠ وبلغت مصروفات التشغيل ١١٠٠٠٠ ج . م مقابل ١٠٣٠٠٠ ج . م في السنة السابقة

ومدت خطوط التلفون بين المتصورة وطنطا والاسكندرية وبين بورت سعيد والزقازيق وقصحت في سنة ١٩١١ ومد خط لتفراف مرسى مطروح من سيدي براني الى بقبق ومدة خط تلفون من الاسماعيلية الى السويس ومن طنطا الى اتيابي البارد

سكك الحديد الضيقة

في القطر المصري الآن ثلاث شركات لسكك الحديد الضيقة وهي :

(١) سكة حديد الدلتا الضيقة ومجموع اطوال خطوطها ٩٥٢ كيلو متراً
 (٢) سكة حديد مصر السفلى » » » ١٠٩ كيلو مترات
 (٣) سكة حديد الفيوم » » » ١٦٩ كيلو متراً

ويقال بالاجمال ان نتائج عمل هذه الشركات في سنة ١٩١١ كان مليحاً فبلغ صافي ايراداتها ١١٧٠٠٠ ج.م مقابل ١١١٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠ وقيمة راس مالها نحو ٢٤٠٠٠٠٠ ج.م والزيادة ظاهرة في عدد الركاب ومقدار البضائع

ثم ان سكة حديد الدلتا الضيقة تملك ٤٠ كيلو متراً من الخطوط المريضة بين القاهرة وحلوان وقد اتفقت عليها منذ اربعين عاماً في سنة ١٩٠٥ نحو ٨٠٠٠٠ ج.م وهي توي تجديد الخط وابتداله بخط اقل منه. ومع ان ايرادات هذه الخط زادت فالربح لم يبلغ ما كان منتظراً بسبب النفقات الكثيرة التي اتفقت لجل السكة صالحة للعمل ولا بد من اتفاق نفقات طائلة قبل ان تصير وافية بالمرام حقيقة

١١ - استنباط البترول

ظالم الباحثون يبحثون في سنة ١٩١١ عن زيت البترول على سواحل البحر الاحمر ومع انهم لم يعثروا على مناجم جديدة ولم يحفروا آباراً جديدة فقد كان التقدم في هذه الجهة داعياً الى الارتياح وتمت امور كثيرة متعلقة بالبحث والارتياح والتدابير المالية للمستقبل في جسمه حيث المنابع الوحيدة التي تخرج زيتاً من استخراج ربح مالي اقامت شركة الانجلو اجيشن اويل فيلدس لتد جهازاً كاملاً لحزن الزيت الخام وشحنه مباشرة في السفن ذات الحياض وقد الفت هذه الشركة في الاثني عشر شهراً الماضية وهي تمثل نصيب شركة ردسي اويل فيلدس ونصيب شركة انجلو سكيبون بتروليم. واستمر حفر الآبار التجريبية في انحاء اخرى جنوا منها من الاختبار ما يبعث على الرجاء بفتح مناجم جديدة للبترول في تلك الجهات

الباب الثاني

في الزراعة .

١٢ — انشاء مصلحة الزراعة

ابتدأت هذه المصلحة عملها بانتظام من اول سنة ١٩١١ وحينئذ ابطلت الحكومة الجانب الاكبر من الاعانة التي كانت تعطيها سنوياً للجمعية الزراعية الخديوية . وقللت اكثر المستخدمين من الجمعية الى المصلحة ومنهم ثلاثة مفتشين وعشرة معاونين والكماوي والنباتي واستخدمت مفتشين آخرين من ذوي المعارف الزراعية اللازمة ثم عينت رجلاً مصرياً وكيلاً للمدير العام واتت برجل خير يعلم الحشرات من اوربا . وقد اضيفت هذه المصلحة بعد البحث والتروي الى نظارة الاشغال العمومية . وضمت اليها جمعية زرع الجنائن وجعل من اختصاصها توسيع نطاق زراعة الاشجار المثمرة والحضر وتعليم الناس هذين الفرعين المهمين وفي ميزانية سنة ١٩١٢ مكان لاربعة مفتشين ايضاً ولدفع اجور التلامذة من المدرسة الزراعية اذا انضموا الى مصلحة الزراعة . وقد فتح اعتماد خاص لانشاء قسم مختص بالدجاج لاجل اصلاح البيض ولتربية نوع من الدجاج لا يصاب بالامراض الشائعة التي تقتك احياناً بالدجاج فكاً ذريعاً

١٣ — القطن

توزيع التقاوي الصالحة — اشترت في مقدمتي هذا التقرير الى الصعوبة التي يجدها صغار الفلاحين في الحصول على تقاوي (بذار) جيدة والى ان الحكومة اخذت تقدم لهم التقاوي المتقاة . فانه قد تم الاتفاق مع اشد اصحاب معامل الحلج اعتناء لاتباع اجود التقاوي من عندهم لكي تقدم لصغار الفلاحين بضمن اقل من الثمن الذي اعتادوا ان يدفعوه للتجار عن تقاوي أدنى منها . والحكومة تدفع الثمن في اوائل السنة وتستوفيه مع المال الاميري في نوفمبر وقت جني المحصول . وقد بلغ ما باعته الحكومة من التقاوي سنة ١٩١٢ حتى الآن نحو ٤٠٠٠٠ اردب اي عشر ما يحتاج اليه القطر من التقاوي وسيكون لاتقاء التقاوي هذا تأثير كبير في البلاد كلها

وقد دبرت مصلحة الزراعة التدابير لأعداد أجود التقاوي المتقاة لكبار المزارعين الذين يشتون بزراعتهم لكي يتمكنوا من تكثير التقاوي الجيدة تحت مراقبة الحكومة فتوزع في الدور الثاني والثالث . وقد اقتضت هذه التدابير ان يشترك فيها مصلحة الدومين وكبار المزارعين واصحاب معامل الحليج . والتقاوي التي تنقيها مصلحة الدومين تباعها على شرط ان يعمد لها المشتري كتابة بأنه يسمح لمفتشي الحكومة بزيارة اطيانه حيث زرع تلك التقاوي وان يملأها باسم التاجر أو صاحب معمل الحليج الذي اشترى القطن منه . وقد رأى فائدة هذا الاسلوب أم اصحاب معامل الحليج الذين تمهدوا ان يبيعوا للحكومة بز القطن الناتج من التقاوي المتقاة .

الحصول على التقاوي الثقية — تدعو الحال مصلحة الدومين الى اخذ قواها من حقول الامتحان لكي تبقى التقاوي الحاصلة من زراعة الدومين هية ولذلك عرض اسلوب لتوليد هذه التقاوي بواسطة طريقة الانتخاب الوراثي حسب ناموس مندل وتكثيرها باساليب تضمن بقاء نقاوتها مدة التوليد المتوالي اللازم قبل توزيعها للزراع في الاراضي الزراعية فيمكن تبويب التقاوي التي توزع في المستقبل هكذا

اولاً التقاوي الثقية التي تأخذها مصلحة الدومين من حقول التجارب وهي المتولدة الاول (أو العقب الاول)

ثانياً التقاوي الحاصلة من زراعة الدومين هذه وهي المتولدة الثاني (أو العقب الثاني) وتباع لكبار المزارعين ويشتري بزرها لاجل المتولدة الثالث ثالثاً هذه التقاوي الاخيرة أي المتولدة الثالث تباع للمزارعين الاواسط ويشتري بزرها محصلهم وهو المتولدة الرابع

رابعاً هذا المتولدة الرابع يباع لصغار الفلاحين ديناً ولا تؤخذ التقاوي منه خلط القطن — ومن الامور التي ينظر فيها الآن استعمال بعض الوسائل لمنع خلط القطن الغني بالقطن الاشعوي فيمنع الضرر الذي يصيب الآن المزارعين والفزاليين . فان القطن الحاصل من الخليط يحسب كله غنياً ويباع بزرها الخلو لصغار المزارعين رخصاً وتكون النتيجة انحطاط نوع القطن الغني

حقول الامتحان — بذلت الهمة في غضون السنة لاصلاح اساليب الزراعة بالشاء حقول للامتحان يقدم اصحابها العمال ويتولى مستخدمو مصلحة الزراعة ادارتها . وجرى العمل في اربعة وعشرين حقلاً من هذه الحقول في غضون السنة . واشتملت بالاكثر

لاظهار ان زراعة القطن تكون احسن اذا قل الماء عن المعتاد ويزيد المحصول اذا زادت المسافة بين الخطوط وبين شجيرات القطن . واستعمل لهذا الغرض ١٠٦ فدان زرع فيها القطن والقمح وقصب السكر وقول الصويا واهم الناس بامر هذه الحقول وكانت الحاصلات فيها كلها تقريباً اوفر مما كانت في ما يجاورها . وقد عرض كثيرون من المزارعين اطباء من اطباهم للامتحان في جهات القطن المختلفة عرضوها على مصلحة الزراعة فسيتم نطاق الامتحان سنة ١٩١٢

ضربات القطن — قلقت الافكار قلقاً شديداً بظهور دودة القطن سنة ١٩١٠ فكانت سبباً لا ذاعة الاراجيف عن قلة المحصول . وكل الذين قدروه حسبوا انه يكون اقل مما بلغ . وكان الذين يتقدمون التقدير الشهري الرسمي يقولون انه يفوق ما يرجح حصوله . وكان تقدير مصلحة الزراعة الاخير في نوفمبر ان المحصول يبلغ ٦٤٠٧٠٠٠ قطار ولكن المحصول فاق ذلك ومن المؤكد الآن انه يبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ قطار او اكثر

دودة القطن — ان الوسائل الحسوية التي اتخذتها نظارة الداخلية سنة ١٩١٠ لمكافحة دود القطن ودود اللوز جرت عليها في السنة الماضية وبقي عدد المقتشين والمقتشين الخصوصيين والمعاوين والكتبة على حاله هربياً . وجاء نصف يونيو ولم يظهر لدودة القطن اثر وعلفت الامال حينئذ بان الموسم سلم من فتكها ولكنها ظهرت بقتة في اواخر ذلك الشهر بمقادير كثيرة لان برد الهواء ساعدها على الظهور والحال طُلبت مساعدة اولي الامر من انحاء الوجه البحري . وكان المعروف ان مساحة الاطيان المزروعة قطعاً ١٧٠٨٥٠٤ فدان مقابل ١٥٩٥٠٤١ سنة ١٩١٠ وقد اصيب منها ٨٣٠٠٠٠ فدان بدود القطن مقابل ٦٤٣٠٠٠ اصيبت في السنة السابقة . واذا جمع عدد الايام التي اشتغل بها كل عامل في مكافحة دودة القطن سنة ١٩١١ بلغ ٧٥٠٠٠٠ يوماً يقابل ذلك ٢٦٠٠٠٠ سنة ١٩١٠

ومن الايام الاولى ٨٩٧٠٠ يوماً كانت على ثقة الحكومة (مقابل ١٩٩٩٦ في العام السابق) . و ١٢٦٣٠٠ منها (مقابل ٢٧٣ في العام السابق) كانت بتطبيق القانون الذي يجيز دفع اجرة العمل مع الاموال الاميرية . وتدل هذه الارقام على شدة الضربة التي كانت اسوأ من كل ضربة سبقها . وظهر مرة كان الدودة ستقلب على التبن يكافونها لاسيما وان الفلاحين ارتقبوا منها فوقوا مكتوفي الايدي . ولذلك استعملت الحكومة كل ما لديها من الوسائل فذهب كثيرون من كبار رجالها الى الاماكن المصابة ويمكن ان يقال ان كل

الموظفين الاداريين اشتغلوا هم ورجال البوليس كلهم في الاطيان المصابة في عدة مديريات
حاتين الفلاحين او مضطرين ايام لسكي يتقوا زراعتهم. فكلبت الدودة هذه الوسائل. وقدّر
المحصول بعد ان واقعه الطقس الحار في الحريف باكثر من ٧٠٠٠٠٠٠ قطار. وكانت
الضربة على اشدها في الاسابيع الثلاثة بين ١٣ يوليو و ٢ اغسطس وكان متوسط عدد
الافدنة في الوجه البحري التي يقرر عنها يومياً مدة هذه الاسابيع انها اصيبت بالدودة
٥٢٧٠٠ عدا اطيان الدومين وعدد الاقار التي كانت تشتغل في تقينها يومياً ١٧٦٦٠٠
يقابل ذلك ٢٤٨٠٠ فدان و ١٠٦٥٠٠٠ نقر سنة ١٩١٠. ولما كان عدد العمل غير كاف أُنِي
باربعة آلاف ومئتي عامل من الوجه القبلي ولكنهم كانوا غير مديرين على تقية الورق
ولذلك يشك في فائدة ما عملوه. وعقب ١٩٨٤٥ شخصاً لا هم لم يبلغوا عن ظهور الدودة
و ٣١٣٧٠ عمدة وشيخاً لا همالم قابل ذلك ١٣٥٧٠ شخصاً و ٩٠٠ عمدة وشيخ في العالم السابق
وبلغ عن اصابات قليلة في الوجه القبلي كما في السنين السابقة وظهر من الدود بعض
الميل للانتشار في مديرية الفيوم

وبناء على مشورة اللجنة التي شكلتها لظارة الداخلية يبق اولياء الامر مسئولين كما كانوا
عن الاعمال المتعلقة بمكافحة دودة القطن ولكن سيضاف الى ذلك وسائل مختلفة تتخذها
الظارة هذه السنة بمساعدة مصلحة زراعة. فزاد عدد المفتشين ووكلائهم. وقد دلّ
اختبار الستين الماضيين على ان العمل الذي عمله جمهور المعلنين الموقتين الذين يؤتى بهم
لمكافحة دودة القطن لم يكن وافياً بالمراد وقد قرّر القرار على ابدالهم بمستخدمين دائمين اقل
منهم عدداً واكثر كفالة

وسيظل قل الموظفين المنوط بهم هذا العمل واعطاه الاجازات لهم وللمعد والمشاخ بين
٣ يونيو و ١٥ اغسطس. ولا يفتح مولد طنطا والمولد الدوقي في هذه المرة ولا بحري
اعمال القرعة فيها في الوجه البحري. ويشار باقتال الكيتايب بين ١٥ يونيو و ١٥ اغسطس
لكي يستخدم من فيها في مكافحة الدودة. وتطلى الجواز للمعد الذين يمتازون بالهمة في هذا
الشان وتلقى التعليمات عن دود القطن في الجوامع بعد صلاة الجمعة وفي بيوت المعد
في السهرات

ولما زالت دودة القطن خيف ان تضر دودة اليرز بالموسم المتأخر والقطن الضعيف
ولكنها لم تقم الا في الجهات البحرية حيث يبقى القطن من سنة الى سنة فيكون فيه مجال

لمعيتها على مدار السنة وفي بعض اطيان المنياسيوط وبني سويف حيث قطع القطن قطعاً ولم يقطع قطعاً في الشتاء السابق

وقد وضع كتاب في دود القطن على طريقة السؤال والجواب ليدرس في الكتابات ويرجي ان يني بالفاية المطلوبة وهي جعل الفلاحين في المستقبل اعرف بطبائع هذا الدود وان يساعد في نفي الاوهام العالقة باذهان الجيل الحاضر وقد وضع مشروعان لتقحيح قانون دود القطن وقانون دود لوز القطن

قومسيون دود القطن ودود اللوز — ان الخوف الذي حدث من قشي دود القطن بسرعة سنة ١٩١١ دعا الى الاشارة بعلاجات كثيرة له . واكثرها اشارة بها اناس ليس لهم المام كاف بهذا الموضوع . ويظهر كأنهم لم يلتفتوا الى ان السبب الاكبر لجسامة هذه الضربة هو قلة الاكثرت . الناس انفسهم بلطع البيض انني تظهر اولاً . فدعت الحال الى ان عينت الحكومة قومسيوناً برئاسة البرنس حسين باشا كامل لكي يبحث في طريقة استئصال دودة القطن ودودة اللوز او القطن عليهما . والقومسيون عين لجنة فنية للبحث في العلاجات التي اشير بها واتقرر عنها . وطلب من اللجنة ان تجرب التجارب وتجمع المعلومات المتعلقة بالديدان التي تنتشر في البلدان الاخرى وهي مثل دود القطن المصري . وعين لكل عضو من اعضاء هذه اللجنة فروع مخصوصة لبحث فيها . واريد ان يجمع كل ما يمكن جمعه من المعلومات المتعلقة بالتجارب السابقة في القطن المصري وتشر في كراسة وترسل الى كل المصالح الزراعية والجمعيات العلمية في المسكونة والمهمة مبذولة ايضاً لجلب الحشرات التي تقتك بدودة القطن في بلاد الهند وغيرها من البلدان

الري والصرف — يتضح من مراقبة ري القطن ان الماء الذي يروى به يزيد غالباً عن حاجته . وقد قدم ان التجارب التي جربت في حقول الامتحان اثبتت ان الحصول يجود اذا قلت الريات الى زمن الازهار ثم خففت تاجعة قانون المتفاوتات . ولقد كان لزيادة الماء في زمن الفيضان نتيجة غير حسنة غالباً لان الفلاح يعتقد ان الاكثار من المياه الحمراء نافع من غير التفات الى الضرر الناتج من تشبع الارض وخنق الجنود

وقد ايقن احل النظر من الفلاحين ان صرف المياه المتجمعة تحت سطح الارض لازم جداً ولم يبق الا ان يلم بالاكيد الى اي حد يجب ان يبق الماء مرتفعاً في الارض . وهذا الحد يتغير حتماً حسب الاماكن وحسب طول الجذر الاوسط من جذور النبات وطول هذا الجذر يتوقف على زمن الزرع وعلى احوال الارض والجو

والمباحث التي يبحثها مصلحة الهندسة حتى الآن في ما يتعلق بحركة المياه التي تحت سطح الأرض سيضاف إليها سنة ١٩١٢ درس فعل هذه المياه في نمو نبات القطن . وستترك مصلحة الزراعة مع مصلحة الهندسة في درس هذا الموضوع . وقد استخدم نباتي خاص لذلك مع الاعتماد على مساعدة كياوي مصلحة الزراعة

المساحة المزروعة قطعاً سنة ١٩١١ — ان المساحة التي كانت مزروعة قطعاً سنة ١٩١٠ بلغت في ما قيل ١٦٤٢٦١٠ أفدنة وسنة ١٩١١ بلغت ١٧١١٢٢٨ فزادت ٦٨٦١٨ وزادت المساحة التي زرع من الاصناف العليا في الوجه البحري عما كانت عليه سنة ١٩١٠ وقصت مساحة العففي ١٦٥٩٧٧ فداناً وزادت قيمة الاصناف على ما زرى في هذا الجدول

١١١٥٨	السامعي
٤١٩٤٤	الينوقش
٣٧٣٥٣	الاشموني
١٨٤٣٨	التوباري

السكلاريديس (ولم تفصل مساحته عن غيرها سنة ١٩١٠) ١١٩٦٣٦

والقطن الاشموني الذي يزرع في الوجه القبلي يبلغ ٩٣ في المئة مما يزرع فيه من القطن زيارة مندوبي جمعية زراعة القطن البريطانية وسكرتير جمعية الفزالين الدولية — هاتان الجمعيتان ارسلتا نواباً ليلحظوا في سبب انحطاط رتبة القطن العففي وما قيل من ان محصول الفدان قد قلَّ عما كان . وآراؤهم من حيث قيمة الاصناف المختلفة بنسبة بعضها الى بعض تدل دلالة مفيدة على الصنف الذي يحتاج اليه الفزالون

مطبوعات مصلحة الزراعة — نشرت المصلحة سنة ١٩١١ اثنتين وعشرين نشرة في المواضيع الزراعية وكثير منها يتعلق بمحصول القطن وقد وُزعت في البلاد كلها وواحدة منها تبحث عن كيفية زرع القطن وُضعت في كل كيس من ايكاس بذرة القطن التي يبع لصغار المزارعين . وأخرى متعلقة بالحشرات قرئت علانية في قرى الفلاحين . وتنتشر المصلحة بمجلة زراعية وقد نشرت كرايس عن الضرتين المعروقتين بصدا القمح والتمرمد وهي تنتشر نشرة شهرية عن احوال المواسم تلخص فيها الاجوبة التي تأتيها من المفتشين في المديریات وغيرهم ويراد بها منع التلاعب بالاسعار

سوق القطن — كان سعر القطن هذا العام اوطأ من سعرة سنة ١٩١٠ بسبب ما كان

ينتظر من كبر الموسم الاميركي ولكن الاسعار ارتفعت اخيراً لان جانباً كبيراً من القطن الاميركي وجد منحطاً في نوعه فلا يفني عن القطن المصري

١٤ — السكر والحبوب وغيرها من المحاصيل

السكر

قلت مساحة الاطيان التي زرع فيها قصب السكر قليلاً في المديرية الوسطى بسبب ارتفاع سعر القطن الذي توالى في السنوات الخمس الاخيرة ولكن زادت المساحة بما يعادل ذلك تقريباً في مديرتي قنا واصوان

وقد فتح معمل جديد للسكر هذه السنة في كوم امبو وستزيد المساحة التي تزرع قصباً هناك في المستقبل

وفي الجدول التالي مقدار القصب الذي عصر والسكر الذي استخرج منه في معامل الوجه القبلي منذ سنة ١٩٠٠

السنة	قصب السكر بالمديريات	السكر المستخرج بالاكياس وكل كيس ١٠٠ كيلو
١٩٠٠—١٩٠١	٩٦٥٠٠٠	٩٢٠٩٥٠
١٩٠١—١٩٠٢	٩٦٥٠٠٠	٩٥٢٤٤٠
١٩٠٢—١٩٠٣	٩٦٠٠٠٠	٩٥٥٣٠٠
١٩٠٣—١٩٠٤	٦٧٢٠٠٠	٦٦٥٥٥٧
١٩٠٤—١٩٠٥	٥٥٠٠٠٠	٤٧٧٣٦٠
١٩٠٥—١٩٠٦	٦٨٤٦٠٩	٦٢٤٥٨٥
١٩٠٦—١٩٠٧	٤١٤٨٧٧	٤١٦٦٤٠
١٩٠٧—١٩٠٨	٢٥٣٤٥٩	٢٥٥٤١٣
١٩٠٨—١٩٠٩	٣٥٩٣٦٠	٣٤٨٤٣٧
١٩٠٩—١٩١٠	٥١٥٨٣٩	٥٥٣٣٤٦
١٩١٠—١٩١١	٤٧٢٣٤٤	٤٩٣٩٤٢
١٩١١—١٩١٢ بالترجيح	٥٧٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
١٩١٢—١٩١٣		المرجح انه يكون احسن

فيظهر ان محصول السكر في القطر المصري قل قليلا كيرة سنة ١٩٠٣ حينما صفيت الدائرة السنية ثم زاد زيادة مطردة منذ سنة ١٩٠٨ ويظهر من التجارب التي جربتها مصلحة الزراعة ان هذه الزيادة تكون اسرع جداً اذا أُبدل القصب البلدي بقصب بلاد جاوى الذي عدده ١٠٥

الحبوب

ترى في الجدول التالي مساحة الاطيان التي زُرعت قمحاً وشعيراً واورزاً وذرّة سنة ١٩١١ حسب ماعلمته ادارة الاموال المقررة وفيه تقدير محصول القدان بالاردب ^(١) ومقدار المحصول كله بالتقريب

المحصول	المساحة بالقدان		تقدير المحصول بالاردب	محصول القدان	متوسط محصول السنين السابقة
	الوجه البحري	الوجه القبلي			
التبن	٦٣٥٨٩٦	٦٠١٩٢٢	١٢٢٧٨٢١	٥٠٦ اردب	٤٠٤٥ اردب
الشعير	١٥٥٥١٣	٢١٤٦٣٠	٢٧٠١٤٣	٥٧٤ اردب	٨٧ اردب
الارز	٢١١٨٢١	١٥٢٧٨	٢٢٧١٠٩	٥٨٢ اردب	٠ اردب
الذرة الشامية	١١٩٠٢٣	٦٥٣٠٥٣	١٧٧٢٦٨٦	٦٩٥ اردب	٨٨ اردب

وكل هذه المحصولات ماعدا الارز تدل على زيادة في محصول القدان بالنسبة الى متوسط السنين السابقة الذي امكن المحصول عليه. اما الارز فكان موسمه متأخراً على نوع ما في الجهات البحرية وقد اصيب بمآهات في بعض الاماكن

حبوب الزيوت

انتبه الناس حديثاً للحبوب التي تستخرج منها الزيوت وبأنواع خاص الحبوب التي من نوع القطلاني ويمكن ان تدخل في الدورة الزراعية قسماً من الارض من زرعها لانها «باق» واحمها الفول السوداني وفول الصويا

وقيمة الزيت المستخرج من الفول السوداني المصري مثل قيمة الزيت المستخرج من الفول السوداني السنيغالي هرياً ان لم تكن مثلها تماماً لكن فول السنيغال يوجد في الارض الرملية ولا تصلح له الارض الطينية

(١) بزن اردب القمح ١٥٠ كيلو ولردب الشعير ١٢٠ كيلو والارز غير المقشور ٢٩١ كيلو والذرة ١٤٠ كيلو

وقد جربت التجارب ليعلم هل زراعة قول الصويا تصلح كزراعة مسروقة مع غيرها ولا سيما في الوجه القبلي. وقد نتجت نتائج حسنة من ثلاثة اصناف من الصويا الاميركية في قسم زراعة الجنائن والخضر في الحيزة وتأتي أقل منها في سوهاج. وعدم النجاح في سوهاج نتج عن عدم معرفة الفصل الاصلح لزراعة الصويا. وقد طلب المزارعون قواي الصويا ولا سيما من المنوفية وسيؤتي بها لاجل الامتحان

وقد نشرت الحكومة مذشوراً عن زراعة الحروع فانه يمكن زرعها في الاراضي البور وزراعته لانتاج الى غاية كبيرة وريعه جيد

الثمار — جلب قسم زراعة الجنائن فسانل مختارة من النخل الجزائري للحصول عن نوع من التمر اجود من التمر الشائع في القطر المصري. والبحث جارٍ الآن لكي يعرف نوع اللب الذي اصاب الموز واضربه ضرراً كبيراً في السنوات الاخيرة

وقد زاد انتشار ضربة البرقال بالحشرات القشرية فالتفت جنائن كثيرة كانت ذات ريع وافر. وتبخر الاشجار الآن بالسيانيد بعد ان تحاط بالجيام وهي طريقة مفيدة جداً يعمل بها في بلدان اخرى لاهلاك هذه الحشرات ولكنها لا تخلو من الضرر لان السيانيد سام جداً فلا تستعمل الاً ليلاً. وللمال الذي اهدته الحكومة في هذا السيل يمكن استرجاعه من تبخير الجنائن بالاجرة وقد جعلت اجرة التبخير على درجات حسب جرم الاشجار

الباب الثالث

في الاشغال العمومية

١٥ - الصرف

اشرت في المقدمة الى الاعمال الجديدة المتعلقة باصلاح الصرف ان زيادة مياه الري بسبب خزان اصوان شملت الزراعة الصيفية في كل الوجه البحري واصلاح الاراضي التي كان يزرع جزء فقط منها والتوسع فيها الى الجهات البحرية المنحطة واعدادها كلها للزراعة فدعت الحال الى ايجاد سبيل للصرف الكافي

وكانت النتيجة من اصلاح هذه الاراضي ان القطن الذي زرع فيها جاء محصوله منقطعاً في نوعه ومقداره بالنسبة الى القطن الذي يزرع في الجهات القبلية من الوجه البحري حيث المصارف الطبيعية كافية للصرف ما زاد من المياه لري ما زاد من الاطيان التي زرعت زراعة صيفية بعد انشاء الخزان

وبين الاراضي المنحطة التي تصلح الآن والمنطقة الجنوبية حيث المصارف الطبيعية لا تزال فعالة منطقة وسطى يرجح انها اضررت بازدياد الزراعة الصيفية فيها . وقد قص محصولها حيث كثر فيها الملح وتخزنت المياه بسبب زيادة ربا

والاعمال الجديدة يقصد بها فائدة تلك الاراضي المنحطة وهذه المنطقة المتوسطة والصرف حسب الطريقة التي يراد العمل بها قد ثبتت فائدته بانه كثر محصول القطن من كل المزروعات ولا سيما من القطن كما ثبت من تجارب شركات اصلاح الاراضي ومصلحة الدومين التي اتبعت تعميق مصارفها وانخفاض منسوب الماء فيها اما بحريه او برفعه بالآلات ورافعة زيادة عمحية في خصب الارض

وقد عملت اعمال صغيرة منذ بضع سنوات الى الآن في تعميق بعض المصارف في الجهات المشار اليها آتياً ولكن اتضح انه اذا اريد الاصلاح الحقيقي فلا بد من عمل اعمال كبيرة تشمل مساحات اوسع جداً من المساحات التي تستفيد من تلك المصارف . قسم الوجه البحري الى اقسامه الطبيعية التي قسمها فرعا النيل والترع الكبيرة . واختير قسمان من هذه الاقسام لاجل اصلاحهما حالاً وهما قسم من مديرية البحيرة الى الغرب من سكة الحديد بين مصر والاسكندرية وقسم متوسط من مديرية الغربية بين رعة القاصد وبحر شين

ومساحة القسم الاول ٤٨٠٠٠٠ فدان وستعمق فيه مصارف الحكومة حتى يصير سطح الماء فيها اوطأ من سطح الارض بمترو نصف على الأقل . والآلات ترفع المياه من مصارف هذا القسم بطلبات المكس المتصوية على بحيرة مريوط وتصب في بحر الروم على ارتفاع ثلاثة امتار . اما الطلبات اللازمة لرفع كل مياه الصرف التي تنتظر حيناً تروى الارض كلها وتزرع وتصرف صرفاً كافياً فتصب في ذلك المكان عينه . ويجب ان ترفع الماء ستة امتار حتى تصبه في البحر المتوسط

والطلبات الحاضرة تبقى منسوب الماء في بحيرة مريوط اوطأ من سطح ماء البحر ثلاثة امتار ومع ذلك لا يزال ماء البحيرة يضر ما مساحته ٥٥٠٠٠ فدان . فحيناً يتم المشروع الذي نحن فيه تكشف هذه الاطيان كلها ويصير لها المصارف الكافية لصرفها حتى اذا وصلت اليها مياه الري تصير مستعدة للاصلاح والزرع

وتقدر التفتقات اللازمة لاصلاح المساحة المتقدمة وهي ٤٨٠٠٠٠ فدان بمبلغ ١٣٩٠٠٠٠ ج . م فيصيب الفدان منها ٢٩٠ غرماً

والمساحة التي في مديرية الغربية تعمق مصارفها كما تعمق مصارف المساحة التي في مديرية البحيرة وتصب لها الآلات الرافعة حيث يتقاطع بحر تيره ومصرف نمرة ٤ قرب بلطيم وتبلغ هذه المساحة ٤٧٠٠٠٠ فدان فترفع مياه الصرف منها مترين ونصف متر وتصب في بحيرة البرلس وتجري من هناك الى البحر . وتقدر التفتقات اللازمة لذلك بمبلغ ١١٩٢٠٠٠ ج . م فيصيب الفدان ٢٥٠ غرماً

وتتم هذان المشروعان بعد نحو اربع سنوات وسيشرع حالاً في اعداد المعدات اللازمة للقسم المهم منهما

ويمكن تقدير الدرجة التي يتقدم فيها العمل من مقدار الاموال التي تصرف كل سنة ففي السنة الاولى يرد صرف ٣٠٠٠٠٠ ج . م وفي الثانية ٨٠٠٠٠٠ ج . م وفي الثالثة ٨٠٠٠٠٠ ج . م وفي الرابعة ٦٠٠٠٠٠ ج . م

١٦ — مناسب النيل وماء الري

كان الماء في ربيع سنة ١٩١١ وأوائل صيفها بالنسبة الى بعض السنين السابقة للسنوات الثلاث الاخيرة كثيراً على نوع ما وكافياً للري مع مراعاة قوانين المتالوبة ومنع ري الشراقي وتضييق المنطقة التي يزرع فيها الارز على انه كان اقل مما كان في السنة التي قبلها

وقد جاء الفيضان متأخراً وواطئاً على نوع ما ولكن انخفاضه لم يكن كثيراً حتى يحدث تبعاً محسوساً في الري . هذا فضلاً عن أن فوائد الفيضان الواطئ قليلاً فوق مضاره كثيراً بعد أن وجدت الوسائل التي يحكم بها مجاء الفيضان ولا سيما إذا اعتبرنا أن الفيضان الواطئ قليلاً يخلو من الخطر ويقل به النشع وتسلم به المحصولات التي تزرع في السواحل فلم يبق محل لتفضيل الفيضان العالي

وعدد الرجال الذين دُعوا لحفظ جسور النيل قد قل كثيراً حسب المتظر وهاكعددهم بالنسبة الى ما كان عليه في السنوات الثلاث السابفة

١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	
٩٧٢٦	١٠٢١٥	١٢٢٧٣	٩٩٠٠	... الوجه القبلي
٣٨١٦	٠٩٠٧٦	٠٨٥٦٤	١٣٦٣٦	... الوجه البحري
١٣٥٤٢	١٩٢٠١	٢٠٨٣٧	٢٣٥٣٦	المجموع

١٧ - أعمال الري

شهدت عملية خزان اصوان قدماً مطرداً سنة ١٩١١ حسب المقرر لها. وأعيد تنظيم بوابات الهويسات وتم ملئت الفسحة التي بين البناء القديم والجديد على ما يرام الى نصف طول السد. والنصف الذي ملئ على غاية ما يراد ابلاغه. وهدم العمل في املاء النصف الثاني حتى اواخر السنة وينظر اتامه في فبراير سنة ١٩١٢ . ويجب ان يتم العمل كله في آخر هذه السنة

ولم يعمل في غضون السنة عمل آخر من الاعمال التي تقتضي ذكرها خاصاً وتم عمل المشروعات المستجدة لتحويل الري سنة ١٩١٠ قفل الذين نيط بهم ذلك العمل الى درس اعمال الصرف والاصلاح في شمال الوجه البحري حيث أخذت مناسيب قسم واسع من مديرية الغربية ورسمت حدوده تمهيداً لدرس مشاريع الري والصرف اللازمة له

١٨ - مباني الحكومة

اهم المباني التي تمت في السنة مستشفى الخاذيب في الخانقاه وبناء البوسطة في المنيا وعزبة مدرسة الزراعة واضافات الى بناء مديرية المنيا وقطع للبوليس في المطرية ودير بجم الكباري — وهدم العمل في كبري بولاق وكبري الزملاك قدماً مطرداً في خلال

السنة وينظر فتح الكبرين للنقل قبل آخر سنة ١٩١٢ . واعطي اعتماد اضافي في غضون السنة لاعادة بناء الكبري الانكليزي على البحر الاعمى وقد اعطيت مقاوله هذا الكبري لشركة كلفلتد للكباري في دارلجتون وسيكون فيه قطرة تفتح مرور المراكب وهذا مما تدعو اليه الضرورة ولا سيما في زمن الفيضان حينما يصعب مرور السفن من القنطرة التي تفتح في كبري بولاق الجديد . ويشرع في عمل كبري البحر الاعمى حالاً . ويقام عليه كبري موقت فيه جزء يفتح مرور المراكب في الفيضان التالي

١٩ — مصلحة الآثار القديمة

زاد المال المقطوع لهذه المصلحة ٥٥٠ ج.م. سنة ١٩١١ عما كان سنة ١٩١٠ فصار ٢٥٥٧٥ ج.م. وبلغت ميزانيتها الخصوصية ١٣٩٦٠ فصار مجموع المال المعطى لها لتنفقه ٣٩٢٤٠ . وزاد ما حصل من بيع تذكار الدخول لمشاهدة الآثار وبيع الآثار التي يوجد منها أكثر من مثال واحد عما كان عليه في اية سنة من السنين الماضية

ولم يكشف في السنة اكتشافات أثرية كبيرة الاهمية

وبعد الآن قانون لمنع قبح الآثار وبيعها من غير رخصة لانهما يصحبان غالباً باتلاف الآثار . ويرجى ان يعمل به حالاً فيمتنع بذلك هذا التخريب واذا حدث لا يبقى من غير عقاب وقد حفظت مصلحة الآثار لنفسها حق النقب في اماكن كثيرة في الوجه البحري يقال انها تحوي آثاراً قديمة . ويراد ان يبحث في هذه الاماكن هذه السنة ليرى هل فيها شيء يستحق البحث عنه والاحتفاظ به والا ما كن التي لا يوجد فيها شيء من ذلك تباع زراعتها فتقل مساحة الاطيان التي لا ينتفع منها الآن زراعياً . وازيد على ذلك انه لم يوجد في هذه الاماكن شيء من الآثار حتى الآن

٢٠ — حفظ الآثار العربية

بلغ المال المعطى لترميم الجوامع والآثار العربية والقبطية ١٥٧٠ ج.م. سنة ١٩١١ وجرى العمل في ٤٢ من المباني العربية ومنها جامع السلطان حسن وجامع عبد الباسط وجامع جمال الدين الاستدار وغايي اليوسفي ومدفن السلطان قلاوون وكتاب سيل خسرو باشا وقاعة عثمان كسندا . والمباني القبطية التي رعت تشمل كنيسة انبا شنودا وكنيسة ابو جرجا في مصر العتيقة

وتبلغ ميزانية المتحف العربي ٢٢١٥ ج.م. وقد اضيف اليه ٣٩ بحفة فصنع لها ١٦ خزانة

الباب الرابع

في المعارف

٢١ - كلام عام

يرى في الجدول التالي ما كان عليه عدد التلاميذ في المدارس التي تحت إدارة نظارة المعارف في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١١ مع ما يقابله في السنين السابقة

١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	١٩٠٥	١٩٠٠	١٨٩٥	١٨٩٠	
١٥١٦٦	١٤٥٤٥	١٤٢٦٥	١٤٢٦٦	١١٠١٤	٧٤١٠	٢٩٦٦	٢٦٢٥	١٩٦١	في كليات الحكومة
٢٧١٣	٢٧٦٦	٢٧٤٧	٢٧٨٨	٢٩٢٨	١٤٧٨	في مدارس تعليم مجلس الكنائس
٧٧٤٩	٨٦٤٤	٨٢٨٦	٨٥٨٥	٨٥٤٤	٧١٧٥	٦٤٨٦	٧٢٢٢	٥٧٦١	في المدارس الابتدائية
١٦٤٤	١٤٥٢	٨٥٤	٨١٩	٨٥٦	٦٧٥	٢٧٧	٢٦٢	٢٩٢	في المدارس والفرق الصناعية
٢١٦٠	٢١٩٧	٢٢٤٢	٢١١٢	١٩١٠	١٢٤٥	٥٦٩	٦٨٤	٧٢٤	في المدارس الثانوية
١٢٥١	١٥٩٦	١٥٤٨	١٥١١	١٤٠٤	٧٤٢	٢٨٨	٢٤٩	٢٨٢	في الكليات
٥٦	٥٩	٥٥	٤٠	٢٢	٢	٤	١٢	٢٨	في الرسائل المصرية

وهذه النتائج موجبة للرضى . وسيظهر سبب قلة التلاميذ في المدارس الثانوية من الفقرة المختصة بها . وقل عدد التلاميذ في الكليات النسية لان مدرسة القضاء الشرعي التي كانت معدودة منها قد فصلت عن نظارة المعارف واضيفت الى جامعة الأزهر . وكان في مدرسة القضاء الشرعي ٤٠٥ سنة ١٩١٠ فلذا طرح هذا العدد من عدد التلاميذ تلك السنة في الكليات ظهر ان عددهم زاد سنة ١٩١١ زيادة كبيرة . واكثر هذه الزيادة في المهندسخانة ومدرسة المعلمين الناصرية

وتراقب نظارة المعارف المدارس المذكورة في الجدول التالي

الجموع	بنات	صبيان	
٢١١٤٨٥	١٨٨٣٢	١٩٢٦٥٣	... ٣٥٩٠ كتاباً
٥٥٢٢	٤٥١	٥٠٧١	٣٢ مدرسة ابتدائية (ومنها ١٩ لجالس المديرين)
٢٠٩٣	١١٠	١٩٨٣	١٤ مدرسة صناعية وزراعية
٢٢٢	—	—	مدرسة ثانوية
٢٢٦	—	—	٣ مدارس لتعليم معلمي الكتابيب
٢٩	—	—	مدرسة لتعليم الممرضات والقوابل
٥٩٨	٧٠	٥٢٨	اصلاحية الخيزة

وستأتي اشارات كثيرة في الصفحات التالية الى التسيب الذي اخذت مجالس المديرين تقوم به مما يتعلق بالتعليم . وقد وصفتُ في مقدمة هذا التقرير الخطط العمومية التي يجب ان يوجه اليها اهتمام هذه المجالس حسبما ارى . وسأعود الى هذا الموضوع في الفصل المعقود المجالس المديرين حيث اجت عما عملته في العام الماضي مما يتعلق بالتعليم

٢٢ — الكتابيب

التقدم في ترقية التعليم في الكتابيب مطرد تحت مراقبة الحكومة وبمساعدها فقد بلغت الاعانات التي اعطتها ٢٢٩٨٢ ج.م سنة ١٩١١ مقابل ٢١٨٨٨ ج.م سنة ١٩١٠ . والتقدم مطرد ايضاً في الامور المادية المتعلقة بالكتابيب فقد تحسنت المباني والادوات . ونشأت مقومات النظام الاساسية وزادت تدريجاً . وبان التقدم في امر التعليم ايضاً وتأهل عدد كبير من المعلمين للتعليم ومنهم ٢٠٠ تخرجوا في مدرسة من مدارس المعلمين للتعليم في الكتابيب . وقد نتج من ذلك ان تحسن التعليم ووصف ١٤٤٩ كتاباً من هذه الكتابيب بانها مدارة ادارة حسنة

وعدد المفتشين الآن ثلاثة يمولهم ٣٥ مساعداً وعدد الكتابيب الخصوصية التي تراقبها الحكومة وتغطيها الاعانات ٣٤٤٥ وكان عند نظارة المعارف ١٤٦ كتاباً سنة ١٩١١ تحت ادارتها الخاصة فيها ٣٦١ معلماً و٧١ معلقة و٩٩٠١ من الصبيان و٥٢٦٨ من البنات و١٣ من هذه الكتابيب خاصة بالبنات واكثر

من يعلم فيها معلمات . وقد زاد عدد البنات في السكتاتيب كثيراً في السنة الماضية وذلك دليل قاطع على تحسن الاحوال

٢٢ — التعليم الابتدائي

لا يزال عدد المدارس الابتدائية التي تديرها نظارة المعارف راساً على حاله أي ٣٢ مدرسة ١١ منها في القاهرة و ٢١ في الاقاليم ولكن عدد التلامذة قل ٨٨٨ عما كان في العام السابق . وكانت هذه القلة متظرة وسببها الاكبر توسع مجالس المديرية في امر التعليم اما بانشاء مدارس ابتدائية جديدة او باسعا ف بعض المدارس التي كانت موجودة . وقد ذكرت في مقدمة هذا التقرير ان غرض الحكومة تمديد السيل لثقل التعليم الابتدائي في كل مديرية الى اهلها . وقد ابتداء الوائدون يجدون تعليم اولادهم اقرب اليهم مما كان حينما كانوا يرسلونهم الى مدارس الحكومة

ويظهر من الجدول التالي عدد التلامذة في المدارس الابتدائية التي تديرها نظارة المعارف راساً او تراقبها مع عدد من فيها من التلامذة

مدارس الصبيان الابتدائية	عدد المدارس	عدد التلامذة
تحت ادارة نظارة المعارف	٣٢	٧٢٤٤
» » مجالس المديرية	١٦	٢٠٣١
مدارس خصوصية	١٢	٣١٣٠
المجموع	٦٠	١٢٤٠٥

ولا يزال التحسن مطرداً في نوع التعليم في مدارس نظارة المعارف . والذين خرجوا من مدرسة المعلمين التاصرية ومدرسة المعلمين الحديثية في الصيف الماضي مكثوا رجال المعارف من الاستغناء عن عدد كبير من معلمي المديرية . واشير على مجالس المديرية باستخدام الكثيرين منهم

وزاد عدد المتقدمين لامتحان الشهادة الابتدائية سنة ١٩١١ فبلغت زيادتهم ٧٠١ عما كانوا سنة ١٩١٠ وقد جاؤوا من المدارس التالية : —

١٩١٠	من مدارس نظارة المعارف
٣٢٣٦	من غيرها
١١٤٩	من الذين درسوا في يومهم
٩٢٩٥	الجملة

وبلغ عدد المتقدمين للامتحان من المدارس التي ليست تحت ادارة نظارة المعارف ١٧٨ مقابل ١٥٢ سنة ١٩١٠

وبلغ عدد التاجحين من كل المدارس ٢٨٥٠ (او ٤٥ في المئة) يقابل ذلك ٢١٥٥ (أي ٣٩ في المئة) سنة ١٩١٠ وما يحسن ذكره ان ١٧٣٣ من الذين نجحوا اي ٦١ في المئة يدرسون الآن في المدارس التالية :-

٦٣٦	(١) في المدارس الثانوية التابعة لنظارة المعارف
١٢٣	(ب) المدارس الخاصة التابعة » »
٩٥١	(ج) المدارس الثانوية الخصوصية
٠٠٣	(د) مدارس مجالس المديرية الخاصة
٠٢٠	(هـ) مدارس خارج القطر
١٧٣٣	والجملة

٢٤ - التعليم الثانوي

ووجه الانتباه في تقرير السنة الماضية الى الزيادة الكبيرة في المدارس المصرية الثانوية الخصوصية . وقد أعدت الاموال اللازمة لانشاء مدرسة ثانوية جديدة في اسبوط تحت ادارة نظارة المعارف لكي تفي بالطلب المتزايد لهذا النوع من التعليم . والحكومة تفكر الآن في مراقبة المدارس الثانوية الخصوصية ومساعدتها كما فعلت ونجحت في الكتابيب والمدارس الصناعية تشيخاً لهذه الحركة العمومية المتجهة نحو التعليم الثانوي

ولا تزال طلب الدخول في المدارس الثانوية التابعة لنظارة المعارف اكثر مما تسع . وما دامت هذه المدارس قد صارت مثلاً يحتذى في المدارس الخصوصية المتزايدة صار من الواجب عليها ان تحافظ على درجة عالية في التعليم والتهديب . وما يحسن ذكره انه تسع في العام الماضي عن تقليل الازدحام في غرف الدرس وعن ازدياد عدد التلامذة الداخلين الذين تسهل مراقبتهم جيداً نحسن بين في التعليم والتهديب

لم يكن الفرق كبيراً بين نتائج الامتحان للشهادة الثانوية سنة ١٩١١ والسنوات السابقة .

ويظهر من مقابلة السنوات الخمس الأخيرة أن نسبة التاجحين قلت في قسمي الامتحان
 بزيادة عدد المتقدمين له كما ترى في الجدول التالي
 الامتحان للشهادة الثانوية

السنة	عدد طالبي الامتحان	عدد التاجحين منهم	نسبة التاجحين في المئ	متوسط عمر التاجحين
١٩٠٧	٧٣٧	٤١٩	٦١	١٨
١٩٠٩	٩٧٥	٥١٠	٥٢	١٧٢٨
١٩١٠	١٣٩٣	٥٤٤	٣٩	١٧٢٩
١٩١١	١٦٨٤	٥٣٢	٣٢	١٧٢٨
١٩٠٧	٣٤٦	٢٢٠	٦٤	٢٠٢٥
١٩٠٨	٤٤٥	٢٣٣	٥٢	١٩٢٧
١٩٠٩	٧٢٣	٣٢٩	٤٦	١٩٢٩
١٩١٠	٩٦١	٤١٩	٤٤	٢٠٢١
١٩١١	١١٢٢	٤٤٥	٤٠	٢٠٢١

وظاهر من ذلك أن طالبي الامتحان زادوا كثيراً ولكن نسبة التاجحين منهم لم تزد
 بل قلت . ويظهر من الجدول التالي أن هذه القلة كانت في الطالبين من المدارس الخصوصية

السنة	من المدارس التي تحت ادارة نظارة المعارف		من المدارس الاخرى	
	العدد	نسبة التاجحين	العدد	نسبة التاجحين
١٩٠٩	٧٠٩	٦٣	١٦٥	٣٢
١٩١٠	٧١٨	٥٢	٥٢٨	٢٩
١٩١١	٥٩٨	٥٤	٨٤٥	٢٢
١٩٠٩	٢٩٥	٧٢	٢١٢	٤٢
١٩١٠	٣٧١	٧١	٣٨٥	٣٣
١٩١١	٤٠٨	٧٠	٤٩١	٢٦

ولكن بعض المدارس الثانوية الخصوصية قد تقدم قدماً يمدح . ويرجى ان الضعف الذي اظهرته بقية هذه المدارس يقل بازدياد خبرة الذين يتوقف نجاحها عليهم وبازدياد عدد المعلمين المتخرجين حتى يصير عددهم وافياً بالمراد

ومن الذين نالوا الشهادة الثانوية وعددهم ٤٤٥ سنة ١٩١١ (مقابل ٤١٩ سنة ١٩١٠) ٣٣١ يتممون الآن دروسهم في الكليات العالية في مصر وفي غيرها من البلدان و ٨١ استخدموا اما عند الحكومة او في اماكن اخرى وبقي ٢٤ لا يعلم ماذا يعملون

٢٥ - تعليم البنات

من المرجح انه لم يحدث في حالة مصر الاجتماعية في السنوات الاثنتي عشرة الاخيرة شيء اخرى بالاعجاب من اتجاه افكار الناس من كل الطبقات المصرية الى الرغبة في تعليم بناتهم . وقد ازدهرت مدارس البنات التابعة لثظارة المعارف فأعدت ارضاً لبناء مدرسة جديدة في الاسكندرية ومدرستين جديدتين في القاهرة ولا بد من رفض طلبات كثيرة الآن من طالبات الدخول في مدارس البنات . وقد اهتمت مجالس المديريات في العام الماضي بسد هذا النقص ففتحت مدارس البنات في خمس مديريات واستلمت بعض مدارس البنات الخصوصية الا ان ازدياد المدارس التي تديرها نظارة المعارف وما ضلته مجالس المديريات في هذا الشأن اظهر ان الملمات اللواتي يمكن استخدامهن للتعليم قليلات لا يكفين اذلك مطلقاً . وقد انشئت المدرسة السنية سنة ١٩٠٠ ليخرج منها الملمات وفيها الآن ٢٨ تعلمن لاجل التعليم وأرسل البعض الى انكلترا ليتخرجن في علم التعليم ولكن لا تلميذات المدرسة السنية ولا التلميذات اللواتي ارسلن الى اوربا فين بالعدد الذي يطلب من الملمات ويرجى ان يزداد عددهن من تلميذات مدارس البنات الابتدائية بزيادة المسهلات لتعليم البنات الابتدائي وكذلك زادت الرغبة في تعليم البنات في الكتاتيب حتى تعدد ايجاد امكنة تسعهن . ولا يوجد العدد الكافي من الملمات لهذه الكتاتيب مع ان مدرسة بولاق التي تعلم فيها الملمات اللواتي يعلمن في الكتاتيب قد وسعت كثيراً وفيها الآن ٦٩ منهن . وتدعو الضرورة الى انشاء مدرسة لتعليم الملمات في كل مديرية وقد انشأت مجالس المديريات مدرستين من هذا النوع ويتقرر ان تزيد رغبها في هذا السيل لاعداد الملمات والكتاتيب لاجل تعليم البنات

وقد صار عدد مدارس البنات التابعة لثظارة المعارف والتي تحت مراقبتها ٢٧١٣ وعدد التلميذات فيها ٢٥٠٢٣ وهذا العدد يزيد ٨ في المئة عما كان سنة ١٩١٠ .

٢٦ — التعليم الزراعي والتجاري والصناعي

لقد كان نمو التعليم الزراعي والتجاري والصناعي سريعاً سنة ١٩١١ كما كان قبلاً .
ويظهر من الجدول التالي ما زاده عدد المدارس والتلامذة عما كان سنة ١٩١٠

١٩١١			١٩١٠			
المجموع	المساء	النهار	المجموع	المساء	النهار	
١٢	٣	٩	٩	٢	٧	مدارس تابعة لنظارة المعارف
١٤	٠٠٠	١٤	١٠	٠٠٠	١٠	مدارس أخرى
٢٦	٣	٢٣	١٩	٢	١٧	المجموع
٢٠٩٧	٧١٠	١٣٨٧	١٥٦٧	٤٦٩	١٠٩٨	عدد التلامذة في مدارس النظارة
١٩٦٨	٠٠٠	١٩٦٨	١٤٩١	٠٠٠	١٤٩١	و في المدارس الأخرى
٤٠٦٥	٧١٠	٣٣٥٥	٣٠٥٨	٤٦٩	٢٥٨٩	المجموع

التعليم الزراعي

انصرف اهتمام مصلحة التعليم الزراعي والتجاري والصناعي منذ مدة الى انشاء ثلاث درجات من مدارس الزراعة . وقد تم بعض هذا الغرض الآن بإنشاء اقسام زراعية متصل بمدارس المديرية الصناعية وإنشاء مدرسة متوسطة للزراعة وبرفع درجة الفرقة الأولى من مدرسة الحيزة الزراعية الى مصاف الكليات العليا . ولتلك لاقبل هذه المدرسة الآن بين تلامذتها الا الذين نالوا شهادة القسم الاول من التعليم الثانوي . وقد عدل بروغرام الدروس لكي يزيد الاهتمام بالمواضيع العلمية والصناعية . وخلا منصب ناظر المدرسة فاختير له المستر شير من جامعة ادبرج الذي كان مساعد مفتش الزراعة العام في الهند

واهم تغيير حدث هو انشاء مدرسة مشتهر على اسلوب جديد وجعل بروغرام دروسها وسطاً بين مدارس الزراعة الصغرى المعروفة بمدارس العزب وبين الكلية العالية . والتعليم في مدرسة مشتهر عملي فان تلامذتها يقومون بكل الاعمال الزراعية ويخصصون الصباح للدرس وللامتحان في المعامل ويتطون مع الزراعة الكيمياء والطبيعات والنبات والرياضيات واللغة العربية

اما التعليم الزراعي الاوطأ فيعلم في مدارس تدبرها او تساعدها مجالس المديرية . وقد ابنت في مقدمة تقريرى اهمية تنشيط هذا النوع من التعليم . واضيف التعليم الزراعي في غضون السنة الماضية الى خمس من المدارس الصناعية في المديرية والغرض الاهم منه التعليم

مدة سنتين للاولاد الذين يكتسبون معيشتهم بذلك من الزراعة . ولذلك تقضى اكثر ساعات النهار في الاعمال الزراعية ويقتصر التدريس على تعليمهم الحساب ومساحة الاراضي والرسم ومبادئ علم الزراعة ويعلمون ايضاً في المدارس الصناعية استعمال الآلات وعمل التصليحات البسيطة فيها

التعليم الصناعي

ان اعمال المدارس الصناعية الخمس التابعة لثظارة المعارف تدل على اطراد النجاح فيها مدة سنة ١٩١١ . وقد زاد عدد تلامذتها ايضاً . فشمـل التعليم العملي في مدرسة الهندسة علمي السائلات والميكانيكيات واستخدم مكان توليد النور للتجارب في الصناعة الكهربية . وعملت مدرسة بولاق الصناعية ومدرسة المنصورة الصناعية اعمالاً في غاية الاتقان واطيف الى مدرسة المنصورة فرع للحياكة الوطنية فتجـو وبه الافكار الى الاصلاح والتغيير في الانوال الوطنية . وزيدت مدة التلمذة في ورشة بولاق فجعلت خمس سنوات . وفي ميزانيتها لسنة ١٩١٢ مال لفرعين جديدين احدهما للاوتوموبيل والآخر لوضع مواشير الصرف في البيوت والحاجة ماسة لذين التوعين من العمل . والهمة مبذولة في ورشة اسبوط لتشجيع الفنون الوطنية كالنطعم والحراطة وعمل السجاجيد والبسط

والمدارس التسع الصناعية الخصوصية المذكورة في التقرير السابق ضمت الآن الى مجالس المديرية وانشأت مجالس المديرية ثلاث مدارس صناعية اخرى في اصوان ونجـع حمادي وسوهاج . ويبلغ عدد التلامذة في هذه المدارس كلها الآن ١٦١٧ وكان ١٣٢١ في آخر سنة ١٩١٠ وقد هدمت المدارس الصناعية القديمة تهدماً كبيراً

وزيد عدد المدارس الصناعية التي تراقبها نظارة المعارف بان اضيف الى النظارة مدرسة الفنون التي انشأها دولة البرنس يوسف كمال في القاهرة سنة ١٩٠٨ وفيها ١١٥ تلميذاً وقد ادخل فيها بناء على رغبة منشئها اسلوب جديد يزيد ميل التعليم فيها الى الحطة العملية ويزيد ارتباطها بالفنون الوطنية . ومنشئ هذه المدرسة يقوم بكل نفقاتها

وقد وسعت مدرسة التدبير المنزلي التي انشئت في العام الماضي فصارت ضمني ما كانت وانعم الناس كثيراً بسعي النظارة في تعليم البنات تدبير المنزل ويرجي ان تكون هذه المدرسة مثلاً ينسج على منواله فتشأ مدارس مثلها كالمدرسة انشأها لجنة التعليم القبطية في القلاي وكالمدرسة المنزلية في بني سويف

التعليم التجاري

ان نجاح التعليم التجاري الليلى الذي ابتدأ سنة ١٩١٠ دعا الى انشاء المدرسة الجديدة للمحاسبة والتجارة التي فتحت في اكتوبر الماضي وهذه اول خطوة في التعليم التجاري الذي اشترت الى لزومه في فصل سابق في هذا التقرير . وقد فاق طلب الدخول في هذه المدرسة كل انتظار فقدم للدخول فيها ٦٠٠ طالب وكل منهم مستوفى الشروط اللازمة ولكن المكان لم يسع الا ١٥٠ منهم . وتشتمل مواضع التعليم على الحساب التجاري ومسك الدقار والكتابة المحترزة والكتابة بالالة الكتابة وقانون التجارة والجغرافية والتاريخ والادبيات والاقتصاد السياسي والعربية والانكليزية والفرنسوية مع المكاتبات التجارية بهذه اللغات . ومن مزايا هذه المدرسة ان فيها مكتباً تجارياً يترن فيه التلامذة على المعاملات التجارية والبنكية كلهم يتعاملون بها فعلاً ولا تزال الدروس التجارية الليلية تعطى في القاهرة وهي تعطى الآن في الاسكندرية ايضاً

٢٧ - مدرسة الطب

نال دبلوما مدرسة الطب سنة ١٩١١ سبعة وعشرون تلميذاً ودخلها ٥٠ تلميذاً جديداً . ويختار التلامذة حسب درجتهم في الامتحان للشهادة الثانوية لان الاختبار قد دل على ان الذين هم في اسفل جدول جائزي الامتحان قلياً يكونون مستعدين للتجاح في درس الطب . وأسأنة المدرسة متفقون كلهم على انه اذا قضى التلامذة سنة او سنتين ايضاً في التعليم العمومي قبل دخولهم مدرسة الطب فالدرجة العالية التي يبلغونها في العلوم العمومية تمكنهم من بلوغ درجة عالية في الفنون التي يتعلمونها بعدئذ وأنا اوافق تماماً على ان التوسع في العلوم التجهيزية مفيد ولا بد من اتخاذ الوسائل الموصلة الى ذلك في الوقت المناسب . ومما تمس الحاجة اليه ايضاً في هذه المدرسة ازدياد المساعدين ولا سيما في الفروع العلمية المحضة . وقد بذلت الهمة منذ بضع سنوات في تدريب افضل الشبان ليكونوا مساعدين وذلك بتخريجهم في المدرسة ثم في اوربا بعد اتمام دروسهم القانونية ولكن اكثرهم يفضل درس الفروع العملية التي منها ربح مالي في المعالجة على الفروع العلمية المحضة التي لا تأملها في الربح المالي . ونتيجة ذلك ان أسأنة المدرسة يضطرون ان يصرفوا من الوقت أكثر مما يلزم في عمل اعمال يجب ان يعملها مساعدوهم فلا يبق لهم وقت

كاف للبحث العلمي المبكر . وهذه هي الحال في فرع البيولوجيا حيث درس الحشرات الحلمية من امم ما يكون لملامتها الكيرة بالامراض التي في هذه البلاد

٢٨ — مدرسة الحقوق

قامت مدرسة الحقوق الحديثة بما يطلب منها ككلية قية احسن قيام . وجاء ان اشغال تلامذتها سنة ١٩١١ كانت موجبة للرضى التام اكثر مما كانت في السنتين السابقتين او السنوات الثلاث السابقة . وكان الحضور مضطرباً وتدعو الحال الى زيادة في التعليم بطريقة التدريس لان الفرق قد كبرت كثيراً ولا سيما في القسم الانكليزي فصار يصعب على الاستاذ ان يلتفت الى كل تلميذ على حدة الالتفات الكافي . وبلغ عدد التلامذة في العام الماضي ٢٨٢ ونال الدبلوما ٧٩ والعددان اقل قليلاً مما كانا في عام ١٩١٠ . وقل أيضاً عدد طالبي الدخول فاذا اعتبرنا ان عدد المحامين قد زاد عن الحاجة كما ذكر في التقارير السابقة قلنا طالبي الدخول الى مدرسة الحقوق دليل حسن لانها تدل على ان الشبان المصريين وجهوا اهتمامهم الى علوم اخرى اتفق لهم وهو عين ما تسعى الحكومة اليه بانشاءها الكليات الزراعية والتجارية

٢٩ — تعليم المعلمين

لقد وصفت المدارس التي يراد بها تعليم المعلمين وصفاً كافياً في التقارير السابقة وهي سبع للرجال واثنان للنساء . وقد بلغ عدد التلامذة فيها كلها ١١٨٢ سنة ١٩١١ يقابل ذلك ١١٢٨ سنة ١٩١٠ وزالت الحاجة الى تعليم المعلمين الذين يملكون وستلقى الفرق التي كانوا يملكون فيها هذا التعليم الجزئي . الا ان رجال المعارف يرون انه لا بد من ان يكون المعلمون كلهم متدربين في صناعة التعليم سواء علموا في المدارس التي تديرها نظارة المعارف راساً او في المدارس الابتدائية ونحوها من المعاهد العلمية التابعة لمجالس المديرية او لغيرها . وسد هذه الحاجة زيد التوسع في مدارس المعلمين في غضون السنة الماضية فزيدت الفرق في السنة الاولى في مدرسة المعلمين الحديثة الى اربع . فبعد ثلاث سنوات يصير في كل سنة من سني الدرس اربع فرق فيها ٢٤٠ تلميذاً يخرج منهم كل سنة ٧٠ او ٨٠ معلماً متمراً على التعليم . وجرى مثل ذلك في مدرسة المعلمين الناصرية وستكون النتيجة ان يزيد عدد الطلبة فيها فيبلغوا ٤٠٣ . ويرجح ان ذلك يكفي لحاجة المدارس

العالية من الآن الى زمن غير جيد اما الكتابات فيحتاج بسبب ازديادها المستمر الى عدد كبير من المعلمين يتعذر الحصول عليه من مدارس المعلمين التابعة للحكومة ولذلك يستحسن ان تنشأ مدرسة لتعليم هؤلاء المعلمين في كل مديرية . واثق ان مجالس المديرية ستعد كل ما يلزم لذلك

٣٠ - الرسالة المصرية في اوربا

كان في هذه الرسالة في اول سنة ١٩١١ تسعة وخمسون تلميذاً يتخرجون في اوربا ٥٢ منهم في انكلترا و٦ في فرنسا و١٥ في النمسا. وعاد منهم في غضون السنة ١٤ واستخدموا في دوائر الحكومة وطرده واحد من الرسالة لسوء سلوكه وعين آخر (وهو شيخ) مساعداً لاساذ العربية في جامعة كبريدج. وعادت تلميذتان الى مصر بعد ان اقامتا سنتين في مدرسة همرتن بكبريدج واثا دبلوما التعليم من مجلس المعارف وعينا مساعدتين الواحدة في المدرسة السنية والاخرى في مدرسة عباس

وأرسل ١٣ تلميذاً الى انكلترا في خريف سنة ١٩١١ فبلغ عدد الرسالة ٥٦ في آخر سنة ١٩١١ اربعة منهم دكاترة نالوا دبلوما الطب من مدرسة قصر العيني وهم يدرسون الآن فروعاً مخصوصة او يتخرجون لثيل الدبلوما الانكليزية وواحد درس امراض العين في انكلترا ثمانية عشر شهراً وانتقل الى فينا في سبتمبر سنة ١٩١١ ليدرس درساً اضافياً في الباثولوجيا . و١٢ يستعدون للاستخدام في ادارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري

و١٥ تلميذاً من الذين يطلق عليهم لقب اقدي يدرسون في جامعات مختلفة لكي يوظفوا في المدارس الثانوية و١٢ من الذين يطلق عليهم لقب شيخ يتخرجون في فن التعليم ستة منهم في الكلية الجامعة بريدنج وخمسة في كلية البرت الملكية التذكارية باكستر وواحد في كلية برستل للمعلمين

وتتأج الامتحان لا تزال موجبة للرضى قد نال بعض التلامذة درجة بكالوريوس في العلوم وبعضهم درجة بكالوريوس في الفنون وبعضهم دبلوما F.R.C.S (أي شريك في كلية الجراحة الملكية) وبعضهم دبلوما M.R.C.S (عضو في كلية الجراحة الملكية) وبعضهم دبلوما L.R.C.P (لسانبيه من مدرسة كلية الاطباء الملكية)

وقد اقررت نظارة المعارف في غضون السنة على ارسال ثلاثة من المهندسين الى انكلترا لتابعة الدرس فيها وهم الآن يدرسون في جامعات لينز وبرمنجهام وادنبرج

وقد جرى مجلسان من مجالس المديريات (أي مجلس مديرية الدقهلية ومجلس مديرية الجيزة) مجرى نظارة المعارف في ارسال التلامذة الى اوربا ليتعلموا فيها علم التعليم ثم يعودوا للتعليم في مصر فارسل اربعة تلامذة الى بلجكا و٣ الى انكلترا و٣ الى فرنسا

٣١ — جامعة الازهر

ان مشروع الاصلاح العام لهذا المعهد العلمي القديم الجليل الذي ذكر في تقرير السنة الماضية جرى العمل به في الربيع الماضي بصدور امر عال لاعادة تنظيم جامعة الازهر والمعاهد الدينية الاخرى في الاسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط وفي هذه المعاهد كلها ١٤٠٠٠ طالب و٥٢٤ استاذاً

والادارة العامة في يد شيخ الجامع ومعاونيه مجلس من الاساتذة يمين بعضهم جمهور الاساتذة والبعض الآخر مجلس النظارة. وهناك مجلس اعلى يرئسه شيخ الجامع اعضاؤه ثمانية اربعة منهم من موظفي الحكومة ومدير ديوان الاوقاف واحد منهم وقد زيد بروجرام التعليم فاضيف اليه علوم لم تكن تعلم في الازهر كالرسم والهندسة وحفظ الصحة والتاريخ الطبيعي وعلم التعليم وما جد في الازهر تأليف هيئة كبار العلماء من ثلاثين عضواً ينتخبون من الاساتذة الذين حازوا درجة معلومة وهي تسن القوانين لنفسها ومخطباتها لاجتماعهم ولطلبة الازهر ثلاث مرات في الاسبوع في ثلاث مواضع خصوصية وقد عينت دروس هذه السنة حسب القانون الجديد والفرق بين حالة الازهر الآن وحالته الماضية كبير جداً

مدرسة القضاء الشرعي

صارت مدرسة القضاء الشرعي جزءاً من جامعة الازهر. ونتيجة الامتحان في يونيو موجهة للرضى قد جاز الامتحان ١٢ طالباً ونالوا شهادة العالمية من الازهر فبين عشرة منهم قضاة او نواباً في الحاكم الشرعية او اساتذة في المدرسة نفسها وصار واحد محامياً وواحد مدرساً في مدرسة خصوصية

وفي المدرسة الآن ٣٩١ طالباً ٣٥ منهم في القسم الاعلى و٣٥٦ في القسم الاوطأ

٣٢ — الجامعة المصرية

يحتمل ان الانقلاب الكبيرة نوعاً التي تلقب بها المعاهد العلمية المصرية بنوع عام قد

جعلت البعض يخطئون حقيقتها لاسيما وان ليس فيها الا القليل من المزايا التي تمتاز بها المدارس الجامعة عادة . فان الفرع الوحيد الذي اعتنى بإيجاده في الجامعة المصرية حتى الان هو فرع الاداب وهذا الفرع قلما يرغب فيه جمهور المصريين لانهم لا يرون من ورائه قائمة مادية وما دام الامر كما تقدم فليس من السهل أن يعرف كيف تصلح هذه الحال . ولكن اذا اضطرر أن في البلاد مدارس عالية للحقوق والطب والهندسة والزراعة فالاساس الذي نبنى عليه مدرسة جامعة حقيقة موجود فعلاً

أما الجامعة الحاضرة فلا تكاد تكون بحيث يسهل عليها توسيع نطاقها حتى يشمل مدارس مثل المدارس المذكورة آتياً والتي يبرها لا يمكن أن تكون جامعة حقيقية جارية مجرى الارتقاء

٣٣ — المكتبة الخديوية

حدث بعض التغير في نظام المكتبة الخديوية في العام الماضي أهمه تأليف مجلس عال برئاسة ناظر المعارف . وفي هذا المجلس ستة أعضاء عدا الرئيس ومدير المكتبة ومن اختصاصه الحكم في اتياع الكتب الجديدة خطية كانت أو مطبوعة واتياع النقود ودروج البردي وطبع الكتب النادرة أو التي لم تطبع من قبل والتصرف في الكتب التي من نسخها في المكتبة أكثر مما تحتاج اليه اما بيع ما لا حاجة لها به أو بغير ذلك . واعداد الميزانية السنوية ونحو ذلك من الامور التي هي من اختصاص متولي ادارة المكتاب الكبيرة في أوروبا . وقد نيط بالمجلس أيضاً فوق ما ذكر مراقبة طبع المؤلفات المتعلقة باحياء الآداب العربية فاقر على طبع خمسة من الكتب التي أحضرها احمد زكي باشا تمضيداً لهذا الاحياء . ويرجى أن يتم طبع واحد منها في الاشهر الثلاثة التالية وهو كتاب الاصنام . ويراد أن يستعمل في هذه الكتب كلها أسلوب قانوني لفصل فترات الباب الواحد بعضها عن بعض ولعلامات الوقف حسب ما أشير اليه في كراسة نشرت حديثاً بناية نظارة المعارف اسمها « تقرير في طريقة الترخيم » ويجتهد مترو طبع هذه الكتب حتى يتبعوا طريقة المستشرقين الاوربيين والاميركيين المنفق عليها عموماً في اعداد الاصل للطبع وفي وضع المقدمات والفهارس وفي اتباع النص الاصلي حرفياً

وقد خسرت المكتبة الخديوية في العام الماضي باستعفاء الدكتور مورتر الذي كان مديراً لها منذ سنة ١٨٩٦ . فقد غادر القاهرة في شهر مايو ولم يعين خلف له حتى الآن

الباب الخامس

في الداخلية

٣٤ — الامن العام

في الجدول التالي بيان عدد الجرائم التي بلغت البوليس في كل من السنوات الاربع الاخيرة

١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨				
٧٦٢	٧٣٢	٨٦٩	٨٦٤	القتل
٦٣٦	٥٧٩	٦٦١	٦٧٠	الشروع في القتل
٣٤٨	٣٠٨	٤٧٢	٥٠٣	السرقه
٣٨	٢٧	٥٠	٦٢	الشروع في السرقه
١٨٨٩	١٦٨٢	١٦٦٥	١٥٥٦	جرائم اخرى
٣٦٧٣	٣٣٢٨	٣٧١٧	٣٦٥٤	الجملة			

ويرى من هذه الارقام ان عدد هذه الجرائم من كل نوع زاد زيادة واضحة في السنة الماضية عنه في سنة ١٩١٠ والامران الوحيدان اللذان يدعوان الى الاطمئنان في هذا الاحصاء وجود تحسن في السنة الاثني عشر الاخيرة من السنة وكون عدد الجرائم الفظيعة (وهي القتل والشروع في القتل والسرقه) لا يزال اقل بكثير من عددها في سنتي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ اما الزيادة الكبرى في السنة الماضية فواقعة في الجرائم الصغرى ومعظمها اتلاف المزروعات او آلات الزراعة حبا بالانتقام والسرفات الصغيرة فقد زادت هذه من ١٦٦٥ في سنة ١٩٠٩ الى ١٦٨٢ في سنة ١٩١٠ والى ١٨٨٩ في سنة ١٩١١ ويعزى بعض هذه الزيادة الى طريقة جديدة جرت عليها النيابة في تبويب الحريق عمدا فزاد عدد القضايا من هذا القبيل منه وبعضها الآخر الى زيادة عدد قضايا الفسق وهتك العرض وهي جريمة كثر الالتباه اليها اكثر من قبل

وزاد عدد الجرائم في مدينتي القاهرة والاسكندرية فيبلغ ٥٧١ وكان ٥١٧ ومع ان عدد السرفات الكبيرة لم يزد في احدى هاتين المدينتين فان عدد جرائم القتل والشروع في القتل زاد في القاهرة ٢٣ عما كان عليه في السنة السابقة. وبما يجدر ذكره في هذا المقام ان الاجرام

في مديرية الترية المتسعة الاطراف الآهلة بمليون ونصف مليون من السكان تناقص في السنوات الثلاث الاخيرة (فبلغ عدد الجرائم فيها ٤٥٥ و ٣٧٥ و ٣٥٤ على التوالي) وهي نتيجة تشهد بالفضل لولاة الامور في تلك المديرية ويقال نفس هذا القول في مديريات قنا والمنيا وبني سويف وان لم تبلغ حالة التحسن فيها مبلغها في الترية . اما في المنوفية والبحيرة فالجرائم آخذة في الازدياد وزادت الجرائم زيادة قليلة في الدقهلية وجرجا وزيادة مهمة في الفيوم حيث اضطر لولاة الامور الى اتخاذ تدابير مشددة لقمع سورة اجرام بدت فجأة وكان سببها الاكبر قيام جماعة صغيرة من عربان المديرية بالعمل غفل^١ بالنظام والامن العام . اما الشرقية فالزيادة في عدد الجرائم فيها تدعو الى الاسف لاسيما في الجرائم الصغرى وقد منيت بوافدة من الاجرام في مايو ويونيو فبلغ عدد الجرائم فيها ١٠١ وكان ٣٧ في مثلها من سنة ١٩١٠ ولم تقف الحكومة على تحليل مقبول لهذه السورة التي قمت . وليس في المديريات الاخرى ما يجدر ذكره خصوصاً سوى اسبوط فان هذه المديرية لا تزال مشكلة دائمة لولاة الامور ففي سنة ١٩١١ وقع فيها ٥٤ جريمة منها نحو ٢٩٧ من جرائم القتل او الشروع في القتل وكانما قيمة الحياة البشرية فيها ليست شيئاً مذكوراً فمعظم الحوادث البسيطة ينتهي بالقتل وقد حدث اخيراً ان رجلاً عاتب جاره لانه اجتاز طرف بستانه فكان نصيبه القتل بعد ظهر اليوم نفسه لهذا السبب . فامثال هذه الجرائم التي تنشأ عن الخصومات الفجائية او الاحقاد العائلية او الانتقام لا علاقة لها بالامن العام ويصعب جداً تلانها . والعلاج الوحيد لها انتشار التعليم ورفع لواء الحضارة . على ان لولاة الامور لا يفتأون يبنون قصارى طاقاتهم في تنشيط لجان الصلح المحلية وحمل الناس على احترام القانون والنظام بزيادة دوريات البوليس وقطعه

واني اذكر بالاسف توقف التحسين في حالة الامن العام الذي كان من دواعي الارتياح في تقرير السنة الماضية فقد زاد الاجرام زيادة مطردة في سنوات ١٩٠٧ و ١٩٠٨ و ١٩٠٩ وعزي التحسين في سنة ١٩١٠ بالأكثر الى النجاح في انفاذ قانون ٤ يوليو ١٩٠٩ الخاص بمعاملة الاشقياء الذين عرفوا بالشر والخطر فابعدوا الى الواجة الخارجة . ولكن هذا القانون لم ينفذ في السنتين الماضيتين فاخذ تأثيره الذي كان عظيماً في غل ايدي الاشقياء يضعف بالتدرج حتى زال وقد طلب كثيرون انفاذه من جديد اما في البلاد كلها او مواضع معينة ولكي ارى انه لا يجب استعمال هذا القانون الاستثنائي الا بعد ان تفرغ جعبة الوسائل القانونية والادارية التي عند الحكومة

اما فيما يختص بالوسائل القانونية فيلوح لي ان منع الجرائم يتعلق كثيراً على تصرف قضاة محاكم الجنايات اذ يستطيعون بتشديد العقوبات ان يساعدوا على انقاص الجرائم الكبيرة في الاتجاه التي يكثر وقوعها فيها . وبظهر من انعام النظر في كيفية معالجة القضاة للقضايا في الأشهر الستة الأخيرة من السنة انهم حكموا بالاعدام على ثلاثة قط من ثمانين احالم قضاة الاحالة على محاكم الجنايات بتهمة القتل عمداً مع سبق الاصرار فرفضت محاكم الجنايات تهمة سبق الاصرار في ٤٩ قضية وسلمت في الثاني والعشرين القضية الباقية بوجود ظروف مخففة . وتظهر غرابة هذه الارقام على انها متى فورنت بارقام قضايا الشروع في القتل فقد حكمت المحاكم بوجود سبق الاصرار في ٣٧ قضية من ٥٨ من هذه القضايا فالظاهر ان المحاكم تشترط درجتين متفاوتتين لسبق الاصرار في القتل والشروع في القتل

وميل محاكم الجنايات الى التساهل باو في معاملتها لبعض الجرائم الاخرى كالسرقة باكره وقطع الطريق والسطو ونحوها وهو غالباً كثير الوقوع في الجهات التي تقشو الجرائم فيها ولا ريب في ان تشديد القضاة للعقوبات في احوال كهذه يفيد الامن العام فائدة عظيمة ولذلك ارى ان في طاقة القضاة ان يحولوا دون اضطراب ولاه الامور الى الاتجاه الى قانون استثنائي غير مستحب كقانون ٤ يوليو ١٩٠٩ ولست ارى ضرورة لاعادة انفاذ هذا القانون الا بعد تجربة جميع هذه الوسائل القانونية وثبوت عدم كفاءتها لادراك الغرض المطلوب

وقد اعترض رجال البوليس في السنة الماضية بعض العوامل الخاصة التي اثرت في الامن العام فانهم اعدوا تنظيم الخفر في اثناء السنة وجمعوا الخفراء في نقط معينة للترين والتعليم غلخت مواضع كثيرة من الحراس وقد كاد هذا التدريب يتم الآن وبذلك يتسع المجال لاثبات كفاءة نظام الخفر الجديد

وفي الصيف الماضي اشتدت وطأة دودة القطن في مديريات الوجه البحري فاجتضى ذلك ارسال جميع الموظفين الاداريين وفي جلستهم ضباط وانفار البوليس الى حقول القطن للعمل فيها فغابوا بضعة اشهر عن مقر اعمالهم العادية واني ارجو ان تحسّن اسلوب مكافحة دودة القطن ينفي في هذه السنة عن الاتجاه الى مثل هذا التدبير الاستثنائي . واني اعتقد ايضاً ان نظام البوليس الحالي يفتقر الى انعام النظر واعمال الروية وانه يجب في الاحوال العادية توطيد اركان الامن العام من دون الاتجاه الى التدابير الاستثنائية وهذا يقضي بان يحول جميع ولاه الامور المختصين بهذه المسألة المهمة مهمهم وقوام الى هذا الواجب

٣٥ — الادارة المركزية وادارة المديرية والبوليس

ان اعادة تنظيم الخفراء التي شرع فيها في سنة ١٩١٠ استمرت في سنة ١٩١١ واخذ في توسيع نطاق هذا النظام تدريجياً تحت مراقبة تفتيش النظام حتى يتم جميع انحاء القطر المصري . وبلغ عدد الخفراء في المديرية ٢٣٤٤٤ خفيراً من خفراء الليل (بينهم ٥٦٧٢ من الاحياطي) و ٥٤٧٩ من خفراء النهار و ١٥٠٩٣ لخفر العزب ونحوها

وقد اتم خفراء الليل في ١١ مديرية تدريبهم ولا يزال خفراء البحيرة والدقهلية يتدربون ولم يشرع بعد في تدريب خفراء الشرقية وسيتم نظام التدريب خفراء النهار وقد بدى به في الغربية حيث يدرب الآن ٣٩٦ خفيراً فجملة خفراء الليل والنهار المدربين ١٩٨٨٢ والذين يدربون ٩٣٠ والذين لم يدربوا بعد ٠٨١١١ ويستغرق التدريب ٢١ يوماً للخفراء المأخوذين من الاحياطي و ٤٢ يوماً لروام وهو يتألف من تعلم الجماعة بالسلاح وقرينات بدوية قصيرة واطلاق النار في جهة معينة والرياضة البدنية ولا يتعلم تعليم البندقية ويجمع الخفراء الذين اتوا التدريب مرتين في الشهر في ايام معينة وفي نقط ملائمة فيدربون و يعملون ساعتين . وقد جعلت نقط الاجتماع بحيث لا يضطر الخفير ان يمشي اكثر من خمسة اميال حتى يصل اليها . وقد ذكر في تقرير السنة الماضية ان الخفراء بحسب النظام الجديد يؤخذون لثلاث سنوات ويكونون بعد اتمام التدريب خاضعين للقوانين التأديبية التي تسري على البوليس مع تلطيف العقوبات . ولم تلق الحكومة صعوبة ما في تدبير ما يلزمها بهذه الشروط . وقد تقل في السنتين الاخيرتين ٥٥ ضابطاً و ١٩٣ من صف الضباط من الجيش الى قوة الخفر الجديدة فانضم عشرة من هؤلاء الضباط الى البوليس وطاد خمسة منهم الى الجيش . وصعب في اول الامر حفظ نظام قوة الخفر برئاسة ضباطها المخصوصين من دون تقليل هبة السهم ولكن الاحوال الآن احسن بكثير من هذا القبيل وسيبقى ما يكون تأثير هذا النظام الجديد في الامن العام في المديرية

لم تفقر المهمة التي بذلت سنة ١٩١٠ لتقليل بيع الاسلحة النارية فقد ضبط ولاة الامور في السنة الماضية ٥٣٤٢ بندقية مقابل ٤٤٧٩ في سنة ١٩١٠ وصدر ٩٢٣ رخصة بحمل السلاح مقابل ١٠٣٠ رخصة في السنة السابقة

واجتهدت لجان التحكيم والصلح التي الفت سنة ١٩٠٩ افسوت نحو ١٥٠٩٩ خلافاً ومشكلة

في أثناء السنة اي زيادة ٥٠٠٠ عن عدد القضايا التي سويت في سنة ١٩١٠ وقد قامت هذه الجبان بعمل جليل مفيد والحكومة تنشطها بكل طاقتها
وبلغت قوة البوليس في آخر سنة ١٩١١ — ٤١٠ ضباط (٦٠ منهم اوريون)
و ٢٩٨٦ من صف الضباط والانتافار فالزيادة ١٣ ضابطاً و ٢٥٩ من صف الضباط والانتافار
عن العدد في سنة ١٩١٠

ولم يف بالمرام القانون الذي عرض على مجلس شورى القوانين في السنة الماضية لادارة
مدرسة البوليس حيث بتعلم الآن ١١٢ تليذاً ليكونوا ضباطاً و ١٧٢ تليذاً ليكونوا انتافاراً
و ١٤٧ تليذاً ليكونوا سجنائين ولذلك اقترح تعديل القانون باقتصاص سني التعلم من اربع الى
اثنين والفاء بعض المواد التي يرتاب في فائدتها لضباط البوليس كالكيمياء والطبيعيات من
بيان الدروس الذي كان كثير المواد

وضبطت مصلحة خفر السواحل والجمارك والبوليس ٢٤٤٦٤ كيلو غراماً من الحشيش
في سنة ١٩١١ مقابل ٢٠٨٢٠ كيلو غراماً ضبطت في السنة السابقة ورفعت القضايا على
٢٦٦٩ شخصاً لاستعمال الحشيش في محلات عمومية فحكم بالادانة في ٢٥٥٦ قضية مقابل
٢٨٣٨ شخصاً حوكموا و ٢٧٦٤ حكم بادانتهم في سنة ١٩١٠
ونظر في ١٠٦ قضايا من قضايا المقامرة فحكم بالادانة في ٨٥ منها وبالبراءة في ٨ وحفظت
اوراق قضيتين ولا يزال ١١ تحت النظر

ورفعت القضايا على ٢٧٤ شخصاً لبيعهم المشروبات الروحية بلا رخصة مقابل ٢٢٨ في
سنة ١٩١٠ فحكم بالادانة على ٢٢٨ وبالبراءة على ٧ وحفظت اوراق ١٣ قضية ولا يزال ٦
تحت النظر ولم يمنع سوى ١٣ رخصة في سنة ١٩١١ مقابل ٤٧ في سنة ١٩١٠ ومعظم هذه
الرخص لمحلات عمومية في القاهرة والاسكندرية وفي شوارع مأهولة بجمهور كبير من
الاوربيين

٣٦ — مجالس المديرية

لم تقترمة مجالس المديرية في السنة الماضية عما كانت عليه حين عدل نظامها في سنة
١٩١٠ فوالتي ولجان التعليم الخاصة التي اقيمتها الاجتماعات وكان عدد الاعضاء الذين
حضروا الجلسات وافياً وبلغت ايرادات المجالس ٢٧٤٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ ولكن كان
لها مبالغ وافرة اجتمعت عندها من السنة السابقة وقد اهتمت اهتماماً خاصاً بالتعليم ربما

تجاوزت فيه الحد فبدأ تقدم عظيم في هذا الباب وانشئت كتابات ومدارس ابتدائية عديدة في اثناء السنة . ويميل معظم المجالس الى نط معين من الكتابات الزاكية بينى على مبادئ حفظ الصحة وتستغرق دروسه اربع سنوات او خمساً ويتفق معلوه من الاكفاء فانشأت مجالس مديريات الوجه البحري ٤١ كتاباً من هذا النوع ومجالس مديريات الوجه القبلي ٣٤ كتاباً وكان السبق في هذا المضمار للدقهلية وقنا والدقهلية فانشأت ١٥ و ١٢ و ١٠ على التوالي . اما الكتابات العادية فالمجالس عامة تفضل ان تتولى ادارة الموجود منها وتحسين حالتها وترقية التعليم فيها ومع ذلك فقد انشأت ٣٣ كتاباً جديداً من هذا النوع في سنة ١٩١١ وكان السبق في هذا المضمار للدقهلية والبحيرة فللادلى ٢٠ ولثانية ٧ وتولت ادارة اكثر من ١٦٦ كتاباً كانت موجودة منها ٦٨ في اسيوط و ٣٤ في جرجا

لكن ذلك لم يحمل المجالس على اهمال التعليم الابتدائي فانها علاوة على المدارس الست والعشرين التي انشأتها او تولت ادارتها في سنة ١٩١٠ فتحت ١١ مدرسة جديدة في الوجه البحري (٧ للصبيان و ٤ للبنات) و ١٠ مدارس في الوجه القبلي (٨ للصبيان و ٢ للبنات) وتولت ادارة ٦ مدارس للصبيان ومدرستين للبنات كانت موجودة من قبل . ومدارس البنات الجديدة موجودة في الغربية والشرقية والبحيرة وبني سويف واسيوط وتولت المجالس ادارة مدرسة للبنات في الغربية ومدرسة اخرى في جرجا واتسعت قسم لتدريب ربان البيوت لمحقاً بمدرسة المعلمات في بني سويف

وفي سنة ١٩١١ انشئت اربع مدارس جديدة لاعداد معلمي الكتابات ومدرستان لاعداد معلمات كتابات البنات واحدة في بني سويف والاخرى في المنصورة وهذا الاهتمام بتعليم الاناث من الامور المحمودة في اعمال المجالس ولم يحاولوا تنشيط التعليم الثانوي بعد الا في الغربية فقد شرعوا في بناء مدرسة ثانوية في طنطا في اوائل السنة وفي المنوفية حيث ينج مجلس المديرية ٤٠٠ ج . م في السنة لجمعية المساعي المشكورة وبذلك يتولى ادارة مدارسها المؤلفه من مدرسة ثانوية وست مدارس ابتدائية منها للصبيان ومدرسة واحدة للبنات

ولا تزال المجالس تبدي عناية خاصة بامر التعليم الصناعي الشديد الاهمية فتحت مدارس جديدة في اصوان ونجع حمادي وسوهاج واخذ مجلس مديرية اسيوط تحت رعايته مدرسة ابني تيج وبنوي مجلس مديرية المنيا ان يفتح مدرستين الواحدة في مغارة والاخرى في المنيا وستفتش مدرستان صناعيتان في مديرية الغربية احدهما في طنطا والاخرى في المحلة الكبرى

ومدرستان زراعتان وتنشأ مدرسة المديرية المنوفية في شبين الكوم ومدرسة للدقهلية في المنصورة . وقرّر قرار مجلس مديرية الدقهلية على ارسال ارسالية الى اوربا وميتفرغ بعض اعضائها للتعليم الفني وسيكون في جميع هذه المدارس تقريباً فروع للزراعة وقد استفادت المجالس في مشروعاتها هذه فائدة عظيمة من مشورات مصلحة التعليم الصناعي والزراعي التي كانت مستعدة لموافاتها بما تحتاج اليه منها والتي اتبعتها المجالس عادة وقد عرضت مدارس المجالس في معرض الجيزة الزراعي الاخير معروضات من صنع تلاميذها لجاءت شاهدة بفضل هذه المدارس ناطقة بارئها

ثم ان الصعوبات التي بدت في السنة الماضية في سبيل اشتراك الاقباط في مشروعات المجالس التعليمية والنصيب الذي طلبوه من الاموال المعينة لانشاء المدارس او الاتفاق عليها اخذت تذلل بفضل حسن نية الاقباط والمسلمين وميل الفريقين الى التساهل والاتفاق ولم يبلغي شكوى ما من الاقباط في ما يخص بمعاملة المجالس لهم واني ارجو ان تكون قرارات المجالس مبنية دائماً على قاعدة انصاف جميع الطوائف التي لها صلة بها

وقد نشطت المجالس التعليمية بهمة وعزيمة تستحقان المدح والثناء وتدعوات الى شد ازرها ولكني اعيد ما قلته في مقدمة كلامي من ان اعمالها لا تزال في الدور التمهيدى ولا يزال يبدو عليها صبغة قلة الخبرة فان النقص في التوفيق بين مشروعاتها المختلفة—وهو الامر الذي حول اليه النظر في السنة الماضية—لا يزال ظاهراً ولا يزال التنافر موجوداً في بعض النظم التي وضعها مثال ذلك ان بعضها يعين مدارس سبق وجودها والبعض الآخر لا يهتم بالأبداً بالمدارس التي انشأها ويقال مثل ذلك في اساليب التدريس واختيار المدرسين فانها تختلف باختلاف المديرين . وقد زاد عدد مدارس معلمي الكتاتيب عما تقتضيه الحاجة فدواعي الحكمة والاقتصاد تقضي بان نتفق المجالس في هذا الامر وامثاله . ثم انني اوافق على ان نطلق يد المجالس في الامتحان والاختيار وان تكتسب الخبرة اللازمة من نجاحها وفشلها ولكني ارى ان الوقت حان لأن توفق بين مشروعاتها وتوحيدها لما في ذلك من الفائدة . وقد اشرت بعقد اجتماع قريب يحضره مندوبون من كل مجلس للناقشة وتبادل الآراء والاتفاق على الخطة التي يحسن اتباعها في المستقبل

وكانت مجالس المديرية في سنة ١٩١٠ قد خصت بالتعليم جميع الاموال التي انفقها واغضت الطرف عن الاعمال العمومية فلذلك خلق بها في سنة ١٩١١ ان هتم بهذه الامور العظيمة الشأن اهتماماً خاصاً فوافقت على اتفاق ٣٧٣٠٠ ج م لهذه الاعمال ولكنها لم تتفق

منها سوى ٦٠٠٠ ج.م ونقل الباقي وقدره ٣١٣٠٠ ج.م الى الاحياطي . ولم اجد في ما وافقت عليه مشروعات مهمة من هذا القبيل سوى مستشفى لامراض العيون في الشرقية ومستشفى للاولاد في المنيا . والظاهر ان المجالس لقيت صعوبة في الوقوف على امور ذات فائدة عمومية تقتصر الى المساعدة المالية او التنشيط مع ان الحاجة شديدة الى تحسين المواصلات وانشاء الكباري والمصارف والعناية بامر التطبيب وتحسين الاحوال الصحية وانشاء الاجازات في القرى والمستشفيات لامراض العيون الى آخر ما هناك من الحاجات الشديدة التي يعانيها سكان الارياف واني موقن ان المجالس ستبذل الجهد في السنة القادمة لازالة كل انتقاد يوجه اليها الآن بسبب هذه الامور . واني اشير بارتياح الى العزم على انشاء مستشفيات للرمد في الغربية واسيوط والبحيرة والشرقية والمنيا وقنا فعسى سائر المديرات ان تفهم هذا النحي

ولا ينبغي ان القيام بذلك مسور من دون امل امر التعليم الذي تساعد الحكومة المجالس فيه باعانة ١٠٠٠٠٠ ج.م كما قلت في فصل سابق فهذه الاعانة خير يرهان على ان عمل المجالس المحمود في نشر لواء المعارف مقدر حق قدره . وقد كان الباعث الاكبر للحكومة على بذل هذه الاعانة رغبتها في بث التعليم الابتدائي في القرى والمأمول ان هذا المبلغ يخص على قدر الطاقة ببناء كتابيب عالية تقوم المجالس بعدئذ على ادارتها والاتفاق عليها بحيث لا يضي زمان طويل حتى يكون في كل قرية من القرى الكبيرة كتاب من هذا النوع

٣٧ - البلديات والمجالس المحلية

بلغت الاعانات التي منحتها الحكومة في السنة الماضية للمجالس المحلية المخططة والبلديات ٩٣٩٥٦ ج.م مقابل ٨٢٠٥٣ ج.م في السنة السابقة وقد جعلت هذه الاعانات ١٠٦٤٠٥ ج.م في سنة ١٩١٢ منها ٥٢٩٠٢ ج.م للاولى و٥٣٥٠٣ ج.م للثانية . وكانت العادة قد جرت يجعل هذه الاعانات مبالغ معينة ولكن القرار قر في هذه السنة على ان يعطى كل مجلس محلي نصف عوائد المنازل في مدينته وان تنقص الاعانة التي كانت الحكومة تمنحها مبلغاً بوازي ذلك فكأنما اعتيض من مبلغ ثابت بمبلغ قابل للتغيير والزيادة فترجى المجالس بهذا التغيير على نسبة نجاح مساعيها في تحسين وتعمير المدن التي نيظت ادارتها بها وقد انشئت مجالس مخططة في ميت غمر وزفتى وكفر الزيات وحلوان والمنيا ومجالس

عملية في بلقاس بالوجه البحري والبلينا في الوجه القبلي . وعلة زيادة البلديات رغبة الجمهور في تحسين الاشغال العمومية كجر ماء الشرب الى المنازل والانارة ومد المجاري والمصارف وفتح الطرق اذ الطريقة الوحيدة في الاحوال الحاضرة لتدبير الاموال اللازمة لهذه المشروعات هي طريقة قبول سكان المدن التي تطلب البلديات لدفع الضرائب الاختيارية

وعدد البلديات الآن ١٣ وعدد المجالس المحلية ٣٠ ولعشر من اكبرها جهازات لجر ماء الشرب المرشح الى المنازل او مشروعات تقضي قريباً الى هذه الغاية والعمل جارٍ في بعض البلديات والمجالس المحلية الاخرى لاقامة الطليات وجر الماء غير المرشح بانابيب في المدينة لاطفاء الحريق وري البساتين والحدائق ونحو ذلك . وقد انيرت الزقازيق واسيوط وبني سويف بالنور الكهربائي وفي معرض النظر الآن انارة بنادر اخرى بهذا النور وقد فتحت طرق كثيرة واصبحت شوارع كثيرة ضمن حدود البنادر وكثر الطلب على انشاء المجاري في البنادر لا سيما حيث الماء وافٍ وافر

واسلفت الحكومة ٧٣٥٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ اخذتها من الاحنياطي العمومي منها ١٠٠٠٠ ج.م للشروع في مشروع جر ماء الشرب الى المنازل في القيوم و ١٠٠٠٠ ج.م للطرق والمجاري السطحية في طنطا و ١٥٠٠٠ ج.م لوضع مرشحات ماء الشرب في الزقازيق و ٢٠٠٠ ج.م لتحسين النور في دمنهور و ٣٠٠٠٠ ج.م لانعام مشروع ماء الشرب والنور الكهربائي في بني سويف و ٤٥٠٠ ج.م لنور الكهربائي في اسيوط و ٢٠٠٠ ج.م لتמיד انابيب الماء في قنا

وستسلف ٨٠٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٢ منها ٢٠٠٠٠ ج.م للشروع في مشروع جر الماء الى المطرية (المنزل) و ٣٠٠٠٠ ج.م للاستمرار في مشروع جر ماء الشرب في القيوم و ١٠٠٠٠ ج.م للشروع في مشروع انارة دمياط بالنور الكهربائي و ٢٠٠٠ ج.م لجر ماء الشرب الى اخميم و ١٥٠٠ ج.م لجر ماء الشرب الى السنبلوين و ٣٠٠٠ ج.م لمشروع الماء والنور في بليس و ٦٠٠٠ ج.م لتوسيع نطاق الانارة بالكهربائية في الزقازيق و ٤٥٠٠ ج.م لاعمال الطرق في طنطا و ٣٠٠٠ ج.م لاعمال الطرق في دمنهور . ولهذه السلف فائدة سنوية قدرها $\frac{٢}{١}$ ويستهلك منها $\frac{١}{٢}$ في المئة ايضاً كل سنة

وقد اسفرت النتائج المالية للمشروعات التي تمت عن نجاح حسن ويقدر ما تسترده الحكومة في سنة ١٩١٢ من مال الفائدة والاستهلاك عن السلف المختلفة بمبلغ ١٢٥٠٠ ج.م

٣٨ — مدينة القاهرة

بلغت جملة مصروفات الصيانة والادارة في مدينة القاهرة ١٢٦٠٠٠ ج م في السنة الماضية وافقت اعتمادات خصوصية بقيمة ٩٢٠٠٠ ج م في انشاء طرق جديدة وقد اوشكت اعمال ماء الشرب الجديدة في روض النرج ان تكمل ويبدأ باستعمالها قريباً ولا تزال مصلحة ماء الشرب في الجيزة والجزيرة وحلوان تأتني بنتائج حسنة ونقدموا تقدماً حسناً في مشروع مجاري القاهرة في اثناء السنة والاعمال تنجز في مواعيدها وقد اكملوا الجرى الكبير المصنوع من الحديد الزهر والذي يبلغ طوله ١٢ كيلو متراً ممتداً من نقطة الآلات الرافعة في كفر الجاموس الى حقل التسميد في الخاتقاء وتقدموا تقدماً يذكر في بناء المستودع الاكبر وقد فرغوا في نقطة الآلات الرافعة من المثل واكلوا اسس العليات وقد اضطروا الى تعديل المشروع الاصلي في ما يختص بتصريف ماء المطر فعُدل الآن عن اعمال الصرف السطحية في القاهرة الى ان تم الاعمال التي تحول دون الصرف الى النيل على ان اعمال التطهير في الخاتقاء ومجاري الشوارع في القاهرة لم تقدم كسائر اعمال المشروع ولكن اذا استمر متوسط التقدم على ما هو عليه الآن فللمجاري كلها تكون صالحة للعمل في اواسط سنة ١٩١٤ او اواخرها

٣٩ — بلدية الاسكندرية

قدرت ميزانية الاسكندرية في سنة ١٩١٢ بمبلغ ٣٢٢٠٠٠ ج م مقابل ٣١٠٠٠٠ ج م في سنة ١٩١١ اي بزيادة تدعو الى الرضى ولكن لدى انعام النظر في ابواب اليراد ظهر ان معظم الزيادة ناشئة عن رفع تقدير قيمة المنازل والمباني بعد احصاء سنة ١٩٠٩ وان الزيادة من سائر ابواب الضرائب لا تتجاوز ١٠٠٠ ج م ولا يقل ان ينتظر استمرار هذه الزيادة فمن الضروري جداً تدبير مصادر جديدة لليراد لان الضرائب الحالية لا تكفي لسد حاجات المدينة الآخذة في الازدياد . والمسألة الآن في معرض النظر ولم يقدر الغرض الذي يبلغ ٥٠٠٠٠ ج م بعد لان بعض الدول وافق عليه بشروط تقتضي انعام النظر والضريبة ولكن الحكومة وافقت على قرض يبلغ ١٠٠٠٠ ج م لكي يتيسر الشروع في العمل .

وفي اوائل ١٩١٢ طعن بعض الصحف في بعض موظفي البلدية فافضى طعنها الى نقاض فظهر في اثنائه امور اثار التلون وقضت بتعيين لجنة تحقيق من قبل الحكومة

وهي تخطي الآن برئاسة وكيل نظارة الداخلية

٤٠ - بلدية بورت سعيد

نجحت البلدية المختلطة التي ألفت أخيراً في بورت سعيد وقدرت إيراداتها في سنة ١٩١٢ بمبلغ ٢٣٦٣٩ ج ٠ م منها ١٢٣٦٤ ج ٠ م تمنحها الحكومة على سبيل الإعانة والمهمة مبدولة لانجاز التدابير لمشروع المجاري والمأمول ان يبدأ العمل فيه في هذه السنة وقد جعلت مصروفات البلدية على نسبة إيراداتها وسيكون عندها في آخر سنة ١٩١٢ مال احتياطي بمبلغ ١٠٥٠٠ ج ٠ م لدفع مال الاستهلاك والفائدة عن القرض اللازم لأعمال المجاري. وقد كانت حاجة المدينة الشديدة الى هذا المشروع اكبر عامل في اقتناع سكان بورت سعيد على اختلاف مشاربهم وشعوبهم بوجوب الاتحاد لانشاء بلدية وقبول نظام دفع الضرائب الاختيارية

٤١ - السجون

بلغ مجموع عدد المسجونين ١٣٤٨٦ في آخر السنة مقابل ١٢٤٤٩ في آخر سنة ١٩١٠ وكان المتوسط اليومي ١٢٩٥٥ (مقابل ١٢٨٤٣ في سنة ١٩١٠) ومن هذا المجموع ٤٦٠٤ محكوم عليهم بالاشغال الشاقة (وكانوا ٤٣٠١ في سنة ١٩١٠) و٦٤٩٧ بالحبس (وكانوا ٥٧٦٣ في سنة ١٩١٠) و١١٢١ مستأنفون (وكانوا ١٢٢٠ في سنة ١٩١٠) و١٢٦٤ ينتظرون المحاكمة (وكانوا ١١٦٥ في سنة ١٩١٠) وعدد النساء من هذا المجموع في آخر السنة ٤١٦ (وكن ٣٥١ في سنة ١٩١٠) وحكم في اثناء السنة على ١٥١ رجلاً و٦ نساء بالنقل الى اصلاحية البالغين لمدد متفاوتة طبقاً للامر العالي الصادر في ١١ يوليو ١٩٠٨ وبلغ عدد من في الاصلاحية في آخر السنة ٦١٩ وجلد ٣٤٥٨ حدثاً بامر الحاكم (٣٦٣١ في سنة ١٩١٠) وكان عدد الاحداث في الاصلاحية في ٣١ ديسمبر ٦٠٣ (٧١٥ في سنة ١٩١٠) ٥٣١ منهم صبيان و٧٢ بنات وكان متوسط العدد اليومي لسنة ٦٤٢

وبلغ مجموع الوفيات في السجون في السنة الماضية ٢٠١ ومتوسط عدد الوفيات بالالف ١٥٤ (١٤٤ في سنة ١٩١٠) ومن هذه الوفيات ٣٨ بامراض معدية (١٦ في سنة ١٩١٠) واطلق مراح ٢٠ مسجوناً لاسباب طيبة (٢٦ في سنة ١٩١٠)

وبلغت مصروفات المصلحة في السنة الماضية ما عدا المبالغ المصروفة على المباني ١٩٢٧٥٧ ج ٠ م يدخل فيها المصروفات التي صرفت على مصنوعات السجون (وكانت ١٩٧٠٢٥ ج ٠ م في

سنة ١٩١٠) وبلغ المتحصل من اعمال السجون ٤٤٥٦٠ ج.م (وكان ٤٤١٥٠ ج.م في سنة ١٩١٠) وبلغ متوسط كلفة السجون الواحد في السجون التي يطم فيها السجون ويكسون ١٠٠٧٩٩ ج.م (وكان ١١٠٦٩ ج.م في سنة ١٩١٠) وقد عم استبدال خبز القمح بخبز الذرة في جميع السجون ويتراوح ما يتوفر من المال بهذا الاستبدال بين ٨٠٠٠ ج.م و ١٠٠٠٠ ج.م في السنة ولم تبد شكوى في هذا الصدد والظاهر ان صحة السجون حسنت بهذا التغيير

٤٢ — تجارة الرقيق الابيض

بذل البوليس ما في وسعه في السنة الماضية لتلافي هذه التجارة الممقوتة على رغم القيود التي تفل بها الامتيازات يديه مقابل ١١٠٠ فتاة قاصرة عند نزولهن الى البر وسلمن الى السلطات التي تقبل تحمل تبعة العناية بهن واتخذ عدداً آخر من البناء وسلمن الى الملاهي الصالحة للعناية بهن. وقد حكمت المحاكم الاهلية في بعض القضايا الداخلة في اختصاصها بعقوبات شديدة على بعض الاشخاص الذين زبوا العجوز للقاصرات وحرضوهن عليه. والمأمول ان زيارة المستر الكسندر كوت سكرتير « الجمعية الدولية لمنع تجارة الرقيق الابيض » لهذه البلاد اخيراً قضى الى تنظيم وشد ازر الجمعيات الموجودة الآن هنا لهذا الغرض ولما كانت هذه التجارة في الاحوال الحاضرة ليست في يد المصريين بل في يد الاجانب الخاضعين لاحكام خاصة بهم فيستحيل على الحكومة المصرية ان تتخذ الوسائل الفعالة لقطع دابر هذه الآفة

٤٣ — الحج

ظهرت الكولرا في الحجاز قبل حلول موعد سفر الحجاج فاعلنت الحكومة ان الحج ملوث من ٢٠ اكتوبر ١٩١١ ونشرت بلاغاً اشترطت فيه على من يرغب في الحج ان يودع ٧٥ ج.م اذا كان من ركاب الدرجة الاولى و ٦٥ ج.م اذا كان من ركاب الدرجة الثانية و ٥٠ ج.م اذا كان من ركاب الدرجة الثالثة على ان يعاد ٢٥ ج.م من المبلغ الى الحاج متى ركب الباخرة ويقدم اليه بعد عودته خساب بالمصروفات التي صرفت لاجله والتي اخذت من المبلغ الذي اودعه فلم يتجاوز عدد الحجاج المصريين ١٢٨٧ في سنة ١٩١١ مقابل ١٧٥٠٠ في السنة السابقة واجتاز ١٦٣٢٥ حاجاً اجنبياً القطر المصري قاصدين الحجاز وادخل ٦٥١ حاجاً الى مستشفى الطور وكان ٢٩ منهم مصابين بالكولرا فتوفي منهم ٢٠٧ بينهم ١٩ ماتوا بالكولرا. واعلن انتهاء موسم الحج في ٢١ مارس الماضي

الباب السادس

في الصحة العمومية

٤٤- المستشفيات

ومع نطاق عمل المستشفيات العام توسيعاً مستمراً في أثناء السنة وزاد عدد الذين عولجوا فيها زيادة عظيمة

وبلغ عدد الذين عولجوا في مستشفيات الرمد ٢٣٦٠٠٠ ودار العمل في مستشفى الرمد الجديد الدائم بأسبوط ومستفتح مستشفيات مثله في سنة ١٩١٢ في المنصورة وبني سويف والزقازيق وقد أوشك مستشفى المنصورة أن يكمل وسيفتح ثلاثة مستشفيات أخرى للرمد في سوهاج وشبين الكوم ودمهور في سنة ١٩١٣. وفي النية إقامة مباني مثلاً أو تدبير وسائل علاج الرمد في مديريات اصوان وقنا والقليوبية. ومع أن الإصلاح من هذه الوجهة لا يكون إلا تدريجياً فإن نطاق معالجة الرمد يوسع حتى يشمل جميع الناشئة ومبوضع نظام تيسيره العناية الأولى في إصابات الرمد الشديد في القرى خلافاً يمكن تدريب الأشخاص الأكفاء لذلك

٤٥- وفيات الاطفال

لم يستمرّ النقص الذي وقع أخيراً في وفيات الاطفال على ما كان عليه لسوء الحظ. ومعظم الوفيات بين الاولاد الذين دون الرابعة. ولا ينبغي أن قلّة العناية وعدم توفر الشروط الصحية هما سبب الحثي والاسهال الشديدين اللذين يؤديان إلى أوخم العواقب قبل أن تصل المعونة والمأمول أن المشروع الآتي يئانه ينجي^٤ بفائدة عظيمة وقد شرع في إدخاله.

في كل قرية من قرى القطر حلاق أو اثنان من الذين لم يعض الرعاية بالمبادئ الصحية فهو^٥ يوفّي بهم إلى مستشفى المركز أو طبيبه ويمرنون ويدربون والذين لا يظهرون الكفاءة اللازمة في تعلم العمل الابتدائي المفروض على المساعدين في المستشفيات يستبدلون بسوام وبعد الفراغ من هذا التمرين يعودون إلى قراهم تحت مراقبة طبيب المركز ويعطون الادوية البسيطة وفي مجلتها الادوية المستعملة في امراض الاطفال مقسومة إلى جرعات

متناسبة يمكن اعطاؤها للرئيس في الحوادث الشديدة الى ان يتيسر طلب الطبيب . وتعطى هذه الادوية للاهالي مجاناً وتشد عرى الصلة بين موظفي مستشفيات المراكز والقرى . ولا يراد من ذلك السماح للحلاقين بممارسة التطبيب ولكني ارجو انهم يتعلمون القيام بالواجبات البسيطة بكفاءة وانهم على الاخص يعنون باتباع تعليمات اطباء مستشفيات امراض العيون في اصابات الرمد

والهمة مبذولة في تعليم مثل ما تقدم للقوابل في القرى ولي الامل بان هذه التدابير والرغبة العامة في تعليم البنات التي تستطيع مجالس المديريات تحقيقها تقضي الى تحسين حالة نساء هذه البلاد . ثم ان اجزاخانات اللادي كرومر و «جمعية حماية الاطفال » والجمعية المماثلة لها في النيا تقوم بعمل عظيم يحسن ان يكون انموذجاً ينسج على منواله في ما بعد

ومن اكبر اسباب انتشار الامراض المختلفة البرك او المستنقعات التي يكثر وجودها حول القرى وهي تؤثر في متوسط وفيات الاطفال حتماً فالحمكة تقضي بدمها ويسرني ان اقول ان مجالس المديريات شرعت تهتم في هذا الامر وارجو ان تبذل قصارى جهدها للقضاء على منابع العدوى هذه

٤٦ — الطاعون

عاد الطاعون فزادت وطأته لسوء الحظ وبلغ مجموع اصاباته التي ورد خبر عنها ١٦٥٦ في سنة ١٩١١ مقابل ١٢٣٨ في سنة ١٩١٠ ونسبة الوفيات الى الاصابات اكثر قليلاً من ٦٠ في المئة وكانت اقل قليلاً من ٥٠ في المئة في سنة ١٩١٠ وقد نشأت الزيادة عن شدة فتك الاصابات المحلية لا عن الانتشار فان عدد المواضع التي حل الطاعون فيها لم يتجاوز ١٥٢ مقابل ١٥٧ في السنة السابقة وبلغ عدد الاصابات بالطاعون الرئوي ١٢٨ فزاد قليلاً عما كان في سنة ١٩١٠ وكانت كل الاصابات محصورة في الوجه القبلي كما حدث في السنة السابقة وعدد ما وقع من مجموع اصابات الطاعون في سنة ١٩١١ في الوجه القبلي ١١٣٤ منها ١٠١٣ في مديرتي اسوان وقنا وكان عدد الاصابات فيها ٢٠٢ في سنة ١٩١٠ وقد نشأت هذه الزيادة عن تقشي الطاعون الرئوي والعفن تقشياً شديداً الوطأة في كوم امبو وعن تقشي الطاعون الرئوي في قوص ولا يخفى ان كوم امبو عبارة عن قفار اصلحت اراضيها قرياً وكما اصحح جانب منها يؤتي باناس من اوطأ الطبقات في المراكز المجاورة للعمل فيها فلهذا السبب

ولعدم توفر اسباب الانتظام في مجتمع جديد مهد السبيل لتفشي الطاعون في هذا الشكل الشديد ولكنهم قد اتخذوا الآن تدابير خصوصية لتحسين الصحة العمومية والخدمات الادارية في تلك الجهة

وبالاجمال فقد زيد موظفو التفيتش المختصون بالطاعون فافضى ذلك الى تحسين التدابير المتخذة في القرى والامراع والتدقيق في ابلاغ الاصابات وعلاوة على ذلك فقد انشئت مصلحة خاصة لمبحث العلي في الطاعون وجعل مكتبها الرئيسي في اسبوط بادارة الدكتور بيري الذي احرز خبرة عظيمة في لجان الطاعون بالهند والصين ومنشوريا

٤٧ — الدفاع الصحي

وقع ما كان ينتظر وقوعه استناداً الى تاريخ تفشي الكولرا في الماضي وسيرها في السنة السابقة فظهرت في الاستانة واطاليا في اواثل صيف ١٩١١ ثم امتدت بسرعة الى رومانيا وبلغاريا وشمال اليونان والنمسا وروسيا وفرنسا ومالطة واسبانيا في اوربا والى طرابلس الغرب في الرقيقة والى الاناضول وسورية. وفلسطين في اسيا وكانت قد ظهرت في الحجاز واليمن فصار القطر المصري محاطاً بالبلدان الملوثة بهذا الداء

وثبت لاطباء مجلس الكورتنينات من المراقبة والفحص اللذين قاموا بهما في اثناء السنة ان الحجر على القادمين خمسة ايام (في جملتها ايام السفر بحراً) والفحص الطبي والتطهير لا تكفي للوقاية فعمدوا الى اتخاذ تدابير لفحص جميع القادمين من البلدان الملوثة فحصاً بكتيرولوجياً وعثروا على خمس اصابات بالكولرا و١٩ شخصاً حاملين ميكروبها في امعائهم وثبت في آخر السنة ان الحج ملوث بالكولرا كما حدث في السنة السابقة فصدرت الاوامر بان يفحص كل حاج فحصاً بكتيرولوجياً قبل عودته ومع ان عدد الاصابات بالكولرا في محجر الطور كان كثيراً لم يصب احد من الحجاج بالكولرا بعد وصولهم الى القطر المصري وبلغ عدد اصابات الكولرا وحمل الكولرا في الامعاء التي عثر اطباء الكورتنينات عليها ١٣٥ في سنة ١٩١١. وقد تعرض القطر المصري سنتين متواليين لهجمات الكولرا ولو حلت فيه لآخرت تقدمه وارتفاعه كثيراً كما لا يخفى فسلامته تشهد بكفاءة مصلحة الكورتنينات وتنطق بفضل الدفاع الذي دافعه الدكتور ارمند روفر رئيس مجلس الكورتنينات في احوال كثيراً ما كانت مخوفة بالصعوبات والعقبات

وفي شهري نوفمبر وديسمبر سنة ١٩١١ عقد مؤتمر دولي في باريس لتنقيح قوانين

الكورتينيات وتعديلها وكان مندوبها الحكومة المصرية فيه اسمعيل صدقي باشا والدكتور روفر فاقترح المندوبون النمسيون والمصريون اقتراحاً مؤداهُ فحص القادمين من بلدان موبوءة شخصاً بكتريولوجياً وبعد معارضة كثيرة واخذورد وافق المؤتمر على هذا الاقتراح وادخل الفحص البكتريولوجي في القوانين الدولية لأول مرة وقال المندوب المصري الاول في المؤتمر ان وجود مجلس الكورتينيات الدولي في الاسكندرية لم يعد ضرورياً الآن وان ولاية الامور المصريين يستطيعون ان يقوا اوربا من العدوى بالكولرا التي تظهر في الشرق فقابل رئيس المجلس هذا القول بالارتياح

٤٨ — البحث العلمي

اهتمت الحكومة بعدم تقديم الابحاث العلمية وسيورها مع الزمان لسد حاجات البلاد العديدة فعينت لجنة للنظر في المسألة يجذا فيها . وهذه اللجنة مؤلفة من اللورد ادورد سسل وكبل نظارة المالية (رئيساً) والمسترجراهام المدير العام لمصلحة الصحة العمومية والدكتور روفر رئيس مجلس الكورتينيات والمستردوصن المدير العام لمصلحة المساحة والدكتور كيتنج مدير مدرسة الطب والدكتور نولن مراقب قسم الضبط والربط بنظارة الداخلية واني انتظر بفروغ صبر نتيجة اقتراحاتها لوضع البحث العلمي على اساس وطيد . وفي ما فعله الدكتور بلفور وما لا يزال يفعله في الحظوظ من هذا القبيل مثال لما يستطاع عمله في القطر المصري ولم يحدث في السنة الماضية شيء مهم يستحق الذكر وانما يقال

(١) انهم شرعوا يدرسون درماً خاصاً طبائع البكتيريا القولونية وعلاقتها بالاحوال الطبيعية في هذه البلاد

(٢) واخذوا يبعثون في داء الفيل وعلاقته بالديدان الخيطية في بعض مواضع من مديرية الجيزة

(٣) واهتموا بالبحث العلمي في ما يختص بالطاعون في الوجه القبلي ولي امل باعداد خارطة لربة القطر المصري تكون ايضاً عظيمة القيمة والفائدة للزراعة وذلك علاوة على الاعمال الاخرى المختلفة التي تفتقر البلاد اليها

الباب السابع

في الخفانية

٤٩ — المحاكم الاهلية

١ — القضاء المدني

لم يطرأ على تأليف المحاكم المدنية في سنة ١٩١١ تغيير سوى انشاء محكمة جزئية في كوم حماده ولكن الحكومة تنم النظر الآن في توسيع نطاق القضاء لكي يتيسر لسكان القرى التوصل الى قضاء حاجاتهم من المحاكم وفي الجدول التالي بيان القضايا المدنية في سنتي ١٩١٠ و ١٩١١

١ — قضايا جديدة

١٩١١	١٩١٠	
٢٤٠٠٦	١٧٠٨٦	محاكم المراكز
١٥١٤٢٨	١٧٧٩٠	المحاكم الجزئية
		المحاكم الكلية
٦٢٢٠	٦٣٧١	اجدائي
٤٢٠٧	٤٣٦١	استئنافي
١٤٠٨	١٢٣٦	محكمة الاستئناف

٢ — قضايا انتهت

٢٣٥٩١	١٦١٤٠	محاكم المراكز
١٥١٦٢٣	١٧٩٣٨٣	المحاكم الجزئية
		المحاكم الكلية
٦٤٣٣	٧١٨٦	اجدائي
٤٥٧١	٤٧٥٥	استئنافي
١٠٧٩	١٠٧٩	محكمة الاستئناف

ويرى منه ان القضايا المدنية التي نظرت المحاكم فيها نقصت نقصاً عظيماً الا في محاكم المراكز ومحكمة الاستئناف قد زاد ما عرض على الاولى ٦٩٢٠ قضية عنه في السنة السابقة ولكن ١١٦٨٠ قضية في المجموع عرضت على محاكم المراكز الاحدى عشرة التي فوض اليها النظر في القضايا المدنية في سنة ١٩١١ فاذا طرح هذا العدد من مجموع قضايا هذه المحاكم كان النقص حقيقة نحو ٥٠٠٠ قضية

وقد نقصت قضايا المحاكم الجزئية ايضاً نقصاً عظيماً ويكاد النقص في الحاليين يكون محصوراً في القضايا الشخصية التي لا يتجاوز ١٠ ج ٠ م ويستنتج من ذلك ان الديون الصغيرة التي هي سبب معظم هذه القضايا نقصت بزيادة اليسر في البلاد

٢ - القضاء الجنائي

في السنة الماضية خفت وطأة الاجرم خفة تستحق الذكر بعد ما كانت في زيادة مستمرة في السنوات السابقة ويسوّي ان اقول انها في السنة الماضية عادت فاشتدت عما كانت عليه في سنة ١٩١٠

وفي الجدول * التالي عدد الجرائم وتوزع انواعها في السنوات الثلاث الماضية

* ان الفرق بين هذه الأرقام والأرقام المذكورة في فصل (الامن العام) صفحة ٥٤ ناشئ عن ان الأرقام الأخيرة مبوبة بحسب تاريخ وقوع الجرائم . اما أرقام هذا الجدول فموضوعة بحسب تبويب النيابة للجرائم وهو يكون غالباً بعد وقوعها بزمان طويل وقد انحلت الدوائر للتوفيق بين احصاءات النظارتين في المستقبل

سنة	سنة	سنة	انواع الجرائم						
١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩							
٨٢٤	٧٧٦	٩١١	قتل
٥٦٠	٥٠٩	٦٤٧	شروع في قتل
١٠٦	٨٤	٦٧	ضرب وجرح
٤٠٣	٣٢٩	٥٤٦	سرقه
٢٠	٢٦	٤٥	شروع في سرقه
٤٩٩	٤٩٥	٤٩٠	سرقه (المادة ٥٠)
١	١	١	اقتلاف مزروعات (المادة ٥١)
١٥٣	١٢٣	١٤٣	» » (المادتان ٣٢٠ و ٣٢٢)
٧٧	٧١	٨٤	تسميم مواش
٦٨٠	٥٥٩	٤٩٢	حريق عمداً
٢٢٣	١٧٠	١٦٦	فسق وهتك عرض
١٣٦	٩٢	٩٥	تزوير
١٤	١١	٢	رشوة
١٧٨	١٢٥	١٣٩	شقي
٣٨٧٤	٣٣٧١	٣٨٢٨	...	المجموع					

فيرى من هذا الجدول ان الزيادة تكاد تشمل جميع ابواب الجرائم لا سيما القتل والشروع في القتل والحريق عمداً ويظهر ازدياد الجرائم في الجدول التالي وفيه مقارنة بين ارقام السنتين الماضيتين

المديريات والمحافظات	سنة ١٩١٠	سنة ١٩١١	الزيادة او النقص
مصر	٣٠٨	٤٠٠	٩٢ +
الجيزة	١٣٧	١٥٨	٢١ +
القليوبية	١٩٤	١٩٩	٥ +
الاسكندرية	١٨٦	٢١٥	٢٩ +
البحيرة	١٣٩	١٩٥	٥٦ +
الغربية	٤٠٢	٣٩١	١١ —
الشرقية	١٩٤	٢٧٧	٨٣ +
المنوفية	٢٥٩	٢٧١	١٢ +
الدقهلية	١١٧	١٥٩	٤٢ +
دمياط	١٦	٢٤	٨ +
القتال	٣٧	٢٧	١٠ —
المرش	٤	٢	٢ —
بني سويف	١٣٩	١٣٤	٥ —
الفيوم	١٦٢	٢١٧	٥٥ +
المنيا	١٩٦	٢٠٤	٨ +
اسيوط	٤٦٩	٥٤٢	٧٣ +
جرجا	١٧٦	٢٣٣	٥٧ +
قنا	٢٠٨	١٨٤	٣٤ —
اصوان	١٨	٤٢	٢٤ +
الجملة	٣٣٧١	٣٨٧٤	٥٠٣ +

ولا تزال اللجنة الخطيرة آخذة في الزيادة شأنها في ذلك منذ سنة ١٩٠٧ قبلت الزيادة في السنة الماضية ضعف الزيادة في سنة ١٩١٠ (٢٠٦٣) وأكثر من نصف الزيادة واقع في باب السرقات . وفي الجدول التالي بيان ارقام ام الجرائم في السنوات الثلاث الماضية

بيان الجرائم	سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠	سنة ١٩١١
سرقة (بالمادة ٢٧٤)	١٢٦٤٢	١٢٩٤٨	١٤٧١٩
» (بالمادة ٢٧٥)	٣٩٥٨	٤٥٦٧	٦٣١٧
تزوير (بالمادة ١٨٣)	٤٣٠	٤١٨	٤٥٧
نصب (بالمادة ٢٩٣)	٥٩٨	٧١٧	٨٥٧
خيانة الامانة (بالمواد ٢٩٤ الى ٢٩٩)	١٤٥٨	١٦٩٣	٢٠٠٣
تسليم مواش (بالمادتين ٣١٠ الى ٣١٢)	٣٠٥	٣٠٨	٢٨٣
اقتلاف مزروعات (بالمادة ٣٢١)	٣١٧٢	٢٨٧١	٢٥٦١

وقد شرع ولاية الامور الاداريون يتخذون تدابير شديدة بسطت الكلام عليها في فصل الامن العام لمنع وقوع الجحج ولي رجاله بان معاونه رجال القضاء لم تشدد عزائم البوليس

٥٠ — المحاكم الشرعية

من دواعي الارتياح ان توقيب المحاكم الشرعية الجديد وتعديل لائحة الاجراءات امامها جاء باحسن النتائج في السنة الماضية فصارت القضايا تسير فيها سيراً اسرع من سيرها السابق والعدل يأخذ مجراه احسن من قبل . واسفر التدبير الجديد الذي فوض به الى القضاء الشرعيين سلطة حبس المدينين في بعض القضايا عن النجاح وقد اكثر القضاء من استعمال هذه السلطة ولكن بالفطنة وعدم الحباية على ما يظن . ويستدل من عدد هذه القضايا التي شطب وقلة عدد من اتفق فيهم حكم الحبس على ان السواد الاعظم من المدينين يفضلون الابقاء على التعرض لعقاب شديد

وتم تبويب محفوظات ودفترخانات المحاكم الشرعية ووضع الفهارس لها بعد ما استغرق زماناً طويلاً فانشئت فهارس لعدد عظيم من السجلات وصار من السهل الرجوع فيها الى ازمنة قديمة جداً ورتب ٧٠٠٠٠ ملف من ملفات القضايا بحسب تواريخها وجمعت اوراق كثيرة ذات قيمة تاريخية عظيمة ونظمت نجاء اتمام هذا العمل امرًا يستحق الذكر في تاريخ اصلاح هذه المحاكم

٥١ — المجالس الحسبية

اشير في تقرير السنة الماضية الى انشاء المجلس الحسبي الاعلى للنظر في ما يستأنف اليه من قرارات المجالس الحسبية في قضايا الحجر والرعاية وقضايا فاقي الاهلية. ويحق لناظر الحاقية بقانون انشاء هذا المجلس ان يحيل اليه قراراي مجلس من المجالس الحسبية في ما يختص بادارة الاوصياء والقوام وتعيينهم وعزلهم وقد جعلت سلطة هذا المجلس الاعلى واسعة جداً

وانشئ في نظارة الحاقية ادارة للمجالس الحسبية والحق بها بعض المفتشين وهم يفتشون قرارات المجالس الحسبية الابتدائية وينمون النظر في ما يتعلق منها ببيع واوانتقال ملكية فاقي الاهلية وقد بلغ عدد القضايا التي استوفت الى المجلس الاعلى ٦٥ في سنة ١٩١١ معظمها استوفت بطلب اصحاب الشأن

وقد علق المستشار القضائي في تقريره عن السنة الماضية الملاحظات الآتية على قيمة هذا المجلس والفوائد التي يجنيها منه فريق من الاهالي واني اوافقهُ عليها قال : —
« وكانت بداية النظام الجديد حسنة فقد سدت حاجة عظيمة واذا ادى وظيفته باستقلال وبلا محاباة كان من انجح الوسائل في حماية كثيرين من التعساء الذين ليس لهم نصير في اموالهم وتصرفاتهم . واذا كانت الحاجة الماسة الى مجلس من هذا القبيل تفتقر في اثباتها الى دليل آخر فهذا الدليل موجود في تقارير المفتشين الذين فحصوا في السنة الماضية اعمال جميع المجالس الحسبية تقريباً في القطر كله »

٥٢ — المحاكم المختلطة

توالى الزيادة في اعمال المحاكم المختلطة في السنوات الاخيرة ولكنها نقصت في السنة الماضية وقد سبق في هذه التقارير توقع هذه النتيجة متى فرغت المحاكم من القضايا التي نشأت عن ازمة ١٩٠٧ المالية . على ان النقص في القضايا الجديدة تقابله زيادة في المتأخرات وفي ذلك يقول المستشار القضائي

« نقص عدد القضايا الجديدة في محكمة الاستئناف ١٣١ قضية عما كانت في السنة السابقة (١٤٨٨ مقابل ١٦١٩) ولكن الباقي من المتأخرات زاد ٢٢٥ قضية (٥٨٥ : مقابل ١٣٦٠) اذ ما انجزته المحكمة بنقص ١٦٢ قضية عما انجزته في السنة السابقة (١٢٦٣ مقابل ١٤٢٥) وهذه الحال تشغل البال ومستفصي الى التملل والتذمر قد كانت المتأخرات

١٠٧٠ قضية في ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ فصارت ١٥٨٥ قضية في مثل ذلك اليوم من سنة ١٩١١ فزادت في ثلاث سنوات ٥١٥ قضية او نحو ٥٠ في المئة»

اما في المحاكم الابتدائية فلم يقع تغيير يذكر اذ النقص في القضايا الجديدة يقابله نقص مثله في عدد القضايا التي انجزت فالقضايا المتأخرة لا تزال كما كانت وقد اشرت في مقدمة تقريرى هذا الى الاصلاحات التي اراها ضرورية لاصلاح هذه الحال التي لاتدعو الى الرضى ونقص عدد التفاليس في السنة الماضية ١٠٦ وكان قد زاد ٢١ في السنة السابقة وهذا النقص من الدلائل على تحسن الحالة الاقتصادية ولعل هذه الارقام تزيل ما علق بالاذهان من اثر التفاليس الكبيرة التي حدثت في اثناء السنة وكان لها صدى عظيم وزادت التفاليس بالتدليس فبلغت ٩٨ وكانت ٧٢ في السنة السابقة وكان عدد قضايا التفاليس المطلوب فيها محاكمة المفلسين ٥٠ حكم بالادانة في ٣٠ منها وتمكن ستة من المفلسين المحكوم عليهم من الفرار قبل ان يقبض عليهم

وزادت ايرادات المحاكم المختلطة زيادة كبيرة وبلغ مجموعها ٩١٥٦٨٥ ج٠ م مقابل ٨٥٩١٨٨ ج٠ م في السنة السابقة ومعظم الزيادة واقع في الرسوم النسبية المنخولة من العقود الرسمية وعقود الرهن وقد نقص عدد هذه العقود نقصاً كبيراً لاسيما عقود الرهن فواضح اذا ان المبالغ التي دارت عليها هذه المعاملات اكبر بكثير مما كانت في سنة ١٩١٠ ويقدر النائب العمومي هذه الزيادة بنحو ٢٠٠٠ ٠٠٠ ج٠ م وهو يميل الى الظن بان كبر المبالغ دليل على زيادة اليسر

ويسوئني ان اذكر هنا وفاة رئيس هذه المحاكم المحترم موريوندو الذي توفي في ديسمبر فقد كان قاضياً فاضلاً بارعاً ثقل في خدمة الحكومة المصرية في مناصب قضائية وقانونية شتى منذ سنة ١٨٢٥ فقد ردت خدمته حتى قدرها وكان فقده ضربة شديدة على المحاكم المختلطة اذ لا يسهل تعويضه

واذكر هنا ايضاً خروج قاض بارع آخر وهو المستر اميل فركامر وقد خدم القضاء خدمة جليلة واعتزله بعد ما ثقل في مناصبه ٣٣ سنة

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في شهر يونيو الماضي بصحة العقود المبرمة لاجال مسماة بين الحكومة المصرية وبعض القضاة الاوربيين الذين عينوا منذ بضع سنوات في محكمة الاستئناف الاهلية على رغم عدم قابليتهم للعزل بحسب القانون النظامي ولست اتولى في هذا المقام بسط الكلام في مسألة كثر فيها الخلاف وانما اقول انه من الخلل

الواضح ان هؤلاء القضاة يجب ان يكونوا بآمن من امكان تعرض الحكومة لمثل ذلك رؤي من المحكمة العدول عن طريقة العقود ولوان المحاكم اثبتت صحتها وتلافي المسألة بقانون جديد وقد اعد مشروع قانون فيه اعتراف صريح بعدم القابلية للعزل مع المحافظة على كفاءة القضاة

٥٣ — التشريع الدولي

لم يجتمع القومسيون الدولي في سنة ١٩١١ ولكن المفاوضات دارت مع الدول على المشروعات التي كان القومسيون قد وافق عليها فاسفرت هذه المفاوضات عن النجاح في احد المشروعات ووافقت الدول على تعديل المادة ١٢ من القانون المدني المختلط فن في نوفمبر الماضي قانون جديد لانشاء جمعية تشريعية لها سلطة سن القوانين التي تسري على الاجانب وهذه ام الاحكام الاساسية في هذا القانون الجديد

تولف الجمعية التشريعية من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ويدعى اليها اقدم قاض من كل دولة من الدول التي وافقت على انشاء المحاكم المختلطة والتي ليس لها مستشار في محكمة الاستئناف. فاذا لم يستطع احد المستشارين حضور الجمعية يحل محله اقدم قاض من القضاة التابعين لدولته ويقوم مقام هذا القاضي التالي له في الاقدمية من القضاة التابعين لدولته ويحضر النائب العمومي لدى محكمة الاستئناف هذه الجمعية ويعرب فيها رسمياً عن اراء الحكومة المصرية واقتراحاتها . ويجب حضور ١٥ عضواً على الاقل لتكون الجلسة صحيحة ولا يكون القرار صحيحاً الا اذا نال اغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين . واعداد المشروعات من حق الحكومة وحدها وانما يحق للجمعية ان تبلغ ناظر الحقاينة اقتراحاتها المتعلقة باصلاح التشريع المختلط . وبما يجب ذكره في هذا المقام انه يحق للجمعية « اجراء التعديل والاضافة في القوانين المختلطة » وانما لا يجوز لها احداث تغيير جوهرى ما في نظام المحاكم المختلطة واخصاصها . ولا تصدر القوانين التي توافق عليها الجمعية التشريعية الا بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الموافقة عليها وبحق لكل دولة ولو لم يكن لها ادنى مصلحة حقيقية في القطر المصري ان تطلب قبل انقضاء هذا الاجل اعادة عرض المشروع على الجمعية وهذا الشرط يفتح الباب للتأجيل والتسويق اذا وقع خلاف بين الحكومة المصرية واحدى الدول على وجوب سن قانون ما

وقد اجمل المستشار القضائي الآمال التي نيطت بفوائد هذا الاصلاح في العبارات التي اقتبستها من تقريره والتي وافق عليها فقال

« والخلاصة اننا نرجو من وراء انشاء الجمعية الجديدة تنقيح المرافعات وبعض مواد اخرى لكن لا ينتظر منها ان تجهز على عيوب موجودة في بعض مواد اهم من ذلك فانها هي نفسها ولت ذات عيبين لم يكن منهما مندوحة اولها تضيق دائرة اعمالها باخراج ترتيب المحاكم المختلطة ونظامها الداخلي من اختصاصها فانها لا تستطيع والحالة هذه اصلاح اي عيب من العيوب - الكثيرة الشديدة الموجودة في النظام الحالي لتلك المحاكم - كاختصاص المحاكم الجنائية وما شابه ذلك من المسائل التي تستدعي النظر . وثانيهما كونها مؤلفة من القضاة انفسهم فيتعذر عليهم القيام بوظيفتهم التشريعية الجديدة من غير تعطيل وظائفهم القضائية وعلاوة على ذلك انهم ليسوا دائماً خير ناصح في المسائل العملية ولا اسد حكم في تغيير القوانين اللازمة . فلهذه الاسباب لا يمكن اعتبار النظام الجديد في جملة على رغم ما اقتضى الوصول اليه من جهاد الحكومة المصرية لأسساً نظارة الخارجية الا مسكناً او علاجاً ناقصاً لما ألمّ بالبلاد من العجز في التشريع منذ زمن بعيد »

التشريع

انفذ قانون البورصات وما اتبع به في سنة ١٩١٠ ولكن مواد هذا القانون لم تلق اريباً من محامسة بورصات الاسهم والمخاض على رغم تعديلها بعد ذلك فعقدت اجتماعات عديدة حضرها مندوبو السامرة ونظر في اعتراضاتهم وانتقاداتهم بعين الاهتمام وكانت النتيجة ان الحكومة سلمت ببعض التعديلات التي وافقت عليها محكمة الاستئناف المختلطة وهذه التعديلات لا تمس المبادئ الاساسية التي افرتها الجمعية الدولية حين اعداد قانون السامرة والبورصات وام هذه التعديلات ما يأتي

استبدلت التصفيات الشهرية بتصفيات نصف شهرية في المعاملات المعلقة الى اجل وانما لا يسمح بتصفيات خصوصية وزيدت مدة المعاملات التي الى اجل الى اربع تصفيات نصف شهرية على الاكثر تسهيلاً للمعاملات مع البلاد الاجنبية التي تقتضي خمسة اسابيع او ستة والتي ثبت حال السوق المصرية واوجبت تسوية الفروق في كل تصفية تقع بين اول العملية وآخرها منعاً للاندفاع في المضاربة بلا تبصر

واخرج من اختصاص لجان البورصات سلطة توقيف سوق عمليات الاوراق المالية المعلقة الى اجل وجعلت من اختصاص جمعية عمومية مؤلفة من لجان البورصات كلها بشرط حضور عدد معين وصدور القرارات باغلبية الثلثين وبذلك تلقى على ذوي الشأن بمة قرار التوقيف الذي يكون له تأثير عظيم في الثقة المالية للقطر ويقلل مثل هذه القرارات بخلاف

ما لو كان الحكم فيها لاغلبية بورصة واحدة واذا صدرت تسري على البلاد كلها وقُبل تعديل يسمح بادخال الاوراق المالية للشركات الاجنبية في التسعيرة ذات الاجل اذا كانت قيمتها الاسمية لا تقل عن ٢٥ فرنكاً فان اخراج جميع اسهم الشركات الاجنبية التي نقل قيمتها الاسمية عن ١٠٠ فرنك من التسعيرة افضى الى اخراج اوراق كثير من الشركات الاجنبية لا سيما الشركات البريطانية التي تشتغل في القطر المصري منذ سنوات فكان هذا الاخراج مضرّاً بلا مسوغ بكثير من الاوراق الموثوق بها فضلاً عما في هذا التصديق من صد الاموال الاجنبية اذ الغالب ان الحصول على مساعدة الاسواق المالية الاجنبية لا يتم الا بواسطة الاوراق المالية التي قيمتها الاسمية اقل من ١٠٠ فرنك . ولم تحوّل القوانين لجان البورصات حق الرفض بأن تدرج في التسعيرة الرسمية الاوراق المالية التي تستوفي الشروط المنصوص عليها في القوانين . اما في المستقبل فيجوز للجان ان تصدر قراراً بقبول ادراج الاوراق او رفضه وللشركة صاحبة الشأن ان تستأنف قرار الرفض الى المحاكم المختلطة ويحق لحكومتها ايضاً مثل ذلك بالنظر الى القرارات التي تصدرها اللجان بادراج الاوراق في التسعيرة

وستنفذ قريباً هذه التعديلات وغيرها من التعديلات التي نقل عنها في الاهمية والتي تختص بلجان البورصات وبالشروط اللازمة لقبول مهامرة المحاصيل ورؤساء كتابهم وادنى حد للغرامات ونحو ذلك والمأمول ان انفاذاها يفضي الى تحسين نظام البورصات وفي سنة ١٩١٠ وافق القومسيون الدولي على مشروع لتعيين رؤساء المحاكم المختلطة من كشف شامل لاسماء المرشحين بعده القضاء وبعد مفاوضات طويلة وافقت الدول على قانون بهذا المعنى ونشر في شهر نوفمبر وقد كان انتخاب رؤساء المحاكم من قبل منوطاً بالمحاکم نفسها فلم يفر هذا النظام عن النجاح لان الرؤساء المنتخبين بولون على زملائهم مما قد يدعو الى وقوع الاضطراب في المحكة وعندى ان التغيير الجديد اصلاح مفيد ولكنه لا اظنه وافياً وعلاوة على ذلك فان طريقة الانتخاب تقتصر على المحاكم الابتدائية ولا يزال انتخاب رئيس محكمة الاستئناف منوطاً بزملائه ولعل الاضطراب الذي بدا في هذه المحكة اخيراً ناشئ من هذا السبب

ووافقت اكثرية كبيرة للقومسيون الدولي في سنة ١٩١٠ على اقتصاص عدد قضاة الدائرة الواحدة ولكن المفاوضات التي دارت مع الدول لقبول هذا الاصلاح لم تنته بعد وقد الحقت بهذا التقرير مذكرة بقلم المستشار القضائي وهي تشرح اصل هذا المشروع ومآلته من الاهمية

الباب الثامن

في الجيش المصري

٥٤ - الجيش المصري

استحق الجيش المديح على جميع الاعمال التي قام بها في اثناء السنة وأثبت كفاءته الثابتة
من جميع الوجوه

ولا تزال الحال العسكرية في القطر المصري على ما كانت عليه فلم يطرأ عليها تغيير ما
اما توزيع الجنود في السودان فقد جعل بحيث يباون في قُط مناسِبة يسهل منها ارسال
القوات الى الجهات التي يهددها خطر مع القيام على حراسة الحدود المتسعة صدأ للغارات والاعتداء
والحركات الحربية جارية الآن في بلاد قبائل الير الذين كروا شن الاغارة على الدنكة
وقد قرأ القرار على احتلال البلاد الواقعة بين السوبات وأوغدة على طول حدود
الجبهة لمنع تهريب الاسلحة

وشرع في تجنيد قوة من اهل منقلة للخدمة في تلك المديرية والمأمول ان يتم ذلك في
مجر الفزال ايضاً

ثم ان التجاح الاخير الذي تم في كردوفان والذي سيجيء وصفه في فصل « النظام
العام » في تقرير السودان اثر تأثيراً حسناً في تلك الجهات وعززت القوة هناك بعد سكة
الحديد الى الابيض

وأم الزيادة في سنة ١٩١١ اضافة ٣ بلوكات الى الاورطة الرابعة عشرة
السودانية لاكمالها

وكل البلوك الخامس من المهجاة

وكاد البلوك المزدوج الجديد في اورطة العرب يكل

والتقدم مستمر في استبدال الجنود المصرية بالجنود السودانية في الانحاء الجنوبية غير
الصحية فتحصنت بذلك صحة الجنود وزادت كفاءتها
وقدموا قدماً يذكر في التقارير للتعبية والدفاع

وجرت التمرينات المعتادة فأُسفرت عن نجاح عظيم لا سيما في ضبط النفس في اطلاق النار وادارة الحركات وقد اخذت جميع الجنود تدرك بالتدريج اهمية الستر والدرية والتقدم مطرد في نظام الاشارات

وتابع التعليم بالبندقية احسن منها في ١٩٠٩ على رغم ادخال امور جديدة جعلت التعليم اصعب مما كان . وقدم العرب قدماً عظيماً في اطلاق النار ولكنهم لم يدركوا شأو السودانيين الرفيع وفي احتفال نادي اطلاق النار بالخرطوم برهان على شدة رغبة الجنود في هذا القسم من تمرينهم

وتحسن النظام في الجيش تحسناً يستحق الذكر ويدعو الى الرضى

وكانت صحة الجنود جيدة ونقص عدد المرضى في المستشفيات ٤٤٧ عما كان في السنة السابقة وبلغ عدد الوفيات ٩٤ فنقص ٤٢ عن عددها في سنة ١٩١٠

وأفضى التمييز الذي جرى في فشايق عابدين الى تحسين صحة الجنود المقيمين فيه وتم ٨ من المدارس العشر التي نص عليها قانون «البديلة» ودار العمل فيها وقد نجحت نجاحاً عاماً من الوجهة العسكرية

وظهر تحسن واضح في التعليم في وحدات العرب منذ دبر المعلمون فيها

وبلغ عدد الذين تخرجوا في مدرستي وكلاء البلوكات امنا في السنة الماضية ٩٠ في القاهرة و ٣١ في الخرطوم . وفي التبة قل مدرسة الخرطوم الى ام درمان

اما في ما يختص بالتعليم فقد شرف سمو الحديوي المدرسة الحربية بالقاهرة بزيارته في شهر ابريل وأعرب عن ارياحه العظم الى ما يعمل فيها وبلغت نسبة حاملي الشهادة الابتدائية بين الذين دخلوها ٩٢ في المئة . وكان التعليم بالبندقية حسناً والتدريب والنظام في المنزلة الرفيعة المعتادة

وبدا قدم جلي في درجة التعليم في كلية عُردون بالخرطوم وليس بين تلاميذ المدرسة الحرية فيها من هو ادنى في معارفه من فرقة السنة الرابعة . وطلاب الدخول كثيرون وصحة التلاميذ جيدة جداً وسلوكهم في غاية ما يرام

وهنا اتم السلام عن اعمال مصالح الحكومة المصرية في السنة الماضية راجياً أن التقدم الذي تم يدعو الى الارتياح

الامضاء : كشتنر

هذا واني الخ

ملحق *

مقتبس من تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١١

بقي اصلاح آخر مهم دارت عليه مناقشة طويلة في القومسيون الدولي ولكنه لا يزال مع الاسف موقوفاً لبقاء بعض الدول على معارضتها فيه وهذا الاصلاح هو جعل قضاء الدائرة الواحدة خمسة بدلاً من ثمانية في محكمة الاستئناف وثلاثة بدلاً من خمسة في المحاكم الابتدائية

ولقد شرحت موضوع هذا المقترح في العام الماضي ولكن لاهميته العظيمة لا أرى بأساً في الاتيان هنا على ما جاء له وعليه من الحجج وهذا يان تاريخ هذه المسألة

قدم قناصل الدول في مصر الى الحكومة في سنة ١٩٠٨ مذكرة يشكون فيها من تعطل الاعمال في المحاكم المختلطة ومن قلة عدد قضاتها وازدياد القضايا المتأخرة فيها بلا انقطاع فحققت الحكومة المسألة وكانت النتيجة أنها رأت ضرورة ادخال بعض اصلاحات وتحسينات في النظام الحالي قبل البت في كفاية عدد القضاة أو عدم كفايته وأخص ما ابدته الحكومة من الآراء هو أن عدد قضاة الدائرة الواحدة في الحالة الراهنة — ثمانية في محكمة الاستئناف وخمسة في المحاكم الابتدائية — أكبر مما ينبغي بل فيه اسراف واقترحت اقتصاصه الى خمسة في محكمة الاستئناف وثلاثة في المحاكم الابتدائية وليس ذلك بالامر الجديد فهو قديم اقترحه نوبار باشا على الدول في أول الامر ورفضه القومسيون الذي انعقد في القاهرة في سنتي ١٨٦٩ و ١٨٧٠ بحجة ان رأي «القاضي العربي» يكون القول الفصل اذا اختلف القاضيان الاجنبيان . على ان هذا الاعتراض غير وجيه لجواز توجيهه أيضاً الى الدائرة ذات الخمسة الاعضاء لانه اذا اتفق قاضيان اوربان في رأي واتفق قاض اوربي مع قاض وطني في رأي كان الفصل في الامر للوطني الثاني فضلاً عن ذلك فان محكمة الاستئناف نفسها طلبت الى الحكومة في سنة ١٨٧٨ ادخال هذا التعديل ولم ينقطع البحث فيه في جلسات القومسيون الدولي منذ ذلك العهد بل تتوالى بناء على رغبة الحكومة تارة وعلى رغبة القضاة تارة اخرى في سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٩٠ وبعث بشأنه منشور للدول في سنة ١٨٩٣ ولم نوفق الى الآن الى حل لهذه المسألة

* ننشر هذا الفصل بحروفه كما هو وارد في التقرير الصادر من نظارة الخارجية

لم رضي القومسيون سنة ١٨٨٤ بجعل عدد قضاة الدائرة في المحاكم الابتدائية ثلاثة وفي محكمة الاستئناف ستة لكن لم يصدر بذلك قانون والسبب ظاهر فان الحكومة لم قبل تشكيل دائرة الاستئناف من ستة قضاة

والآن قد قررت اغلبية القومسيون في جلستي ١٨ فبراير و ٢٨ مايو سنة ١٩١٠ قبول المشروع فبعت الحكومة الى الدول منشوراً في ١٧ يولييه سنة ١٩١٠ عمرة ٧٠٥ تلح به عليهن في قبوله قبلن نهائياً اقصا القضاة في المحاكم الى ثلاثة بدلاً من خمسة لكن بعض الدول العظمى عارضن في الاقتراح المتعلق بمحكمة الاستئناف اشد المعارضة وطلبن انشاء ثلاث دوائر ذات ستة قضاة ولما كانت اجابة هذا الطلب تستدعي تعيين اثنين من المستشارين الاوربيين زيادة على الستة عشر الموجودين (١٠ اوريون و ٦ وطنيون) لم يسمع الحكومة الا الرض لان ذلك يكلفها اتفاق ٤٠٠ جنيه سنوياً قبل البت في كفاية عدد القضاة الحاليين وعدمها بعد توزيعه بالطريقة التي اقترحتها الحكومة وان كان الذين بهمهم إيجاد وظائف جديدة بمحكمة الاستئناف يؤكدون موافقتها فان كثيرين من اكثر قضاة المحكمة المذكورة خبرة يخالفون هذا الرأي كل المخالفة . ومع ذلك اعربت الحكومة كما فعلته قبل الآن مراراً عن انها مستعدة لزيادة عدد القضاة اذا ثبت بالتجربة الصادقة ان مشروعها لم يكن دواء حاسماً . والى ان يتم الاتفاق على امر اشارت (١) من باب التوفيق بين الرأيين (منشور ٩ ابريل سنة ١٩١١ عمرة ٣٦٢) بالشاء دائرتين في كل واحدة منهما ستة من القضاة ودائرة فيها ثلاثة للفصل في الاستئنافات التي ترفع الى محكمة الاستئناف عن بعض احكام المحاكم الجزئية وتحكم فيها الآن دائرة مؤلفة من ثمانية فوافقت الدول المتقدم ذكرها نهائياً على هذا الاقتراح على شرط ان يعمل به على سبيل التجربة لمدة سنة حتى اذا تبين بعدها لمحكمة الاستئناف انه غير واف بالبرام كانت الحكومة ملزمة بتعيين اثنين من المستشارين ليتم انشاء دائرة ثالثة من ستة قضاة ويدهي ان هذا الشرط لا يتسنى قبوله لانه يد بمثابة دعوة الحكومة الى التنازل عن حريتها الفانية في مسألة من مسائل النظام العام وترك الفصل لمحكمة الاستئناف التي ليس عليها في ذلك ما على الحكومة من عبء المسأولة ومن جهة ثانية ففي اثناء هذه المحابرات بناء على منشور ابريل سنة ١٩١١ اعرب كثير من الدول التي وافقت اولاً على انشاء ثلاث دوائر كل واحدة من خمسة قضاة عن عدم استعدادها للموافقة على انشاء دائرة من ثلاثة

(١) عرض مثل هذا الاقتراح في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ للرحوم البسيو موربوندر رئيس محكمة الاستئناف على الجمعية السومية بها فافتره بالحداد الآراء تقريباً

وأصبح الحال الآن أن جميع الدول — ما عدا التي استثنيناها كما قدم — قبلت تشكيل ثلاث دوائر كل واحدة من خمسة قضاة وإن البعض لا يرضى بالمقترح الوسط ولذلك ترى الحكومة أنها مضطرة إلى الإصرار على مقترحها الأول لأنه أفضل مما عدها من كل وجه والواقع أنه لا شبهة في كونه مقترحاً كثير النفع للمتقاضين وداعياً لصالح الحال بالحاكم المختلطة في الوقت الحاضر على أنه طلب العمل به في مصر منذ ثلاثين سنة (من سنة ١٨٧٨) وهو معمول به في أغلب بلاد القارة الأوروبية وخصوصاً في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا حيث الدائرة الابتدائية مشكلة من ثلاثة قضاة ودائرة الاستئناف من خمسة

ويستجمل مع جعل عدد أعضاء الدائرة في مصر ثمانية أن يكون في عدد القضاة التي يترافع فيها أمامها ما يشغل كل قاض بما يكفيه لكن إذا وزع المستشارون الستة عشر على ثلاث دوائر في كل واحدة خمسة منهم (مع جعل قاض محب تصرف المحكمة ينتفع به عند الطوارئ) سهلت المرافعة في عدد أكثر من القضايا لأن عدد الجلسات يكون ثلاثة في الأسبوع بدلاً من اثنين فيزيد بالضرورة عدد ما يجز أسبوعياً من القضايا. وأهم اعتراض يوجهونه إلى هذا المقترح قولهم أن قضاة الاستئناف الآن مكفون بعمل كبير فلن يجزوا أكثر منه على كل حال والاعتراض مردود لأن أعمال المستشار الآن ليست كثيرة على ما هو ظاهر من الإحصاءات ولو سلمنا بكثرة أعمال بعض المستشارين فإن منهم أيضاً من طالما قرروا قبلها بالنسبة لهم وفضلوا عن ذلك فإن مداولة ثمانية قضاة عملة لطولها ومضية لكثير من أوقات القضاة وفي أقاص عدد قضاة الدائرة الابتدائية إلى ثلاثة مزايا كذلك فضلاً عن أنه يحصر المسؤولية في عدد قليل من القضاة — وهي الآن موزعة كثيراً — ولذلك تأثير حسن بالضرورة في أعمال القضاة على أنه لو اقتص عدد القضاة من الآن في الحاكم الابتدائية كما رُضيت به الدول كلها لظهرت مزايا ذلك في وقت قريب وربما كان ذلك داعياً لرجوع المعارضين في اقتص قضاة الاستئناف عن معارضتهم ولكن المعارضين في هذا الشق الأخير يرون من أول الأمر أن المشروع يجب اعتباره غير قابل للتجزئة وأنه لا ينبغي العمل به في الحاكم الابتدائية قبل الاتفاق على شيء فيما يتعلق بمحكمة الاستئناف.

فالذي نرجوه حيثئذ هو أن تسأل الدول المعارضة إلى إعادة نظرها في رفضها اقتراحاً قبلته أغلبية عظيمة من الدول ذات الشأن

ومن موجبات الأسف أن تلاقى الحكومة في سبيل الإصلاح عوائق ليست مبنية على أساس متين في وقت عم فيه الاقتاع بوجوب إدخال إصلاحات مهمة على نظام الحاكم المختلطة

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١١

مرفوع

من الفيكونت كشتنر الى السرا دورد جراي



مصر في ٦ ابريل سنة ١٩١٢

مولاي

اتشرف برفع تقريري عن احوال السودان في سنة ١٩١١

هذا واني اتلح

الامضاء: كشتنر



١ - المقدمة

تفضل جلالة الملك والمملكة بزيارة السودان في شهر يناير من السنة الحالية ولما كانت هذه الزيارة عظيمة الشأن والقدر رأيت أن أسجلها في هذا التقرير تكرم جلالتهما بتأخير عودتهما من الهند إلى الوطن لكي ينزلا إلى بورت سودان التي كان سمو الخديوي قد فتحها رسمياً لتجارة السودان قبل ذلك بنحو سنتين فاستقبلهما الحاكم العام وكبار موظفيه وجمهور من مشايخ البلاد وأعيانها جاؤا من جميع الأنحاء وبعد الاستقبال الرسمي في بورت سودان ركب جلالتهما ومن في معيتهما القطار إلى سنكات حيث رحب بهم جمهور كبير من العرب المحليين وتلا ذلك عرض فصائل من جميع الجنود السودانية ورقص أهل تلك الجهة رقصهم الحربي الوطني. وقد أعرب لي جلالة الملك قبل عودته إلى بورت سودان عن ارتياحه إلى التذاير التي اتخذت لاستقباله وسروره العظيم بالوقوف على أحوال السودانيين وعاداتهم بما شاهدته في الجماهير العظيمة المؤلفة من الزعماء والمشايخ وسوام الذين اجتمعوا احتفاءً بجلالته

ولا يسعني تقدير التأثير الحمود الذي أترته هذه الزيارة في طول البلاد وعرضها فقد أدرك أهلها شدة اهتمام جلالة الملك برعايتهم وتيسر لكثيرين منهم أن يروا جلالاته رأي العين. وبعد سفر جلالتهما اجتمع أولئك المشايخ والأعيان في الخرطوم لمفاوضة موظفي الحكومة في شؤون السودان فقلت لأحاديثهم على الأثر العظيم الذي رسخ في أذهانهم بما رأوا وسمعوا

ابتدأت تجربة زراعة القطن في سهل الجزيرة في السنة الماضية فأسفرت عن نجاح تام ولم يقتصر النجاح على كبر محصول القطن الواحد بل كان نوع القطن حسناً جداً فيصح أن يستجيب من هذه التجربة أنه يمكن الارتفاع بماء النيل الذي لا يلزم القطن المصري في أشهر الفيضان في أثناء محاصيل ثمينة في السودان. ولا ينبغي أن ذلك يفتح مجالاً واسعاً للارتقاء. نعم ان الوقت لم يمن لأبداء حكم قاطع في مستقبل مقدره البلاد الزراعية العظيمة التي لا يرتاب احد في وجودها ولكي أقول أن الرغبة في سد حاجة أوروبا للقطن الآخذة في الازدياد لا يجب أن تكون سبباً للأفراط في سرعة العمل وأنه يجب التزام الحذر الشديد في المحافظة على رفاة أهل السودان وخيرهم

ثم ان فتح الباب المؤدي الى هذا الارتقاء الزراعي العظيم يفضي بنا الى الاهتمام بمسألة من اهم مسائل السودان وهي مسألة السكان. فقد كان عددهم قبل فتنة الدراويش نحو تسعة ملايين نسمة ولكن حكم المهدي وخليفته والحروب والامراض والجوع التي جرها ذلك الحكم اتقصت العدد الى اقل من مليونين . اما اليوم فعدد السكان يقدر بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة وهي زيادة سريعة مرضية وقد نشأت عن رفع لواء السلام وزيادة يسر الاهالي الناتجة عنه وعما قرب يصح الاولاد الذين ولدوا في مدة حكمنا والدين . وعلاوة على ذلك قتيار المهاجرة الى السودان من البلدان المحيطة به في افريقية لا يتطرح والمهاجرون بأنونه مدفوعين بما يرونه من انتشار السلم وكثرة اليسر فيه ولذلك ارى انه يسوغ لنا ان توقع بلوغ عدد السكان ستة ملايين نسمة في اثناء السنوات الخمس القادمة فيصير ضعفي ما هو عليه الآن . وسيكون من واجبات الحكومة الاهتمام برعاية الذين تحكمهم لكي يعيشوا في طمأنينة وسلام

وستستج عاتقهم ان مسألة ملكية الاراضي في السودان من اهم الامور . فاراضي السودان بحسب نص الشريعة الاسلامية من الاراضي الخراجية ومفاد ذلك ان المسلمين بعد ما فتحوا البلاد سمحوا لاصحاب الاراضي ببقاء ملكيتهم لها في حين ان الاراضي التي زرع من اصحابها ووزعت على الفاتحين المسلمين كما وقع في بلدان كثيرة تدخل في حكم الاراضي العشورية . ولما كانت اراضي السودان خراجية كان للحكومة حقوق معينة على تلك الاراضي في ما يخص بيع اصحابها المسلمين لها وبذلك يتيسر لها أن تحمي هؤلاء الملاك من المضارين الاوربيين الذين قد يفرونهم بالبيع وتحافظ على ميراث الاجيال المقبلة من الزراع الوطنيين لما فتحنا السودان لم يكن بين أهلها شخص ما يملك شيئاً من القود وكان اهل البلاد ما عدا المحاربين منهم يتضورون جوعاً . وعندي أن لا شيء يؤثر في من يعود الى زيارة السودان اليوم مثل ما يشاهد من الزيادة العظيمة في يسر الافراد من سكانه . فزيادة اليسر هذه الناشئة عن حسن ادارة الاحكام موزعة على السواء بين جميع السكان بحيث لا يبلغ من يقول ان ليس في السودان فقير . ولا يخفى ان زراع السودان ليسوا مثقلي الكواهل بالديون كفلاحي القطر المصري فلا يضطرون الى الجهاد لدفع الفوائد الفاحشة التي يتقاضاها المرابون الذين يمتصون دماء هذا الفريق من الناس في القطر المصري . وقد جنى الزراع في السودان ثمار السلم في السودان وأدنت منهم سهولة المواصلات اسواقاً لم يكونوا يحملون بها . ثم ان الحكومة غنت بترقية محاصيل السودان الفنية فربحت البلاد مالا كثيراً بقي فيها

فلا غرو إذا كان الناس هناك ناعمي البال سعداء موالين للحكومة. ومن دواعي الارتياح أن يشعر الواحد عند سماعه العبارات النالة على المنهلة وزرعد العيش أن هذه العبارات ليست نمويهاً أو إيهاماً يقصد به ترضي حكام البلاد ولكنها مظاهر حقائق واقعة

الباب الأول

في المالية

٢ - ميزانية ١٩١٢

جاءت نتيجة سنة ١٩١١ في مالية الحكومة بما يدعو الى الرضى ولم تقل الحسابات بعد وأما يرجح أن تبلغ زيادة الإيرادات على المصروفات ١٤٥٠٠٠ ج.م. والحالة المالية في الحكومة دليل على تحسن حالة الأهالي قد خطت البلاد خطى واسعة في سبيل الارتقاء الزراعي واتساع نطاق التجارة الخارجية وزاد عدد المواشي التي يقتنيها العرب زيادة عظيمة ولا تزال الزيادة مستمرة في محصول الصنغ والتقدم جار في زراعة القطن وكانت قيمة الصادرات ٩٧٧٦٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠ فبلغت ١٣٧٧٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ أي زيادة أكثر من ٤٠ في المئة وقدرت زيادة الإيرادات في ميزانية ١٩١٢ ببلغ ١٨٠٦٠٠ ج.م عن إيرادات السنة السابقة فتيسر اقتصاص ٢٥٠٠٠ ج.م من الإعانة التي تمنحها مصر لمصروفات حكومة السودان الملكية فصارت هذه الإعانة ١٦٣٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٢ وكانت ٢٥٣٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٨ وفي الجدول التالي مقارنة بين ميزانية سنة ١٩١١ وميزانية سنة ١٩١٢

١٩١١		١٩١٢		الإيرادات المقدرة	
٢٠ ج		٢٠ ج		المديرية	...
٣٧٣.٠٠٠		٣٩١.٠٠٠	...	المصالح	...
٧٥٥.٠٠٠		٩١١.٠٠٠	...	الخدمات المحلية	...
٦٧.٠٠٠		٧٢٦.٥٠	...	إعانة الحكومة المصرية	...
١١٩٥.٠٠٠		١٣٧٥٦.٠٠			
٣٦.٠٠٠	١٧١.٠٦.٠٠	٣٣٥.٠٠٠			
١٥٥٥.٠٠٠					
١٩١١		١٩١٢		المصروفات المقدرة	
٢٠ ج		٢٠ ج		المديرية	...
٣٣٤.٠٠٠		٣٤٩.٠٨٦	...	المصالح	...
٩٨٢.٠٠٠		١١٦٨٦٤	...	الخدمات المحلية	...
٦٧.٠٠٠		٧٢٦.٥٠	...		
١٣٨٣.٠٠٠		١٥٣٨٦.٠٠			
١٧٢.٠٠٠	١٧١.٠٦.٠٠	١٧٢.٠٠٠		المدفوع للحكومة المصرية عن	
١٥٥٥.٠٠٠				الجيش في السودان	...

زيادة ١٨٠٠٠ ج.م في الإيرادات المقدرة للمديرية ناشئة من ضرائب الأراضي وعوائد الحيوانات وزيادة ١٥٧٠٠٠ ج.م في إيرادات المصالح والإدارات وأقعة في المصالح التي هي أحسن دليل على يسر البلاداي في مصالح سكة الحديد والوابورات والجارك والبوسة والتفرقات

والزيادة في المصروفات موزعة على المصالح المختلفة ومعظمها خاص بسكة الحديد والوابورات بسبب توسيع نطاق هاتين المصلحتين

٣- حسابات ١٩١١

لم يقل الحسابات الختامية بعد وإنما قدّر زيادة الإيرادات الاعتيادية بمبلغ ١٤٥٠٠٠ ج.م
وستكون النتيجة المتوقعة كما يلي

النتيجة المتوقعة	المقدر بالميزانية	
ج.م ٢٠	ج.م ٢٠	
١٦٦٤٩٠٠	١٥٥٥٠٠٠	الإيرادات
١٥١٩٩٠٠	١٥٥٥٠٠٠	المصروفات
١٤٥٠٠٠		الزيادة

فزيادة الإيرادات على المصروفات ١٤٥٠٠٠ ج.م عما قدر لها حين وضع الميزانية تدعو
إلى الرضى والارتياح

وقد زادت الإيرادات ١١٠٩٠٠ ج.م عما قدر لها وزادت ١٣٣٩٠٠ ج.م عن
إيرادات سنة ١٩١٠ وهذه الزيادة المرضية نشأت عن رقية التجارة وما نتج عنها من زيادة
إيرادات سكة الحديد والوابورات

وفي الجدول التالي بيان إيرادات سنة ١٩١١ في أبوابها المختلفة مقارنة مع الإيرادات الحقيقية في السنوات الأربع السابقة ومنه يرى مبلغ التقدم الذي حدث

الإيرادات					أبواب الإيرادات
١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	المديريات
					ضرائب الاطيان
٦٢٩٠٠	٥٨٢٨٣	٦١٠٣٢	٥٥٨٥٧	٥٩٥٢٠	(١) عوائد الاطيان
٧٩٠٠٠	٧٧٨٥٤	٦٠٧٥٩	٤٢٩٧٧	٤٩٠٧١	(ب) المشور
١٩٤٦٠	١٩٢٦٤	١٨٥١٢	١٨٩٨٦	١٦٦٥٩	عوائد التخصيل
٥٩٥٨٠	٥١٦٦٣	٣٦٣٢٥	٢٨٠٠٣	٢٧٢٢٨	عوائد الحيوانات
٢٣٧٥٠	٢١٨١٤	١٩٣٣٨	١٩١٩٢	١٩٠٧٤	جزية قبائل البدو
٥١٤٥٠	٥١١٥٢	٤٧٦٩٨	٤٠٧٩٨	٣٩٦٣٤	الموائد البلدية
٢٩٧٦٠	٣٠٩٣١	٢٨٠٣٦	٢٩٧٥٤	٢٦١٦٠	الخبث والخطب
٧٠٠٠٠	٦٣١٠٥	٦٢٤٦٦	٥٧٥٨٩	٥١٩٧٤	شقي
					المصالح
٩٨٦٠٠	٧٠١٣٢	٦٤٣٤٧	٦٩٨٩٣	٨٧٧٤٩	الجمارك
١٥٤٠٠٠	١٤٧٣٥٢	١٣٠٨٠٠	١٢٦٨٥٧	١٢٦٧١١	الوايوارات
٥٩٠٠٠	٥٢٧٢٦	٤٦٨٣٣	٤٧٢٩٥	٤٥٠٢٣	البوستة والتفريغات
٤٤٢٠٠٠	٣٩١٣٠١	٣٣٦٧٢٦	٣٢٣٤٧٦	٣٠٣٨٢٣	سكك الحديد
٣٣٠٠	٣٠٤٢	٣٠٤٧	٣٤٣٦	٧٦٩٩	الزراعة والنباتات
٩١٠٠	٧٧٥٦	٩٥٣١	٨٤٣٧	١٩٩٨٣	المصلحة القضائية
٢١٥٠٠	١٩٥٧١	٢٢٦٨٨	٢١٦٥٥	١٧٣٤١	الادارة المركزية
٤٧٥٠٠	٣٩٠٢٧	٣٣٥٦٤	٣٠٦٢٨	٢٥٩٩١	المصالح الاخرى
١٢٣٠٩٠٠	١١٠٤٨٧٣	٩٨٢٣٠٢	٩٢٤٨٣٣	٩٢٣٦٣٠	الجملة
٧٤٠٠٠	٦٦١٣٤	٦٠٢٩٧	٥٤٥١٠	٥٢٣٤٣	الخدمات المحلية في المديريات
١٣٠٤٩٠٠	١١٧١٠٠٧	١٠٤٢٥٩٦	٩٧٩٣٤٣	٩٧٥٩٧٣	الجملة العمومية

وفي الجدول التالي بيان الإيرادات منذ احتلال البلاد وأرقامه شاهد ناطق بسرعة
برء البلاد عما ألم بها

الإيرادات	السنة
ج ٢٠	١٨٩٨
٣٥٠٠٠	١٨٩٩
١٢٧٠٠٠	١٩٠٠
١٥٧٠٠٠	١٩٠١
٢٤٢٠٠٠	١٩٠٢
٢٧٠٠٠٠	١٩٠٣
٤٦٣٠٠٠	١٩٠٤
٥٧٦٠٠٠	١٩٠٥
٦٦٥٠٠٠	١٩٠٦
٨١٨٠٠٠	١٩٠٧
٩٧٦٠٠٠	١٩٠٨
٩٧٩٠٠٠	١٩٠٩
١٠٤٣٠٠٠	١٩١٠
١١٧١٠٠٠	١٩١١
١٣٠٥٠٠٠	١٩١٢ (مقدرة)
١٣٧٥٦٠٠	

وبلغت إيرادات المديرية نحو ٤٠٠٠٠٠ ج.م مقابل ٦٨٥٠٠ ج.م في سنة ١٨٩٩
و ٣٧٢٥٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠

وفي الجدول التالي بيان مساحة الأراضي التي زرعت في سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٠ وكيفية رباها

١٩١١	١٩١٠	
		أراض تروى بالآلات
١٠٢٩٦٧	١٠٥٧٣٤	(أ) من الأنهر
١٠٢٦٧	١٠٢٨٠	(ب) من الآبار ونحوها
		أراض تروى رياً طبيعياً
١٢٩٥٢٦	١٢٢٢٦٨	(أ) فيضان النهر أو ارتفاعه
١٤٥٨٥٦٠	١٧٢٤٨٧٠	(ب) بالمطر

٤ - المال الاحتياطي

بلغ الماء الذي يمكن صرفه في سنة ١٩١٢ - ١٦٠٠٠٠ ج.م وهو يؤلف مما يلي:-

٢٠ ج	الرصيد المتقوّل
٨٩٠٠	من بيع الأراضي وإيرادات غير مادية
٦١٠٠	زيادة الإيرادات على المصروفات في سنة ١٩١١ (وفي جملتها
١٤٥٠٠	١٠٢٠٠ ج.م لحساب الخدمات المحلية بالمديريات)
١٦٠٠٠٠	والجمله

وفي ما يلي بيان المصروفات المعينة للسنة الحالية

٢٠ ج	
٣٥٠٠٠	الاشتغال العمومية
١٣٠٠٠	الطرق والمواصلات
٨٦٠٠	تسوية ملكية الأراضي
٢٢٠٠	المساحة
١١٠٠٠	مشروع الري بدقهلة

١٠٠٠٠	حقل التجارب الزراعية بالجزيرة
٦٢٠٠	البحث في مرض الثوم ونحوه
٢٠٠٠	الوقاية من الكولرا
٥٥٠٠	تنشيط تجارة المواشي مع القطر المصري
١٣٠٠٠	قسط ثمن وابورات شركة استعمار السودان
٤٠٠٠	مد أسلاك التلغراف
١١٠٠	تمويض المنازل القائمة على اراض عسكرية
١٦٠٠	ذخيرة ومهمات للبوليس
٩٦٠٠	مصرفات اخرى صغيرة طلبها المديرون ورؤساء المصالح
١٠٢٠٠	الخدمات المحلية بالمديريات
١٤٠٠٠	
٢٠ ٠٠	الرصيد
١٦٠٠٠٠	المجموع

وقد حوّل السردار الاظهار مرّة اخرى الى الخدمة الحبلية التي يقوم بها الكولونل برنارد السكرتير المالي بمساعدة سعيد باشا شقير المقدر وموظفي مصلحته الاكفاه وكذلك الى الخدمة الحبلية التي يؤدها المستر هيونس سكرتير اللجنة الاقتصادية المركزية

٥ — التجارة والجمارك

يستدل على التقدم العظيم في تجارة البلاد من تجارتها الخارجية فقد بلغت الزيادة فيها وفي القنود الصادرة والواردة اكثر من ٤١ في المئة او ٩٩٠٧٧٨ ج.م اي انها زادت من ٢٢٩٩٧٧١ ج.م الى ٣٢٨٠٥٤٩ ج.م واذا استمرت الزيادة في الربع الاخير من سنة ١٩١١ كما استمرت في الربع الاخير من سنة ١٩١٠ فلا يبعد ان تبلغ قيمة تجارة السودان الخارجية في السنة كلها اكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ ج.م مقابل ٣١١٣٥٦١ ج.م في السنة السابقة فهذه الزيادة التي نشأ معظمها عن تناظم قيمة الصادرات تدل دلالة حسنة على حالة اهالي البلاد

ومن الامور التي تبعث على التفاؤل بحسن المستقبل زيادة نشاط الوطني وحمته وقابليته

لانتهاز الفرص التي تعرض له ويرى ذلك من البيان الموجز التالي للزيادة في الصادرات
فقد زادت صادرات القطن في السنة الماضية ٣٩٠٠ طن (من الشعر والبذرة) وصادرات
القطن ٢٢٠٠ راس والمواشي ١٣٠٠٠ راس والجلود ٨٦٠٠٠ والسمن ٧٨٠ طناً والبلع
٧٧٠ طناً والفول السوداني ٢٢٠ طناً وجوز الدوم ٢٣٠٠ طن والصنغ ٨٧٠ وبلغ مجموع
صادرات الصنغ ١٣٩٢٩ طناً والقطن (الشعر والبذرة) ١٢٣٣٠ طناً

ولا يهرب عن البال ان القطن يزرع الآن فقط في مواضع معينة من مديريات قليلة
ويتولى زراعته قهر من الاهالي قليل العدد عديم الخبرة فاذا اعتبرنا ذلك لم يبق ريب في
قابلية السودان لاجراج مقادير وافرة من القطن والمحاصيل الاخرى متى بدت تائج اعمال
الري والتربة والتعليم وزيادة السكان وغير ذلك من الوسائل المفيدة
وهناك امران حريان بالاعتبار يعثان على توقع الخير الكثير في المستقبل وهما شوق
الاهالي الى اخذ الاراضي لزراعتها واهتمامهم بتجارة المواشي والقطن التي اخذت تتقدم بسرعة
عظيمة

ومن الامور الشديدة الاهمية ان انشاء بورت سودان وسكك الحديد الجديدة في
السودان قربته من اسواق تجارة العالم وواضح ان مركز السودان صار منيعاً الآن في
علاقته مع اسواق اوروبا والشرق

مثال ذلك ان الواودات الواردة رأساً الى السودان زادت زيادة صافية قدرها
٣٦٠٠٠ ج.م وقد اصدر رأساً الى الاسواق الاوربية ٧٤٣ طناً من القطن الشعر و ٤٨٣٩
طناً من البذرة

وقف في بورت سودان باخر عدد كبير من شركات الملاحة التي من الدرجة
الاولى ومن دواعي الارتياح ان اجور الشحن لا تزال على معدل معقول

ومن الامور التي ستؤثر تأثيراً حسناً في تجارة البلاد تخفيض اجور النقل بسكك حديد
الحكومة ووابوراتها وقبول قتل البضائع بتعرفة معينة من جميله الى بورت سودان رأساً
واستيعاب الحكومة لوابورات شركة استعمار وترقية السودان (لمتد) ومدسكة الحديد الى الايض

وقد كان النصيب الاوفر في زيادة التجارة للواردات وبلغت قيمة واردات الجمهور نحو
ضمني قيمة واردات الحكومة واذا استثنين التقيود بقيمة الواردات ١٦٩٦٦٦٣ ج.م مقابل

١٣٤٨٣١٨ ج.م في سنة ١٩١٠ فالزيادة ٣٤٨٣٤٥ ج.م او ٢٥ في المئة

والزيادة الكبرى واقعة في التسوجات القطنية فقد بلغ الوارد منها ٣٠٦٤ طناً قدرت قيمتها بمبلغ ٤١٣٠٠٠ ج.م ومن هذا المجموع ٧٥ في المئة ورد من بريطانيا العظمى والجانب الاكبر من باقي الزيادة واقع في واردات الدقيق والسكر والبن والشاي . وزادت واردات القود بطريق بورت سودان فبلغت ٢٨٦١٦٥ ج.م وكانت ٩١٨٠٦ ج.م

ومن المسائل العظيمة الشأن معرفة ما يجب على الحكومة عمله للمساعدة على ترقية موارد الثروة في البلاد اما بالاشتراك مع الافراد والشركات واما بالاقرار عنها وسبقها لها اذ لا ينبغي ان الوطني اذا ترك وشأنه استمر على الجري على طرفه واساليه التيقه . والوسيط بالاجمال لا يكثر الا لربحه العاجل فلا مندوحة للحكومة عن التوسط لتدبير الاسواق الاجنبية لمخاض السودان . ومن الشواهد الناصعة على التجاج الذي كللت به مساعي الحكومة من هذا التقليل زيادة اليسر الناشئة عن تحسين محصول قطن طوكر وزيادة صادرات القطن والمواشي تحت مراقبة الحكومة

فهذه الامور وسواها من الامور الاقتصادية المهمة موضوع اهتمام اللجنة الاقتصادية المركزية وقد نالت الحكومة مساعدة ثمينة من الاميرال انستيتوت بلندن ودار البحث العلمي المعروفة بدار ولكم في كلية غردون وستال مساعدة مفيدة في ما يختص بالرعاية العامة من غرفة التجارة السودانية التي انشئت اخيراً في الخرطوم

ولا تزال قيمة تجارة بورت سودان آخذة في الازدياد بما يدعو الى الرضى فبلغت الزيادة ٦٠٠٦٣٦ ج.م في السنة الماضية اي ٥ في المئة عما كانت في سنة ١٩١٠ وظلت نسبة الزيادة محفوظة في طرق التجارة الاخرى

وزادت قيمة الواردات القادمة رأساً من بريطانيا العظمى فبلغت ٥٦٠١٥٩ ج.م وكانت ٤٠١٣١٠ ج.م وبلغت الصادرات التي اصدرت الى بريطانيا العظمى رأساً ١٦٩٣٣٧ ج.م وكانت ٧٨٦٣٥ ج.م

وتبلغ هذه الواردات والصادرات ٣٣ في المئة و١٦ في المئة على التوالي من مجموع واردات السودان وصادراته يقابلها ٢٩ المئة و٩ في المئة على التوالي في سنة ١٩١٠ ولما كان الجانب الاكبر من الواردات بطريق مصر من البضائع المصنوعة في اوربا فتصيب مصر الحقيقي في الواردات ١٦ في المئة من مجموع واردات السودان وتصيب بريطانيا العظمى ٤٦ في المئة من هذا المجموع

ولا تزال الزيادة السريعة مطردة في اصدار الصنع وقد ارتفع ثمنه فبلغ ٣١١ غرشاً
للمئة الكيلو غرام وكان ٢٤٣ غرشاً في السنة السابقة واخذت تجارة الصنع ترتقي في جميع
انحاء البلاد

اما القطن فيرى مما يأتي * ان محصول سنة ١٩١٠ — ١٩١١ هبط عن المتوسط
ولكن قيمة صادرات القطن والبذرة زادت وبلغت ٢٦٧٣٣٩ ج. م. وكانت ٢٣١٥٢٢ ج. م.
وقد قام البرهان الساطع على نجاح زراعة القطن والحكومة مهتمة اشد الاهتمام بالامر
وستبذل قصارى جهدها في توسيع نطاق زراعته

وبلغت صادرات الفترة ١٧١٤٧ طناً فقصت ٧٩٩٠ طناً عن صادرات ١٩١٠ والظاهر ان
الوطنيين لم ينسوا ايام المجاعة في حكم المهدي فلا يزالون يترددون في بيع اخبوسهم

وصدر ١٩٣٧٣ رأساً من المواشي و٨٣٦٥٣ رأساً من الغنم الى آخر نوفمبر فزاد
١٥١٢٣ و٣١٩٤٨ على التوالي عن صادرات ١٩١٠ وسيوسع نطاق هذه التجارة بمسكة
الحديد الى الايض وقد نشأ عن تقدم تجارة المواشي السريع ان قدمت طلبات الى الحكومة
بانشاء مستودعات مبردة لحزن اللحوم

اما ارتفاع زراعة القمح وتجارته فيتعلق على وجود الاسواق ليعه في القطر المصري
أو في البلدان الاجنبية
ولا تزال تجارة ريش النعام آخذة في الانحطاط ولا يرجي لها نهضة الا اذا تناولها
قوم من ذوي الخبرة

وصدر ٧٤٩٦١ كيلو غراماً من العاج (سن الفيل) مقابل ٦٤٧٠٦ كيلو غرامات
في سنة ١٩١٠

ومنحت الحكومة امتيازاً لحني الستك البري في بحر الغزال وقد تمت عينات لستك
السودان في لندن باتمان تشدد العزائم

وفي تقرير الجمارك من اول سنة ١٩١١ الى آخر سبتمبر منها ما يدل على زيادة عظيمة
في تجارة البلاد العامة ويان ذلك في الارقام التالية

٢٠ ج	
٣٦٠٨٧٥	الزيادة في الواردات
٤١٢٦١٦	الزيادة في الصادرات
١٤٧٥١	الزيادة في ما أعيد إصداره
١٠٤٠٠	الزيادة في البضائع التي اجتازت السودان
٧٩٨٦٤٢	مجموع الزيادة

أي ٣٦ في المئة وتبلغ صادرات الجمهور ضعف صادرات الحكومة وتفوق قيمة الصادرات قيمة واردات الجمهور بأكثر من ١٠٠٠٠٠ ج. م
وقد زادت إيرادات الجمارك ١٨٠٧٤ ج. م للتسعة الأشهر الأولى وتهدر الزيادة للسنة كلها بمبلغ ٢٠٢٠٥ ج. م عن الإيرادات المقدرة في الميزانية ومعظم الفضل في هذه الزيادة المرضية يعود إلى كفاءة مصلحة الجمارك التي يديرها الملاجور هايز سذرلر أحسن إدارة

الباب الثاني

في المواصلات

٦ — سكك الحديد

في الجدول التالي مقارنة بين الإيرادات والمصروفات في السنوات الخمس الماضية

السنة	الإيرادات	المصروفات	الربح الصافي	نسبة المصاريف إلى الإيرادات في المئة
١٩٠٧	٢٩٨٥٥٧	٢١٣٣٥٤	٨٥٢٠٣	٧١٢٤
١٩٠٨	٣٢٢٥٦٣	٢٥١٩٥٩	٧٠٦٠٤	٧٨٢١
١٩٠٩	٣٣١٦٦٢	٢٥٩٦٢٣	٧٢٠٣٩	٧٨٢٣
١٩١٠	٣٩١٧١٧	٢٦٨٢٨٥	١٢٣٤٣٢	٦٨٢٥
١٩١١	٤٤٢٣٢٩	٣١٣٩٥١	١٢٨٣٧٨	٧٠٢٩

فزادت الإيرادات ٥٠٦١٢ ج. م عما كانت في سنة ١٩١٠ وهي زيادة كبيرة وزاد ما قل من الركاب والبضائع. والزيادة ظاهرة على أنهما في قل الحيوانات فبلغ ما قل منها ١٧٢٦٠٠ رأس مقابل ٩٨٣٨٠ رأساً في سنة ١٩١١ وفي الجدول التالي بيان أهم ما قلته سكك الحديد من البضائع

١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١		
طن	طن	طن	طن		
الصادرات					
١٠١٨١	١٣٨٤٦	١٤٠٨٢	١٤٩٧٩	...	صنغ
١٤٦٢	٩٧٥	١٢٧٤	١٣٣٥	...	بلح
١٣٢٨٨	٣١٢١٢	٤٨٣٥٤	٢٧٤٤٨	...	ذرة
٨١٢	٨٠٦	٨٨٥	٩٢٨	...	سنامكي
١٨٩٣	٦٣٣٤	٥٦٤٧	٤٧٢٤	...	سمسم
٣٤٢	٦٠٩	٢٩٢٥	٣٠٦١	...	قطن وبذرة
—	—	٦٥١	٢٦٣٦	...	جوز اللوز
١٣٤	٣٤٠	٩٨٦	١١٧٨	...	فول سوداني
الواردات					
٣٤٢٨	٢٧٠٣	٣٤٦٦	٤١١٧	...	منسوجات قطنية
٨٧٤٨	٩٢٣٧	١٠٠٥٢	١١٠٢٢	...	سكر
١٦٠٨	٢٠٦٦	٢٥٨٩	٣٨٥٦	...	ملح
٥٢٣	٥٤٩	٦٧١	٧٢٥	...	صابون
١٠٢	١٦٢	١٨٢	٣٤١	...	حلوليات
١٨٩	٤٣٤	٢٤٩	٣٧٠	...	طوب وبهارات
١٠٠٩	١٠١٧	١٦٧٤	١٤٩١	...	بنزول
٤٩١	٣٠٤	٤١٦	٥٦١	...	شاي
٢٢١	٣٣٦	٤٩١	٤٥٣	...	دخان وسجائر

وقد كمل الآن البيان الذي وضع في سنة ١٩٠٧ لمخطوط سكك الحديد والحكومة
تتظر الآن في انشاء خط يصل بورت سودان بكسله والقضارف وسنار
وقد حول السردار الانظار مرة اخرى الى العمل الثمين الذي قام به الكبتن مدوثر
مدير سكك الحديد وموظفو مصلحته

٧ - الملاحة في النيل

زادت الإيرادات من جميع ابواب النقل الأ في الخرطوم حيث تيج النقص عن
مدسكة الحديد وتوقيف معدية النيل الازرق اثناء اكمال الكبري وكون إيرادات دار
الصنعة في سنة ١٩١٠ فاقت المتوسط بكثير بسبب أعمال الحكومة الحصوية الكثيرة
في تلك السنة

وقد سهلت الملاحة بين الخرطوم واعالي النيل وبين جندكرو والرجف بإزالة صخرين
كان منهما خطر على السفن

وقدم العمل جيداً في انشاء الحوض العام والمصانع والامور الاخرى في حلقة وسيضي
ذلك الى تذليل الصعوبات التي لقوها باضطراهم الى مغادرة المحلات القديمة في الشلال بسبب
خزان اصوان

٨ - الطرق والآبار

حالت فلة المال دون الشروع في مشروع كبير لفتح الطرق فنص معظم المال المعين
لهذا الباب في الشروع في مشروع واف لحفر الآبار فعملوا عملاً يستحق الذكر من هذا
القبيل في مديرية كسله وشرق السودان
ووضوا مشروعا لحفر الآبار وتبطينها في مديرية كردوفان وسيشرعون في هذا العمل
في سنة ١٩١٢

ويبلغ مجموع اطوال الطرق الجديدة التي انشاوها في المديرية في اثناء السنة ١٠٥٠ ميلاً
وحفروا ١٠٨ آبار جديدة

ولا يخفى انه كلما اتسع نطاق الادارة وامتدت سكك الحديد ازدادت الحاجة الى تحسين
المواصلات الداخلية. فانشاء الطرق والمحافظة عليها في انحاء كثيرة من السودان لا يكلف
سوى نفقة قليلة ولكن تدير ما يلزم من الماء يقتضي مالا كثيراً وحذاقاً ومهارة في العمل

٩ - البوستة والتفراقات

لا يزال النمو ملازماً أعمال هذه المصلحة وقد قاقت الإيرادات إيرادات سنة ١٩١٠ بعشرة في المئة

وزاد عدد الطرود التي أرسلتها المصلحة ٦ في المئة وعدد الطرود المحوّل عليها قيم ٨ في المئة وزاد عدد الحوالات الصادرة والمدفوعة ١٣ في المئة ومجموع التقود الذي أرسلته مكاتب البوستة بحوالات ١٦ في المئة وبلغ أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ ج م

ومد السلك التلغرافي من جندكرو الى الرجاف وفتح مكتب في هذه وأقل مكتب جندكرو ولا تزال الحيوانات البرية في المديرية الجنوبية تلقف الاسلاك ولا يرجى تحسين كبير من هذا القليل الا بعد ما تكثر المارة في تلك الجهات

وقد أعيد مد الاسلاك التلغرافية على طول سكة الحديد بين حلفا وأبي حمد في اثناء السنة وزاد مجموع التفراقات التي أرسلتها المصلحة ١٧ في المئة وزاد عدد التفراقات التي أرسلها الجمهور ١٨ في المئة

فالماجوز ترز وموظفو مصلحته جديرون بالمدح على التقدم المرضي الذي قدمته هذه المصلحة المهمة في اثناء السنة

الباب الثالث

في الزراعة

١٠ - الزراعة والاراضي

كثر الطلب على اراضي البناء في المدن ولكن ما بيع من اراضي الحكومة الصالحة للزراعة ليس كبيراً وبقيت مساحة الاطيان الهزبة التي تؤجرها الحكومة سنوياً على ما كانت في سنة ١٩١٠

وشرعوا في اتخاذ التدابير اللازمة للفصل في الطلبات المقدمة للحكومة لاجل ابيع اراضي البناء في الايض وكسله والتضاريف بسبب مد سكة الحديد الى الايض

والارهاء مطرد في بورت سودان على غلط لم يتوقع أحد والزراعة في جوارها سائرة في سبيل التقدم

ولم يقع تقدم فيما اخذ من اراضي النكرو في شمال السودان بسبب احوال موسم القطن في مديرية بربر في السنة الماضية

ولم يقع شيء من التقدم في الاراضي التي اعطيت بامتياز كاراضي كلي والمتباوي ووصوبا والزيداب وبرجح ان سبب ذلك التكتبات المالية الاخيرة في القطن المصري ونشأ عن قبح ارضة المرقن على النيل الازرق طلب على الاراضي اللازمة لانشاء المستودعات وقد تمت التدابير اللازمة لتخطيط القطع وتوزيعها وستنقذ قريباً وهموا قدماً حسناً جداً في اعمال تسوية ملكية الاراضي

وبينت حدود ملكية كل مالك ومسحت وسويت وسجلت في مركزي الكاملين والمسلمية وفي مديرية النيل الازرق وتبلغ مساحتها نحو ٩٤٠٠٠ فدان وقد وجد بالاجمال ان جميع اراضي هذه المراكز يملكها افراد. ومضى تم تسجيل الاراضي الواقعة في مركز ود مدني حيث العمل دائر الآن يصبح لدى الحكومة سجلات كاملة للحصص لكل ارض الجزيرة

وسجل جانب عظيم من اراضي مديرية النيل الايض وعينت الترخوم الفاصلة بين مديرية النيل الازرق ومديرية النيل الايض نهائياً
وقدم عمل التسجيل في المراكز الاخرى قدماً حسناً وعدلت ضريبة الاراضي في مديرية حلفا

وبدئ في شهر يوليو في تجربة زراعة القطن في الجزيرة وقد تقدم الكلام عليها وجميع الدلائل تدل على نجاحها التام

ومن الامور التي تشدد الزائهم حسن الحال في طوكر حيث تضاعف محصول القطن في السنوات الخمس الماضية وصار يباع الآن بأثمان طيبة وقد فرغوا من تحديد ٩٠٠٠٠ فدان وسيكون ذلك ذا قيمة لولاء الامور في المديرية

وقد جربوا محارِب مقيدة في زراعة بعض انواع القطن المصري والقطن الاميركي وعين مفتش معه العدد الكافي من المستخدمين للاقامة دائماً في مركز طوكر لاجل تدريب الزراع الوطنيين على افضل طرق الزرع واعداد الارض

والعمل دائر في دقله في اتخاذ نظام المصارف ومسح التربة
وكان محصول القطن ادنى من المتوسط لسوء الحظ في الاراضي التي تروى بماء النيل بسبب برد الجو في شهر نوفمبر وسطو دودة اللوز

واقترحت اقترحات عديدة لانشاء محالج فقطن ويرجى انشاء محالجين جديدين قريباً
والحكومة مهتمة بوجوب تعيين « مراتب » القطن والحبوب
وهي تنظر في مسألة ري الاراضي التي يمتلكها الاهالي والاراضي الهريه والمأمول
ان توصل الى حل مناسب

وقد سلمت البلاد من ضربات الحشرات والآفات الفطرية ومع ذلك فقد اصدت
الحكومة اوامر تحول ولاء الامور حق منع ادخال هذه الحشرات وتقص على التدابير التي
يجب اتباعها لقطع دابر دودة لوز القطن اذا سطت على الزراعة

ثم ان التقلبات التي تحدث في محاصيل الاراضي المزروعة لاسيما في مديرية سنار
ومديرية النيل الازرق تدل على شديد اهمية مشروع ري الجزيرة الذي في معرض النظر.
فالديريات التي تعمل في زراعتها على الري زادت محاصيلها بلا استثناء عما كانت في سنة ١٩١٠
وأهم الزيادة في واردات المحاصيل الزراعية واقع في واردات السكر وقد ثبت بالبرهان
القاطع ان زراعة قصب السكر تحوّد جداً في الاراضي الواقعة على ضفاف النيل شمالي الخرطوم
ومحبون الآن في انكثرت تجارب لحكومة السودان تتعلق بزراعة القمح او « الداري »
لاجل علف المواشي

وكان محصول القطن اقل من المتوسط لسوء الحظ بسبب عدم ملائمة الاحوال الجوية
وفعل الدودة

ومنحت شركة « سودان اندستريز كومياني لمتد » امتياز صنع الوقود من النباتات
المائية التي يعبر عنها « بالسد »

والمفاوضات دائرة لمنع المسترج . فولكس امتياز صنع رب الورق من السد
والحكومة تنظر الآن في وضع نظام جديد للبحث عن المعادن ورخص تحديد
الاراضي التي يبحث فيها عنها كما هي الحال في القطر المصري
والتحسن الكثير في اعمال شركة مناجم ام نباردي

١١ - الري

نم جانب كبير من الرسوم والخطط اللازمة لمشروعات الري العظيمة التي هي جوهرية
لسعادة البلاد في المستقبل

وضع تقرير عن الامر التي قصب في اعالي النيل ومشروع تعديل مجرى النيل

الاعلى وهذا المشروع يقضي بتعديل مجرى بحر الجبل وبحر الزراف وترميم ضفافهما وقد ثبت جلياً كما قدم أن القطن ونباتات الفصيلة القرنية تنمو في سهل الجزيرة الذي تبلغ مساحته أطيانه ٧٥٠٠٠٠ فدان ويمكن زرعها اعتماداً على ماء الفيضان وفي فصل الشتاء من دون أن يلحق ذلك ضرراً ما بالقطر المصري

وفي معرض النظر الآن انشاء خزان تبلغ حقيقته نصف مليون جنيه أو ثلاثة ارباع مليون جنيه وهو يقضي انشاء قنطرة على النيل الايض بقرب موضع اقترانه بلتيل الازرق وقد تصل هذه القنطرة الحارطوم بام درمان فهذا الخزان يسد النقص في الماء اللازم لري الجزيرة ويزيد ماء الري الصيني في القطر المصري زيادة كبيرة . ومن فوائده ايضاً التحكم بماء الفيضان في أشهر سبتمبر واکتوبر ونوفمبر فتستفيع حياض الوجه القبلي بمصر وتروى اراض شاسعة من بر مديرية كردفان على النيل الايض ري فيضان

والارجح أن هذا المشروع يكون جزءاً غير قابل الانفصال من مشروع الجزيرة فيدور العمل في المشروعين معاً . وقد وجدوا مكاناً ملائماً لبسد سنار وتقدر حققة الاعمال اللازمة لري ٥٠٠٠٠٠ فدان من اراضي الجزيرة بنحو ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وتقراوح المدة التي تستغرقها بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة

وهذه الاعمال تسهل لسكة الحديد بين سنار والقضارف عبور النيل ويظهر من البحث أنه يمكن ري ٢٠٠٠٠٠ فدان واقعة بين نهري دندر والرهدي فيضان من الرهد بنفقة قدر بنحو جنيهين للفدان

ويرجح أن في الاستطاعة زيادة الاراضي التي تزرع في خور بركة ٥٠ في المئة قصير مساحتها ٦٠٠٠٠ فدان وذلك باتفاق بنحو ٨٠٠٠٠ جنيه في اعمال ري تتحكم في فيضان الحور . ومتى تمت سكة حديد كسلة يستطيع توسيع نطاق الري الصناعي من نهر القاش حتى يشمل مئتي الف فدان بمعدل جنيهين للفدان الواحد وقد قلت حققة المحافظة على اعمال ري القاش من الميزانية المصرية الى الميزانية السودانية

ولقوا صعوبة في الري بدققة بسبب سرعة ارتفاع الفيضان وانخفاضه ولكن النتيجة كانت حسنة ويمكن جعل ١٢٠٠٠٠ فدان قابلة للزراعة بنفقة لا تتجاوز جنيهين للفدان الواحد

١٢ — الغابات

اكل حمى حطب الوقود في الايض ومساحته ٢٥ ميلاً مربعاً فصارت مساحة غابات

الحكومة المحمية ٢٠٣٤٥ ميل وكانت ١٧٨٤٥ ميل مرج كلها واقع في مديرية سنار والافراخ مستمر في الغابات المحمية على نط يدعو الى الرضى الكثير اما في ما سواها فالمواشي والثيران قتل فعلاً ذريعاً لا سيما في غابات الصنع حيث كثر الحيتي بسبب غلاء الاسعار فلا مندوحة من زيادة المراقبة ومعاونة الاهالي للحكومة في هذا الامر . وغرس الاشجار جار على ما يرام

وبلغ مجموع الايرادات ٦٢٠٨٢ جنياً الى سبتمبر ١٩١١ وكان ٦٥٢١٧ جنياً في سنة ١٩١٠ . وسبب هذا النقص التأخر في جياة الموائد الجلية على مقادير وافرة من الصنع

الباب الرابع

في الاشغال العمومية

١٣ - الاشغال العمومية

كانت المبالغ المينة للاشغال العمومية في السودان في سنة ١٩١١ كما يأتي : —

٢٠٣

٥٣٠٣٦

(١) الاشغال العمومة بالميزانية الاعتيادية

(ب) » » ١٩١١ — اعتماد خصوصي لمبان جديدة ٣٨٣٥٠

وعلاوة على هذه المبالغ قد بقي ٣١١١٦ ج.م. رصيد اعتمادات سابقة لم تصرف

وكان التقدم العام في السنة على ما يرام

وتم تخطيط ملاكال التي ستكون مركز رئاسة مديرية اعالي النيل

وشرعوا في استعمال ارضة المقرن في الخرطوم

والحاجة ماسة الى توسيع نطاق مشروع جر ماء الشرب في الخرطوم ويرجى ان

يشرع فيه قريباً

واقمت محطة الري الجديدة في الطيبة

وسبني مكاتب جديدة في الخرطوم للصلحة المالية بنفقة ٢٥٠٠٠ ج.م. توزع على

ثلاث سنوات

٢٠٣

٥٣١٠٠

(١) الميزانية الاعتيادية

٤٠٠٠٠

اعتماد خصوصي لانية جديدة ١٩١٢

والمأمول ان الحكومة تستطيع تعيين المبالغ الآتية للصرف في سنة ١٩١٢
ويضم الى ذلك الرصيد الذي لم يصرف من اعتمادات سابقة وقدره ٤٣٦٧٥ ج.م
والحكومة تنظر الآن في اربعة مشروعات لجبر مياه الشرب الى بورت سودان
تتراوح بفقها بين ٦١٠٠٠ ج.م و ٦٨٥٠٠ ج.م وهذه المسألة من أهم المسائل التي يجب
التعجيل فيها

١٤ — الموانئ والقنارات

زاد محمول السفن التي رست في بورت سودان ٦٠ في المئة من محمول السفن التي
رست فيها في السنة السابقة وجملة محمولها ٧٠١١٠ اطنان
وصارت بواخر شركة يونيون كاسل وشركة استريان لويدي ترسو في بورت سودان
في مواعيد منتظمة فبلغ عدد الشركات التي كذلك ٩ ولا يخفى ان نجاح بورت سودان
مضمون متى زادت الصادرات . وقد استحق القومندور بوند والفتنت دروري وموظفو
المصلحة المدح لحسن قيامهم بإدارة الميناء

الباب الخامس

في التعليم

١٥ — التعليم

قرء الفرار على انشاء منصب وكيل ناظر لكلية غردون وعهد في هذا المنصب مؤقتاً
الى المستر سيمسن
واكمل يان المدرسة الثانوية باضافة السنة الراجعة فلا يبقى ثمة حاجة الى التعديل
لعدة سنوات والمأمول لهم يستطيعون الآن ان يدخلوا في الكلية شيئاً من مميزات
الكتابات الانكليزية المعروفة « بالمدارس العمومية »
ولا تزال مسألة تدبير المعلمين الاكفاء للمدرسة الابتدائية المالية عقدة صعبة الحل
والتقدم عظيم في الكتابات والمدارس الصناعية ولا سيما في كردوفان
وسينظر مجلس الحاكم العام قريباً في مسألة الضرائب المحلية التي تحول الكتابات عليها
ومتى صدر القانون اللازم بها ونحتم الجادة التي تتبع لترقية هذه الكتابات

أما المبدأ الذي يتطوي تحت خطة حكومة السودان التعليمية فهو إيجاد التسهيلات للسودانيين لتحقيق ما يناسب مقدرتهم العقلية من المعارف والفنون ويؤهلهم للاشتراك في ترقية بلادهم وتقدمها واجتباب العواقب الوخيمة التي تنشأ عن تعليم شعب نصف شرقي ونصف متعذر طبق نظام لا يناسب إلا الشعوب الغربية الراقية جداً

الباب السادس

في العلوم والفنون

١٦ - العلوم والفنون

اتخذت التدابير اللازمة للشروع في الأبحاث الزراعية بالطرق العلمية ويتنظر نتائج جليلة من وراء ذلك وقد حوّل السردار الأنظار مرة أخرى إلى العمل الثمين الذي يقوم به الدكتور بلفور ومن معه من الموظفين في دار ولكم للبحث والتحليل ولا يزال البحث عن الآثار القديمة جارياً على ما يدعو إلى الارتياح العظيم وقد عرضت نتيجة اكتشاف العاديات في مروي في برنتن هوس في هذه السنة فاهتم بها الناس اهتماماً عظيماً

ووفق جيولوجيا الحكومة المستر جراهم والمستر دن إلى القيام بأعمال مفيدة متسعة النطاق

الباب السابع

في القضاء

١٧ - المحاكم المدنية والجنائية

قال المستر ستري رئيس القضاة في تقريره أن القضايا المدنية زادت فبلغت ١٠٢٤٨ في السنة الماضية وكانت ٨٨٣٩ في سنة ١٩١٠ وصدرت أحكام بدفع مبالغ مجموعها ١١٩٢٥ ج. م دفع منها ٥٥ في المئة وهو أحسن من سائر السنوات السابقة وتدل إحصاءات الجرائم على قصص خفيف وبلغ عدد أحكام المحاكم غير الإيجازية ٩٠٨ مقابل ٩٦١ في سنة ١٩١٠ واتخذ حكم الأعدام في عشرة أشخاص

وصدرت القوانين التالية في اثناء السنة

- نمرة ١ قانون مقاطعة اللادو ١٩١١
نمرة ٢ قانون منع الكلب ١٩١١
نمرة ٣ قانون اوقات الزراعة ١٩١١
نمرة ٤ قانون وقاية الحيوانات البرية ١٩١١

١٨ - المحاكم الشرعية

فتحت محكمة جديدة في امبره

وبلغ عدد القضايا في هذه المحاكم ٨٥١٧ في السنة الماضية بمقابل ٧٥٦٧ في السنة السابقة وجملة الرسوم ٤٠١٩ ج . م وكانت ٣٧٨٣ ج . م في سنة ١٩١٠ . والقضايا تنظر بلا ابطاء ولم يكن في آخر السنة في معرض النظر سوى ٦٠٨ قضايا
وبلغ عدد الانكحة التي سجلت ١٣٦٥٠ في سنة ١٩١١
وقد فتح ثلاثة جوامع كبيرة احدها في حلقا والثاني في كسله والثالث في مديرية البحر الاحمر

١٩ - السجون

زاد عدد الذين سجنوا لجرائم كثيرة زيادة عظيمة عما كان في سنة ١٩١٠ وسبب ذلك حسن تدابير البوليس وليس سبب زيادة حقيقة في الجرائم
اما عدد الذين سجنوا لجرائم اصغر من الاولى فقص قصاً يدعو الى الارتياح واكثر الجرائم انتشاراً السرقة والقتل كالمادة وقد زادت جرائم الرق وقصت جرائم مستخدمى الحكومة لحسن الخط
وتم بناء سجن بورت سودان فاستلمته الحكومة
وفي السجون المركزية فراغ كبير يسع مايزيد عن سعة سجون المديرية وقد كان سلوك المسجونين حسناً .

ولم يسجن احد من الاروين في السنة الماضية .
ولم يسجن من النساء سوى اثنتين ارتكبتا جريمتين كبيرتين
والعمل دائر في فرش السجون على ما يرام وعند الماجور كوتس ان المسجونين يقومون باعمال نافعة

واصلاحية السجن ومدارس الحريمات ناجحة
والحاجة شديدة الى بيارستان ولا مناص من بناء بناية خاصة له

٢٠ — البوليس

يفهم من التقارير الواردة من المديرية ان حالة البوليس مرضية بالاجمال وقد زيدت
قوة البوليس ٣٠٠ رجل وجميع رجالها تقريباً يجندون محلياً

الباب الثامن

في الصحة العمومية

الصحة العمومية

كانت الصحة العمومية في السودان في السنة الماضية في غاية ما يرام ولم يفش فيهوباً
ولا اصاب بوافدة اذا استئينا قشي وافدة ذات الرثة في الزيداب التي قطع دارها حالاً
ومن اهم الحاجات الماسة انشاء مستشفى صغير في الخرطوم للامراض المعدية وفي
ماسوى ذلك فعمل المعالجة الطبية الملكية في السودان يتقدم قديماً مطرداً
وفحص جانب كبير من مقاطعة الادو في ما يختص بمرض النوم وعينت المناطق التي
يوجد فيها « ذباب » وللكبتن درو والكبتن طلمسن فضل عظيم من هذا القليل
وعملت لجنة الداء الاسود (كلا ازار) عملاً ثميناً في درس هذا الداء برئاسة الكبتن
مرشال

٢٢ — القسم البيطري

اهم مميزات السنة الماضية الزيادة العظيمة في صادرات المواشي والقسم بتنظيم القسم البيطري
وزادت نسبة الارادات الى المصروفات فبلغت ٣٠,٢٩١ في المئة في السنة الماضية
وكانت ٨٢٧٤ في المئة في سنة ١٩٠٩
وقد زيد مفتشو المصلحة اربعة وبذلك يتيسر لها في المستقبل ان تهتم بالامراض
الاخرى غير الطاعون البقري
وفشا الطاعون البقري في مديرية سنار فاشتدت وطأته فيها وفتح ٥٠٠٠ رأس من
مواشيهau يكاد يكون مؤكداً ان العدوى جاءت مع التجار من الحبشة

الباب التاسع

في فصول عامة

٢٣ — الامن العام

تكرر شن الغارات في شهر يناير بين قبائل الدنكة والرزقات وسيجتمع مندوبو الفريقين للمفاوضة والمأمول ان هذا الاجتماع يفضي الى ازالة ما بينهما من الاحقاد والخلاف وقبض على ملك ناجوي السابق في كردوفان وحوكم في محكمة كبرى قُبت عليه ارتكاب جريمة القتل غير مرة وشنق في ١١ ابريل وفرضت غرامات على الاهالي الذين آووه او ساعدوه وتمكنت السرية التي ارسلت الى جبال تينا من اسر معظم الوطنيين الذين احدثوا الاضطراب ولم تكن اغارة ما في الشمال الغربي من كردوفان

وارسلت دورية من المحطانة الى الايض في اوائل اغسطس لهدنة روع القبائل المقيمة على الحدود وحمايتهم من غارات القبائل التي وراء الحدود واحتلت دورية بقيادة الكبتن يلي في شهر مايو جبل كرونوجونيت لان اهله ابوا دفع الفرامة التي فرضت عليهم لقتلهم احد رجال البوليس

وفي شهر اكتوبر اجبرت دورية بقيادة الكبتن ريزموج اهل جبل هيان على دفع الفرامة التي فرضت عليهم لفزوم جبل ابول واطلاقهم النار على الكبتن هدو

وفي مديرية منقلة الآن دورية بقيادة الماجور درايبك تحارب قبائل البير لكسف شرهم عن الدنكة ومنع تكرار غاراتهم عليها والظاهر ان اعمال هذه الدورية جارية على ما يرام وارسلت دورية من المهجانة الى سنار بقيادة الكبتن بوستلوايت فنجحت بان اقتنت للاهالي ان الحكومة عاقدة النية على منعهم من اقتناء السلاح بلا رخصة

وارسلت دورية بقيادة الكبتن هوتبرد في شهر ابريل الى بلاد قبائل اللاوتوير لاجبارهم على المحافظة على الحدود طبقاً لاتفاق ١٩١٠ ولحماية التأخر من الجزية فنجحت في الامرين وكان الانواك المقيمون على ضفاف نهر بيدور قد ادهقوا قبائل التور وارهبوهم بغاراتهم فارسلت الحكومة عليهم في شهر نوفمبر دورية بقيادة الكبتن دكسن والكبتن جيس فادبتهم تأدياً لا ينسوته

وكان الغرض من ارسال هذه الدوريات توطيد هبة الحكومة ولافهام الاهالي ان

حكومة السودان مصممة على أن تعاقب من يجرأ على العصيان والشغب وأن تحمي من الاعتداء الذين يطعمون أوامرهم ويستعملون نفوذهم في المحافظة على السكينة العامة

٢٤ - مسائل الحدود

(١) حدد الحبشة

لم يقطع اضطراب يستحق الذكر في الجهات المجاورة للحدود الغربية وبناء على المفاوضات بين معتمد جلالة الملك في اديس ابابا وحكومة الحبشة اتخذت الحكومة تدابير تقضي الى منع الغارات التي تكرر وقوعها في السنة الماضية أما على الحدود الجنوبية فالحالة لا تدعو الى مثل هذا الارتياح فقد اغار الانواك في بحر السنة أربع غارات وهم متقدمون السلاح . وحكومة السودان تعد الآن حملة لارسالها الى تلك الجهة لرد الامن الى نصابه وإذا اريد قطع دابر غارات الانواك فعلى حكومة الحبشة ان تعاون حكومة السودان على نزع سلاح قبيلة الانواك عامة أو بتخاذ تدابير لمنع تجارة السلاح من الحبشة وان هذه التجارة هي السبب المباشر في الاضطراب الحالي

(ب) الكنفو البلجيكية

لا تزال صلات المودة مستحكمة بين موظفي الحكومتين والمفاوضات دائرة بين الحكومتين على شقة مهاجي والمأمول ان يتم الاتفاق عليها قريباً

(ج) دارفور ووداي

كان للشك في حقيقة حدود دارفور الصحيحة بعض التأثير في السكينة الداخلية في مقاطعتي دار تامه ودار مساليت الواقعتين على الحدود وإذا اعترف الفرنسيون بان هاتين المقاطعتين جزء من دارفور زالت الصعوبة الكبرى في تحديد البلاد وقد أخذ علي دينار بولاء وطاعة أوامر حكومة السودان بالامتناع عن الاعتداء اذ ان هذا الاعتداء يوقع الاضطراب في احوال وداي

(د) حدود السودان والارتره

تعاون موظفو الحكومتين بالأخلاص والمودة على تسوية مسائل الحدود القليلة الاهمية التي نشأت

وجدد اتفاق البريد والتلغراف لمدة خمس سنوات أخرى ويرجح ان الاتفاق يفترق الى شيء من التعديل قبل اقصاء مدة أخرى

(هـ) الكنفو الفرنسية

اتفقت الحكومتان على التناير التي تخذاتها لجمع ما بقي من النخاسة والمأمول ان هذه التناير تقضي الى قطع دابرها

وكان أنصار السلطان السنوسي المتوفى وأتباعه قد لجأوا الى بلاد السودان بعد الاعمال الحرية التي قام الفرنسيون بها أخيراً فسمح لهم ولاية الامور الفرنسيون الآن بالعودة الى بلادهم بالامان . أما الذين يرغبون منهم في البقاء في السودان فيعين لهم مقام يبعد عن الحدود

(و) تجارة السلاح

أبدت حكومة السودان هممة عظيمة في مسألة تجارة السلاح . وغرض الحكومة ان تنحصر اقتناء البنادق مع كبات قليلة من الذخيرة في بعض الزعماء ذوي النفوذ والمشهود لهم بالولاء والاخلاص وان تزرع سلاح من بقي من الاهالي وقد فُتلت بعض ذلك شمالي الدرجة الثالثة عشرة من العرض الشمالي أما جنوبي تلك الدرجة فقد قدمت قدماً يذكر في هذا السبيل ولكن اكمل نزع السلاح يتوقف على قدم المراقبة الادارية واتساع نطاقها . وما يساعد على الفناء هذه التجارة الامر الصادر في يوليو والقاضي باضافة الكبريت الى المواد التي يحظر جلبها الى السودان . ثم ان وجود الصحراء في شمال السودان والاحتياطات الدقيقة التي تخذها الحكومة على النيل وفي موانئ البحر الاحمر ووجود الفرنسيين والبلجيكين على الحدود الغربية والجنوبية ووجود البريطانيين في اوغندة وشرق افريقية من العوامل التي تمكن حكومة السودان من اقفال الابواب في وجه هذه التجارة التي هي اكبر عائق يعيق انتشار الحضارة ورفع لواء السكينة . ولكن الحالة على الحدود الشرقية تبعث على الهم والقلق . نعم ان التمر قل على تلك الحدود بتوالي اندوريات ولكن عجز حكومة الجبهة عن المراقبة لاسيا في بلاد الانواك أفضى الى اوخم العواقب فان غارات الانواك المسلحين وغزواتهم للتور حملت هؤلاء المساكين على بذل كل رخيص وغال للحصول على بندق قنصا الهرب وحكومة السودان تحاول تلافي هذه الحالة بالقبض على قوافل الجالا الذين يقاضون التور على سن الفيل بندق وتحويل تيار تجارة سن الفيل العظيمة في جهات أخرى اذ ان سن الفيل هذا هو السبب المباشر في غارات الانواك

ولكن المشكلة لاتحل تماماً وهذه التجارة لا يتقطع دابرها إلا أنا كان في بلاد الانواك
وبلاد الجالا حكومة منظمة قوية

(ز) السنوسي

لم يحدث في السنة الماضية ما يستحق الذكر من هذا القبيل وليس في السودان إلا
القليل من اتباع هذه الطريقة اذا استئثنا دارفور ولكن الجميع يعترفون للسنوسي بأنه
زعيم ديني ومحترمة فلسلوكة بعض الاهمية

٢٥ — اوتباد المجاهل والمساحة

أهم الاعمال الطبوغرافية التي قامت بها مصلحة المساحة عمل المثلثات الواقعة بين النيل
بطريق مقاطعة الادو وبين القسم الجنوبي من بحر الغزال فلم الكبتن كونهام هذا العمل
وعاد الى الجيش الانكليزي بعد ما خدم سبع سنوات كان فيها من اعظم المشتغلين في رسم
الخارطات الموقفة الصادرة لجميع انحاء السودان المأهولة
وتج عن الابحاث التي عملها الكبتن كلي شرقي ملاكال ان احسن الطرق في فصل
القيظ من النيل الايض الى الشرق الطريق الممتد من جبل احمد آغا او من الرنك الى
كرموك

وجمع الكبتن نيوكب معلومات كثيرة مفيدة في رحلته الى جبهة
والمأمول ان يقع تحسن قريباً في رسم الاكام والحيال. ومن أهم المواقع التي لم يرتدجا
الرواد مجرى بحر العرب والبلاد الواقعة جنوبي نهر السوبات
وقد طبع الى الآن ١٢٦ خارطة على مقياس ربع المليون
وقدموا تقدماً حسناً في مسح الاطيان بين النيل الايض والتيل الازرق
وتن مسح ام درمان واخذ موظفو مساحتها ينظرون في الطلبات المقدمة لتوزيع ارض
البناء

ولا يزال الكبتن يرسون بدير بنشاط ومقدرة هذه المصلحة القائمة بهذه الاعمال
الهمة في السودان

٢٦ — العمال والسكان

يبلغ عدد سكان البلاد الآن نحو ثلاثة ملايين نسمة

وقد وجه مكتب العمال همه الى اكتساب معاونة الذين يستخدمون العمال للملم على دفع اجور عادلة للعملة والعمال غير الحاذقين وقد جرى المكتب على هذه الخطة لاعتقاده ان ناموس المطلوب والموجود لا يسري تماماً الا اذا كان بين ادنى حد للاجور ونفقة المعيشة نسبة مقبولة وقد اقص ادنى الحد هذا فجعل ٣ غروش في اليوم وعادت قلة العمال فبدت في فصل الزرع وكانت شديدة الوطأة على اصحاب الاراضي الهرة والمزارع الاخرى . ومعظم الصعوبة في تدير الايدي الكافية لمحي القطن فان الرجال يكرهون هذا العمل فلا يبق له سوى النساء والاولاد وقد قام مكتب العمال الذي اسمه الفريق السر ر . فورن سلاتين بخدمة جليلة واستحق السكبن سيمس وموظفو الخبرات المدح على حسن قيامهم باعمالهم .

٢٧ - التبشير

لا تزال مدارس المرسلين في الخرطوم وام درمان واثبره قائمة بعملها المفيد ولا يزال الاقبال عليها كثيراً وميل الناس يشتد الى الاراسيات الطيبة المختلفة وقد عزمت ارسالية السودان الانجيلية على انشاء محطة في الشتاء القادم في الجزء الجنوبي الشرقي من بحرالنزال ولا تزال الرسالة الاميركية قوم بعملها المفيد الذي يهد سبيل الحضارة بين الشلوك والنوير على نهر السوبات وفي السنة الماضية فتح مكان لفائدة الجنود البريطانية في الخرطوم والفضل في فتحه عائد الى المطران جوين والقس رقتن والمستر جلمان

٢٨ - الرق

نقلت مصلحة منع الرق في اول السنة الماضية من الحكومة المصرية الى حكومة السودان وخلف الماجور رقتسكروفت السكبن مكردو في منصب مدير المصلحة وقد اخذت النخاسة قل سنة سنة بتحسين نظام الخافر والدوريات والمأمول انها تزول تدريجاً وقد اطرى السردار خدمة المستر ولكسنس والسكبن مكنتخن والمستر اقبري الذي تمكن من اسر اربعين رقيقاً في مركز الرصيرص

٢٩ - وقاية الصيد

بلغ عدد الحيوانات التي قتلها حاملو رخص الصيد الى وقت كتابة هذه السطور ١٩٥٠

ويرجع ان الإيرادات تقوى ٤٣٠٠ جنيه يقابلها ١٦٠٠ جنيه في المصروفات وحالة الصيد في منقطة وسنار والبحر الاحمر على ما يرام ولكنها ليست كذلك تماماً في مديرية النيل الازرق وكردوفان ويستحيل مراقبة صيد الاهالي للحيوانات البرية الا اذا أحكمت ادارة بقاع واسعة وعين فيها العدد الكافي من الحراس

الباب العاشر

في ادارة المديرية

٣٠ - بحر الغزال

حول الكبتن فيلدين الانظار الى حسن العلاقات بين موظفي السودان وضباط الاملاك الفرنسية والبلجيكية المجاورة والى الاتفاق الذي ابرم مع الاولين لمنع التخطئة ولا يزالون يلاقون بعض الصعوبة في مسألة المال ولكن ثقة الاهالي بالحكومة مكنتها من تدبير ما يلزمها من العمال ومنح امتياز حني الستك وشرع في العمل في مركز واو وهذه المديرية واقعة بين منطقتين من مناطق داه التوم ولا يخفى ما في ذلك من الخطر عليها ولكن الحكومة اتخذت جميع الاحتياطات لوقايتها من هذا الداء النذير

٣١ - بربر

اهالي هذه المديرية في يسر عظيم ورغد كثير بفضل غزارة امطار سنة ١٩١٠ واقبال مواسمها واذا حسنت طرق الري فيها ازداد اتساع الاراضي التي تزرع ولا يزال العمل في مناجم أم باردي سائراً على ما يرام ومما يبعث على الاسف أن الصحة العمومية في المديرية كانت أدنى من المتوسط بسبب قشي حى الملاريا . وظهرت ذات الرئة فيها بشكل وافدة قطع دابرها حلاً وزاد اصدار الحيوانات الى القطر المصري بحسن مساعي القسم البيطري واكتشفوا في المديرية آثاراً قديمة عظيمة الشأن

٣٢ - مديرية النيل الأزرق

ان تجارب الري التي تجرب في الطيبة والتي قدم الكلام عليها عظيمة الاهمية جداً
فاذا أسفرت عن التجاح أفضى نجاحها الى ترقية الزراعة بسرعة في الجزيرة اذ لا يصح
الاعتماد على ري المطر

وقد أفضت زراعة القطن البلدي الذي يروى بماء المطر الى انشاء بضعة محال
خصوصية في واد مدني
وقد كسب الاهالي مكاسب كبيرة من محاصيل ١٩١٠ واشتدت الرغبة في التعليم
فزهت المدارس

والصحة العمومية في هذه المديرية على ما يرام

٣٣ - دنقلة

جازت هذه المديرية الادوار الادارية الاولى فالمسائل المهمة التي يقتضي الفصل فيها
هي امكان زرع القمح والشعير وتدير الزراع الذين يرغبون اخذ الاراضي لزراعتها والتحقق
بما اذا كانت محاصيل الحبوب تباع باثمان رابحة . ويرى مدير المديرية أن الامر من مسوران
ولا يخفى أن ترقية الري في هذه المديرية أمر عظيم الاهمية ومن سوء الحظ أن فيضان
١٩١١ لم يكن غزيراً

أما الاهالي ففي بسطة عظيمة من العيش والتقدم مطرد والمدارس مرغوب فيها وعدد
السكان يزداد زيادة تدعو الى الرضى والارتياح والصحة العمومية جيدة
وزادت تجارة الصادرات زيادة عظيمة بفتح الحياض وكثر النقل بالنيل

٣٤ - حلفا

هذه المديرية دون سائر مديريات السودان في احوالها فان اراضيها فقيرة التربة وجانباً
كبيراً من المذكور غائب يكسب رزقه بالخدمة وعلف البهائم قليل ومع ذلك فمن المستطاع
عمل امور كثيرة لمساعدة اهلها والتقدم في تسوية ملكية الاراضي يزيد في راحتهم
وقد تم اعداد الحجر الصحي وصار صالحاً للاستعمال

والحكومة تظر الان في بعض عيوب ناشئة عن رسوم جمركية قديمة في المديرية
تحول دون تقدم الاهالي ورفاهيتهم والامل معقود على تحسن الحال بعد ازالة هذه العوائق

٣٥ - كسلة

عمت زيادة اليسر هذه المديرية
وظهر الطاعون البقري فيها فقطع دابرهُ حالاً
وفي الربيع فتحت طريق التجارة الجديدة التي تصل هذه المديرية بسكة الحديد في
سنار وقدموا في حفر الآبار على الطرق المؤدية من النيل الأزرق الى القصارف والقلابات
ولم تحدث اضطرابات ما على الحدود في السنة الماضية
وتحسنت الصحة العمومية تحسناً عظيماً

٣٦ - الخرطوم

زار الخرطوم في فصل الشتاء جلالة ملك البلجيك و جلالة ملك سكسونيا وصاحبة
السو الملكي البرنسنس رويال وعائلتها
وكان لافلاس البنك المصري تأثير سيء على المدينة وفي ما عدا ذلك خال صفار التجار
تدل على زيادة يسرهم
وسيداً قريباً في انشاء السوق الجديدة بأم درمان
ونجح زرمواي البلدية نجاحاً عظيماً ويبلغ طول خطوطه الآن أكثر من ١٣ ميلاً
وقد أعدت الرسوم لتوسيع نطاق مدينة الخرطوم وصدق عليها موقتاً
ولا يزال ماء الشرب على ما يرام من الجودة والمساحي مبذولة لزيادة توزيعه . والحالة
الصحية في المديرية على ما يرام
ولا تزال غرفة التجارة تقوم بعملها المفيد

٣٧ - كردوفان

لا يزال اليسر ملازماً الأهالي والاحوال الصحية جيدة
ومع وقوع بعض الاضطراب في اقصي المديرية وأحاطها النائية فالرابعة على العرب
الرحالة تامة والامن على الحياة والمال مضمون
وظهر مرض الموالشي في أحد المراكز ولكنه حصر في مكانه فلم يتعدّه
وقد تأثرت زراعة الجبوب تأثراً سيئاً من ازدياد الارباح من المحاصيل الاخرى فوقع
بعض النقص فيها

والزيادة مستمرة في الإيرادات وهي في حالة تدعو الى الرضى التام . وقد اخذوا
يستقبلون جزية القبائل بموائد القطن والعشور كما فعلوا في سائر المديرات
وسيفضي مد سكة الحديد الى الايض الى تذليل صوبات النقل وبحول دون عواقب
قلة الجيوب

وفي شهر مايو هطلت امطار غزيرة فانعشت الزرع والضرع ولولاها لساءت الحال
جداً بسبب قلة الماء

٣٨ - منقلة

اشرت في غير هذا المكان الى التدابير الشديدة التي اتخذت لمنع انتشار داء النوم
والحكومة تنظر في الاقتراحات المقدمة لادارة الانحاء الجنوبية
وقلت الامطار فكان لقلتها أثر سيء في مواسم الجيوب ويحتمل ان تقتضي الحال اتخاذ
تدابير خاصة اذا ظهر ان الجيوب لا تكفي السكان
وقد حسنت الحالة الصحية عما كانت في السنوات السابقة

٣٩ - مديرية البحر الاحمر

كان محصول الذرة على ما يرام فسد حاجات البدو واتسعت زراعة القطن
واهل هذه المديرية ناعمو البلب واحوالهم في يسر يزداد بازدياد اهمية بورت سودان
وكانت الصحة العمومية في المديرية جيدة وحالت التدابير الاحتياطية التي اتخذت في
موسم الحج دون الخطر الذي يخشى منه عند رجوع الحجاج
وقد زادت الإيرادات باقواق مبلغ صغير على اعمال الري في طوكر . وزادت إيرادات
المديرية على مصر وقتها وهي اول مرة حدث فيها ذلك منذ اعيد فتح السودان
والعمال المطلوبون يؤخذون من جماعير الحجاج الكبيرة التي تأتي من الجهات الغربية
البعيدة وقد شرع عرب المديرية يقدمون للعمل في الارصفة
وقد سبقت قاشرت الى ان الحكومة تنظر في مسألة ماء الشرب في بورت سودان

٤٠ - سنار

كان لوصول سكة الحديد بد كبيرة في تنشيط زراعة الجيوب ولم يهتم الاهالي كثيراً بزراعة القطن ولكن المساعي مبذولة لتنشيطهم على ذلك والتعليم يتقدم ببطء ولكن الدلائل تدل على ازدياد رغبة الاهالي فيه وفي مالية المديرية تحسین يذكر ولا يبعد أن تتوازن الإيرادات والمصروفات قريباً وقد ظهرت الحاجة الى العمال بتوسيع نطاق الزراعة ولا علاج لذلك سوى كثرة السكان

٤١ - مديرية اعالي النيل

ان حالة اهل هذه المديرية تدعو الى الرضى والتقدم فيها بطيء ولكنه على اساس صحيح

وقد سبق وصف الصعوبات التي اوجدها الانواك واشير الى سلوك النور مع الحكومة والزراعة تتقدم باطراد وقد شرع الشلوك يهتمون بها بعض الاهتمام أما الدنكة فلا يزالون عديمي المبالاة بها

وقد فاقت الإيرادات المصروفات لأول مرة ولم تتجح تجارب زراعة السنك لسوء الحظ ولا تزال الرسائلان النمسية والاميركية تقومان بعمليهما النافع والاحوال الصحية احسن من قبل ولكن مجال التحسين لا يزال واسعاً وقد بلغت تجارة جميلة مبلغاً عظيماً من الاهمية وسيكون تعيين المستر واكر في منصب قنصل بريطاني لغرب الحبشة مساعداً كبيراً للتجار الحقيقيين في تلك الجهات

٤٢ - مديرية النيل الايض

لم تزد الزراعة في هذه المديرية الواقعة على ضفاف النيل زيادة عظيمة لان الاهالي في مجبوحة من العيش فليس لهم ما يدفعهم الى العمل وقد اشتد الميل فيها كما اشتد في سواها لحصر الاهتمام بالحصائل الكثيرة الرمح والاعراض عن الحاصل الاخرى كالذرة فقلت الذرة وغلاتها وهذه الحالة تقضي الى رفع ثمن الطعام دائماً. وقد اقبل الناس على انتهاز فرصة

وصول سكة الحديد الى كوستي والايض لبيع محاصيلهم ولم تقبل آفات الحشرات فعلاً يذكر
في مزروعات السنة الماضية

٤٣ - الخاتمة

والخلاصة ان قدم الادارة والاصلاح في السنة الماضية يدعو الى اشد الارتياح ويسر
الإهالي يزداد بالاجال زيادة غرية وظاهر ان البلاد اشرفت على ارقاء زراعي ومالي عظيم
وفي هذا السور تبدو الحاجة الى صرف المال في اعمال ذات ربح

واني اريد ان اعرب عن تقدير العظم للخدمة الجليلة الثمينة التي يقوم بها السردار
الافتنت جنرال السر رجند ونجت وجميع الذين يعملون برئاسته في رفع لواء الحضارة
وزيادة اليسر والرفاهية في السودان واني لعاجز عن ابقاء مساعيهم هذه حقها من التناء والاطراء

الامضاء : كنشز

هذا واني الخ

فهرست

تقرير مصر

صفحة		صفحة	
٣٤	السكر والحبوب وغيرها	٢	١ المقدمة
٣٤	السكر		الباب الاول
٣٥	الحبوب		في المالية
٣٥	حبوب الزيوت	١٠	٢ الحالة المالية
	الباب الثالث	١٢	٣ حسابات سنة ١٩١٢
	في الاشغال العمومية	١٤	٤ ميزانية سنة ١٩١٢
٣٧	١٥ الصرف	١٨	٥ المال الاحتياطي
٣٨	١٦ مناسيب النيل وماء الري	١٨	٦ الدين المصري
٣٩	١٧ اعمال الري	١٩	٧ صناديق التوفير
٣٩	١٨ مباني الحكومة	١٩	٨ التجارة والجمارك
٤٠	١٩ مصلحة الآبار القديمة	٢٠	الواردات
٤٠	٢٠ حفظ الآبار العريية	٢١	الصادرات
	الباب الرابع	٢١	الدخان
	في المعارف	٢٣	٩ مصلحة البوستة
٤١	٢١ كلام عام	٢٤	١٠ سكك الحديد والتلفرافات
٤٢	٢٢ الكتائب	٢٦	سكك الحديد الضيقة
٤٣	٢٣ التعليم الابتدائي	٢٧	١١ استنباط البنزول
٤٤	٢٤ التعليم الثانوي		الباب الثاني
٤٦	٢٥ تعليم البنات		في الزراعة
	٢٦ التعليم الزراعي	٢٨	١٢ انشاء مصلحة الزراعة
٤٧	والتجاري والصناعي	٢٨	١٣ القطن

صفحة

٦٥ ٤٢ تجارة الرقيق الايض

٦٥ ٤٣ الحج

الباب السادس

في الصحة العمومية

٦٦ ٤٤ المستشفيات

٦٦ ٤٥ وفيات الاطفال

٦٧ ٤٦ الطاعون

٦٨ ٤٧ الدقاع الصحي

٦٩ ٤٨ البحث العلمي

الباب السابع

في الختانية

٧٠ ٤٩ المحاكم الاحلية

٧٠ القضاء المدني

٧١ القضاء الجنائي

٧٤ ٥٠ المحاكم الشرعية

٧٥ ٥١ المجالس الحسينية

٧٥ ٥٢ المحاكم المختلطة

٧٧ ٥٣ التشريع الدولي

٧٨ التشريع

الباب الثامن

في الجيش المصري

٨٠ ٥٤ الجيش المصري

ملحق مقبس من تقرير

المستشار القضائي عن سنة

٨٢ ١٩١١

صفحة

٤٧ التعليم الزراعي

٤٨ التعليم الصناعي

٤٩ التعليم التجاري

٤٩ ٢٧ مدرسة الطب

٥٠ ٢٨ مدرسة الحقوق

٥٠ ٢٩ تعليم المعلمين

٥١ ٣٠ الرسالة المصرية في اوربا

٥٢ ٣١ جامعة الازهر

٥٢ مدرسة القضاء الشرعي

٥٢ ٣٢ الجامعة المصرية

٥٣ ٣٣ المكتبة الخديوية

الباب الخامس

في الناخلية

٥٤ ٣٤ الامن العام

٥٤ ٣٥ الادارة المركزية وادارة

٥٧ المديريات والبوليس

٥٨ ٣٦ مجالس المديريات

٦١ ٣٧ البلديات والمجالس الخلية

٦٣ ٣٨ مدينة القاهرة

٦٣ ٣٩ بلدية الاسكندرية

٦٤ ٤٠ بلدية بورت سعيد

٦٤ ٤١ السجون

تقرير السودان

صفحة		صفحة	
	الباب الخامس	٨٦	١ المقدمة
	في التعليم		الباب الاول
١٠٦	١٥ التعليم		في المالية
	الباب السادس	٨٨	٢ ميزانية ١٩١٢
	— في العلوم والفنون	٩٠	٣ حسابات ١٩١١
١٠٧	١٦ العلوم والفنون	٩٣	٤ المال الاحتياطي
	الباب السابع	٩٤	٥ التجارة والجمارك
	في القضاء		الباب الثاني
١٠٧	١٧ المحاكم المدنية والجنائية		في المواصلات
١٠٨	١٨ المحاكم الشرعية	٩٨	٦ سكك الحديد
١٠٨	١٩ السجون	١٠٠	٧ الملاحة في النيل
١٠٩	٢٠ البوليس	١٠٠	٨ الطرق والآبار
	الباب الثامن	١٠١	٩ البوستان والتفريقات
	في الصحة العمومية		الباب الثالث
١٠٩	٢١ الصحة العمومية		في الزراعة
١٠٩	٢٢ القسم البيطري	١٠١	١٠ الزراعة والاراضي
	الباب التاسع	١٠٣	١١ الري
	في فصول عامة	١٠٤	١٢ الغابات
١١٠	٢٣ الامن العام		الباب الرابع
١١١	٢٤ مسائل الحدود		في الاشغال العمومية
١١١	(١) حدود الحبشة	١٠٥	١٣ الاشغال العمومية
		١٠٦	١٤ الموانئ والقنارات

صفحة

١١٥	٣١ بربر
١١٦	٣٢ مديرية النيل الأزرق
١١٦	٣٣ دهلة
١١٦	٣٤ حلقا
١١٧	٣٥ كسلا
١١٧	٣٦ الخرطوم
١١٧	٣٧ كردوفان
١١٨	٣٨ منقلة
١١٨	٣٩ مديرية البحر الاحمر
١١٩	٤٠ سنار
١١٩	٤١ مديرية اغالي النيل
١١٩	٤٢ مديرية النيل الايض
١٢٠	٤٣ الخاتمة

صفحة

١١١	(ب) الكنفو البلجيكية
١١١	(ج) دارفور ووداي
١١١	(د) حدود السودان والارتره
١١٢	(هـ) الكنفو الفرنسية
١١٢	(و) تجارة السلاح
١١٣	(ز) السنوسي
١١٣	٢٥ ارتياد المجاهل والمساحة
١١٣	٢٦ العمال والسكان
١١٤	٢٧ التبشير
١١٤	٢٨ الرق
١١٤	٢٩ وقاية الصيد
	الباب العاشر
	في ادارة المديريات
١١٥	٣٠ بحر الغزال

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١٢

مرفوع

من القیكونت كشتنر الى السر ادورد جراي

وقد عرض على مجلسي الاعيان والنواب

بامر جلالة الملك في مايو ١٩١٣

ترجم في ادارة المقطم وطبع في مطبعة

سنة ١٩١٣

١٩١٣

مطبعة دار الكتب

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١٢

مرفوع

من الفيكونت كشنر الى السراةورد جراي

وقد عرض على مجلسي الاعيان والنواب بامر جلالة الملك

ماي ١٩١٣



مولاي

اتشرف بمرض تقريري عن تقدم دواوين الحكومة المصرية ومصالحها

في سنة ١٩١٢

الامضاء كشنر

هذا واني الخ



المقدمة

لقد تيسر لي من حسن التوفيق ان اذكر في قريري هذا ان الملاحظات التي ابدتها في السنة الماضية عن الحالة السياسية في مصر قد اثرت ثمرها. فقد بدأ التقص جلياً في تحزب الاحزاب وتنازعها وارى دلائل ازدياد الثقة بالحكومة وخصوصاً بين جماهير الصامتين من الامة. وعسى ان لا اكون مبالغاً في تفاؤلي بان ما اراه هو بشائر قرب رجوع الاهالي الى الاتفاق والائحاد واطراحهم المصالح الشخصية ظهيراً وسعيهم سعيّاً خالصاً في سبيل الخير العام وترقية مصالح البلاد الحقيقية. وانا ارجو انهم يدركون الآن حق الادراك ان الحكومة بذلة قصارى جهدها في اصلاح احوال الامة والاخذ بيدها على اضلع وجه لادراك غايات النجاح والارقاء مادياً وسياسياً

وكانت السنة الماضية كثيرة المصاعب واسباب قلق البال بسبب الحرب التي هزت اركان الشرق الادنى. فان تركيا لم تكن تعد الصلح مع ايطاليا في طرابلس الغرب حتى اشبكت في حرب عوان مع دول البلقان واليونان المتحالفة عليها. وقد كانت عاقبة هذه الحرب وبالأعلى السلطنة السمانية. ولا حاجة بي الى الاسهاب في ذلك وانا اقول ان التقص والتقصير في التدابير العسكرية كانا السبب في سقوط جيش من احسن الجيوش المقاتلة في العالم وتأثر الناس هنا من هذه الحرب تأثراً شديداً وفاجئاً ثم تلحقها مفاجأة اليمة لانه لم يكن فيهم من يدرك حقيقة الخلل الذي كان يفني قوة الدولة ذات السيادة عليهم غير قليلين من اذكاهم فؤاداً وابدهم نظراً في الامور. واتخذت مصر ما فعلت في حرب ايطاليا وتركيا قدوة لها فبقيت على الحياد في هذه الحرب ايضاً ولكن الاهالي اظهروا شدة ميلهم الى المحاربين من المسلمين فانشأوا اللجنة للامحار والاحمر وجادوا لها بالمال وجمعوا ايضاً الامانات من جماهير لامة تركيا في ايام حاجتها وكان للعائلة الخديوية ولا سيما اثنين من امرائها اليد الطولى في هذه الحركة. فوضبط المصريون قوسهم وغلبوا على عواطفهم طول مدة الحرب ولم يحيدوا عن هذه الخطة مع شدة تأثرهم وتآلمهم بما كان اهل ديارهم يقاسونه من مشقات الحرب وشدائدها. واتخذ سمو الخديوي وفرج كرب خلق كثير وخصوصاً من اهل قوله التي هي

وطن العائلة الحديوية الاصل ولذا لم يحسب سموه وبقى اتصالها شديداً به
وقد طرأ تغيران على تركيب الوزارة في خلال السنة احدهما استفتاء سعد باشا زغول
من نظارة الخفانية والآخر استفتاء السري يوسف باشا من نظارة المالية . أما سعد باشا
زغول فكان اصلاً محامياً ذا شهرة عظيمة بين محامي المحاكم الاهلية ثم صار مستشاراً مشهوراً
في محكمة الاستئناف الاهلية وعين ناظراً للمعارف سنة ١٩٠٦ وظل فيها لما تألفت الوزارة
البرصرية اثر استفتاء مهطوفى قهيمى باشا . ولما صار محمد باها سعيد رئيساً للنظار سنة ١٩١٠
استبدل سعد باشا منصب نظارة المعارف بمنصب نظارة الخفانية . وقد ادخل الى كل من
النظارتين المذكورتين اصلاحات كثيرة عظيمة القيمة هو واضعها

واما السري يوسف باشا سابقاً ثم باستيفائه هذا خدعة طويلة شريفة خدم بها الامة قد قضى
اعواماً كثيرة مديراً كافاً فعالاً للبوسنة ثم قبل منصب ناظر المالية الذي خلا سنة ١٩١٠
وكان لحولته هذا المنصب اعظم قيمة بما اوتي من الاجادة بالتفاصيل والمعرفة التامة لاشغال
الادارة الاعتيادية

اما مناصب الناطرين الذين خلوا فبقوا غيرهما هكذا . فقل حسين رشدي باشا من
نظارة الخارجية الى نظارة الخفانية وكان قد اجاد ادارتها في ما مضى وقيل احمد حلمي باشا
من مديرية المتوفية الى نظارة المالية ويوسف وهبي باشا من المجالس المختلطة الى نظارة الخارجية
وهو قبطي فيكون قد مثل طائفة الاقباط في الوزارة . وقد اثبت الناطران الجديان كفاءتهما
اما حلمي باشا فبما قبلت في مدينته على قيلمه بواجبات مدير مديرية وهو في المتوفية ثم اوفده
بجده من المدح . وأما يوسف وهبي باشا فكان مستشاراً في محكمة الاستئناف المختلطة منذ
ديسمبر ١٨٩٩ وكان الجميع يدرون من اقدر القضاء الوطنيين في المحاكم المختلطة . فحسرت
محكمة الاستئناف المختلطة خسارة عظيمة بخروجه منها لانه خديم القضاء خدعة عظيمة بما حظ
من عظم القدرة والكفاءة في القضاء ومجده وجهده في بلا تهم ولا كل

وقبل النظر في الحالة الاقتصادية الخائرة وفي التقدم الذي حصل في السنة الماضية فلو
ان اثير بالاعتناء الى ما فعله قوم ضلوا سبيلاً من المصيصين الذين اثرت فيهم قديوة الورداني
فأرادوا الاتياد به في عظيم قناروا على قتل اكابر الوطنيين في هذا القطر . ولو تم لهم
ما ارادوا من مؤامرتهم لما كانت العاقبة غير الضرر العظيم على مصر وتأخيرها عن التقدم
اعواماً طويلاً . ولكن مؤامرتهم كلفت في وقتها خوكوا وعوقبوا . وعقب مؤامرتهم

قوم في اذاعة منشورات ارسلت من الخارج للضرب على القشة وانشاء جديات سرية
لامتصاص هافة ذوي المخابرات العليا في الحكومة. فوجدت هذه المنشورات مع شاب مصري
من تلامذة المكتب الحربي بالاستانة فضبط وحوكم وحكم عليه بالسجن مدة. واكتسبت
هذه المسألة شهرة لا تستحقها بلهم الشيخ جويش بالاشتراك فيها وهذا الرجل من كبار
المهجمين في الحزب الوطني وكان حينئذ مقبلاً بالاستانة فجيء به الى مصر بهذه التهمة ولكن
البيانات لم تثبت التهمة عليه اثباتاً يكتفي لها كثر فأطلق سراحه //

يتعلق اليسر والقلاخ في مصر بحالها المالية تعلقاً شديداً وذلك اولى ان الملاحظات
القائمة التي اصبحت عن الحالة الاقتصادية العمومية في مصر لا تكون طارئة عن محلها . اما
اوضاع تلك الحالة فطروعة بوجه الاجمال وليستني اودم ان اؤكد بعض الاعتبارات المالية
حتى ترسخ في الالف فاقول

ان مصر بلاد زراعية وليس فيها صانع يندبها وهي تعتمد على محصول واخذ اي
الفضل قصده الى الخارج وتجب به حاجتها من المشروبات والوقود وبعض الزاد
وتسد فوائد الدين التي عليها للاجانب . ونظام بنوكها مرتبط بالاسواق المالية الاجنبية
ومعاملها بالتقدي قائمة بما يرد عليها وما يصد منها من القود النقدية بحسب اختلاف الطلب
عليها . وهؤلاء المهندسون والمالاء الصفي يسرونها وزيتها محمية خصياً عازي القادة وذلك كله
يضمن لها جني حاصلات وافرة في اوقاتها . وحكومتها منتظمة واحكامها آمنون من الاضطرابات
السياسية فتيهر والحالة هذه ان يعلوا اعلمهم بسلام واطمئنان وامان غير متقلين بأفعال
المصريون والحرية والبصيرة التي تروح تحتها ماليات البلدان الاخرى //

فهذا الاجمال يظهر حسن حالة البلاد الفائق المتاد ولكننا نجد في تلك الحالة عند
التفصيل عيوباً وقائص تضع احسن انتفاع من راحة الحالة الاقتصادية التي مرت مصر
بها في الثلاثين سنة الماضية

ذكر نجاح المعنى في اتمام نزوة البلاد القادمية منه تلك المنين تحت الراية البريطانية
مراناً كثيرة ومع ذلك فكثيراً ما يفسح الناس ان ما كانت يخرج عن ذلك السعي بزيادة
الحاصلات ظل مدة اعوام كثيرة يفي ببولط انتصار الفضل . ولذلك لم يرجع اهل البلاد من
محصول الفضل سنة ١٨٩٤ اكثر مما وشوا منه سنة ١٨٨٣ مع انه كان قد تضاعف في
خلال تلك المدة . ثم تخمن سعوه سنة ١٨٩٥ والكنة عاده فقط في السنتين القليلة التي

تلتها! ولم تأخذ الاسعار في الارتفاع الثابت الذي تضاعفت به قيمة الصادرات في نحو ست سنوات الا في آخر القرن الماضي. فقيس حينئذ للاهالي ان يجنوا كل ثمار الاصلاحات التي مضت السنوات على عملها

والظاهر انه لم يكن بد بعد نمو الثروة فجأة كما تقدم من ركوب اصحابها من الشطط في المضاربة بالاراضي والاسهم عوضاً عن ان يصرفوها في تخفيض ديونهم او في هوية رؤوس الاموال بين ايديهم فكانت النتيجة ان ديون الاجانب زادت على السكان. ثم ان ازدياد الطمأنينة السياسية بعد فتح السودان وعقد الاتفاق بين انكلترا وفرنسا كان باعثاً ايضاً على اجتذاب الاموال من الخارج الى القطر المصري فقب هذا التوسع في المال والثروة أزمة سنة ١٩٠٧ التي غادرت اهل البلاد ينوون تحت ديون لم يتحملوا مثلها من قبل! والمال الذي يستحق على هذه الديون كل سنة عبء ثقيل على القطر ولكنه قام بحمله حتى الآن لان الحظ اسعده منذ سنة ١٩٠٧ بمحصولات وافرة عظيمة القيمة لم يرد ذكر مثلها في تاريخه. فيضح من ذلك عظم توقف حظ مصر الاقتصادي على سعر القطن وهذا سر تضرعها للرغاء والرواج قارة وللشدّة والكساد طوراً اذ مقدرتها على الشراء هي بحسب قيمة صادرها وهذه تختلف باختلاف اسعار نوع واحد من حاصلاتها

فلا ينبغي غنا اذا ان البسر الذي ادركته بلاد مصر الآن قائم معظمه على بقاء سعر القطن كما كان في السنوات الماضية وليس ثم لحسن الحظ ما يبدل على هبوط هذا السعر في المستقبل القريب الى مثل ما كان عليه منذ خمسة عشر سنة ولكنه اذا هبط هبوطاً عظيماً فهبوطه وقل الديون التي استدانها البلاد بناء على ما هي عليه من البسر والثروة يؤثران فيها تأثيراً سيئاً جداً

فلهذه الاخطار السكامة في حالة مصر الاقتصادية ولو لم تذكر غير الزمان وطوارق الحدثان من مثل تلف المحصول إما بالتهام الحشرات له أو بطفيليات الماء عليه بمحدث فيضان عال جداً فتضي الفطنة ان تراعى الحكمة في سياستها المالية. فينبغي لنا مع المحافظة على الاقتصاد السليم في المصروفات الاعتيادية ان تبقى المصروفات غير الاعتيادية بحيث يفضل معنا رصيد دائم في صندوق المال الاحتياطي لنصرف منه على حاجتنا عند طروء الطوارئ. وهذا الرصيد لم ينقص في السنتين الماضيتين لان المصروفات غير الاعتيادية لم تتجاوز زيادة الايرادات على المصروفات الاعتيادية. وانالام الحكومة لأم على عدم

تخفيضها الدين العمومي في الثلاثين سنة الماضية اجنباهُ بأنها صرفت الاموال في تلك السنين على احياء البلاد اقتصادياً فما صرفتهُ لخير الامة هو بمثابة رأس مال كان يسوغ لها ان تقترضهُ وزير الدين العمومي باقراضه ولكنها لم تفعل ذلك . فقد صرفت ٣٠ مليون جنيه على الاعمال العمومية والسكك الحديدية أخذتها كلها من ايرادات البلاد ولم تستلقها من الاجانب . فكانها وفرت جانباً من دخل الامة وجعلته رأس مال خارج وشأن بين تصرفها هذا بأموال الامة وتصرف افراد الامة بأموالهم في تلك السنين اذ الفرق عظيم في نتيجة تصرف الفريقين //

مادامت زراعة التطن تأتي بالربح الذي تأتي به الآن فلا بد من أن يسقى القطن أهم صنف من أصناف الاخذ والعطاء بين مصر والبلدان الاخرى وأن تبقى زراعتهُ أهم زراعة تستغرق معظم جهد الاهالي وغايتهم . ولكن الحكومة متبهة كل الانتباه الى وجوب عدم الاقتصار على ذلك ووجوب ترقية البلاد من جهات أخرى أيضاً سواء كان في الزراعة أو التعدين أو الصناعة . ولكن دلائل النجاح في هذا الامر الاخير لا تزال قليلة . غير ان مصالح الزراعة والمساحة والتعليم الصناعي تعمل الآن أعمالاً نافعة تؤدي الى تلك الغاية كل منها ضمن دائرتها وقد نتج عن عملها نتائج عملية في بعض الاحوال //

أما ديون أهالي البلاد فيقال عنها أنهم وان كانوا لا يدفعون دائماً ما استدانوه منها في الماضي بلا صوبة فلم يبق اليوم ما يفرهم بالاستدانة لقصد آخر غير الربح من المال المستدان . والبنوك التي تسلفهم المال تحترس الآن في تسليفهم . وقد أخذت الحكومة التدابير التي تقري أهالي الارياض بالاقتصاد والكسب وتخففهم من استدانة المال للاسراف والتبذير . وهي ترجو أن هذه النتائج تنتج عن انشاء بنوك التوفير في الارياض وعن قانون خمسة الافدنة . وسأبحث في هذين الموضوعين بالاصحاب في ما يأتي من هذا التقرير

ثم ان الحكومة تعجل أيضاً بعمل المصارف اللازمة وزيادة التحكم بمياه النيل وضبط توزيعها اتباعاً لسياستها التقليدية في ترقية الزراعة وتوسيع نطاقها //

وأذكر بالاسف استفتاء البر بول هارفي من منصب المستشار المالي للحكومة المصرية بعد ما قلده منذ سنة ١٩٠٧ فقد كان للاختبار المالي الذي اكتسبه في المناصب السابقة والمقدرة العظيمة التي اقصفت بها أعظم قيمة في العمل المهم الذي ينط به في هذه البلاد . وقد وافق تعيينه تقريباً حلول الازمة المالية التي أثرت تأثيراً سيئاً في ايرادات السنين

التالية فاقضى الإصلاح انذاك مزيد النقطة وقضى التكف في اداة المالية . وعليه جئت
خدمة السر بول هارفي لمصر وهي محفوفة بالكله والمتاحب فاستحق أجمل التثله على نجاحه
في ادارة الامور حينئذ . وقد كن له نعم المناعه في ذلك القود ادوده سسل الذي خلفه على
منصب المستشار المالي للحكومة المصرية
وأذكر الان ما تم من الاعلاجات التشريعية في السنة الماضية فأوجه الانظار أولاً
الى اصلاحين مهمين ضعا وهما ما يسمى بقانون خمسة الافدنة الذي أقرت اليه القوانين
الجديد الذي بوجهه أنشئت محاكم الاخطاط في البلاد

أما قانون خمسة الافدنة فبنى على نظائره من القوانين في البلدان الاخرى كقوانين
«البيت واطليانه» (Homestead Laws) في الولايات المتحدة ميركولا ونه حقليات العائله
التي لا تحجز (bien de famille insaisissable) في فرنسا وبعض السرايش في ألمانيا
وروسيا ورومانيا وقانون انتقال الاراضي في بلاد بنجاب بالهند (Punjab Land Alienation Act)
والغرض منه حماية ازارع الصير الذي يملك من خمسة افدنة فما دون من ترع مائية
ارضه وحزله وآلاته الزراعية لاياء دينه . وفي كنهه لايحه من بيع ارضه اذا شاء يها او
من استدان المال على حاصلاتها ولا يسري على الديون السابقة له . والقوي اوجب حماية
الفلاح الصغير بهذا القانون هو فصل خطر الميراثين الاعجاب المتشربين في البلاد قائم
كانوا يستغلون القود من بنوك مختلفة ويستغيثون بانتيازاتهم الاجنبية فيسحقون تلك القود
للفلاحين برهن ورباً فاحش كثيراً ما يتجاوز ٣٠ الى ٤٠ في المئة . فقام من بلاد زراعية
نهض يثقل هذا الحمل الى ما شاء الله ولو كانت في الإصلاح واليسر كالبلاة المصرية . وكان
المرايون يرون الإصلاح لسوء حظه . بالابتداء بالاستلاف منهم بضاير لا يتطلب عليها الا
قليلون فاذا وقع بين مخالفهم حرية لم يستطع الشخص من هنا حتى يخط الشريك بخصايته كلها
ويشهي الامر بزع ملكيتها هت . والفلاح المصري متحورف منذ ازمان لا يملك بدايتها الا الله
بالاقتاف فوق طاقته على الحفلات كقروح الاغراس . وعجوها ويجر الخراب على نفسه بالذات
واقامة القضايا حتى لا يصالح خصمه . فبهذا الميول في خلقه تسهل على الميراثي اقتناصه
لانه ملازم له دائماً وكف مبسوطه لتصفية القود على اخطائه . والفلاح لم يمتد التوفير
والحرص على ماله بيد ولكي اؤمن انه يعلم ذلك الان . ولم يكن قبل انشاء بنوك القود في
القرى والبلاد مجده محلاً أميناً يودع امواله فيه على بان العائدات التي دامت احتياطاً طويلاً

لا تكبر في مدة قصيرة بل لا بد لتغيرها من زمان ولذلك أقضى أن تحمي اطيان الفلاح له حق
بغير عادته

والمبدأ في هذا القانون شيه بالمبدأ الذي بني عليه القانون اماضي بعدم الحجز على رواتب
المستخدمين في الحكومة ومماثلهم لسداد الدين والقانون القاهي بعدم حجز عاة الصالح
وادوات حرقه. وقد استحسن الناس عوماً هذا القانون على ما اظن والفلاحون يستحسنونه
كثيراً. ولكن اعترض عليه قوم بأنه يمنع الفلاحين من استئانة المال اللازم لزراعة اطيانهم
وتصليحها. والواقع ان الفلاح الذي يكتفي قطعة صغيرة من الارض قدرها خمسة افدنة
يكفي هو وعائلته لزراعها من غير ان يستأجر المال. والتقاوي يستلفها من الحكومة
على ان يدفع لها ثمنها بعد المحصول. ومعظم الاراضي التي يمتلكها الفلاحون مقسبة وصالحة
للزراعة فلا يحتاج الى مال يصرف ثمنها من غير جناها. نعم اذا اريد تصليح أرض جديدة
فلا بد من المال لتقسيمها وحفر ما يحتاج اليه من المصارف والمرابي. ولكن هذه الاعمال
يعملها ذوا الاموال او الشركات عادة وبعد ما يفتقون المال اللازم على عملها يدعونها للاهالي.
وقد شرعت الحكومة في هجرة هذا الامر في اراضي البور بيله حيث صرفت خمسة جنيهات على
الفدان منها لانهاء المصارف والارابي فيه وجهه قابلاً للزراعة. ثم سلمتها للفلاحين تقسومة
الى قطع كل منها خمسة افدنة على شروط يميز الفلاح معها ما لكان لقطعه ويرد الى الحكومة
مالها مقسطاً على عدد معين من السنين. وقد شرع الفلاحون في ذرع تلك الاطيان ارضاً هذه
البينة. واذا صحت هذه التجربة فالتصديق هو ان قسم جانب من الاراضي البور التي تصلح
بأعمال الصرف الجبلية الآن ويوزع على الفلاحين لتع اذوحهم الزائد في جوات من القطر
المصري كالتوفية حيث يفوق عدد الاهالي في الفدان الواحد من الأرض عددهم فيه في كل
بلد من بلاد اوربا

واعترض البعض بأن زيادة عدد المالكين من الفلاحين تخفض ايجارات الملاكين الكبار
احباب الاطيان الواسعة. ولكننا اذا نظرنا الى عدد الاهالي ومساحة الاراضي التي تدير
صاحبة للزراعة بعد ما تم اعمل الصرف والري فيها علمنا انه لا بد من مضي سنين عديدة
قبلما يتأثر بها ايجال الجليلي الذي يتفاوت من ١٢ الى ١٨ جنيهاً فاكث في الفدان
ومنى يمتلك الفلاح خمسة افدنة خالية من الدين استطاع ان يعيش منها مستريحاً ويربي
اولاده تربية حسنة ولا عبء بالتقادم من يتقدم بأنه الفلاح يتضايق ويخسر من حرمانه حق

رهن اطيانه والدليل على ذلك حالة الفلاح في بلاد الهند حيث نفذ قانون بنجاب منذ اعوام فانه يقال ان الثقة المالية بالمالك الصغار زادت هناك وأن ثمن الارض ارتفع أيضاً في ظل ذلك القانون . وأما المصاريف الجارية التي يحتاج الفلاح اليها في زراعته فيمكنه ان يستلفها دائماً على محصوله /

واقصد آخرون بأنه يمكن للرأي الصغير الذي يضري صاحب الحصة الافدة باستلاف المال منه ان يضربه أيضاً بسنوك طريق الاحتيال للتخلص من طائلة القانون . وهذا عين ما اتقنوا به قانون انتقال الملكية في بنجاب حين ادخله في بلاد الهند ولكن النتائج اثبتت خطأهم في اعتقادهم . على انه اذا كثرت الاحتيال للتخلص من طائلة القانون سن القانون اللازم لمنع هذا الاحتيال ولم يكن بد من تأثر البنك الزراعي المصري بعض التأثير بهذا القانون لانه أنشئ بقصد اعانة الزارعين الصغار بسلفات معتدلة الفائدة ولكن الحكومة راحت مصالحةً وافقت مع مديره على أمور مثل زيادة الضمان لتسديد السلفات التي تسلف على المحصول وتوسيع السلطة الممنوحة له في بعض عملياته المالية والمأمول ان هذه الامتيازات التي منحت له تعوض ما يفقده بالقيود التي يفرضها القانون الجديد . وزد على ذلك انه اذا كانت القابات الزراعية التي ابتداءً انشأها على قلة في القرى تكثر وتنتشر في البلاد فالبنك الزراعي هو الذي يمدّها بالمال طبعاً /

ولولا تفرج كربة المالك الصغير بقانون مثل القانون الذي نحن بصدده لكان البحث والتحقيق عن مقدار ديونه وآجالها يمدّه تعرضاً له في شؤونه الخصوصية . ولكن اصدار قانون الحصة الافدة اوجب على الحكومة ان تعلم مقدار الدين على المتفعين بذلك القانون فبنت لجنة في كل مركز لتسمع اقوال الناس بعد تحليفهم اليين . وسيعلم من ذلك مقدار الديون والاختصاصات التي على الاطيان ويتيسر للحكومة بعد ذلك ان تقطر في مسألة ديون الفلاحين نظراً مبنياً على اساس الواقع المتين

والاصلاح الثاني الذي اشرت اليه هو قانون محاكم الاخطاط الذي يعين الاعيان قضاة بلا رواتب في دوائر صغيرة لا تحتوي الدائرة منها غير قرى قليلة فيقتاضي اهلها اليهم في قضاياهم الصغيرة . ويكون هؤلاء القضاة تحت مراقبة قاضي المركز ولهم سلطة الفصل في قضايا طادية لا تتجاوز قيمتها من ٥ ج.م الى ١٠ ج.م وقضايا تصحيح حدود الفيضان ونحو ذلك من المسائل الصغيرة . ومن اختصاصهم أيضاً تسجيل العقود في ذاتهم فيمنع تسجيلها

هذا التزوير والنش وهم يصدرون احكامهم في الحال بعد سماع شهادة الشهود ويراعون في احكامهم العادات والاصطلاحات المحلية. ومن اهم الواجبات المطلوب منهم قضاؤها مصالحة الخصوم والتوفيق بينهم لابطال منازعاتهم. ويحق لقاضي المركز ان يفرض كل محاكم الاخطاء التي في دائرة مركزه اي وقت اراد وان يجلس في جلساتها ايضاً بصفة قاضي الصلح. فتسوية هذه المحاكم للديون الجزئية وفصلها في المنازعات المحلية بفنيان الفلاحين مشقة السفر الى المحاكم المركزية إما للقاضي او لتأدية الشهادة فيها وعن دفع رسوم الى تلك المحاكم كثيراً ما تفوق قيمة القضايا نفسها. ورجائي وانظاري هو ان قضاء محاكم الاخطاء يقللون الجرائم ويتمون الاهالي الفقراء بالهاء والعيش الرغد بالاحكام العادلة التي يحكمون بها في قضاياهم حالاً وبصالحهم في خصوماتهم ومنازعاتهم. وقد جرب هذا المشروع اولاً في ثلاث مديريات ثبت من احتباره فيها وجوب شره حتى يعم البلاد كلها حيث ينفذ الآن. اما عمدة البلد الذي هو وكيل الادارة في ذلك البلد فلا يجرد عن شيء من وظائفه المهمة بوضع جماعة بجانبه من الاعيان الذين لهم سلطة قضائية في دوائر تحتوي على عدة بلاد //

وفي ٢٣ دسمبر وضع سمو الحديوي آخر حجر في تلمية سد اصوان باحتفال عظيم ولما كان الخزان قد امتلأ ماءً الآن فهذه الفرصة مناسبة لمعرفة ما تقضي معرفته عن الري وعن توزيع المقدار الذي يزيد من الماء بمخزنه في ذلك الخزان بعد تلميته. ان الماء الذي يطلب للزراعة صيفاً يرد (١) من الماء الذي يجري في النيل نفسه (٢) من الماء الذي في خزان اصوان (٣) من الماء الذي يجتمع وراء السدين الذين يقامان من التراب سنوياً في فرعي النيل قرب البحر وهذا الماء قليل بالنسبة الى ماء المصدرين السابقين اما الماء الذي يجري في النيل فقدره يختلف كثيراً سنة عن سنة. ففي السنة المتوسطة يكون «تصرف» النيل (اي ما ينصب منه من الماء) في وقت التحريق نحو ٤٥٠ متراً مكعباً في الثانية وفي السنين التي يشتد انخفاض النيل فيها يكون «ذاك التصرف» ٣٠٠ متر مكعب في اثنائية

واما الماء الذي يرد من خزان اصوان فيبقى مقداره واحداً سنة فسنة ولكن تأثيره يختلف متى قل تصرف النيل. لان الوارد من الخزان يوزع حيثن على ايام عددها اكثر من الايام التي يوزع عليها متى كان تصرف النيل كثيراً ولذلك يقل ازدياد مقدار الماء به في اليوم طبعاً. اما عدد ايام التوزيع فيحسب ١٠٠ يوم في السنة المتوسطة ولكنه في السنة التي يشتد

انخفاض النيل فيها جداً يزداد حتى يبلغ ١٣٥ يوماً
وفي سنة ١٩١٠ كان مقدار الماء الجاري في النيل متوسطاً أي اعتيادياً وبلغت مساحة
الاطيان المزروعة التي تروى بمائمه ٢١٦٠٠٠٠ فدان منها ٢٤٦٠٠٠ فدان مزروعة أرزاً
وفدان الارز يأخذ من الماء لاري مضاعف ما يأخذه فدان القطن فإذا جمعنا مياه الخزان
الجديد (بعد تمليته) ومياه النيل في سنة متوسطة يزيد مجموعها زيادة تكفي لري مساحة قدرها
١٤ في المئة من المساحة المزروعة الحالية وهذا القدر يساوي ٣٣٥٠٠٠ فدان مزروعة
زراعة صيفية . وقد اثبت الاختبار انه يمكن توفير ماء كثير بضبط الماء الذي يصدر من
الترع الصيفية التي تروى بالراحة ويكون في توفيره قمع للزراعة ايضاً لان دأب الفلاح ان
يأخذ من الماء كل ما يستطيع اخذه ولا يحسب حساب الضرر الذي يصيب زراعته من
زيادة الماء عن الحد الموافق لريها والطريقة المتبعة الآن لتوفير الماء ورفع الضرر هي ضبط
الفتحات التي يخرج الماء فيها من الترع الى الفيضان على قدر زمام اطيائها ووضع مواسير
ضيقة في تلك الفتحات اذا كانت المواسير الموضوعة اوسع بما يقتضيه الزمام ولكن هذه
الطريقة لا يتم اتباعها في الاطيان عموماً الا بعد مضي زمان . ويقدر الآن ان الماء الذي
يتوفر بضبط الماء على نحو ما تقدم ياتي لري مساحة اخرى قدرها ١١٥٠٠٠ فدان
وعليه ينظر ان تزيد مساحة الاطيان التي تزرع زراعة صيفية ٤٥٠٠٠٠ فدان في السنين
الاعتيادية المتوسطة الماء . ولما كانت نسبة الاطيان التي تزرع زراعة صيفية هي على المتوسط
نحو ٤٠ في المئة من جميع اطيان القطر الزراعية فالمياه التي تزيد بتعليه الخزان تكفي لارواء
ما تزيد عن ١٠٠٠٠٠٠ فدان اخرى علاوة على جميع الاطيان الزراعية . ولكن معظم
هذا المليون الذي يضاف الى ارض مصر الخصبة لا يصلح للزراعة الا بعد زمن فلا يحتاج اذا
الى الماء الا حيث يحتاج اقسام منه الى الماء قبل ذلك فقد باشرت الحكومة المشروعات
الاولين من مشروعات مضارف الدلتا التي ذكرتها في تقرير الماضي وهما يمكنان
من زرع ٣٠٠٠٠٠ فدان من الاراضي البائرة كلها أو البائر بعضها فقط
وبعد تمام المشروعات يمكن زرع ٤٠ في المئة من تلك المساحة أي ١٢٠٠٠٠ فدان زراعة
صيفية ثم ان توسيع نطاق الزراعة الصيفية في الوجه القبلي امر مطلوب ولا بد منه يوماً
اذ مساحة الاطيان التي يعمها الري الصيفي الآن في الوجه القبلي هي ١٠٣٢٠٠٠ فدان
منها ٤٩٤٠٠٠ فدان تزرع سنوياً زراعة صيفية . وأما بقية اطيان الوجه القبلي فكلها
حياض وسواحل بين النيل وجسوره . فإذا غيرت اشكال الترع الممتدة من

قناطر استأخول بذلك ١٤٠٠٠٠ فدان من أراضٍ تروى ري الفيضان الى اراضٍ تروى رياً صيفياً ويظل هناك ٥٣٩٠٠٠ فدان لا تركبها مياه النيل الا بطلبات تركب عليه بامتيازات من الحكومة لان عملية المياه اليها قناطر على النيل تكلفها والأ طائلة ^١ وعليه يراد الابتداء بمنح امتياز بتركيب طلبات ترفع الماء الكافي لمساحة قدرها ١٢٥٠٠٠ فدان او نحو ٤٠٠٠ فدان من الزراعة الصيفية ولكن لا يجزب عن البال ما ذكرته آنفاً وهو ان الماء الذي يجري في النيل يختلف كثيراً بحيث انه اذا كان النيل منخفضاً جداً كما هو في هذه السنة فالماء « المنصرف » منه ومن الحزان مما آتاك في لري المساحة التي تزرع الآن بلا زيادة قطعاً / واما ما تقدم حسابه عن زيادة المياه وزيادة مساحة الاراضي التي تروى بها فبقي على مقدار المياه التي تكون في السنين المتوسطة او الاعتيادية . ولذلك اذا اريد زراعة المساحات العظيمة التي تقدم ذكرها على كل حال فلا بد من تدوير ما يلزم للحصول على المياه الكافية لريها ليس في السنين الاعتيادية فقط بل فيها وفي السنين التي يشتد انخفاض النيل فيها ايضاً . ولا بد ايضاً من اعتبار مسألة اخرى مهمة جداً وهي حماية مصر من الفرق والطوفان في السنين التي يكون فيضانها فائق العادة لانه اذا تعالى الفيضان جداً خيف ان يطغى على جسور النيل ويقطعها ويغمر الاراضي التي ورائها . وقد حدث ذلك في ما مضى ولكنه كان لما كانت مساحة الاراضي الزراعية ضيقة وكان عدد الاهالي قليلاً فاذا نزلت هذه النازلة الآن فضررها يكون اعظم بما لا يحاسن سواء كان على الاطيان او على السكان قتلاً قتلاناً لهذه النازلة ورغبة في تدوير المال اللازم للمساحات الواسعة من الاراضي المزروعة اقترحوا بناء سد في النيل الايض على بعد ٤٠ ميلاً من الخرطوم حتى اذا تعالت مياه الفيضان وخيف شرها حبس ماء البحر الايض مؤقتاً وخزن هناك لتستعمله مصر في الصيف التالي

وقد مرت بنا عدة أعوام والنيل بها شديد الانخفاض ونحن نعلم بالاختبار ان ذلك لا يكون الا في فترات بعيدة بعضاً عن بعض فيرجح اذاً ان السنوات المقبلة يكون الفيضان فيها اعتيادياً أو أعلى من الاعتيادي

ونحصل ما تقدم الكلام عليه ثلثة أمور (١) ان الماء اللازم لارواء المساحة الزراعية المتسعة الحالية أصبح مضموناً ومؤكداً (٢) ان الماء اللازم لري كل الاطيان التي يمتثل أن تهبر صالحة للزراعة في الدلتا من الآن الى ١٥ سنة أصبح مضموناً ومؤكداً ايضاً الا

في السنين التي يكون انخفاض النيل فيها شديداً جداً (٣) أنه يلزم عمل اعمال جديدة بها يزداد مقدار الماء الذي يوزع للري وذلك لتوسيع نطاق الري الصفي الى جهات في الوجه القبلي ولاعطاء الماء الكافي للاراضي الزراعية التي تحده في الدلتا في السنين التي يكون ماؤها شحيحاً جداً

ويكفي من تلك الاعمال الجديدة لقضاء هذا الغرض بناء السد الذي اقترحوا بناءه في النيل الايض

وأذكر أيضاً أنهم يدرسون الآن مشروعاً آخر أوامل أن يخرج من القوة الى الفعل بعد زمان غير طويل وهو استخدام قوة المياه التي تجري من سد اصوان لعمل السداد الصناعي ولاغراض أخرى أيضاً مثل ادارة الطلبات لرفع الماء في الوجه القبلي

هذا وقد أسهبت الكلام عن الزراعة والمعارف في تقريري الماضي فحسبي الآن أن أشير بالإيجاز الى التقدم الذي تم من هذا القبيل

أنه لسبب انخفاض النيل سنة ١٩١٢ لم يكفر ايوايه من الماء في تلك السنة للزراعة الصيفية الا بالجهد وبذل مزيد العناية في توزيعه ومع ذلك أضرت قلة الماء بزراعة القطن قليلاً في بعض الجهات ولكن محصوله كان جيداً بوجه الاجمال وهو يقدر بمقدار ٧٥٠٠٠٠٠ قطار وهذا محصول جيد لم يضارعه غير محصول ١٩١٠. وظهرت الدودة بكثرة في اوائل فصل الزراعة ولكن مبادرة الحكومة الى اصدار منشورات النصائح والهامة التي بذلها الجميع في محاربة تلك الآفة كفت معظم شرها عن الزراعة. وجد الاهالي في ذلك عن طيب نفس مما لم يفعلوا مثله في سنة من السنين الفائرة فجاءت النتيجة طبق المرام

ثم ان زيارة مندوبي جمعية غزال الى القطن وحادثته للقطر المصري برئاسة السر شارلس مكارا أثرت احسن تأثير لانها نبهت المزارعين والتجار الى أمرهم وهو زرع الصنف الذي يوافق طلب الغزالين في جودته كمية ومقداراً. والعناية مصروفة الآن الى تحسين أصناف بذرة القطن ولكن ذلك يستغرق زماناً طويلاً ويقتضى اعتناء وصبراً كثيراً. وقد كان لمشورة الغزالين الخبيرين بهذه الامور من أعضاء الوفد قيمة عظيمة جداً من هذا القبيل

وذكرت في تقريري الماضي انشاء الحفقات لبيع القطن في أنحاء القطر وقد أتيج انشاؤها نتائج نافعة. الا أن قعها تأخر مدة من السنة بسبب معارضة التجار الصغار لها لانهم يفضلون بقاء النظام القديم الذي يماثلون به أفراد الفلاحين رأساً. فيسهل عليهم

أبقاؤهم حينئذ مديونين لم ومع ذلك وفي المشروع بالمراد من حيث أنه أدخل إلى الحلفات الأوزان الصحيحة والقناة المضبوطة والأسعار الحقيقية . فتي تولى الخيرون بالقطن شراءه ظهرت لهم مزايا الحلفات لأن إقطنان المركز كله تعرض في الحلقة لفحصها والتميز بينها ومتى رأى بائعو القطن أن القطن الأجود هو الذي يباع بالثمن الأعلى زادوا المهمة في تحسين طرق الزراعة ليحسوا أجود القطن منها //

وكانت العادة ولا تزال أن شراء القطن لا يكون باتباع الخبيرين له بل القاعدة هي أن يكون البيع بالنظر إلى السكينة ولا ينظر إلى جودة القطن إلا باعتبار جودته المختلفة وليس من السهل تغيير العادات الراسخة في النفوس وتعليم الشارين أن يجمع يجب أن يكون من جودة القطن الذي يشترونه لا من التلاعب بالموازين والأسعار //

أما ضبط الموازين والميانات والأقيسة والمكاييل فمسألة تنظر الحكومة فيها الآن . وسيأتي الكلام عليها مطولاً في فصل ٨ من هذا التقرير حيث ذكر أنه سن قانون لإصلاح الحالة ومنع الغش الكثير الشائع عند التجار الصغار . وهذا القانون وإن يكن قهراً كثيراً لما سيذكر بعد فهو لا يفي بالغرض المقصود كله ولا يبعد أن يسُن في المستقبل قانون يعد فيه اقتناء الموازين والمكاييل التي لم تفحصها الحكومة وتبصمها أو استعمالها جريمة يعاقب عليها // وما أثر في تأثيراً خصوصياً خلوت مصر من سكك وطرق مواقة للدواب والعجلات والسيارات مع سرعة ارتقاء مصر من حيثيات أخرى . فلقد هذه الحاجة أنشئت مصلحة للسكك (العمومية) تابعة لنيابة لثلاثة الأشغال تتولى إنشاء هذه الطرق والسكك في البلاد كلها حتى تصل بين عواصم المديرية وبناجرها . وعليه فتحت سكة تؤدي من الإسكندرية إلى مصر توتاً ومن مصر إلى حلوان كذلك . وحول إنشاء وصيانة السكك الزراعية اللازمة لنقل المحصولات إلى مجالس المديرية //

ثم إن لجنتين مهمتين قضتا هذه السنة وهما تجديان في عملهما . الواحدة لجنة دودة القطن ودودة لوز القطن . وهذه أنشئت سنة ١٩١١ وهي تبحث عن طرق يتيسر بها إبادة تلك الآفتين . والآخرى لجنة جديدة عينت لترفع تقريراً عن مسألة طاعون المواشي فإن مصر معرضة لهذه الآفة خصوصاً لجلبها مواشياً من الخارج //

وكان همي منذ عينت في وظيفتي الحالية أن أدير طريقة تصلح أحوال الشبان المصريين والوسط الذين يكونون فيه عند ما يرسلهم والدوهم إلى مدارس أوربا . فتناولت الحكومة

هذه المسألة الآن وشاورت آباء التلامذة وأوصيائهم وعزمت على تعيين مفتشين في كل بلاد يكون لهم اتصال بأولئك التلامذة ويضبطون دروسهم وسلوكهم ومراقبتهم في أيام المساحة من الدروس . ويسرني أن أقول أن جامعة أكسford مستعدة لتعيين لجنة محلية لمساعدة التلامذة المصريين . ثم اجتمع آباء التلامذة هنا وعرض ناظر المعارف عليهم رأي الحكومة في هذه المسألة المهمة فوافقوا من ساعته على تأليف لجنة منهم تضع لائحة لإدراك تلك الغاية . وستؤلف لجنة دائمة للتظر في التقارير التي تخرج من المفتشين في الخارج وتبلغ آباء التلامذة الذين يريدون تعليم أبنائهم في أوربا كل ما سيكون لديها من المعلومات والاختبار //

قبلت مجالس المديرية ما اقترحه في تقرير الماضي لاجل اتفاق نظارة المعارف وتلك المجالس على التعاون في امر التعليم وهي تخرج ذلك الآن من القوة الى الفعل فنظام التعليم عند الفريقين يسيران الآن في سبيل التقدم جنباً لجنب تمام الاتفاق لخير الجمهور // ويسرني أن أقول أن مجالس المديرية تجدد في اعمالها مهمة وكفاءة فقد الفت من اعضائها لجاناً خاصة بالتعليم والمواصلات والصحة والنظافة وزادت اهتمامها بقضاء واجباتها المتعلقة بهذه الامور واجادت انعامها لها وتم الاتفاق على ان نظارة المالية تقيس حسابات تلك المجالس وتراجعها وتضبطها ولكن ذلك لايفيد تعرض تلك النظارة لها في كيفية توزيعها لاموالها //

قلت في تقرير الماضي ان التدابير المتخذة لادارة الامن العام تحتاج الى نظر واهتمام ففي هذه السنة اعيد نظام المصلحة المختصة بالامن العام في نظارة الداخلية وأنشئت وظيفة جديدة فيها مدير عام للامن العام والمأمول ان هذا التغيير يزيد تلك الادارة ضبطاً وأحكاماً حتى اذا اثرت تأثيرها قل عدد الجرائم كثيراً في بر مصر حيث عدد الجرائم لايزال اكثر بكثير مما ينبغي ان يكون //

يسدد رصيدين الدومين كله في خلال هذه السنة ولم يبق كرد الاملاك المرهونة تأميناً لذلك الدين الى الحكومة غير اتمام المعاملات الاصولية . ويحسن بي في هذا المقام ان اورد بعض التفصيل عن اصل هذا الدين وتاريخه //

عقد دين الدومين سنة ١٨٧٨ بعد ما حققت لجنة التحقيق الحالة المالية المصرية تلك السنة . وكانت قيمة الدين الاسمية ٨٥٠٠٠٠ جنيه انكليزي وصدر بسعر ٧٥ في المئة وقائدة ٥ في المئة ثم خفضت الفائدة الى ٤ ونصف في المئة سنة ١٨٩٣ وجملت املاك

الدومين تحت مراقبة مصلحة مخططة وتكفلت الحكومة انما اذا كانت الاملاك المرونة لا يكتفي ايرادها لخدمة هذا الدين فهي تمد العجز من ايراداتها فعجز ايراد تلك الاملاك الى سنة ١٨٩٩ وسدت الحكومة عجز تلك السنين ومجموعه ١٢٩٥٠١٢ ج.م. ولكن مصلحة الدومين دفعت الى صندوق الدين ما توفر لديها من تخفيض قائمة دينها وقدره ٢٦٤٢٦٢ ج.م. فيكون صافي العجز الذي سدته الحكومة في تلك المدة ١٠٣٠٧٥٠ ج.م.

ومن سنة ١٩٠٠ فصاعداً جعل ايراد مصلحة الدومين يزيد على مصروفاتها فتستهلك جانباً من دينها بتلك الزيادة حتى بلغ المستهلك ١٨٣٠١٣٢٠ ج.م. ولكنها استهلك معظم دينها بثمن ما بعته من املاكها وقد بلغت مساحة الاراضي المبيعة ٢٨١٠٠٠ فدان وبقي للحكومة الاراضي التي لم تبع بل عادت اليها الان وهي حوالي ١٥١٠٠٠ فدان والان معظم مصلحة الاملاك في نظارة المالية لادارة هذه الاطيان وسيكون الواقع منها في الوجه البحري ذا قيمة عظيمة في مجريب التجارب الزراعية وخصوصاً ما كان منها للحصول على بذرة قطن خالصة فان الحكومة مهتمة الآن بهذا الامر مزيد الاهتمام //

واذكر هنا بشديد الاسف الحسارة الكبيرة التي خسرتها الحكومة المصرية بوفاته المرحوم برش باشا الذي كان له القدر المحلى في الوصول الى الحالة الزاخرة التي ذكرتها بمقدرة وحسن ادارته. فقد خدم في هذه البلاد اعواماً كثيرة خدمة امتاز بها في الوظائف المتعددة التي قلدها. واكتسب خبرة واسعة وهو مقش للبوليس ثم رئيس لمقتشي نظارة الداخلية واسمال اليه قلوب الاهالي بعد كثرة معاشرته لهم وطول معرفتهم فكانوا يحلونهم ويحبونهم كلهم على اختلاف طبقاتهم فهذه الامور كلها كان لما قيمة خصوصية في حسن ادارته للاراضي المذكورة. واتي لآسف على موته الباكر وشاركني في هذا الاسف كل الذين اشتغلوا معه في هذا القطر وكان رحمه الله مقبلاً غداً الناس جميعاً //

واذكر ايضاً الخدمة الجليلة التي خدماها السيو مولر وماهر باشا للدومين. وميسلمان الحكومة تلك المصلحة طبقاً للنظام الجديد وهي على احسن حال //

عقدت الجمعية العمومية جلستها التي تقدر كل سنتين في اوائل السنة فقال سمو الخديوي في خطبته عند افتتاحها. ان الحكومة تنظر الان في تحسين المجالس النابية في البلاد وقبلما تنصرف الجمعية العمومية اقترحت عدداً من الاقتراحات //

وابتدأت جلسات مجلس الشورى في شهر نوفمبر من السنة فعمل فيها اعمالاً نافعة .
 فقد تناقش في مشروعات مختلفة ذكرنا أكثرها في هذا التقرير وعدل تعديلات عديدة في
 تلك المشروعات قبلت تعديلاته كلها قريباً . وعليه ساعد الحكومة بمناقشاته مساعدة
 جوهرية واثبت اقتدار اعضائه على المواظبة والجد في نظر القضايا الادارية . والمأمول ان
 نظام انتخاب الاعضاء لهذا المجلس يصلح قريباً بحيث ينوب الاعضاء عن الامة كلها ويمثلونها
 اكثر مما مثلوها حتى الآن وتوسع السلطة الممنوحة لهم بعد تنظيمه من هذا القبيل
 استعملت الحاكم المختطة السلطة التشريعية الممنوحة لها بمقتضى المادة ١٢ من القانون
 المختلط استئصالاً مفيداً في السنة الماضية بمصادقتها على عدة قوانين تسري على الاجانب
 وسيرد ذكر تلك القوانين في فصل تالي من هذا التقرير واهمها وابعدها مؤدى قانون
 الحسة الافدنة فجاءت مصادقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة عليه برهاناً على
 رغبتها في معاونه الحكومة في سن القوانين النافعة للبلاد كلها وانا اعد ذلك طاملاً حسناً في
 سماء المستقبل

ومما يقضي بالاسف الشديد ان الاصلاحات التي يراد ادخالها على نظام القضاء المختلط
 بلا ابطاء تأخرت لعدم اجماع النول الواجب اجماعها على قبولها . وأوضح تلك الاصلاحات
 وأعظمها استجبالاً هو الاقتصاد في قوة القضاء وذلك بتقليل العدد الزائد من القضاة الذين
 يقتضي الان أن تشكل الدائرة القضائية منهم وقد شرحت ما اقترحتهُ الحكومة المصرية من
 هذا القبيل شرحاً مسهباً في تقرير السنة الماضية . فدارت المفاوضات في قبول تلك الاقتراحات
 ولكنها لم تأتِ بنتيجة حتى الآن //

ومن سوء الحظ أن تحول المعارضة السياسية دون المصادقة على اصلاحات تطلب
 حكومة البلاد المسأولة ادخالها على الحاكم المختطة لانها تراها لازمة لدوام قدامها وارتهاها
 لاسبابها واصلاحات لا تمس به المبدأ الاساسي للنظام القضائي الحالي وأعني به اشتراك القضاة
 الاجانب على اختلاف شعوبهم في فصل القضايا التي يكون للاجانب دخل فيها . وانا أعد دوام ذلك
 المبدأ لازماً لحماية ما للاجانب في بر مصر من المصالح المالية العظيمة جداً ولكني ارى ان
 الحاكم المختطة لا يستطيع ان توفي تلك الحماية حتماً في هذه الاحوال بسبب ما يمتور نظامها
 من النقص وتادم طريقة اجرامها على ان الحكومة معترفة بهمة قضائها واجتهادهم ولا
 قصد لها من الاصلاحات المشار اليها ومن كثير غيرها أيضاً الا ان تلك الهمة وذلك الاجتهاد
 يشران ثماراً أكثر ويأتين بنفع اوفر لخير الامة عموماً //

الباب الاول

في المالية

٢ — الحالة المالية

« أصبحت حالة مصر الاقتصادية سنة ١٩١٢ يرد فعل نشأ مباشرة من نقص قيمة محصول القطن في سنة ١٩١١ عن قيمة محصول السنة التي سبقتها وكان نتيجة طبيعية له فقد قدروا ان ثمن محصول القطن لسنة ١٩١١ بلغ ٢٩٨٦٣٠٠٠ ج.م وهو مبلغ لا يكاد يقل عن اعلى ثمن بيع به المحصول قبل سنة ١٩١٠ ولكنه يتقصن نحو ٦٠٠٠٠٠٠ ج.م عن ثمن محصول ١٩١٠ الذي فاق كل محصول تقدمه والعلة الكبرى في هذا النقص هبوط الاسعار والأ فان المحصول لم يتقصن عن محصول ١٩١٠ الا نحو ١٥٠٠٠٠ قنطار

« ولما كان كل القطن على التقريب والجانب الاكبر من البذرة يصدران الى البلاد الاجنبية فلا غرو اذا بدا اثر نقص قيمة المحصول على اتمه في حساب تجارة القطن الخارجية . وفي الواقع نقصت قيمة الصادرات في موسم ١٩١١ - ١٩١٢ نحو ٥٠٠٠٠٠٠٠ ج.م مقابلها من الجهة الاخرى نقص في قيمة البضائع الواردة بلغ ١٥٠٠٠٠٠ ج.م وفي صافي واردات النقود بلغ ٣٥٠٠٠٠٠ ج.م .

« والنقص في الواردات ظاهر في معظم البضائع الرئيسية ولاسيما المنسوجات والحبوب ولكن واردات الفحم والسخان وبعض البضائع الاخرى زادت وقد أدى الغلاء في اجور النقل مجراً الى زيادة قيمة الفحم وسواء من البضائع عند وصولها .

« وكان صافي واردات النقود ٥٠٠٠٠٠٠ ج.م في عام ١٩١٠ - ١٩١١ فلم يجاوز ١٥٠٠٠٠٠ ج.م في عام ١٩١١ - ١٩١٢ وقد تبين في السنوات الاخيرة ان ارتفاع قيمة محصول القطن ارتفاعاً عظيماً فجائياً يعقبه زيادة كبيرة في مقدار الذهب المخزون في البلاد فلم يشذ عام ١٩١٠ - ١٩١١ عن هذه القاعدة . ومع ان واردات الذهب تدل بعض الدلالة على مقدار ربح الفلاح فن دواعي الاسف ان تنحصر الارباح في هذا الوجه الذي لا يثمر بدلاً من استجدامها في ايفاء الديون فان المبالغ العظيمة التي افترضتها الشركات والافراد من المصادر الاجنبية بفوائد يقدر انها تزيد على فوائد دين الحكومة آخذة في الازدياد لا في النقص على ما يظهر

« ولا استطاع معرفة ما اخيف الى هذا الدَّين من رأس المال الناشئ عن الفائدة ولكن الثابت ان كثيرين من المدينين لقوا صعوبة في دفع الفائدة والاستهلاك على الديون التي استدانوها لاعراض ليست ذات ثمرة أبان الافراط بالمضاربة الشديدة التي انتهت بازمة سنة ١٩٠٢ . ثم ان التأتى في المعيشة والترف اللذين ابتدأ في ذلك العهد لم يزالا باقيين على نوع ما . وبما يخشى منه أيضاً ان ورود اموال جديدة لاعمال البنوك زاد المضار الناشئة عن التطرف في الاتجار والافراط في اقتراض الاموال

» فما تقدم يوضح سرّ القنوط الذي لا يزال يرى في الاسواق المصرية وذكر الناس لايام الرخاء بالحسرة والاسف على رغم توالي المواسم الجيدة ولكن علاج الحالة الحاضرة لا يكون بارتفاع ثمن القطن وهو ما قد لا يقع ولا في اشتداد سورة المضاربة من جديد وانما يكون بادراك اصحاب الشأن ان لا تناس من ابقاء الديون القديمة وتصفيتها وان التطرف في الاتجار والافراط في الاستدانة يؤدى الى الخراب عاجلاً أو آجلاً

« ولكن هناك لحسن الحظ اسباب تحمل على الاعتقاد بان الناس اخذوا يدركون هذه الحقائق فقد وجد بعض البنوك الحديثة العهد ان تجارتها خاسرة وافلس كثير من المحلات التجارية الصغيرة في مدة السنة فاخذت البنوك هذا العام تزداد حذراً في التسليف وبدا التأثير الحسن من هذا الضيق في جهات عديدة وبصح ان يقال بالاجمال انه اذا ظل محصول القطن وسعره على حالها فالاحوال المالية المحلية تفحسن تحسناً مطرداً بطيئاً »

اما مالية الحكومة فعلى ما يرام وقد زادت ايرادات سنة ١٩١٢ على ايرادات السنة السابقة ٢٢٢.٠٠٠ ج م ولكن ١٠٠.٠٠٠ ج م منها ليست زيادة حقيقية في الايرادات بل يقابلها مثلها في باب المصروفات . وزادت الايرادات زيادة تستحق الذكر في سكة الحديد والتلفونات والسخان والرسوم القضائية وعوائد المنازل . وقصص ايرادات الخمارك بسبب نقص الواردات كما تقدم . وقد عانت الحكومة هذه السنة اكثر مما كانت تعانيه قبلاً في جباية اموال الاطيان في الوجه القبلي لان مواسم لم تبلغ من الجودة ما بلغت في سنة ١٩١١ فنشأ عن ذلك زيادة الحجز بسبب الضرائب وبلغ عدد قضايا الحجز ٩٣٠٩ في كل القطر المصري وكان ٧٥٧٤ في السنة السابقة . اما في الوجه البحري فان تكبير الموسم سهل جباية قسط اكتوبر تسهلاً قليل النظير

وقد بلغت زيادة الايرادات على المصروفات ٢٠٤٥٠٠٠ ج م في ميزانية سنة ١٩١٢ العادية وزاد مال الاحتياطي بعد الموازنة ٢٧٧٠٠٠ ج م وقد حدث مثل ذلك سنة ١٩١١

حين بلغ صافي زيادة المال الاحتياطي ١٨٠٠٠ ج٠ م بعد طرح المصروفات غير العادية .
ومن دواعي الارتياح العظيم ان هذا المال الذي يبلغ الآن ٦١٢٤٠٠٠ ج٠ لم ينقص في
سنتين متواليتين ولكن لا يغرب عن البال ان هذه الحالة انما نشأت عن وجود زيادات عظيمة
في الايرادات العادية وان القيام بالاعمال العمومية ذات الربح التي تعمل الآن بتعلق على استمرار
هذه الزيادات فاذا اريد ابقاء مال الاحتياطي وعدم تفاديه فن اوجب الامور عدم التطويع
في توسيع نطاق المصروفات العادية ففي هذه الاحوال يستحيل على الحكومة ان توافق على
الصرف على امور شتى مرغوب فيها حينما تعرض عليها ولكني ارجو ان الاموال المحلية تكني
لتوسيع نطاق التعليم وتحسين اعمال التصحيح والقيام بسائر الاعمال التي تقع في دائرة
اختصاص السلطة المحلية في المديرية

وقد اتخذت التدابير لكف عن اعطاء السودان مبالغ معينة كانت حتى الآن صبة
متوالي على الميزانية وقد وصف المستشار المالي في مذكرته التغيير الذي طرأ فقال ما يلي
« كان في الميزانية المصرية حتى الآن اعانتان للسودان احدهما للحكومة الملكية والاخرى
للمصروفات العسكرية

« وكان المخصص في ميزانية سنة ١٩١٢ لاعانة الحكومة الملكية ١٦٣٠٠٠ ج٠ م بعد
ما كان ٢٥٣٠٠٠ ج٠ م في سنة ١٩٠٨ فاقصص على التوالي وقد تبين ان في حكم الاستطاعة
الاستغناء عن هذه الاعانة برمتها في ميزانية سنة ١٩١٣ ولكن نقرر مقابل ذلك ان تكف
الجمارك المصرية عن قبض الرسوم الجركية على البضائع الواردة الى السودان بطريق مصر
وقد قدرت هذه الرسوم الآن بمبلغ ٨٥٠٠٠ ج٠ م فتكون مصر قد ربحت في ايراداتها
حقيقة نحو ٧٨٠٠٠ ج٠ م بهذا التدبير

« اما الاعانة العسكرية فعبارة عن جانب من نفقة الجيش المصري وقد وضعت في باب
اعانة السودان لتبين ان على السودان تحمل جانب من عبء نفقات الجيش المصري وقد
اتضح ان طريقة الحساب هذه معقدة ومعرفة لسوء التفاهم فقرر القرار على ان توضع
المصروفات العسكرية المصرية كلها في الباب الخاص بها ابتداء من سنة ١٩١٣ وان لا يبقى
ذكر لاعانة السودان وهذا التدبير عبارة عن تغيير في طريقة الحسابات وليس التصدئة
اخفاء الواقع وهو ان جانباً من المصروفات يجب ان يتحملها السودان ويبقى حسابه
معروفاً كالماضي

« وليكن معلوماً بالاجمال ان هذه التغيرات لا تؤدي الى شيء من التغيير في تمهيدات السودان لمصر وما عليه لها »

٣ — حسابات ١٩١٢

قدرت ايرادات سنة ١٩١٢ ومصروفاتها كما يلي

م ج	الايرادات
١٥٩.٠٠٠	المصروفات
	العادية
	الخاصة
١٥٤.٠٠٠	٧٣٢.٠٠٠
٥.٠٠٠	الزيادة

نجات النتيجة كما يأتي

م ج	الايرادات
١٧.٥١٥.٠٠	المصروفات
	العادية
	الخاصة
١٥.٤٧.٠٠٠	٦٤٨.٠٠٠
٢.٠٤٥.٠٠	الزيادة

وهذا بيان الايرادات في السنوات الست الماضية

م ج	
١٦٣٦٧.٠٠٠	١٩٠٧
١٥٥٢١.٠٠٠	١٩٠٨
١٥٤٠٢.٠٠٠	١٩٠٩
١٥٩٦٥.٠٠٠	١٩١٠
١٦٧٩٣.٠٠٠	١٩١١
١٧٥١٥.٠٠٠	١٩١٢

ويرى من هذا البيان ان ايرادات السنة الماضية زادت ٧٢٢ ٠٠٠ ج م على ايرادات سنة ١٩١١ و ١١٤٨ ٠٠٠ ج م على ايرادات سنة ١٩٠٧ التي فاقت ايرادات كل سنة قبل الازمة المالية

وفي الجدول التالي مقارنة بين مصادر الايرادات الكبرى في السنوات الست الماضية

١٩١٢	١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	
ج م	ج م	ج م	ج م	ج م	ج م	
٢١١٩٠٠	٢١٦٩٠٠	١٩٠٤٠٠	١٧٦٩٠٠	١٩٨٢٠٠	٢١٤٢٠٠	المجاريك
٣١٥٧٠٠	٣٧٢٩٠٠	٣٤٣٩٠٠	٣٢٨٩٠٠	٣٤٦٤٠٠	٣٥٦٥٠٠	سكك الحديد
١٧١٤٠٠	١٦٦٩٠٠	١٥٩١٠٠	١٦٥٦٠٠	١٦٨٨٠٠	١٦٤٨٠٠	الدخان
١٧٤٥٠٠	١٤٢٨٠٠	١٣٨٠٠٠	١٣٤٤٠٠	١٢٤٦٠٠	١٤٣٧٠٠	الرسوم القضائية
٥٦٠٩٠٠	٥٥٢٨٠٠	٥٥٣٩٠٠	٥٤٤٧٠٠	٥٢٨٧٠٠	٥٢٤٥٠٠	الاموال المقررة

ويرى من هذا الجدول ان الرسوم الجركية نقصت في السنة الماضية ٥٠٠٠٠ ج م عن السنة التي قبلها وان الزيادة في الابواب الاخرى مطردة ومعظمها في سنة ١٩١٢ واقع في الرسوم القضائية وهو فيها ٣١٧ ٠٠٠ ج م وفي ايرادات سكة الحديد وهو فيها ٢٢٨ ٠٠٠ ج م

وفي الجدول التالي بيان المصروفات الحقيقية في السنة الماضية والمصروفات التي كانت مقدرة في الميزانية

المجموع	المصروفات الخصوصية	المصروفات الاعتيادية	
ج م	ج م	ج م	
١٥٤٠٠٠٠	٧٣٧ ٠٠٠	١٤ ٦٦٨ ٠٠٠	المقدر في الميزانية
١٥٤٧٠ ٠٠٠	٦٤٨ ٠٠٠	١٤ ٨٢٢ ٠٠٠	المصروفات الحقيقية

ويرى من ذلك ان المصروفات الحقيقية زادت ٧٠ ٠٠٠ ج م على المقدّر في الميزانية

٤ — ميزانية سنة ١٩١٣

في الجدول التالي بيان الايرادات والمصروفات في ميزانية سنة ١٩١٢ وميزانية سنة ١٩١٣

١٩١٢		١٩١٣		
ج ٢٠	ج ٢٠	ج ٢٠	ج ٢٠	
١٥٩٠٠٠٠٠		١٦١٣٠٠٠٠		الايرادات المقدرة
				المصروفات المقدرة
	١٤٦٦٨٠٠٠		١٤٩٠٩٠٠٠	الاعتمادية
١٥٤٠٠٠٠٠	٧٣٢٠٠٠	١٥٦٣٠٠٠٠	٧٣١٠٠٠	الخصوصية
٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠		الزيادة المقدرة

قدرت إيرادات هذه السنة ١٦١٣٠٠٠٠ ج م أي زيادة ٢٣٠٠٠٠ ج م على ما قدر لها في ميزانية سنة ١٩١٢ وهذا بيان ابواب الزيادة ومقدارها مرتبة بحسب أهميتها

ج ٢٠	
١٨٥٠٠٠	سكة الحديد
٨٠٠٠٠	الدومين
٣٠٠٠٠	الحاكم المختلطة
٢٠٠٠٠	الدخان
١٠٠٠٠	الحاكم الأهلية
٩٠٠٠	شقي

٣٣٤٠٠٠

والجمله

ج ٢٠

يطرح منها النقص في

٦٤٠٠٠

الاموال المقررة

١٠٤٠٠٠

٤٠٠٠٠

رسوم الجمارك

٢٣٠٠٠٠

صافي الزيادة

وهذه ام المعلومات المفيدة عن ايرادات السنة الحالية

قدرت ايرادات سكة الحديد بمبلغ ٣٦٣٠٠٠٠ ج.م وهو مبلغ يزيد ١٨٥٠٠٠ ج.م على ما قدر لها في ميزانية ١٩١٢ ولكنه يقص كثيراً عن ايرادات المصلحة الحقيقية في تلك السنة. ولا يخفى ان ايرادات سكة الحديد في سنة ١٩١٢ زادت بسبب تأخر موسم القطن من السنة السابقة فلهذا السبب ولا شوهه من النقص في الواردات اخيراً يحذر التزام الحذر في تقدير هذه الايرادات للسنة الحالية

تمود اراضي الدومين الى الحكومة في سنة ١٩١٣ وقد قدر الايراد من هذا المصدر بمبلغ ١٤٠٠٠٠ ج.م وهو يزيد ٨٠٠٠٠ ج.م عن الايراد المقدّر في ميزانية سنة ١٩١٢ وقد لتجاوز الزيادة هذا القدر لان هذه الاراضي ستكون معفاة من ضرائب الاطيان وخالصة من عبء فائدة واستهلاك قرض الدومين

ويتنظر زيادة ايرادات المحاكم المختلطة ٣٠٠٠٠ ج.م وكانت الزيادة في ايرادات سنة ١٩١٢ أكثر من هذا القدر ولكن بعضها نشأ عن تغيير في طريقة الحساب. ويتنظر زيادة ايرادات المحاكم الاهلية ١٠٠٠٠ ج.م ويحتمل ان تنقص ايرادات هذه المحاكم لان محاكم الاخطاط الجديدة تعفي جانباً من القضايا من الرسوم وتنقص الرسوم على جانب آخر وانما يحتمل ان يكثر عدد القضايا التي تعرض

وقد بني تقدير الزيادة في رسوم الدخان على زيادتها ٤٦٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٢ وانقصت ايرادات الجمارك المقدرة فجمعت ١٨٠٠٠٠ ج.م بعد ما كانت ١٨٤٠٠٠ ج.م في ميزانية ١٩١٢ ولا يخفى ان ايراد هذا الباب نقص ٥٠٠٠٠ ج.م في السنة الماضية وسيلحقه نقص جديد في سنة ١٩١٣ بما يضيع منه من رسوم البضائع الواردة برسم السودان وتقدر بمبلغ ٨٥٠٠٠ ج.م وانما يقال ايضاً ان ايرادات سنة ١٩١٢ فاقت بكثير ما قدر لها في الميزانية

وقدر مجموع الايرادات من الاموال المقررة ٥٥٦٠٠٠٠ ج.م مقابل ٥٦٢٤٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٢ وقد وجد من الواجب رفع ١٥٠٠٠ ج.م من ضرائب الاطيان في الوجه القبلي بسبب وطو منسوب فيضان ١٩١٢. وفي سنة ١٩٠٧ كان منسوب فيضان النيل كنسوبه في سنة ١٩١٢ فرغمت الحكومة ٧٠٠٠٠ ج.م من ضرائب الاطيان وبناء على ذلك تكون قناطر استأخذت وفرت على الحكومة خسارة ٥٥٠٠٠ ج.م من الايراد في هذا الباب ثم ان اعفاء اراضي الدومين التي اعيدت الى الحكومة من الضرائب التي كانت مصلحة

الدومين تدفعها عنها اقتضى انقاص المقدّر للإيرادات في هذا الباب
 قدرت مصروفات سنة ١٩١٣ بزيادة ٢٣٠.٠٠٠ ج. م. عما قدر لها في سنة ١٩١٢
 فإذا اخيف الى ذلك اعانة حكومة السودان الملكية التي التيت وقدرها ١٦٣.٠٠٠ ج. م.
 بلغت الزيادة الحقيقية في المصروفات المقدرة ٣٩٣.٠٠٠ ج. م. وهذه ام الابواب التي
 وقعت هذه الزيادة فيها

٢٠ ج	سكة الحديد
٩١ ٣٥١	الاشغال العمومية والزراعة
٨٩ ٣١٨	الحاكم الاهلية
٤٧ ١٢٤	اعمال المديرية
٢٢ ٣٧٧	الصحة العمومية
٢٢ ١٢٧	نظارة الداخلية
١٦ ٣١٥	التعليم
١٥ ٦٩٠	مطبعة الحكومة
١٥ ٤٩٨	البوستة
١٥ ٤٥٤	مصلحة المناحة
١٥ ٤٤٠	نظارة الحرية
١٤ ٥٩٧	

اما الزيادة في مصروفات سكة الحديد فناتشة عن زيادة النقل المستمرة وهذه الزيادة
 موزعة على جميع اقسام هذه المصلحة ولكن الحصة الكبرى تصيب قسم الهندسة والهربات
 وقد قدرت الزيادة التي نشأت في مصروفات سكة الحديد عن غلاء اسعار النقل بحراً
 غلاء لم يسبق له مثيل يبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج. م. في السنة فإذا لم يهبط اجور النقل في
 القريب العاجل فقد يحسن بالحكومة ان تفكر في هل يكون في مصلحة اقتناء البواخر لنقل
 معات سكة الحديد

ومن الزيادة المخصصة لنظارة الاشغال العمومية والزراعة ٢٤٠٠٠ ج. م. مطلوبة لتحسين
 حال موظفي مصلحة الري ولانشاء قلم قضايا جديد لهذه النظارة ونظارة الحرية ٢٥٠٠٠
 ج. م. في باب الري للاتفاق على صيانة الترع والمصارف ووقاية النيل و ١٤٠٠٠ ج. م. لمصلحة
 المدن والمباني و ١٧٠٠٠ ج. م. لمصلحة الزراعة

ومعظم الزيادة في باب الحاكم الالهية ناتج عن انشاء محاكم الاخطا
ومن الزيادة المخصصة لاعمال المديرية والمحافظات ١٣٥٠٠ ج. م لتعزيز قوة البوليس
وتحسين رواتبه ٨٥٠٠ ج. م لمصلحة الاموال المقررة وسينفق معظمها في تحسين حال الجباة
و ٨٥٠٠ ج. م لتعزيز القسم الاداري في نظارة الداخلية لمكافحة دودة القطن ولاغراض
اخرى ولزيادة رواتب المديرين والمحافظين

وزيدت مصروفات مصلحة الصحة العمومية ٢٢٠٠٠ ج. م منها ٧٥٠٠ ج. م لتوسيع
المستشفيات والقيام ببعض اعمال التحسين التي تقتدر عليها كثيراً اما الباقي فمطلوب للكس
والرش في القاهرة ولترقية شؤون المصلحة عامة

وقد عهدت نظارة المعارف الآن في التعليم الابتدائي الى مجالس المديرية فانقص المال
المخصص لاعانة المدارس الابتدائية وخص ما توفر من هذا القليل مع الزيادة في الميزانية البالغة
١٥٦٩٠ ج. م بترقية نظام التعليم الاميري عامة منها ١١٦٠٠ ج. م للتعليم الصناعي والفني
وزيدت ميزانية البوستان ١٥٥٠٠ ج. م وبعض هذه الزيادة ناشئة عن توسيع نطاق
اعمال صندوق التوفير في الارياض

ونضمن ميزانية نظارة الحربية لسنة ١٩١٣ المبلغ الذي ورد ذكره في ميزانية سنة
١٩١٢ كاطانة للسودان وقدره ١٧٢٠٠٠ ج. م وقد تقدم الكلام عليه فالزيادة الحقيقية
في مصروفات هذه النظارة في سنة ١٩١٣ تبلغ ١٤٥٩٧ ج. م ونحو نصف هذا المبلغ
تستغرق نفقات ادارة القسم العسكري الجديد بين صوبات ويبور والباقي ينفق في تعزيز
المصالح وزيادة المهمات في جهات مختلفة

وقد قدر المطلوب للمعاشات بزيادة ١٠٠٠٠ ج. م على سنة ١٩١٢ وهذه الزيادة ناشئة
عن سير قوانين المعاشات النافذة المفعول في الزمان الحالي. ويبلغ المال المخصص للمعاشات في
الميزانية الآن ٥٦٠٠٠ ج. م فاذا طرح منه ما يستقطع من الماهيات ويضم الى الايرادات
بلغ الصافي ٤٣١٠٠ ج. م او ١٦ في المئة من ماهيات الموظفين والتي اريد تنبيه الاذهان
الى ما قاله المستشار المالي في مذكرته في هذا الصدد فقد قال عن المعاشات « وفي عبء
ثقيل على ميزانية اضطرت الحكومة لضيق الموارد ان تحذف منها امورا عديدة جدية بان
يصرف عليها مع انها ذات ربح ومرغوب فيها. ومع ان العبء ثقيل كما تقدم فانه سيؤدي بطبيعة
الحال زيادة مستمرة عدة سنوات ولو ظل مجموع الماهيات على ما هو عليه الآن ولما كان المال اللازم
للمعاش لا يدرأ متى حل ميعاد دفعه فالمطلوب من الحكومة للمعاشات يتكوى ويقع على

مميزات السنين المقبلة . والظاهر ان الذين ينتقدون قانون المعاشات الحالي ويمدونه غير واف لا يدركون تماماً ان المعاش ليس حجة من الحكومة ولكنه مكافأة موجهة على خدمة سابقة واف كل تحسين في هذه المكافأة يجب بحكم العقل ان يكون مصحوباً بانقاص في الراتب . وعلى كل حال ان ما يصيب الموظفين بحكم قانون المعاشات الحالي بضائع ما يتاله الموظفون في معظم البلدان الاخرى وليس هنالك ما يدل الآن على وجود ما يسوغ زيادة المعاشات « اما سائر الزيادة في المصروفات فنشأ عن ارتفاع مصالح الحكومة الارتفاع الطبيعي بلغت الاعتمادات المخصوصة الجديدة المفتوحة في ميزانية ١٩١٣ مبلغ ٥٢٦٠٠٠ ج ٠ وام هذه الاعتمادات التي يجدر الكلام عنها ما يأتي .

الاشغال العمومية والزراعة ١٨٨٠٠٠ ج ٠ منها ١٢٩٠٠٠ ج ٠ لمدينة القاهرة و ٦٠٠٠٠ ج ٠ لانشاء رصيف وسوق للحبوب على النيل جنوبي القاهرة و ٢٠٠٠٠ ج ٠ لرصيف بولاق و ٩٠٠٠ ج ٠ لترميم كبري قصر النيل و ١٥٠٠٠ ج ٠ للطرق وقد نفت اعتمادات كبيرة لمصلحة الري وعين ٥٥٠٠ ج ٠ لمصلحة الزراعة ينفق معظمها في التجارب وعين ٤٠٠٠ ج ٠ لمصلحة المديرية ومعظمها لانشاء المكاتب والدواوين وتوسيعها . وسيعين اعتمادات خصوصية تبلغ ٨٥٠٠ ج ٠ لمصلحة الصحة العمومية منها ٥٨٠٠ ج ٠ لمقاومة الطاعون البشري وللطاعون البقري والباقي لتوسيع نطاق المستشفيات و ٤١٠٠٠ ج ٠ لانشاء مداوم جديدة . ومن الاعتمادات ايضا ١٣٠٠٠ ج ٠ لتوسيع مطبعة الحكومة و ١١٠٠٠ ج ٠ لمصاريف اولية شق في مصلحة البوسطة و ١٦٠٠٠ ج ٠ لنقطة الحاربي و ٢٢٠٠٠ ج ٠ لمصلحة التلغرافات البناء ولتخطيط خطوط جديدة للتلغراف والتلفون

٥ — المال الاحتياطي

كان الرصيد غير المعروف من المال الاحتياطي في ١ يناير ١٩١٢ ٥٨٤٧٠٠٠

يضاف اليه

٢٠ ج

(١) زدة ميزانية ١٩١٢ ٢٠٤٥٠٠٠

(٢) ايرادات شق في سنة ١٩١٢ ٣٣١٠٠٠

٢٣٣٧٦٠٠٠

٨٠٣٣٣٠٠٠

المجموع

٢٠٤٩٠٠٠

يطرح منه ما دفع سنة ١٩١٢

٧١٣٤٠٠٠

فيكون الرصيد في اول يناير ١٩١٣

أي أن المال الاحتياطي زاد ٢٧٧٠.٠٠٠ ج م
ومن الرصيد المتقدم ٢٨٩.٠٠٠ ج م معينة لاعتبارات
وقد تفتت الاعتمادات التالية في سنة ١٩١٣

٢٠ ج	
٨٣٧ ٦٦٠	الري والصرف (وشراء ما يلزم من الارض)
٢٥٠.٠٠٠	مصارف القاهرة
٤٤٥.٠٠٠	سكك الحديد (وشراء ما يلزم من الارض)
٨٠.٠٠٠	ميناء الاسكندرية
٧٣.٠٠٠	سلف للبدليات لاجل النور والماء الخ
٩٣٤٠	شقي
١٦٩٥.٠٠٠	المجموع

ومن الاعتمادات المفتوحة للري ٤٨٠.٠٠٠ ج م للاستمرار في مشروعات الصرف في
غرب البحيرة واواسط الغربية وهي المشروعات التي يوشع فيها في السنة الماضية وجازت الطور
الابتدائي و ٢٠٠٠ ج م لتعديل صرف النظام و ٢٣٠٠ ج م لتعديل النيل عند قناطر
اسيوط وقناطر امنا و ٢٧٠٠ ج م لسد المطلوب بسبب تحويل ري الحياض و ٤٠٠٠٠ ج م
لاعمال المساحة والتجارب في السودان لزيادة ماء النيل الجاري الى مصر ثم ان القسط
الاخير من كلفة عملية سد خزان اصوان يبلغ ٤٠٠٠ ج م وقد عين مبلغ آخر يساويه
للتعويض عن العطل والانتقال المتسببين عن اكال العمل
وسيرد في ما يلي بيان الاعتمادات الاخرى المفتوحة على حساب المال الاحتياطي والتي
نقدم ذكرها

٦ - الدين المصري

بلغ مجموع الدين المصري ٦٦٠ ٦٢١ ٩٤ جنيهًا في ٣١ ديسمبر ١٩١١ ومال الفائدة
والاستهلاك ٣٥٥٧.٠٠٠ ج م فسد ٢٧١ ٩٨٠ جنيهًا من اصل الدين في أثناء السنة
وصار مجموع الدين ٩٤ ٣٤٩ ٦٨٠ جنيهًا في ٣١ ديسمبر ١٩١٢ ومال الفائدة والاستهلاك
٣٥٥٢.٠٠٠ ج م

ولا يغرب عن البال ان عند الحكومة وصندوق الدين سندات بقيمة ٥ ٤٣٩ ٢٢٠ جنيفاً فالتفتها ٢٠٠٠٠٠ ج ٢٠
فجميع الدين الذي كان الجمهور يتداول سندات في آخر السنة الماضية ٨٨ ٩١٠ ٤٦٠ جنيفاً وما تدفعه الحكومة لمال الفائدة والامتهلاك ٣٣٥٢ ٠٠٠ ج ٢٠

٧ — صناديق التوفير

زاد عدد الذين اودعوا اموالاً في صناديق التوفير ١٤٧٣٥٣ فبلغ مجموع العدد في آخر السنة ٢٦٥ ٠٠٣ (منهم ١٢٧ ٩٢٧ من سكان الريف) بينهم ٢٣٤ ٩٠٤ من المصريين

وقد اشترت في تقريرها الاخير الى كراهة الفلاحين لا بداع ما يتوفر لديهم في البنوك على اطلاقها وبسطت التدابير التي اقترحتها الحكومة لتحسين هذه الحال

في شهر ابريل من السنة الماضية انشئت في الريف فروع لصندوق التوفير بالبوسنة في كل قرية من قرى مديرتين ولم تنته السنة حتى عممت هذه الفروع في جميع انحاء البلاد فصار في طاقة كل فلاح ان يودع ما يتوفر لديه في صندوق التوفير من غير ان يترك قريته ويقوم ١٥٨٨ صرافاً باعمال وكلاء لصندوق التوفير في بوضون ويدفعون في ٣٣٥٨ قرية حيث لا فروع رسمية لصندوق توفير البوسنة حتى الآن

ويظهر من المدة القصيرة التي سار فيها هذا المشروع ان جانباً كبيراً من السكان شعر بمزايا هذا العمل في الارباب فقد فتح ١٢٨ ٠٠٠ حساب من يوم الشروع فيه الى ٣١ ديسمبر منها ١١٩ ٤٠٠ باسماء مسلمين ومن المودعين ٥٧ ٥٠٠ شخص من صغار الفلاحين والزراوع ومع ان نحو ٢٠ في المئة من الذين اودعوا دراهم استرجعوا دراهمهم فقد اودع ١٤ ٠٠٠ وديعة بعد الشروع في العمل وهو امر بنشط العزائم في المستقبل وبدل على زيادة الثقة في حسن نيات الحكومة وادراك مزايا صندوق التوفير

وقد عهد في اعمال صندوق التوفير ايضاً الى مندوبين في ٩١ حلقة من حلقات الاقطان للحكومة ابتداء من موسم القطن الحالي

وبلغ مجموع الودائع في صندوق التوفير في اثناء السنة ٢٦٨ ٦٦٢ اي بزيادة ١٨٩ في

المئة عن سنة ١٩١١ وبلغت زيادة المدفوع على المسحوب ٨٩٨٠٦ ج. م مقابل ٢٤ ٣٥٢ ج. م في سنة ١٩١١ وبلغ الموجود لحساب المودعين ٤٩٣ ٥٢٠ ج. م في ٣١ ديسمبر ١٩١٢ وكان ٤٨٠ ٦٨٦ ج. م في الوقت عينه من السنة السابقة وقد زيد معدل الفائدة من ابريل ١٩١٢ من $\frac{2}{3}$ في المئة الى ٣ في المئة

٨ — الاوزان والمكاييل

ان منع استعمال الاوزان والمكاييل المشوشة في مصر في الاحوال الحاضرة صعب جداً اذ العدل يقضي ان يساوى بين المصريين والاجانب في الامر ولكن الاجانب لا يتوزع محاكمتهم في المحاكم الاهلية وليس للحاكم المختلطة بالاجمال اختصاص في العقوبات الا في المخالفات اي انها لا تستطيع ان تعاقب باكثر من غرامة جنية مصري واحد او حبس سبعة ايام ولا يخفى ان هذا العقاب لا يكفي في احوال الفس العمد . نعم ان محاكم القنصليات التي تحاكم الاجانب على الجرائم تستطيع ان تعاقب بعقوبات اكبر من هذه ولكن كل محكمة من محاكم القنصليات تنفذ قوانين بلادها لا قوانين مصر وعليه فاذا اتخذ القانون المصري في المصريين والاجانب على السواء فليس في الطاقة ان يعاقب باشد من العقوبة الخفيفة المتقدمة . وقد اظهر البحث والتحقيق ان معظم الاوزان والمكاييل الشائعة لا يمكن التحويل عليها ولا ريب في ان الفس كثير حتى ان القبايات التي يستعملها الزائون العموميون (القباية) هي من طرز رفضته بلدان اوربا

وقد اتخذت الحكومة تدابير ادارية لتلافي هذه الحال فانشأت مصلحة للاوزان والمكاييل وهي تتحن كل الاوزان والمكاييل التي يورث بها اليها وتدمغ الصحيح منها وقد وضعت موازين محكمة في جميع الحفلات واخذت تعطي الزائين العموميين (القباية) قبايات محكمة بدفون ثمنها اقساطاً . ومع ان سن قوانين وافية على الطريقة الاوروبية غير مستطاع كما يفت آتفا فقد وضع مشروع لتنظيم القوانين الموجودة في هذا الصدد وتحسينها . والقانون الجديد مبني على النظام المتري وهو ينص على الفروق التي يسوغها القانون وينص ايضا على امتحان الاوزان والمكاييل ودمتها بواسطة السلطة صاحبة الحق في ذلك وعلى عقاب الذين يستعملون الاوزان والمكاييل المشوشة الى حد العقوبة المتقدم ذكرها مع ضبط الاوزان والمكاييل المشوشة

٩ — التجارة والجمارك

بلغت إيرادات الجمارك ٣٨٣٣٧٥٧ ج. م. في سنة ١٩١٢ وهي مؤلفة كما يأتي

١٩١١	نسبة الزيادة أو النقص الى المئة	١٩١٢	
ج ٢٠		ج ٢٠	
١٨٥٣٧٢٥	— ٥٦١	١٧٤٩٧٣٥	الواردات
٢٧٦٤٣٦	+ ٢١٢٩	٣٣٥٣٠٥	الصادرات
٣٨٦١٧	— ١٠٩٨	٣٤٣٧٦	إيرادات شتى
١٦٦٨٥٦٨	+ ٢٧٤	١٧١٤٣٤١	السكان
٣٨٣٧٣٤٦		٣٨٣٣٧٥٧	المجموع

وهذا المجموع ينقص ٣٥٨٩ ج. م. من مجموع ١٩١١ الذي فاق كل مجموع لتقديمه

الواردات

بلغت قيمة الواردات ٢٥٩٠٧٧٥٩ ج. م. في سنة ١٩١٢ مقابل ٢٧٢٢٧٢١٨ ج. م. في السنة السابقة فنقصت ١٣١٩٣٥٩ ج. م.

ولا تستغرب هذه النتيجة اذا ذكرنا ان قيمة موسم القطن في عام ١٩١١ — ١٩١٢ نقصت عن قيمة الموسم السابق له نحو ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه فاثرت هذا النقص في الواردات تأثيراً وقتياً على ان الفرق بين القيمتين ظاهر أكثر منه حقيقياً لسبب التالي

فحين مصلحة الجمارك بالاتفاق مع التجار في اوائل كل سنة قيمة احم بضائع الواردات لمدة اثني عشر شهراً وتنفذ تعريفتها هذه قاعدة لجباية الرسوم ووضع الاحصاءات الجمركية فاذا هبطت الاسعار بعد وضع التعريفة فالجمارك تحيي الرسوم على قيمة تربي على القيمة الحقيقية في المدة الباقية من السنة وتكون قيمة البضائع كما تدرج في الاحصاءات اعظم من القيمة الحقيقية على النسبة ذاتها. اما اذا ارتفعت الاسعار خسرت الجمارك وكانت قيمة البضاعة كما هي مذكورة في جداول الاحصاء اقل من القيمة الحقيقية. على ان هذا الفرق ليس بكبير في السنين العادية اما في سنة ١٩١٢ فان اجور النقل بالبحر ارتفعت ارتفاعاً عظيماً في شهر فبراير توقفاً

لا اعتصاب القمامين وظل هذا الارتفاع موجوداً طول السنة بسبب حرب طرابلس والافتاد نار الحرب في الشرق الأدنى والاعتصاب في مرسيليا وباسباب أخرى وهذا الارتفاع في اجور النقل سببه ارتفاع في اثمان المنسوجات القطنية والنعم والخشب وكلها من البضائع التي تعين قيمتها في تعريفة الجمارك في اوائل السنة لمدة اثني عشر شهراً ففتح من ذلك ان المجموع يحسب كشوف الجمارك في سنة ١٩١٢ ينقص عن القيمة الحقيقية نحو ٨٠٠ ٠٠٠ ج م على التعريب ٠ ثم ان عكس هذا السبب في سنة ١٩١١ أدى الى زيادة المجموع في انكشوف على القيمة الحقيقية نحو ١٠٠ ٠٠٠ ج م والمرجح انه اذا قورنت بين الارقام الحقيقية في السنتين كانت الزيادة في سنة ١٩١١ نحو ٤٠٠ ٠٠٠ ج م فقط

ويظهر ان الحرب في طرابلس أولاً وفي شبه جزيرة البلقان ثانياً لم تؤثر في الواردات المصرية ولكنها بالطبع غيرت اتجاه مجرى بعض المتاجر فقل "توريد الدقيق من إيطاليا وبلغاريا ورومانيا وروسيا وزاده من الهند وما هو جدير بالذكر انه لم يصل الى السواحل المصرية سفينة عثمانية واحدة في سنة ١٩١٢ ومع ذلك فقد زاد نصيب تركيا من الواردات الى مصر اذا استثنينا الفاكهة التي كان يؤتى بكيات كبيرة منها من سورية والتي لم يصل منها سوى كيات قليلة في سنة ١٩١٢

ثم ان اعتصاب القمامين في انكلترا كان عاملاً آخر في تحويل تيار التجارة في مجال لم تعدنا فنطلب مقادير عظيمة من القمح من الولايات المتحدة للقطر المصري مباشرة ولغيره بطريقه

وقد كان ما تقدم سبباً في زيادة نصيب كل من الهند والولايات المتحدة في واردات مصر في سنة ١٩١٢ زيادة فافت زيادة غيرهما من البلدان

ونقصت قيمة الواردات من الصين والشرق الاقصى ٢١٦ ٠٠٠ ج م وسبب هذا النقص ان السمسم كان يأتي من الصين قبلاً فصار يأتي من السودان الآن ولا تزال الزيادة مستمرة في السماد الكيماوي فقد زادت وارداته ١٠٠٠ طن على ولوداته في سنة ١٩١١

ونقصت واردات الدقيق والحبوب وعلة النقص الكبرى اقبال المواسم المحلية ولم يزد وانه الخشب بسبب غلاء اثمانه وارتفاع اجور النقل بالبحر ارتفاعاً لم يسبق له نظير ونقصت واردات السكر فبلغت ٣٥٠٠ طن وكانت ٤٥٧٠٠ طن ويعمل بعض هذا النقص بزيادة السكر المستخرج في القطر

ولكن الامر الذي لا يبعث على الرضى هو النقص العام في منسوجات القطن والصوف والحرير والكتان وفي الثياب الجاهزة قد بلغت قيمة وارداتها ٦٩٠٧٩٦٢ ج٠ م مقابل ٨٢٠٩١٢٣ ج٠ م في سنة ١٩١١ فهذا الفرق يدل على نقص في مقدرة الفلاحين على الشراء

وبلغت واردات النقود ١١٥٤٦٤٣٩ ج٠ م وصادراتها ٢٤٧٦٢٨٢ فصافي الزيادة ٤٠٧٠١٥٧ في سنة ١٩١٢ مقابل ١١٠٤٣٧ ج٠ م في سنة ١٩١١ وما يستحق الذكر في هذا المقام ان ما يزيد من الذهب الوارد من بريطانيا العظمى لحركة محصول القطن يرسل الآن الى الهند بدلاً من ان يعاد الى انكلترا كما كانت العادة من قبل

الصادرات

تحسنت الصادرات اجمالاً فبلغت قيمتها ٣٤٥٧٤٣٢١ ج٠ م مقابل ٥٩٨٩٩١ ج٠ م في سنة ١٩١١ اي زيادة ٥٩٧٣٣٠ ج٠ م وهذه النتيجة المرضية نشأت عن زيادة ما صدر من القطن في الاشهر الثلاثة الاخيرة من سنة ١٩١٢ على ما صدر منه في المدة عينها من السنة السابقة وعن ارتفاع الاسعار عما كانت في سنة ١٩١١ فان صادرات القطن والبذرة في المدة الواقعة بين سبتمبر وديسمبر من سنة ١٩١٢ لم يسبق لها مثيل في الكثرة وقد زادت صادرات القطن الخام الى اليابان ٦٠ في المئة وهي حقيقة حريية بالذكر وقد فاق موسم البصل في سنة ١٩١٢ كل موسم تقدمه في المقدار والقيمة فبلغ المحصول ١٢٢٠٠٠ طن قدرت قيمتها ٣٨٥٠٠٠ ج٠ م يقابلها ٩٤٠٠٠ طن في سنة ١٩١١ قدرت قيمتها ٣١٤٠٠٠ ج٠ م

وقد راجت تجارة البيض رواجاً عظيماً بعد انقطاع شأفة ككولرا الدجاج فصدر ١٥٠٤٠٤ بيضة في سنة ١٩١٢ مقابل ٩٦٧٦٥ بيضة في سنة ١٩١١ فالزيادة في القيمة ٦٤٢٦٥ ج٠ م

وما يستحق الذكر ان الصادرات الى الولايات المتحدة زادت زيادة عظيمة تساوي ٢٠٠٠٠٠ ج٠ م على ما كانت في سنة ١٩١١ ولكن هذه الزيادة لم تنشأ عن توسيع نطاق الصادرات الى تلك البلاد وانما سببها ان جانباً كبيراً مما يشحن الى اميركا بطريق بريطانيا العظمى كان يقيد خطأ باسم بريطانيا العظمى حتى السنة الماضية وصدرت الكمية الاولى من البترول المصري غير المصنفي المستخرج من آبار البحر الاحمر

في سنة ١٩١٢ وبلغت ١٤٤٠٠ طن قدرت الجمارك قيمتها لاستيفاء رسم الواحد في المئة عليها ببلغ ١٠٠٠ ج م. ومع كل معاملة التصفية التي تبني في السويس الآن فيرجح ان يوثق بالزيت غير المصفى اليها لتصفيته فيها بدلاً من ان يرسل الى معامل الشرق الاقصى ليصنى هناك كما هي الحال الآن

واصدار الفصاف من سواحل البحر الاحمر آخذ في الزيادة السريعة فقد بلغت صادراتها ٥٢١٠٠ طن في سنة ١٩١٢ قدرت قيمتها ٤٣٥٠٠ ج م مقابل ٤٩٠٠ طن في سنة ١٩١١ قدرت قيمتها ٤٠٠٠ ج م

الدخان

زادت واردات الدخان غير المفروم من ٧٩٥٧٥٥٠ كيلو غراماً في سنة ١٩١١ فبلغت ٨٢٠٥٦٥٩ كيلو غراماً في سنة ١٩١٢ فالزيادة ٣١ في المئة

وزاد المخزون من الدخان بمخازن البوند زيادة مطردة من سنة ١٩١١ فبلغ ١٨٤٠٠٠ بالة وهو اعظم مقدار سبق خزنته وهذه الزيادة تؤيد الرأي الذي ابدته في التقرير الماضي وهوانها قد تضطر الى زيادة المستودعات باعادة بناء الجناح القديم من مخازن الدخان وقد حلت اليونان محل تركيا فكانت اكبر مورد للدخان في سنة ١٩١٢ وبلغ الوارد منها ٣٠٠٨٠٠٠ كيلو غرام مقابل ٢٦٠٠٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١١ وزاد الوارد من الدخان الرومي زيادة مطردة منذ ابرام الاتفاق التجاري بين روسيا ومصر في سنة ١٩٠٩ وهو الاتفاق القاضي بان تسري التعريفة الواطئة على دخانها فبلغ الوارد منه ١٥١١٠٠٠ كيلو غرام وكان ١٠٢٧٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١١ ولكن الدخان النموي الوارد من البوسنة والمهرسك تهاقر ٥٠ في المئة

وقد اُلحقت بهذا التقرير مذكرة بقلم المسر جريج السكرتير التجاري في الوكالة بسط فيها احاطة التجارة بين بريطانيا العظمى ومصر

١٠ - مصلحة البومنة

زاد عدد مكاتب البومنة وعصاتها ٢٠١ في سنة ١٩١٢ على عددها في السنة السابقة وكان عدد موظفي المصلحة ومستخدميها ٣٠١٧ في ٣١ ديسمبر ١٩١٢ ويقدر عدد ما ارسل في المكاتب والكارت والعيونات ونحوها بالبومنة ٨١٦١٩٥٩٣ مقابل ٨٠٠١٩٠٠٠ في سنة ١٩١١ ولم يفقد من ٤٤٧٩٥٩٣ رسالة مسجلة سوى اربع رسائل وبلغت الايرادات تقريباً

٣١٦٠٠٠ ج. م مقابل ٣١٢ ٣٣٣ ج. م في السنة السابقة وزادت المصروفات فبلغت نحو
٢٨٩٠٠٠ ج. م وكانت ٢٧٩ ٩٩٨ ج. م في السنة السابقة ومعظم الزيادة في المصروفات
ناشئة عن توسيع نطاق صناديق التوفير
وبلغت قيمة الحوالات الداخلية التي ارسلتها البوسنة ٢٦٢ ٣٢٠ ج. م مقابل
٤٧٢ ٦٨٥٨ ج. م في سنة ١٩١١

ونقصت الحوالات المرسلة الى السودان والواردة منه تقصاً قليلاً وكذلك الحوالات
المرسلة الى البلاد الاجنبية ويرجع ان سبب النقص في الحوالات الاخيرة شيوع بونات البوسنة
وقد بلغ مجموع قيمة بونات البوسنة البريطانية التي صدرت في مصر ٤٩٤٠٢ ج. م
مقابل ٤٥٢٧٣ ج. م في سنة ١٩١١ وهو تقدم يبعث على الرضى
وبلغ عدد الطرود المخولة عليها بقم والواردة من بريطانيا العظمى ١٠٦٣٥ اقدرت قيمتها
١٦١٣٣ ج. م فالزيادة كبيرة على السنة السابقة ولكن شكوى الزالة البريطانية لا تنقطع
من سوء حال الطرود التي تحمل اليهم وذلك لان مصلحة البوسنة البريطانية تصر على
ارسال الطرود في اكياس من الخيش بدلاً من السلال او الاقفاص والصناديق
وقد بلغ مجموع الطرود التي ارسلت بالبوسنة ١٠٨٦٢٢٥ فزاد ٣٦١٧٤٩ طرداً على مجموع
سنة ١٩١١ ولم يفقد من هذه الطرود سوى ستة

١١ - سكك الحديد والتلغراف

ان نتيجة تشغيل سكك حديد المصرية في اثناء السنة الماضية يبعث على الرضى
فقد زادت الايرادات ٢٢٢٧٠٠ ج. م معظمها نشأت عن تأخر موسم القطن في سنة ١٩١١
وتكبير موسم القطن في سنة ١٩١٢ في ما يتعلق بنقل المحصول من بنادر الداخلية الى السواحل
وقد كانت الزيادة ٢٦ في المئة في الايرادات من نقل الركاب و٨٣ في المئة من نقل البضائع
وقد زادت مصروفات التشغيل ٢٤٥٠٠٠ ج. م وبعض هذه الزيادة نشأت عن ثمن الفحم
وغلاء اجور النقل بالبحر والبعض الآخر عن زيادة ما اشترى من المركبات والمناظرات
وفي اواخر السنة اسرعوا في نقل القطن الى الشمال فاشتدت حاجة مصلحة سكك الحديد
الى المركبات وما زاد الشدة ان التجار كانوا يبطئون بعض الاحيان في «تخليص» القطن
من الارصفة فتبقى المركبات محملة بانتظار التفريغ . ولم يبق هناك زيب في وجوب توسيع
المخازن في الاسكندرية

لم تحدث لقطارات الركاب حوادث خطيرة
بلغت المصروفات في سنة ١٩١٢ الحساب رأس المال ٤٥٢٠٠٠ ج م على التقريب
وقد اكل الكبري الجديد على التيل عند المتصورة وفتح الكبري المتحرك على توة المنزلة في
بوت سعيد واوشك كبري اميوط ان يكمل وكذلك الكبريان الواقعان على خط زفقي
والزقازيق والعمل جار على ما يرام في محطة الاسكندرية الجديدة وعدل العمل في محطة
اميوط وشرع فيه في محطة سوماج ومحطة الفيوم وفتحت محطة جديدة في الشلال واخذ في
انشاء محلات جديدة في محطة دمنهور وتم ثمانون في المئة من شغل التراب على خط زفقي
والزقازيق وينتظر ان يفرغوا من وضع الخطوط الحديدية في يونيو ١٩١٣. وقد اعدوا
الرسوم اللازمة لخط منوف وكفر الزيات واخذوا يرسمون الخط المتوسط فعلاً وطلبت
المعتمات اللازمة وقرّ القرار على الرسوم العمومية للمحطات الخ

وفي الجدول التالي مقارنة بين نتائج اعمال سكة الحديد في السنوات الثلاث الماضية

	١٩١٢	١٩١١	١٩١٠
الايادات	٣٩١٣٧٠٠ ج م	٣٦٩١٠٠٠ ج م	٣٤٠٠٠٠٠ ج م
المصروفات	٢٢٧٦٠٠٠	٢٠٣١٠٠٠	١٩٧٣٠٠٠
صافي الايراد	١٦٣٧٧٠٠	١٦٦٠٠٠٠	١٤٢٧٠٠٠
الايراد بالكيلومتر من الخطوط المفتوحة	١٦٤٢	١٥٤٩	١٤٥٣
صافي الايراد بالكيلومتر من الخطوط المفتوحة	٦٨٧	٦٩٧	٦١٠
نسبة مصروفات التشغيل الى الايادات في المئة	٥٨١٥	٥٥٠٢	٥٨
عدد الركاب	٢٨٧٧٦٢٨٠	٢٧٩٤١١٥٠	٢٥٧٢٧٠٠٠
زلة البضائع بالطن	٦٨٦٣١٤٧	٦٣٧٠٧١٦	٥٥٣٠٥١
قيمة سكة الحديد بالتقدير	٢٦٧٠٠٠٠٠ ج م	٢٦٠٩٣٠٧٧ ج م	٢٥٦٤٨٧١٩ ج م
فائدة رأس المال (على هذه القيمة)	٦١٣ في المئة	٦٣٦ في المئة	٥٥ في المئة تقريباً

وقد زيدت المصروفات المقدرة لسكة الحديد ٨٨.٠٧٣ ج.م في سنة ١٩١٣ على ما كانت في سنة ١٩١٢ ولما كان ثمن غم وبلس لا يزال علياً روي من الحكمة ان تبث المصلحة ١٠٠.٠٠٠ طن من اميركا ولا تزال اجور النقل بمرأ غالية

وفتحت اعتمادات من المال الاحتياطي بمبلغ ٤٤٥.٠٠٠ ج.م للمصروف الحساب رأس المال في سنة ١٩١٣ وهذه ام الابواب التي خصت بها هذه الاعتمادات

٢٠ ج

١٧٧.٠٠٠

خطوط جديدة

٦٠.٠٠٠

كباري جديدة

١٠.٠٠٠

ثمن ارض

٣٦.٠٠٠

وضع خطوط وفرش الحصى

٣٠.٠٠٠

تحسين المخطات ونظام الاشارات

٤٢.٠٠٠

تحسين محطة مصر ومدخلها

٢٠.٠٠٠

محطة الاسكندرية

٢٠.٠٠٠

مساكن المستقدمين

٢٠.٠٠٠

تحسين سكك الحديد الفرعية واصلاح خطوطها

زادت ايرادات خطوط الوجه القبلي الفرعية زيادة قليلة من الركاب والبضائع وغيرها وقد فتح خط بني مزار وصندفا والفار وبنى بدي بحد خط بني سويف واللاهون وقد ابد الخط الكبير قليلاً في القسم الجنوبي بسبب ما الحق به الفيضان من العطل وقد زاد التطن الذي نقل على هذه الخطوط على ما نقل عليها سنة ١٩١١

وتقص النقل سكة حديد الواحات الغربية تقصاً قليلاً ولكن تشغيل الخط في ما سوى ذلك مرضية يبعث على الرضى

التلفرات

بلغت ايرادات التلفرات ١٣٦.٨٨٨ ج.م فزادت ٩٩٢٢ ج.م على ايرادات سنة ١٩١١ وبلغت مصروفات التشغيل ١١٣.٥٠٠ ج.م فزادت ٣٤٧٤ ج.م وقد زاد عدد الرسائل التلفرافية على اختلاف انواعها وزادت الايرادات من خطوط التلفون الكبرى وقد فتح خطان جديان لتلفون الواحد بين الامميلية والسويس والاخر بين القاهرة

والغازيق ومد خط للتفراف من السويس الى صفاجه على ساحل البحر الاحمر بطريق حمسه
وخطان للتلفون في صفاجه وجانب من الخط على ساحل سلوم الغربي . ويبلغ رأس مال
التفرافات الآن ١٨٩ ٩٢١ ج. م ومعدل فائدته ١٢ جنهما ٣ شللات و ٩ بنسات في الخطة
وقد وضعوا طريقة لارسال تلفرافات « مهمة » الى البلدان الاجنبية باجرة رخيصة . وفتح
خمسة عشر مكتباً جديداً في اثناء السنة

سكك الحديد الضيقة

في مصر الآن ثلاث شركات لسكك الحديد الضيقة وهي

(١) سكة حديد القنا الضيقة المصرية

(٢) سكة حديد مصر السفلى

(٣) سكة حديد الفيوم

ومجموع اطوال خطوطها المفتوحة للنقل ١٢٤٨ كيلومتراً وتؤدي الشركة الخاضعة
من هذه الشركات الثلاث الشروع في انشاء خطوط جديدة طولها ١٥٦ كيلومتراً في
هذه السنة

وتبلغ ايرادات الشركات الثلاث نحو ٣٠٠ ٠٠٠ ج. م وهو اعظم ما بلغت ايراداتها فقد
زاد عدد الركاب وزاد القطن الذي نقلته على القطن في سنة ١٩١٢ وبلغت مصروفات
التشغيل ١٧٣ ٣٤٤ ج. م بزيادة ٨٦٠٠ ج. م على سنة ١٩١١ ولكن صافي الايراد بلغ
١٢٦ ٣٢٢ ج. م وكان ١٢١ ٥٢٧ ج. م في سنة ١٩١١

الباب الثاني

في الزراعة

١٢ - كلام عام

في الجدول التالي مساحة أهم المزروعات التي زرعته سنة ١٩١٢ ومحصول كل
منها تقديراً

مقدار المحصول تقديراً			الزمام اقدنة				الزراعة
متوسط محصول	محصول	المحصول كله	المجموع	محافظة السويس	الوجه القبلي	الوجه البحري	
٤٣٠	٤٥١	٧٥٠٠٠٠ قطار	١٧٢١٨١٥	١٨	٣٧٥٥٦١	١٣٤٦٣٣٦	القطن
٤٧٣	٤٣٧	٥٦٠٦٤٢٦ اردباً	١٢٨٢٩٣٥	٢٢٥	٦١٧٠٢	٦٧٢٠٠٨	القمح
٥٠٩	٥٦٥	٢٠٥٦٨٨٨ اردبياً	٣٦٤٠٥١	٦٧	٢٠١٢١٦	١٦٢٧٦٨	الشعير
٥٩٥	٤٩١	٤ ١١١٠٥٧١	٢٢٦٠١١	٠٠	١٤٩٢٨	٢١١٠٨٣	الارز
٦٩٠	٧٢٩	٤ ١٣٦١٣٤٥	١٨٣٣٠٦٨	٣٢١	٦٦٢٤٠٣	١١٧٠٣٤٤	الذرة الشامية البلدية
٤٢٥	٤٢٥	٢١٢٥٠٠٠ قطار = ٢٦٥٠٠ طن	٥٠٠٢٩	٢٧	٤٧٦٢٢	٢٣٨٠	قصب السكر

١٣ القطن

جاء موسم سنة ١٩١٢ مبكراً وسيكون مساوياً بالتقريب لاجسن موسم من المواسم السابغة وان لم يكن كبيراً كأفدّر مرة وكانت الاسعار أولاً عالية نوعاً وهبطت حينئذ ثببت حرب البلقان وعلى أثر ورود مقادير كبيرة من الجينة الاولى ثم ارتفعت حديثاً ارتفاعاً مرضياً

وزادت مساحة الاطيان المزروعة قطعاً ١٠٥٧٤ فداناً سنة ١٩١٢ عما كانت عليه في السنة السابغة وكل هذه الزيادة في الوجه القبلي . ويرى في الجدول التالي مقدار مازرع من كل صنف من أصناف القطن

المساحة افدنة			صنف القطن			
الزيادة او النقص عن سنة ١٩١١	١٩١١	١٩١٢				
١٥٣٧٥٦ —	٨٤٥٦٦٦	٦٩١٩١٠	ميت عفيفي
١٤٤٢٢ +	٣٢٩٨٤٣	٣٤٤٢٦٥	اشموني
١١٧٤٠ —	٢٥٠٩٧٢	٢٣٩٢٣٢	ينوقتش
٧٧٨٢٠ +	١١٩٦٣٦	١٩٧٤٥٦	سكلاريدس
٤٣٠٧٥ +	١١٥٤٩٢	١٥٨٥٦٧	نوباري
٣٩٨٣٦ +	*	٣٩٨٣٦	اصيل
٢٩٦٥ +	٣٣٣٨٩	٣٦٣٥٤	عباسي
٢٠٤٨ —	١٦٧٤٣	١٤١٩٥	اصناف اخرى

* هذا الصنف لم يفرق عن الميت عفيفي سنة ١٩١١

يظهر مما تقدم ان مساحة الاطيان المزروعة بالميت عفيفي نقصت ايضاً ولكن عوض هذا النقص في الوجه البحري بزيادة في بعض الاصناف العليا . ولم يبدل الاشموني في الوجه القبلي باصناف اخرى الا قليلاً وبقي محافظاً على نوعه في العام الماضي اكثر من

أكثر الاصناف الأخرى. ولا شك في أن ذلك ناتج عن أنه يُزرع وحده تقريباً في الوجه القبلي فلا تدعو الحال إلى اختلاط نوعه بنوع آخر بواسطة التلقيح وامتزاج التقاوي

وقد اشترت في تقريرى السابق بشيء من التفصيل إلى غرض الحكومة من حيث الحصول على التقاوي الجيدة وتوزيعها. وقد عمل بالتدابير التي اتخذت حيثُذ. ولا يزال الطلب على تقاوي الحكومة آخذاً في الازدياد. ويوجد الآن مقدار كبير من تقاوي المومنين النقية لسنة ١٩١٣. وتمت تسهيلات أخرى للوفاء بحاجة صغار الفلاحين

زار مصر في أواخر أكتوبر أكثر من خمسين مندوباً من جمعية أرباب معامل الغزل والنسيج الدولية برئاسة السيد تشارلس مكارا لكي يتذكروا مع أرباب الزراعة في ما يهم الطرفين من المواضيع المختلفة. وقد جاء هؤلاء المندوبون من انكلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وبلجيكا وهولاندا وإيطاليا واليابان والبرتغال وسويسرا. ونتج من البحث معهم الوقوف على معلومات مفيدة تتعلق بما يطلبه الغزلون ورواؤا أهم المصاعب التي يلاقها الفلاحون ولانجبت الاختيار في العام الماضي إلى توليد اشكال قبة من القطن من اصناف مختلفة عرضت أمثلة منها على المندوبين لكي يفرسوها ولا يزال المراسلات دائمة مع جمعية أرباب معامل الغزل والنسيج ويرجى أن تؤدي إلى نتائج ذات قيمة كبيرة

وتقدّم هذا امر طال بعض عدداً من المندوبات التي يزرع فيها القطن الأشعوني والمندوبات التي يزرع فيها غيره من اصناف القطن. وسيتم من منع دخول القطن الواحد إلى المندوبات التي يزرع فيها غيره أن يقل الغش الذي كان فاشياً حتى الآن بجزء القطن الأشعوني بالتفصيل

تضاعف في غضون السنة عدد حقول الأمتحان التي يراد بها اصلاح طريقة الزرع فتج عنها من الدروس العملية ما ساعد التفتيش الزراعي مساعدة كبيرة. ولا يزال كثيرون يرضون بطيئهم حقولاً للأمتحان

وظهر من البحث في نتائج الري الخفيف والري الكثير أن الأول يؤول إلى التبرير في حبي القطن ولكنه قد يقل مائة غمرته وأما الثاني فيزيد هو الورق ويؤخر الموسم تأخيراً يضره فصل الدودة

وتنبت أحسن النتائج في بعض الأماكن من الري الخفيف المتقارب وفي غيرها

من الري الكثير نوداً المتباعد ولكن هذه الاماكن زلها اقل قابلية لنفوذ الماء فيه من
تراب الاولى

وانخذت تدابير شديدة لأعام النظام الذي اقيم لاستمصال دودة القطن سنة ١٩١٢
فالوسائل الاضافية التي اشارت بها اللجنة التي عينها نظارة الداخلية وذكرتها في تقرير
السابق عملت بها النظارة بمساعدة مصلحة الزراعة . وقد زادت مصلحة الزراعة عدد
مفتشيها فصاروا عشرة فيسرها تفتيش كل المديرية وعينت عشرين مساعداً خصوصاً
للمفتشين حصرت عملهم في مكافحة دودة القطن ولذلك لم يلزم أن يعين أكثر من ثمانية من
المساعدين الوقتين للمفتشين . وعين بعض معاوني السامين لكي يكون عملهم في المديرية
التي يكث فيها دود القطن . والمعهوم ان عملهم يكون محصوراً في مكافحة دودة القطن في
الصيف . واختير ٧٥ معاوناً وقتياً لمساعدتهم . واوقفت كل الاجازات التي يسطها الموظفون
الذين لهم علاقة بهذا العمل من المدير الى الشيخ وذلك من يونيو الى اغسطس وأبطل
قل هؤلاء الموظفين من جهة الى اخرى . وأبطلت الموالد ووقف عمل القرعة
وأفضلت مدارس القرى . وتليت خطب مخصوصة في الجوامع . وزيدت الغرامة الكبرى
لمن يرتكب مخالفة في مكافحة دودة القطن الى ثلاثة جنيهات . وأضيف التشغيل الى كل
الاحكام التي يحكم فيها بالحبس . وصدرت اوامر وزارة جعلت تقية دود القطن ويضد
من الاشغال التي يشغل بها من يحكم عليه بالحبس والتشغيل أو من يختار التشغيل بدل
الحبس الذي اختاره عوض الغرامة . وهذه القوانين افادت في أنها سهلت للسلطات بهم
مكافحة دود القطن الاستمالة بالسجونين واستخدامهم حيث لا يوجد العدد الكافي من
العمال بالطرق العادية . وبما يذكر في هذا الصدد ان الحكم على الفلاح الذي أهمل تقية
غيطه بتقية غيط جارو افاد في تحريك غيره الفلاحين . وأخيراً من قانون لوقاية الطيور
النافعة للزراعة وبعض هذه الطيور مثل ابي قردان التبنّي الظهر كاد يقرض فجعل
يتكاثر وسيعود كثيراً في الوجه البحري كما كان أولاً . وكانت نتيجة هذه التدابير ونتيجة
الهمة التي بذلها المسؤولون والتي يستحقون عليها كل مدح انه لم ينتج ضرر من دودة القطن
في موسم سنة ١٩١٢ مع انها كانت شديدة الوطأة جداً وسيعمل بهذه التدابير سنة ١٩١٣ ايضاً
وجاءت الاخبار عن ظهور دودة القطن في الاسبوع الثالث من شهر مايو في كل
جهات الوجه البحري وتزايدت الضرر الى اواسط يونيو وحينئذ صارت شديدة الخطر

وبلغت أشدها في الأسبوعين الأولين من شهر يوليو ولم يأتِ الأسبوع الثالث من شهر أغسطس حتى انقطع دابرهما. وقد علم أن من أسباب زوالها السريع ظهور مرض فيها يصيب ديدان الحشرات القشرية الجناح في بلدان أخرى ولكنه لم يكن معروفاً قبل الآن في القطر المصري. وقد أصابت الدودة ٩٥٠٣٠٠ فدان ووقعت في بعضها مراراً ولم تصب سوى ٨٣٠٠٠٠ فدان في العام السابق. وبلغ عدد أيام الشغل أي أيام المسكافة مضروباً بعدد الأهار ٧٧٩١٨٠٠ يوم وكان في العام السابق ٧٥٠٠٠٠٠ يوم من ذلك ٤٥٢٠٠ يوم بما قدمته الحكومة وكان ٨٩٧٠٠ سنة ١٩١١. و ٤١٦٤٠ يوماً دُفعت أجرها مع أموال الأطيان حسب منطوق البند الرابع من الدكرتو المتعلق بذلك وكان ١٢٦٣٠ سنة ١٩١١. ويظهر من ذلك أن عدد أيام الشغل كان أكثر مما في العام السابق ولكن الفلاحين اشتغلوا باختيارهم أكثر مما اشتغلوا في العام السابق. وبلغ عدد الأفدنة التي كان يعلن يومياً عن أصابتها بالدودة في الوجه البحري حينما كانت وطأة الدودة على أشدها ٦٦٧٠٠ ذلك عدا أطيان الدومين ومتوسط عدد الأهار الذين كانوا يستخدمون يومياً في تقويتها ٢٢٩٠٠٠ وأما سنة ١٩١١ فكان عدد الأفدنة ٥٢٧٠٠ وعدد الأهار ١٧٦٦٠٠

ولا بد من الإشارة إلى كثرة دود القطن الذي وجد في البرسيم هذه السنة فإن كثرة كانت غير عادية. ونشرت نشرات في آخر شهر مارس تنبه الناس إلى أن ري البرسيم بعد الأسبوع الأول من شهر مايو يساعد على تكاثر الدود. ولكن الفلاح ميل إلى تأخير بقائه برسيمه في الأرض كل سنة. وفي هذه السنة امتلأ البرسيم بالدود في أول يونيو وطلب من المديرين في الوجه البحري في ٩ يونيو أن يجلبوا الفلاحين يحشون البرسيم الأخضر ففعلوا وكان لذلك نتائج حسنة جداً لأنه مكّن من إهلاك جانب كبير من الدود الكبير الذي كان يأكل البرسيم. وسيوضع قانون لمنع ري البرسيم بعد العاشر من شهر مايو.

ومنحت الحكومة ٣٠٠٠ ج. م. مكافآت للذين عملوا في مكافحة دود القطن وسيدفع منها ١٣٠٠ ج. م. لموظفي المديرات ورجال البوليس وصف ضابطه والباقي للعمد والمشايج الذين يستحقون المكافأة. وقد كوفي بعضهم أيضاً بالرتب أو التياشين لاجل خدمهم.

إن دودة القطن لم تؤثر في قليل موسم سنة ١٩١٢ تأثيراً يذكر ولكن دودة اللوز آثرت في شمال مديرية البحيرة ومديرية الغربية. وقد ظهرت دودة اللوز القرظلية بمقادير كبيرة

وسببت خسارة مهمة في كثير من الابعاد وهي مما لم ينتبه له كثيراً قبل الآن . وقد ادت المباحث التي لا تزال جارية الى اكتشاف عدو طبيعي لهذه الحشرة . وجرى البحث ايضاً في دودة اللوز العادية التي تتلف مقداراً كبيراً من القطن كل سنة وارسلت الحكومة عالمها الحشري الى الهند لكي يأتي منها بالحلم الذي يسطو على دود اللوز في تلك البلاد فتجح في ما أرسل له . ويربى هذا الحلم الآن في مصر . واكتشف في الوقت نفسه عدو آخر لدود اللوز العادي سمي روغانس ككتشري *Rhogas Kitcheneri* وهو اكتشف مهم . ويرجى ان تكثير هذه الحليقات يقلل فلك دود اللوز في المستقبل . وقد قح قانون دود اللوز في هذه السنة ومنع زرع القطن العفر

ووانظت لجنة دود القطن ودود اللوز التي ألفت في العام السابق برئاسة البرنس حسين كامل باشا على اعمالها وجربت أنواعاً مختلفة من قاتلات الحشرات وقد وُصفت طبائع هذه الحشرات في نشرات اعدت بإدارتها ونشرت على الجمهور . ولكن زوال دود القطن فجأة بسبب المرض الذي اعتراه كما ذكر سابقاً لم يقر سبباً للحكم في محبة كثير من التجارب التي جربتها أو عدم محبتها

ذكرت في المقدمة التي قدمتها لهذا التقرير انشاء حلقات الاقطن . فان صفار الفلاحين في الوجه البحري ضيموا في الماضي لاسباب مختلفة في بيع قطعهم الذي هو مستديم ومن أهم هذه الاسباب تعرضهم لحداغ بعض التجار الذين لا يراعون ذمتهم ولحداغ العملاء الذين يشترون القطن في العزب فان هؤلاء المشتريين يخفون سعر السوق ويطرحون شيئاً كثيراً من وزن كل كيس ويحملون القطن مصاريف كثيرة للثقل والسمرة وتعيين الدرجة واقبح من ذلك كله موازينهم التي يمكن التلاعب فيها بالابهام والسبابة حتى لا يندر ان يخسر البائع عشرة ارطال الى العشرين رطلاً من كل كيس بهذه الاساليب الشائنة . ويعتقد الفلاحون غش المشتريين لهم ولو لم يستطيعوا ان يشتوا ذلك فيقابلون الغش بمثلهم يستعصوا عما خسروه وذلك بان يضعوا الرمل والطوب في اكياس القطن ويبلوه بلاء لكي يزيد وزنه

فانشت في العام الماضي حلقات الاقطن في كل الجهات التي يزرع القطن فيها لحماية صفار المزارعين من اساليب الغش التي اشترت اليها آخاً ولكي يزيد التقرب بين بائعي القطن ومشتريه اذ يتم البيع والشراء في مراكز معلومة على اسلوب منظم . وقد انشئ حتى الآن ٩٢ حلقة

وتقوم مجالس المديرية أو البلديات بنسقات هذه الحلقات وإدارتها . وتفتش عليها نظارة الداخلية بواسطة مفتش انكليزي ويراقب الموازين التي فيها مفتشون من قبل مصلحة الموازين والمكاييل ويمنحونها من وقت الى آخر

وعمل هذه الحلقات العام هو هذا : تعين قطعة من الارض مساحتها نحو فدان في مكان مناسب ويعمل لها سور ويقام في وسطها ميزان الحكومة ويوضع لوح في مكان تراه الاظفار تكتب عليه يومياً بأرقام كبيرة اسعار فتح السوق للقطن المحلوج وتكون قد جاءت بالتلفراف من وكيل في بورصة الاسكندرية

واذا حدث ارتفاع او هبوط بأكثر من خمسة غروش في الصباح يأتي تلفراف آخر ويعلق إعلاناً تغير السعر . وزد على ذلك ان البنك الاهلي المصري في الاسكندرية يرسل نشرة كل يوم بعد الظهر يذكر فيها آخر اسعار ميناء البصل لكل اصناف القطن والبزرة وتعلق هذه النشرة في مكان تسمو رؤيتها فيه . فيتيسر لكل فلاح صغير في القطر كله أن يعلم ما هي اسعار القطن الاخيرة في الاسكندرية فلا يضطر أن يعتمد على معلومات يأخذها من الناس لهم غرض

ويؤخذ على كل قطار يدخل الحلقة خمسة مليات لكي تتفقها مجالس المديرية على الحلقات . ويحق لكل صاحب قطن أن يزن كل قطعه بميزان الحكومة من غير أن يدفع رسماً آخر أو أن يزن بعض الاكياس من قبيل اعتبار الوزن الذي وزنه او يزنه المشتري . ولكل حلقة مدير يساعد وزان رسمي وبواب وبعض الحفراء والى جانب مكتب المدير فرع من بوك التوفير يستطيع البائع أن يودعه ما شاء من الثمن الذي قبضه . وهناك مخازن يمكن استئجارها لحزن القطن

ويظهر من تقارير سنة ١٩١٢ ان ١٨٥٠٠٠ من الملاك جلبوا ٥٩٣٠٠٠ قطار من القطن الى هذه الحلقات وان الرسوم التي جمعتها الحلقات بلغت ٣٧٠٠ ج . ولم يكن موسم القطن قد انتهى في آخر ديسمبر فسيدخل الحلقات جانب كبير من القطن في الجهات السفلى من الوجه البحري

وقد وفقت هذه الحلقات بأهم الاغراض المطلوبة منها وهو مساعدة صغار الفلاحين على بيع اقطانهم من غير ان يخذعوا وان يكن اكثرها لم ينجح النجاح التام حتى الآن اذا نظر اليها من الجهة المالية . ودخول أكثر من نصف مليون قطار الى هذه الحلقات في أول

فصل قمت فيه لا يدل على الفشل مطلقاً لاسيما وان نصف موسم القطن المصري على الاقل يباع قبلما يجمع فيؤخذ ثواباً الى المخازن او الى معامل الخليج وقد صادف هذا المشروع مقاومة شديدة من صغار التجار ومن القباينة واعتصب صغار التجار في بعض الاماكن على الامتناع عن دخول الحفقات ومشتري القطن الذي مر بها ولكن جاءت رسائل من كبار تجار القطن تدل على ان التجار الامناء رحبوا بهذا المشروع لانه مهّد السبيل لهم لمناظرة التجار الذين لا يدققون مثلهم في معاملاتهم. وقد ساعد هذا المشروع جماعة من ممثلي اكبر تجار القطن في البلاد مساعدة فعلية تستحق الذكر

١٤ - السكر ومحصولات اخرى

ان محصول قصب السكر لسنة ١٩١٢ - ١٩١٣ الذي ينتهي في ابريل يقدر بنحو ٩٦٥٠٠٠ طن اي انه اكثر من المحصول السابق بنحو عشرة في المئة . والظاهر ان هذه الزيادة لم تنتج من التحسن في الاحوال الجوية بل ان زمام الارض التي زرعت قصباً زاد ٥٠٠٠ فدان وان القصب البلدي اُبدل بالنصف المعروف بجولوى ١٠٥ . ونتج في كوم امبو نتائج تبشر بنجاح كبير حيث زرع القصب بكثرة بدل مزروعات اخرى . ويقدر القصب الذي يدخل معامل شركة السكر في سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ بنحو ٧٥٥٠٠٠ طن يقابلها ٥٣٧٣٣٥ طناً دخلتها سنة ١٩١١ - ١٩١٢ وما بقي من القصب يصير في المعاصر البلدية او يباع ليحم

ويقال ان معدل السكر في القصب اقل قليلاً مما كان في العام الماضي ولكن يرجح ان النتائج الاخيرة ستدل على انه مثل العام الماضي اي من ١٢,٦ الى ١٢,٧ في المئة . ثم ان القسم العلمي من اقسام مصلحة الزراعة اهم بأمر له شأن كبير في زراعه الجائن . فقد ذكرت في التقرير السابق انه استعمل معالجة الحشرات القشرية التي تسطو على اشجار البرتقال بتبخيرها بالسيانيد تحت الحيام . وقد زاد الطلب جداً على هذه المعالجة حتى دعت الحال الى زيادة عدد المعدات والعمال المعيّنين لذلك . والبحث جار الآن لاستئصال المرض الذي يعترى الموز . ووضع مشروع قانون بحول اولياء الامر تهيش كل النباتات التي تدخل القطن المصري ومعالجتها منعاً لدخول الامراض بها . واتي بالحشرة التي تولد الالك *Tachardia lacca* من بلاد الهند وريت على بعض الاشجار ويرجى ان يصير الالك في المستقبل من الحاصلات المصرية المهمة

وينشر الآن جدول شهري فيه تفصيل اسعار الحاصلات الزراعية في بعض الاسواق المصرية المهمة والغرض منه منع المشتري من غش بسطاء الفلاحين الذين يجهلون الاسعار الجارية . وقد ارتفعت اسعار القول والشعير سنة ١٩١٢ ارتفاعاً فاحشاً بسبب احتكار البعض لها

١٥- طاعون الحيوانات والمواشي

استمر التنقص في عدد البقر والجواميس فمن قانون يمنع ذبح عجول البقر التي عمرها اقل من سنتين لكي لا تهل المواشي اللازمة للزراعة لكن هذا القانون لا يمنع ذبح عجول الجواميس

ولا يربى في القطر المصري ما يكفي من الغنم والبقر ونحوها للذبح ولذلك لا بد من جاب المواشي والقطعان من الخارج او الاعتماد على اللحم المحفوظ بالتبريد . ولما كانت اقرب الاماكن التي تجلب منها هذه الحيوانات غير خالية من الامراض المعدية دعت الحال الى الاصلاح في تنظيم قسم الطب البيطري والوسائل المستخدمة لمقاومة امراض المواشي . وقد ظهر من اختبار المعالجة بالمصل في السنوات الاخيرة انه يفيد في توقيف طاعون المواشي عند اول ظهوره ولكنه غير كاف لاستئصال شأفته ولذلك عينت لجنة في شهر ابريل الماضي لدرس هذا الموضوع بمخبره . ولم يتم تقرير هذه اللجنة حتى الآن ولكن نتج من بحثها انها جربت تجارب كثيرة في التلقيح المزودج الى ان يمدى الحيوان السليم بالمرض ويلقح بالمصل في الوقت نفسه فيوقى وقاية تامة . وقد وضعت مواشي مصلحة الدومين تحت تصرف ادارة الطب البيطري لاجراء هذا التلقيح فيها . ووسعت دار عمل المصل لكي تقوم بالطلب المتزايد منها فصارت تسع اربعمائة ماشية

الباب الثالث

في الاشغال العمومية

١٦- مناسيب النيل ومياه الري

افتتحت سنة ١٩١٢ والدلائل تدل على ان النيل سيكون منخفضاً انخفاضاً غير عادي ولا بد من اتخاذ كل الوسائل لتوزيع مائه بالتوسط . فعملت المناوبات الصيفية من اول ابريل

وزادت شدة بتقدم الفصل . وعمل بقانون منع ري الشراقي من نصف مايو الى نحو آخر يوليو تقريباً . وكانت نتيجة هذه التدابير انه من آخر مدة الري الصيفي لم يضر من زراعة الارز من قلة الري الا ١١ في المئة وان الزمام للزروع قطعاً وهو نحو ١٧٠٠٠٠٠ فدان روي الري الكافي ولو لم يرو ريا غزيراً . وحدث في بعض الاماكن ان وصل الماء الكافي الى اذبال الترع الصغيرة حيث كان وصوله صعباً في السنين الماضية والسبب الاكبر لذلك تعديل المواسير الآخذة من الترع حيث كانت سابقاً أوسع مما يلزم

وجاء الفيضان متأخراً وواطئاً وقصير المدة جداً وابتدأ الهبوط الحقيقي في حلقا في ١٠ سبتمبر بدلاً من نحو ٣٠ سبتمبر كما هو المعتاد في الغالب . وهذه الاحوال غير العادية كان يجب أن تجعل ماء النيل غير كاف لري الوجه القبلي لولا قنطرة اسنا فلم يتخلف من الشراقي غير ٢٢٠٠٠ فدان

ولوطوء الفيضان قل الطلب كثيراً على رجال العونة لحفظ جسور النيل وجسور الحياض كما يظهر من المقابلة مع السنين الماضية

١٩١٢	١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	
١٠١٤٩	٩٧٢٦	١٠١٢٥	١٢٢٧٣	الوجه القبلي
١٥٢٤	٣٨١٦	٩٠٧٦	٨٥٦٤	الوجه البحري
١١٦٧٣	١٣٥٤٢	١٩٢٠١	٢٠٨٣٧	المجموع

وقد جرى البحث حديثاً في مقدار تصرف المياه من النيل فانه ظهر من الحساب المبني على مقدار المياه المنصبة من ابواب خزان اصوان ان الحساب العادي لقنطار المنصرف بأمطار المجرى يعمل بمقدار الماء المنصرف أكثر من مقدار الماء المنصب فعلاً . فبحثت مصلحة المساحة في هذا الخلل حسابياً فوجدت انه يجب أن يطرح من المقدار المحسوب بأمطار المجرى عشرون في المئة مدة الفيضان و ١٠ في المئة الى ١٥ في المئة مدة التحريق والبحث جار الآن فيما يجب اتخاذه لاصلاح حساب أمطار المجرى

١٧- اعمال الري

خزان اصوان

تمت تلية خزان اصوان في شهر ديسمبر كما ذكرت آتقاً وقد بلغت القيمة كلها ١٥٢٠٠٠٠ ج م. منها ١٢٠٠٠٠٠ ج م. للبناء والباقي اعطي اصلحة الانار للبحث والتفت في الوادي الذي تغمره المياه ولدفع قيمة ما تزرع ملكيته من اراضي التوين ومنازلهم على ضفاف ذلك الوادي

وقد كان الخزان الاصلي يسع ٩٨٠٠٠٠٠٠ متر مكعب من الماء فصار يسع بعد تعالته ٢٤٢٠٠٠٠٠٠ متر مكعب

ومن سوء الحظ ان السر بيامين باكر الذي رسم مشروع سد اصوان وكان رئيس اللجنة المختطة التي وضعت رسومه الاصلية لم يش حتى يرى تمام هذا العمل في حياته على أن ذلك البناء كله يشهد شهادة خالدة ساطعة بانه كان من نواحي المهندسين

١٨- صرف الاراضي

شرحت في تقريرى عن السنة الماضية اعمال الصرف الجديدة المراد عملها في البحيرة والقرية شرحاً مسهباً في سنة ١٩١٢ تقدم العمل كثيراً في المقدمات اللازمة لتلك الاعمال فقدت الشروط مع شركات الكراكات ويصنع الآن عدد من الكراكات ويسلم عن قريب . وتسهل العمل في مديرية البحيرة شرعوا في جلب اكبر كراكة اليها من كراكات السودان ومعظم سمها ٥٠٠ متر مكعب في الساعة

١٩- الكباري والمباني الاميرية

فتح كبرى بلاق لتلق في يوليو ١٩١٢ وهو يصل بين اواسط القاهرة من جهة الجزيرة وضة النيل الغربية من جهة اخرى. وفتح جيتذايضاً الكبرى الذي هو اصغر منه على البحر الاعمى وقد بلغت قيمة عمل الكبيرين وما يدانتهما من الشوارع وسور الرصيف ايضاً ٥٣٠٠٠٠ ج م. وابتدأ بناء كبرى جديد يقوم مقام كبرى البحر الاعمى الذي كان في ما مضى الكبرى الوحيد للعبور الى ضفة النيل الغربية

ونظمت مصلحة المباني الاميرية من جديد اثر انشاء مصلحة للبلديات تتبع نظارة الداخلية وتراقب الاعمال الهندسية الصغرى مثل الماء والتور الكهربائي والطرق ضمن الحدود البلدية في بادر الاقاليم . وتم في هذه السنة بناء عدة مباني جديدة اهمها محكمة العطارين بالاسكندرية ومركز ابو حمص ومكتب بوسطة بها ومستشفى للأمراض العفنة في العباسية وأعيد بناء جانب كبير من سقف المتكخانة المصرية لان سقفها الاصلي المبني بالحديد والحرسانة ظهرت فيه علامات التصدع

٢٠- حفظ الآثار العربية

عين مبلغ ١٧٠٠٠ ج.م سنة ١٩١٢ لتجديد وترميم الجوامع وبعض الآثار العربية والقبطة ومن جعلها جامع السلطان حسن وجامع الماز وجامع جمال الدين الاستبدار ومارستان فلاوون وسور المدينة وكنيسة ابي سرجه والدير الاحمر بسوهاج وزيدت تحف المتحف العربي ٨٠٠ تحفة جديدة وانشئ متحف قبطي في مصر الشقيقة باعانة صغيرة من الحكومة

٢١- مصلحة الآثار

نشر القانون المذكور في قريري الماضي لحفظ الآثار القديمة فاتج نتائج حسنة وقد نهجت مصلحة الآثار منهاجاً جديداً فانشأت متحفاً جديداً بمديرية اصوان في جزير قاصوان وقد خفف متحف الاسكندرية بعض الثقل عن المتكخانة القاهرة ولكن المتحفين كليهما لا يسعان آثار بلاد اثرية كالبلاد المصرية . اما المتحف الجديد فيحتوي على الآثار التي توجد في مديرية اصوان المثلة لمملكة التوبة القديمة

الباب الرابع

في المرافق

٢٢- كلام عام

اهم ما امتازت به هذه السنة ارقاء سياسة التعاون بين نظارة المرافق ومجالس المديریات . وقد اشرت الى تلك السياسة بالاجمال في التقارير السابقة . فقد تم الاتفاق على

ان مجالس المديرية تتولى أمر التعليم الاول في الكتاب والابتدائي في المدارس الابتدائية وتسلم نظارة المعارف مدارسها الثانوية . وعلى ان نظارة المعارف تتولى أمر التفتيش في المدارس كلها على اختلاف طبقاتها تحت مراقبة رجال الحكومة المحلية . وسيرد الكلام بالإسهاب على هذه التفتيشات الجارية الآن في فصل (مجالس المديرية) ويظهر في الجدولين التاليين ما كان عليه عدد التلامذة الذين حضروا سنة ١٩١٢ الى المدارس التي تحت ادارة نظارة المعارف رأساً في الجدول الاول والمدارس التي تحت تفتيشها في الجدول الثاني

الجدول الاول

الطبقة	العدد	الحضور		الجملة
		الصبيان	البنات	
(١) المدارس الاولى				
مكاتب ديوان الاوقاف	١٤٦	٩٧١٠	٥٢٥٥	١٤٩٦٥
مدارس تعليم معلمي الكتابيب	٦	٤٨١	١٠٩	٥٩٠
مدارس تدبير المنزل	١		٥٥	٥٥
مدارس الصنائع	٣	٦٢٩		٦٢٩
(٢) المدارس العليا				
المدارس الابتدائية العليا	٣٤	٧٠٩٠	٤٦١	٧٥٥١
المدارس الثانوية	٦	٢٤٨٥		٢٤٨٥
المدارس الصناعية و(الفرق الليلية)	٦	١٤١٤		١٤١٤
الكليات الفنية	٦	١٢٧١	٣٦	١٣٠٧
الرسالة المصرية في اوربا		٤٦	٥	٥١
الجملة	٢٠٨	٢٣١٢٦	٥٩٢١	٢٩٠٤٧

الجدول الثاني

الحضور			العدد	الطبعة	
الجهة	البنات	الصغار			
٧٨٥٨٠	٢١٥٥٥	٢٠٦٠٣٣	٣٩٩٦	(١) المدارس الأولية	المدارس الأولية
٣٨	٣٨	٢٤	١	كتائب السكة الحديد	كتائب السكة الحديد
٨٨	٢٢٥	٣٤٣٤	٣٧	كتائب مجالس المديرات ذات	كتائب مجالس المديرات ذات
٣٠٤٦	٤٦٣	٢٥٨٢	١٦	الكتائب الحكومية (الإعانة)	الكتائب الحكومية (الإعانة)
٣٦٥٩	٢٢٥	٣٤٣٤	١	مدارس تدبير المنزل التابعة لمجالس المديرات	مدارس تدبير المنزل التابعة لمجالس المديرات
٣٨	٣٨	٢٤	١	مدارس تدبير المنزل الحكومية	مدارس تدبير المنزل الحكومية
٣٠٤٦	٢٢٥	٣٤٣٤	١	المدارس التعليمية لمجالس المديرات	المدارس التعليمية لمجالس المديرات
٣٦٥٩	٢٢٥	٣٤٣٤	١٢	المدارس الصناعية والزراعية التابعة لمجالس المديرات	المدارس الصناعية والزراعية التابعة لمجالس المديرات
٣٨	٣٨	٢٤	٣	المدارس الصناعية والزراعية الحكومية	المدارس الصناعية والزراعية الحكومية
٣٠٤٦	٢٢٥	٣٤٣٤	١	(٢) المدارس العليا	(٢) المدارس العليا
٣٦٥٩	٢٢٥	٣٤٣٤	١	مدرسة التتويح الحكومية	مدرسة التتويح الحكومية
٣٨	٢٢٥	٣٤٣٤	٣٧	المدارس الابتدائية العليا التابعة لمجالس المديرات	المدارس الابتدائية العليا التابعة لمجالس المديرات
٣٠٤٦	٢٢٥	٣٤٣٤	١٦	المدارس الابتدائية العليا الحكومية	المدارس الابتدائية العليا الحكومية
٣٦٥٩	٢٢٥	٣٤٣٤	١	مدرسة تعليم المرحلات والثلاث (الدايات)	مدرسة تعليم المرحلات والثلاث (الدايات)
٣٨	٢٢٥	٣٤٣٤	١	المعروف الذين يدرسون في أوروبا على نفقتهم	المعروف الذين يدرسون في أوروبا على نفقتهم

الجهة

والمدارس الآن في طور الانتقال من حال الى حال ولا بد من مضي زمن حتي يتم تنظيمها المقصود فان نظارة المعارف لم تسلم مجالس المديريات مدرسة من المدارس الابتدائية التابعة لها حتى الآن

ولم تكن تفتش في السنة الماضية غير ٤٧٥ مدرسة من جميع مدارس مجالس المديريات التي يبلغ عددها ٩٥٥ مدرسة وهي على اختلاف طبقاتها تحت ادارة مجالس المديريات مباشرة أو تأخذ اعانة منها . غير ان سبعة من تلك المجالس جعلت مدارسها كلها تحت تفتيش نظارة المعارف . والمجالس الباقية جعلت بعض مدارسها كذلك

٢٣- التعليم الاولي

يظهر عما ذكر آتياً ان مجالس المديريات اصبحت الآن مسؤولة عن زيادة التحسين والترقية في الكتائب التي كانت تأخذ الاعانات من نظارة المعارف غير ان نظارة المعارف لا تزال تتولى مباشرة مراقبة ١٤٦ كتاباً اكثرها في القاهرة وكن ديوان الاوقاف قدناط ادارتها بها اصلاً ويظهر من التقارير الاخيرة ان ادارتها حسنة وانها بالنظر الى احوالها العمومية وأوصاف معلميها وحسن تجهيزها تعد مثلاً تظم عليه الكتائب في الاقاليم

٢٤- التعليم الابتدائي

كان في مدارس الصبيان الابتدائية التابعة لنظارة المعارف ٧٠٩٠ تلميذاً سنة ١٩١٢ نقص عددهم ١٥٤ تلميذاً عما كان سنة ١٩١١ وكان متوسط عدد الحضور ٩٦ في المئة من عدد المقعدين في الدفاتر

ويعلم الاقباط تعليمهم الديني الخاص في ٢١ مدرسة من هذه المدارس ولا يزال المعلمون يزدادون ارقاء وكفاءة فقد استبدل عدد من المعلمين الموقتين الذين لم يكن يقدم شهادات بملمين حازوا دبلوما المدرسة الحديوية أو المدرسة النصرية في الصيف الماضي . وأما المعلمون الذين خرجوا من وظائفهم فاستخدموا حالاً في مدارس مجالس المديريات

وقد قص عدد الذين تقدموا للحصول على الشهادة الابتدائية عما كان عليه سنة ١٩١١ والسبب في ذلك هو ولا ريب حلول الشهادة الثانوية تدريجاً محل الشهادة الابتدائية

للاستخدام في الحكومة وجل ما يقصد بالشهادة الابتدائية الآن الدخول الى المدارس الثانوية . ويقسم التلامذة الذين تقدموا لتيل الشهادة الابتدائية سنة ١٩١٢ هكذا

من مدارس تابعة لنظارة المعارف ١٦١٠

من مدارس اخرى ٣٤٧٣

تلامذة درسوا على اقراد ٩٧٣

الجملة ٦٠٥٦

وبلغ عدد التاجحين ٢٧٩١ أو ٤٦ في المئة من عددهم كلهم يقابله ٤٥ في المئة سنة ١٩١١ وما يستحق الذكر ان متوسط سن التاجحين من تلامذة مدارس نظارة المعارف كان ١٥ سنة و ٥ اشهر واما متوسط سن سائر التاجحين فكان ١٧ سنة ومن الذين نالوا الشهادة ٦٤ في المئة يتمون الآن دروسهم و ٢٥ في المئة بلا شغل واستخدمت الحكومة ١٥٤ من ٢٧٩١

٢٥ — التعليم الثانوي

التعليم الثانوي يرتقي ويتسع الآن سريعاً . فبحسب الاتفاق الذي تم بين نظارة المعارف ومجالس المديرية اخذت نظارة المعارف المدرسة الثانوية في طنطا من مديرية الغربية فصار عدد المدارس الثانوية التابعة لها ستاً بعد ما كان خساً . وصار عدد التلامذة الذين يدرسون في هذه المدارس بعد هذه الزيادة وتوسيع مدرسة رأس العين ٢٤٨٥ تلميذاً مقابل ٢١٦٠ سنة ١٩١١

وربط مبلغ من المال في ميزانية ١٩١٣ منح امانات للمدارس الثانوية المصرية الخصوصية . وذلك قدم عظيم الاعمية لانه مضى اعوام كثيرة ولم يكند يكون في مصر مدارس يدرس فيها المصريون العلوم الثانوية درساً جيداً بخارج مدارس الحكومة غير المدارس الاجنبية التابعة للجمعيات الدفينة والحيرية ولكن الرغبة في درس الدروس الثانوية ازدادت منذ اربع سنوات او خمس فحمل ذلك المصريين انفسهم على فتح مدارس ثانوية خصوصية يزداد عددها ازيداداً مطرداً . ومنها ما هو للجمعيات الحيرية الاسلامية والتبعية وما هو لانس فتحوها قصد الربح منها . وعددها الآن على اختلاف انواعها ٣١ مدرسة فتمين مال لتمحها الاعانة يمكن نظارة المعارف من الشروع في ضبطها وتوجيهها احسن توجيه

فإذا دامت وارتقى أحسنها حتى يبلغ الغاية من الجودة والفائدة كان ذلك هدماً أكيداً في تنظيم التعليم الثانوي وإصلاح شأنه . ويتبين القارئ كيف يكون الإقبال على الإعانة من أن خمس مدارس ثانوية من المدارس الخصوصية المضربة وعدد تلامذتها نحو ١٠٠٠ تلميذ بادر أصحابها في الشهور الماضية فطلبوا أن توضع مدارسهم تحت مراقبة نظارة المعارف وتحتبشها . وما لا يخلو ذكره من فائدة في ما يتعلق بالتعليم الثانوي تفضل التلامذة أخيراً درس الدروس العلمية على الدروس الأدبية . فانه لما قسمت الدروس الى ذينك القسمين الكبيرين كان المظنون أن التلامذة يفضلون درس الدروس الأدبية التي تقدم ل مدرسة الحقوق على درس الدروس العلمية التي تقدم للمدرستي الطب والمهندسخانة . وقد كان هذا هو الواقع مدة اعوام ولكن منذ عام ١٩٠٩ زاد عدد تلامذة القسم الطبي على تلامذة القسم الأدبي حتى اقتضى الامر تحويل بعض الفرق الأدبية في السنة الماضية الى فرق علمية وتأني عن ذلك ان عدد الفرق العلمية صار الآن ١٣ والأدبية ٥ فقط . وهذا التحول عن الدروس الأدبية الى الدروس العلمية يمكن ان يكون ناتجاً عن اقتناع التلامذة اواستناع والسيهم بان القضاء والمحاماة قد استوفيا حاجتهما وأكثر من الطلاب ولكنه بعد مع ذلك أمراً جيداً لاحتياج الجمهور الى تعلم العمليات أكثر من الاديات

وقد بلغ عدد الذين جازوا امتحان القسم الاول لشهادة الدراسة الثانوية ٤٠ في المئة وذلك أعظم عدد منذ سنة ١٩٠٩ وذكر المتحنون في تقريرهم عن اوراق الامتحان ان التلامذة تقدموا في العلوم كلها ما عدا الترجمة والحساب والعلوم الطبيعية وأما اللغات الاوربية والجبر والهندسة والتاريخ والجغرافية فقد بلغت اوراق الامتحان فيها اعلى ما بلغت في السنين الاخيرة

وبلغ عدد الذين جازوا امتحان القسم الثاني لشهادة الدراسة الثانوية ٣٣ في المئة وذلك اقل عدد منذ سنة ١٩٠٠ لانه وإن كان عدد الذين جازوا الامتحان من تلامذة مدارس الحكومة قد بلغ ٦١ في المئة لكن الذين جازوا الامتحان من سائر التلامذة لم يكن الا ١٧ في المئة فلمدم نجاح هؤلاء الآخرين بسبب قلة استعدادهم انخفاض عدد الناجحين في المئة كما تقدم . ثم ان المتحسين قد لحظوا من اوراق الامتحان انها تدل على ضعف المتحسين عموماً في العلوم كلها ما خلا اللغات الاوربية والهندسة

ويظهر من الجداولين التاليين عدد الذين لا يزالون يتمون دروسهم والذين استخدموا والباقيين بلا خدمة بعد ما حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية في قسمي الامتحان سنة ١٩١٢

القسم الاول

		تلامذة يتمون دروسهم
	٤٣١	في مدارس الحكومة
	٢١٩	في المدارس الخصوصية
	٤	الذين يدرسون على افراد
٦٥٤		
	٣	الذين يتمون دروسهم في الخارج
	٢	في بلاد الانكليز
٥		في فرنسا
	٣٠	المستخدمون
	٢٦	في الحكومة
٥٦		في المحلات الخصوصية
١٩		الذين بلا خدمة
٧٣٤		الجملة

القسم الثاني

		تلامذة يتمون دروسهم
	٢٥٦	في مدارس الحكومة العليا
	٦	في مدارس غير مصرية بمصر او على افراد
٢٦٢		
	٩	في مدارس خارج القطر
	٧	ببلاد الانكليز
	٢	فرنسا
	٣	المانيا
٢١		سورية
٢٨٣		الجملة

	المستخدمون
٤٦	في الحكومة
١٤	خارجها
٦٠	
٢٤	الذين بلا خدمة
٣٦٧	الجملة

٢٦- تعليم البنات

لم يبدُ قص الطلب على مدارس البنات بمصر . وقد ذكرت في تقرير السنة الماضية عدم وجود الحملات الموافقة للمدارس والمعلمات المستوفيات شروط التعليم وان ذلك يجعل عجالة هذه الحركة المتزايدة أمراً عسيراً فم بعض ما يفي بالحاجة من هذا القليل في السنة الماضية فان التولين أمر التعليم ساعون في جعل التعليم في كليات البنات تعليمياً عملياً وفي تربية البنات على تدير الامور المنزلية فسينوا معلمات لهذه الغاية خصوصاً . وجعلوا من جملة الواجبات المقررة عليهن مراقبة نظافة البنات وملاحظة حالتهن الجسدية . وأضافوا قسماً جديداً الى مدرسة تعليم معلمات الكليات في بولاق لكي يعدهن المعلمات لتعليم التلميذات تدير الامور المنزلية في تلك الكليات و اضافوا أيضاً الى مدارس البنات الابتدائية محلات للطبخ والفصل وزادوا عدد معلماتها بتعيين معلمات مدربات لتعليم التلميذات تدير المنزل . وجعلوا هذه الحاجات الخصوصية في تعليم البنات نصب عيونهم في رسم الرسوم ووضع المقاييس لبناء المدرستين الجديدتين اللتين يراد بناؤهما لتعليم البنات في القاهرة والاسكندرية

ثم ان مصلحة التعليم الصناعي وجهت مزيد انتباهها الى مسألة تعليم البنات تعليمياً عملياً فوسعت مدرسة تعليم التدير المنزلي في القبة وحسنتها

ومما يحسن ذكره ان ٢٩ تلميذة أتممن تعلمهن فيها سنة ١٩١٢ واستخدمن حالاً بعد ذلك إما معلمات في المدارس أو معلمات وتلميذات وقمت جمعية محلية مدرسة شبيهة بهذه في دمياط وأضاف مجلس مديرية الجيزة قسماً لتعليم تدير المنزل الى مدرسة البنات التابعة له . وهذه الشواهد تدل على ان حركة تعليم البنات المصريات للاعمال البيتية صارت حركة فعلية

وتحتوي المدرسة السنية ومدرسة عباس الابتدائية للبنات على ٤٦١ تلميذة وكلتاها ملائحة لاتسع الطلب للترزايد للدخول اليها . وتدير المملكات مثل هؤلاء التلميذات صعب لان الوالدين الذين يكون لهم منزلة في الهيئة الاجتماعية يكرهون أن يملوا بناتهم حتى يحصلن معاشهن بالتعليم

وقد ازدادت الحاجة الى المملكات بعد ما فتحت مجالس المديريات مدارس جديدة للبنات وزاد الطلب على المملكات وزاد عدد التلميذات في مدرسة التعليم السنية سنة ١٩١٢ وأرسل عدة من التلميذات المصريات الى بلاد الانكليز كما أرسلن في السنة التي قبلها ليتعلمن تعلم صناعة التعليم ولا تزال الحاجة شديدة الى تذاير اخرى لتعليم المملكات المصريات

٢٧- التعليم الزراعي والصناعي والتجاري

يظهر عدد المدارس التابعة لمصلحة هذا التعليم وعدد تلامذتها في السنتين الماضيتين في الجدول التالي

١٩٢٢			١٩٢١			
جملة	مساه	نهار	جملة	مساه	نهار	
						مدارس تابعة للمصلحة
١٣	٣	١٠	١٢	٣	٩	عدد المدارس
٢٣٧٢	٧٦١	١٦١١	٢٠٩٧	٧١٠	١٣٨٧	عدد التلامذة
						مدارس اخرى
١٩	١	١٨	١٤	٠٠	١٤	عدد المدارس
٢٣١٩	٤٠	٢١٧٩	١٩٦٨	٠٠	١٩٦٨	عدد التلامذة
						الجملة
٣٢	٤	٢٨	٢٦	٣	٢٣	مدارس
٤٥٩١	٨٠١	٣٧٩٠	٤٠٦٥	٧١٠	٣٣٥٥	تلامذة

بالارقام المذكورة آنفاً تدل على تقدم حسن جداً وعلى ارتفاعهم اذالتعليم السلي الوافي بمطالبات البلادهم يتقدم بهصر الامنذ مئة قصيرة . وربما يانه يظل يتقدم في السنين المقبلة

ثم انه بحسب الاتفاق الذي تم بين نظارة المعارف ومجالس المديرية أصبح من واجبات مجالس المديرية ان توجد المدارس الاخرى الصناعية الابتدائية والمتوسطة وأما مصلحة التعليم الصناعي فتتولى امر المدارس التي هي أعلى منها وتراقب بقية المدارس مراقبة عمومية . ويسرنى أن أقول أن الحال على غاية ما يرام في أمر المراقبة فانه لما أنشئت مصلحة التعليم الصناعي باشرت المدارس القليلة التي كانت موجودة حينئذ من نوع المدارس التي نحن بصددنا الى الانفتاح بمشورتها ومساعدتها ثم زاد نفوذ المصلحة واتسعت دائرة نظرها بانشاء المدارس الزراعية الحديثة وبالأعمال الجديدة التي نيطت بمجالس المديرية بحيث أصبحت كل المدارس الصناعية والزراعية في القطر شديدة العلاقة بها وارتبطت كلها معاً بنظام التفتيش والإعانات فان نحو ١٠ في المئة من ميزانية تلك المصلحة (وسبيلغ ١١٤٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٣) قد خصت بتلك الإعانات

ولا يجد التلامذة الذين يتخرجون من المدارس التي تعلم هذا التعليم صعوبة في الحصول على خدمة رابحة فقد قبلت نظارة الاشغال العمومية كل الذين تخرجوا من مدرسة المهندسخانة وعينهم مساعدين مهندسين او معارين وكل التلامذة السابقين الذين خرجوا من مدرسة الزراعة بالحيزة استخدموا ايضاً وازداد الطلب عن الموجود منهم بعد ما طلبوا معلمين للمدارس الزراعية الجديدة واستخدم التلامذة الذين تخرجوا في مدرسة الصنائع في بولاق في المحلات الخصوصية

وواضح انه على مر الايام يزداد عدد المدارس وعدد الذين يخرجون منها سنوياً ويطلبون الاستخدام حتى لا تستطيع الحكومة استخدامهم كلهم. ولكن الغرض من التعليم الصناعي لا يقتصر على سد حاجة الحكومة فقط معها كان ذلك مهماً بالذات بل يقصد به ايضاً مساعدة الافراد على تحصيل رزقهم خارجاً عن الحكومة . فالغرض من المدارس الصناعية هو اعداد تلامذتها للحرف ومن المدارس الزراعية تعليم الاحداث الذين يعملون بعد ذلك في اراضيهم أو يستخدمون في وظائف ثانوية يعول عليها في أراضي غيرهم والغرض من المدارس التجارية التي أنشئت حديثاً اعداد المصريين للاشتراك في نصيب أعظم من نصيبهم الحالي في أشغال بلادهم المالية ومتاجرها

ولعل خدمة الحكومة كانت تمير في ماضى الغاية الوحيدة المقصودة من التعليم أما الآن فيجب ان يعلم الشبان ان أمامهم مطالب أخرى يبتذلون قواهم فيها وأنهم انما كانوا على

ما يرام من المقدرة والكفاءة للعمل كسبوا رزقهم من وظائف ومهن خصوصية خارجة عن خدمة الحكومة

التعليم الزراعي

قدم التعليم الزراعي سنة ١٩١٢ فبلغ عدد تلامذته ٤٥٣ مقابل ٣٥٦ سنة ١٩١١ وأنشأت مجالس المديريات مدارس زراعية تعرف بمدارس العزب في نجع حمادي والعايط وامبابه . وأضيفت أقسام زراعية ذات حقول للتجارب الى ستة كتابت بمديرية الشرقية ووضعت أيضاً مشروعات لمدارس زراعية أخرى وساعدت المصلحة في ذلك إما بإعطاء رسومها أو بإظهار مواطن التحسين والإصلاح فيها أو برسم خطة العمل بها وهي المدرسة الزراعية المتوسطة في شين الكوم وقد قدم البناء فيها كثيراً ومدرسة عزبة في المتصورة ومدارس أخرى مثلها في السنطة وبله بمديرية الغربية وفي أبو تيج بمديرية أسيوط وفي المزغونة بمديرية الجيزة

فالتعليم الزراعي الأولي جار على ساق وقدم حتى لم يعد يتيسر تدير العدد الكافي من المعلمين للتعليم في مدارس فأصاب مدارس العزب بعض العطل من جراء ذلك وبلغ عدد تلامذة مدرسة الزراعة المتوسطة في مشهر ٨٤ تلميذاً وزيدت محلاتها حتى تسع الذين يطلبون الدخول إليها وعدد هم دائم الزيادة ورفقت مدرسة الزراعة في الجيزة رسمياً الى مصاف الكليات العالية وبلغ عدد تلامذتها الآن ١٨٣ منهم ثلثه وعشرون مستعدون للدبلوما سنة ١٩١٢ وأضيف الى معلمها تلميذان من تلامذتها السابقين بعد ما درسوا في بلاد الانكليز احدهما مدرس في الزراعة والاخر مساعد في علمي الحيوان والحشرات . وقد طرق باب جديد لترقية هذه المدرسة باعداد حديقة نباتية لها وآهان ادوات محل الالبان فيها وتعليم تربية الدجاج لتلامذتها

التعليم الصناعي

عدد المدارس الصناعية الآن ٢٣ مدرسة وعدد تلامذتها ٣١٧٧ مقابل ٢١ مدرسة و٢٩٥٣ تلميذاً سنة ١٩١١

فالدرجة الابتدائية من درجات هذا التعليم هي مثل درجة التعليم في مدارس الصناعة والورش ومنها ثلاث مدارس وهي ورشة بولاق وورشة أسيوط ومدرسة المتصورة

الصناعية تحت المصاحفة موظفي المصلحة وعدد التلامذة فيها ٢٧٣ و ١٩٥ و ١٩٦ على التوالي وهذه المدارس كلها قد جاءت بفتاح حسن فزاد طلب عمل الاعمال فيها وزادت مصنوعاتها اماناً وهاك يان توزيع التلامذة على الحرف التي تعلم في ورشة اسيوط

٦٢	التجارة
٥٥	الهندسة الميكانيكية
٣٤	صناعة السروج
٢٤	الدخان
١٥	صناعة الادوات المعدنية
٥	عمل البسط والسجادات

هذا ومصلحة التعليم الصناعي تفتش ١٣ مدرسة صناعية تابعة لمجالس المديرية او لجمعيات خصوصية في مصر والاسكندرية وتمنحها امانات ايضا . وقد عين في السنة الماضية مفتش انكليزي للصناعة الفنية ووظيفته التنقل من مدرسة الى مدرسة وتعليم تلامذتها مبادئ الاشكال والرسوم والالوان . وقد تكفلت المصلحة ان تقوم بالامتحان مقام رجال الحكومة المحلية وهي بنظر الآ في مشروعات عرضتها عليها جمعيات مختلفة لانشاء مدارس صناعية اخرى

وزيدت المحلات في مدرسة بولاق الصناعية لان طلب النخول اليها زاد سنة ١٩١٢ زيادة لم يسبق لها نظير وهي من المدارس المتوسطة وتديرها مصلحة التعليم الصناعي وعدد تلامذتها ٢٢٤ مقابل ١٨٦ سنة ١٩١١ وقد احرز ٢٥ من تلامذتها الدبلوما في السنة الماضية وكل الذين لا يتقون الآن دروسهم منهم استخدموا في اشغال هندسية حسنة

وبلغ عدد تلامذة المهندسخانة في الجزيرة ١٦٦ وهذه المدرسة هي في مصاف الكليات العليا فالتعليم بها ارقى مثال للتعليم الصناعي في هذا القطر . وقد نجح ٢٢ من تلامذتها في امتحان الدبلوما سنة ١٩١٢ ووظفوا بعد ذلك في وظائف موافقة . وذكر في التقرير العمومي الذي عمل عن امتحانها ان درجة للدرس كانت عالية فيها ولكن التلامذة مبالون الى الحفظ غيباً ويعتمدون على الكتب اكثر مما يلزم فلذلك ستوجه العناية خصوصاً الى تمرين التلامذة على المسائل العملية التي تهضي ادراك اعمال العقل وقوة الابتكار

وعدد التلامذة في مدرسة الفنون بمصر ٥٠١ وهي التي عهد دولة السرنس يوسف كمال بادارتها الى مصلحة التعليم الصناعي في السنة الماضية ودولته يقوم بتفقاتها وقد تبرع

ايضا برسالة اجد تلاميذها السابقين الى مدرسة الفنون الجميلة بباريس للدرس فيها . وقد سنت قوانين جديدة لهذه المدرسة في السنة الماضية من مقتضاها انه بعد ما يدرس التلميذ فيها سنتين درسا عموماً يجوز له ان يختص بتعلم النحت او الزين او التصوير او صناعة المعيار

التعليم التجاري

زيدت في السنة الماضية الفرق الليلية التي انشأتها المصلحة في مصر والاسكندرية لتعليم مبادئ التجارة وفي آخر مدة الدرس بلغ عدد الذين دخلوا اليها للامتحان ٨٨٨ وعدد الذين جازوا الامتحان ٧٠٠ وأنشأت مديرية العقيلة فرقا كهذه في المنصورة والمرجع ان مجالس المديرية ستم بأمر هذا التعليم ايضاً ووسعت مدرسة الحاسبة والتجارة التي أسست سنة ١٩١١ وزيد عدد المدرسين فيها كثيراً ومن جعلها اثنان خيران بالإشغال التجارية احدهما انكليزي والاخر فرنسوي . وقسمت المدرسة الآن الى قسمين احدهما عال والاخر متوسط وبلغ عدد الحضور فيها ٢٧٠ سنة ١٩١٢ . ورفي فيها تعليم الاشغال المكتنية ومن ضمن ذلك تعليم الكتابة بالة الكتابة العربية

٢٨ — تعليم المعلمين

زالت صعوبات كثيرة كانت تحول في السنين الماضية دون تدير المعلمين الواقفين وكمن زوالها بسعي المنوط بهم امر تديرهم في آخر سنة ١٩١٢ انتقلت مدارس تعليم مصري الكتاتيب في المنصورة والزقازيق وقلوب والفيوم الى مجالس مديريات تلك البلاد بناء على الاثاق الذي مر ذكره بين نظارة المعارف ومجالس المديرية . ففي ماسوى المدرسة السنية ومدرسة بولاق لتعليم المعلمين وقد مر ذكرها في الكلام عن تعليم البنات ستولى نظارة المعارف امر ثلاث مدارس فقط لتعليم المعلمين وهي مدرسة عبد العزيز لتعليم معلمي الكتاتيب في القاهرة والمدرسة الجديدة لتعليم المعلمين من الابتدائية والمدرسة البصرية لتعليم المعلمين من المعالج . وهاتان المدرستان الاخيرتان وبهما ورقيتا في السنة الماضية فان خمسة وعشرين تلميذاً من تلامذة المدرسة الجديدة الى الية لتعليم المعلمين نالوا الدبلوما فاستخدمت نظارة المعارف بعضاً منهم في وظائف باهية لها وارسلت الباقيين الى الخارج ليتنموا دروسهم هناك

وعليه دبرت النظارة شغلاً لجميع أولئك المتخرجين ولكن ينتظر أنه في سنة ١٩١٣ وما بعدها يزيد عدد المعلمين الخارجين من مدارس التعليم عن حاجة نظارة المعارف في تيسر استخدامهم إذ ذاك في مدارس مجالس المديرية والمدارس الخصوصية . وقد وسعت مدرسة النصرية لهذه الغاية إذ مدارس نظارة المعارف حاصلة الآن على كل من تحتاج إليه من معلمي العربية الأكفاء

وقد بلغ عدد جميع تلامذة مدارس المعلمين التابعة لنظارة المعارف مباشرة ١٢٥٢ تلميذاً سنة ١٩١٢

وتتولى النظارة أيضاً تفتيش عدد من مدارس تعليم المعلمين التابعة لمجالس المديرية وبلغ عدد الذين راقبتهم في السنة الماضية ٤٥٨ تلميذاً

٢٩ — مدرسة الطب

دخل مدرسة الطب ٥٠ تلميذاً سنة ١٩١٢ فعدد تلامذتها كلهم الآن ٢٤٤ وقد نال ١٦ تلميذاً الدبلوما مقابل ٢٧ سنة ١٩١١ ويظل هذا النقص في عددهم بمحطاط درجة التلامذة الذين يدخلون تلك المدرسة فقد أثبت في تقرير السنة الماضية أن شهادة الدراسة الثانوية التي يشترط الحصول عليها للدخول إلى المدرسة الطبية قاصرة عن الوفاء بالحاجة ورجائي أن هذا القصور يزول برقية التعليم العالي تدريجاً. وقد زار الدكتور نور من مور مدرسة الطب في سنة ١٩١٢ مندوباً من قبل المدارس الملكية للأطباء والجراحين (Royal Colleges of Physicians and Surgeons) وأعرب عن رضائه بالتعليم والامتحان فيها

وبلغ عدد تلامذة مدرسة الصيدلة التابعة لمدرسة الطب ١٤ تلميذاً ٩ منهم دخلوا إليها سنة ١٩١٢

وعاد ثلثة من متخرجي المدرسة الطبية من رسالة المعارف المصرية بأوروبا في السنة الماضية فعين أحدهم في مستشفى الرمد المستقل وعين الاثنان الآخران في مستشفى قصر العيني . واستحق أحدهما الدكتور إبراهيم فهمي التياوي المدح على أدراكه رتبة عضوفي مدرسة الجراحين الملكية وهي رتبة لا تدرك إلا بعد الامتحان الشديد الدقيق في الجراحة . ويتم أربعة من متخرجي مدرسة الطب دروسهم الآن في بلاد الانكليز

وعدداً مائة مدرسة الطب في ازدياد دائم وكذلك العمل في معملها وذلك يستلزم زيادة البناء والاساتذة فيها وهذه الزيادة هي موضوع النظر الآن وستتم حالاً يتيسر المال اللازم لها

٣٠- المكتبة الخديوية

لم يزد على المكتبة هذه السنة بقدر ما كان يزداد عليها في السنين الماضية ومن اسباب ذلك انه تقرر ان تكف عن اتباع القصص والروايات الاوربية واما القسم الشرقي فقد كانت الزيادة عليه جيدة لان المكتبة اشترت له ١٩١٢ كتاباً (منها ١١٣١ بالبرية و ٨٠ بالتركية وغيرها من اللغات الشرقية) مقابل ٣٤٣ كتاباً سنة ١٩١١ و ٩٥٣ سنة ١٩١٠ ومن جملة الاشياء الجديدة التي اضيفت الى القسم الشرقي ٨٠٠ كتاب ورسالة دورية اهديت الى المكتبة و ١٦٩ مجلداً منقولة عن الاصل بالتصوير الشمسي

الباب الخامس

في الداخلية

٣١- الامن العام

استوى الآن احصاء نظارة الداخلية واحصاء نظارة الحفانية بجمع أحسن مزايا الاحصائين معاً في حساب واحد . ويظهر في الجدول التالي عدد الجرائم التي ارتكبت في القطر المصري بين أول أكتوبر وغاية سبتمبر من كل سنة من السنوات الاربع الماضية حسباً بوبتها المحاكم أخيراً

١٩٠٨-٩	١٩٠٩-١٠	١٩١٠-١١	١٩١١-١٢	
٩٣٩	٧٤٨	٧٦٧	٨١٦	القتل ...
٧٤٧	٥٨٦	٦٦٥	٦٠٥	الشروع في القتل ...
٦٠٣	٣٤٦	٣٦٩	٣٦١	السرقه باكره ...
٦٦	١٥	٤١	٥٠	الشروع في السرقه باكره ...
١٦٧٩	١٦٣٢	١٨٤٦	١٩٥٢	الجرائم الاخرى ...
٤٠٣٤	٣٣٢٧	٣٦٨٨	٣٧٨٤	الجملة

ويرى من ذلك أنه نوعاً عن كل ما بذله رجال الإدارة والقضاء من الجهد لم يقل
عدد الجرائم الكبرى (القتل والشروع في القتل والسرقة باكرام) إلا قليلاً عما كان سنة
١٩١١ وأن يكن لا يزال أقل مما كان سنة ١٩٠٩ وأما الجرائم الصغرى فزادت ولكن
هذه الأرقام ليست خارقة العادة ولا هي توجب الرجوع الى قانون التقي الذي صدر في
يوليو ١٩٠٩ فان عدد جنائات القتل زاد ٤٩ جنابة سنة ١٩١٢ عما كان عليه سنة ١٩١١
ولكن الشروع في القتل نقص ٦٠ وأما حوادث السرقات باكرام والشروع فيها فبقيت
على نحو ما كانت عليه في السنة السابقة . أما معظم الزيادة في جرائم السنة الماضية كان في
تسليم المواشي فقد بلغ عددها ١٠٤ مقابل ٧٢ سنة ١٩١٢ وفي اطلاق المحصولات (٢٠٦
مقابل ١٤٩ سنة ١٩١١) وفي الضربات والجروح التي سببت طاهات (٩٣ مقابل ٥٧ سنة
١٩١١) وفي النسق وهتك العرض (٢٣٢ مقابل ٢١٢ سنة ١٩١١)

ومن خصائص احصاء الجرائم الحديث في الاقاليم ان الجنائات الكبرى التي نجح على
الاملاك والمقتنيات كالسرقة باكرام والشروع في السرقة باكرام تبقى محصورة ضمن حدود
مدينة ولا تمل الى تجاوزها بخلاف جرائم الانتقام من الناس كالقتل والشروع في القتل والنسق
ونحوها فلها في ازدياد دائم وهذا لما لجرائم الاخيرة وان كانت علاقتها بالامن العام في الغالب قليلة فهي
نقل على روح التردد وتعدي القوانين ولذلك يجب كبح جماحها فان لم يتيسر قمها بالضغط الاداري
وبتطبيق القوانين الموجودة تنفيذاً صارماً شديداً فلا مباح من الالتجاء الى عقوبة اخرى
تفي بالعرض المطلوب

أما مدينة القاهرة فالجرائم ازدادت فيها ازدياداً مطرداً في السنوات الثلاث الاخيرة
(١٩١٢ مقابل ٤٢٠ و ٣٤٤ في ١٩١١ و ١٩١٠) وحوادث القتل زادت ١٢ والسرقة
باكرام ١٨ عما كانت عليه سنة ١٩١١ . ظلالاً كان حفظ الامن في هذه المدينة مشكلة
عسرة الحلال على رجال البوليس لتعدد الملل والتجمل التي يتألف منها سكانها ودوام تغيرهم
وتفرق شعوبها فذلك هو علة الالتفات اليها خصوصاً الآن

وأما الاسكندرية فقد قصت الجرائم فيها قصاً قليلاً ولكنه موجب للرضى مع ذلك
وأما بورس فقد زادت الجرائم فيها قليلاً . وأما مديرية الغربية التي ذكرت في تقرير
الاضحي تحسن الامن العام فيها فذلك التحسن لم يدم فيها . وأما البحيرة فقليل الى الاحرام
مطرداً في ازدياد فيها (٣٧٧ جريمة مقابل ١٧٣ سنة ١٩٠٩ و ٣٣٧ سنة ١٩١٠) وقس

عليها مديرية بني سويف (١٦٠ مقابل ١١٧ سنة ١٩١١) وأما مديرية قنا فقصت الجرائم فيها (١٦٣ مقابل ١٩٣ سنة ١٩١٠ و ٢١٦ سنة ١٩١١)

وأعظم تحسن في حفظ الامن كان في مديرية اسيوط بفضل موظفي تلك المديرية لما بذلوه من الهمة فقد قصت الجرائم فيها أكثر من ١٠٠ وان يكن عدد جنایات القتل والشروع في القتل لا يزال عظيماً جداً (٢٤١ مقابل ٢٩٧ سنة ١٩١١) وهو يساوي سدس عدد جنایات القتل جميعها في القطر كله

وأما المديریات الباقية فعدد الجرائم لا يزال فيها على نحو ما كان في السنة التي قبلها ولذلك لا حاجة الى ذكره هنا مفصلاً

وتكثر جنایات القتل في هذا القطر وعجز رجال الحكومة عن قتلها جرى البحث فيها لمعرفة اسبابها والبواعث التي يشت على ارتكابها سنة ١٩١٢ ثم وضع الجدول التالي لاطهار اسباب (١) القتل والشروع في القتل بمديرية اسيوط اعظم المديریات المصرية اجراماً ومديرية الغربية ولتيا والبحيرة والمنوفية والفيوم وجرجا وبني سويف حيث جاء عدد تلك الجنایات تالياً لعددتها في مديرية اسيوط سنة ١٩١٢

القتل	الشروع في القتل	
١٩٣	١٦٨	عداوة بين العائلات او انتقام
٢٥	٢٦	سرقة باكرام ...
١٧	٥٧	المساعدة على الفرار بعد السرقة باكرام او اتلاف المحصولات
٦٧	٧٨	خصومات فجائية او منازعات
١٠١	٣٣	مسائل نساء ...
١٧	١٥	قتل الخيلة وهم يمينون
٢٧	٣٢	بواعث مجهولة ...
٤٤٧	٤٠٩	الجملة ...

فيرى مما تقدم ان القتل او الشروع في القتل بقصد السرقة قليلان وان أكثر حوادث القتل والشروع فيه كان بقصد الانتقام او بسبب العداوات بين العائلات ومسائل النساء او

(١) ما عدا قتل الاطفال ونحوه

بسبب خصومات فجائية تقع لاسباب نافهة لا يبالغ الانسان مهما استخف بها . فقد قتل امرأة بمديرية اسبوط مثلاً لانها ايت ان تعطي كاس ماء وتقتل رجل فيها لانه اخذ حفنة دقيق . وقتل رجل في البحيرة لانه ترك غنمه ترعى برسم جاره . وآخر في القرية لانه كان يصطاد السمك من مصرف . وآخر في جرجا لان ابنه سرق ثمرة . وقتلت بنت هناك ايضاً لانها اختلست كوز ذرة . فهذه الجرائم ونظائرهما لا تستأصل جرثومتها الا بنشر العلم والتهديب

وأما الجرائم التي تقع بقصد الانتقام او بسبب عداوات بين العائلات فكثيراً ما يتيسر تداركها قبل وقوعها لما مورى المراكز والعمد الذين يعلمون علاقات العائلات في مراكمهم او بلامدم فيتيسر لهم منع الشر قبل وقوعه اما بما لهم من الكلمة النافذة او بالاستعانة ببلجان الصلح . ولا بد ان يتج خیر من هذا القبيل عن محاكم الاخطاط التي انشئت حديثاً لفصل في المنازعات الجزئية التي تقع بين الفلاحين وكثيراً ما تؤدي الى حقد شديد بين الطوائف التي لا تزال في حال السذاجة مهما كانت صغيرة بذاتها

اشترت في تقرير الماضي الى المسأولية المفروضة على قضاة محاكم الجنايات في استعمال السلطة الممنوحة لهم لمنع هذه الجنايات بالحكم على الجانين بعقوبات شديدة . واذكر الآن انهم حكموا في السنة الماضية بالاعدام على مضاعف عدد القتلة الذين حكموا عليهم بالاعدام في سنة ١٩١١ وأحسب ذلك دليلاً على عدول ممدوح عن اعتبارهم القتل والشروع في القتل كما يعتبر المحققون الفرنسيون الجرائم التي تنجم عن ترويج شهوة الغضب او عن اعتبارهم عدم كفاية السبب المؤدي الى الجريمة عذراً يخفف ذنب ارتكبتها

سبقت فذكرت إعادة تنظيم مصلحة الامن العام في نظارة الداخلية وتعيين مدير عام لها . والمهمة مبذولة الآن لتوثيق عرى التعاون والاتفاق بين البوليس والنيابة اذ العبرة في اكثر الجنايات الكبيرة التي تقع في الاقاليم ليست بضبط الجانين بل باثبات التهمة عليهم امام المحاكم . فان الجاني يكون معروفاً عادة عند العمدة وعند كثيرين غيره من اهل بلده . ولكن الصعوبة هي في اقامة الينات التي يعول عليها وكثيراً ما تضع القضية في خلال التحقيق الابتدائي على يد البوليس والنيابة

على انه بعد قول كل ما يقال وعمل كل ما يعمل تبقى مسؤولية حفظ الامن العام لمقاة دائماً على عاتق المديرين والموظفين في المديرية كما هي لمقاة على عواتهم الآن قد رأينا انه متى وجه مدير منهم عنايته الخصوصية الى حفظ الامن العام كما فعل مدير اسبوط مثلاً

جاءت النتيجة على ما يرام عادة . فم أنه في السنوات القليلة الماضية زاد كل فرع من فروع وظيفة المدير (الادارية والمالية والفنية وغيرها) واستقرت واجباته الكثيرة المتعلقة بمجالس المديريات والبلديات ودودة القطن والري والحلقات وغيرها كثيراً من وقته ومن جهده ولكن ليكن معلوماً عند المديرين — وليطووا كل موظفي مديريتهم أيضاً أن — الامن العام يجب ان يكون مهم الاول دائماً وأنه على حفظه وعدم حفظه في مديريتهم يتوقف الحكم بفوزهم او فشلهم في ادارتهم

وليتخذوا تحسين الحكومة لرا كزهم ادياً ومادياً في المدة الاخيرة دليلاً على صدق نيتهما في مساعدتهم وعلى رغبة في تشديد عزائمهم ليزيدوا في بذل قواهم وجهدهم وهم اذا فعلوا ذلك وثبتوا عليه وسلوكوا سبيل الحكمة فيه تكال سعيهم اخيراً بالنجاح لا محالة

٣٢ — الادارة المركزية وادارة المديريات والبوليس

خول الامر العالي الذي صدر في ١٦ مارس ١٨٩٥ « لجان الشياخات » سلطة بها تماقب العمد والمشاخ بالترامة لغاية خمس جنهات مصرية او بالسجن لغاية ثلثة اشهر او بالرفق او بهذه العقوبات الثلاث كلها معاً . فتقوية السجن جاءت زائدة عن حد الاعتدال فعملت كثيرين من الاعيان وعلية القوم على رفض العمدية عند عرضها عليهم ولذلك لقيت الآن ولكن الترامة زيدت لغاية ٢٠ جنياً مضرراً عوضاً عن ذلك

بلغت قوة البوليس كلها في آخر السنة الماضية ٤٣٤ ضابطاً (٦٢ منهم اوريون) و ٨٢٩٠ صف ضابط وقرأ فزيدت ٢٤ ضابطاً و ٣٠٤ اقرار عما كانت عليه سنة ١٩١١ وجعلت مطابقة لمقتضى الحال بحيث امتنع تضيق قوتها في ما لا يلزم واعيد توزيعها على المديريات بحسب احتياجها اليه . فم بذلك اقتصاد كثير وزادت الكفاءة

فم ان اعادة تنظيم الحفر التي كانت قد ابتدأت سنة ١٩١٠ تمت او يكاد تم الآن فأصبح في القطر الآن ٢٩٩٣١ من خفراء النهار والليل وقد اتوا كلهم مدة تعليمهم القصيرة فتيسر قتل ٢٥ من الضباط الذين اخذوا من الجيش لتعليم قوة الخفراء الجديدة الى البوليس العادي . ولم تجد الحكومة صعوبة في تدير رجال ينظمون في قوة الحفر بعد نظامها الجديد ولكن مدة خدمة بعض الخفراء تقضي في غضون السنة الحالية وسرى ان كانوا يجددون مدة خدمتهم او لا

وكانت قوة مؤلفة من ٢٠٠ بوليس سوداني من المهجاة والمنشاة تستعمل كلها قهرياً لقضاء واجبات خصوصية سنة ١٩١٢ فلما فرغت منها استخدمت لحفظ الامن العام في نوفمبر الماضي ووزعت على المديريات وخصوصاً المديريات التي تحدها الصحراء ويكثر عدد العربان بين اهلها وهي قوم الآن بمخدمة عظيمة القيمة هناك

خرج ١٧ تلميذاً من مدرسة البوليس ودخلوا في البوليس في شهر يونيو الماضي ويدرس في تلك المدرسة الآن ٩٤ تلميذاً وقد جعلت مدة الدرس فيها سنتين بدلاً من اربع سنوات وأقص بيان الدروس ايضاً وسينحصر في مواضع البوليس البحتة — ويشترط على من يطلب الدخول الى هذه المدرسة ان يكون حاملاً للشهادة الثانوية او الشهادة المتوسطة ودخل ٣٠٠ من شبان القرعة الى هذه المدرسة مدة السنة فوزع ٩٢ منهم على حرس السجون والباقيون على البوليس ومصلحة المطافي في القاهرة

ولم تقرر الهمة في تليل بيع الاسلحة الثارية وشراؤها . فلا تعطى رخصة لحل السلاح الا بعد التجري والتحقيق الدقيق . ولم يسط غير ٧٨٣ رخصة سنة ١٩١٢ مقابل ٩٢٣ في السنة التي قبلها وسحب ٤٩١ رخصة من اصحابها . والهمة مبذولة من هذا القبيل في مديرية اسيوط خصوصاً فلو اقتدت بها سائر المديريات لتتج عن ذلك خير لا ريب فيه . وفصلت لجان التحكيم والصلح في ١٣٩٤٨ قضية في خلال السنة وذلك ينقص الفأ عما فصلت فيه سنة ١٩١١ وقد بذلت جهدها في مديرية البحيرة حيث فصلت في ٣٠٤٧ قضية ولكن يظهر ان قائمتها لا تندر قدرها في بعض المديريات الاخرى مع انه لا نزاع في قائمتها فقد تبين بالاختبار ان الذين تصالح هذه اللجان بينهم قلما تسع بينهم جرائم عنف واكراه بعد مصالحتهم

وضبط خضر السواحل والجوارك والبوليس ١٧٧٨٤ كيلو من الحشيش سنة ١٩١٢ مقابل (٢٤٦٤ سنة ١٩١١) واقامت ٢٠٩٨ قضية على تدخين الحشيش في القهوات والدكاكين وحكم بالادانة في ١٩٩٦ قضية منها مقابل ٢٦٦٩ قضية و ٢٥٥٦ حكماً بالادانة سنة ١٩١١

واقامت ٨١ قضية بسبب القمار فحكم بالادانة في ٦٥ منها وبالبراءة في ١٦ وحفظت اثنتان ولا تزال ٨ معلقة

وأقيمت قضايا على ١٩٧ نفساً يبيعون المشروبات الروحية بلا رخصة مقابل ٢٧٤ سنة ١٩١١ فحكم بادانة ١٤٩ منهم وبراءة ٨ وحفظ ٨ قضايا ولا يزال ٣٢ قضية معلقة. ولم يعط غير ١١ رخصة لبيع المشروبات الروحية سنة ١٩١٢ (١٩١٣ سنة ١٩١١) ومنها ٨ رخص لقهوات في الاحياء الاوربية بالقاهرة والاسكندرية وبور سعيد وصدر قرار وزاري في يونيو الماضي بأن لا يكون الصيد إلا برخصة والفرض من ذلك حفظ الطيور الصغيرة النافعة للزراعة فأعطي ١٣٤٢ رخصة للصيد في الستة الأشهر الاخيرة من السنة منها ٦٩٢ في الاسكندرية و٢٤٣ في القاهرة و ١٧٣ في مدن القتال وارتكبت ١٧٦ مخالفة لهذا القرار في تلك المدة منها ١٠٨ في الاسكندرية

٣٣ - مجالس المديرية

مضى ثلاث سنوات على القانون الذي جعل مجالس المديرية ولاية امور التعليم في الاقاليم. وقد كان المفهوم من بادئ الامر أنه لا بد من اقرار مساعي هذه المجالس بمساعي نظارة المعارف على وجه ما حتى لا يتراكب بعضها على بعض فيذهب سدئ وحتى يكون اقرار المساعي مقدمة لنظام تعليم يشمل الامة كلها. فخطت مصر خطوة واسعة في سبيل هذا الاقرار في السنة الماضية. ان المفاوضة دارت بين نظارة الداخلية ومجالس المديرية من جهة ونظارة المعارف من جهة اخرى. وكانت نتيجة وضع المبادئ الاربعة التالية لتحسين نظام التعليم في الاقاليم. وقد صادقت عليها مجالس المديرية كلها بعد اشتراط بعض الشروط والقيود وصادقت عليها النظارتان المذكورتان ايضاً وهي

اولاً ان مجالس المديرية تقوم بالتعليم الاولي (في الكتاتيب). ويشمل التعليم الزراعي والصناعي والتجاري ايضاً وبالتعليم الابتدائي
ثانياً ان مجالس المديرية تدير مدارس تعليم المطين والمعلمين لكتاتيب الصبيان والبنات
ثالثاً ان مجالس المديرية تقلل المدارس التي تفوق المدارس الابتدائية الى نظارة المعارف
رابعاً ان نظارة المعارف تستمر على فتح المدارس التي تتولى مجالس المديرية امرها على اختلاف طبقاتها

والعمل بهذه المبادئ. فيخرج نظارة المعارف تدريجياً من ادارة الكتاتيب والمدارس الابتدائية ويكسبها من بذل الاموال التي تتوفر لديها بذلك على ترقية التعليم الثانوي والعام العالي وتوسيع نطاقهما. وقد روعي العمل بهذه المبادئ في ميزانية نظارة المعارف

سنة ١٩١٣ اما في المبدل الاول فباقاص المال المعين لاعانة الكتاتيب . كثير أمر اعادة لكون مجالس المديرية ستحمل ٤٦ في المئة من مصروفات الكتاتيب التي في مديرياتها سنة ١٩١٣ وتحملها كلها سنة ١٩١٤ . وأما في المبدل الثاني فبتسليم نظارة المعارف مدارس مغلي الكتاتيب في قلوب والزقازيق والمنصورة والفيوم الى مجالس المديرية من غرة يناير الماضي . وأما في المبدل الثالث فاستلام نظارة المعارف مدرسة طنطا الثانوية من مجلس مديرية الغربية في شهر أكتوبر الماضي ويلزم لها من المال ما يزيد عن ٧٨٠٠ ج . م للصرف عليها في السنة وما يزيد عن رأس مال قدره ٥٠٠٠٠ ج . م للصرف على انبتها

وفي سنة ١٩١٢ كان عند مجالس المديرية ٦١٥٠٠٠ ج . م من جملتها ٣٢٧٠٠ ج . م قلت من حساب السنة السابقة وكان عندها أيضاً ١٠٠٠٠٠ ج . م وهي الاعانة التي تعطى لهاها الحكومة لنشر التعليم . فعين ان يصرف هذا المبلغ الاخير في السنة الحالية فيصرف ٤٨٦٠٠ ج . م على الكتاتيب و ٢١٦٥٠ ج . م على مدارس الصناعة والزراعة و ٢٣٧٥٠ ج . م على المدارس الابتدائية والباقي وقدره ٦٠٠٠ ج . م يحفظ احتياطاً للطوارئ و بلغت مصروفات هذه المجالس ٢٨٩٠٦٩ ج . م منها ٢٤٠٧٤٦ ج . م خصت بالمعارف تحت الفصول التالية (ا) الادارة ٢١٤٤٥ ج . م (وهو مبلغ يزيد عما يلزم على ما يظهر لي) (ب) كتاتيب العلم والصناعة والزراعة ١٣٨٨٥٤ ج . م (ج) المدارس الابتدائية ٨٠٤٤٧ ج . م والباقي وقدره ٤٨٨٦٣ ج . م للمنافع العمومية . اما رصيد المال الباقي وقدره ٣٢٦٠٠٠ ج . م فيقل الى حساب هذه السنة

وبلغ عدد الكتاتيب الراقية التي انشأتها مجالس المديرية سنة ١٩١٢ والتي تولت ادارتها أيضاً ٩٠ كتاباً منها ٢٢ للصبيان و ١٣ للبنات و ٥٥ للصبيان والبنات معاً . وعدد الكتاتيب العادية ١٢١ منها ٣٢ للصبيان و ٥ للبنات و ٨٤ للصبيان والبنات جميعاً . وقد اظهر مجلس مديرية الغربية اهتماماً خصوصياً بأمر الكتاتيب فبلغ عدد الكتاتيب التي انشأها او تولت ادارتها او منحها الاعانة ٦٣ كتاباً منها ١٠ راقية و ٥٣ عادية وتلاه مجلس مديرية الجيزة فبلغت كتابته الراقية ٣٧ والعادية ١٥ ثم مجلس مديرية المتوفية فبلغت كتابته الراقية ١٥

أما التعليم الابتدائي فأنشأ له كل مجلس من مجالس الدقهلية والبحيرة والجيزة وجرجا مدرستين للصبيان وانشأ مجلس القليوبية مدرسة واحدة وكذلك مجلس قنا وتولى كل من مجلس

الغرية والقلبوية والبحيرة واصوان مراقبة مدرسة خصوصية كانت موجودة في مديريته
واما تعليم البنات فلم يقل الاهتمام به عما كان قد انشئت مدرسة ابتدائية لهن في الدقهلية
وكتاب في البحيرة مديرتة انكليزية . ومدرسة لتعليم تدريس المنزل في الجيزة . ومدرسة
لتعليم المبيعات في المنيا

وأما التعليم الصناعي والزراعي والتجاري فقد انشأ مجلس مديرية الدقهلية فرقاً ليلية
للتجاري منه في المتصورة وصرف مجلس مديرية الغربية ١٧٠٠ ج . م . على بناء
مدرسة للصناعة والتجارة في طنطا وهو يني مدرسة لتعليم الحياكة في المحلة الكبرى
ومدرستين للزراعة العملية احدهما في يله . وفي شهر اكتوبر الماضي استلم مجلس البحيرة
مدرسة الصناعة والزراعة التي كانت تديرها لجنة خصوصية في دمنهور وعدد تلامذتها
٣٠٤ في القسم الصناعي و ٤٧ في الزراعي وأخذ مجلس مديرية جرجا مدرسة التجارة
والصناعة في سوهاج . هذا والمدارس الموجودة الآن من صناعية وتجارية وزراعية
متقدمة قدماً حسناً وهي تلقى التصامح من مصلحة التعليم الصناعي والزراعي التابعة للحكومة

وفي آخر سنة ١٩١٢ كان عدد المدارس التي تتولى مجالس المديرية امرها إما
بإدارتها أو باعطائها الاعانة ٨٤٧ كتاباً عدد تلاميذها ٤٧٠٨٨ وتلميذاتها ٥٢٣٥ و ١٢
مدرسة لتعليم تعليمي الكتاتيب عدد تلاميذها ٦٧٩ وتلميذاتها ٢٠٨ و ١٨ مدرسة
صناعية وزراعية وتجارية عدد تلاميذها ٢٠٩٧ تلميذاً وكلهم من الذكور و ٧٦ مدرسة
ابتدائية عدد تلاميذها ٧٧٤٩ تلميذاً و ١٦٨١ تلميذة . فجميعها كلها ٩٥٣ مدرسة وعدد
تلاميذها ٦٤٧٣٧ منهم ٥٧٦١٣ ذكر وأ ٧١٢٤ أنثى . وبما اذكره ان عدد المسلمين
والاقباط الذين يتعلمون في هذه المدارس هو ٩٣ في المئة من المسلمين و ٧ في المئة من
الاقباط وذلك يكاد يطابق نسبة عدد الطائفتين من اهل القطر

حولت الانظار في تقريرى الاخير الى اعمال مجالس المديرية للاعمال النافعة العمومية
وقلت انه قرر تعيين ٣٧٣٠٠ ج . م . لتلك الاعمال ولكن لم يصرف منها غير ٦٠٠٠
واذكر الآن مسروراً ان المجالس صرفت على هذه الاعمال المهمة ٤٨٨١٣ ج . م . في
السنة الماضية وعينت مبلغاً لا يقل من ٩١٠٠٠ ج . م . للصرف عليها في هذه السنة . ولا
ريب ان الذي حرك اهتمامها بهذه الاعمال هو اقتراح الحكومة عليها ان تعين لجناً من
اعضاؤها خاصة بتلك المتاعف فتتظر احداها في الاشغال العمومية واخرى في المسائل الصحية

واخرى في المسائل الزراعية والتجارية كما تفصل اللجان التي عينتها منها للنظر في مسائل المدارس والتعليم وقد صرفت مجالس المديريات ١٦٦٧٣ ج. م. على انشاء الحفلات و ٢٤٠٠٠ ج. م. على مشروعات بحجة منها تعليم المزيين وقد تعلم جماعة منهم مبادئ الجراحة واعطوا صاندين ادوية ليستعملوها في البلاد وانشأت مستشفيات للرمم في دمنهور والحلة الكبرى وكفر الزيات والفيوم والمنيا وقنا. ومستشفيات قنالة للرمم في مديرية اسيوط ومستشفيات يفرز فيها المصابون بامراض معدية في ديروط وتلا والبتانون ومنوف واشمون والمنصورة وصرفت ٩٠٠٠ ج. م. على انشاء مستشفيات اعتيادية في زفتى وكفر الشيخ. وانشأت محلات عيادة وصيدلة للاطفال في مدرن الفيوم والجيزة والمنصورة ومنوف وطبعا وبمضها تم انشاؤه والبعض الآخر يوشك ان يتم وعينت ٢٢٦٨ ج. م. لردم البرك والمستنقعات المضرة بالصحة في الشرقية والدقهلية والمنوفية والغربية وقنا

فيظهر مما تقدم ان هذه المجالس لم يتور همتها في التعليم ضعف ولاقتور في السنة الماضية وانما تزيد اهتماماً بالأعمال النافعة العمومية ولكني قلقت لما لحظت ان بعض هذه المجالس ولا سيما مجالس المنيا والغربية والبحيرة لم يحضر بنصف اعضائها الا جلسات قليلة من جلساتها فأشير على الذين يتخلفون منهم عن الحضور لتناقص اهتمامهم بأمرها او لكون اوقات الفراغ عندهم لا تسمح لهم باطالة النظر في بيان اشغالها المتزايدة الشاقة وبتفويض تلك الاشغال ان يتركوا مراكمهم لغيرهم من الذين يتيسر لهم ان يزيدوا اهتمامهم بواجبات لا بد وان تزيد شأناً وتستغرق وقتاً اعظم على توالي الايام

٣٤ - البلديات والمجالس المحلية

بقي عدد المجالس المختلطة او البلديات ١٣ سنة ١٩١٢ ولكن المجلسين المحليين في اسيوط وبها طلبا حديثاً ان يحولا الى مجلسين مختلطين . وطلبت ٢١ مدينة انشاء مجالس محلية فيها فتبعت طلعا وكفر الشيخ وغوه وشربين هذا الامتياز لان اهلها عرضوا ان تضرب عليهم ضريبة اختيارية لايراد تلك المجالس . وأنتهى مجلس محلي أيضاً في مدينة ادفو لما لها من الشأن الخاص بها

وبلغت الاعانات التي منحت للبلديات والمجالس المحلية في السنة الماضية ١٠٦٤٠٥ ج.م. وستبلغ ١١٠٣٩٠ ج.م. سنة ١٩١٣ والزيادة هي لمنح المجالس المحلية الخمسة الجديدة اعانات قدرها ٣٦٠٠ ج.م. ولاعطاء مبلغ للتنظيم الذي انشئ جديداً في منفوط ودسوق وهذه الاعانات على نوعين (١) اعانات ثابتة (٢) نصف ايراد عوائد المنازل. وقد قدرت عوائد المنازل في ميزانية ١٩١٣ بأكثر من ٥٤٠٠٠ ج.م. والمصدر الثالث للإيراد هو رسوم السلخانات وأجور الاوصفة وخطوط التنظيم وأرباح الماء والنور والضريبة الاختيارية التي تضرب على واردات المدينة وصايرها وقد قدرت ايرادات البلديات والمجالس المحلية سنة ١٩١٣ بما يأتي

البلدية	اعانة	ايرادات محلية	الجملة
١٣ بلدية	٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج
٣٢ مجلساً محلياً	٥٢٦٤٩	١٣٧١٨٣	١٨٩٨٣٢
...	٥٧٧٤١	٤١٥٣٧	٩٩٢٧٨

وسلقت الحكومة ٨٧٠٠٠ ج.م. من المال الاحتياطي العمومي سنة ١٩١٢ علاوة على الاعانات السنوية لآعمال عمومية نافعة اهمها (١) جهاز الماء في مطرية المنزل وسنورس بالقيوم واصوان (٢) جهاز النور الكهربائي لدمياط والزقازيق (٣) عمل الطرق والشوارع في طنطا ودمهور ومستلنف ٧٣٠٠٠ ج.م. سنة ١٩١٣ لانعام عمل جهازي الماء أو الكهربائية أو كليهما معاً في مطرية المنزل ودمياط وبليس وللشروع في تركيب جهازي في المحلة الكبرى والمنيا ودمهور ولنجاري المتصورة وعمل الطرق والشوارع في طنطا والبنادر وتركيب جهاز الماء والكهربائية ببني سويف في غضون السنة بنحو ٥٥٠٠٠ ج.م. وما يمدان تلك المدينة الآن بالماء والنور

وقد اتسع عمل مصلحة التنظيم في تنظيم الشوارع الموجودة وفتح الشوارع الجديدة وزاد كثيراً في السنين القليلة الماضية لان سكان المدن صاروا يدركون ان الشوارع المنظمة

الواسعة لتسهيل حركة النقل فقط بل تقيد الصحة العمومية وترفع اسعار الاملاك التي على جوانبها ايضاً وتستجيب النظار الطلبات العديدة التي رفعها سكان المدن اليها لتنظيم منهم بتر ما تسمح لها الميزانية . ففي سنة ١٩٠٩ بلغ عدد الرسوم المتعلقة بتعديل الشوارع والطرق الموجودة وفتح شوارع طرق جديدة ١٢٩ رسماً ثم زاد حتى بلغ ٧٠١ رسماً في سنة ١٩١٢ وزادت اعمال أخذ مناسيب الشوارع وهذه الاعمال جارية الآن في ١٧ بندراً

وقد اعد مشروع للمجاري السطحية وقذف في الجانب الشمالي الشرقي من طنطا وعينت الحكومة ٥٠٠٠ ج . م . لدرس مشروع المجاري في المنصورة حيث قبل السكان ان تزد عوائد المنازل عليهم ٢٥ في المئة لسد القسط الذي يستحق سنوياً على السلفة التي تقدر لئلا

القاهرة

ابتدأت آلات ماء الشرب الجديدة بالعمل بعد التجارب المعتادة وهي تمد القاهرة بماء على غاية المرام من حيث الفحص البكتريولوجي

وقد تمت اعمال المجاري كثيراً سنة ١٩١٣ رغم أن التأخير المتسبب عن اعتصاب معدني الفحم في انتكرا قم ثلثا الحوض الكبير وأعمال أخرى كثيرة غيره بمبلغ ٣٣٥٠٠٠ ج . م . فبلغ كل المال الذي صرف على اعمال المجاري حتى الآن ٧٦٧٠٠٠ ج . م .

وصرفت مصلحة تنظيم القاهرة ٤٢٠٠٠ ج . م . على الشوارع الجديدة في خلال السنة وحسبت ٢٢٣٠٠٠ متر مربع وأنشأت شوارع في حلوان وقرافة الامام الشافعي فبلغت نفقات الشوارع في حلوان ١٧٠٠٠ ج . م . وصرفت ٦٠٠٠٠ ج . م . على نزع الملكية لتوسيع الشوارع في الاحياء الوطنية وتدير مكان لرصيف بولاق الجديد

ويصنع الآن ساحل جديد في آر التي حيث تنشأ مراسي للسفن ومستودعات للحبوب والغلال الواردة من الوجه القبلي فتستغني السفن بذلك عن المرور تحت كباري النيل قبل تفريغ شحنها . وقد قدرت نفقة هذا العمل بمبلغ ٧٣٠٠٠ ج . م .

بلدية الاسكندرية

قدر ايرادها سنة ١٩١٣ بمبلغ ٣٢٥٠٠٠ ج . م . مقابل ٣٢٢٠٠٠ ج . م . سنة ١٩١١ وقد ردت مصروفاتها بمبلغ ٣١٦٠٠٠ ج . م . فزيد ايرادتها على مصروفاتها نحو ٩٠٠٠ ج . م . على ان الايراد الحالي وان كان يكفي لحفظ الاعمال الموجودة وصيانتها فهو لا يكفي للاعمال

الجديدة التي يستلزمها اتساع المدينة وتحسينها . فاقسم الجديد من الاسكندرية مبني في شقة ضيقة من الارض على محاذة شاطئ البحر ولا يكاد يكون فيه غير منازل للسكن فأرضه التي كانت قفراً منذ اعوام قليلة أصبحت محتاج الى النور والشوارع والمجاري والكفس والرش وقس على ذلك غيره من الاراضي التي كانت مهجورة ثم بنيت فست الحاجة الى تدبير مصادر جديدة لا يراد يقوم بنفسه تلك الاعمال

والحدائق البلدية توسع وتنظم الآن محل الطوابي القديمة على نسق حسن وقد واقتت الدول كلها على عقد قرض قدره ٥٠٠٠٠٠ ج.م لعمل المجاري والوصف الذي تنفس عليه امواج البحر ولكن القرض لم يصدر حتى الآن وضمت الحكومة مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج.م سنة ١٩١٢ وأبتدأ العمل في الفرع الغربي من الرصيف وقد تبين مما اجرته الحكومة في ربيع ١٩١٢ من تحقيق بعض التهم التي وجهت الى موظفي البلدية ان المراقبة على مصالح البلدية الادارية لم تكن كالواجب وان احوال البلدية كانت بالاجمال بعيدة جداً عما يرام فلذلك عزل جماعة من الموظفين وعوقب آخرون بعقوبات اخرى واشارت لجنة التحقيق بعمل اشياء تفذ الآت تدريجاً في المجلس البلدي بمساعدة الدكتور جرافل الذي كان رئيس قسم البلديات في نظارة الداخلية ثم عين حديثاً مديراً عاماً للمجلس البلدي في الاسكندرية

بلدية بورت سعيد

قدر ايرادها سنة ١٩١٣ بمبلغ ٢٥٢٤٢ ج.م . مقابل ٢٣٦٣٩ ج.م . سنة ١٩١٢ ويتنظر ان المال الاحتياطي الذي يسد منه قسط سلفة مشروع المجاري من استهلاك قائده يبلغ ١٦٥٨٥ ج.م . في آخر السنة وقد عرض عمل المجاري على المقاولين حديثاً وستكون كلفته نحو ١٧٠٠٠ ج.م . وتسلف شركة قال السويس المال اللازم لاكماله على ان يسد في خمسين قسطاً سنوياً بمعدل ٤٤٦ في المئة فائدة واستهلاكاً ويحق للبلدية تسديده قبل ذلك . وقد قدم المقاولون طلبهم في شهر مارس وأبتدأ العمل حالاً ويتنظر ان يتم بعد ثلاث سنوات تقريباً

٣٥ — السجنون

بلغ عدد المسجونين في ختام السنة ١٣٩٤١ (١٣٤٨٦ في ختام ١٩١١) ومن هنا

العدد ٤٧٨٠ محكوم عليهم بالاشغال الشاقة (٤٦٠٤ سنة ١٩١١) و ٦٦٣٨ بالجس (٦٤٩٧ سنة ١٩١١) و ٨٦٧ مستأنفون (١١٢١ سنة ١٩١١) و ١٦٥٦ ينتظرون المحاكمة (١٢٦٤ سنة ١٩١١) وكان عدد النساء منهم ٤٧١ (٤١٦ سنة ١٩١١)

وحكم في اتمه السنة على ١٤٧ رجلا و ١١ امرأة بالنقل الى اصلاحية البالغين الى مدد غير معينة طبقاً للامر العالي الصادر في ١١ يوليو ١٩٠٨ فبلغ عدد الذين في تلك الاصلاحية ٧٣٨ في ختام السنة

وجلد ٣٤٨٠ من الاحداث بأمر الحاكم (٣٤٥٨ سنة ١٩١١) وبلغ عدد الذين في الاصلاحية في ٣١ ديسمبر ١٩١٧ (٦٠٣ سنة ١٩١١) منهم ٦٢٤ صيماً و ٧٣ بنتاً وبلغ متوسط عدد الميومي طول السنة ٦٥٠

ويبلغ مجموع الوفيات في السنة ٢٠٧ فكان متوسط عدد الوفيات في الالف من المسجونين ١٤٤٨ (١٥٤٥ سنة ١٩١١) ومن تلك الوفيات ٥١ بالسل الرئوي (وفيات ٣٤٦ في الالف) و ١٤ بامراض غفنة (وفياتها ١ في الالف) (وكانت ٣٨ سنة ١٩١١) و ١٨ (منهم ٣ مصابون بالسل الرئوي) اطلق سراحهم لاسباب طبية (٢٢ سنة ١٩١١) وبلغت مصروفات المصلحة طول السنة ومن ضمنها ما صرف على مصنوعات السجن ٢٠٨٤٤٨ ج.م. (١٩٢٧٥٧ ج.م. سنة ١٩١١) وذلك ماعدا مصروفات ترميم المباني وصيانتها وبلغت جملة ما حصله المسجونون باعمالهم ٥٠٣٦٣ ج.م. (٤٤٥٦٠ ج.م. سنة ١٩١١) وبلغ متوسط كلفة المسجون الواحد من متوسط العدد اليومي للمسجونين في السجن التي تقطع مسجونوها وتكسوم ١١ ج.م. و ١٤٠ ملياً (١٠ ج.م. و ٧٩٩ ملياً سنة ١٩١١)

وبلغت جملة ما صرف سنة ١٩١٣ على ترميم مباني السجن وصيانتها ٤٢٥٣ ج.م.

٣٦ — تجارة الرقيق الابيض

زار المستر الكسندر كوت سكرتير الجمعية الدولية لمنع تجارة الرقيق الابيض القطر المصري في الشتاء وتبع عما اقترحه انشاء جمعية دولية في القاهرة لالغاء تجارة الرقيق الابيض وتجديد الجمعية المشابهة لها التي كانت موجودة في الاسكندرية. فهاتان الجمعيتان تسهلان الامر على رجال الحكومة وسينذل الجهد كله في اثارة الرأي العام لادراك كنه هذه المسألة واسمالة خلق كثير الى شد ازر الساعين في الغل هذه التجارة

وفي سنة ١٩١٢ استقبل ١٢٩٢ قنّاة قاصرات حال زولهن من البواخر الى الاسكندرية منهم ٨٧٥ قنّاة مسيحيات او امريائيات عثمانيات و ٧٥ تركيات مسلمات والبواقي اورويات من امم مختلفة ثم سُلن الى رؤساء طوائهن الروجيين او ارسلن الى منازل اقاربهن او اصدقاء ذويهن . واخذ ٨٨ اخريات من مخالف الرذيلة وجعلن تحت عناية جمعيات خيرية متعددة

ورفعت في بعض الاحوال القضايا على الذين استغوا القاصرات وحرصوهن على البغاء وفي بعض حوادث الرقيق الايض ايضاً ومع ان المحاكم حكمت بالادانة في بعض هذه القضايا فالعقوبة لم تكن صارمة وقد سبق القول في هذه التقارير ان الامتيازات الاجنبية تحول دون قبح هذا الشر وقطع دابره

٣٧ — الحج

ذهب الى الحج ١٣٠٠٠ من المصريين سنة ١٩١٢ . وبلغ عدد الحجاج الغريباء ٢١١٧٠ . وقرّ القرار في اول اكتوبر على ان يعد الحج الراجح موبوءاً بسبب ظهور الكوليرا في الحجاز . واتخذت الحكومة التدابير العادية على شاطئ البحر لكي لا يعود واحد من الحجاج من غير قنّيش ودخل مستشفى الطور ٤٤٠ حاجاً ٣٢٧ منهم مصريون و ١١٣ غريباء ومات في الطور من الحجاج المصريين ٤٦ احد عشر منهم ماتوا بالكوليرا ومات من الحجاج الغريباء ٤٢ وقيل ان نصفهم مات بالكوليرا

واتخذت تدابير كثيرة في غضون السنة لراحة الحجاج وهليل نفقاتهم . ورضيت شركة البواخر الحديدية ان تخفض ثمن تذكرة الرجوع سنة ١٩١٢ من ٥٠٠ غرش الى ٤٥٠ غرشاً وسنة ١٩١٣ والسنتين التالية من ٤٥٠ غرشاً الى ٤٠٠ غرش ورضيت ايضاً ان تخفض خمسين في المئة من ثمن تذكرة قراء الحجاج

وتم بناء مستشفى للأمراض المعدية في الطور فبلغت نفقة انشائه ٦٥٠٠ ج . م وهو يستعمل الآن . وبذلت الهمة في اصلاح مكان الحجر الصحي هناك

الباب السادس

في الصحة العمومية

٣٨ - المستشفيات

زبدت التدابير في السنة الماضية لمعالجة الامراض المعدية . والآ نوسع مستشفى
العباسية الخاص بالامراض المعدية وقد تمّ بض مبانيه . هذا في القاهرة واما في المديرية
فتشمل ميزانية ١٩١٣ مالا لأقامة مستشفى للامراض المعدية في الزقازيق وقد تمّ الاتفاق
مع بلدية الاسكندرية على الشروع سريعاً في بناء مستشفى للامراض المعدية وهو مما
تدعو الضرورة اليه

وكان عدد الصيدليات المجانية في المديرية ٤٢ سنة ١٩١٢ واعطيت العلاجات منها
لاتين وثلاثين ألفاً وأعطيت لثمانية وعشرين ألفاً سنة ١٩١١

الاسعاف الرمدي

فتح مستشفيان جديدان دائماً للرمد الواحد في المتصورة والآ خر في بني سويف .
والاول هبة من بدر اوي باشا والثاني انشأ بالاككتاب العمومي والحكومة تفق عليهما
الآن . وقد اخذت مجالس المديرية في اقامة مستشفيات اخرى دائماً في الزقازيق والحلة
الكبرى وكفر الزيات . ونفقات ادارة الاخيرين من مجالس المديرية . وسيسلم مستشفى
الزقازيق لمصلحة الصحة وكذلك مستشفى سوهاج الذي بينى الآن بالاككتاب العمومي
وانشأ مجلس مديرية الغربية ومجلس مديرية اسيوط مستشفيات نقالة ويراد انشاء
مستشفيات اخرى من هذا القيل

وتدل الامور المتقدمة على ازدياد الاهتمام بأمر الاسعاف الرمدي . والاسلوب العمومي
المتبع في كل البلاد هو اولاً انشاء مستشفى دائماً في عاصمة كل مديرية تنشئه المديرية وتفق
عليه الحكومة وثانياً انشاء مستشفى قالي في خيمة وفيه متسع لبعض المرضى ليقموا فيه
ينشئه ويفق عليه مجلس المديرية . ومن هذه المراكز تشعب الاعمال وتوسع مثل معالجة تلاميذ

المدارس وقسّم الخطب في مواضيع صحيّة متعلّقة بالمد وتوزيع كرايس يذكّر فيها طرق الوقاية من المدوى . واسعاف المصابين بأمراض العيون في القرى البعيدة

٣٩ - الجئون

فتح الجزء الاول من بيارستان الحاقها الجديد منذ مدة وهو مؤلف من ستة اقسام والعمل جار في الاقسام الاخرى . ولا يزال بيارستان العباسية مزدحماً بمن فيه مع أنّه قد بذلت كل واسطة لتقليل هذا الازدحام . ويبلغ عدد المجائين في البيارستين الآن ١٦٥١ اي بزيادة ٢٦٣ على سنة ١٩١١

٤٠ - وفيات الاطفال

تتم السلطة المحلية بكثرة وفيات الاطفال في البلاد كلها . وقد قصت الوفيات قليلاً في غضون السنة في المدن الكبيرة . ولا يزال العمل جارياً بهمة في الصيدليات المجانية وهذه الصيدليات انشأتها لادي كرومر في مصر والاسكندرية وحذت حذوها ست من المديرات فكانت النتيجة حسنة جداً . ومتى تدرت القوايل في القرى وصار عندهن المعدات اللازمة حق لنا ان نتنظر قصاً كبيراً في وفيات الاطفال ولكن ذلك يقتضي زمناً وبذلك المساعي الداعمة من كل المتوطنين بهذا العمل

٤١ - اعمال مجالس المديرات الطبية والصحية

ان ما اشرت به من الاعمال على مجالس المديرات في قرى السابق قد اخذت هذه المجالس فيه قابلاً لتعليم حلاقى القرى لكي يتأهلوا اسعاف من تقع بهم آفة وأنهم ١٧٠ منهم ما يطلب منهم تعلمه وشرعوا في اعمالهم وجهّزوا بالعلاجات البسيطة والراقدة وما أشبه . وقد ظهر من عملهم ما يؤمل بالنجاح ولكن من البين انه لابد من المراقبة الدقيقة لكي يبقوا في الكفاءة المطلوبة

وقد تناولت السلطة المحلية تدريب القوايل . ابتداء العمل من هذا القبيل بان انشأت الحكومة مدرسة في العاصمة لتعليم فن الولادة وهي من المعاهد اللازمة جداً وجعلت المديرات تفتش مدارس مثلها وارجوا ان يخرج فيها قوايل متطعات لقرى ولا بد من

مراقبة هؤلاء القوابل مراقبة مستمرة حتى يثبت أنهم جاريات على المبادئ التي تدبرن عليها
وأهتم بعض المديرين بدم البرك الضارة التي في القرى . وينظر الآن في وضع
قانون للبرك التي لها ملاك . وقد ردم ٦٥ بركة وبلغت نفقات ردمها ٢٠٠٠ ج.م.
والارض التي نتجت منها اعطيت لاهالي القرى التي هي فيها لتكون ساحت للنزهة
والترويض

وفي ميزانيات أكثر المجالس البلدية اموال مرصودة لعمل الاعمال التي من هذا القليل
في السنة الحاضرة . ومن البرك التي ردمت سنة ١٩١٢ بركتان كبيرتان جداً . وارجو
أن ردم البرك بحسن الصحة في القرى التي هي فيها والمراقبة الدقيقة جارية ليعلم هل يؤثر
ردم البرك في تحسين الصحة او لا يؤثر

٤٢ - الطاعون

قل فصل الطاعون سنة ١٩١٢ قلة مرضية في عدد الاماكن التي ظهر فيها وعدد
الاصابات ومعدل الوفيات وتظهر المقابلة بين السنة الماضية والتي قبلها من الجدول التالي

السنة	الاماكن الموبوءة	مجموع الاصابات	معدلها في كل مكان	الاصابات الرئوية	الوفيات	معدل الوفيات في المئة
١٩١١	١٥٣	١٦٥٦	١٠,٨	١٧٨	١٠٤١	٦٢,٩
١٩١٢	١٣٩	٨٨٤	٦,٤	١١٤	٤٤١	٤٩,٩

فالاصابات بالطاعون الرئوي وهي تكاد تكون محصورة في الوجه القبلي قلت أكثر
من الثلث وهذا هو سبب قلة الوفيات

وبقي عدد الموظفين المختصين بمكافحة الطاعون على حاله في أكثر السنة وحينما لم تدع
الحال الى مكافحته كانوا يهتمون بمكافحة غيره من الامراض المعدية كالتييفوس والجذري
ولا يزال معهد البحث عن الطاعون الذي انشئ في اسيوط سنة ١٩١١ بإدارة
الدكتور بيري مواصلاً بباحته . وقد بحث في ٧ من الامراض الوافدة ملتفتاً بنوع خاص

الى انتشار الطاعون الرئوي والدبلي والفضن عدا عن بحثه في أوبئة الجربان ونحوها من القوارض وقد نشر تقريراً عن اعماله ويتنظر قوائم من ابحاثه القادمة

٤٣ - الدفاع الصحي

بقي الخوف من الكوليرا في القطر المصري سنة ١٩١٢ شديداً جداً . ففي اول السنة كان الوباء في ايطاليا وطرابلس والاسنة وآسيا الصغرى وسورية واما كن أخرى ثم زل رويداً رويداً الا في الاسنة وبعض جهات تركيا ولا ينسب الوباء الفتاك الذي فشا في الجنود العثمانية في الرومي بعد اعلان الحرب بين تركيا وحكومات البلقان . وزاد الخطر على مصر بورود كثيرين من الذين جاءوا اليها من تركيا . ودمت الحال الى نفس كل الذين جاءوا في السفن المزدحمة بكتيريولوجياً لكن ذلك قلما اتعب الركاب

وظهرت الكوليرا في الحجاز في شهر اكتوبر وأعلن تلوث الحج . ولما عاد الحجاج حدث بينهم ٣٢ اصابة في الطور ولذلك امرت ادارة الحجر الصحي بان لا يهادر الطور احد من الحجاج المصريين قبلما يفحص بكتيريولوجياً وكانت النتيجة ان وجد ميكروب الكوليرا في ٦٩ منهم . وبما يلاحظ انه بعد سنة ١٩٠٢ التي حدث فيها آخر وافدة بالكوليرا في القطر المصري اصيب الحج بالكوليرا ثلاث مرات اي سنة ١٩٠٦ و ١٩١١ و ١٩١٢ ومع ذلك لم تدخل الكوليرا الى القطر المصري

وقد جربت تجارب كثيرة في الطور في العلاج بالمصل الحاصل من الدوسنتاريا الباشلية فتبجحت نجاحاً كبيراً ومنحت الحكومة مجلس الكورتينات مبلغاً من المال لاستحضار هذا المصل . وقد استعمل ايضاً علاج الدوسنتاريا الاممية بالامتين فكانت النتيجة مما يؤمل بالتعاج

وكانت الوفيات في الطور سنة ١٩١٢ نصف ما كانت عليه في العام السابق وذلك مما يوجب الشكر لرجال الحجر الصحي

الباب السابع

في الحفانية

٤٤- المحاكم الاهلية

(١) القضاء المدني

في الجدول التالي بيان اعمال المحاكم المدنية في سنة ١٩١٢ مقارنة مع سنة ١٩١١

من ١ اكتوبر ١٩١١

الى ٣٠ سبتمبر ١٩١٢

١٩١١

١- قضايا جديدة

١٣٨٣	١٤٠٨	محكمة الاستئناف
		المحاكم الكلية
٤١٤٣	٤٢٠٧	(١) استئنافي
٦٦٥٩	٦٢٢٠	(ب) ابتدائي
١٧١٧٦٩	١٥١٤٢٨	المحاكم الجزئية
٢٤١٤٧	٢٤٠٠٦	محاكم المركز

٢- قضايا انتهت

١٣٤٧	١٠٧٩	محكمة الاستئناف
		المحاكم الكلية
٤٤٠٨	٤٥٧١	(١) استئنافي
٦٥٠٤	٦٤٢٣	(ب) ابتدائي
١٦٧٥٣٤	١٥١٦٢٣	المحاكم الجزئية
٢٤٣٢٦	٢٣٥٩١	محاكم المراكز

٣ — قضايا باقية

١ أكتوبر ١٩١١	٣٠ سبتمبر ١٩١٢	
٧٧١	٩٨٠	محكمة الاستئناف
		الحاكم الكلية
١٩٦٣	١٧٤٠	(أ) استئناف
٢٥٨٤	٢٤٨٥	(ب) ابتدائي
١٩٦٦٥	٢٣١٨٤	الحاكم الجزئية
٢٠٨٦	١٦٥٨	عاهم المراكز

فانما استتبنا قضايا الاستئناف فالزيادة عامة في القضايا الجديدة ومحمّل أن يكون سبب الزيادة في المحاكم الجزئية انشاء عشر محاكم جديدة من هذا النوع وقد قدم عدد كبير من القضايا الى محاكم الاخطاط الجديدة والظاهر ان القضاة بذلوا قصارى جهدهم في انجاز الاعمال ولم تبلغ الزيادة في القضايا المتأخرة في المحاكم الجزئية ما كان يتوقع لها بسبب زيادة القضايا الجديدة فيها

(٢) القضاء الجنائي

شرحت الارقام الخاصة بالجرائم في سنة ١٩١٢ في الفصل الخاص بأعمال نظارة الداخلية ومن دواعي أسنى أن الجنب الخطيرة زادت أيضاً في السنة الماضية زيادة كبيرة اذا قورنت بالسنتين السابقة كما يرى من الجدول التالي

١٩١٠	١٩١١	١٩١١ الى ٣٠ سبتمبر ١٩١٢	اتواع الجرائم
١٢٩٤٨	١٤٧١٩	١٦٥٢٥	سرقة (المادة ٢٧٤)
٤٥٦٧	٦٣١٧	٧٣٠٩	سرقة (المادة ٢٧٥)
٤١٨	٤٥٧	٤٤٨	تزوير (المادة ١٨٣)
٧١٧	٨٥٧	٨٣٦	نصب (المادة ٢٩٣)
١٦٩٣	٢٠٠٣	٢٢٥٨	خيانة أمانة (المادة ٢٩٤ — ٢٩٨)
٣٠٨	٢٨٣	٣٧٨	تسميم مواشي (المادة ٣١٠ — ٣٢١)
٢٨٧١	٢٥٦١	٣٠٢٠	اتلاف المحاصيل (المادة ٣٢١)

وصعب تحليل الزيادة المستمرة في هذه الجرائم ولكن الملاحظات التالية التي وردت في هذا الصدد في تقرير المستشار القضائي لا تخلو من الفائدة فقد قال « وكان في بسجوتنا المصرية وقد استكلت الشرائط الصحية ورتبت على أحدث نظام أمست لانتقي الرحبة في قلوب قلة المجرمين في هذا القطر والمسألة هنا أعقد مما هي في أوروبا حيث تصم عقوبة السجن صاحبها بوصمة أدبية لا يكاد يكون لها أثر هنا على أن الرجاء معقود بأن انتشار التعليم وسواء من أسباب الحضارة يؤدي الى ازدياد الشعور بالعار الذي يلحق المجرم من السجن فتصبح تلك العقوبة أوقع في النفس وأدعى للزجر منها الآن »

٤٥ - المحاكم المختلطة

يظهر من احصاءات هذه المحاكم في سنة ١٩١٢ أن العمل فيها زاد زيادة تذكر بعد النقص العام الذي حدث في السنة السابقة وقد ذكر النائب العام هذا الامر وعزاؤه الى تقدم سير الاشغال والاعمال الطبيعى في البلاد واستتبع منه أن المحاكم لا تستطيع بتأليفها الحالي أن تماشى الزيادة في القضايا الجديدة التي تعرض عليها الا بشق النفس وأشار بلاج يرجح أن لا مناص منه وهو زيادة عدد القضاة ولكن على شرط اقاص عدد القضاة اللازمين لتأليف جلسة أو دائرة في محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وهو الامر الذي عرضته الحكومة المصرية على الدول من زمان وقالت أنه اصلاح جوهرى لاغنى عنه. فهذه الشهادة الصادرة من شخص توفرت فيه الكفاءة التامة لادراك حقيقة الامر تؤيد الحجج التي استندت اليها الحكومة في تنظيم هذه المحاكم فان الحكومة المصرية لم ترم قط الى أن تحول دون النمو الطبيعى في عدد القضاة اذ اثبت ان زيادتهم لازمة ولكنها رأت ان تعديل بعض الامور او تغييرها يؤدي الى زيادة الكفاءة في اقامة العدل وان هذا التعديل او التغيير مقدمة لازمة للزيادة في عدد القضاة وما دام الامر كذلك فمن الواضح ان اصحاب الشأن من ولاة الامور لا يسوغ لهم اتخاذ مشورة النائب العام الا بمخاضها ولا يخفى ان بعض الدول لم يوافق على ما اقترحت الحكومة من اقاص عدد القضاة في الجلسة على رغم توالي المفاوضات في ذلك فلي هذا البعض اذا تلقى نعمة حالة يعترف الجميع بانها غير مرضية ويشكو منها التجار من الشكوى فاذا صودق على هذا التعديل الذي لاغنى عنه لجبل المحاكم في حالة صالحة للعمل فهم الحكومة هو تعزيز مركز القضاة وتحسينه

اما في ما يتعلق باجراءات هذه المحاكم التي كثرت منها الشكوى بسبب الإبطاء والتأخير وعيوب أخرى شتى فقد عرضت محكمة الاستئناف نفسها منذ مدة اقترحات لاجراء بعض التعديل وقد وضعت هذه الاقتراحات في مشروع تشريع عرض على الجمعية التشريعية التي الفت حديثاً ولا يزال في معرض النظر واهم الاصلاحات التي يقضي بها هي ابطال الاحكام الغيائية لعدم التكلم في الدعوى وتوسيع اختصاص القاضي الجزئي في الدعاوي المتعلقة بالعقار والتضييق على دعاوي الاسترداد التي يقصد بها تعطيل اجراء الحجز على المنقولات

وقد اقترح رجال الاعمال والمحامون من الانكليز المقيمين في مصر غير مرة ان يتخذ النظام الانكليزي مثلاً يحتذى به في ادخال اصلاحات أخرى في الاجراءات فطلب من بعض كبار المحامين الانكليز في السنة الماضية ان يوافقوا الحكومة بمذكرات في هذا الشأن فاقترحوا اموراً حرة بالنظر والاعتبار واجمها ما يأتي

(١) ان تقدم القضايا بادية به الى قاضي تحضير تكون وظيفته اولاً ان يفرز القضايا الحالية من الاهمية فيوفر على المحكمة عملاً كثيراً يستطيع قاض واحد القيام به وثانياً ان يتحقق ان كل قضية مهمة تم تحضيرها وصارت معدة للمرافعة قبل احوالها على المحكمة

(٢) وانه اذا قدمت القضية الى المحكمة تدور المناقشة فيها بالتفصيل وقدم جميع المستندات الكتابية الى المحكمة ويشرح المحامون الدعوى شرحاً وافياً حتى يجتمع لدى المحكمة كل ما يلزمها للحكم فيها من غير تأجيلها الى جلسة أخرى

ولكن دون تحقيق هذه الاقتراحات عتبة كؤوداً اذ لو سلمنا بان عدد القضايا يتقصص كثيراً فان هذه الاقتراحات تقتضي زيادة عدد الجلسات بسبب طول الزمن الذي تستغرقه كل قضية ويستحيل في الاحوال الحاضرة تأليف العدد الكافي من الدوائر ليقدم الجلسات اللازمة الا انا قبلت القول باقاص عدد القضاة في الدائرة الواحدة وهو الامر الذي لم يتم الاتفاق عليه كما تقدم

ثم ان زيادة عدد الجلسات يزيد عمل الكتبة وعندما الآن ما يشغل كل وقته ولكن جانباً كبيراً منهم منقطع الآن الى اعمال التسجيل وهو عمل سيفوق منه متى اتخذ مشروع توحيد اقسام التسجيل وهو مشروع آخر من المشروعات المروضة على الدول للمواظقة عليه

فيري مما قدم أنه يستحيل اتخاذ هذه الإصلاحات التي اشتدت الحاجة اليها الى ان توافق الدول على المشروعات المتقدمين ولا اريد بهذا ان ازالة العيوب التي كثرت منها الشكوى الان يحل المشكلة برمتها وبذلك الصعوبات التي تفتضي علاجاً قاطعاً ولكني ارى انها على كل حال تؤدي الى تحسين الحالة الحاضرة

وقد زادت ايرادات الحاكم المختطة زيادة عظيمة فبلغت ١١٦٦٠٠٠ ج . م مقابل ٩١٥٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١١ و ٨٥٩٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٠ وبما يجدر تذكره ان هذه الحاكم ليست محاكم فقط بل المعنى المعروف ولكنها تحرر العقود وتحفظ سجلات العقارات فالإيرادات من هذا المصدر هي الجانب الاكبر من إيراداتها وهي كما لا يخفى لا تدخل في إيرادات الحاكم في البلدان الاخرى بل تكون من ضمن إيرادات الحكومة المالية المعتادة وقد بلغت رسوم التسجيل والتمنعة ٩١٧٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٢ والرسوم القضائية ٢٤٩٠٠٠ ج . م فقط وقد قدرت المصروفات القضائية لهذا الحاكم بمبلغ ٢٤٧٠٠٠ ج . م في ميزانية سنة ١٩١٣

وقد زادت الإيرادات من رسوم التسجيل في السنة الماضية زيادة عظيمة بكثرة العقود التي عرضت للتسجيل في اواخر السنة ليكون لها تاريخ ثابت قبل حلول ميعاد اتخاذ قانون الخمسة الافدنة وليسهل سبيل الاستدانة في المستقبل لان القانون لا يسري على ما سبق وقوعه قبل تاريخ اتخاذه

وفي اثناء السنة استقال مستشاران من مستشاري محكمة الاستئناف المختطة وهما المسيو انطوان دي كورزميكس والمسيو كزيمير برونير وقد كان الاول قاضياً بالحاكم المختطة منذ تأسيسها وعين عضواً عمومياً في محكمة الاستئناف سنة ١٨٩٦ ثم تولى رئاسة تلك المحكمة فاستقاله جاءت خاتمة خدمة طويلة ممتازة في القضاء المصري وقد خلفه المسيو يلا دي زولتان القاضي النمساوي في محكمة الاسكندرية منذ سنة ١٩٠٠ ورئيسها منذ عهد قريب

وقد قضى المسيو كزيمير برونير مدة طويلة في خدمة الحكومة المصرية وتولى رئاسة محكمة مصر سنة ١٨٨٥ وبعد ٢١ سنة دخل محكمة الاستئناف حيث اكتسب احتراماً وملازمة وقد خلفه المسيو فرنسيس لالوه القاضي الفرنسي في محكمة مصر منذ ١٩٠٧

٤٧ — التشريع

(١) التشريع الاهالي

سنت قوانين مهمة في اثناء سنة ١٩١٢

وابداً الكلام في قانون انشاء محاكم الاخطا التي سبق لي وصفها وصفاً اجمالياً ان الغرض الاول من هذا القانون قريب التقاضي في القضايا المدنية والجنائية الصغيرة من بيوت الناس بان ينشأ في الارياف نظام قضائي بسيط يقوم بافاد جماعات من الاعيان المحليين لا يؤجرون على عملهم

وهذا اهم ما يدخل في نطاق القانون الجديد

يكون في كل مركز من المراكز محكمتان من هذه المحاكم على الاقل ويؤلف قضاها من اعيان يمينهم ناظر الحفاية ويختارون من قوائم يعدها النائب العام ومدير المديرية ورئيس المحكمة الابتدائية ويكفي ثلاثة من اعضاء المحكمة لتأليف الجلسة والقاضي الجزئي ان يرأس اية محكمة من محاكم الاخطا في مركزه

ويشترط في الاعيان ان يكونوا من اصحاب الاملاك في الحظ بالنسبة ٢٥ سنة على الاقل ومحسنون القراءة والكتابة وان يكونوا حسي الصيت والسمعة ومحترمين عند اهل المركز

اما اختصاص هذه المحاكم في الامور المدنية فهو الحكم نهائياً في الدعاوي الخاصة بالمقولات التي لا تزيد على ٥٠٠ غرش والاجور اذا لم تزيد على ١٠٠٠ غرش واتلاف الاراضي او المحاصيل او اجرة الاراضي والمساكن والشركة الزراعية وملكية الحيوانات وتصفيتها اذا لم تزيد على ٣٠٠٠ غرش وفي سائر القضايا التي يتفق الخصوم باختيارهم على عرضها عليها للحكم فيها نهائياً

ولما اختصاص في الحكم مع جواز الاستئناف الى القاضي الجزئي في القضايا العقارية التي لا تزيد قيمتها على ١٠٠٠ غرش والقضايا المتعلقة بشركة او زراعة او ملكية سواك او الاتماع بها او باعادة وضع اليد على العقار متى كانت مبنية على فعل صادر في الشهر السابق اذا لم تتجاوز قيمتها ٦٠٠٠ غرش

ثم انه يجب ان تعرض عليها جميع القضايا التي ليست من اختصاصها بأمل تسويتها حياً قبل عرضها على المحكمة الجزئية

وأما اختصاصها الجنائي فيشمل جميع المخالفات التي يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز ٢٥ غرساً وبحق لها أن تحكم بالحبس ٢٤ ساعة أو بغرامة ٢٥ غرساً على من قنع منه مشاجرة بسيطة أو على من يأنى اطلاعاً أو امر العدة التي تسوغها القوانين . وتستأنف الأحكام بالحبس فقط الى القاضي الجزئي

وقد نهت محاكم الاخطا خصوصاً الى مراعاة العادات المحلية والعرف وجعل احكامها موافقة لها

وقد بسطت الاجرامات على قدر الطاقة فعلى الخصوم عادة ان يحضروا بأنفسهم امام هذه المحاكم ولا يجوز لمحكمة من محاكم الاخطا ان تظر في قضية الا اذا كان الخصوم تقيعين في دائرة اختصاصها والغرض من ذلك ان يكون هذا الاختصاص مقصراً على المزارعين وعليه قد صارت محاكم الاخطا اول درجة في سلم القضاء عوضاً عن المحاكم المركزية التي شغلت جانباً من عملها وستزول المحاكم المركزية بانشاء محاكم الاخطا في المواضع التي تنشأ فيها وما لا يدخل من اختصاصها في محاكم الاخطا يرجع الى القاضي الجزئي الذي اخذت منه في الاصل

ولم يمن الزمان في الطور الحاضر لبدء رأي في نتائج هذا النظام الجديد والظاهر انه سائر سيراً حسناً فالاعيان مهتمون بواجباتهم ويبدون اهتماماً شديداً بادائها ومن دواعي الارتياح ان نظارة الحفانية لم تلق سوى قليل من الشكاوي من احكامهم

اشرت في السنة الماضية الى نظام العقود التي كانت مبرمة مع بعض القضاة الاوربيين في محكمة الاستئناف الاهلية وقلت ان الحكومة بعد مشروعاً لتعديل هذا النظام مع المحافظة على مبدأ عدم القابلية للعزل وقد صار هذا المشروع الآن قانوناً نافذاً وهو يقضي بأن يقتصر ابرام العقود على الاشخاص الذين لم يسبق لهم خدمة الحكومة فيقضون سنتين او ثلاث سنوات لامتحنان كفائتهم في المطالب الخاصة التي تقتضيها خدمة الحكومة في مصر فاذنا عيتوا قضاء بعد ذلك صاروا غير قابلين للعزل وقد ادى القانون الجديد الى تحسين احوال قضاة محكمة الاستئناف تحسناً كبيراً وزيد الراتب ٢٠٠ جنيه في السنة. وقضي القانون الجديد بجواز اخالة القاضي على المعاش اذا لم يستطع القيام بواجبه حق القيام ويكون الحكم بحالته غائداً الى لجنة من زملائه مختار لهذا الغرض سنوياً والغرض من ذلك ضمان الكفاءة العالية

وهذه اللجنة لا تستطيع النظر في الامر الا بطلب فاطر الحفاية وتكون اكثريتها من
القضاة الاوربيين اذا كان القاضي اورياً ومن الوطنيين اذا كان وطنياً

وقد اضيف ثلاثة تعديلات جديدة الى قانون العقوبات الاهلي في سنة ١٩١٢ يحين
اولها لمن يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ان يقتل خارج السجن ونفس الثاني
على معاقبة الذين يسهلون للجرمين الفرار من وجه العدل وكان القانون قبل ذلك يصرى
فقط على الجرمين الذين قدمت بهم الشكوى واضيف ثالثاً مادة الى القانون المصري
للمناهضة الربا وهي تنص على عقاب من يقرض مالا بمائدة تتجاوز الحد الأقصى المقرر
للفوائد الممكن الا اتفاق عليها قانوناً

ومن القوانين الجديدة قانون لنظام التقاضي في الواحات البحرية والداخلية والخارجية
وقد نص هذا القانون على ان المحاكم التي تنحأ في تلك الواحات تراعي القواعد المحلية اذا لم
تاف الاصول والقانون الطبيعي

وقد وضعت القراحت لتنظيم الحماية الاهلية وسنت قانوناً يقضي بتجميع نظام اشغال
الحامين في مراقبة هيتهم وتاديبها

(٢) التشريع المختلط

وصفت في تقرير السنة الماضية انشاء جمعية تشريعية جديدة خولت حتى سن القوانين
التي تسري على الاجانب وقد برهنت هذه الجمعية التشريعية الجديدة على قائمتها العظيمة
فواقتت على مشروعات نافذة في سنة ١٩١٢ بناء على طلب نظارة الحفاية ولولاها لاضطرت
الحكومة الى عرض تلك المشروعات على الدول صاحبات الامتيازات بما في ذلك من
التطوير والتسويق

ومن هذه المشروعات واحدة وافقت عليه في شهر ديسمبر الماضي وأدى الى تغيير عظيم
الاهمية واعني به القانون الخاص باصلاح الاجرامات في زرع ملكية القمار واعفاء ما لا
يتجاوز خمسة أفدنة من املاك الفلاحين من الحجز لبقاء دين

ان بطء اجرامات المحاكم اختلطة في قضايا زرع الملكية كانت منذ زمان طويل موضوع
شكوى الدائنين وفوق الرهن ولكن وجوب الحصول على رضى الدول قبل ادخال اي
تعديل في نص القانون كان علة كؤوداً دون اصلاح هذا الامر على دعم اعتراف الجميع

بسوء هذه الحال في أوائل سنة ١٩١١ حينما كانت الحكومة تنظر تغيير المادة ١٢ من قانون المحاكم المختلطة تغييراً قضي بإحلال الجمعية العمومية في محكمة الاستئناف محل الدول في التشريع وضعت الحكومة بعداً - متشاوراً أصحاب الشأن اقتراحات تشبه في الجملة اجراءات نزع الملكية المتبعة في المحاكم الأهلية . ولو تم ذلك لكان للقانون الجديد مزية توحيد اجراءات نزع الملكية في القطر ولكن الاعتراضات أجمعت إليه لاسباب كثيرة . وأعربت غرفة التجارة البريطانية خاصة عن رغبتها في المحافظة على مبادئ طريقة المحاكم المختلطة فقرر قرار الحكومة تجري على هذا المتوال وقصر في التعديل على بعض النقط المعينة اذ ذلك يال ، موافقة الجمعية التشريعية الجديدة التي لا بد من موافقتها على كل تغيير والحلاصة ان القانون الجديد يضيق نطاق الدعاوي التي يجوز فيها معارضة الاحكام النهائية ويجزئ الانفاذ الموقت ويوسع سلطة قاض واحد ويحول دون استعمال دعاوي الاستحقاق لتعطيل الاجراءات كما كانت الحال من قبل ويقضي بالاجال يبداء التمن في المحكمة في أثناء ثلاثين يوماً من صيرورة البيع نهائياً . فهذه النصوص لا تميز القوانين الموجودة تغييراً جوهرياً ولكنها تزيد عيوبها الكبرى ولا غرو انا عادت بفائدة عظيمة على الجمهور .

يقي المادتان ٢ و ٤ من القانون لحماية الاملاك الصغيرة من الحجز لايها الدين وقد وصفت في المقدمة طبيعة هذا الاصلاح وأشارت الى الاسباب التي قضت بوجوبه للقطر المصري في طور ارتقائه الحالي وقد اقتبست ما يلي من تقرير المستشار القضائي عن السنة الماضية وفيه شرح واف لمبدأ القانون وعلاقته بالقوانين الاخرى التي سنت حديثاً لفائدة المزارعين وبيان الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة لحصر انفاذ هذا القانون حالا وإيجاد عصر للانتقال حرصاً على المصالح

» (٥) قانون عدم جواز الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة —

» (المادة الثانية والارابعة من القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٢ — الجريدة الرسمية في

٤ ديسمبر عدد ١٣٩)

» أدمنت النصوص الخاصة بعدم جواز الحجز على أملاك ضفار المزارعين في القانون الصادر بتعديل اجراءات نزع الملكية العقار لأنها تمة لازمة لتلك القانون

«رأت الحكومة مع رغبتها في تسهيل اجراءات نزع الملك وتحويلها ان من الواجب اتخاذ تدابير لحماية صغار الملاك الزراعيين فلا تكون قساوة قلوب دائميهم سيئاً في طردهم من أرضهم . وتلك الفئة ضعيفة الحول محتاجة الى العناية . اذ خروج عدد كبير منهم عما يملكون من المزارع الصغيرة التي يقاتون منها هم وعائلاتهم لا يتفق مع صالح قطر زراعي كالقطر المصري . هذا القاتون مظهر من مظاهر خطة عامة اتخذتها الحكومة في هذه الايام الاخيرة لحماية ومساعدة تلك الفئة التي هي اكثر السكان نشاطاً واعظمهم دأباً على العمل كيلا تكون فريسة لما هي عرضة له على الدوام بسبب جهلها وضعفها من طمع المزارعين واستبداد اقوياء القاطنين . وعملاً بهذه الخطة انشئت في هذا العام محاكم الاخطا لفض مازعات الفلاحين حيث يسكنون أو على مقربة من مساكنهم ويدون أن ينفقوا في سبيل ذلك الا قليلاً من الرسوم وقد لا ينفقون شيئاً وكذلك زيدت قيمة ما تدفعه مصلحة البوينة من ربح الاموال المودعة في صناديق التوفير التابعة لها واتخذت وسائل تسهل للاهالي ابداع اموالهم في هذه الصناديق وزيد رغبتهم في ذلك . وأدخلت في قانون العقوبات نصوص جديدة لمعاقبة المزارعين وأعطى بعض القادرين من المزارعين قطعاً صغيرة لا تزيد على خمسة أفدنة من الاراضي البور التي تم اصلاحها بشروط سهلة جداً . وشكلت لجان لمصر ديون صغار الفلاحين لينظر في وسائل التخفيف عنهم

والبالغ على هذه التدابير كلها هو الرغبة في بث روح الاقتصاد في الاهالي . والمأمول أن تشد هذه الروح وتموكلها خفت وطأة الدين عليهم وصار في يدهم قليل من الارض يضمنون به ان يضيع من طريق استدانة الاموال بفوائد باهظة . ذلك لان الفلاح المصري اشتهر بمخصلتين اجتماعتا فيه وهما جلده ومثابرة على العمل وصبره على احوال المتاعب والفقر المدقع ثم ميله الى الاسراف وزروعه في بعض الاخايين الى التبذير الفاحش مما يجعله فريسة لمهرة المزارعين عديمي الذمة الذين يكثرون وجودهم في بلاد الارياق . فهو كثير الشبه من هذه الجهة بالمزارع الهندي الذي عاش المراتبي قروناً طويلاً يتحصن دمه امتصاصاً . ولذلك ثبت فكرة حماية الفلاح المصري على ما حصل في الهند حيث اتخذت حديثاً تدابير لمنع هذا الضرر الحقيق بضعفاء المزارعين من ذلك ما قضى به قانون يبيع أراضي البنجاب الصادر في سنة ١٩٠٠ من أنه لا يجوز للذين يقرضون الاموال وأصحاب المتاجر وأرباب المهن الحرة ان يشتروا أرضاً من المزارعين الذين وزعوا حرفة الزراعة

عن أسلافهم كأنه لا يجوز لهم أن يترهوا تلك الأراضي لمدة تزيد عن العشرين عاماً إلا بأذن من الحكومة ولا يجوز بيع ما يملكه للزراوع من الأراضي لإلغاء ما عليه من الديون كما جرم التبايع في الأراضي إلا بين المزارعين أنفسهم أو حيث يوفى جميع الدين بواسطة بيع جزء من الأرض

وقد قلنا حديثاً بعض الكتاب البعدين عن التحيز لعدم العلاقة بينهم وبين الحكومة أن القانون المشار إليه نجح في الهند فجلبا عظيماً ونجح ما فيه من التقص الذي يسهل التخلص من أحماله « وبالرغم من استياء المحللين والتجار ». ومن الجلي أنه لا يفيد في هذا الخطر وأحواله على ما فعل سوى قانون مطابق لقانون الهند وهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن قولتين حماية الأملاك الصغيرة المعمول بها في بعض أقاليم جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي اقتبست منها فرنسا في ما سبقه مثل ذلك الغرض في ١٢ يولييه سنة ١٩٠٨ كما أخذ عنها غيرها من البلاد. ووجه الخلاف أن قوانين الولايات المتحدة جعلت عدم جواز الحجز على الأملاك المنمازاً اجتيازاً يتفصح به رأس العائلة إذا أراد حماية ملكها. ولما في هذه البلاد فيجب أن يحمي للقانون رأس العائلة من عواقب سوء تصرفه فميله للإسراف ولا يأتي ذلك إلا إذا جعل عدم جواز الحجز أمراً لازماً. وفي الشريعة الإسلامية نصوص شبيهة بنصوص قانوننا في التواعد المقررة فيها أنه لا يجوز بيع دار سكنى المدين لوفاء ما عليه من الديون. وقرر الفقهاء أنه إذا زادت الدار عن احتياج سكنى المدين وعائلته يباع منها ما يمكن الاستغناء عنه أو تباع كلها ويشتري ببعضها مسكن يقيه ويقضى الدين بالباقي

« هذه قاعدة أمتهاب لاربي دواي الإنسانية في أدنى منية على ذات المبدأ الذي نرى عليه قانون عدم جواز حجز الأملاك الزراعية الصغيرة. وقد أدخلت هذه القاعدة في لائحة تنفيذ أحكام الحاكم الشرعية الصادرة في ٤ أبريل سنة ١٩٠٧ حيث جاء في المادة المأثرة منها « لا يجوز إجرام بيع منزل السكنى » ونص كذلك في مشروع اللائحة الرسوم القضائية لحاكم الإخطاط على عدم جواز الحجز على المسكن لإلغاء ما يستحق لتلك الحاكم من الرسوم (انظر المادة ٢٤ من هذه اللائحة المروضة الآن) على مجلس شورى القوانين :

« وهذا هو نص القانون الذي وضع في هذا الشأن »

« المادة ٢ — لا يجوز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية التي يملكها الزراع الذين ليس لهم من الاطيان الا خمسة أفدنة أو أقل
« ويدخل فيها لا يجوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجبر والالات الزراعية اللازمة لاستثمار الاطيان المذكورة
« وهذا الحظر يصح التمسك به قبل الدائنين المرتهين رهناً عقارياً أو وهن حيازة وكذلك قبل الدائنين الذين لهم حق اختصاص ولا يصح التمسك به قبل ارباب الديون الممتازة

« المادة ٤ — لا يترتب على احكام المادة الثانية ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيمة في السجل أو مسجلة به عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين العاديين الذين يكون سند دينهم ثابت التاريخ قبل ذلك »

« ويرى من هذا النص أن مبدأ عدم جواز الحجز على الاملاك المذكورة قد صيغ في عبارة عامة فيصح التمسك به قبل جميع الدائنين سواء كان دينهم مضموناً برهن أو نحوه أو غير مضمون ولم يستثن منهم الا ارباب الديون الممتازة . الا أنه قصر على الاراضي الزراعية التي يملكها الزراع فلا يسري على الاملاك التي في المدن ولا على املاك الاشخاص الذين لم تكن الفلاحة حرفة الاصلية . ولكن ذلك لا يمنع من سريانه على الاشخاص الذين يشتغلون في بيوتهم بتجارة أو حرفة صغيرة زائدة على عملهم الاصل في الزراعة

« وقد أزيل ما في هذا القانون من النقص والغموض بنصوص تكميلية وافقت عليها اللجنة التشريعية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ديسمبر ولكنها لا تسري الا بعد العمل بالقانون الاصل بزمان . وبما جاء في هذه النصوص أنه لحرفة ما اذا كان يجوز الحجز على اطيان شخص اولا لا يجوز ينبغي الرجوع الى وقت حصول الدين قلنا كان المدين في ذلك الوقت يملك أكثر من خمسة أفدنة أو لم يكن محترفاً في الزراعة جاز الحجز على ملكه قطع النظر عما يكون قد حدث من التغير في حالته بعد ذلك . وكذلك قرر بناء على اقتراح اللجنة التشريعية أنه لا يصح التمسك بهذا المنع تخلصاً من التهربات الناشئة من ارتكاب جنائية أو جنحة . وقرر أيضاً بناء على اقتراحها وجوب ابداء هذا الدفع قبل انتهاء المدعى المينة في المادة (٦٣٥) من قانون المرافعات المختلط والاسقط الحق فيه والتمتع المذكورة

في شهر واحد من يوم الاعلان بإيداع قاعة شروط البيع . والغرض من هذا التحديد أن لا يلقى الامر معقلاً زمنياً طويلاً

«أظهرت الدوائر المالية في أوائل البحث في هذا المشروع خوفاً شديداً بما قد يكون لهذا التشريع الجديد من التأثير نظراً لأن قسماً كبيراً من أطيان القطر مجزأة اجزاء صغيرة . فلتأمين هذه المخاوف الطبيعية اتخذت التدابير لمنع ما قد يترقب من الأثر السيء على الانتقال الفجائي من طور الى طور . من ذلك أن المادة الرابعة استثبتت من أحكام القانون حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مسجلة عند العمل به (في ٤ يناير سنة ١٩١٣) وحقوق الدائنين العاديين الذين تكون سندات ديونهم ثابتة التاريخ قبل ذلك . واجابة لرغبة غرف التجارة جعل هذا الاستثناء سارياً على الذين يحلون محل الدائنين الاصليين وكذلك اذا مد أجل الدين بشرط أن لا يطول هذا الأجل أكثر من خمس سنين من يده العمل بالقانون أي لغاية ٤ يناير سنة ١٩١٨

«يرى من البيان المتقدم أن الحكومة لم تمنع ولم تشدد في اقرار ما يخفف وطأة القانون الجديد من التدابير المؤقتة ونتيجة تساهلها التدرج في العمل بالمبدأ الجديد فلا خوف من حدوث رجة شديدة أو ارتباك في احوال القطر الاقتصادية . ويذهبى أنه ينبغي مراعاة العادات القديمة المتأصلة في قوس الفلاحين من حيث الاقتراض وعدم المساس بحقوق الدائنين الذين اعتمدوا في ايفاء ديونهم على ما يملكه مدينوم من الاطيان . وأنا لارجو أن نكون قد وقفنا على قدر ما سمحت به الاحوال بين الصوالح المختلفة والاعتبارات الاقتصادية الدقيقة التي يتناولها هذا القانون . على أنه مما لاشك فيه أن نصوصه وهي في غاية الابهاز (مما يجعل للمحاكم مجالاً لتفسير مسائل كثيرة معضلة لا بد أن ترفع اليها) تحتاج مع الزمن الى نصوص اخرى تكمل قصراً او توضح غامضاً »

ومن القوانين التي تنفذ على الاجانب والتي يجب ان يكون لها قيمة عظيمة عند اصحاب الاعمال تغيير المادة ٦٩٢ من القانون المدني المختلط فقد نشأ عن تفسير المحاكم المختلطة لهذه المادة ان الرهن يكون ضماناً على فائدة ستين فقط علاوة على رأس المال ولما كانت اجراءات نزع الملكية بطيئة لم يكن هذا الضمان كافياً للايفاء وتعرض الدائثون المرتهون لحمل خسارة كبيرة اما النص الجديد فيقضي بان تكون البين ضماناً للفوائد المترتبة الى ميعاد توزيع الثمن

ومن القوانين المفيدة التي سفت في السنة الماضية تعديل في قانون المرافعات المدنية والتجارية بحيز التحكيم في العقود المبرمة مع الحكومة ولم يكن ذلك مستطاعاً من قبل وهناك تغيير آخر في التشريع الداخل في اختصاص المحاكم المختلطة وهو يتعلق بالحق في صرف ماء الري فان المادة ٥٤ من القانون المدني تقتصر على ازام صاحب الارض بالساح بمرور ماء الري في ارضه فكان سكوت القانون عن ماء الصرف شظيم الضرر بالحجاب الاطيان الذين كانوا يضطرون الى الاتفاق مع جيرانهم الاجانب اتفاقاً خصوصياً وأخيراً اذكر قانون التصديق على تعريفه الرسوم في المواد المدنية في المحاكم المختلطة بعد ما تفتحتها لجنة الاصلاح تفتيحاً كلياً

٤٧ — مدرسة الحقوق

احدث تغيير في حالة مدرسة الحقوق في آخر سنة ١٩١٢ فبعد ان كانت تابعة لظارة المعارف اُلفت بظارة الحفانية ولما كانت هذه الظارة ادرى بحاجات طائفة المشتغلين بالقانون فالرجح انها اشد ملائمة لمعرفة الطرق المثلى التي تلم بها الحقوق وقد قضى الامر العالي القاضي بهذا التغيير بانشاء مجلس عال للمدرسة يؤلف من رئيس محكمة الاستئناف والثائب العام وناظر المدرسة وعضوين آخرين يمينها ناظر الحفانية لمدة لا تتجاوز سنتين

وبلغ عدد التلاميذ الذين يحضرون الدروس في المدرسة ٢٧٠ فقصر عن عددهم في السنة السابقة . ولا يحسن تعليق اهمية عظيمة على هذا القصر لان القوانين الحالية بحيز امتحان طلاب لم يسبق لهم الدرس في المدرسة وهؤلاء الطلاب قسمان قسم عنده شهادات اجنبية وعليه ان يجتاز امتحانات في مواضع معينة لها اهمية محلية قبل السماح له بالمحاماة في المحاكم الاهلية وقسم لاشهادات قانونية عنده وعليه ان يجتاز الامتحانات برمتها ويقال بالاجمال ان افراد هذا القسم لم يتلقوا دروسهم في مدارس حقوق ما

وأعطيت الدبلوما لحسة وخمسين تلميذاً في سنة ١٩١٢ مقابل ٧٩ في السنة السابقة ولكن المدرسة لم تشعر بعد بتأثير التلاميذ الخارجين اي الذين لا يتلقون الدروس فيها في قاعة الامتحانات والمتنظر ان يزيد عدد المتقدمين الى الامتحان من هذا المصدر في السنوات القادمة

وحالة المدوسة تبعث على الرضى ولكن كبر الفرق في القسم الانكليزي علق كفاءة
التعليم وقد اتخذت التدابير لتلافي هذه الحالة بتقديم الفرق في بعض المواضيع وذوو الشأن
ينظرون في اتخاذ تدابير اخرى لتوسع في هذا الامر وفي الاستعاضة بالتعليم في فرق
صغيرة عن لقاء المحاضرات في فرق كبيرة جداً

الامضا كتشتر

هذا واتي الخ



ملحق

التجارة البريطانية مع القطر المصري في سنة ١٩١٢

قصت قيمة الواردات في سنة ١٩١٢ قد كانت

في سنة ١٩١١	٢٧٢٢٧١١٨ م.ج
» ١٩١٢ »	٢٥٩٠٧٧٥٩ »

وفي الجدول التالي بيان نصيب كل بلاد من البلدان الكبرى

١٩١٢	١٩١١				
م.ج	م.ج				
٧٩٩٠٦٥٨	٨٥٥٨٢٩٦	بريطانيا العظمى
٢٥٣٣٨٢	٢٥٧١١٠	الاملاك البريطانية في البحر المتوسط
١٣١٤٣٦١	١٠٩٥٠٥١	« « في الشرق الأقصى
٢٧٥٣٧٢٣	٢٨٠٨٨٦٤	تركيا
٢٤١١٤٢٥	٢٧٨٠٣٠١	فرنسا
١٦٧٩٨٣١	١٩٨٨٠٠٨	النمسا والمجر
١٤٢١١٨٠	١٥٠٠٧٤٥	المانيا
١٢٤٣٧٢٩	١٤٦١٦٠٠	إيطاليا
١١٠٢٧١١	٩٥٩٨٦٣	بلجيوم
٤٠٣٥٢٨	٣٢١٩٦٠	الولايات المتحدة

فيري من هذا الجدول ان الواردات من بريطانيا العظمى قصت ٥٦٦٦٣٨ م.ج. مقابلها زيادة في الواردات من الهند وسواها من الاملاك البريطانية في الشرق بلغت ٢١٩٣١٠ م.ج.

وفي الجدول التالي بيان ذلك بالارقام المفصلة في الانواع الاربعة عشر التي تقسم مصلحة الجمارك البضائع اليها

الواردات

الاملاك البريطانية		بريطانيا العظمى وآيرلندا	المجموع	السنة	النوع
في الهند والشرق الافصى	في البحر المتوسط				
٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج	١٩١١	الحيوانات والاطعمة
٤٨٢٦٨	٩٧٢٠٤	٧٦١٩٠	١٠٧٨٨٦١	١٩١٢	
٤٧٤١٨	٧٥٠٤٤	٩١٨٣٦	١١٠٥٤٦٦	١٩١١	الجلود والمصنوعات الجلدية
١٣٤٩٢	٣٢	١٧٦٤٠٥	٤٣٣٧٨٠	١٩١٢	
٣١٢٩	١٤٠	١٧٥٣٩٤	٣٨٨٨٩٣	١٩١١	تاج الحيوانات غير مأهتمة
٦٤٨	٩٩	١٩٥٥٣	٧٦٣٤٣	١٩١٢	
٧٨٥	٨٩	١٩٤٣٣	٧٣٠٧٧	١٩١١	الحبوب والقول والقيق الخ
٥١١٣١١	١٠٩٣٤٩	١٣٥٩٦٠	٣٢٣٨٢٦٤	١٩١٢	
٦٥٦٤١١	١٢٣٤٦٣	١٤٦٧١٤	٣٠٦٤٤٦	١٩١١	العقاقير والخردوات
١٠٧٨٩٩	٧٨	١٠٢١٧١	١٣٠٣٦٣١	١٩١٢	
١٥١٠٢٦	١٥٤	١٠٠٩٤١	١٢٣٠٩٦٣	١٩١١	المشروبات الروحية والريوت
١٢٦٧٢	٣١٢١١	١٩٦٦٢٧	١١٧٧٥١٦	١٩١٢	
٦٦٢٤	٣٣١٠١	٢٤٤٠٦	١٢٧٢٢٤٧	١٩١١	الورق والكتب والمطبوعات
٦٨	١٥	٧٢٥٧٦	٤١٨٤٠٩	١٩١٢	
٢٥٢	١٠	٨٥٣١٠	٤٣٣٥٤٢	١٩١١	القمح والخشب
٨٠٢٩	١٧٢	١٣١٩٢٦١	٢٩٧٣٢٠٧	١٩١٢	
١٠٧٦٠	٩٠٦	١٤٧١٦٤٨	٣٠٦١٧٧٠	١٩١١	الحجارة والقراب والراج الخ
٣٥٥	٦٤٩٥	١٣٩١٥٤	٦٩٠٤٩٩	١٩١٢	
١٠٧٦	٥٤٥٢	١٤٠٢٢٩	٦٤٠٢١٨	١٩١١	الاصباغ والالوان
٣٤٩٢١	٥٠٦	٣٨٤٩٤	٢٧٧٨٠٥	١٩١٢	
٢١٩٣٠	٣٩٩	٤٦٣١٩	٢٨٠٦٦٥	١٩١١	المتحضرات الكيماوية والادوية والطب
٢٧٢٩٤	٢٩٤٨	١١٣٣٩٣٦	١١٨٠٦٦٠	١٩١٢	
٢٩٦٤١	٤٥٠٠	١٤٩٥٦١	١٣٧٢١١٦	١٩١١	النسوجات
٣٢٣٩٢٤	٤٤٨٦	٤٥٢٠٥٨٩	٨٢٠٩١٢٣	١٩١٢	
٢٧٩٥٣٥	٥٦٧٣	٣٨١٠٧٤	٦٩٠٧٩٦٢	١٩١١	المعادن والمصنوعات المعدنية
٢٢٧٤	١٢٨	١٤١٣٠٤٢	٢٩٧٧٣٥٤	١٩١٢	
٢٧٦٢	٦٠	١٣٠٨٢٨٩	٢٩٢١٨٠٦	١٩١١	بقى
٢٨٤٨	٣٩٧	٢٠٧٠١٩	٢٠٠١٠٢١	١٩١٢	
٢٢١٥	٧١٧	٢٣٣٩٥١	١٩٣٨٠٦٥	١٩١١	مجموع الواردات
١٠٦٣٦٦٥	٢٥٣١٢٠	٨٥٥٠٩٧٧	٣٦٠٣٦٤٦٥	١٩١٢	
١٣١٣٥٦٤	٢٤٩٧٠٨	٧٦٨٤٨٢٥	٤٤٦٢٣٢٢٩	١٩١١	السلطان والتبناك والسيجار
١٠٥٦	٣٩٦٠	٦٣١٩	١١٩٠٦٥٣	١٩١٢	
٧٩٧	٣٦٧٤	٥٨٣٣	١٢١٤٥٢٣	١٩١١	جلة الواردات
١٠٦٥٠٥١	٢٥٧١١٠	٨٥٥٧٢٩٦	٢٧٢٢٧١١٨	١٩١٢	
١٣١٤٣٦١	٢٥٣٣٨٢	٧٩٩٠٦٥٨	٢٥٦٠٧٧٥٩	١٩١١	

(١) وقد قص الوارد من اللحوم المحفوظة ولكن الوارد منها من بريطانيا العظمى لا يزال كما كان اي ٢٧٠٠٠ ج.م والصادر من اللحم المجد من استراليا زادت قيمته فبلغت ٢٣٠٠٠ ج.م وكانت ١٩٥٠٠ ج.م. اما السمك المحفوظ فزادت وارداته زيادة عظيمة كان نصيب بريطانيا العظمى منها ١٣٠٠٠ ج.م على سنة ١٩١١

(٢) اما الزبدة فخالها لا ترضي كحال ما تقدم فقد قص المجلوب من الهند عما كان سنة ١٩١١ وزاد المجلوب من تركيا التي هي اكبر مورد لهذا الصنف ولكن البن المنحفوظ في الطلب زاد والزيادة كلها لبريطانيا العظمى

(٣) وقد حافظت بريطانيا العظمى على منزلها التجارية في واردات الحبوب المدبوغة مع ان مجموع واردات هذا الصنف قص كثيراً وقال مثل ذلك في تجارة الجرم قد بلغ قيمة ما ورد منها من بريطانيا العظمى ١٠٩٨٥٥ ج.م في سنة ١٩١٢ مقابل ١١٠٣٩٠ ج.م في سنة ١٩١١

(٤) زادت واردات الشعير فبلغت ٦٤٥٧٠ ج.م في سنة ١٩١٢ وكانت ٤٦٤٥٨ ج.م في سنة ١٩١١. وزاد نصيب قبرص منها فبلغ ٣٨٠٤٨ ج.م مقابل ٣٣٨١٤ ج.م وزادت واردات الارز من ٣٣٣٢٩٤ ج.م الى ٣٦٥٠٣١ ج.م ومعظم الارز يرد من الهند اي ٣٥٦٦١٨ ج.م ومع كثرة هبوط واردات السمسم فالوارد منها من قبرص زاد والوارد من الهند لم ينقص سوى قص خفيف

وقصت واردات الدقيق قصاً قليلاً فبلغت ١٥٥٤٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٢ وكانت ١٦٢٥٢٤٦ ج.م في سنة ١٩١١ ولكن نصيب بريطانيا العظمى زاد من ١٢٣٥٣٤ ج.م الى ١٣٥٨٣٣ ج.م ونصيب الاملاك البريطانية في الشرق من ٤٩٦٩٥ ج.م الى ١٨٠٢٢٩ ج.م اما سبب زيادة واردات الهند فتحول مجرى التجارة بسبب الحرب في طرابلس ثم في تركيا الاوربية والمأمول ان الدقيق الهندي الذي رسخت قدمه في اسواق مصر يحافظ على منزلته لانه ملائم اشد الملازمة لحاجات الاسواق المحلية

(٥) زادت واردات البن من ٤١٢٢٥٦ ج.م الى ٤٨٤٥٤٥ ج.م في سنة ١٩١٢ وتضاعف الصادر من عدن فبلغ ٤٦٨٨٨ ج.م في سنة ١٩١٢ وكان ٢٤١٣٣ ج.م في سنة ١٩١١ وزادت واردات الشاي زيادة عظيمة وزادها في مصلحة بريطانيا العظمى والهند وسيلان

وقصت واردات المريات وقصها ليس في مصلحة بريطانيا العظمى التي لا تزال اكبر مورد للبسكويت ونصيبها منه ٢٥٥٦١ ج. م. من المجموع وقدره ٣٤٠٧٣ ج. م. وزادت واردات المياه المعدنية والزيادة كلها في مصلحة بريطانيا العظمى فقد بلغت قيمة ما ورد منها ١٥٠٦٦ ج. م. مقابل ١٢٠٥٢ ج. م. في سنة ١٩١١

(٦) ولم يقع تغيير في واردات اليربا ونصيب بريطانيا العظمى منها ٤٠٠٧٦ ج. م. من المجموع وقدره ٨٨٨٨١ ج. م. وتلواها في ذلك المانيا والنمسا وتكاد بريطانيا العظمى تكون المورد الوحيد لزيت بزر الكتان ونصيبها منه ٥٨٠١٩ ج. م. من المجموع وقدره ٦١٩٣٢ ج. م.

(٧) زادت واردات الورق من بريطانيا العظمى زيادة قليلة في سنة ١٩١٢ فبلغت ٣٣٧٤٥ ج. م. مقابل ٣٢٦٣٣ ج. م. في سنة ١٩١١

(٨) زادت واردات الفحم فبلغت ١٥٧٤٦٤٩ ج. م. في سنة ١٩١٢ وكانت ١٣١٢٢٠٢ في السنة السابقة وزاد نصيب انكلترا من ذلك فبلغ ١٤٠١٥٥٢ ج. م. وكان ١٢٣٩٥٣٠ ج. م. في السنة السابقة ولم يرد من المانيا اكثر مما ورد في سنة ١٩١١. اما الولايات المتحدة فلم يكن لواردها ذكر في سنة ١٩١١ فبلغ ما ورد منها ٩١١٩٤ ج. م. في سنة ١٩١٢ والسبب في ذلك عائد الى اعتصاب الفحمين في انكلترا

وقد قص مجموع واردات الاثاث ونال بريطانيا العظمى بعض هذا النقص (٩) زادت واردات الاسمنت زيادة قليلة ولكن نصيب بريطانيا العظمى قص من ٦١٤١٦ ج. م. الى ٥٣٦٨٣ ج. م. والفرق كسبته النمسا

(١٠) قصت واردات التيلة فبلغت ٩٧٣٢١ ج. م. وكانت ١١٠٠٩٢ ج. م. وقص نصيب الهند من ٣٤٨٨١ ج. م. الى ٢١٨٨٢ ج. م. بسبب مزاحمة التيلة الصناعية الالمانية التي لا يقتضي تحضيرها من الوقت والتعب ما تقتضيه التيلة الطبيعية

(١١) وزادت واردات المواد الكيماوي من ٤٩٦٦٤٤ ج. م. الى ٦٦٧٩٢٦ ج. م. وهو مصنوع في الغالب من نترات الامونيا وصفاتها العليا وسلفاتها وتورد الولايات المتحدة النترات من محلات اخرى والسلفات من بلادها

ونعم ان واردات الصابون زادت من ٢٣٢٦٣٣ ج. م. الى ٢٥٧٤٦٧ ج. م. فنصيب بريطانيا العظمى ١٩٨٨٦ ج. م. فقط وقد قص الصابون المطيب الوارد منها

(١٢) في الجدول التالي بيان اصناف هذا النوع

بريطانيا العظمى	المجموع	السنة	
ج ٢٠	ج ٢٠		
١٤٩٣٠٠	٣٢٣٠٠٠	١٩١١	غزل القطن
١٤٦٦٠٠	٣٦٦٤٠٠	١٩١٢	
٣٤١١٢٠٠	٤١٢٥٠٠٠	١٩١١	منسوجات القطن
٢٩٣٦٧٠٠	٣٥٠٠٢٥٠	١٩١٢	
٢٩٨٥٠٠	٧٠٣٠٠٠	١٩١١	منسوجات الصوف
١٨٨٧٠٠	٤٢٦٢٠٠	١٩١٢	
٦٧٠٠٠	١٠٣١٠٠	١٩١١	سجاد الصوف
٥٤٤٠٠	١٢٣٧٠٠	١٩١٢	
٧٨٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١٩١١	منسوجات الكتان والقنب
٦٧٣٥٠	١٥٤٥٥٠	١٩١٢	
١٤١٨٠٠	٦٦١١٥٠	١٩١١	ياضات الكتان
٩٤١٠٠	٤٧٦١٥٠	١٩١١	
٤٤٣٥٠	٣٤٥٧٥٠	١٩١١	التياب الجاهزة
٤٦٩٠٠	٣١٩٥٠٠	١٩١٢	

وقد كان النصيب الاوفر من زيادة غزل القطن لايطاليا فلها تورد نوعاً من الغزل متوسطاً بين الغزل الانكليزي والغزل الهندي في الجنس والتمن

وقصبت الواردات من منسوجات القطن وأصاب النقص جميع البلدان

وبلغ غزل الصوف الوارد من انكلترا ٤٣٦٠٠ ج.م من المجموع وقدره ٤٨٩٥٠ ج.م

وقصبت واردات منسوجات الصوف قصاً يستحق الذكر وأصاب معظم النقص واردات بريطانيا العظمى ولكن النقص واقع ايضاً في واردات المانيا والنمسا وفرنسا واطاليا ولا يزال معظم السجاد (وهو يباع بالقياس) يرد من بريطانيا العظمى والوارد من ايران آخذ في الزيادة والاصناف الواطئة منه تراحم البضاعة البريطانية

ومعظم غزل الكتان والقنب يرد من بريطانيا العظمى ونصيبها منه ٦٠٢٥٠ ج.م

من مجموع قدره ٧٦٦٠٠ ج. م. ولكن هذا المجموع اقل من مجموع السنة السابقة ويظهر ان بلجيوم ستزاحم مزاحمة غنية في المستقبل بسبب الشحن رأساً منها وقد ادى اقبال موسم القطن والبصل الى زيادة واردات ايكاس الخيش وكلها ترد من الهند تقريباً فبلغت قيمتها ٢٩٩٠٠٠ ج. م. مقابل ٢٤٥٢٠٠ ج. م. في سنة ١٩١١ وبلغت قيمة الواردات من المنسوجات المخلوطة من بريطانيا العظمى ٣٧٢٠٠ ج. م. ومجموع الواردات من هذا الصنف ٢٨٦٥٠٠ ج. م. وكانت واردات بريطانيا العظمى منه ٤٧٤٠٠ ج. م. في سنة ١٩١١ وزادت واردات الجبال من بريطانيا العظمى (١٣) في الجدول التالي بيان اهم الاصناف في هذا النوع

بريطانيا العظمى	المجموع	السنة	
٢٠ ج	٢٠ ج		
٦٢٩٦٠٣	١٤٤٦٨٨١	١٩١١	الحديد المشغول والصلب
٥٦٢٩٩٣	١٤١٠٤٥٤	١٩١٢	
٢٥٨٧٢	٦٥٩٩٤	١٩١١	الآلات والادوات الحديدية
٢٧٥٩٠	٦٣٢٦٩	١٩١٢	
٢٣١٦٣٣	٢٩٤١٣١	١٩١١	النحاس والنحاس الاصفر الخ
١٧٦٢٤٨	٢٤٤٤٢٧	١٩١٢	
٣١١٩٨	٧٤٧٠٥	١٩١١	الرصاص والتصدير
٢٢٥٨١	٦٢٩٨١	١٩١٢	
٣٨٧٤٥٥	٧٦٢٢٢٦	١٩١١	الآلات البخارية وأجزاءها
٤٣١١٦٤	٨٦٨٠٦٣	١٩١٢	
١٠٣١	٣٠٦٨٨	١٩١١	مركبات سكة الحديد
٢٢٢٤٣	٩٨٥٥٧	١٩١٢	
٨٣٧٥١	٢٢٥٢٣٧	١٩١١	الذهب والنفضة والاواري
٤٠٠٦٦	١٠٣٢١٠	١٩١١	
٢٢٤٩٩	٧٧٤٩٢	١٩١١	اشياء معدنية اخرى
٢٥٤٠٤	٧٠٨٤٥	١٩١٢	

نقصت واردات انايب الحديد الزهر ومعظم النقص في واردات بريطانيا العظمى
فقد بلغت وارداتها ٣٠٤٥٧ ج. م. مقابل ٤٠٤٧٠ ج. م. في سنة ١٩١١
ولكن واردات اطواق الحديد زادت بسبب اقبال موسم القطن سنة ١٩١١
والنصيب الاوفر من وارداتها لبريطانيا العظمى وقد بلغ ٥٤١٢٩ ج. م. من مجموع
قدره ٦٧١١٩ ج. م.

وزادت واردات شريط سكة الحديد زيادة قليلة ولكن نصيب بريطانيا العظمى من
وارداته نقص من ٦٥٩٧٩ ج. م. الى ٣٥٣٧٧ ج. م. وزاد نصيب المانيا من ٢١٩٧٣
ج. م. الى ٦٠٣٢٧ ج. م. بسبب رخص اطلها

وزادت واردات قضبان الحديد والواحه من ١٨٠٤٠٤ ج. م. الى ٢٢١٨٨٧ ج. م.
وزاد الوارد منها من بريطانيا العظمى فبلغ ٥٢٨٨٦ ج. م. وكان ١٩٨٩٦ ج. م.
ولم يكن لبريطانيا العظمى نصيب في زيادة الوارد من انايب الحديد وقد كسبت
المانيا والولايات المتحدة ما لم تربه هي ونقص نصيب بريطانيا العظمى في خردوات
الحديد وريحت فرنسا والولايات المتحدة وهولندا ويمكن تقليل النقص في اسرة الحديد
بغلاء الاثمان التي يطلبها اصحاب المصانع الانكليزية
وتورد بريطانيا العظمى كل التصدير قريبا ولكن مجموع الوارد بنقص عما ورد في
سنة ١٩١١

وكل النحاس والنحاس الاصفر قريبا يرد من بريطانيا العظمى ايضا ولكن
وارداتها قصت ومع ذلك فقد زاد ما يرد منها من المانيا
وبلغت قيمة ماورد من الآلات من بريطانيا العظمى ٢٣٩٤٧٩ ج. م. مقابل
١٩٧٨٥٠ ج. م. في سنة ١٩١١ وقد زادت واردات المانيا في هذا الباب زيادة تستحق
الذكر وزادت واردات الاتومويلات من ٥٦٩٦٩ ج. م. الى ٧٤٠٢٢ ج. م. وزاد نصيب
بريطانيا العظمى من ١١٤٤٢ ج. م. الى ٢٥٥٦٣ ج. م. وزادت واردات الآلات
الكهربائية من ١٤٩٥٢٦ ج. م. الى ١٨٠٧٦٩ ج. م. وزاد نصيب بريطانيا العظمى منها
من ٦١٨٥٣ ج. م. الى ٧٧٩١٨ ج. م.

وزادت واردات المركبات زيادة عظيمة وكان نصيب بريطانيا العظمى منها ٢٢٢٤٣ ج. م.
مقابل ١٠٣١ ج. م. في سنة ١٩١١

(١٤) تضاعف الوارد من الادوات المكتتية من بريطانيا العظمى وزاد الوارد من الحردوات البريطانية مع ان مجموع واردات هذا الصنف قص ويقال مثل ذلك في الآلات الكهربائية والآلات التفرفاف والتفنون وأدواتها قد قص مجموع وارداتها ولكن نصيب بريطانيا العظمى زاد من ٥٠٣١٢ ج. م الى ٥٦٨٨٥ ج. م

الصادرات

بلغت قيمة الصادرات المصرية في سنة ١٩١٢ وفي حملتها السجائر ٣٤٥٧٤٣٠٠ ج. م مقابل ٢٨٥٩٩٠٠٠ ج. م في سنة ١٩١١ ونصيب بريطانيا العظمى من هذه الصادرات ١٦٠٢٢٣١٨ ج. م (١٣٩٥٨٠٥٨ ج. م في سنة ١٩١١) ونصيب الهند وسائر الاملاك البريطانية في الشرق ١٢٢٧٠٤ ج. م (١١١٧٤٤ ج. م في سنة ١٩١١) اي ٤٦٦٧٣ في المئة مقابل ٤٩٦٢٢ في المئة في السنة السابقة

وسبب هذا النقص النسبي في الصادرات الى بريطانيا العظمى ان جانباً كبيراً من القطن الذي يشحن الى الولايات المتحدة بطريق بريطانيا العظمى كان يصدر باسم بريطانيا العظمى حتى السنة الماضية

وفي الجدول التالي بيان نصيب كل من البلدان الكبرى

١٩١٢	١٩١١		
ج. م	ج. م		
١٦٠٢٢٣١٨	١٣٩٥٨٠٥٨
١٣٦٠٠	١٠٣٥٠
١٢٢٧٠٠	١١١٧٤٤
٤١٢٠٩٠٠	٢٠٠٩٠٠٠
٣٨٨٥٩٠٠	٣١١٧٥٠
٢٧٠٧٠٠٠	٢٣١١٩٠٠
٢٠٥٦٣٠٢	١٧٨٩٢٣٦
١٤٣١١٥٠	١٤٤٣٣٠٠
١٠٠٨٩٠٠	١٠١١٤٠٠
٩٤٨٨٩٠	٨١٤٠٠٠

بريطانيا العظمى

الاملاك البريطانية في البحر المتوسط

» في الشرق الاقصى

الولايات المتحدة

المانيا

فرنسا

روسيا

النمسا

سويسرا

إيطاليا

زاد مجموع صادرات القطن من ٢٢٩٨٨٢٠٠ ج. م. في سنة ١٩١١ الى ٢٧٥٢٩٣٧٧ ج. م. في سنة ١٩١٢ وكان نصيب بريطانيا العظمى ١٢٥٧٢١٥٠ ج. م. مقابل ١١٠١٦٢٥٠ ج. م. في سنة ١٩١١ ويتلواها الولايات المتحدة ونصيبها ٤٠٧٢١٥٠ ج. م. ثم فرنسا وألمانيا وروسيا ونصيب كل منها أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ ج. م. قليل وبلغت قيمة صادرات بذرة القطن ٤٠٨٦٩٥٠ ج. م. مقابل ٣٠٣٩٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩١١ والنصيب الاوفر منها لبريطانيا العظمى وهي تأخذ أيضاً كل كسب بذرة القطن قهرياً وبلغت قيمة صادرات البيض ١٨٠٥٠٠ ج. م. مقابل ١١٦٢٥٠ ج. م. في سنة ١٩١١ والنصيب الاوفر لبريطانيا العظمى كالمادة وزادت صادرات البصل أيضاً فبلغت قيمتها ٣٨٤٨٠٠ ج. م. مقابل ٣١٣٩٠٠ ج. م. في سنة ١٩١١ وكان نصيب بريطانيا العظمى منها ١٩٠٣٠٠ ج. م. مقابل ١٤٦٤٠٠ ج. م. في سنة ١٩١١

الامضاء . روبرت جريج

القاهرة في ٢٢ مارس ١٩١٣

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١٢

مرفوع

من الفيكونت كشنر الى السراحدورد جراي

مصر في ٢٢ مارس سنة ١٩١٣

مولاي

اتشرف برفع تقريرتي عن احوال السودان في سنة ١٩١٢

هنا واني الخ

الامضاء : كشنر

المقدمة

لا يزال التقدم والارتقاء جار بين على ساق وقد تم في السودان تحت رايات السلام لا تكدرهما اميال سياسية فتيسر لتلك البلاد ان تخطو خطوة اخرى في تقدمها في سبيل اليسر والنجاح . وقد شرحت في الفصل المالي من تقريري عن مصر التغيير الذي بمقتضاه تمخلت السودان عن الاعانة التي كانت تأخذها من مصر

وتحقق ما ذكرته في تقريري الماضي عن النجاح في التجارب التي جرب في زراعة القطن بالجزيرة وثبت من النتائج التي ثبتت في اثناء السنة . وقد وقع خبر عزم حكومة جلالة الملك على مساعدة السودان بالمال لترقية زراعتها احسن وقع عند السكان على اختلاف طبقاتهم ثم ان مسألة منع تجارة الاسلحة على حدود الحبشة شغلت الحكومة السودانية ومعمد جلالة الملك في اديس ابابا مدة من الزمن فان انتشار هذه التجارة بين قبيلة الانواك على حدود الحبشة أدى في بدء السنة الى ارسال حملة لتأديب تلك القبيلة ومنعها عن غزو قبائل النوير الذين لا سلاح عندهم داخل حدود السودان . ففازت الحملة بوطرها ولكن بعد خسارة يؤسف عليها وكانت النتيجة حسنة من حيث حملها كثيرين من الانواك والقبائل الاخرى على الطاعة والاخلاد الى السلم والسكينة تحت ادارة الحكومة السودانية . وانشئت نقطتان فوجتان في الجهات الآهلة بالسكان من بلاد الانواك واقامت دورية ادارية في جهات بوما لجمع المعلومات اللازمة لتحديد الحدود بين مليه وبحيرة وودلف

ولقلة الامطار في سنتي ١٩١٠ و ١٩١١ توقفت تجارة السودان عن ارتقائها السريع واحوج الامر الى جلب القمح ومقدار قليل من القردة التي عليها معول الاهالي في طعامهم الى بلاد السودان ولكن اسباب الضيق الشديد امتنعت بسبب تحسین المواصلات في البلاد كلها

هذا ولا بأس بان نرى انفسنا احياناً كما يرانا غيرنا . عليه اقل ما يأتي عن تقرير مفيد وضعه السيول لفر ميول فنصل فرنسا الجنرال ولحقها التجاري في الشرق . قال « واحب ان احوّل انظار الذين لا يصدقون بإمكان ترقية بلاد السودان وتبجيرها فعلاً الى النتائج التي تمت فيها من سنة ١٨٩٨ و ١٨٩٩ الى هذا الحين من سني تكوين السودان وهي ارداء مدة يمكن لبلاد ان تعرضها لنقد الناقدين »

ثم اورد الكاتب احصاءات الميزانية والتجارة ونبه الاذهان الى ان ايرادات السودان اخذت تزيد فعلاً عما يربط في ميزانيتها تقديراً منذ سنة ١٩١١ وقال بعد ذلك « فارى والحالة هذه انه يحق للانسان ان ينبيء بمستقبل سعيد باهر لتلك البلاد ان لم يكن حالاً فبعد زمان غير طويل ٠٠٠٠ ولا ينبغي ان تجارة السودان وان تكن قد اصبحت ذات شأن لكنها لا تزال في مهدها . والمرجح ان لم اقل المؤكد انها تزيد ثلثة اضعاف في السنوات العشر الآتية » .

فنظر هذا الموظف الفرنسي الحربي الى السودان هذا النظر من الرضى والاستحسان بشدة العزائم ويجب ان يقتنع الذين يظنون ان ما يقال عن السودان لا يخلو من مبالغة في التفاؤل بان مستقبل تلك البلاد مستقبل سعيد باهر بلا ريب وقد عرض تحديد الحدود من جديد بين السودان واوغندا بحيث لا تنشق بعض القبائل فيقع بعضها داخل هذه البلاد وبعضها داخل تلك بل تقع كل قبيلة برمتها داخل حدود بلاد واحدة وتقع البلاد الواقعة على جانبي النيل تحت ادارة واحدة أيضاً وبذلك يتيسر لرجال الحكومة ان يقاوموا انتشار مرض النوم مقاومة احسن مما يقاومونها الآن هذا وقد لزم الشيخ السنوسي خطة حسنة وابدى ميله أيضاً الى مساعدة رجال الحكومة في منع الاضطراب

الباب الثاني

في المالية

كانت الاحوال صعبة في السنة الماضية ومع ذلك جمع الايراد بسهولة وزاد ١١٣٠٠٠ ج^٠ عن ايراد ١٩١١ وذلك من غير ضرب ضرائب جديدة وهو دليل حسن على ازدياد ثروة الاهالي

ويقال بالاجمال ان احوال البلاد تبشر بالخير سواء كان من الجهة المالية او الاقتصادية وبنظر ان تولفي وتوسع كثيراً من هذا القليل في السنوات القليلة الآتية

حسابات ١٩١٢

لم تقلل حسابات سنة ١٩١٢ حتى الآن ولكن بقدر ان الايرادات والمصروفات تكون فيها هكذا

الايرادات	١٧٥٨٥٠٠ ج ^٠
المصروفات	١٦٥٨٥٠٠ ج ^٠
الزيادة	١٠٠٠٠

ولعرفة الايراد الذي ينتج من السودان فعلاً وبعمرة مصروفات الحكومة ينبغي طرح ٣٣٥٠٠٠ ج^٠ من الايرادات وهذا المبلغ هو الاعانة التي تعطىها مصر للسودان لموازنة ميزانيتها وطرح ١٧٢٠٠٠ ج^٠ من المصروفات وهذا المبلغ هو ما توده السودان الى مصر من نفقات الجيش في السودان

فبعد طرح المبلغين المذكورين نصير الارقام هكذا

المتنظر حصوله	المقدر في الميزانية	
١٤٢٣٥٠٠ ج ^٠	١٣٧٥٦٠٠ ج ^٠	الايرادات
١٤٨٦٥٠٠ ج ^٠	١٥٣٨٦٠٠ ج ^٠	المصروفات
٦٣٠٠٠	١٦٣٠٠٠	العجز

فزيادة المصروفات الاعتيادية اذاً على الايرادات تكون اقل مما كان ينتظر بمبلغ

١٠٠٠٠٠ ج^٠

ويظهر نمو إيرادات السودان من الجدول التالي الحاوي الإيرادات التي حصلت منذ

سنة ١٨٩٨

السنة	الإيرادات ج. م.
١٨٩٨	٣٥٠٠٠
١٨٩٩	١٢٧٠٠٠
١٩٠٠	١٥٧٠٠٠
١٩٠١	٢٤٢٠٠٠
١٩٠٢	٢٧٠٠٠٠
١٩٠٣	٤٦٣٠٠٠
١٩٠٤	٥٧٦٠٠٠
١٩٠٥	٦٦٥٠٠٠
١٩٠٦	٨١٨٠٠٠
١٩٠٧	٩٧٦٠٠٠
١٩٠٨	٩٧٩٠٠٠
١٩٠٩	١٠٤٣٠٠٠
١٩١٠	١١٧١٠٠٠
١٩١١	١٣١١٠٠٠
١٩١٢ (المنتظرة)	١٤٢٤٠٠٠

وبلغ جملة الإيراد من أموال الاطيان والمشوراي أموال الاطيان التي تروى بماء المطر

١٤١٤٠٠ ج. م.

وفي الجدول التالي بيان مساحة الاراضي التي زُرعت سنة ١٩١٢ والسنتين السابقتين لها

١٩١٢	١٩١١	١٩١٠			
فدان	فدان	فدان	اراضي تروى بالآلات
١٠٨ ٠٠٠	١٠٣ ٠٠٠	١٠٨ ٠٠٠	(١) من الانهر ...
١١ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	(ب) من الآبار ونحوها
			اراضي تروى رياً طبيعياً
١٦٢ ٠٠٠	١٣٠ ٠٠٠	١٢٢ ٠٠٠	(١) بفيضان النهر او ارتفاعه
١٦٦٠ ٠٠٠	١٤٥٨ ٠٠٠	١٧٢٥ ٠٠٠	(ب) بالطمر

وقد قدر ايراد المصالح الكبرى ذات الايراد يبلغ ٨٣٥ ٠٠٠ ج ٠ م فبلغ فعلاً ٨٤٢٢٠ ٠٠٠ ج ٠ م تقريباً

وهاك ايراداتها من سنة ١٩٠٩ الى ١٩١٢ بالجنه المصري

١٩١٢	١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	
٩٣٧ ٠٠	١٠٠ ٠٧٤	١٠ ١٣٠	٦٤ ٣٥٠	مصلحة الجمارك
١٨١٤ ٠٠	١٥٥ ٨٤٢	١٤٧ ٢٥٠	١٣٠ ٨٠٠	مصلحة الواپورات
٦٢١ ٠٠	٥٩ ٢٢١	٥٢ ٧٣٠	٤٦ ٨٥٠	مصلحة البوصة والتلفرافات
٥٠٥ ٠٠٠	٤٤٠ ٨٧٧	٣٩١ ٣٠٠	٣٣٦ ٧٠٠	مصلحة السكة الحديد
٨٤٢ ٢٠٠	٧٦ ٠١٤	٦٦١ ٤١٠	٥٧٨ ٧٠٠	الجملة

فهيبت ايرادات الجمارك عما كانت عليه سنة ١٩١١ والسبب في ذلك نقص واردات سكك الحديد وغيرها من المواد التي جلبتها الحكومة مبلغاً قدره ٢٦٨ ٠٠٠ ولكن البضائع التي تجلب وتستهلكها الاهالي زادت زيادة عظيمة فدل ذلك على انهم زادوا اقتداراً على شراء حاجاتهم

ميزانية ١٩١٣

في ما يلي مقارنة ميزانية ١٩١٣ وميزانية ١٩١٢ بالجنه المصري

١٩١٢	١٩١٣				
٢٠ ج	٢٠ ج	الايادات المقدرة :-			
٣٩١ ٠٠٠	٤٨٧ ٠٠٠	المديريات
٩١١٩٥٠	١٠٦٠٢٠٠	المصالح
٧٢ ٦٥٠	٨٣ ٨٠٠	المصالح المحلية في المديريات
٣٣٥ ٠٠٠	اعانة الحكومة المصرية
١٧١٠ ٦٠٠	١٦٣١ ٠٠٠	الجملة			
		المصروفات المقدرة :-			
٣٤٨ ٨٢٢	٣٧١ ١٧٩	المديريات
١١١٧ ١٢٨	١١٧٦ ٠٢١	المصالح
٧٢ ٦٥٠	٨٣ ٨٠٠	المصالح المحلية في المديريات
١٧٢ ٠٠٠	...	المدفوع للحكومة المصرية عن الجيش في السودان			
١٧١٠ ٦٠٠	١٦٣١ ٠٠٠	الجملة			

والسبب في نقص الايرادات والمصروفات هو الاتفاق الذي تم بين الحكومة السودانية والحكومة المصرية على العلاقات المالية التي كانت بينهما فقد نقرر في هذا الاتفاق ان تلغى الاعانة التي تدفعها الحكومة المصرية للحكومة السودانية وان تدفع الحكومة المصرية للسودان رسوم الجمارك التي تؤخذ في مصر

التجارة والجمارك

نتفج من الجدول التالي قيمة التجارة الخارجية وفي جملتها واردات النقود في التسعة الاشهر الاول من كل سنة من ١٩٠٨ - ١٩١٢ بالجنينة المصري :-

١٩٠٢ ٠٠٣	١٩٠٨
١٩٨٣ ٣٨٧	١٩٠٩
٢٢٩٩ ٧٧١	١٩١٠
٣٢٩٢ ٧٧٢	١٩١١
٣٠٠٠ ١٨٦	١٩١٢

ولتقصها هذه السنة اسباب متعددة ولكنها طفيفة بالنسبة الى قلة المطر منذ سنة ١٩١٠

فانه لما كانت زراعة حاصلات السودان تتوقف كلها تقريباً على المطر او على ماء الفيضان كانت قلة المطر في سنة توؤثر تأثيراً سيئاً في تجارة السنة التي تليها . ومع ان المزارعان قليلاً في هذه السنوات لم يشعر الاهالي بالاحتياج والفقر لانه على معدل الاجرة الآن يتيسر للعامل ان يعمل عائلته مدة شهر باجرته مدة ١٥ يوماً فقط . ثم ان مد مسكة الحديد الى الابيض فتح للاهالي ابواباً جديدة لكسب بزيادة حاصلات الصمغ كثيراً ويقال بالاجمال ان البلاد خرجت من الضيق الذي حل بها في السنتين الماضيتين بخير وسلام .

الزيادة او الجزء	يناير الى سبتمبر	
	١٩١٢	١٩١١
٢٠ ج	٢٠ ج	٢٠ ج
٢١٩ ٥٨٢ —	١٤٨٩ ٦١١	١٧٠٩ ١٩٣
٨٦ ٥٥٥ —	١١١٦ ٢٨٥	١٢٠٣ ٨٤٠
١٥ ٤٨٠ +	٧٤ ٧٧٨	٥٩ ٢٩٨
١ ٦٧٦ —	١٢ ٨٧٨	١٤ ٥٥٤
١ ٨٤٠ —	١٨ ٨٨٢	٣٠ ٧٢٢
٢٩٤ ١٧٣ —	٢٧١٢ ٤٣٤٣	٣٠٠٦ ٦٠٧
		الجملة

غير انه وان كانت قد طرأ وقوف على تقدم التجارة مريماً وخصوصاً في صادرات الحاصلات الزراعية بسبب القيظ فالحكومة لا تزال تجد في عمل اعمال لا بد ان تؤدي الى زيادة فلاح البلاد وثروتها

فهي تنظر الآن في حماية غابات الصمغ وقد فتحت باب المتاجرة بالجلود مع مصر وديوت ما يلزم للاحتفاع ببعض الحاصلات التي لا ينتفع بها الآن مثل بعض الالياف البرية . والرغب وانواع القطن السوداني

وقد عملت غرفة تجارة السودان والجنة الاقتصادية المركزية اعمالاً كثيرة نافعة برئاسة برنارد باشا

وفاق محصول الصمغ سنة ١٩١٢ كل المحصولات التي سبقته في الكثرة . اما القطن

فيبشر بمستقبل حسن في الفصل المقبل وقد تحسن نوعه كثيراً ويرد ٣٩ في المئة من واردات السودان من بلاد الانكليز ويصدر ٢ في المئة من صادرات السودان اليها ويصدر ٤٤ في المئة من صادرات السودان كلها الى مصر

الباب الثالث

في المواصلات

سكك الحديد

في الجدول التالي مقارنة ايرادات مصلحة السكة الحديد ومصرفاتها في السنوات الخمس الماضية ومنه يتضح دوام تقدمها

السنة	الايرادات	مصرفات التشغيل	الربح	نسبة المصاريف الى الايرادات في المئة
١٩٠٨	٣٢٢ ٥٦٣	٢٥١ ٩٥٩	٢٠٤ ٦٠٤	٧٨ ^١
١٩٠٩	٣٣١ ٦٦٢	٢٥٩ ٦٤٣	٧٤ ٠٣٩	٧٨ ^٣
١٩١٠	٣٩١ ٧١٧	٢٦٨ ٢٨٥	١٢٣ ٤٣٢	٦٨ ^٥
١٩١١	٤٤٢ ٣٢٩	٣١٣ ٩٥١	١٢٨ ٣٧٨	٧٠ ^٩
١٩١٢	٥٠٩ ٦٢٩	٣٧٥ ٨٧٦	١٣٣ ٧٥٣	٧٣ ^٧

ثم ان ارقام سنة ١٩١٢ هي احسن مما تظهر لان مصلحة السكة الحديد اشترت قحما باسعار غالية بسبب اعتصاب معدني القمح في انكيترا وقل ايرادها ايضا بسبب احوال محصول القمح

وتظهر احوال هذه السنة فيج الخط الممدود الى الاريض والمصلحة غير ساعية الآن في مد خط آخر ولكنها تنظر في مد خط الى كسة من اقرب نقطة البراء من خط البحر الاحمر

الملاحة في النيل

عجز ايرادها عما كان ينتظر مبلغ ١٢٠٠٠ ج م بسبب تحول تجارة الصمغ الى سكة الحديد ولأن تجارة المواشي لم تبلغ الحد المنتظر

المواني والقنارات

عجز ايرادها عما قدر به ومعظم السبب في ذلك القلق الذي استحوذ على المال في انكلترا وحضر البحر الاحمر غير ان اسباب النقص غرضية وقتية ومتى زالت عادت بورت سودان الى الزيادة في الاممية بلا ريب

الطرق والآبار

فتح ١٥٩٨ من السكك والطرق الجديدة و ١٠٦ آبار جديدة في هذه السنة

البوستة والتلغرافات

جاء ايراد هذه المصلحة دون ما كان يؤمل ولكنه زاد مع ذلك ٤ في المئة عن ايراد ١٩١١ فقد عجزت المراسلات العادية نحو ١٠ في المئة ولكن عجزها ليس بندي شأن بل يتوقف على الوقت الذي عملت المراجعة فيه

وزاد عدد التلغرافات ٦ في المئة وتأثير ذلك ظاهر في الايرادات ولم تعد خطوط جديدة للتلغراف هذه السنة وهي الآن عبارة عن ٤٧٧٧ ميلاً من الخطوط و ٩٨٩٦ ميلاً من الاسلاك

ولا يزال التلغون يتسع ويزيد ولا سيما في المدن

الباب الرابع

في الزراعة والري

الري

كان فيضان النيل اوطأ فيضان ذكر منذ اعوام كثيرة ان بناء القناطر التي اشاروا بان تبقى على النيل الايض قرب اقترانه بالنيل الازرق يحمل مصر بآمن من اخطار الفرق في الأعوام التي يعلو فيها الفيضان عن المعتاد

تبين بالمساحة انه يمكن ارواء ٤٠.٠٠٠ افدان بين نهري رهاد ودندر بحفر ثمة تأخذ من نهر رهاد فوق قناطر تبني عليه قرب ادقاه
ولا بد من التحكم بالفيضان في طوكر قبلما يكون لاعمال الري قيمة
وتدرس الآن مشروعات لتوسع نطاق الري في مديرية دقته والتحكم بنهر القاش

الاراضي وتسييلها

كان الايجار السنوي لاراضي الحكومة على نحو المعتاد . وقد سجلت كل الاراضي الواقعة ضمن دائرة مشروع ري الجزيرة وخفضت مصروفات التمديد والتسييل والتسوية حتى لم تزد على غرض واحد في الفدان

الزراعة

جاد « حقل التجارب الزراعية » في الجزيرة بنقطة الطيبة نجح محصولاً جيداً من القطن ومحصولاً جيداً من القمح والقررة . وهو يعلم الاهالي الطرق الزراعية الحديثة وم شديداً الرغبة في فعلها

جاء وفد من قبل جمعية زراعة القطن البريطانية وكان بقريرهم عن القطن السوداني وخصوصاً قطن الطيبة حسناً جداً وسيكون لنصائحهم واقتراحاتهم قيمة عظيمة . وقد نشر المستر شمدت والمستر شتمز من اعضاء جمعية القزاليين الدولية تقارير اخرى حسنة بهذا الشأن وكان محصول القطن الذي جني من الاطيان التي ارويبت احسن بكثير من محصول السنة الماضية وتحسن نوع القطن تحسناً يئاً وخصوصاً في طوكر . وزيدت مسائط الحليج بانشاء معملين جديدين له

ارتياذ المجهولات ومساحتها

لم يزل التقدم مستمرًا في ارتياذ الجهات القاصية من السودان وتخطيطها . رسم خرائطها وفي تقييد الاراضي القاصية شمالاً ومساحتها وقد تم مسح ٦٨٠.٠٠٠ فدان بالتفصيل مدة السنة

ثم ان الخريطة التي اصدرتها نظارة الحرية سنة ١٩٠٤ تكمل الآن بما يضاف اليها الى هذا التاريخ وينتظر ان تم قريباً

الغابات

لم يمتد حتى جديد هذه السنة ولا تزال مساحة الغابات المحمية كما كانت اي ٢٠٣٠٠ ميل مربع . وقد جاءت الامور على غاية المرام من الجهة المالية لان ايراد التسعة الاشهر الاولى من السنة زاد ٢١٧٤٤ جنيهًا عما يقابله سنة ١٩١٦

وقاية الصيد

بلغ عدد الحيوانات التي اصطادها حاملو رخص الصيد الى هذا التاريخ ١٧٤٤ رأسًا والمخرج ان ايرادها يقرب من ٥٠٠٠ جنيه

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

كانت الاموال المينة للاشغال العمومية في السودان سنة ١٩١٢ كما يأتي

- (١) الميزانية الاعتيادية للاشغال العمومية ٥٣٠٩٩ ج ٠٠
- (٢) اعتماد خصوصي للباني الجديدة سنة ١٩١٢ ٣٠٠٠٠

وكان عند هذه المصلحة ثلاثة على ذلك وميد عند اعتمادات سابقة لتصرفها سنة ١٩١٢ وفي

٢٠٠ ج ٣٦٧٤ رصيد اعتمادات خصوصية للباني الجديدة (١٩٠٨ و ١٩٠٩)

١٩٠٠ • اعتماد بورت سودان الخصوصي

٥٥٢٨ • اعتماد ١٩١٠ الخصوصي للباني الجديدة

٢٤١٧٨ • اعتماد ١٩١١ الخصوصي وقدر ٣٨٣٥٠ ج ٠٠

وتخدم عمل الاعمال الجديدة جيداً هذه السنة وخصوصاً في منطقة ومديرية النيل الاعلى ويرجح ان الاموال التي تيسر للصرف في سنة ١٩١٣ ستكون كما يلي

- (١) الميزانية الاعتيادية للاشغال العمومية ٥٤٤٦١ ج ٠٠
- (٢) اعتماد خصوصي للباني الجديدة سنة ١٩١٣ ٤٠٠٠٠

وكذلك يتيسر صرف الاموال الخالية سنة ١٩١٣ ايضا وفي رصيد عدة اعتمادات	
سابقة لم تصرف وهي	
٢٠٢	رصيد اعتماد ١٩١٠ المخصص للبانى الجديدة
٣٨٠٠	اعتماد ١٩١١ المخصص وقدره ٣٨٣٥٠ ج ٢
١٤٥٠٠	اللبانى الجديدة
	اعتماد ١٩١٢ المخصص وقدره ٣٠٠٠٠ ج ٢
٢٣٠٠٠	اللبانى الجديدة
٩٠٠٠	اعتماد لبناء المكاتب المالية في الخرطوم
٢٥٠٠	اعتمادات شتى خصوصية

الاعمال في مدينة بورت سودان والميناء

تمت الاعمال المتعلقة بتكليف آلات الرصيف في بورت سودان وتركب الآت عدد اخرى رافعة بها يتيسر ادخال سفن حولتها ٨٠٠ طن في الحوض وقد قارب تركيبها الكمال ولا تزال تلك المدينة في اشد احتياج الى تركيب عدد تعدها بالآه دائما

الباب السادس

في المعارف

لم تحدث تغييرات مهمة هذه السنة ولكن تقدمها مطرد في بروجرام المبررس الذي صودق عليه سنة ١٩٠٦ وقد نتج عن مدرسة الهندسة نتائج جيدة ولا تزال المدارس الابتدائية على سابق عهدهما من حسن التعليم والتميز والزيادة في المدارس العلم والصناعة ولكن الحاجة اليها لا تزال كثيرة وخصوصا في المدن النائية مثل ام درمان والمأمول ان تنشأ قريبا مدرسة للزراعة تعلم التلازمة فلياً بسيطاً عملياً. وقد انجبت مباحث الدكتور بلنور وموظفي « دار وفكم البحث » في امراض البلاد الحارة » نتائج لها اعظم قيمة

ولا تزال مدارس المرسلين تنفع وتفيد وخصوصا باعطائها التصانيع الناجية

العلوم والفنون

ان ماتم في المتاحف كان من قبيل الاستعداد للمستقبل وقد تقدم هذا العمل كثيراً واستمر الثقب في مروي وكانت نتيجة حسنة ومن جملة الاطلال التي كشف الدم عنها حمام روماني وهيكل صغير امامة اعمدة وجانب من الحمام الملكي وقد سافرت رسالة أكسفورد من فرس وستعود في السنة القادمة الى الثقب في نبطه وهي عاصمة ملوك مروي الثانية . وقد تولى المستر ولكوم الثقب في جبل مويه ليبحث عن الاشياء التي صنعت قبل عهد التاريخ

الباب السابع

في الخفائية

الحاكم المدنية والجنائية

بلغت جملة القضايا المدنية التي اقيمت مدة السنة ١١٩٥٠ وقد استوفى القضاء حق في قضايا افلاس كثيرين من التجار الذين افلسوا بسبب هجورهم في المضاربة منذ اعوام قليلة . فاصيبت الحالة بعد ذلك اصح مما كانت عليه وحكمت المحاكم غير الاجازية بادانة ١٥٤٧ نفساً والمحاكم المستعملة الاجازية بادانة ١٧٦٤٧ نفساً مقابل ١٢١١ و ١٧٦٥٠ على التوالي في سنة ١٩١١

نشرت القوانين التالية مدة السنة

- (١) قانون نظام الموظفين ١٩١٢
- (٢) قانون رسوم الامتيازات ١٩١٢
- (٣) قانون الضريبة المحلية ١٩١٢
- (٤) قانون القطن ١٩١٢
- (٥) قانون اراضي المدن ١٩١٢
- (٦) قانون البوصلة والتلفرافات ١٩١٢
- (٧) قانون البوليس ١٩١٢
- (٨) قانون الصحة العمومية ١٩١٢

المحاكم الشرعية

ان سلوك قضاء المحاكم الشرعية واعماله حسنة جداً وقد نظروا في ٩٥٠٠ قضية مدة السنة

الباب الثامن

في الادارة

السجون

زاد عدد الذين دخلوا السجون بجرائم كبيرة زيادة قليلة هذه السنة ولكن السبب في ذلك زيادة احتياط البوليس لا زيادة الجرائم وتقص عدد الذين دخلوا السجون بجرائم صغيرة نقصاً يوجب السرور . ولا تزال الاصلاحية تفي بحاجة شديدة وكان سلوك المسجونين حسناً بوجه الاجمال وصحتهم حسنة ايضاً اما النساء اللواتي يحكم عليهن بجنايات كبيرة في السودان فعددهن قليل

البوليس

يظهر من التقارير ان البوليس في الخدمة حقها ومع ذلك فبعض المديرين تحتاج الى زيادة عددهم فيها

مخازن الحكومة

روجت حسابات في المخازن من المعات وتحت وكانت النتيجة حسنة

الرق

اجادت مصلحة الغاء الرقيق في عملها والواقع ان تجارة الرقيق امست من متاجر الزمان الغابر

الباب التاسع

في الصحة العمومية

خلت السنة الماضية ايضاً من الوباء وقد كانت مقاومة مرض التوم حسنة فعالة والحق
اتنا مهما قلنا في مدح الشريعة الصغيرة التي تقدم بهذه المهمة الحاضرة النافعة من الاطباء
البريطانيين والمصريين لم نولهم حقهم من المدح

الطب البيطري والطاعون البقري

اشتهد الطاعون البقري وانتشر كثيراً هذه السنة حتى لم يخل منه غير اربع مديريات
من المديريات الثلاث عشرة غير ان اصحاب اللواشي الوطنيين غيروا تصرفهم مع الاطباء
البيطريين تغييراً غريباً فانهم يعزلون الآن مواشيهم المشتبه بها عن طبيب نفس ويستعينون
كذلك بصحة المفتشين البيطريين ويسعون في الانتفاع بمساعدتهم

الباب العاشر

في السكان والعمال

لا يزال عدد السكان نحو ٣٠٠٠٠٠٠ نفس ويستوطن السودان الآن عدد يزايد على
توالي الايام من قبائل غرب افريقية فقد بلغ عدد الذين استوطنوا البلاد منهم حتى الآن
١٦٠٠٠ نفس وهم اهل جد وكه في اعمالهم وجب لحفظ القانون سيغسلوهم . فسكنهم
السودان ستكون خيراً لاهله

ولم تكن تدبير اعمال للعمال هذه السنة امر عسير . وقد دبر مكتب العمال امر العمال
الوطنيين حتى يجسر وجود المطلوب منهم للاعمال والمأمول ان ازدياد السكان تزيل الصعوبة
التي كان الناس يلقونها قبلاً في تدبير المال

الباب الحادي عشر

في شؤون عسكرية

الحالة العمومية

انقضى الامر في السنة الماضية ان الجيش يرسل تقييدات تأديبية او ان يساعد في تأييد السلطة المدنية . فسلك في ذلك كله سلوكاً يمدح عليه واثبت كفاءته واقتداره من كل وجه . والظاهر ان توزيع السائر مطابق لمقتضى الحال . فالغرض المقصود هو حشد كل ما يمكن حشده منها في نقط موفقة يرسل منها القوات الى كل محل تتهدده الاخطار ويحمي ايضاً الحدود الواسعة من الاعداء الذين يشنون الغارة عليها وينزون اهلها في حامية الخرطوم قوة مؤلفة من كل الاسلحة ومستعدة للسير الى اي جهة من السودان يضطرب السلم فيها بعد طلبها اليها بساعات يسيرة .

وتتألف الحامية البريطانية في السودان من ٦ بلوكات مشاة وفصيلة من طوبجية الحامية ومن يقبها من رجال الطب والعينيات وهي تقيم في الخرطوم . وقد كانت صحة الجنود عموماً على ما يرام

التعبئة والدفاع

عبثت القوة المشار اليها آنفاً مدة السنة الماضية بقصد التمرين فكانت تعبئتها حسنة من كل وجه . والمهمة مبذولة في جمع الاخبار والمعلومات التي يمكن ان يكون لها علاقة بالمخاربات التي يجهل وقوعها في المستقبل وفي وضع احدث الرسوم . وقد اوشكت مشروعات الدفاع في البلاد كلها ان تتم . وتقدمت السائر السودانية والعربية والمصرية في الرمي واطلاق البنادق تقدماً يستحق الذكر وخصوصاً في الرمي الى امد بعيد

التعليم العسكري

كما يسر ذكره ان الطلاب يتزاحمون على المدرسة الحربية في القاهرة وقد اجادوا في تعلم الركوب وصناعة الطوبجية واعطاء الاشارة واجادت مدرسة الخرطوم الحربية ايضاً في تعليمها

المحاربات

تجريدة البير — كان الغرض من هذه التجريدة تأديب قبيلة البير لانها اغارت على قبائل الدنكة وتمكين الحكومة من انشاء ادارة مدنية فعالة في بلاد البير . فقامت التجريدة مشاق شديدة من قلة الماء والحبوب وعاربتهم للاعداد في بلاد مجهولة عندها . ولكنها فازت في قتالهم بقيادة الماجور دريك من الطوبجية الملكية واضطرتهم الى فتح باب المفاوضة في الصلح تجريدة الانواك — ارسلت هذه التجريدة للغرضين التاليين

- (١) توقيف تجارة السلاح والخنزيرة وتأديب الانواك على غزوهم بلاد النوير اخيراً
- (٢) الاستعلام عن احوال تلك الجهات القبلية قصد تحديد حدودها في المستقبل وكانت القوة التي اشتبكت بالقتال مؤلفة من ١١ ضابطاً انكليزياً و ٢١ ضابطاً مصرياً و ٤٠٧ من المصاكر بقيادة الماجور ليسون من اورطة الموسار الثامنة عشرة

في ٤ مارس زحفت من اكوبو قاصدة اودنجو وفي ١٥ منه التقت بقوة عظيمة شاكبة السلاح من العدو وقاتلتها قتالاً شديداً في اجمة كثيفة فهجم الانواك عليها بجملة عظيمة ولكنهم انكسروا وولوا الادبار بعد قتال شديد واستحوذت القوة على اودنجو والقرى المحيطة بها . ومن الاسف ان هذا الانتصار اقرن بخسارة غير قليلة فقد قتل في المعركة ضابطان بريطانيان و ٣ ضباط مصريون و ٤٣ من صف الضباط والانفار . وجرح ضابط مصري و ١١ من صف الضباط والانفار . ولكن القوة كلها ابدت مالا يزيد عليه من البسالة وحسن النظام مع كثرة ما قاست من العطش الاليم والمشقات العظيمة والقتال الشديد

الامضا : كشتو

هذا واني اخ

فهرست

تقرير مصر

صفحة		صفحة	
٤٢	١٣ القطن	٢	١ المقدمة
٤٨	١٤ السكر والمحصولات الاخرى		الباب الاول
٤٩	١٥ طاعون الحيوانات والمواشي		في المالية
	الباب الثالث	٢٠	٢ الحالة المالية
	في الاشغال العمومية	٢٣	٣ حسابات سنة ١٩١٢
٤٩	١٦ مناسيب النيل وماء الري	٢٥	٤ ميزانية سنة ١٩١٢
٥١	١٧ اعمال الري	٢٩	٥ المال الاحتياطي
٥١	١٨ صرف الاراضي	٣٠	٦ الدين المصري
٥١	١٩ الكباري والمباني الاميرية	٣١	٧ صناديق التوفير
٥٢	٢٠ حفظ الآثار العربية	٣٢	٨ الاوزان والمكاييل
٥٢	٢١ مصلحة الآثار	٣٣	٩ التجارة والجمارك
	الباب الرابع	٣٣	الورودات
	في المعارف	٣٥	الصادرات
٥٢	٢٢ كلام عام	٣٦	الدخان
٥٥	٢٣ التعليم الاحاري	٣٦	١٠ مصلحة البوستة
٥٥	٢٤ التعليم الابتدائي	٣٧	١١ سكك الحديد والتلفرافات
٥٦	٢٥ التعليم الثانوي	٤٠	سكك الحديد الضيقة
٥٩	٢٦ تعليم البنات		الباب الثاني
٦٠	٢٧ التعليم الزراعي		في الزراعة
	والتجاري والصناعي	٤٢	١٢ كلام عام

الكتاب السادس	صفحة	
في الصحة العمومية	٦٢	التعليم الزراعي
المستشفيات ٣٨	٦٢	التعليم الصناعي
الاسعاف العمومية	٦٤	التعليم التجاري
الجنون ٣٩	٦٤	٢٨ تعليم المعلمين
وفيات الاطفال ٤٠	٦٥	٢٩ مدرسة الطب
أعمال مجالس المديريات الطبية	٦٦	٣٠ المكتبة الخديوية
والصحة		
٨٢		
٨٣ الطاعون ٤٢		
٨٤ الدفاع الصحي ٤٣		
الكتاب السابع		
في الخمانية		
٨٥ الحاكم الاهلية ٤٤	٦٦	٣١ الامن العام
٨٥ القضاء المدني		٣٢ الادارة المركزية واخارة
٨٦ القضاء الجنائي	٧٠	المديريات والبوليس
٨٧ الحاكم المختلطة ٤٥	٧٢	٣٣ مجالس المديريات
٩٠ التشريع ٤٦	٧٥	٣٤ البلديات والمجالس المحلية
٩٢ التشريع المختلط	٧٧	مدينة القاهرة
٩٨ مدرسة الحقوق ٤٧	٧٧	بلدية الاسكندرية
ملحق في التجارة البريطانية مع	٧٨	بلدية بورت سعيد
١٠٠ القطر المصري	٧٨	٣٥ السجون
	٧٩	٣٦ تجارة الرقيق الايض
	٨٠	٣٧ الحج

تقرير السودان

صفحة		صفحة	
	الباب الخامس	١١١	المقدمة
	في الاشغال العمومية		الباب الثاني
١٢١	الاشغال العمومية		في المالية
١٢٢	الاعمال في مدينة بورت سودان والميناء	٢١٣	حسابات ١٩١٢
	الباب السادس	١١٥	ميزانية ١٩١٣
	في المعارف	١١٦	التجارة والجمارك
١٢٢	التعليم		الباب الثالث
١٢٢	العلوم والفنون		في المواصلات
	الباب السابع	١١٨	سكك الحديد
	في القضاء	١١٩	الملاحة في النيل
١٢٣	المحاكم المدنية والجنائية	١١٩	المواني والنفارات
١٢٤	المحاكم الشرعية	١١٩	الطرق والآبار
	الباب الثامن	١١٩	البوستة والتلغرافات
	في الادارة		الباب الرابع
١٢٤	السجون	١١٩	في الزراعة والري
١٢٤	البوليس	١٢٠	الري
١٢٤	مخازن حكومة	١٢٠	الاراضي وتسجيلها
١٢٤	الرق	١٢٠	الزراعة
		١٢١	ارتياح المجهولات ومساحتها
		١٢١	الغابات
			وقاية الصيد

صفحة

الباب الحادي عشر

في شؤون عسكرية

١٢٦

الحالة العمومية

١٢٦

التعبئة والدفاع

١٢٦

التعليم العسكري

١٢٧

الحجاريات

صفحة

الباب التاسع

في الصحة العمومية

الصحة العمومية

١٢٥

١٢٥

الطب البيطري والطاعون البقري

الباب العاشر

في السكان والعمال

السكان والعمال

١٢٥

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية .

في السودان سنة ١٩١٣

مرفوع

من الفيكونت كشنرالى السراحدورد جراي

مصر في ٢٨ مارس سنة ١٩١٤

مولاي

اتشرف بعرض تقريرى عن احوال السودان في سنة ١٩١٣
الامضاء : كشنر

المقدمة

(١)

اشرت في تقريرى الماضى الى تحسن الحال واطمئنان الباك في البلاد وأقول الآن ان هذا التحسن دام فأنتج نتائج وافية للمرام وجاءت السكينة التامة التي شملت مصر طول السنة بأعظم فائدة لان نجاح سكان القطر في امورهم الاقتصادية مرتبط بدوام تلك الحالة الراضية والامل عظيم أنه اذا دامت الاحوال الطبيعية مواهنة تتوالى على القطر سنو الارقاء والفلاح بلا انقطاع

واذا راعينا انخفاض النيل الحارق المادة حكما ان السنة كانت اعظم راء ورخاء مما كان ينتظر فلو انخفضت مياه النيل هذا الانخفاض العظيم في الاعوام القابرة لكان انخفاضها هذا يعد مصيبة عامة شاملة للامة ولكن آتاه تلبية السد في اصوان في حتام سنة ١٩١٢ مكن من خزن المياه الكافية لبلوغ محصول القطن الذي هو اعظم مصدر لزروة البلاد على ان الجانب القبلى من وادي النيل حيث لا ينسر الري الصيفى اصابه ضرر عظيم من شدة القىظ لان مياه النيل لم تركب حياضه فاضطر خلق كثير ان يطلبوا رزقهم في جهات اخرى فوجد كثيرون منهم ابواب الرزق مفتوحة بالعمل في اعمال المصارف في الدلتا وأطانتهم الحكومة بما في طاقتها فأنبت اهل الجهات التي اجدبت من القىظ اتم استطاعوا تمويض خسارتهم الى حد ما بكدم وجددم وسيرهم بحسب مقتضى الحال

ثم ان الفيضان الواطى الذي اثر ذلك التأثير السيء في الصيد افضى في اواخر السنة الى انخفاض المياه في النيل انخفاضاً عظيماً لم يشاهد له نظير منذ مئة سنة وأكثر فمع كل الوسائل والتدابير المبسورة الآن تخزن تلك المياه لا تكون كافية الا لارواء زراعة القطن في ربيع سنة ١٩١٤ وأما سائر المزروعات فلا بد ان يصيبها العطش والارز الذي يحتاج الى مقدار زائد من الماء لا يمكن زرعه على الاطلاق / فتأيدت بذلك الآراء التي اوردها في تقرير السنة الماضية عن وجوب زيادة الوارد من المياه المخزونة للري في اوائل الصيف بانشاء سد على البحر الايض . ويتضح مما سيذكر في فقرة اخرى بهذا الشأن ان التدابير التمهيدية قد اتخذت لاجراج هذا المشروع من القوة الى القل

وفي شهر نوفمبر غير نظام الحكومة المصرية تغييراً مهماً واعني بذلك انه انشئ فيها نظارتان جديدتان احدهما للاوقاف والاخرى للزراعة

اما الاوقاف فكان يديرها في زمن من الازمنة الماضية ناظر مسؤول يساعد مجلس مختار لذلك وهذا النظام هو الذي أعيدت اليه الاوقاف الآن فالتاظر يساعد وكيل للنظارة ومجلس أعلى عدد اعضائه خمسة منهم شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية ومنصبهما اسمي المناصب الدينية الاسلامية والاعضاء الثلاثة الآخرون يمينون تمييزاً ويكون السكل مسلمين طبعاً . وقد عين سعادة احمد حشمت باشا الذي كان اولاً ناظراً للمالية ثم للمعارف العمومية ناظراً للاوقاف وعين سعادة محمد شفيق باشا الذي كان اولاً موظفاً في نظارة الاشغال العمومية ثم عين مديراً لدائرة الخاصة الخدمية وكيلاً لنظارة الاوقاف . والمأمول ان هذا النظام يصلح ادارة ما للاوقاف من الاموال والاملاك . والموظفون المشار اليهم ينظرون الآن بالتفصيل في الاصلاحات التي لا غنى عنها لحفظ مصلحة المستفيدين من تلك الاوقاف وفي تنفيذ تلك الاصلاحات ايضاً

واما مصلحة الزراعة التي انشئت سنة ١٩١٠ فكانت ملحقة بنظارة الاشغال العمومية في اول الامر ولما ثبتت خدمتها النافعة الجلية قرر ان تراد اهمية بمجملها تحت سلطة ناظر لعظم ذلك نظامها ويقسم لطاق وظائفها وهذا ما كان الاحالي على اختلاف اقسامهم يتطلبونه دواماً في السنتين الماضيتين والمأمول انه يكون نافعا لمصلح مصر الزراعية الكلية الاهمية . وستحول هذه النظارة مزيد العناية الى مسألة الثقافات الزراعية على الخصوص فقد سن لها قانون معروض على الجمعية التشريعية الآن ليتمكنها من عمل اعمالها كشركات والامل انه يسهل لها سبل التقدم والتجراح في هذه الحركة التي يتعاون بها الزارعون ويضامنون . ثم ان ما يلزم لها في اوائل الامر من الارشاد في اعمالها يأتيها من قبل نظارة الزراعة وما يلزم من المراقبة والاشراف على ماليها يأتيها من قبل نظارة المالية وقد وقع الاختيار على سعادة محب باشا مدير الفرية لتقلد هذه النظارة الجديدة نظراً الى ما أظهر من الذكاء والهمة في ادارة تلك المديرية المهمة وعين المستر هنري مراقب الاموال المقررة وكيلاً لنظارة الزراعة والمستر دوجن الذي كان مدير مصلحة الزراعة مستشاراً زراعياً في النظارة الجديدة فسي ارف تحيي البلاد اعظم الفوائد من هذه النهضة في درس الزراعة علمياً وفي تحسين بذرة القطن وان ينال المزارعون من أولئك الموظفين الجدد كل مساعدة . وقد غيرت التسمينات الوزارية

التي ذكرتها تشكيل الوزارة بعض التغيير فقل سعادة احمد حلمي باشا من نظارة المالية الى نظارة المعارف العمومية التي خلت بتعيين سعادة حشمت باشا ناظراً للاوقاف وعين ناظراً للمالية سعادة سعيد ذو الفقار باشا الذي كان مديراً للدقيلة وظهر مقدرة عظيمة مدة خدمته الرسمية الطويلة

فالوزارة مشكلة الآن كما يأتي (١)

رئيس النظار وناظر الداخلية	عطوفة محمد سعيد باشا
ناظر الخفانية	سعادة حسين رشدي باشا
ناظر الاشغال العمومية والحرية	» اسمعيل سري باشا
ناظر الاوقاف	» احمد حشمت باشا
ناظر المعارف العمومية	» احمد حلمي باشا
ناظر الخارجية	» يوسف وهي باشا
ناظر المالية	» سعيد ذو الفقار باشا
ناظر الزراعة	» محمد عجب باشا

وفي هذه السنة اشتد اهتمام الجمهور بمجالس البلاد النيابية وذلك بعد اذاعة القانون النظامي متخذاً من ذريعة قصيرة وافتتاح جمعية تشريعية جديدة انشئت على قاعدة انتقائية جديدة يكون بها تمثيل الامة اشمل واعم وموزعاً بمساواة اتم وقد وجه الذين تقدموا في مزيد انتباههم لمعرفة الغاية التي يمكن عندها استخدام المجالس

(١) بعد كتابة ما تقدم تهيئت الوزارة وهي مشكلة الآن كما يأتي

رئيس النظار وناظر الداخلية	عطوفة حسين رشدي باشا
ناظر الاشغال العمومية والحرية	سعادة اسمعيل سري باشا
ناظر المعارف العمومية	» احمد حلمي باشا
ناظر المالية	» يوسف وهي باشا
ناظر الاوقاف	» محمد عجب باشا
ناظر الخارجية	» عدلي يكن باشا
ناظر الخفانية	» عبد الخالق ثروت باشا
ناظر الزراعة	» اسمعيل صدقي باشا

التيابة في حكومة البلاد استخدماً مقروناً بالنجاح والفائدة فيحسن بي ان اشرح في هذا التقرير لشوء تلك المجالس وارثاءها في مصر بوجه الايجاز

ان ما لهذه المجالس من المزايا النظرية واضح لا يحتاج الى زيادة ايضاح سواء كان من حيث عرض رغائب الهيئة المحكومة وحاجاتها على الهيئة الحاكمة او من حيث تحسين حالة الامة الادبية بتفصيلها المسأولية في تدبير امورها وفي واجباتها الوطنية بجميع درجاتها . ثم ان نظام الحكم بمساعدة الهيئات الشورية التيابة ليس بفكرة جديدة في مصر بل ان القرى والبلاد كانت تفتخب مشايخها منذ فخر العصور وكان مشايخها يحكمون عليها في جميع المسائل المختصة بشؤونها الداخلية . ويحتمل ايضا ان حكام البلاد كانوا يستشيرون المشايخ في الامور الى حد معين ولكنهم كانوا على كل حال يعاملونهم معاملة رجال يتوبون عن بلادهم

وفي اواخر حكم محمد علي باشا انشئ مجلس مشايخ البلاد واعيانها وكان الاهالي ينتخبون اعضاءه ولكن يظهر ان اولئك الاعضاء لم يكونوا يشاركون الحكومة حينئذ في تدبير امور البلاد مشاركة بمتدنية . وبعد وفاة محمد علي باشا فقد المجلس كل ما كان له من الشأن والقيمة ولم يعد له نصيب في تدبير امور البلاد الا بعد ما جاء انما عيل باشا واحيا مجلس الاعيان . وفي اواخر حكمه واوائل حكم توفيق باشا خلفه وقع المجلس بين مغالب الذين كان غرضهم قضاء مصالحهم الشخصية من اهل السيادة وظل كذلك الى الثورة العراقية . ولما أخذت تلك الثورة نشرت قوانين نظامية وانتهائية بانشاء مجلس شوري للقوانين وجمعية عمومية وكان ذلك بناء على مشورة الفتنل الجنرال للدولة البريطانية

وقد استوفى الورد دفرين الكلام على ذلك في تقرير المؤرخ في ٦ فبراير ١٨٨٣ حيث شرح كيفية تركيب الهيئات التيابة التي أنشئت بتلك القوانين وما اعطيت من السلطة . وخلاصة ذلك بالايجاز هي (١) ان اهل البلاد من المذكور الباليين ينتخبون مندوبين عنهم (٢) ان مندوبي البلاد ينتخبون اعضاء مجالس المديرية (٣) ان مجالس المديرية تفتخب ١٤ عضواً من اعضاء مجلس شوري القوانين والحدوي بين ١٢ عضواً آخرين بمشورة نظارو (٤) ان الجمعية العمومية تحتوي على ٨٠ نفساً وهم النظار العاليية واطعاء مجلس شوري القوانين الستة والعشرون والستة والاربعون عضواً الباقون ينتخبهم مندوبو البلاد وكان الغرض من انشاء مجلس شوري القوانين ان يكون هيئة صغيرة مختارة منظمة اتم التنظيم مستعدة دائماً لكي تساعد النظار في اتمام مشروعاتهم وتحول دون من

القوانين التي لا توافق الاحالي او التي فيها حيف وظلم عليهم . وان يكون محتويها على رجال من الذين امتازوا في البلاد باختبارهم وعلوم مقامهم بين اقربائهم ورجال بنويون عن الناصر القبطي من المصريين . فتمرض عليه كل القوانين والاوامر العالية التي تشتغل على تغيير سبب الادارة قبل المصادقة عليها ويموز له ان يشير على الحكومة بما يتعلق بالقوانين الداخلية وباعمالها الادارية وان يطلب من الوزارة ان تنظر في الطلبات التي يحولها اليها وان تجيب عليها وان ينتقد الميزانية ومصروفات الحكومة ويشير بما يبدو له فيها وان يسأل النظار عن كل امر يطلب ابضاحه او يزوم معرفته

وكان الغرض من الجمعية العمومية ان تكون هيئة اعرق من مجلس الشورى في الديمقراطية . وكانت مؤلفة من مندوبين اثنين من كل مديرية وعدد مناسب من المدن والبنادر ووظيفتها البحث في المسائل التي تهم مصالح البلاد كلها ويموز لها ما يجوز لمجلس شورى القوانين من المناقشة والانتقاد وابداء الرغبة وعرض الآراء ولكن في اوقات اقل وفي مسائل اهم وكان يشترط ان تصادق الجمعية العمومية على كل مشروع يتضمن ضرب ضريبة جديدة قبل صدور القرار به نهائياً . وقد قص الورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ كيفية قيام هذين المجلسين باعمالهما فقال ان مجلس شورى القوانين قلب على ثلاثة اطوار الاول كان في السنين الاولى من سني الاحتلال البريطاني ولم يكده احد بلتفت اليه حيثئلاً . والثاني سلك فيه المجلس سبيل المعادة للحكومة ولكن زمانه لم يكن طويلاً لحسن الحظ . والثالث كان حين كتابة الورد كرومر لتقريره المذكور وقد تفادى فيه بالخير لان المجلس كان يفرغ جهده حيثئلاً في معاونة الحكومة على ادخال الاصلاح الى البلاد وترقية مصالح اهله

ولكن قال جناب الورد لم يحقق كله لسوء الحظ فقد تلا تلك الاطوار ظوران آخران احدهما يبعث على الاسف وهو سعي المجلس في التعرض لامور يقضي نفس تركيه بانها خارجة عما يبنيه وانه غير صالح لابداء الحكم فيها عوضاً عن الممارسة على الاجتهاد في قضاء الواجبات والوظائف التي انشأ لغرضاتها . وقد بلغ هذا الطور غاية بتناش المجلس في مسألة قتال السويس مما دل على ان ترك مصالح البلاد العظيمة الشان في ايدي رجال قليلي الاختبار تسلط عليهم الموثرات الخارجية وبدي زمامهم ذوو المآرب السياسية يكون محفوفاً بالاختطار وغير مأمون العواقب . غير ان البلاد ادرت ماتودي اليه نصائح

المتطرفين من وخامة العقبة فالت الى ضدّها يرد الفعل . وعقب ذلك الطور الطور الاخير وهو طور الاعمال النافعة التي يذكر خبرها بالرعى والسرور فانفتح بما تقدم ان هذا المجلس الذي كان ام مجالس البلاد النيابية مرت عليه في ما مضى اطوار صعود وهبوط وادوار اعمال نافعة وادوار اتصال وابتناء لو ترك فيها خلواً من المراقبة لعادت على البلاد بشر عظيم . واظن ان الاختيار الماضي اظهر للمصريين انه لا يرجى خير من السعي في الارغام على العجلة بالتقريض وبالمعارضة وان ذلك انما يؤخر كل تقدم في البلاد ويضيع الوقت الثمين . وارجو ان يكونوا قد فعلوا من العبر الماضية وجوب ابعاد المتطرفين المشاغبين وكذلك المؤثرات السياسية الخارجية اذا ارادوا ان تكون الجمعية بمثابة بالحقيقة للسواد الاعظم من الامة الذين يكفون ويحدون وهم صامتون لا يسمع لهم صوت والذين يرومون الاصلاح وتحسين احوال المعيشة وينتظرون ان يتم ذلك على يد النواب الذين انتخبهم ليكونوا عوناً للحكومة على ما فيه الخير لهم

ان الثلاثين سنة ليست الا كطرفة عين في حياة الامة وقد قفست بلادنا نحو الف سنة حتى ابلت مجالسها النيابية ما هي عليه فان كانت الامة المصرية تحصل على مزايا المجالس النيابية بالصبر الذي لا حد له والجهد الدائم المتواصل فذاك الصبر والجهد لا يذهبان ضياعاً بل يكون جزاؤهما عظيماً . على ان الاختبار قد كشف بعض العيوب والنقائص الجوهرية التي تحول دون النجاح في تجربة دام الآن تجربتها ثلاثين سنة . فقرر عوضاً عن الاستمرار على الخطة القديمة التي لا تؤدي الى نتائج تشد بها العزائم ان تزال تلك العيوب والنقائص وان يعطى المصريون فرصة جديدة يحلون بها مسألة مجالسهم النيابية في المستقبل بان يجتنبوا انهم اهل للثقة التي وضعت فيهم

نعود الآن الى فرع آخر من المجالس النيابية في هذه البلاد وهو مجالس المديرية التي جاءت بنتائج اوفى بالمراد كثيراً فاقول ان خمسة مجالس زراعية انشئت سنة ١٨٧١ وكانت الحكومة تعين رئيس كل منها ومهندماً ناظراً وكل مركز من مراكز المديرية ينتدب عضواً يختار من اعيان البلاد في مجالس الاخطاط وكانت وظائف هذه المجالس (١) النظر في لزوم الترميمات اللازمة للناظر العمومية الموجودة ولعمل اعمال جديدة (٢) تقرير المصروفات والافتار اللازمة للمراكز المختلفة والاهتمام بكل مشروع يقصد به تحسين الزراعة . فالفانون التنظيمي الذي صدر سنة ١٨٨٣ التي هذه المجالس وانشأ مجالس المديرية بدلاً منها وجعل مدير المديرية رئيس المجلس وباشمهندس المديرية عضواً فيه بمقتضى وظيفته واما بقية الاعضاء

فندوبون ينتدب كل مركز واحدا منهم واشترط ان لا يقل عمر العضو عن ٣٠ سنة وان يستوفي بعض شروط التملك

غير ان وغائف هذه المجالس لم تكن كثيرة ولا مهمة بحسب ماعينها لها القانون النظامي وزادت قلتها في العدد قلّة في الفعل ايضا بسبب قلّة اجتماع المجالس نفسها في ما خلا ابداء الرأي في اعمال الري والمناوبات السنوية وفي انشاء السكك الزراعية وما شاكل ذلك كان اعظم شأن لما انتخب ١٤ عضواً بنوبون عن المديريات في مجلس شورى القوانين

فغير الامر العالمي الذي صدر سنة ١٩٠٩ تلك الامور في القانون النظامي وحسبها حيث زاد عدد اعضاء كل مركز الى ٢ بحيث صار عدد الاعضاء الذين ينتخبون من كل مديرية يتفاوت من ٦ في المديريات الصغرى الى ٢٠ في المديريات الكبرى بعد ما كان من ٣ الى ٨ فقط . وزاد ايضا سلطتها وواجباتها كثيراً حيث اعطاها حق تقرير رسوم تصرف في منافع عمومية محلية . والاشارة على الحكومة في ما يختص بالنافع العمومية المحلية . والترخيص بانشاء العزب وتقرير هدمها . والمصادقة على تغيير حدود المراكز الادارية والقضائية . وعلى انشاء مجالس محلية . وعلى مواد تتعلق بالري المحلي . وعلى فتح الاسواق العمومية . وتقرير عدد الخفراء وأجورهم

وأم من ذلك السلطة التي أعطيت لها والواجبات التي فرضت عليها في مسائل التعليم فأصبحت صاحبة الحل والعقد في التعليم الاول في المديريات . وزد على ذلك انها تستشار الآن في امور كثيرة لم تكن تستشار فيها قبلاً . وأصبحت ايراداتها مضمونة مقررّة بالسماح لها بفرض رسوم محلية وقتية لا تتجاوز ٥ في المئة من مجموع اموال الاطيان الاميرية في المديرية وقرارها نهائي في فرض تلك الرسوم وفي الامور التي تصرف تلك الرسوم عليها

وقد استعملت مجالس المديريات سلطتها المالية الجديدة هذه كثيراً ثم اتت علاوة على ايراداتها الخصوصية مفضتها الحكومة اعانات كبيرة لترقية التعليم الاول وتوسيع نطاقه . وقد خست هذا التعليم بمعظم عنايتها وأظهر الاهالي ايضا من هذا القليل غيرة وحمية ارتاحت اليهما النفوس فانهم قبلوا زيادة الضريبة عن طيب نفس حباً منهم برفع منزلة التعليم الاول في البلاد كلها

وقد تترك القانون النظامي الحديث مجالس المديريات على ما كان لها من السلطة وطيها من الواجبات ولكنه حسن كيفية اتقانها بقانون الانتخاب الجديد

وفي سنة ١٨٩٣ طرّفوا سبيلاً آخر الى الحكم الذاتي الداخلي بانشاء المجالس المحلية وهي

مجالس وظائفها تشبه مجالس المدن عند الانكليز من وجوه كثيرة . يتركب المجلس منها من ستة اعضاء او سبعة اثنان او ثلاثة منهم ينتظمون فيه بمقتضى وظائفهم كفتش الصحة وأمور المركز . وأمم واجبات هذه المجالس حفظ وصيانة السكك والشوارع والجبانات والاعتناء بأمر النور والماء والكفن والرش ومراقبة السلخانات وهي منشأة الآن في ٣٥ مدينة من مدن القطر الصغرى

ثم ان في بعض المدن الكبرى مجالس بلدية مختلطة وهي في الواقع مجالس محلية ولكنها تختلف عنها بوجود اعضاء من الاجانب فيها ليتيسر بذلك تحصيل الرسوم من المصريين والاجانب معاً . وبلغ عدد المدن التي تحتوي على مجلس من هذه المجالس ١٣ مدينة وكان في بعضها مجالس محلية قبل البلدية المختلطة . اما وظائف المجالس البلدية فشبهة بوظائف المجالس المحلية ولكنها اعم منها

وعلاوة على ما لهذه المجالس المحلية والبلدية المختلطة من اليرادات الخاصة بها تمنحها الحكومة اعانات كبيرة فقد بلغت الاعانات التي منحتها سنة ١٩١٣ لثلاثة عشر مجلساً بلدياً مختلطاً ٣٥٠٠٠ ج . م وبلغت ايراداتها الخصوصية ١٢٧٠٠٠ ج . م والتي منحتها خمسة وثلاثين مجلساً محلياً ٥٨٠٠٠ ج . م وايراداتها الخصوصية ٤٢٠٠٠ ج . م وصلفتها الحكومة ٧٣٠٠٠ ج . م سنة ١٩١٣ على ان تسدها اقساطاً سنوية

وحاصل ما تقدم عن هذه الهيئات البلدية ان ٤٨ مدينة تحتوي على ١٣٠٠٠٠٠ نفس من السكان تقريباً أي نحو عشر اهالي القطر تمتع الآن بمنافع النظام البلدي الذي ينسج لطاق اعماله عاماً فعاماً والذي يسر انشاء سكك وشوارع ومتنزهات عمومية وتوزيع الماء والنور الكهربائي والمصارف في مدن كثيرة لم يكن فيها قبلاً شيء من هذه الاصلاحات والتحسينات

اما بلدية الاسكندرية فجلس راقٍ يفوق تلك المجالس في تركيبه وسمو درجة الحكم الثاني فيه . انتهى سنة ١٨٩٠ بموافقة الدول ولم يتقدم نظامه ولا ارتقى ارتقاء يذكر منذ انشائه لامتناع تغيير شيء في لائحته بغير مراجعة ١٥ دولة اوروبية اشتركت في انشائه . ولولا ذلك لغير نظامه ووظائفه ولو بعض التغيير بلا ريب . ولكن يقال على سبيل الاضاف للذين وضوا مشروعه الاصلي ان العيوب والنقائص التي اشتكوا من وجودها فيه كان السبب في كثير منها ارتكاب الخطأ في الادارة او التقصير في مراقبة المستخدمين وليست عيوباً ونقائص في لائحة المجلس نفسها

فيتضح مما تقدم ان عدداً دائماً لازدياد من سكان القطر يستدعي على مر الاعوام للاشتراك في ادارة البلاد بالانتظام في مجالسها النيابية الدنيا والعليا لكجالس المحلية والبلدية ومجالس المديرية واخيراً الجمعية التشريعية نفسها . وان اعظم الحصائص التي يصف بها نشوء هذه المجالس النيابية وارتقاؤها في الطبقات المتضمنة حياة الامة الاقتصادية هي قل الوظائف من الحكومة المركزية الى الهيئات المحلية وتوسيع اختصاص هذه الهيئات على الدوام مع زيادة اشتراك الشعب في تدبير اموره الخصوصية . ولا رب عندي ان هذا الارتقاء اثر احسن تأثير في آداب الشعب واخلاقه وساعد على تربيته في معارج الرقي الوطني والمنزلي

هذا وان كان قوم قد اظهروا ريبهم من حين الى حين في نجاح المجالس النيابية بمصر حق التجاح فلا يغرب عن البال انه نظراً الى حالة البلاد الحاضرة لم يكن بدءاً من تذييل مصاعب عظيمة ومن اعتراض حوائل كثيرة في سبيل التقدم والارتقاء فان الحكومة المطلقة ترك دائماً وراها آثار الشعور الذي تولده في النفوس ولذلك لايتأهبوا لذين اعتادوا الخضوع لاحكام حكاهم خضوعاً اعمى تقريباً ان يصيروا دفعة واحدة مستكئين لصفات المشيرين الناصحين لهم . وابتداء الرأي المجرد عن المحابة مسور لقوم ربوا على ذلك في المواضيع التي هم كفوء للنظر فيها ولكن هذه القوة لا تكون في الناس بالفطرة بل تكتسب اكتساباً

فتسبجة تجربة جديدة كهذه البدعة تكون طبعاً في بادئ الامر على الاقل ان فريقاً يرى اجتناب ما يسوء الذين كانت قوتهم فاقمة وسلطتهم مطلقة في الماضي على الاقل ويظنون ظناً معقولاً بالقياس على الماضي انهم قد يسترجعون تلك القوة يوماً فيأبى ان يجاهر بضميرهم ويعطي رأياً مستقلاً . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى تخطط الافكار في فريق آخر فيميل الى اظهار استقلال متجاوز حدود الاعتدال في اعطاء آرائه سعيّاً وراء غايات واماني سياسية يمكن ادراكها فيقف موقف المعارض لكل ما تفرضه الحكومة مهما كان . وهؤلاء الناس لا يرون ان الحكم بواحدة مجلس استشاري وبصحبته انما يكون بمساعدة ذلك المجلس للحكومة قلباً وقالباً بكنيته وغاية قوته وأن المشورة الحسنة والصيحة الصالحة التي يديها للحكومة في محلها هي التي تبقى بها شرع المشروعات المتأنية للصواب والجائزة على الناس وان آراءه واقتراحاته هي التي تمكن الحكومة من قبول رغائب الاهالي وامانيهم واجابهم اليها وتحقيقها بقدر طاقتها

وقد اُنت في محل آخر ان بعض اسباب الفشل في الماضي اخذت لحسن الحظ في التناقص بلارب والمأمول انه متى وجه المصريون الى هذه المسألة فكرتهم الثابتة السليمة التي طالما اظهروها في مسائل اخرى كثيرة تعرف اكثر منهم طريق الحكمة الحقيقية

وهناك سبب آخر حال دون الانتفاع بهذه المجالس في الماضي بلارب وهو خطأ بعض الاعضاء في الطريقة التي يتصورون وجوب السير فيها لجل شكل الحكومة اقرب الى الديمقراطية مما هو عليه . اذ الهيئات النيابية انما ترقى الترقى المأمون العواقب متى ثبت اقتدارها على قضاء الوظائف للمعينة لها حق قضائها فيرجى لها اذ ذاك القيام باعباء مسؤوليات اخرى اهم مما هو منوط بها واشق . أما اذا كانت لا تستطيع القيام بواجبات الحكومة النيابية في ابسط اشكالها فلا يرجى ان نعمها يزداد بتوسيع نطاق اعمالها . وليس في الارض حكومة تعدم عقلها الى حد انها تزيد سلطة المجلس الاستشاري ومراقبته لكونه عاجز عن قضاء وظائفه قضاءً معقولاً مقبولاً

وزد على ذلك ان نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كان قاصراً من وجوه كثيرة . فان انتخاب اعضاء من مجالس المديريات لمجلس شورى القوانين لم يكن مطابقاً للعقل ولا لاحوال البلاد لا اختلاف وظائف المجلسين اختلافاً عظيماً . فكثيراً ما يتفق ان الرجل الذي يحسن اختياره عضواً لمجلس المديرية نظراً الى معارفه المحلية ومقامه في مديريته لا يوافق انتخابه لمساعدة الحكومة في المسائل التشريعية العمومية . وكذلك يتفق ان الرجل الذي يكون رأيه ادنى من رأي اقرانه كثيراً في مسائل المديرية يكون عوناً عظيماً للحكومة في الشؤون التشريعية

ولذلك نهجنا المنهج الذي جرت عليه سياستنا بشأن المجالس النيابية في مصر فنقرر اصلاح الطريقة المتبعة بسخاء في العطاء وازالة كل الاسباب المعترضة في سبيل النجاح . وعليه من القانون الجديد الذي نقرر فيه مبدأ الفصل بين مجالس المديريات والهيئة التشريعية وجعل الاهالي ينتخبون نوابهم في الجمعية التشريعية رأساً . ولما كان لا مسوغ فعلاً لوجود مجلسين واعني بهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ما دام احدهما اكبر من الآخر قليلاً ولا يختلف عنه كثيراً في تركيبه ولا في وظائفه فقد مزجنا معاً وجعلنا هيئة واحدة هي الجمعية التشريعية التي اعطيت لكان لها من السلطة ووسعت سلطتها ايضاً

في امور أخرى مهمة اهمها (١) السلطة التي اعطيت لها لتأجيل التشريع (٢) اضطرار الحكومة الى تبرير اصرارها على تقرير مشروع اذا أبت الجمعية المصادقة عليه (٣) اعطاؤها حق اقتراح مشروعات واوامر عالية من تلقاء نفسها (٤) ايجاد اداة بها يتيسر للحكومة ان تعرف رأي الناخبين رأساً في كل مشروع تعارض الجمعية التشريعية فيه . فكل ناقد خالي الغرض خير بهذه الامور يرى التوسع العظيم الذي حصل في المبدأ النيابي بهذه الامور

وقد اصلى قانون الانتخاب ايضاً بحيث يتيسر للاهالي ان ينتخبوا نوابهم رأساً ويمثلوا تمثيلاً اتمً وبحيث يتمتع الضغط عن الناخبين على قدر الامكان وتظهر الانتخابات بوجه عام وتصدر ابسط حالاً وايسر استعمالاً

اما النجاح او عدم النجاح في هذه التجربة فيتوقف على امر واحد وهو الروح الذي تتم به تلك التجربة . فان كانت الجمعية التشريعية تعاون الحكومة بروح الاخلاص والجد قاصدة خير اهل مصر وارتقاءهم واثاء ثروتهم وتحسين ادارة شؤونهم وكانت الحكومة تقبل منها تلك المعونة بمثل ذلك الروح كان اصلاح القانون المذكور كله نعماً وبركات لهذه البلاد وربما كان خطوة واسعة في سبيل التقدم الحقيقي واما اذا تفلتت على الجمعية المؤثرات الخارجية والآراء السخيفة فتشبثت بعداوة الحكومة بلا مسوغ وتملقت باهداب المباحكة والمخاصمة غير اللائقة والممارضة غير المقولة والسعي الباطل في زيادة تفوذها الشخصي واستخفت بالزبايا التي تنال في هذه المجالس النيابية واخرت تقدم الاصلاح وسارت ضد مصالح الشعب المصري الحقيقية فهي انما تخرب نفسها بيدها ولا تقتصر على ذلك فقط بل تقنع كل العقلاء بان بلاد مصر لا تصلح الآن للمجالس النيابية التي تجرب فيها . على اني واثق بما اتصف به الامة المصرية من الرأي الصائب والفهم السليم وارجو ان الذين ينوبون عنها في الجمعية التشريعية يشنون رغبتهم في تقدم حكومتهم في اعمالها باتباعهم خطة التعاون الحسني بين الهيئة المحكومة والهيئة الحاكمة

وما لا يخلو ذكره من فائدة شرح الطريقة التي نفذ بها قانون الانتخاب الجديد فنقول بالايجاز ان القانون لم يكذب ينشر في شهر يوليو حتى اتخذت التدابير اللازمة لتحويل اذهان الناس في المدن والقرى الى ماهيته ومواده .

فعميت لجان من الموظفين لاستخراج كشوف الناخبين من السجلات القديمة وإضافة اسم كل مستوف لشروط الانتخاب الجديدة إليها فاستخرجت الكشوف وختمت في أوائل أغسطس وتبين منها أن عدد الذين قيدت أسماؤهم في السجلات الجديدة يبلغ نحو مليوني ناخب تم قسم هؤلاء الناخبون إلى خمسينات بحسب القانون وكان تقسيمهم هذا في القرى بحسب حصص مشايخها وفي المدن بحسب اهل الجيرة الواحدة . وعندما عقلت كشوف الخمسينات وعلم الناخبون ما فيها ابتداء أول عمل من أعمال الانتخاب في أواخر أكتوبر فاختير حينئذ المندوبون الذين ينوبون عن الخمسينات في انتخاب أعضاء الجمعية . وهذا الانتخاب جرى في ١٣ دسمبر واعد بضه في ٢٠ دسمبر فكانت نتيجته أن ٤٣ دائرة انتخبت أعضاها بأكثرية مطلقة في ١٣ دسمبر و٢٣ دائرة أعادت انتخابها في ٢٠ منه

وفي الثلثة الأسابيع التي مرت بين اختيار المندوبين وانتخاب الأعضاء للجمعية سعى المرشحون لهذا الانتخاب في استمالة المندوبين اليهم بكل واسطة من وسائل الانتخاب المعتادة وكان أشهر واسطة اعتمدوا عليها اظهار بيان خططهم ففقدوا اجتماعات كثيرة وخطبوا فيها خطباً عديدة ولم يخل الأمر من قذح وطنن واتهام ولكن لم يحدث ما يكدر صفاء السلام واشتد اهتمام الناس بأمر الانتخاب وراجت بينهم سوق المغايرة والمناظرة وهيجان الحواطر بعد أن كان السكون شاملاً في الإجراءات الأولى . واخطأت الصحف في فهم الطريقة التي يعين بها المندوبون فأوهمت الناس بأن الأهالي غير مباينين بأمر الانتخاب ولكن الناخبين كانوا يطمون أن اختيار المندوبين ليس بالأمر الهام فابقوا اهتمامهم إلى الانتخابات الحقيقية للجمعية التشريعية . وقد جرت هذه الانتخابات لأول مرة حسب القانون الجديد على غاية ما يرام سواء كان في سيرها أو في نتائجها . نعم أنها لم تخل من مطاعنات وتهم بالرشوة ولكن لم تكن الأدلة عليها كافية في أكثر الأحوال ولم تبطل محكمة الاستئناف الأهلية إلا انتخاباً واحداً بسبب الرشوة فقد نفذ قانون الانتخاب الجديد جيداً في رأيي وبأقل كلفة على المزارعين والعمال وخصوصاً بالنظر إلى كونه قانوناً جديداً وغريباً على الجميع . وتم الانتخاب بنجاح والانتظام وعلى وجه يوجب مدح الذين

ثلاثة الى الاول واثني الى الثاني فاصبح في القسم البكتريولوجي محل لاثني عشر الى اربعة عشر باحثاً وفي القسم الكيماوي لأربعة الى خمسة باحثين وجهاز القسمان باحدث العدد والآلات اللازمة للبحث العلمي. وقد عزز قسم البرمد بإضافة جراحيين مفتشين اليه فاصبح فيه مدير واربعة جراحيين مفتشين وثلثون جراح مستشفى واما الادارة المركزية نفسها فيؤلف فيها الآن مجلس رئيسه مدير عموم مصلحة الصحة واعضاؤه خمسة والقصد منه ان يكون مجلس استشارة ومشورة وليس له واجبات تنفيذية فهو يستشار في جميع المسائل المهمة ويجوز له ان يضيف اليه كمضو فوق العادة كل موظف يكون شغله الخاص موضوع النظر والمناقشة وان يؤلف لجناً فرعية من اشخاص يتتبعهم اما من المصلحة نفسها او من خارجها على شرط ان يكونوا خبيرين اختصاصيين في المواضيع التي يريد العلم بها او المشورة فيها

فهذه الاضافات والتغييرات تيسر لمصلحة الصحة ان تبحث في الامراض المتغلبة على اهل البلاد كالانكيلوستوما والبلهرزيا المنتشرتين في الدلتا بحيث تصيان خلقاً كثيراً فتركبهم ضغاء عاجزين فتعطلان المصالح الاقتصادية في بلاد زراعية كالقطر المصري . وقد اكتشفوا بويضات البلهرزيا حديثاً في انسجة مومياة مغلطة من عهد العائلة العشرين فآن الاوان لاتخاذ التدابير الفعالة لقطع هذه العدوى التي دامت طول هذا الزمان في بر مصر . وفي العزم البحث الدقيق واعمال النظر في البلاجرا وامراض العين المعدية عموماً كالرمد الصيدي والتراخوما وما شاكل والحمى التيفوسية ونحوها من الامراض واسباب تعاطف متوسط عدد الوفيات من الاطفال ويقضي للبحث في امراض كهذه ان نكون على علم صحيح بعوامل العدوى وان نقدرها حق قدرها والا فبغير هذه المعرفة لا نستطيع ان نمنع الامراض بطرق مبنية على اساس صحيح وقد كنا الى عهد قريب غير قادرين على القيام بهذا العمل حق القيام لجهلنا تاريخ حياة الاجسام الخلية المسببة لهذه الامراض اما الآن فقد ازدادت معرفتنا

لذلك وعلمنا حقائق مقررّة جلية عن كيفية العدوى بتلك الامراض فاصبحنا ادرى باستعمال طرق مبنية على المعرفة الناتجة عن الابحاث العلمية

نعم ان بناء المستشفيات وتجهيزها بما يلزم لتمرّض المرضى ومعالجتهم امر حميد ولازم ولكنه لا يقطع اصل المسألة التي نحن بصددّها. فاذا لم نتخذ احتياطات وتدابير اخرى فهما بنينا من المستشفيات وعالجنا من المرضى لم نؤثر شيئاً في حدوث امراض كالتي ذكرناها. ولما كانت الوقاية خيراً من العلاج فالواجب ان نضرب على اصل العلل والشورور التي ذكرتها وان تتبع خطة صحيحة مبنية على معرفة التاريخ الطبيعى لعوامل العدوى والمبادئ والاحوال التي تتعلّق فيها الامراض الغالبة على البلاد وتنشر بالعدوى من مكان الى مكان العلاقة شديدة في كل البلدان بين الاحوال التي لاتوافق الصحة والامراض والقطر المصرى لا يشدّ عن هذه القاعدة . فاذا التفتنا الى القرى كلها وجدنا الاحوال فيها موافقة لحياة الاجسام الحليمية التي تحدث ما كان من الامراض كالانكيلوستوما والبلهرزيا مما يتوقف انتشاره على حالة التربة والماء والوسط غير الصحى كما في هذه البلاد . ولم تبدى الاصلاحات الصحية بمصر الا منذ عهد حديث وقد جرى معظمها في المدن الكبيرة والاماكن المقصودة للصحة والعافية فجاء بوجه الاجمال وافياً بالمرام كافلاً لادخال تلك الاصلاحات الى القرى بوجه الاعتدال اذ خلو القرى من الوسائط الصحية هو العلة التي يجب مداولتها ولو كان لمجرد مراعاة الاعتبارات الاقتصادية ولا ينتظر ان تتقدم كثيراً في منع الامراض المدمية المهمة ووقاية البلاد منها الا بعد ان نباشر ذلك في القرى ونخطو هناك بعض الخطى في هذا السيل . فالقرى وما يحيطها مبنية بحيث لا يمكن جعلها على درجة يحجمها الغريون من الجودة الصحية الا ببطء شديد لان المنازل ليست الا كوماً مزدحمة من جدران الطين الرديئة البناء السيئة التهوية الحالية من كل تدبير لامر المياه والناس يسكنونها هم ومواشيهم معاً ويستقون ماءهم من البترع المعرضة لتلوث بكل انواع الفدوى والادرن . وتكثر عندهم البرك في كل مكان لقرب المياه التي

تحت الارض من سطح تربتها : فاحوالها تهيم وسطها لنمو الانكيلوستوما والبلهرزيا فيه وبناء تلك المنازل بالطوب الاخضر يستلزم ضرب الطوب من الاتربة التي حول القرى فتدخض الارض هناك وتمتلئ بالمياه الآسنة المتجمعة من المياه التي تحت الارض والمشحونة مواد آلية من كل نوع فتصير مصدراً لاسباب الامراض الوافدة

والبرك المذكورة تردم الآن تدريجاً مراعاة لصحة الاهالي والارض التي تصلح بردمها تقلل الازدحام في القرى وتصير ساحات فضاء لسكانها. وقد تقرر حديثاً ان كل ما يردم من البرك الخاصة بالحكومة يؤخذ اللازم منه لاحتياجات القرية الصحية وللفضاء حولها ويضاف الى حرم القرية من دون ان تحمل نفقته

ولا ريب ان حالة البلاد الصحية حسنت كثيراً في الاعوام الاخيرة فقد بنيت فيها منازل احسن مما كان يبني قبلاً وانشئت ايضاً عزب صحية وتبنى الآن قرية في شمله لتكون نموذجاً يقاس عليه وقد تغلب الاهالي بعض التغلب على نفورهم من الاحتياطات الصحية فاصبح ابلاغهم لاجبار الامراض المعدية عاماً اوسترهم لما الشذوذ لا القاعدة خلافاً لما كان في الماضي وهم لا يأبون الان الفرز عند حدوث امراض معدية بل يأتون عن طيب نفس طالين للاسعاف الطبي . والتسهيلات في ازدياد حصولهم على الاسعاف الطبي وخصوصاً في امراض الاطفال . ومن الامور الجديرة بمزيد الاعتبار ان استقصاء اخبار الحجاج العائدين من الحجاز وفحصهم طياً كانا من اعسر الامور منذ اعوام قليلة واما الآن فذلك يتم على اسهل سبيل وهم يأتون من انفسهم للفحص الطبي بعد ما كان الانسان يضطر ان يركض وراحمهم الى نخابهم في قراهم حتى يدركهم فيها بكل مشقة

والواجب ان نشر العلم والمعارف وتحسين الاحوال الصحية يسيران معاً يداً بيد . ومجالس المديرية ساعية في ذلك سعياً حسناً .

ان اثبات عدم موافقة الاحوال للصحة في قرى مصر امر سهل واما وصف العلاج الشافي لذلك فليس بسهل . ولكني ارى انه يستدل من الاحوال الحاضرة ان الاصلاح الوافي بالمراد يكون من الوجوه التالية (١) تعليم الاهالي مبادئ الميجين وحفظ الصحة واسباب الامراض المتعادية الحدوث

في قراهم وكيفية اتقائها . وينبغي ان يؤلف كتاب حاوٍ لتلك المبادئ ويعلم في كتابيب القرى (٢) ان ينشأ تقنيش صحي ويمين منتش لكل عشر قرى وهو يبالغ طبيب المركز كل ما يتعلق بالمسائل الصحية في قراهم ويحسن ان يختار لذلك عسكري اتم مدة خدمته وورقي الى صف ضابط في الجيش المصري فيعلم العمل المطلوب قليلاً ويمين مفتشاً صحياً (٢) ان تحسن الاحوال الصحية في القرى بعد ذلك على مبدأ حفظ النظام وتدير امر الماء (وذلك يمنع عدوى الانكيلوستوما والبلهرزيا كثيراً) وردم البرك وبناء منازل حسنة جيدة التهوية وتدير مياه نقية للاستقاء ونحوه

ومن الآن الى ان يتم ذلك نحن في حل لاخذ الاحتياطات الوايلة في الحال والجهد في محاربة الامراض الغالبة التي ذكرتها وقد اجتدي ذلك والعزيمة معقودة على الجري فيه بهمة مصرحة

فلمكافحة مرضي الانكيلوستوما والبلهرزيا انشئ مستشفى نقال للانكيلوستوما وفاز فوزاً مبيناً والمراد الآن التوسع في هذه القرية ومقاتلة هذا الداء في القرى وبذلك تقع الاحوال الطبيعية التي تحدث فيها العدوى بهذا المرض تحت نظرنا وبحسنا وكذلك تقع احوال التربة الموافقة لنقف البيضة عن الدودة ولميشة الدودة تحت فحصنا . ونعلم ايضاً ما اذا كان في القرى التي نشئ العدوى فيها بؤر كبيرة تنتشر العدوى منها فنهاجمها ونهلك ما فيها . فقد روي ان في مركز من مستعمرة من المستعمرات الالمانية الافريقية التي اشتدت العدوى بالانكيلوستوما فيها نقص عدد ناقلي العدوى من ٦٤ في المئة الى ١٠ في المئة فقط وذلك بمعالجة المصابين بها مجاناً وتنظيم وسائل النظافة وتدير المياه ونشر المعارف المتعلقة بهذا المرض بين الاهالي . ومرادنا نحن ان ننهج هذا المنهج ايضاً في مقاومة تلك الملة

ويستدل بما هو معلوم عن طريقة العدوى بالبلهرزيا ان ما يفيد في الوقاية من الانكيلوستوما يفيد في الوقاية منها ايضاً . اما البلاجرا فمرض منتشر في الوجه البحري أكثر من انتشاره في الوجه القبلي ويصيب الساملين بالزراعة في الاكثروقلما يصيب اهل المدن . وقد تبين من البحث في مرض الانكيلوستوما ان كثيرين من المصابين به يكونون مصابين ايضاً بالبلاجرا او بالبلهرزيا والبعض منهم بهما كليهما . اما اسباب البلاجرا فلا تزال تحت البحث والمراد الآن البحث عنها علمياً لمعرفة ذلك واختيار موزلف واسع الخبرة والمعرفة في البحث عن المواد والحقائق التي جمعت عن هذا الداء في مصر والحاقه بالقسم الاداري في مستشفيات الانكيلوستوما وبذلك تبرز القوة العلمية المحضة في الغارة المقصود شنها على

الانكيلوستوما والبلهرزيا . لان هذه الامراض الثلاثة كثيراً ما تكون معاً في القرية الواحدة ذكر مدير قسم المجازيب ان بين ٨٣٩ نفساً دخلوا مستشفى ١٤٥ نفساً اي ١٧ في المئة منهم دخلوها ببله البلاجرا . وقد جرى البحث العلمي في ايطاليا وأميركا ومصر وغيرها من البلدان التي يكثر هذا المرض فيها لاكتشاف سببه فلم يقرّ قرار الباحثين نهائياً على انهم اكتشفوه . وابتدأ درس هذا المرض منذ ثلثة اعوام في مديرية الشرقية حيث وضع ٢٠٠ مصاب به تحت المراقبة مدة وحضر في ذلك الحين الدكتور تشالمس مدير دار البحث في الخرطوم الى بر مصر للبحث في بعض اطوار هذا المرض واذا اتجه البحث العلمي المحض الى البلاجرا والانكيلوستوما واستمر طويلاً بتدقيق وانتظام فلا بد من الوصول الى نتائج حسنة تفي بالمرام

اما اشهر امراض العيون المراد انتفاذ الاهالي منها فهي الرمد الصديدي وهو اعظم اسباب العمى في بر مصر والتراخوما المزمنة التي تصيب عدداً كثيراً منهم وقد ثبت ان هذه الامراض كانت منتشرة في مصر منذ ٣٥٠٠ سنة كما اكتشفوا حديثاً في كتابه قديمة على البردي المعروف ببيروس ايبس . اما الوسائط المستعملة في المديريات للعلاج وللوقاية على السواء فهي مستشفى مبني للرمد في بندر كل مركز ومستشفيات وخيام نقالة للطواف في المدن والقرى البعيدة . ويمتد من هذه المراكز فروع لهذا العمل ايضاً كمعالجة التلاميذ في المدارس والكتائب والقاء الخطب والمحاضرات عن حفظ صحة العيون وتوزيع رسائل حاوية وصف الوقاية من العدوى والتحكم مع جماعات من النساء بلفتنهن لافهامهن وجوب الاعتناء بنظافة اولادهن والامل ان هذه الوسائط تصلح الامور بين قوم يحتمون بشقاء امراض العيون عندم اعظم اهتمام

وقد كثر الانتباه حديثاً الى كبر متوسط عدد الوفيات من الاطفال في بر مصر . ولذلك سببان احدهما جهل القابلات المصريات اصول صناعتهن والآخر جهل الاهيات واهالهن الى حد يرثي له فانهن في كثير من الاحوال لا يكنن يعرفن ما هي النظافة ولا كيف يطعنن اولادهن او يلبسنهم ثيابهم او يعتنين بهم في امراضهم

فهذه الحالة ناتجة عن التقهر في الحضارة بين عامة الاهالي اذ المشهور ان الفلاحين قوم افوايا الابدان اشداء البنية . ولا بد لتحسين هذه الحال من التقدم المستمر في حل المسائل الصحية ومن نشر المعارف والتعليم وخصوصاً بين النساء . وقد جرى بعض الاصلاح من هذا القبيل فانشئت مدارس للقابلات وعيادات للاطفال في بنادر المديريات . اما المدارس

فيتعلم القابلات فيها على يد رئيسة انكليزية كفؤ لتعليمهن واما العيادات فيعالج الاطفال فيها. وتعلم والداهن مبادئ النظافة وعمل الثياب والطعام الموافق ومعالجة امراض الاطفال الاعتيادية ويتم ذلك على يد محاضرة انكليزية مستوفية شروط الكفاءة له

وتقوم مجالس المديريات بنفقات مدارس القابلات وتراقب عليها لجنة السيدات المركزية بالقاهرة مستمدة مشورة مدير مصلحة الصحة العمومية ومستعينة بلجان محلية . وتعين الآن طبيبة مفتشة لتزور كل مدرسة في دورها وتراقب عملها لئيم تعلم القابلات فيها على وتيرة واحدة للحصول على الشهادة ولاخبار اللجنة المركزية بكل ما يجري فيها . وبعد ما تتم القابلة علما وتعود الى قريتها تكون اعمالها خاضعة لتفتيش رئيسة مدرسة القابلات التي في المديرية ولاعضاء اللجنة المحلية فيبقى الاتصال دائماً بينها وبين مدرستها ويبقى عملها تحت المراقبة وتبقى احوال الاطفال في قريتها تحت المراقبة ايضا

والرجاء انه بذلك يحصل التقدم في البلاد كلها تدريجيا فيتدارك قصور القابلات في القرى وما ينتج الآن عنه من الضرر ولا بد لهذه الساعي من الاقتراح بالنجاح لانها صادرة من النساء الى النساء . والامل ايضا ان حلقات هذا النظام كله تتصل اخيراً معاً في سلسلة واحدة بانشاء مستشفى مركزي للقابلات في القاهرة ومدرسة لمن تابعة له فيكون تعليمهن فيها مضارعا لتعليمهن الآن في البلدان الاورية الزايفة . ومتى تحقق هذا الامل يسن قانون لممارسة صناعة القابلات ويكون تنفيذه تحت مراقبة الحكومة

بات الطاعون في اليد الآن والظاهر انه جعل يذل ويدعن امام الفارة الدائمة التي شنت عليه منذ ظهوره سنة ١٨٨٩ فان المساحة التي ظهر فيها في السنة الماضية كانت مثل المساحة التي ظهر فيها في السنة التي قبلها ولكن عدد الاصابات قل فانه لم يحدث غير ٦٥٤ اصابة سنة ١٩١٣ مقابل ٨٨٤ اصابة سنة ١٩١٢ وكانت الوفيات ٣٠٤ فقط مقابل ٤٤١ سنة ١٩١٢ والتجارب تجرب في المعهد الميجيني بمصلحة الصحة العمومية الآن لا اكتشاف علاج ميسور الاستعمال قتال للبراغيث وما كان من تفصيلها

ازدادت سعة المستشفيات قليلا في مصر والمبج من امرها ان خلقا كثيراً يقصدها الآن من لقاء نفسه لان الاوهام التي طالما قرت الناس من المستشفيات على اختلاف انواعها في مصر آخذة في الزوال واعظم سبب في ذلك كون الاطباء المصريين الذين يطيبون فيها صاروا اوفر علماً واعظم كفاءة مما كانوا عليه في الاعوام الماضية ودرجة التريض ارهت ايضا فيها لازدياد العناية بتعليم المرضى وتربية من فيها من صغار المستخدمين

هنا وان الاشغال العادية التي تقوم بها مصلحة كبيرة يناط بها امر الصحة العمومية في البلاد على اختلاف فروعها اشغال كثيرة جداً واما ما تقدم ذكره فيقتصر على الزيادات والتوسيعات المتجهة العناية اليها الآن فيها والمبدولة الهمة في اتمامها لمقاومة بعض الامراض التي يقاسي الناس كثيراً من فتكها واستئصال شأقها من القطر المصري اذا امكن اشتد الضغط على مصادر البلاد المالية من قص ايرادات الحكومة بسبب تخفيض الضرائب على الاطيان التي لم تصلها المياه في الوجه القبلي ومن زيادة المصروفات التي اقتضاها انخفاض مياه النيل. وعلاوة على ذلك اقضى الامر تدير الاموال اللازمة والسحب من المال الاحتياطي للإصلاحات والتحسينات التي تأتي برح وريح كالاعمال التي تعمل الآن للصرف والمصروفات الاخرى الخارجة عن مصروفات الادارة. ولا يتبايع سكة حديد مربوط الحدوية بمبلغ ٣٧٦٠٠٠ جنيه

فذلك يدلنا على ان الحالة المالية تقتضي بلا شك ان تزداد مصادر اليراد حتى اذا جاء الفيضان منخفضاً بقيت البلاد محافظة على ما حازت من التقدم والتجاح حتى الآن. وقد تم الشروع في ذلك بزيادة رسم الجمر على الوارد من الدخان زيادة تزيد ايرادات الحكومة من دون ان تضايق دافعي الضرائب. ثم ان مصروفات الادارة اقتصت بكل طريقة في الامكان. اما انخفاض النيل فلا يخلو من اطلاق البال ولكن المحسوب هو انه يكفي بمساعدة المياه المخزونة في خزان اصوان لارواء زراعة القطن سنة ١٩١٤ والطوالح حسنة فقد ابتدأت السنة بموسم للسياح قادر المثال

ويظهر مما سيأتي في هذا التقرير عن الحالة المالية كيفية بناء الميزانية التي غيرت قليلاً عما كانت عليه في السنين السابقة والمأمول ان الاحوال المعاكسة التي سبقت الاشارة اليها لا تؤثر في ثروة البلاد ونجاحها الاثاميراً وحمياً لا يدوم طويلاً

ذكرت في تقرير السنة الماضية ان لجناً عينت لاحصاء ديون الفلاحين الذين يمتلكون من خمسة افدنة فما دون ولذلك يتنصون من قانون الخمسة الافدنة وحصر تلك الديون بالضبط. فأودعت الآن خلاصة نتائج احصاءاتهم في الجدول التالي

المديرية	الملاك الديون من اضافة فادون		مبلغ الدين	
	عدد الملاك	مساحة الافدة	الجملة	على الملك على الفدان
القلوية	٣٣٣٨٩	٢٩١١١	١٠٩٦٩٩٢	٣٧٤٦٨٣
الشرقية	٥٨٦١٥	٦٢٤٩٤	١٦٠١٢١٤	٢٥٤٦٢٢
الدقهلية	٧٠٧٣١	٧١٤٨٠	٢١٥٩٥٧٩	٣٠٤٢١٢
المنوفية	١٠٥٩٣٤	٩٢٥٧٨	٣١٣٧٢٠٨	٣٣٤٨٨٧
الغربية	١٠٠٦٣٥	١٠١٧٠٢	٣٠٧٦٠٥٥	٣٠٤٢٤٦
البحيرة	٤٤١٧٨	٤٨٧٢٩	١١٤٥٢٣٩	٢٣٤٥٠٠
الجيزة	١٦٥٩٤	١٧١٥١	٤٩١٢٤٥	٢٨٤٦٤٢
بني سويف	١٥٨٦١	١٦٣٨٦	٣٨٣٧٩٤	٢٣٤٤٢٢
الفيوم	٢٣١٣٩	٢٤٧٥٤	٣١٦٦٧٣	١٢٤٧٩٣
المنيا	١٥١٧١	١٥٦١٧	٣١٥٦٨٩	٢٠٤٢١٤
اسيوط	٣٣٦١٩	٣٧٩٧٧	٦٦٩١٨٦	١٧٤٦٢٠
جرجا	٤٨٨٢٢	٥٠٤٠٤	٩١٩٧٧٣	١٨٤٢٤٧
قنا	٤٦٧٨٠	٤٦٠٢٠	٦٢١٥١٢	١٣٤٥٠٥
اصوان	٤٦٣٩	٤٨١١	٥٦٥٠١	١١٤٧٤٤
المجموع	٦١٩١٠٧	٦١٩٢١٤	١٥٩٩٠٦٦٠	٢٥٤٨٢٤

فيظهر من الجدول المذكور آنفاً ان حملاً هائلاً من الدين يقرب من ١٦ مليون جنيه مصري واقع على كواهل اقرر فلاحى الارض في هذه البلاد فانما اعتبرنا ان الفدان مدين بمبلغ ٢٥ جنهما مصرياً في املاك ملاك كثيرين جداً وان معدل الفائدة مال ايضاً حكماً ان هذه الحالة المالية غير مأمونة العواقب على عدد عظيم من الملاك ولكن قانون الخمسة الافدة الذي يحمي للفلاح ملكه مكن من جعل طريقة استيفاء الدين بسيطة وهذا كان امراً لازماً ولولا الحماية المتأينة عن قانون الخمسة الافدة لكانت العواقب غير حميدة ورجائي ان الطبقات الفقيرة في البلاد تزداد يسراً وحالتها الاقتصادية تحسن بالكسب

والاقتصاد وزوال التجربة التي كانوا معرضين للوقوع فيها بالاستدانة على املاكهم الصغيرة. وقد جاءت الوقائع غير مصدقة لما تكن به قوم من ان قلة التسليف المسببة عن قانون الحسنة الافندية تضطر الملاك الصغار الى بيع اطيالهم وتؤدي الى محاولتهم التخلص من القانون بالاحتيايل عليه. قد ثبت ما يخالف ذلك وهو ان الاطيان التي ينطبق عليها ذلك القانون قد قل يمعها وان العقود التي عقدت خارج القانون قليلة جداً لا يعتد بها مطلقاً ويحسن ان يعاد احصاء ديون الملاكين الصغار بعد خمسة اعوام وارجو ان تبسجة

الاحصاء تثبت حيثنر فائدة هذا القانون بالبرهان

أما الحفانية بجميع فروعها فلا تزال تتقدم على ما يرام في ادارة العدل ادارة فالة منزهة عن المحابة في جميع محاكم البلاد على اختلاف أنواعها. والازدياد المتواصل في مقدار انشغالها يقابل بزيادة تدريجية في عدد القضاة وفي رواتبهم على قدر ما تسمح به حالة الميزانية. وربما كان اخص ما يستوقف الابصار في اعمالها في السنة الماضية هو نجاح تجربة محاكم الاخطاط التي يجلس فيها رجال من اعيان البلاد غير متعلمين الحقوق ولا متمرسين في القضاء. والدليل على هذا النجاح ظاهر من عدد القضايا التي استوفقت فيها احكامهم فقد نظروا في السنة الماضية في ٢٥٠٠٠ قضية وكان بينها ١٤٠٠٠ قضية قابلة للاستئناف فلم يستأنف منها غير ٢٠٠ ومع ذلك ايد القضاة الاصوليون ٨٠ في المئة من تلك الاحكام

وأما الامن العام فيقال عنه انه مع كل الجهد الذي يبذله المسؤولون عنه من رجال الحكومة ازداد عدد الجنايات في السنة الماضية. وبعد ما جدد تنظيم قسم الامن العام في نظارة الداخلية سنة ١٩١٢ اتخذت بعض التدابير المانعة للجرائم إما بالمداركة والاحتياط او بالضرب على ايدي المجرمين ولكن لم يبر على تلك التدابير وقت كاف لان ثوثر تأثيرها وانا انتظر ان النتيجة تكون في هذه السنة احسن مما كانت في الماضية. وفي أوائل سنة ١٩١٢ عقد المدبرون كلهم اجتماعاً في القاهرة تناقشوا فيه م ورجال الحكومة المركزية في مسألة الامن العام فالتقت آراء الفريقين على انه ما دام نظام السجون الحالي على ما هو عليه لا يفي بالغرض المقصود منه لارهاب المجرمين. وهذا ما يتفق عليه ايضاً رأي كل من درس مسألة الاجرام في القطر المصري ويؤيده اذدياد عدد الجرائم التي يرتكبها المجرمون القدماء. وفي ديسمبر الماضي ارسل ناظر الداخلية الف مجرم من المسجونين في السجون المركزية الى السودان بناء على ماله من السلطة وبعد الاتفاق على ذلك مع حاكم السودان العام. فامتنع ازدهام السجون بارسالم واستغني الامر عن بذل الاموال حالاً على توصيها ولا بد ان ذلك يرهب

الذي تحدثهم النفس بالافدام على ارتكاب الجرائم فيجمعون عن ارتكابها
واما مجالس المديريات فلا تزال جادة في اعمالها الحسنة . وقد تولت في سنة ١٩١٣ امر
التعليم الاول في مراكمها تدريجاً اتباعاً للسياسة التي شرحتها في تقريري الماضي عن الجمع
بين سميتها وسعي نظارة المعارف في التعليم فاصبح امر الصرف على تلك المدارس الاولى
وترقيتها وتوسيعها بيد مجالس المديريات من بدء هذه السنة . وبما يسر ذكره انها
يضا تنفق الاموال الطائلة على التعليم لا تغفل اهتمامها بالنافع العمومية ايضاً فقد وجهت
انتباهها الى المشروعات المختلفة التي يقصد بها اصلاح الاحوال الصحية في القرى وجعلت
خير الاطفال من الاهالي موضوع عنايتها الخصوصية كما ذكرت في غير هذا المكان . غير
اني لحظت ان مجالس منها تتبع تغيير رؤسائها بتغيير سياستها فتحمل عند تعيين رئيسها الجديد
مشروعات ثلاثة صرفت على الشروع فيها اموالاً كثيرة وتحملت ثباً وكلفة وتحول كل منها الى
مشروع آخر جديد نافع كذلك المشروعات ولكنه يختلف عنها في ماهية كل الاختلاف .
فيحسن بالمجالس ورؤسائها ان تحقق ان الثابتة على سياسة واحدة يمكن ان تؤدي الى احسن النتائج
ذكرت ان درس الزراعة درساً عملياً ازداد شأناً واهمية باشاء نظارة للزراعة وباسط
الكلام بالاسباب في محل آخر من هذا التقرير عن العمل الجليل الذي عملته مصلحة الزراعة
لما كانت تابعة لنظارة الاشغال العمومية غير اني اقتصر الآن على ذكر امرين ارى
لها اهمية خصوصية فاقول

ان ظهور الدودة القرنفلية ثانية في اغريف الماضي (وكان اول الانتباه اليها سنة
١٩١٢) زاد المخاوف طبعاً ولم يمكن حتى الآن من قانون لابطانها بشقعة اللوز المصاب بها
وسرقة ولكن اتخذت الاجراءات الادارية الممكنة لبلوغ تلك الغاية . ولما كانت هذه
الدودة تصيب البذرة كما تصيب اللوزة فهم يسعون الآن في اتلاف ييضها وهو في البذرة
إما بالوسائط الميكانيكية او بنهرها كاسرار البذور في غرفة حامية . ورجائي ان هذه الوسائط
ونظارتها متى انقضت وتقلدت بقانون يسر لذلك تكفي لتقليل الخسارة التي تنجم عن هذه
الآفة ان لم تكف لمنع تلك الخسارة كلها

المناقشة دائرة منذ مدة في نظام يراد ادخاله الى البلاد لتعاون اهل قراها تعاوناً زراعياً
فقد ثبت امكان النجاح في هذا النظام بمصر وثبتت مزاياه وفوائده بجرته في عدة قرى في
جهات مختلفة وجاء انشاء نظارة للزراعة مسهلاً لتوسيع نطاق نقابات القرى وترقيتها كثيراً
بمراقبة النظارة لشركات التعاون الزراعية في القرى ومساعدتها لها في الاعمال الزراعية التي

تطامها . ولا ريب في ان اعظم مبدئ يتوقف عليه نجاح هذه الشركات هو السهولة التي يتيسر لها بها ان تستلف المال بفائدة قليلة . وهذا لا يتيسر لها الا اذا أسست على الاساس القانوني الذي تؤسس عليه الشركات المدنية للسهولة ووضعت ما ليتها تحت مراقبة نظارة المالية . فغالما يسن قانون على هذه المبادئ يؤمل الاكثر من تطبيق مبدئ التعاون الزراعي على القرى بانشاء النقابات المدبدة فيها . وحالما تصير ادارتها موضوع الثقة سواء كان من جهة اعمالها او من جهة ما ليتها بنال الفلاح الصغير منها مساعدة عظيمة ذات قيمة ثمينة

اما المعارف التجارية على الخططة التي مرت الاشارة اليها . وقد جدت فيها ما يستحق الاعتبار انشاء مدرسة ابتدائية مجانية في القاهرة . غير ان مبدئ التعليم المجاني هذا ليس يجديد تماماً في مصر فلامدة الكتاتيب الفقراء الذين لا يستطيعون الدفع يعملون مجاناً فيها . ووسائل التعلم مجاناً في ما هو ارق من المدارس الابتدائية متوفرة بالاعانات التي يمكن للفائز الحصول عليها في المدارس الثانوية والثنية . وتلامذة مدارس المعلمين بدخولها اليها يعملون فيها مجاناً . فادخل التعليم المجاني الى المدارس الابتدائية الآن اتم سلسلة التسهيلات التي يتيسر بها التلامذة النجباء الذين صدت في وجوههم السبل ان يحسنوا احوال معيشتهم في المستقبل . وهم يتغدون الآن في المدرسة مجاناً ويحتسرون مزيد الاحتراس حتى لا ينفع بذلك غير التلامذة الفقراء الذين يستحقون هذه المساعدة

اما المحاكم المختلطة فليس عندي عنها غير ما ذكرته في تقريري الماضي . ولكنني اذكر بسرور تقدم الامور يسيراً فيها اخيراً من جهة الاجراءات فقد ذكرت في تقريري الاخير ادخال بعض الاصلاحات الى الاجراءات لاستيفاء الدين التي يرهون وللمحجز على الاطيان وبيها تنفيذاً للاحكام . ثم ادخلت اصلاحات اخرى اعم من تلك في السنة الماضية فصدر قانون جديد يسهل ابواب التأجيل والتطويل التي كان يطرقها بعض المديونين الذين لا خلاق لهم ليؤجلوا دفع ديونهم ويؤخروا مداينهم عن استيفائها وقد شقيق هذا القانون ايضاً السبل التي كان الآخرون يدخلون منها بينهم ليجولوا دون تنفيذ الاحكام . وقلل التأجيل ايضاً في تسليم الانذارات وعدل لائحة الرسوم وادخل اصلاحات اخرى صغيرة في النظام الحالي ولكن مسألة النظام الكلي بالية بلا حل ولا أرى كيف يمكن اصلاح حالة اصلاحاً جوهرياً ما دامت عيوبها وقائصها مفروسة في نظام الامتيازات الاجنبية . وقد طالما الحث هذه الوكالة في التقارير التي صدرت منها منذ اعوام كثيرة في وجوب تعديل هذا النظام تعديلًا جوهرياً فليس حل هذه المسألة ان لا يطول إلا ان كثيراً .

الباب الاول

في المالية

٢ - الحالة المالية

ذكر المستشار المالي في مذكرة عن ميزانية سنة ١٩١٤ الامور التالية عن الحالة المالية العمومية في مصر وآتي اوافقه عليها تمام الموازنة وهي

« قدرت في مذكرتي عن ميزانية سنة ١٩١٣ ان قيمة محصول القطن لسنة ١٩١٢ ستزيد عن قيمة محصول السنة السابقة ورجحت ان تبلغ هذه الزيادة مليونين ونصف مليون جنيه فجاءت النتيجة دون ما قدرت بقليل فقد حسبوا قيمة المحصول ٣٢ مليون جنيه اي بزيادة ٢١٤٠٠٠٠ ج . م على قيمة محصول سنة ١٩١٢

« وقد يظن لأول وهلة ان هذه الزيادة في قيمة اهم صنف من صادرات القطن أثرت مباشرة في واردات سنة ١٩١٣ التي زادت قيمتها نحو مليوني جنيه ولكن عند انعام النظر يتضح ان هذا الاستنتاج ليس في محله فان هذه الزيادة في الواردات يكاد يوازنها الاختلاف الذي طرأ على حركة النقود فقد اسفرت هذه الحركة في موسم القطن سنة ١٩١٢-١٩١٣ عن ان صافي ما صدر من النقود من القطن المصري بلغ ٢٠٠٠٠٠ ج . م وكان صافي ما ورد اليه منها في العام السابق مليوناً ونصف مليون جنيه ولم يسبق مثيل لذلك اي لزيادة صادرات النقود على وارداتها في القطن المصري الا في عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ حينما نقصت قيمة محصول القطن عن محصوله الحالي سبعة ملايين ونصف مليون جنيه

« وعليه فبدلاً من ان تزيد الواردات على نسبة زيادة الصادرات حدث في ميزان تجارة القطن تعديل رجحت به الصادرات مليوناً ونصف مليون قداً ذلك على ان اقتراض الاموال الجديدة من البلدان الاجنبية نقص ما يبادل هذا القدر او وقف وقوفاً تماماً « ويظهر من فحص أنواع الواردات ان هنالك نقصاً تاماً في أصناف المأكول والملبوس ويستثنى منها الحبوب والدقيق فان الوارد منها زاد زيادة عظيمة لسد عجز محصول البلاد وقد بلغت الزيادة في هذين الصنفين فقط من الواردات نحو ١٢٠٠٠٠٠ ج . م أما باقي الزيادة فتأتى عن ارتفاع الاسعار التي اضطرت مصر الى دفعها في شراء المتسوجات القطنية والفحم والبتروال والخشب وسواها من البضائع

« وقد يجب هذا التعديل في ميزان التجارة والتقص في الاقتراض نقص في مقطوعة البضائع التي تمد من الحاجيات العامة وامتاع عن خزن الذهب والخلاصة ان الادلة متوفرة من جهات شتى على ان البلاد أخذت تسير في سبيل الاقتصاد

« وهنا الميل الى الاقتصاد ينشط العزائم ولكن لا بد من الاعتراف ان السبب الاكبر فيه ضغط الديون والاضطرار الى تصفية الديون التي تحمل الجمهور عبئها في المدة التي تقدمت الازمة المالية . ومن الامور المسلم بها عموماً انه لو صفت المراكز الضعيفة تصفية تامة بعد أزمة سنة ١٩٠٧ لادى ذلك الى التجيل في رد القوة والنشاط الاقتصادي الى السوق والجمهور . وحسبنا شاهداً على بطء سير التصفية عدد التغاليس وزرع الملكية لتسديد الديون وما نشأ عن ذلك من الشعور بضياغ الثقة والامنية الذي ساد الدوائر المالية والتجارية فانه ظاهر في تقارير غرف التجارة والشركات العمومية »

ثم قال المستشار بعد ذلك « وما يقضي بالاستعراب لاول وهلة ان الزيادة العظيمة في قيمة محصولات البلاد منذغرة القرن الحاضر في الحكومة لم تكسب القطر مركزاً أثبت من مركزه المالي الحالي مع انها كانت مقرونة بأسباب الامن والنظام التي كفها حسن الادارة في الحكومة نعم ان بعض العوامل كزيادة عدد السكان وغلاء أسباب المعيشة بدأ في هذا الامر ولكن هذه النتيجة الحثية للآمال يجب ان تمزى خصوصاً الى تراكم الديون والاسراف في النفقات

« ومع ان الزيادة في الديون تحمل موارد ثروة للبلاد عبئاً يمتد الى زمن بعيد أو يدوم فان الحالة الحاضرة غير المرضية ستبدل باستمرار التصفية ومرور الزمان فتصلح وتكون أثبت وأقل قلباً منها الآن . والامل الاكبر بتجيل التحسين معقود بالمساعي التي يبذلها الافراد لتقليل النفقات والامتاع عن عقد سلف جديدة الا اذا كان القرض منها إيجاد ربح . وفي الاحصاءات التجارية ما يدل على ميل صحيح الى هذا الامر كما تقدم ومن الادلة الناصحة التي تؤيد هذا الاستنتاج تخفيض النفقات بين المزارعين

« والمرجح ان معظم الفضل في هذا الامر الاخير عائد الى نتيجة قانون الحسنة الافدنة فان الذين اتقنوا هذا القانون تسرعوا في الحكم بانه يحرم الفلاح الصغير من كل ثمة مالية به في حين ان هذه الثقة من القوازم الاقتصادية له ولكن الحقيقة هي ان الحاجة الحقيقية التي يحتاجها الفلاح أو المالك الصغير الذي يزرع أرضه يده من غير أن يستأجر لها عمالاً أقل مما كان يظن وان الاموال التي كان يقرضها عادة برهن أرضه

كانت متفق في الغالب في اعمال لا ربح ولا ثمرة منها وفي الاسراف في المعيشة ولما كان
الفرض من القانون منع هذا الاقتراض فقد كان المنتظر ان تقل مصروفات هذا الفريق
وهذا هو الواقع الآن على ما يظهر . وبالأجمال بحق الاعتقاد بان القانون أخذ يأني بالتأنيج
الحسنة التي كانت تنتظر منه ' وانه سيعيد المالك الصغير الى المنزل المالية الامينة المستقلة
التي لا بد منها لسعادة البلاد وخيرها

« ولا يخفى ان القول بعدم استغناء الفلاح الصغير عن الثقة المالية يفضي الى القول
بوجوب ايجاد نظام متسع النطاق للاستئانة بفتح للفلاحين أبواباً أخرى بدلاً من التي
أقفلها هذا القانون في وجوههم ولكن الفرض المقصود من القانون تصديق سبل الاستئانة
لا قمع سبل جديدة اليها كما قدم وخير ضمان لتحديد الثقة الزراعية والاتفاق بها هو
الضمان الموجود في نظام التعاون ومما يجدر ذكره في هذا المقام ان مساعي شركات
التعاون الزراعية الموجودة الآن انصرفت الى الاستفادة والاتفاق من ابيع الاشياء بالجملة
بالاشتراك بين أعضائها لا الى تسليف الاعضاء

« وان التدابير التي هي موضوع المناقشة الآن ترمي خصوصاً الى تحسين حالة المزارع
الصغير والموظون انما ستساعد كثيراً في تحسين الحالة الاقتصادية اجمالاً وفي الوقت عينه وجهت
الحكومة عنايتها الى ترقية موارد ثروة البلاد والاتفاق بالقوى الفاضلة الآن على قدر ما
تسمح ماليتها به قد شرعت في اعمال الصرف واصلاح الاراضي في بقاع واسعة واعتمدت
زيادة ماء الري وتنظيم توزيعه وبعمل اعمال أخرى ذات ربح قلنا ايد الاهالي الحكومة
في هذه الامور وعضدوها فان ثروة البلاد لا تلبث ان تنمو وتنظم نمواً بعيد القطر الى
المنزلة الاقتصادية الرفيعة التي هو جدير بها بغنى موارده الطبيعية العديدة النظير واجتهاد اهله
وحبهم للعمل وبوطد اركان الامن الذي تضمنته حكومته »

وقد اقتبست العبارات التالية من مذكرة المستشار المالي عن حالة مالية الحكومة واني
اوافق على الحطة المالية التي بسطت فيها وبرى مما يلي ان شكل الميزانية وطريقة مراقبة
الاعتمادات عدلاً تعديلاً عظيماً ثم ان الحكومة تفكر في اتخاذ التدابير لتحسين نظام مراجعة
الحسابات وقد تمين للحكومة انه يحسن تغيير تاريخ السنة المالية لاسباب ذكرت في مذكرة
المستشار المالي فاقضى هذا التشير وضع ميزانية للعدة الواقعة بين نهاية السنة المالية الماضية
والسنة المالية الجديدة وعندي ان التشير الذي تم هو اصلاح شديد الاهمية في ادارة مالية
البلاد فالعوظفين الذين اقترحوه وأتموا وضعه فضل عظيم

« سنتقص إيرادات الحكومة بحكم الاضطراب سواء كان بسبب ما يصيبها بانخفاض النيل او بما سبقت الاشارة اليه في صدر هذه المذكرة من الميل الى الاقتصاد في النفقات »
 « في سنة ١٩١٣ بلغت الايرادات العادية ٦١٦ ١٧٣٦٨ ج م فتقصت عن إيرادات السنة السابقة ١٢٧ ١٤٧ ج م وهذه اول مرة دخلت إيرادات مصلحة الدومين التي تخلصت من عبء الدين الذي كان عليها في الايرادات العمومية وقد بلغت زيادة الإيراد من هذا القبيل ١٨٨ ٠٠٠ ج م بعد طرح اموال الاطيان التي لا تحجب الآن على املاك الدومين فالتقص الحقيقي في سائر ابواب الإيراد اذاً يبلغ ٣٣٥ ٠٠٠ ج م

« وام ابواب الإيراد التي وقع فيها النقص هي سكك الحديد والمحاکم »
 « وقد بلغ النقص في إيرادات سكك الحديد ٩٣٣٠٩ ج م او ٢,٣ في المئة ونحو ثلثي هذا العجز واقع في باب نقل البضائع وقد نشأ فيه عن حادث عرضي وهو ان محصول القطن سنة ١٩١٢ بيع بأسرع مما بيع محصول سنة ١٩١٣ فنقصت كمية القطن التي نقلت في هذه السنة عن المعتاد اما رصيد العجز فواقع في باب نقل الركاب وقد نشأ بعضه عن انشاء محاکم الاخطا التي قللت دواعي السفر وبعضه عن اقتصاد الناس في النفقات

« اما نقص إيرادات المحاکم البالغ ١٨٧ ٥٩٧ ج م فكان من الامور المنتظرة لان هذه الإيرادات زادت في اواخر سنة ١٩١٢ زيادة غير معتادة بسبب الرسوم التي دفعت لتسهيل العقود والاوراق التي لها علاقة بقانون الخمسة الافدنة وقد نقصت إيرادات المحاکم الاهلية بسبب انشاء محاکم الاخطا وكنتم قد قدرت وقوع ذلك في مذكرتي عن ميزانية سنة ١٩١٣ »
 « وفي إيرادات الاموال المقررة نقص قدره ٢٥٠٠٠ ج م بعد طرح الاموال التي لم تمد مصلحة الدومين تدفعا عن اطيائها وبعض هذا النقص ناشئ عن اعفاء الاطيان التي لم ترو والبعض الآخر عن التأخر من اموال الاطيان

« ونقصت الإيرادات المتنوعة ٦٥ ٤١٢ ج م وسبب هذا النقص عدم الحاجة الى صك نقود في سنة ١٩١٣ وكان الإيراد من صك نقود الفضة في سنة ١٩١٢ أكثر من هذا النقص »
 « ونقصت إيرادات التلغرافات ٨٢٢٥ ج م او ٦ في المئة ولكن إيرادات الموائم والفنارات زادت ١٤٥٠٩ ج م او ٣ في المئة وإيرادات البوستة ١٨٦١٠ ج م او ٥ في المئة وإيرادات الجمارك ٢١١٢٨ ج م وزادت الاموال المودعة في صناديق التوفير بالبوستة ٨١ ٠٠٠ ج م او ١٥ في المئة وهي زيادة تبعث على التفاؤل بالمستقبل

وقد بلغت زيادة الإيرادات في ميزانية ١٩١٣ العادية على المصروفات ١٦٣٩ ٨٣١

ج. م ولكن المصروف من مال الاثنياطي العمومي زاد على ايراده ١٥٩٥ ١٥٩٥ ج. م
فيكون صافي زيادة الايرادات على المصروفات ٤٣٩٣٧ ج. م فقط
وفي الجدول التالي بيان مجموع ايرادات الحكومة ومصروفاتها في السنوات الخمس الاخيرة

السنة	الايرادات المادية وغير المادية	المصروفات			الفرق	
		المادية	الخصوصية وغير المادية	المجموع	زيادة الايرادات على المصروفات	زيادة المصروفات على الايرادات
١٩٠٩	١٥٨٨٧٣١٣	١٣٥٦٨٤٢٨	١٥٨٣٣١٥٨٧	١٦٩٠٠٠	—	١٠١٢٧٠٢
١٩١٠	١٦٣٣٧٦٦٧	١٣٨٤٩٨٥٠	١٦٩٤٨٠٨٢٣	١٦٩٤٨٠٨٢٣	—	٦١٠٤١٥
١٩١١	١٧١٧٧١٠٧	١٤١٣٧٨٠٢	١٧٠٧٧٢٠٧	١٧٠٧٧٢٠٧	٩٩٩٠٠	—
١٩١٢	١٧٨٤٨٣٥٢	١٤٨٢٢٤٠٨	١٧٥٦٩٦٢٩	١٧٥٦٩٦٢٩	٢٧٨٧٢٣	—
١٩١٣	١٧٧٠٣٨٩٨	١٤٨٨٣٩٢٩	١٧٦٧٦٠٣٢	١٧٦٧٦٠٣٢	٤٣٩٣٧	—

« فهذه الأرقام تدل دلالة صريحة على أنه لم يجسر زيادة المصروفات الادارية
المادية وتخصيص مبلغ كبير من المال كل سنة لأعمال جديدة ذات نفع عام الأبنو الايرادات
فقد زادت الايرادات مليونين في السنوات الثلاث الواقعة بين سنة ١٩٠٩ و ١٩١٢ فتبدل
الميزان الكبير الى زيادة في الايرادات على المصروفات مع ان المصروفات زادت في تلك المدة
٦٧٠٠٠٠ ج. م

« وقد كانت قاعدة سياسة الحكومة المالية في السنوات الاخيرة اتقاد مشروعات مهمة
راجحة لترقية مصادر ثروة البلاد وتخفيف الضرائب الشديدة او الشاذة او الغاشما وقد تجلت
صحة هذه الخطة في النتائج التي نجت عنها سواء كانت في زيادة ثروة البلاد او في توفر
التدابير لجمع البلاد بأمن من الطوارئ كالتخاض فيضان النيل في السنة الماضية وربما
كانت النتيجة الاخيرة اقل وضوحاً من الاولى ولكنها بلا ريب ليست اقل منها اهمية

« ولا بد في هذا المقام من توجيه الانظار الى حقيقة جلية وهي ان مقدرة شعب ما على
الاتفاق لتوقف على موارد ثروته وهذا القول ينطبق على الشعوب انطباقه على الافراد ومع
شدة وضوح هذه الحقيقة فكثيراً ما ينفي عنها الذين يعتقدون ان من واجب الحكومة

الشروع في مشروع من المشروعات النافعة للجمهور اذا ثبت لها وجوب التجميل فيه على ان نطاق الاعمال التي يمكن ان تعملها الحكومة لزيادة اليسر والرخاء وتحسين الصحة العمومية وترقية التعليم ونحوها اوسع جداً من الحدود التي تحصرها فيها حالتها المالية ومقدرة الشعب على احتمال الضرائب وقد تأثرت هذه المقدرة التي هي احدى وظائف ايراد البلاد بما تحملت من عبء الدين فلم يبق سوى مجال ضيق لفرض ضرائب جديدة

« وربما جاز في بعض الاحوال الاستثنائية النظر في تدبير الاموال اللازمة للاعمال ذات الربح بعقد القروض على ان خطة تأجيل دفع المطلوب هذه التي كثيراً ما تستهوي القائلين بها لا مسوغ لها الا اذا اضطرت الحال لسد مصروفات ممجلة باهظة لا يمكن سدها بسهولة من الضرائب . ولا فائدة من عقد القروض للقيام باعمال الاصلاح التي تعمل في القطر المصري والتي تقضي طبيعتها بتوزيعها على عدة سنوات ويمكن تسديد نفقاتها من الابرادات . ثم ان عقد القروض محنوف مخنطر وهو ان هذه القروض قد تكون عبئاً تزرع موارد ثروة البلاد تحته . ولما كانت هذه الموارد متوقفة على الزراعة وتكاد تكون متوقفة على محصول واحد فهي عرضة لما يطرأ عليه من النقص لاسباب شتى فهذه الاعتبارات تدل حتماً على ان الطريقة الرشيدة التي يجب السير فيها على المسؤولين عن ادارة مالية البلاد هي حصر المصروفات على الاعمال الجديدة بحيث يستطيع تسديدها من الابرادات العادية

« وقد كان من السانخ اخذ الاموال من الاحتياطي للقيام باعمال ذات ربح عند ما كان دولا ب الاعمال في البلاد دائراً بسرعة وتجارتها راجحة يقضي بصرف مصروفات ممجلة استثنائية على اعمال جديدة لمقابلة ذاك الرواج والتقدم وعند ما كان الوفرة المتراكم من مال الاحتياطي يبلغ مبلغاً عظيماً جداً واما الآن فاذا صرفنا النظر عن الاعتبارات المتقدمة فان الوجود من المالك الاحتياطي ليس كبيراً فهو ينفد حالاً اذا اخذت منه النفقات اللازمة لمشروعات الاصلاح العظيمة التي تنويعها الحكومة فيجب اذاً من جميع الوجوه ان ينحصر استعمال المال الاحتياطي في الحاجات الاستثنائية او في الامور التي لا تخجل التأجيل

« في هذه الحالة لا سبيل الى تلافي النقص في الابرادات الا باختيار واحد من امرين فاما التراخي في انفاذ مشروعات الاصلاح او تدبير مصادر جديدة للاريد ولا ينبغي ان فرض ضرائب جديدة من الامور التي ينظر اليها الجمهور بالاستنكار والكرهه ولكن اذا عدلت الحكومة عن متابعة الاصلاحات اللازمة لخير الامة ورفاهيتها في المستقبل كان عدولها هذا مصيبة اكبر من فرض الضرائب فمن العدل ان تطالب الامة بالاشتراك في سد

النفقات التي تعود بهذه النتائج المفيدة وهذه النفقات ستؤول الى زيادة الايراد مباشرة او توليداً واذا استثنينا الطوارئ العاجية فانها ستجمل للحكومة موارد جديدة تنفقها في اصلاحات اخرى وفي ابقاء الديون وتخفيض الضرائب او غير ذلك من الاعمال النافعة للجمهور

« وقد رأيت الحكومة ان زيادة الرسوم على الدخان الوارد زيادة معتدلة يكون وسيلة لزيادة الايرادات زيادة كبيرة من غير ان يشعر المدخنون بسبب يذكر فان رسوم الدخان في مصر قليلة بالنسبة الى الرسوم التي تفرضها البلدان الاخرى عليه فزيدت الرسوم الى ٢٥ غرشاً صافاً على الكيلو غرام من اول السنة وكانت ٢٠ غرشاً ويتظر ان تبلغ الزيادة من هذا المصدر نحو ٤٠٠.٠٠٠ ج.م اذا قسناها على ايرادات السنة الماضية ولكن ليس من الحكمة ان ينتظر تحقيق هذه الزيادة برمتها بسبب احتمال نقص الانقوعية

« وسيرى من النتائج المالية في المستقبل القريب هل تمت حاجة الى فرض ضرائب جديدة ويعلم الشكل الذي تتخذه وتجمل الحكومة رائدتها في ذلك وجوب تسديد جميع المصروفات من الايرادات العادية من الجهة الواحدة واقتدار الجمهور على تحمل ضرائب جديدة من الجهة الاخرى وعلى كل حال فلا يغرب عن البال انه لا يمكن احداث نفقات جديدة من غير فرض ضرائب جديدة تساويها لتسديد تلك النفقات

« وعلاوة على مسألة زيادة الضرائب في نظام الضرائب في مصر تناقص، وعدم مساواة قايلا للاصلاح والتعديل وهذه العيوب صكعم التدرج في الضرائب واعفاء الملكية الشخصية من الرسوم يمكن اصلاحها بفرض رسوم على التراكات كالتي تفرض عليها في البلدان الاخرى وهذه المسألة الآن تحت البحث

« وكثيراً ما عدت عوائد التخييل ضريبة شاذة يجب الغاؤها ولكن يظهر ان ما يحق تمنيه هو ابدال هذه الضريبة او تعديلها لا الغاؤها لأن هذا الالغاء لا يؤدي الى المساواة التامة بين اصحاب التخييل وسوام علاوة على انه ينقص ايرادات الحكومة نحو ١٣٠.٠٠٠ ج.م ومن العوائق التي تحول دون اي اصلاح من هذا القبيل هو ان مالك التخييل قد لا يكون مالك الارض فاذا استطيع تلافي هذه الحالة الغريبة امكن وضع نظام لهذه العوائد يكون اقرب الى العدل ان لم يرم من الحكمة الغاؤها برمتها

« اما في ما يتعلق بالمصروفات العادية فلا يستطاع اتقاص مبالغ عظيمة منها من غير ان يخل ذلك اخلاقاً عظيماً يحسن سير النظام الاداري ويصح اطلاق هذا القول ايضاً على بعض المصروفات الداخلة في باب الاعمال الجديدة كالمصروفات اللازمة لتجديد بناء الابنية

التداعية ثم ان هنالك مصالح من مصالح الحكومة كالمعارف والصحة العمومية وغيرها يمكن توسيع نطاقها توميساً يعود بالفائدة من جهات شتى كما تقدم ولكن ضيق ذات اليد يضطر نظارة المالية الى اتقاص الطلبات التي تقدم اليها من هذا القبيل وجعلها على قدر ما تطلبه حاجات المصلحة الضرورية

« على ان هذه الاعتبارات لا تنفي احتمال الاقتصاد في المصروفات الحالية بتحسين طرق مراقبة تقدير المصروفات والحسابات

» ومن ام الحوائل التي كانت تحول دون مراقبة تقدير المصروفات المراقبة الوافية ضيق الوقت المعين لهذا العمل فان الفترة بين فصل الصيف وميعاد تقديم الميزانية بجميع تفاصيلها الى مجلس النظر في ٢٥ نوفمبر كانت غير كافية لكي تعد النظارات والمصالح تقدير مصروفاتها بالدقة ولكي تفحصها نظارة المالية شخصاً وافياً وتدور المناقشة فيها فقرّر القرار على خطوة مهمة في هذا الشأن بتعديل بداءة السنة المالية وجعلها من اول ابريل بدلاً من اول يناير وقد فعلت بلدان اخرى مثل ذلك للاسباب عينها وسيكون لهذا التعديل في القطر المصري مزية خاصة اذ يستطاع به ربط المقدّر للايرادات والمصروفات عند ما يمكن الوقوف بالضبط على نتيجة موسم القطن الذي له شأن عظيم في حركة القطر الاقتصادية ولهذا التعديل مزية اخرى وهو اطالة المدة التي تعطى للجمعية التشريعية للمناقشة في الميزانية

« والحكومة تنظر الآن في اتخاذ وسائل اخرى لمراقبة تقدير المصروفات مراقبة اتم واوفى ومن ام هذه الوسائل وجوب عرض جميع الطلبات المتعلقة بزيادة المصروفات على نظارة المالية لموافقتها عليها قبل درجها في الميزانية فيتيسر بذلك انعام النظر والمناقشة في كل اقتراح على حدته ويخفف عن نظارة المالية كثير من العناء والعمل في اعداد الميزانية

» اما مراقبة الحساب فالطريقة او الطرق المتبعة الآن تدل على الاطوار التي جازها نظام ادارة المالية العام في اثناء الثلاثين السنة الماضية مما ادى الى نقص الانتظام في طرق المراقبة واساليبها والافراط في المراجعة الصورية وتحقيق صحة الاعمال الحسابية . والحكومة تنظر الآن في حصر نظام المراجعة والمراقبة فان التأثير الواقي الذي ينشأ عن مراقبة يقظة رشيدة تعنى بروح القوانين ونصها معاً يثبه نظارة المالية الى عيوبها وخطاياها ويمكن سائر النظارات من ادراك اهمية المراقبة المالية وفائدتها في الاقتصاد وحسن سير الاعمال

« ان كيفية اعداد الميزانية والحسابات اهمية عظيمة في تهربها الى فهم الجمهور وتسهيل المراقبة المالية وقد ادخل تغيير عظيم على شكل الميزانية بناء على اراء لجنة تألفت في السنة

الماضية في نظارة المالية ونظرت في هذا الامر فجمعت ابواب المصروفات لجميع المصالح وبوت تبويكاً منظماً وحذف كثير من التفاصيل التي ليست بذات اهمية وحذفت ايضاً تسوية الخدمات التي بين المصالح والنظارات وكانت تزيد قيمة الايرادات والمصروفات زيادة ظاهرة وتعرقل حسن سير الاعمال المالية ولم يستثن من ذلك سوى بعض الخدمات التي لما صبغة تجارية كاعمال سكك الحديد والتلفرافات فانها اقيمت الآن . وهناك اصلاح عظيم آخر وهو ان المصروفات غير العادية التي كانت تحسب رأساً على الاحتياطي صارت تدرج الآن في الميزانية العادية فتوضع في مصروفات كل مصلحة بعنوان « اعمال جديدة » ويدرج معها الاعتمادات للانية وغيرها وكانت تدرج قبلاً كاعتمادات خصوصية . وصارت الايرادات غير العادية كاثمان ما يباع من الاراضي تدرج في الميزانية العمومية ايضاً

« وهذا التعديل هو آخر حلقة من سلسلة التعديلات في الكيفية التي تكيفت بها الميزانية المصرية في سبيل الوضوح والجلء فظهرت الآن لأول مرة بمظهر البساطة والانتظام فان كل المقدّر لايرادات الحكومة ومصروفاتها في السنة المالية القادمة لمخصص في البيان البسيط الملحق بهذه المذكرة ولم يعد للمال الاحتياطي ميزانية غير اعتيادية بل صار مالا احتياطياً فقط يزيد او ينقص تبعاً للزيادة او النقص في ميزان الايراد والمصروفات في آخر السنة

« وكان المعتاد حتى الآن ان يرسل في آخر كل سنة ما لا يصرف من رصيد الاعتمادات المفتوحة للمصروفات غير العادية فلم يكن للمصالح ما يحملها على ان تحصر طلباتها بالمبالغ التي تصرفها فعلاً في اثناء السنة وكانت تطلب دائماً أكثر مما تحتاج اليه وهذه العادة مفسدة بالمراقبة المالية تحول دون تمكن نظارة المالية من تقدير مجموع المصروفات السنوية بالضبط ولكن درج المصروفات غير العادية في الميزانية سيزيل هذا الخلل فما بقي من الاعتمادات من غير صرف في آخر السنة يلقى كسائر الاعتمادات وتتكون الاعتمادات مقتصرة على قدر احتياج السنة . اما الاعمال التي لا يستطيع اتمامها في سنة واحدة فيطلب لها اعتمادات جديدة في السنة التالية وبذلك يتيسر مراقبة سير هذه الاعمال وتعديل المقدّر لها سنوياً اذا اقتضت الحال

« ولما كانت الاعتمادات المفتوحة على حساب المال الاحتياطي للمصروفات غير العادية في السنين الماضية تزيد كثيراً عما يلزم لتلك الاعمال فان عدم درجها في الميزانية العادية كان باعثاً على تقدير الايرادات بمقدر شديد ونشأ عن ذلك ان صافي الزيادة في الميزانية العادية كان يزيد عن المقدّر له بكثير ولكن شكل الميزانية الجديد يقضي بالتدقيق في تقدير

الارادات والمصروفات فهذا الشكل يجعل الميزانية أكثر جلاءً وانتظاماً من قبل كما تقدم واقرب الى تقرير حقيقة الواقع من سابقاتها

« قضى تغيير موعد ابداء السنة المالية بوضع ميزانية للثلاثة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٤ فوضعت هذه الميزانية على الشكل القديم وقدرت الزيادة فيها بمبلغ ١٥٥٠٠٠ ج ٢٠ م وفتحت اعتمادات جديدة على الاحياطي بمبلغ ١٢٠٢٠٠ ج ٢٠ م للاستمرار في مشروعات الري وبجاري القاهرة ٠ ولا تحتاج تفاصيل هذه الميزانية الى شرح كثير فقد قدرت الارادات فيها ٣٦٥٠٠٠٠ ج ٢٠ م على قاعدة متوسط الارادات الحقيقية في الربع الاول من كل من السنوات الثلاث الاخيرة مع تعديل قليل فيها ٠ اما المصروفات فقد قدرت على قاعدة مصروفات سنة ١٩١٣ مع اضافة ما كان قد سبق للموافقة عليه في سنة ١٩١٣ او ما قضت اللوائح الحالية باضافته ويدخل ايضاً في المجموع وقدره ٣٤٩٥٠٠٠ ج ٢٠ م مصروفات مصلحة الدومين وكانت تحسب قبلاً على ايرادات تلك المصلحة ومصروفات نظارة الزراعة التي انشئت اخيراً ٠ اما المصروفات على حساب الاعتمادات الخصوصية فقد اكتفي منها بالمبالغ اللازمة بالضبط للقيام بالاعمال المجدلة او التي شرع فيها من قبل وقدر ذلك بمبلغ ١٨٠٠٠٠ ج ٢٠ م فكل ما لا يصرف من بواقي الاعتمادات الخصوصية او الاعتمادات المفتوحة على حساب المال الاحياطي سيلقي في ٣١ مارس ١٩١٤ كما تقدم بانفاذ الطريقة الجديدة ٠ وقد قدرت الارادات والمصروفات للثلاثة الاشهر هذه باقل من ربع ما قدر لها في كل سنة ١٩١٣ ولا يخفى ان ما يصيب من اموال الاطيان وبعض ابواب الارادات الاخرى في الربع الاول من السنة لا يكاد يستحق الذكر ويقال من الجهة الاخرى ان المصروفات في ذلك الربع لا تتحمل سوى جزء قليل من فائدة الدين العمومي تستفي فيه »

٣ - حسابات ١٩١٣

قدرت ايرادات سنة ١٩١٣ ومصروفاتها كما يلي	
الارادات	المصروفات
٢٠ ج	٢٠ ج
١٦١٣٠٠٠٠	١٤٩٠٩٠٠٠
	» العادية
	» الخصوصية
١٥٦٣٠٠٠٠	٧٢١٠٠٠
٥٠٠٠٠٠	الزيادة

فئات النتيجة كما يأتي

٢٠٤	الارادات
١٧٣٦٨٠٠٠	المصروفات
٢٠٤	» العادية
١٤٨٨٤٠٠٠	» الخصوصية
١٥٧٢٩٠٠٠	
١٦٣٩٠٠٠	الزيادة

وهذا بيان الارادات في السنوات الست الماضية

٢٠٤	
١٥٥٢٩٠٠٠	١٩٠٨
١٥٤٠٢٠٠٠	١٩٠٩
١٥٩٦٥٠٠٠	١٩١٠
١٦٧٩٣٠٠٠	١٩١١
١٧٥١٥٠٠٠	١٩١٢
١٧٣٦٨٠٠٠	١٩١٣

فيري من هذا البيان ان ايرادات السنة الماضية قصت ١٤٧٠٠٠ ج. م عن ايرادات سنة ١٩١٢ ولكنها فاقت ايرادات كل سنة اخرى قدمتها
وفي الجدول التالي مقارنة بين مصادر الارادات الكبرى في السنوات الست الماضية

١٩١٣	١٩١٢	١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	الحمايك
٢١٣٤٠٠٠	٢١١٩٠٠٠	٢١٦٩٠٠٠	١٩٠٤٠٠٠	١٧٩٩٠٠٠	١٦٨٢٠٠٠	...
٢٨٦٤٠٠٠	٢٩٥٧٠٠٠	٢٧٢٩٠٠٠	٣٤٣٩٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠	٣٤٦٤٠٠٠	... سكك الحديد
١٧٣٠٠٠٠	١٧١٤٠٠٠	١٦٦٩٠٠٠	١٥٩١٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠	١٦٨٨٠٠٠	... الدخان
١٥٥٧٠٠٠	١٧٤٥٠٠٠	١٤٤٨٠٠٠	١٣٨٠٠٠٠	١٣٤٤٠٠٠	١٣٤٦٠٠٠	... الرسوم القضائية
٥٥١٨٠٠٠	٥٦٠٩٠٠٠	٥٥٢٨٠٠٠	٥٥٢٩٠٠٠	٥٤٤٧٠٠٠	٥٢٨٧٠٠٠	... الاموال المقررة

وقد بسط المستشار المالي الكلام في قلب هذه الإيرادات واقتبست أقواله بهذا الصدد في ما تقدم
وقد تجاوزت المصروفات الحقيقية ما قدر لها في الميزانية بمبلغ ٩٩٠٠٠ ج. م كما يرى
في الجدول التالي

المجموع	المصروفات المخصصة	المصروفات الاعتيادية	
٢٠ ج ١٥٦٣٠٠٠٠	٢٠ ج ٧٢١٠٠٠	٢٠ ج ١٤٩٠٩٠٠٠	... المقدر في الميزانية ...
١٥٧٢٩٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	١٤٨٨٤٠٠٠	... المصروفات الحقيقية ...

٤ - ميزانية سنة ١٩١٤ - ١٩١٥

شرح المستشار المالي في مذكرته أهم التغيير الذي طرأ على الميزانية الجديدة فقال
« قدرت مصروفات سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ بمبلغ ١٨ ١٦٢ ٠٠٠ ج. م و قدرت
الإيرادات بمثل ذلك ويدخل في الإيرادات بمبلغ ٥٧٤٠٠٠ ج. م مأخوذ من الاحتياطي
وقد سبق ذكره وهذا التقدير في الإيرادات والمصروفات لا يحتمل المقابلة مع تقدير سنة
١٩١٣ بسبب التغيير الجوهرى الذي طرأ على شكل الميزانية
« وتسهل مقابلة الإيرادات اذا قورنت أبوابها بما عاينها في ميزانية سنة ١٩١٣
وبالإيرادات الحقيقية من كل منها في تلك السنة أيضاً كما يلي

ميزانية ١٩١٥ - ١٩١٤	إيرادات الحقيقية ١٩١٣	ميزانية ١٩١٣	أبواب الإيراد
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	
٥٣٣٦٠٠٠	٥٥١٧٨٥٤	٥٥٦٠٠٠٠	... الاموال المقررة ...
٤٠٠٠٠٠	٣٨٥٤٨٨٥	٣٣٨٠٠٠٠	... الجمارك ...
٤٣٦٠٠٠	٤٥٠٨١٩	٣٨٣٠٠٠	... رسوم البعثات والقنارات ...
٣٥٠٠٠	٤٠٧٧٥	٤١٠٠٠	... مصائد الأسماك ...
٤٤٠٠٠	٤٧٠٥٦	٤٤٠٠٠	... التينة ...
٥٠٠٠	٣٦٢٢	٥٠٠٠	... رسوم دمغة المصوغات ...
١٤٦٨٠٠٠	١٥٥٧٤١٤	١٣٩٥٠٠٠	... الرسوم القضائية ...
٥٢٠٠٠	٥٧٦٨١	٥٧٠٠٠	... رسوم شق ...
٣٨٤٣٠٠٠	٣٨٦٤٠٣٥	٣٦٣٠٠٠٠	... سكك الحديد ...
١٢٨٠٠٠	١٣٠٤١٢	١٢٠٠٠٠	... التلغرافات ...
٣٢٠٠٠٠	٣٣٤٧٥٩	٣٠٠٠٠٠	... البوستة ...
٦٠٧٠٠٠	٤٣١٢٤٤	٣٠٠٠٠٠	... إيرادات الترميم ...
١٤٠٠٠٠	١٣٩٥٥٧	١٦١٠٠٠	... بدل الخدمة العسكرية ...
١٣٤٠٠٠	١٣٨٥٧٤	١٢٩٠٠٠	... المستقطع للماشى ...
٨٤٠٠٠٠	٧٩٩٩٢٩	٦٢٥٠٠٠	... إيرادات شق ...
٢٠٠٠٠٠	—	—	... إيرادات غير عادية ...
١٧٥٨٨٠٠٠	١٧٣٦٨٦١٦	١٦١٣٠٠٠٠	... مجموع الإيرادات ...
٥٧٤٠٠٠	—	—	... المأخوذ من الاحتياطي ...
١٨١٦٢٠٠٠	١٧٣٦٨٦١٦	١٦١٣٠٠٠٠	... المجموع ...

» ويرى من هذا الجدول ان المقدر لايرادات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ يزيد كثيراً على المقدر لايرادات سنة ١٩١٣ الذي اقص كثيراً عند تقديره ولكنه لا يزيد عن الايراد الحقيقي لسنة ١٩١٣ الا ٢١٩٣٨٤ ج . م فقط

» على ان هذه الزيادة ظاهرة ولا بد من تعديل بعض الامور في الحسابات للوصول الى مقابلة صحيحة كما يلي

٢٠٣	ايرادات غير اعتيادية كانت تضاف قبلاً الى الاحتياطي
٢٠٠ ٠٠٠	وهي داخلة الآن في الميزانية
	فوائد سندات وايرادات شتى كانت تضاف قبلاً الى
٢١٠ ٠٠٠	الاحتياطي وهي داخلة الآن في الايرادات المتسوعة
	الفرق بين جملة ايرادات الدومين وصافي ايراداتها (في
	سنة ١٩١٣ ادرج صافي الايراد فقط اما في سنة
	١٩١٤ — ١٩١٥ فقد ادرج في باب الايرادات مجموع
٣١٠ ٠٠٠	ايراد هذه المصلحة)
	زيادة ظاهرة في ايرادات البوستة والتلفراقات ناشئة عن
	ادرج بعض المصروفات في باب المصروفات العمومية
٤٦ ٠٠٠	وكانت تطرح قبلاً من الايرادات
٧٦٦ ٠٠٠	

يطرح منها

نقص ظاهر نشأ عن الناه ما كانت

المصالح تدفعه عن :—

٢٠٣	
٤٦ ٠٠٠	مصروفات بوستة
٥٣ ٠٠٠	رسوم جوارك
٥٧ ٠٠٠	مصروفات طبع
١٥٦ ٠٠٠	
٦١٠ ٠٠٠	صافي الزيادة الظاهرة

» فإذا طرح هذا المبلغ من المقدّر لإيرادات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ يصير الباقي وهو ١٦٩٧٨٠٠٠ ج. م أقل من مجموع الإيرادات الحقيقية لسنة ١٩١٣ بمبلغ ٣٩٠٦١٦ ج. م « والباب الوحيد من أبواب الإيرادات الذي قدّر له زيادة تذكر هو باب رسوم السفن وقد قدرت هذه الزيادة بنحو ٣٠٠٠٠٠ ج. م دخلت في تقدير إيرادات الجمارك فيكون النقص المقدّر في الإيرادات من الأبواب الأخرى نحو ٦٩٠٠٠٠ ج. م

» ويعزى السبب في معظم هذا النقص إلى نقص الضرائب والإيجارات على البقاع الواسعة التي لم تروى التيل وإلى ما نشأ عن ذلك من النقص في الأبواب الأخرى ويقدر النقص الناشئ عن انخفاض الفيضان بمبلغ ٢٥٧٠٠٠ ج. م في الأموال المقررة و ٤٤٠٠٠ ج. م في إيرادات الدومين ويظهر في إيرادات الدومين نقص آخر سببه أنه أضيف إلى إيرادات المصلحة في سنة ١٩١٣ نحو ٩٠٠٠٠ ج. م من إيرادات سنة ١٩١٢ ولكنه لم يدخل الحزينة إلا في سنة ١٩١٣

» ويقال بالأجمال إن المقدّر للإيرادات في الأبواب الأخرى ينقص قليلاً عن الإيرادات الحقيقية في سنة ١٩١٣ وقد بلغ هذا الفرق في إيرادات الرسوم القضائية ٩٠٠٠٠ ج. م فإن التقدير يبنى على متوسط الإيراد منها في سنتي ١٩١١ و ١٩١٣ أما إيرادات سنة ١٩١٢ من هذا الباب فقد صرف النظر عنها في هذا الحساب لأنها زادت زيادة غير متعade « وقد قدرت إيرادات الرسوم الجمركية (ما عدا السفن) والإيرادات المتنوعة أيضاً بأقل من إيراداتها الحقيقية في سنة ١٩١٣ بنحو ١٠٠٠٠٠ ج. م وذلك من باب الاحتراس بسبب التقلب في طبيعة هذه الإيرادات

» وقدوت إيرادات بدل الخدمة العسكرية بمبلغ ١٤٠٠٠٠ ج. م مقابل ١٦١٠٠٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩١٣ وكانت هذه الإيرادات في السنوات الأخيرة تجمع على حدة لتخصص لمصروفات معينة تتعلق بالجيش والبوليس وكان يؤخذ من هذا المال ما يساوي تلك المصروفات ويدرج في باب الإيرادات بالميزانية وقد صارت المصروفات التي تصرف من هذا القليل أكثر من الإيرادات السنوية فقرر القرار على أن تقدر الإيرادات الحقيقية في المستقبل وإن يضاف رصيد هذا المال حتى آخر مارس ١٩١٤ إلى الإيرادات غير الاعتيادية

» وتشمل الإيرادات غير العادية رصيد المال المتقدم وقد قدر بمبلغ ٩٠٠٠٠ ج. م

والمحصل من بيع الاراضي الاميرية وقد قدر ١٠٠٠٠٠ ج.م وغير ذلك من الإيرادات التي لا تجدد وهي دون ما تقدم أهمية

« وإذا أريد مقابلة المصروفات المقدرة لسنة ١٩١٤—١٩١٥ بمصروفات سنة ١٩١٣ يجب أولاً أن يبين على حدة مجموع المبالغ المأخوذة للأعمال الجديدة في أبواب الميزانية المختلفة وأن يقابلها في سنة ١٩١٣ الاعتمادات الخصوصية والاعتمادات المأخوذة من الاحتياطي وتظهر هذه المقابلة في ما يلي :

ميزانية ١٩١٤	ميزانية ١٩١٣			
٢٠ ج	٢٠ ج			
١٥٨٩٩٦٣٩	١٤٩٠٩٠٠٠	مصروفات عادية
—	٧٢١٠٠٠	اعتمادات خصوصية
—	١٥٦٣٠٠٠٠	مجموع مصروفات الميزانية العادية
—	٢٩٨٤٠٠٠	المأخوذ من الاحتياطي
٢٢٦٢٣٦١	—	أعمال جديدة
١٨١٦٢٠٠٠	١٨٦١٤٠٠٠	المجموع

« ففي مصروفات ١٩١٤ — ١٩١٥ زيادة ظاهرة على مصروفات ١٩١٣ قدرها ٩٩٠٦٣٩ ولكن هذا الحساب يجب تعديله وتساويه بأن يضاف إليه ١٥٦٠٠٠ ج.م من التوفير الظاهر الناشئ عن إلغاء تسوية الخدمات بين المصالح ويطرح منه نحو ٢٠٨٠٠٠ ج.م من المصروفات التي كانت تخصم من الاعتمادات الخصوصية أو غير العادية وصارت تدرج الآن في الميزانية مع المصروفات العادية ويجب أن يطرح أيضاً ٢٨٠٠٠٠ ج.م للدومين وغير ذلك من المصروفات التي كانت تستقطع قبلاً من الإيرادات وصارت الآن تدرج على حدها . فبعد هذا التعديل نصير الزيادة الحقيقية في المصروفات العادية نحو ٦٥٣٠٠٠ ج.م

« ويقال بالأجمال في زيادة المصروفات هذه أنه يقطع النظر عن وجود بعض

الفصول غير العادية في أبواب المصروفات قد قضت الأحوال التي وضعت فيها ميزانية الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ بتحميل السنة المالية التي قتها جانباً من زيادة المصروفات كان حقّه أن يوزع على الأشهر الخمسة عشر فذلك يظهر للتأخر أن المقدّر لمصروفات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ زاد زيادة كبيرة إذا قوبل بما قدر لمصروفات سنة ١٩١٣

وأهم الأبواب التي تتضمن زيادة حقيقية في المصروفات هي: —

ج ٢٠

٢٧٩٢٤٢	سكك الحديد
٧١٢٤١	نظارة الداخلية
٥٨٩٤٢	نظارة المالية
٣٧٩١٧	المديريات والمحافظات
٣٦١٥٩	نظارة الحرية
٢٩٥١٨	نظارة الخفانية
٢٢٨٦١	الجمعية التشريعية
٢٠٤٢٥	نظارة الزراعة
١٨٧٧٩	نظارة المعارف

ان الزيادة العظيمة في مصروفات سكة الحديد نشأت عن ابتياع المركبات وارتفاع اسعار الفحم والنقل بالبحر وزيادة الموظفين والمستخدمين. وفي الفصل الخاص بسكة الحديد يان وافر لهذا كله

وتشمل الزيادة في مصروفات نظارة الداخلية امانة قدرها ٤٠٠٠٠ ج. م للمجالس المحلية وهي جانب من الامانة التي منحت سنة ١٩١٢ وقدرها ١٠٠٠٠ ج. م وقد زيد المال المربوط لمصلحة الصحة العمومية مبلغ ٣٥٠٠٠ ج. م اقتضاها توسيع نطاق عمل المصلحة وارتفاع ائمان حاجتها وزيدت مصروفات السجن ٢٥٠٠ ج. م بسبب زيادة ائمان الاطعمة والوقود وسد نفقات اوردية المسجونين

اما الزيادة في مصروفات نظارة المالية فتناشئة عن تحسين مصالحها المختلفة وتعزيزها ولا سيما مصلحة الاحصاء والمطبعة ومصلحة خفر السواحل ومصلحة المساحة. وبما يجدر بي

الإشارة إليه في الكلام عن المصلحة الأخيرة الترتي المطرد في التعدين فقد زاد المستخرج من الفسفات ٣٣٠٠٠ طن والاستعداد جارٍ للارتفاع بطبقات الحديد في سينا. وقد زادت مصروفات مصلحة البوستة وسيأتي الكلام عنها

والتزادة الكبيرة في مصروفات المديرية والمحافظة هي لاجل تعزيز قوة البوليس وسد الثغرات الناشئة عن ارتفاع الاسعار وزيادة المستخدمين

والسبب الأكبر في زيادة مصروفات نظارة الحرية ارتفاع اسعار الملقف والتمينات أما الزيادة في مصروفات نظارة الحضانة فلرأب رئيس محكمة المنصورة الجديدة ووكيلها وتحسين حال القضاة ووكلاء النيابة

وقد زادت المصروفات بإنشاء الجمعية التشريعية الجديدة ٢٣٠٠ ج.م

وقضى إنشاء نظارة الزراعة الجديدة زيادة المصروفات ٢٠٠٠٠ ج.م

وستخصص الزيادة في مصروفات نظارة المعارف العمومية بترقية شؤون تلك النظارة في جهات شتى سيأتي الكلام عنها في الفصل الخاص بها. وقد اقتصد مبالغ شتى بإلحاق مدرسة الحقوق ومدارس الزراعة بنظارات أخرى وتكليف مجالس المديرية العناية بامر التعليم الأولي وسينفق ما اقتصد من هذه الابواب في ترقية التعليم أيضاً وهذا ما ورد في مذكرة المستشار المالي عن المقدّر لمصروفات الاعمال الجديدة

» ان قيمة الاعتمادات للامال الجديدة المدرجة في ميزانيات النظارات والمصالح المختصة بها تبلغ ٢٢٦٢٣٦١ ج.م وهذه الاعتمادات تقابل الاعتمادات التي كانت تؤخذ من الاحتياطي أو قنتح كاعتمادات خصوصية وكان مجموعها ٣٧٠٥٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٣ ولما كان المقدّر لتلك الاعتمادات يفوق ما يتفق منها في السنة فالتقابلة تكون أقرب الى الحقيقة اذا قوبل بين المقدّر للامال الجديدة والمبالغ التي صرفت فعلاً في سنة ١٩١٣ وهي كما يلي

٢٠٠ ج	من اعتمادات خصوصية
٨٤٤٨٥٦	من المأخوذ من الاحتياطي
١٩٣١١٧٦	
٢٧٧٦٠٣٢	المجموع

» وهذا المجموع يزيد ١٣٦٧١ ج.م على الاعتمادات المفتوحة للامال الجديدة في ميزانية السنة القادمة ولكن في الربوط للمصروفات العادية مبلغ ٢٠٦٠٠٠ ج.م كانت تؤخذ

قبلاً من الاعتمادات الخصوصية او غير العادية فاذا راعينا هذا الامر كانت الاعتمادات المفتوحة للاعمال الجديدة اقل من المصروفات التي عرفت فعلاً في السنة الماضية بنحو ٣٠٧٠٠٠ ج.م ولم يتيسر الوصول الى هذه النتيجة الا بتتقصيص كثير في مطالب المصالح وعدم الموافقة الا على المشروعات المستجيبة التي يجب انفاذها وهذا يبان جميع الاعتمادات للاعمال الجديدة

ج.م				
١٤٢٨١٩٧	الاشغال العمومية
٤٤٣٠٠٠	سكك الحديد
٧٧٤٧٥	الدومين
٧٣٠٢٥	للمالية
٦٣٧٠٠	الداخلية
٥٧٩٢٥	المواني
٣٨٩٨٥	الصحة العمومية
١٧٧٦٠	التفرقات
١٦٧٧١	الزراعة
١٥٧٨٥	الحرية
٢٩٧٣٨	المصالح الاخرى
٤٢٢٦٢٣٦١	المجموع

وامم الاعمال في بيان نظارة الاشغال العمومية مشروعات الصرف والري في البحيرة واواسط الغربية وهي تعمل بسرعة الآن وتستغرق ٦٠٣٠٠٠ ج.م من مجموع اعتمادات السنة وقد خصص ٤٠٩٠٠٠ ج.م لاعمال اخرى لتصلق بالري والصرف و ١٣٩٠٠٠ ج.م لبناء ابنية الحكومة و ١٧٥٠٠٠ ج.م لاستمرار العمل في مجاري القاهرة

والاعتمادات المفتوحة لسكة الحديد تشمل اكمال الخط بين زفتى والزقازيق واستمرار العمل في الخط بين كفر الزيات ومنوف وسيتم الكبري الجديد على الترتة الاميرامية في اسيوط ويظل العمل مستمراً في كبري امبابه على النيل وسيشرع في بناء الحطة الجديدة في الاسكندرية ومحطة كبري الميمون الجديدة في القاهرة وقد فتحت الاعتمادات لتجديد قضبان

المخطوط ولاصلاح المخططات وتحسين نظام الاشارات وبناء مساكن المستخدمين واقتناء المركبات وتحسين سكك الحديد الفرعية في الوجه القبلي
وسيصنع المبلغ المعين للأعمال الجديدة في الدومين باصلاح بقاع واسعة في مركزي بلقاس وسخا وبعد بضع سنوات يصير ما يصرف الآن ذلك منبع ايراد كبير للحكومة
ومعظم مال الاعتمادات المفتوحة لثلاثة اقسام بالذات والماء والصرف وسواها من مشروعات التحسين في بنادر الداخلية وهذه الاعتمادات تعطى في شكل سلف توفى انساباً بفائدة والحاجة الى هذه التحسينات والاصلاحات شديدة جداً ولو تسمرت الاموال اللازمة لها لتمكن السير فيها بسرعة تفوق سرعة السير الحاضر
اما باقي الاعتمادات المفتوحة لأعمال جديدة فليشروعات واعمال شتى كتقنين المستشفيات وتوسيع نطاقها وانشاء خطوط تلفون جديدة واجراء تجارب وتدبير الوسائل لوقاية الحيوان والنبات من الآفات والامراض وتحسين جنس بذرة القطن

٥ - المال الاحتياطي

كان الرصيد غير المصروف من المال الاحتياطي في	٢٠ ج
١ يناير ١٩١٣	٦١٢٤٠٠٠
يضاف اليه	٢٠ ج
(١) زيادة ميزانية ١٩١٣	١٦٣٩٠٠٠
(٢) ايرادات شتى في سنة ١٩١٣	٣٣٦٠٠٠
المجموع	١٩٧٥٠٠٠
يطرح منه ما دفع سنة ١٩١٣	٨٠٩٩٠٠٠
فيكون الرصيد في اول يناير ١٩١٤	٢٢٥١٠٠٠
	٥٨٤٨٠٠٠

يقابل هذا المبلغ يوافي الاعتمادات التي فقت ولم تصرف كلها وقدرها ١٢٨٥٠٠٠ ج. وقد فتح اعتمادات جديدة بمبلغ ١٢٠٠٠ ج. في ميزانية الثلاثة اشهر منها ٨٦٠٠٠ ج. لأعمال مجاري القاهرة و ٣٤٠٠٠ ج. لأعمال شتى في الري

٦ - الدين المصري

بلغ مجموع الدين المصري ٩٤٣٤٩٦٨٠ جنيهاً في ٣١ ديسمبر ١٩١٢ ومال الفائدة

والاستهلاك ٣٥٥٢٠٠ ج. م فسد من اصل الدين ١٤٧١٤٠ جنهما في أثناء السنة فصار مجموع الدين ٩٤٢٠٢٥٤٠ جنهما في ٣١ ديسمبر ١٩١٣ ومال الفائدة والاستهلاك ٣٥٥٢٠٠ جنهما

ولا يغرب عن البال ان عند الحكومة وصندوق الدين سندات بقيمة ٥٤٥٩٩٢٠ جنهما فائدتها ٢٠٠٠٠ ج. م

فمجموع الدين الذي كان الجمهور يتداول سندات في آخر السنة الماضية ٨٨٧٤٢٦٢٠ جنهما وما تدفعه الحكومة لمال الفائدة والاستهلاك ٣٣٥٢٠٠ ج. م

٧ - التجارة والجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٣٩٣٩٨٨٥ ج. م في سنة ١٩١٣ الفزادت ٢٤٧٧ في المئة على ايرادات السنة السابقة وهي مؤلفة كما يأتي

١٩١٢	نسبة الزيادة أو التقص الى المئة	١٩١٣		
٢٠ ج		٢٠ ج		
١٧٤٩٧٣٥	٧٤٢١ +	١٨٧٥٩٧٧	...	الواردات ...
٣٣٥٣٠٥	٨٤٨٩ —	٣٠٥٥١١	...	الصادرات ...
٣٤٣٧٦	١٠٤٣٩ +	٣٧٩٥٠	...	ايرادات شق ...
١٧١٤٣٤١	٠٤٣٥ +	١٧٢٠٤٤٦	...	النخان ...

ويجب ان يطرح من هذا المجموع مبلغ ٨٥٠٠ ج. م وهو ما تم الاتفاق على ان تدفعه الحكومة المصرية الى حكومة السودان مقابل الرسوم الجمركية التي تفتاضها مصر على ما يرد من البضائع ويرسل الى السودان من ذلك ومقابل رسوم الصادر على المحصولات السودانية التي تصدر الى البلاد الاجبية من الموائف المصرية . اما في المستقبل فيسعمل مقدار هذا المبلغ بالضبط بتقدير القيمة الحقيقية للبضائع التي تدخل السودان بطريق وادي حلفا او موائف البحر الاحمر والتي تصدر منها ولهذا الغرض انشاء مكتب للجمارك المصرية

في حلفا حيث يقدر المتدوب المصرى قيمة البضائع التي تجتاز الحدود بالاشتراك مع مندوب من حكومة السودان وقد تم الاتفاق بين الحكومتين على تسوية الحساب بينهما كل شهر

الواردات

بلغت قيمة الواردات من البضائع والدخان ٢٧٨٦٥١٩٥ ج ٠ م في سنة ١٩١٣ يقابلها ٢٥٩٠٧٧٥٩ ج ٠ م في سنة ١٩١٢ وهذه القيمة تفوق اعلى قيمة بلغت الواردات من قبل يونيو ٦٠٠٠٠ ج ٠ م ولكنها في الحقيقة لا تبث على الرضى كما يجيل لأول وهلة فقد وقع نقص عام في الاطعمة والملبوسات وما نشأت الزيادة في الحبوب والدقيق إلا لعجز المواسم المحلية وقد بلغت الزيادة في هذين الصنفين ١٩٣٠٠٠ ج ٠ م وتمثل زيادة ١٥٦٠٠٠ ج ٠ م في المنسوجات القطنية بارتفاع الاصعار ارتفاعاً كبيراً والأفان ما ورد حقيقة منها يقل عما ورد في سنة ١٩١٢ وكذلك زيادة ٣٧٠٠٠ ج ٠ م في مجموع زيادة قيمة واردات القمح وقدرها ٤٣٧٠٠٠ ج ٠ م وزيادة ١٤٠٠٠ ج ٠ م في زيادة قيمة واردات الخشب وقدرها ٣١٢٠٠٠ ج ٠ م وزيادة ١٣٠٠٠ ج ٠ م في زيادة قيمة واردات البنزول وقدرها ٢٣٢٠٠٠ ج ٠ م ولم يقع تغيير يستحق الذكر في نصيب البلدان المختلفة في تجارة الوارد غير ان الواردات من رومانيا زادت ٥٨ في المئة والواردات من الاملاك البريطانية في الشرق الاقصى زادت ٣٥ في المئة وعلة هذا التغيير في الحاليين تغيير اتجاه مجرى تجارة الدقيق

ولا تزال الواردات بطريق بورت سعيد آخذة في الزيادة فبلغت قيمتها ٢٧٨٨٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩١٣ وكانت ٢٣٤٢٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩١٢ والسبب الاكبر في هذه الزيادة كثرة الدقيق الوارد من الهند واستراليا وهذا الدقيق يلائم مطلوب القطن وقد رخصت قدمه في اوانها

وبلغت قيمة الواردات من القنود ٩٧٩١١٨٨ ج ٠ م وقيمة الصادر منها ١١١٣٧٩٣٢ ج ٠ م

ج ٢٠

المصادر

قصت الصادرات ٨٨٩ في المئة وقد قصت صادرات القطن من محصول سنة ١٩١٣—١٩١٤ في الاشهر الاخيرة من سنة ١٩١٣ عما صدر في سنة ١٩١٢ من محصول ١٩١٢—١٩١٣ خلافاً لما كان ينتظر وكانت الاسعار اوطأ فأثر ذلك تأثيراً عظيماً في ايرادات الجمارك في أواخر السنة والظاهر أن ارتفاع سعر القطن لم يعوض النقص في

الكية وقد استمرت الزيادة في صادرات بذرة القطن الى ألمانيا كما استمر النقص في صادراتها الى بريطانيا العظمى

وقد زادت صادرات النصفاء المصرية زيادة اخرى فصدر ٦٤١٨٣ طناً من مناجم البحر الاحمر مقابل ٥٢١١٥ طناً في سنة ١٩١٢

الدخان

قص المسحوب من الدخان غير المفروم قصاً خفيفاً فبلغ ٨١٧٧٠٠٠ كيلو غرام مقابل ٨٢٠٦٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٢ وما يقتضي الانتباه الزيادة المستمرة في الدخان الوارد من روسيا فقد كان ١٠٢٧٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١١ فصار ١٥١١٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٢ و ١٨٥٣٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٣ وقد صارت هذه الزيادة مطردة منذ ابرم الاتفاق مع روسيا سنة ١٩٠٩ ويتنظر أن تظل مستمرة ويتعذر معرفة حقيقة واردات الدخان التركي واليوناني فان كمية عظيمة من الدخان وردت باسم دخان تركي وقد جيء بها من الولايات التي استولت اليونان عليها وانما ادخلت كدخان تركي لأن ولائها الامور اليونانيين سمحوا لشركة الرجعي الممثلة بالاستمرار على اصدار شهاداتها عن الدخان الصادر وقد كان الدخان المخزون في مخازن البوند ١٨٦٠٠٠ باقة في آخر ديسمبر سنة ١٩١٢ فهبط الى ١٦٧٠٠٠ باقة في آخر ديسمبر ١٩١٣ وعلة ذلك أن الاضطراب السياسي في شرق أوروبا حمل تجار الدخان على نقل دخلهم الى الاسكندرية سنة ١٩١٢ وخزنه فيها ومنذ ذلك الحين أخذ المخزون في الاسكندرية يعود الى سابق مقداره المتناقص

وقص الصادر من السجائر ٣٤٠٠٠ كيلو غرام . وبلغ النقص في ما أصدر من السجائر الى أسوج وحدها ٥٨٠٠٠ كيلو غرام فان تلك البلاد رفضت أخيراً الرسوم على السجائر كثيراً فأنشأ بعد كبار تجار السجائر المصرية مصانع فيها لعمل السجائر

معمل تكرير البترول في السويس

وبما يجدر ذكره في هذا المقام من حوادث سنة ١٩١٣ فتح معمل لتكرير البترول في السويس وقد أنشأ هذا المعمل شركة البترول الانكليزية المصرية على أرض ابتاعها من الحكومة بوار السويس

٨ — مصلحة البوستة وصناديق التوفير

بلغ عدد ما أرسل من المكاتب والكرات ونحوها بالبوستة ٨٧٠٠٠٠٠٠٠ فزاد ٦,٥ في المئة عما أرسل في السنة السابقة

وبلغ عدد الطرود التي نقلتها البوستة ١٠٦٦٧١٥ طرداً فزادت نحو ٤١٠٠٠ طرد عما نقلته في السنة السابقة ولا تزال الطرود الواردة من بريطانيا العظمى تصل بحالة يرثى لها لأن مصلحة البوستة الانكليزية ترسلها في أكياس من الخيش بدلاً من الصناديق وقد بلغ عدد الطرود التي وصلت بحالة سيئة الى القاهرة وحدها ١٦٥ طرداً

وبلغت قيمة الحوالات الداخلية ٥٤٤٣٦١١ ج. م. بزيادة ٢ في المئة عن السنة السابقة وبلغت قيمة الحوالات التي صدرت الى البلدان الأجنبية ٥٨٥٧٧٤ ج. م. فنقصت ١٥٧٢٧ ج. م. والظاهر ان سبب النقص العسر المالي ولكن الحوالات الاجنبية التي وردت وحسرت بلغت ١٣٤٤٧٢ ج. م. اي بزيادة ٦٣٤ ج. م. وزادت قيمة بونات البوستة البريطانية الصادرة والواردة فبلغت ٥٤١٩٩ ج. م. و١٤٧٦٢ ج. م. على التوالي يقابلها في السنة السابقة ٤٩٤٠٢ ج. م. و١٢٨٩٦ ج. م.

وبلغت إيرادات المصلحة ٣٣٤٧٥٩ ج. م. ومصروفاتها ٢٩٤٨٨٥ ج. م. وزاد عدد الطرود المحول عليها بقم والواردة من بريطانيا العظمى زيادة تيمث على الرضى فبلغ ١٢٨٨٢ طرداً قدرت قيمتها ٢٠٠٣ ج. م. مقابل ١٠٦٣٥ قدرت قيمتها ١٦٩٣٣ ج. م. في السنة السابقة وبلغت الطرود العادية ١٠٧٤ طرداً قدرت قيمتها ١٥٥٢ ج. م. مقابل ٩٧٦ طرداً قيمتها ١٣٩١ ج. م. ولا يزال الحال متسماً للتقدم من هذه الجهة وكثيراً ما حولت غرفة التجارة البريطانية في الاسكندرية ومدبر عموم البوستة المصرية الانظار الى ان تجار بريطانيا العظمى لا يزالون يرفضون ارسال بضائعهم في طرود محول عليها بقم اما بحجة ان ارسال الطرود بهذه الطريقة غير مستطاع اولاً لأن الخطر من رفض الطالبين لاستلام الطرود كبير والواقع ان نسبة ما رفض من الطرود المحول عليها بقم لا يتجاوز الواحد في المئة

وقد اصدرت مصلحة البوستة طوابع جديدة في سنة ١٩١٤ فقبولت بالاستقصان في مصر والخارج

صناديق التوفير

بلغ عدد الذين اودعوا أموالاً في صناديق التوفير ٢٨٢٤٠١ في آخر سنة ١٩١٣ منهم ٢٤٩٩٩٧ من المصريين و ٥٢٤٨ من البريطانيين وبلغ الموجود لحساب المودعين ٦٤٢٦٧٨ ج ٠ م فزاد $\frac{1}{2}$ في المئة عن السنة السابقة وقد سهل سبيل ايداع الاموال امام الفلاحين كما يتضح من وجود ١٩٧٢ فرعاً لصناديق التوفير في انحاء البلاد

٩ - سكك الحديد والتلغراف

لم تكن سنة ١٩١٣ سنة رواج لسكك الحديد كما كانت سنة ١٩١٢ فقد نقص ما نقلته من البضائع والركاب فنقصت ايراداتها من جراء ذلك وبلغت ٣٨١٩٠٠٠ ج ٠ م مقابل ٣٩١٦٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩١٢ ومعظم النقص في القطن وبنارته ولكنة واقع ايضاً في مواد البناء والسكر والبصل وقد نقص عدد الركاب بعض النقص ومعظم السبب في ذلك انشاء محاكم الاخطا فصار الناس يستطيعون فض القضايا الصغيرة من غير ان يسافروا الى البنادر

وظلت اسعار الفحم واجور النقل بالبحر عالية السنة بطولها وقد ابتاعت المصلحة كمية كبيرة من المركبات لاسيما مركبات الحياض لثقل الثرى وهذه التجارة آخذة في الازدياد

وقد زادت الاجور بوجه الاجمال فان نفقات المعيشة اظلي مما كانت وقد يؤدى به ازدياد الطلب على العمال الى رفع اجور العمال من غير ذوي الصناعات والمهن وفي الجدول التالي مقارنة بين اعمال سكك الحديد الاميرية في السنوات الثلاث الماضية

١٩١٣	١٩١٢	١٩١١	
٣٠٢٣٨١٩٠٠٠ ج	٣٠٢٣٩١٣٦٠٠ ج	٣٠٢٣٦٩١٠٠٠ ج	... الإيرادات
٢١٩٠٠٠٠	٢٢٩١٠٠٠	٢٠٣١٠٠٠	... المصروفات
١٦٢٩٠٠٠	١٦٢٥٠٠٠	١٦٦٠٠٠٠	... صافي الإيراد
١٥٩٧	١٦٣٧	١٥٤٩	{ الإيراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة
٦٨١	٦٧٩	٦٩٧	{ صافي الإيراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة
٥٧٣٥	٥٨٢٥	٥٥٢٠٢	{ نسبة مصروفات التشغيل الى الإيرادات في المئة
٢٨٥٧٣٧٠٥	٢٨٧٨٢٧٣٦	٢٧٩٤١١٨٧	... عدد الركاب
٦٥٢١٩٧٦	٦٩٠٤٩٣٧	٦٣٧٠٧١٦	... زنة البضائع بالطن
٣٠٢٧٢٩١٩٤٣ ج	٣٠٢٦٧٠٣٤٠٥ ج	٣٠٢٦٠٩٣٠٧٧ ج	قيمة سكة الحديد بالتقدير
٥٢٩٧ في المئة	٦٠٨ في المئة	٦٣٦ في المئة	{ فائدة رأس المال ... (على هذه القيمة)

ولم يصب من قطارات الركاب بما أدى الى موت بعض ركابه الا قطار واحد
وبلغ ما انفقته المصلحة في سنة ١٩١٣ على المصروف لحساب رأس المال ٤٤٦٠٠٠ ج
وسيزيد المقدر لمصروفات التشغيل في سنة ١٩١٤ نحو ١١٢٠٠٠ ج على المقدر
لها في سنة ١٩١٣
وقد فُتحت الاعتمادات الآتية للمصروف لحساب رأس المال في سنة ١٩١٤

٢٠ ج				
١٠٠٠٠٠	خطوط جديدة
١٠٠٠٠٠	كباري جديدة
٧٠٠٠	ثمن ارض
٤٤٠٠٠	وضع خطوط وفرش الحصى
٣٤٠٠٠	تحسين المحطات ونظام الإشارات
٢١٠٠٠	تحسين محطة مصر ومداخلها
٢٤٠٠٠	محطة الاسكندرية
١٩٠٠٠	مساكن المستخدمين
٣٢٠٠٠	تحسين سكك الحديد الفرعية
٣٠٠٠٠	المركبات
٢٢٠٠٠	شقي
١٠٠٠٠	مصروفات عمومية
٤٤٣٠٠٠	المجموع

زادت إيرادات خطوط الوجه القبلي الفرعية زيادة قليلة على إيراداتها سنة ١٩١٢ وزاد عدد ركابها ومعظم الفضل في ذلك الى فتح الخط بين بني سويف واللاهون والحالة في خط الاقصر واصوان حسنة نعم ان إيراداته نقصت كنتقصها في سائر الخطوط ولكن النقص في مصروفاته كان اكثر من النقص في الإيرادات

التلفرات

بلغت إيرادات التلفرات ١٣٠٤١٢ ج. م. وكانت ١٣٨٦٣٧ ج. م. في سنة ١٩١٢ وبلغت مصروفات التشغيل ١١٢١٨٩ ج. م. وكانت ١١٣٥٠٠ في سنة ١٩١٢ وقد مد خط جديد عام للتلفون من القاهرة الى بني سويف والفيوم ومد خط للتلفون من الاسماعيلية الى السويس والى بورت سعيد وتم بعض التعديل في الاسكندرية وبني فيها بعض المساكن للموظفين

وبلغ حساب رأس المال للتفراف الآن ١٩٩٤٨٧ ج. م وما صرف لحساب رأس المال
في اثناء السنة الماضية ١٠٣٨٩ ج. م
وقتح بضعة مكاتب جديدة في اثناء السنة

سكك الحديد الضيقة

في مصر ثلاث شركات لسكك الحديد الضيقة وهي
سكة حديد الدلتا الضيقة المصرية
سكة حديد مصر السفلى
سكة حديد الفيوم

ومجموع اطوال خطوطها الآن ١٢٨٠ كيلو متراً اي بزيادة ٣٢ كيلو متراً عما كانت
في سنة ١٩١٢ وقد نشأت هذه الزيادة عن الخط الجديد الذي مدته سكة حديد الدلتا
الضيقة بين السلامية وبطليم . وسكة حديد مصر السفلى شارعة في مد خط جديد طويل
ولكنه لم يحسب في الاطوال المتقدمة لأنه لم يفتح للنقل بعد

وقد بلغت ايرادات الشركات الثلاث ٣٠٩٠٠٠ ج. م فزادت ٩٠٠٠ ج. م عن
ايراداتها في السنة السابقة ومعظم هذه الزيادة من نصيب سكة حديد الدلتا الضيقة وبلغ
مجموع مصروفات التشغيل ١٨١٢٤٢ ج. م بزيادة ٧٨٩٨ عن مصروفات السنة السابقة
ولكن صالي الايراد زاد

الباب الثاني

في الزراعة

١٠ - كلام عمومي

في الجدول التالي مساحة اعم للمزروعات التي زُرعت سنة ١٩١٢ ومحصول كل منها تقديراً

الزراعة	الزمام افدية				الحصول تقديرًا		
	الوجه البحري	الوجه القبلي	عائلة السويس	المجموع	الحصول كلّه	حصول القدان	متوسط حصول السنين السابقة
القطن	١٣٣٨٥٦٥	٣٨٣٤٨٥	٤٤	١٧٧٣٠٩٤	٧٥٥٤٠٠٠ قطار	٤٤٣٨	٤٤٣٧
التبغ	٦٧٨٧٤٧	٦٣٦١٣٤	١٩٧	١٣٠٥٥٧٨	٦٩٧٢٠٠٠ اردب	٥٣٤	٤٤٦٦
القمير	١٦٥٧٨٥	٢٠٣٣٠٠	٧٣	٣٦٩١٥٨	٢٠٧٨٠٠٠ د	٥٦٣	٥٢٠
الارز	٢٢٨١٤٩	١٣٢١٨	—	٢٤٢٣٦٧	١٢٨٠٠٠٠ د	٥٢٨	٥٧٤
الذرة	١١٧٣٧١٦	٤٥٨٤٧١	٣٦٩	١٦٣٢٥٥٦	١٠٣٥٠٠٠٠ د	٦٣٤	٦٦٨٥
الذرة البلدية	—	٢٢٠٧٠٤	—	٢٢٠٧٠٤	١٣٦٣٠٠٠ د	٦١٩	٧٢٠٣
قصب السكر	٢١٩٩	٤٦٢٤١	٧٨	٤٨٤٦٨	٢١٦٢٩٠٠٠ قطار	٤٤٦٥	٤٢٥٠

١١ - القطن

لم يأت موسم سنة ١٩١٣ حسب التقدير المبني على الاحوال الجوية التي جاءت مناسبة له في اوائل الصيف وعلى قلة تلك الدودة. نعم ان الجنية الاولى كانت جيدة جداً ولكن وطوء فيضان النيل الذي جاء بالغاً أقصى الدرجات اتى التربة اجف من المعتاد فتحت لوزات القطن قبل اوانها وكانت النتيجة ان قلت الجنية الثانية قلة بها المحصول وكان فيه كثير من الالياف والبزور غير البالغة. والمرجح الآن ان المحصول يأتي حسب التقدير الذي قدر في نوفمبر وهو ٧٥٥٤٠٠٠ قطار

وقعت اسعار الموسم اولاً اعلى من اسعار السنة السابقة ثم هبطت بعد ذلك رغماً عن قلة الموسم الاميركي . ولا يظهر ان الاسعار سترتفع ايضاً ما دامت المتأخرات في الاسكندرية كثيرة

ولم يزد زمام الاطيان المزروعة قطعاً عما كانت سنة ١٩١٢ سوى ١٢٧٩ فداناً . وفي الجدول التالي مقدار ما زرع من كل صنف من القطن عام ١٩١٢ و ١٩١٣

صنف القطن	الزمام بالقدان		الزيادة او النقص عن سنة ١٩١٢
	سنة ١٩١٢	سنة ١٩١٣	
ميت غصفي ...	٦٢٣٧٣٧	٦٩١٩١٠	- ٦٨١٧٣
اشموني ...	٣٥٦٤٨٥	٣٤٤٢٦٥	+ ١٢٢٢٠
ينوقش ...	١٧٣٤٣٩	٢٣٩٢٣٢	- ٦٥٧٩٣
سكلاريدس ...	٢٤٧٢٩٢	١٩٧٤٥٦	+ ٤٩٨٣٦
نوباري ...	٢٠١١٣٧	١٥٨٥٦٧	+ ٤٢٥٧٠
اصيل ...	٦٥٩٥٨	٣٩٨٣٦	+ ٢٦١٢٢
عباسي ...	٣٧٣٨٣	٣٦٣٥٤	+ ١٠٢٩
فولتس وغيره ...	١٧٦٦٣	١٤١٩٥	+ ٣٤٦٨
الجملة ...	١٧٢٣٠٩٤	١٧٢١٨١٥	+ ١٢٧٩

قلت ايضاً مساحة الاطيان التي زرعت من الميت عفيفي والنيوقتش . وقام الاصيل مقام الميت عفيفي في بعض الاماكن وكان النقص في النيوقتش اكثر مما كان في الميت عفيفي بالنسبة الى الزمام المزروع منه وحل السكلاريدس والتوباري محله كما حلت الانواع الدقيقة من هذين النوعين محل الرتبة المتوسطة من الميت عفيفي في بعض الاماكن . وظهرت نتيجة ذلك في هذا الجدول وهو يتضمن متوسط اسعار الفلي جودفير من هذه الاصناف الثلاثة في ديسمبر سنة ١٩١٢ و ١٩١٣

الزيادة او النقصان عن سنة ١٩١٢	ثمن القنطار بالريال		الاصناف	
	١٩١٣	١٩١٢		
٢٢ +	١٨ ٢٢	١٨ ٢٢	...	الميت عفيفي
٢٢ -	١٩ ٢٢	١٩ ٢٢	...	التوباري
٢٢ -	٢٠ ٢٢	٢١ ٢٢	...	السكلاريدس

والطلب على بزر الحكومة التي توزع على الفلاحين آخذ في الازدياد وهذا ما وزع منها في السنتين الماضيتين

سنة ١٩١٢	٤٢٢٧٣ اردباً
سنة ١٩١٣	٩٠٠٩٦ اردباً

نجم من بزر القطن الذي يربي في الجزيرة والقرشية اربعة اصناف جديدة من القطن عرضت على لجنة من الخبراء في الاسكندرية فاشارت اللجنة بزرع صنف منها والتوسع في زراعته . ويرجى ان التجارب التالية توصل الى صنف يتم نضجه باكراً فينبى قبلما يتولد فيه دود القوز بذلت المهمة في غضون السنة الماضية لتعلم صفات الفلاحين بواسطة ثمانية وثلاثين حقلاً من حقول الامتحان كيف يصلحون زراعة اطيانهم بما لديهم من الوسائل على اسلوب معقول قليل النفقة اكثر من ذي قبل

وأهدلت الفخات الواسعة التي تجري بها المياه من الترع بمواسير مختلفة الانطار حسب

زام الاطيان التي تروى بها . ويرجى ان هذه الطريقة تمنع تفريق الاطيان بالمياه الكثيرة الامر الذي يميل اليه الفلاح خوفاً مما كان يقاسيه في ما مضى من الجفاف في زمن الصيف .
 وحينئذ نقل الرطوبة الكثيرة من التربة فانها مضره بالقطن كالجفاف الكثير . واستمرت التجارب بمعرفة فعل المياه بالتربة من حيث قلتها وكثرتها ولكن النتائج لم تكن واحدة في كل الاماكن ولعل السبب وطوء الفيضان

واعيدت الكرة على دودة القطن كما في سنة ١٩١٢ على الاصاليب نفسها فنجحت كما نجحت في العام السابق كما نجحت التدابير الخصوصية التي ذكرتها في تقريري السابق .
 واعظم ما اتجهت اليه الانظار في آفة الدودة كان المرض الداخلي الذي اشير اليه سنة ١٩١٢ فقلت الفطخ كثيراً عما كانت في العام السابق وما قص منها من الدود كان ضعيفاً قلماً بما حتى بلغ اشدّه . ولكن ممة رجال الحكومة لم تفتربسبب ذلك ولا قل احتراسهم ولما ظهر مقدار كبير من الدودة في البرسم سنة ١٩١٢ صدر قانون جديد يخول مصلحة الزراعة منع ري البرسم بعد ميعاد معين وجعل هذا الميعاد سنة ١٩١٣ اليوم الحادي والثلاثين من شهر مايو في مناطق زرع الارز في شمالي الوجه البحري .
 واليوم العاشر من شهر مايو في سائر البلدان بالوجه البحري . واذا روى احد يرسمه بعد الميعاد المعين حوكم على ذلك . كان البرسم يراقب فاذا ظهرت الدودة فيه بمقدار كبير يخشى منه قطع حالاً وأتلف ما فيه من الدود . وقد فعل المزارعون ذلك دائماً تقريباً من تلقاء انفسهم حالاً منهم رجال الحكومة . ويقال بالاجمال ان المزارعين انفسهم اعترفوا بفائدة هذا القانون . ولذلك لم يقع بموسم سنة ١٩١٣ ضرر يذكر من دودة القطن . فقد أعلن ظهور طلع الدودة في الوجه البحري في ١٣ مايو والحال اخذ رجال الحكومة في مكافحتها وزاد عدد الافدنة التي ظهرت فيها الطلع رويداً رويداً الى آخر يونيو واول يوليو ثم جعلت نقل وزالت الضربة تماماً في آخر اغسطس .
 وبمكان الزمام المزروع قطناً . ١٧٢٣٠٠ فدان فظهرت الدودة في ٤٨٦٦٠٠ فدان منها وقد ظهرت في العام الذي قبله في ٩٨٠٣٠٠ فدان وبلغ عدد ايام المكافحة مضروباً بعدد الاقنار ٢٤٧١٥٠٠ وكان في العام السابق ٧٧٩١٨٠٠ من ذلك ٤٣٤٤ بما قدّمته الحكومة . وقد قام المزارعون بهذا العمل بانفسهم في كل مكان تقريباً الا في مديرية البحيرة حيث كانت الضربة شديدة . وعوقب ٢٩٠٠ نفس لانهم لم يلبثوا عن ظهور الدودة في اطيانهم وعوقب ٦٨١ من العمدة والمشايج لاهمالهم ويقابل ذلك ٢٣٥٠٠ و ٢٠٨٦ سنة ١٩١٢

وقد اشرت في مقدمة هذا التقرير الى ان دودة الوز القرظلية زادت زيادة تدعو

الى الخوف واشترت ايضا الى الوسائل التي اتخذت حتى الآن لادائها . اما دودة الورد العادبة فلم تضر بالمحصول كما كانت تضر سابقا مع انها كانت كثيرة في اماكن عديدة . وقد بحث لجنة دودة القطن ودود الورد برئاسة دولة البرنس حسين باشا كامل في بعض الاساليب التي أشير بها لمكافحة هاتين الضررتين وجربت تجارب كثيرة لتسحق النظر وصفت في تقريرى الماضى حلقات الاقطن التي اقيمت في كل الانحاء التي يزرع القطن فيها لكي تساعد صغار الفلاحين على بيع اقطنهم وتضميم من غش الذين يمتالون عليهم . وقد ظهر من تجارب سنة ١٩١٢ ان بعض تلك الحلقات وضعت في غير المثل المناسب لما فالتبت وانشتت حلقات غيرها في اماكن اصح لما ولم تكن النتائج واحدة في كل مكان فقد نجحت الحلقات في بعض الاماكن نجاحا كبيرا فوفت بالحاجة ولم تنجح في اماكن اخرى لقلة الاقبال عليها . ولكن زاد مقدار الاقطن التي بيعت فيها كلها نحو ٥٠٠٠٠ فنتار عما بيع فيها سنة ١٩١٢ وتم الاتفاق سنة ١٩١٣ مع مجالس المديريات على بيع سواد الجمعية الزراعية الخديوية في الحلقات . فينجح هذا العمل نجاحا تاما ونظامه اخذ في الاتساع

١٢- السكر ومحصولات أخرى

لا يتظر ان موسم السكر لسنة ١٩١٤ يفوق في كميته الموسم السابق وقد بلغ مقدار القصب الذي عصرته شركة معامل السكر وتكريره ٧٤١٠٠٠ طن مقابل ٥٣٧٠٠٠ في العام السابق وبلغ السكر المستخرج منه ١٢,٨ في المئة ونجرب الشركة التجارب الآن لادخال صنف جديد من القصب من جاوى يتظر أن يكون أقل تأثرا بتغيرات الجو التي تحدث حينما يصير القصب في حالة البلوغ

وكان محصول الارز والذرة الشامية والذرة البلدية أقل من المتوسط ولكن لم يرفع الاسعار عن المعتاد لكثرة ماورد من الحبوب والدقيق من الخارج . وقد لحق موسم الذرة بعض الضرر من قلة المياه . وتأخر للموسم في بعض الاماكن ولم يبلغ جيدا وجربت التجارب في أربعة اماكن مختلفة لمعرفة الفائدة النسبية من استعمال قترات الحير وقترات الصودا والسياناميد فظهر منها ان السياناميد الاولين أي قترات الحير وقترات الصودا أضع من الاخيرين . وزاد المحصول المسمد بنترات الحير في إحدى التجارب زيادة كبيرة . ونجرب التجارب الآن لمعرفة فائدة الصفات المصري وهو في حاله الطبيعية

١٣—طاعون الحيوانات والمواشي

ظهر من احصاء عدد المواشي والجواميس لسنة ١٩١٣ ان المواشي زادت ١٧٠٠٠ وان الجواميس قصت ١٩٠٠٠ وفي الجدول التالي عدد الحيوانات الواردة الى القطر المصري من السودان ومن البلدان الاخرى واكثرها للذبح

الفرق	١٩١٢	١٩١٣	
٤٧٦٦ -	١٥١٩٠	١٠٤٢٤	بقر
١٠٧٠٠+	١٠٩٥٨٦	٩٨٨٨٦	غنم ومعزى
٥٩٣٤+	١٢٤٧٧٦	١٠٩٣١٠	المجموع
٣٤٦٣ -	٣٧٠٦٨	٣٣٩٠٥	بقر وجاموس
٢٧٥٠٢+	٢٨٤١٠١	٣١١٦٠٣	غنم ومعزى
٦٦+	١١٣٧	١٢٠٣	خنازير وغيرها
٢٤١٠٥+	٣٢٢٣٠٦	٣٤٦٤١١	المجموع

نقق ١٨٢٤ بطاعون المواشي سنة ١٩١٣ أي نحو ١٤٠ في المئة وكان مما حقق ٤٢٠ في المئة سنة ١٩١٢

وقد بلغ عدد المواشي التي وقيت بالتلقيح المزدوج منذ أول استعماله في يوليو سنة ١٩١٢ الى آخر السنة التالية ١٨٦٠٠٠. وبلغ عدد المواشي التي نفقت بعد التلقيح المزدوج وفي جلته ما حقق مدة انتشار الوباء في هذه الآونة ٢١٠٠ أي ١٣ في المئة

وظهر من التجارب في المواشي التابعة لمصلحة الدومين ان التلقيح المزدوج يقي المواشي ثمانية عشر شهراً ونصف شهر على الأقل

الباب الثالث

الاشغال العمومية

١٤ - الري

جاء فيضان سنة ١٩١٣ اوطأ جداً من متوسط الثلاثين السنة الماضية ولم يظهر من مناسيب النيل في بداية سنة ١٩١٣ ان ايراد الماء الصيفي سيكون كافياً ولولا المقدار الزائد الذي حجز في خزان اصوان بواسطة تعليته لقصر الماء عن الحاجة ولذلك فقد اثبتت هذه السنة ان تسميك الخزان وتعليته اتيا في وقتها وثبت ايضا انه لا بد من خزن مقدار أكبر من الماء لسد الحاجة في السنوات التي يقل فيها الفيضان كثيراً ولري ما يمكن استيعاؤه من اراضي البور

وابتداً الاخذ من الماء المخزون في ١٠ مارس ودام الى ٣١ يوليو وهو ميعاد متأخر جداً اي دام الاعتماد على الماء المخزون ١٤٤ يوماً والغالب ان لا تزيد هذه المدة على مئة يوم . ومع ذلك لم توجد صعوبة كبيرة في اعطاء الماء الكافي للري حتى اول يوليو الا اياماً قليلة في شهر ابريل حينما زاد الطلب على الماء لزرع القطن

وفي مدة القسم الاول من الصيف كان الماء يوزع بالدقة ويكتفى باقل ما يلزم منه ثم ظهر ان هذا التدقيق كان لازماً جداً لان الفيضان جاء متأخراً أكثر من كل فيضان معروف تاريخاً لانه جاء بعد الميعاد بشهر كامل ولذلك وجدت مشقة كبيرة في توزيع المقدار الكافي بالسواء مدة شهر يوليو واوائل اغسطس رغمًا عن كثرة الماء المخزون في الخزان ولم يكتف الفيضان بأنه جاء متأخراً بل جاء متغيراً جداً في عمق الماء الجاري في النيل وكانت النتيجة العامة ان فيضان سنة ١٩١٣ جاء اوطأ فيضان عُرف مقداره

وكان الفيضان الواطيء في السنين الماضية رزينة كبيرة تسبب مجاعة في البلاد ولولم يبلغ الحد الذي بلغه الفيضان الماضي من الوطوء . والغالب ان الفرق بين الفيضان الجيد وغير الجيد يقوم بالارتفاع الذي تبلغه تدرجات الفيضان لا بمقدار الماء ولذلك فكل وسيلة تمكن من اجراء الماء مدة كافية على ارتفاع كاف تصير ماء الفيضان كافياً ولو كان من اوطأ الفيضانات وللوصول الى هذه الغاية مدت الترع في اول عهد الاحتلال الى ابعد ما تصل اليه

جنوباً لكي يجري الماء فيها من أماكن عالية فيغمر الحياض التي تروى بها . ثم ظهر ان تمديد الترع كذلك لا يكفي وحده لمنع الشرق اذا كان الفيضان منخفضاً ولذلك بنيت القناطر في أماكن مختلفة لتحبز مياه الفيضان وترفع منسوبها فوق القناطر فتأخذ منها الترع الجانبية على الشفتين على منسوب كافٍ

وهذه القناطر بُنيَ أطيان القطر من كل الطوارئ تقريباً ولكن القسم الشمالي من مديرية فنا وكل مديرية جرجا ومساحة ذلك كله ٦٠٠ ٠٠٠ وبعض حياض قليلة صغيرة في مديرية اصوان والجزائر الصغيرة التي في مجرى النيل هذه كلها لا يزال رطباً متوقفاً على ارتفاع الفيضان . ولذلك نتج عن انخفاض الفيضان الماضي انخفاضاً غير عادي ان الماء لم يرتفع ارتفاعاً كافياً حتى يجري في الترع التي تروى منها الأماكن المشار إليها في نحو ٤٠٠ ٠٠٠ من غير ري ولا يمكن منع حدوث ذلك ثانية إلا بنفقات كثيرة طائلة وحدوثه نادر الوقوع جداً ويحدث بعد فترات طويلة . وانشاء قناطر ترفع مياه النيل حتى تجري في ترعة سوهاج التي تروى أكثر مديرية جرجا يكلف مليون جنيه على الأقل ويمكن انشاء هذه القناطر بعد انجاز الاعمال التي هي اهم منها

والارض التي بقيت شرقاً لما تقدم لم تزرع كما كانت تزرع عادة بل زرع جانب كبير منها بالآبار والآلات الرافعة فاشتغل برعها كثيرون ولولا ذلك لبقوا بلا عمل وكان للفيضان الواطئ نتيجة أخرى تدعو الى الخوف لانه تبعه انخفاض في مناسيب الماء أكثر من المعتاد في فصل الربيع وهذا يستلزم ان يكون الماء الصيني اقل جداً من المعتاد وقد ذكرت في تقريري السابق انه يُحتمل ان تدعو الحال الى عمل شيء يوقى به القطر من هذا المحذور واشترت الى بناء سد في البحر الابيض على مقربة من جبل اولي وان الحاجة قد تدعو الى ذلك . وهذا السد لا يكفي وحده لكل حاجة القطر المصري اذا تم استيفاء كل اراضي الوجه البحري القابلة للزراعة وتم تحويل ري الحياض الى ري صيني في كل الوجه القبلي ولكنه بُني بالحاجة من الآن الى سنين كثيرة وقد لا يكون من حسن التدبير انشاء هذا السد اذا اريد به مجرد زيادة الماء الصيني في القطر المصري لان الحل الحقيقي لهذه المسألة يقوم على ما يظهر بمعالجة النيل حيثما يخرج من البحيرات الكبيرة لكي يجري فيه مقدار كافٍ من الماء دائماً . ولكن المكان الذي اخير لانشاء السد يصلح لان يتحكم فيه بالنيل على نوع ما لمنع امواج الفيضان العالية جداً من النزول في النيل ولذلك فالخطة تقضي بانشاء هذا السد لترضين الاول وهو المقصود بالذات منع ضرر الفيضان الفائق الحد والثاني

صيرورته خزاناً لحزن الماء فوقه ولكن انشاءه لا ينبغي عن الاعمال اللازمة للتحكم بالمياه عند مصادر النيل في البحيرات الكبيرة لاجل حل مسألة الري الصيفي لكل القطر المصري حينما يتم استيحاء كل الاراضي الصالحة للزراعة . وقد سبر مجرى النيل حيث يراد انشاء هذا السد فوجد فيه صخر صلب نوباً على عمق معتدل . ولم يتحضر الرسوم التفصيلية حتى الآن ولكن ينتظر ان تنقأ هذا العمل تكون اقل من مليون جنيه

١٥ - اعمال جديدة في الري

(١) مشروع صرف اواسط الغربية

بلغ ما حفر باليد لاصلاح المصارف في غضون السنة ١٣٧٣ ٣٤٠ مترًا مكعباً وكل هذه الاتربة تقريباً حفرت من غير ان تعمق المصارف التعميق المطلوب وما سيوفر منها بعد ذلك يكون تحت الماء ويحفر بالكراكات وستكون اجرة حفر المتر منه اقل من اجرة الحفر باليد

والكراكات المستعملة الآن وهي ١٣ كراكة اتمت حفر ٥٩٢٠٠٠ متر مكعب في غضون السنة

وابتداء العمل في مباني السلاهيب وهي تشمل مطارة كبيرة تحت المصرف العمومي وقنطرة غما من بحر طيره الى هذا المصرف وقد تقدم تقدمًا حسنًا وتم انشاء خط لسكة حديد الثلثا الضيقة من براري الحامول (السلاهيب) الى خاشا حيث يراد اقامة الطلبات وفتح هذا الخط في شهر يونيو الماضي والعمل جارٍ في وضع مواسير من الخرسانة المسلحة في كل المصارف والترع مع عملية الحفر

وينظر الآن في الاساليب اللازمة لري الاطيان التي تنجر فيها المصارف لصرفها حتى يؤخذ باصلاح الري حالاً ثم المصارف

وبلغت الاموال التي صرفت في بحر السنة ١٣٨٥٥٥ ج ٠ م وكل ما صرف حتى الآن ١٨٢٦٦١ ج ٠ م

(٢) مشروع صرف البحيرة

بلغ ما حفر باليد في الصيف الماضي من المصارف التالية وهي مصرف الموم وابو حمص

ودمنهور وابو المطامير وزاوية صقر وحوش عيسى وابو الزرازير ١٤٠٠٠٠٠ متر مكعب .
واقیم ٣٤ كبريًّا جديدًا وغير ٥٥ سحارة وقناة الخ
واشتغلت ست كراكات في مصرف العموم والشراشرة والنوبارية فحُفرت ٧٣٨٠٠٠
مترًا مكعبًا وكانت كلٌّ منها تخفر نحو ٨٠٠ متر مكعب في اليوم مدة عشر ساعات
وأُتي بكراكة مائية من السودان الى الاسكندرية في اواسط ابريل تخفر في اليوم
٧٠٠٠ متر مكعب اذا اشتغلت عشر ساعات لكي تساعد الكراكات المار ذكرها وللحال دُرع
في تركيبها فانزل جسمها في آخر اغسطس وهي الآن مستعدة تقريبًا للعمل
وقد تم ثلاثة ارباع المجرى الذي حفر لتجري فيه المياه من طلبات للكس وسيلخ طوله
٩٦٠ مترًا

وبلغت المصروفات في غضون السنة ١٢٨ ٦٥٠ ج ٠
وجرى العمل بهمة في درس مشروعات الري والصرف في هذه الجهة فوق الاعمال
المار ذكرها

(٣) اعمال تحويل الحياض

استمر العمل في دفع تعويض الحفر والردم . واشتغلت مصلحة الري في درس توزيع ما
يزيد من المياه الصيفية في الوجه القبلي اتباعًا للمشروع الذي يراد به ري ١٢٥٠٠٠ فدان ربيًا
صيفيًّا فوق ما يروى الآن ويقوم هذا العمل بفحص الطلبات التي قدمت من الشركات
والملاك لاخذ رخص بوضع آلات رافعة
وانتهت العناية في الوجه المجري الى معرفة مناسيب الاراضي التي تصرف في مصرف
بحر البقر في الشرقية . وقد اشتغل رجال الري بالاتفاق مع رجال المساحة وتبين النتيجة
في خريطة عامة للقطر المصري تظهر فيها مناسيب الارض . وتشتغل نظارة الاشغال الآن
في اعداد هذه الخريطة

١٦ - السكك العمومية

- انشئت السكك الجديدة التالية في غضون السنة على نفقة مجالس المديرية وهي
- (١) سكة من بنها الى منية القمعج في القليوبية والشرقية
 - (١١) سكة من بيله الى ظيره في الغربية

ومجموع طول هاتين السكتين نحو ٢٨ كيلومتراً ونفقة انشائهما ١٣٨٣٩ ج ٠ م٠
فنفقة كل كيلومتر ٤٩٨ ج ٠ م٠ والعمل جارٍ في انشاء سكتين اخريين من بليس الى شبين
القطاير ومن الجمالية الى المطرية . ويُنظر الآن في انشاء سكة من بنها الى طنطا ومن بنها
الى ميت غمر والنصورة ومن محلة روج الى المحلة الكبيرة
واستمر العمل في رصف السكة من القاهرة الى الاسكندرية وذلك من طرفيها معاً

١٧ - القسم الميكانيكي

زاد عمل هذا القسم زيادة كبيرة فبلغ عدد الرخص التي اعطاها في غضون السنة لادارة
الوابورات ١٧٥٧ وكان ١١٣٦ سنة ١٩١٢ فالزيادة ٦٢١ رخصة ومن ذلك ٥٠٨ رخص
لوابورات الري يقابلها ١٩٨ رخصة سنة ١٩١٢ فالزيادة في رخص وابورات الري ١٥٧ في
المئة وهذا يدل على ان اقسام الري اشتغلت كثيراً في بحث مطالب الذين طلبوا الرخص
بالآلات الرافعة .

وكل الآلات الزافعة التي كانت تديرها مصلحة الري ملئت ادارتها للقسم الميكانيكي
من اول السنة

١٨ - المباني الاميرية والكباري

جري العمل سنة ١٩١٣ في المباني الاميرية التالية وهي

مدرسة طنطا الثانوية

مستشفى الخانكة (ثلاثة اجنحة جديدة)

مدرسة المعلمات في بولاق

سقوف واطئة في الاتكشانة

مستشفى قنا

محكمة اسيوط

مدرسة اسيوط الثانوية

سجين بنها

وبلغت النفقات نحو ٢٩٨٠٠٠ ج ٠ م٠

والتصميم العمل في انكبرى الجديد في الجزيرة على اتمام اساساته واقامة المباني الحجرية بسبب تأخر وصول مواد الصلب (الفولاذ) من انكلترا . ثم انت صفايح الحديد الحاملة لكبرى قصر النيل كانت في حالة سيئة فدعت الحال الى اصلاحها وأصلحت في غضون الصيف

١٩ - المتحف العربي وحفظ الآثار العربية

اتفقت لجنة حفظ الآثار العربية ١٥٥٠ ج ٠ م في السنة الماضية . ومن ام المباني التي اشتملت بحفظها جامع السلطان حسن وجامع عبد الباسط وجامع جمال الدين وجامع الاستدار وجامع السلطان قلاوون وقد كُتبت في الجامع الاخير نقوش جميلة من الجبس . ومن الكنائس القبطية كنيسة العذراء وانباشودا وابو صرجه وهي في مصر القديمة والدير الابيض في سوهاج

واضيف الى دار التحف العربية مجموعة من الزجاج المدهون بالطينا والخزف والبرنز والسلاح وهي هبة من دولة البرنس يوسف كمال

٢٠ - مصلحة الآثار المصرية

نضمن اعمال السنة الماضية تقوية هيكلى القرنة وهيبة في الواحة الخارجة والنقب عن هيكل امون في الكرنك ومدافن سفارة في جوار مصطبة كاجمكاى ومروروكا واقسام من هيكل ادفو وهيكل اسنا واخيراً تزج ملكية بعض البيوت في الخرابة المدفونة للنقب عن هيكلى سني الاول وايدوس

وقد عمل بالقانون الجديد لحفظ الآثار من غير تمب ويرجى ان مصلحة الآثار تتمكن بالمواظبة من ابطال ما منع من المتاجرة بها . وقد كان من نتائج هذا القانون ان المصلحة زادت الاماكن التي تحفظ الآثار فيها فقد انشئ ثلاثة متاحف صغيرة في اسبوط وطنطا والمنيا والفضل في انشائها لبعض الاعيان . هذا عدا المتحف الذي انشأته شركة قناة السويس منذ سنوات في الاسميلية والمتحف الذي انشأته الحكومة في جزيرة اصوان في السنة السابقة . اما متحف اسبوط الذي تبرع ببنائه وتمتعه احد اعيانها الكرماء وهو سيد بك خشبه فيجب ان يكون مثالا لتزغيب الكرماء على انشاء متاحف مثله في المديرية

الباب الرابع

في المعارف

٢١ - كلام عمومي

في القسم من هذا التقرير الخاص بمجالس المديرية كلام واف عن اعمالها المتعلقة بالتعليم . فان التعليم الادبي في المديرية صار منوطاً بهذه المجالس . وكل المدارس التي ادارتها مجالس المديرية سنة ١٩١٣ تولت نظارة المعارف تفتيشها . وسيتقى تحت ادارة نظارة المعارف جانب من المدارس الاولى التي يتفق عليها من اوقاف تديرها نظارة الاوقاف . والتعليم جارٍ في هذه المكاتب بانتظام تحت ادارة معلمين مؤهلين للتعليم وبحسب بروجرام معين وفيها اللوازم المدرسية والنظام المدرسي المطلوب وتلاميذها يجازون درجات التعليم المختلفة من غير ان تأخروا تأخراً غير عادي . وفي الجدول التالي عدد التلامذة في المدارس المختلفة التي تديرها نظارة المعارف رأساً والمدارس التي تتولى تفتيشها فقط

(١) المدارس التي تديرها نظارة المعارف

المدارس				عدد التلاميذ عدد التلميذات المجموع			
(١) المدارس الاولى							
١٤٢	٨٧٨٩	٥٢٣٨	١٤٠٢٧				
٢	١١٥	١٦٧	٢٨٢				
١	٠	٥٣	٥٣				
٣	٦٥٢	٠	٦٥٢				
(٢) المدارس العليا							
٣٤	٧١١٩	٤٩١	٧٦١٠				
٦	٢٥٣٢	٠	٢٥٣٢				
٥	١٥٩٤	٠	١٥٩٤				
٥	١٠٢١	٤١	١٠٦٢				
٠	٤٧	٥٥	٥٢				
١٩٨	٢١٨٦٩	٥٩٩٥	٢٧٨٦٤				

(٢) المدارس التي تحولت نظارة المعارف تفتيشها

المدارس	عددها	تلاميذها	تعليماتها	المجموع
(١) المدارس الأولى				
مكاتب سكة الحديد	٠٠٦	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مكاتب مجالس المديرات	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الكتاتيب الخصوصية ذات الاعانة	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
المدارس المتولية التابعة لمجالس المديرات	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مدارس مجالس المديرات لتعلم معلمي الكتاتيب	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
اصلاحية الحكومة	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مدارس صاعية وزراعية تابعة لمجالس المديرات	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مدارس صناعية وزراعية خصوصية	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
(٢) المدارس العليا				
مدارس ابتدائية عالية تابعة لمجالس المديرات	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مدارس خصوصية ابتدائية عالية	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مدارس ثانوية تابعة لمجالس المديرات	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مدارس ثانوية خصوصية	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مدرسة الفنون (خصوصية)	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مدرسة تعليم الممرضات والفطائل	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
تلاميذ يدرسون في أوروبا على نفقة مجالس المديرات وغيرها	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
تلاميذ يدرسون في أوروبا على نفقتهم	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
المجملة	٤٤٩٣	٢٣٧٤٣٤	٢٥٨٦١	٢٥٣٢٩٥

٢٢ - التعليم الابتدائي

كان في مدارس الصبيان الابتدائية التابعة لنظارة المعارف ٧١١٩ تلميذاً سنة ١٩١٣ فزاد عددهم عما كان سنة ١٩١٢ زيادة طفيفة وأكثرهم كانوا يحضرون الدروس فكان متوسط عدد الحضور ٩٦ في المئة من عدد المقعدين في الدفاتر وقد اقلقت النظارة مدرستها الابتدائية في قنارجيا على الاسلوب الجديد الذي من مقتضاه جعل مدارس المديرات تشارك الحكومة في التعليم . وادخل تلامذة مدرسة قنا في مدرسة مجلس المديرية هناك

وتنوع بروجرام مدارس الحكومة قليلاً في العام الماضي فأدخل فيه تعليم علم الميجين في السنة الثالثة والرابعة

وقد جاء في التقارير السابقة تفصيل ما اتخذ من الوسائل لتعليم اولاد الاقباط التعليم الديني ويسرني ان اقول الآن ان ٩٠ في المئة من اولادهم يتعلمون التعليم الديني من معلمين اقباط كقسم من بروجرام التدريس القانوني

وقد ابدل جماعة من المعلمين الموقتين بمعلمين حائزين على دبلوما التدريس من مدارس علم التعليم جرباً على الطريقة التي اتبعت في السنوات الماضية . والمعلمون الموقتون الذين ابدلوا بغيرهم استخدمتهم مجالس المديرين او استخدموا في مدارس خصوصية

وكان عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية سنة ١٩١٣ أكثر ما بلغ الى الآن فانه بلغ ٦٦٢٨ اي زاد ٥٧٢ عما كان في السنة السابقة وهم من المدارس التالية

١٦٣٠

من المدارس التابعة لنظارة المعارف

٤٠٠٥

من مدارس اخرى أكثرها خصوصي

٠٩٩٣

من الذين درسوا في بيوتهم

والجمله ٦٦٢٨

وبلغ عدد الناجحين منهم ٤٨ في المئة وكان في العام السابق ٤٦ في المئة . وكان بين المتقدمين للامتحان ٦٢ بنتاً فنجح منهن ٣٠ . وكان متوسط عمر الناجحين كلهم ١٦ و ١٥ تلامذة مدارس الحكومة وحدهم ١٥

٢٣ - التعليم الثانوي

ان الرغبة في التعليم الثانوي التي أشير اليها في التقارير السابقة لم تقل رغمًا عن التوسع في التعليم التجاري والصناعي والزراعي المتوسط بين التعليم الابتدائي والثانوي . وقد زاد الآن عدد التلامذة الذين اتموا دروسهم الثانوية ولذلك ارتفع متوسط الدرجة التي تطلب من التلامذة حتى يستطيعوا دخول الكليات الفنية وصار في الامكان استخدام شبان ارقى عملاً في دواوين الحكومة ولوفي وظائف صغيرة

وقد تقدمت مدارس الحكومة الثانوية في السنوات الثلاث الاخيرة تهاً متوالياً ففي سنة ١٩١١ كان عدد هذه المدارس خمساً وكان فيها ٢١٦٠ تلميذاً وسنة ١٩١٢ صارت ستاً وبلغ عدد تلامذتها ٢٤٨٥ وقد بلغ عددهم في العام الماضي ٢٥٣٢ . وزاد عدد التلامذة في

المدارس المصرية الثانوية الخصوصية في هذه المدة من ٢٤٠٠ سنة ١٩١١ الى ٢٦٠٠ سنة ١٩١٢ و ٢٨٠٠ سنة ١٩١٣ واذا اضفنا الى ذلك التلامذة المصريين الذين يتعلمون في المدارس الاجنبية الثانوية بلغ عدد التلامذة المصريين في كل المدارس الثانوية لا اقل من ٦٣٠٠. وسبب هذه الزيادة الحديثة في مدارس الحكومة هو اضافة فرقة جديدة الى مدرسة طنطا واربع فرق الى مدرسة رأس العين

ذكرت في تقريرى السابق ادخال طريقة جديدة تمكن نظارة المعارف من تفتيش المدارس الثانوية الخصوصية وقد بلغ عدد المدارس التي قبلت ذلك ستاً وهي الآن تحت مراقبة نظارة المعارف وثلاث منها وهي المدرسة الالهامية ومدرسة الاقباط الكبرى في العاصمة ومدرسة المساعي المشكورة في شبين الكوم تأخذ كل منها ٥٠٠ ج. م اعانة حسب الترتيبات الجديدة التي وضعت في شهر اغسطس الماضي ومن مقتضاها ان تعطى اعانة سنوية للدارس التي تعلم تعليماً ثانوياً كاملاً حسب بروجرام نظارة المعارف او حسب بروجرام آخر حسبته نظارة المعارف مساوياً لبروجرامها. والاعانات على نوعين نوع من قبيل رأس المال لمعلم خاص ونوع من قبيل النفقات المدرسية وهذا الاخير لا يزيد على ٥ جنيهات لكل تلميذ او ١٠٠٠ ج. م للمدرسة. والاعانات التي اعطيت سنة ١٩١٣ كانت من النوع الاول وانفقت في اصلاح بناء المدارس وادواتها وقد استلزمت زيادة النفقات من قبل اصحاب تلك المدارس انقسم

والقوانين محفوظة جيداً في المدارس الثانوية وقد انتفى من هذه المدارس ما ظهر فيها منذ بضع سنوات من الاضطراب. ومما يسر أيضاً ان عدد التلامذة في الفرق المختلفة ينقص تدريجياً ولكنه لا يزال كثيراً مع ان عدد تلامذة المدارس قد زاد. ومتوسط عمر التلامذة أخذ في القلة أيضاً وزاد عدد التلامذة الداخليين في المدارس الثانوية الخمس في القاهرة والاسكندرية زيادة كبيرة. وزاد أيضاً الاقبال على الرياضة البدنية ولكن لا تزال الحاجة ماسة الى اساتذة قادرين على جعل التلامذة يزدون رغبة في الرياضة البدنية عن علم بفوائدها

وكانت نتائج الامتحان لتبيل الشهادة الثانوية موجبة للرضا ولا سيما في تلامذة المدارس الاميرية. وزاد النجاح أيضاً في بعض المدارس الخصوصية. وقد كانت الزيادة مضطردة مدة السنوات الخمس الماضية في عدد طالبي الامتحان في القسم الاول ولا سيما من المدارس الخصوصية فتقدم التلامذة من ٣٩ من هذه المدارس سنة ١٩١٣ مع انه تقدم من ثنائي

مدارس فقط سنة ١٩٠٩ . وقد بلغ عدد المتقدمين للقسم الاول ٢٤٣٢ وكان ١٨٣٥ سنة ١٩١٢ . ونجح منهم ٩٦٢ اي ٤٥ في المئة اما المتقدمون للامتحان في القسم الثاني من المدارس الاميرية ومن المدارس الخصوصية فلم يزد عددهم منذ مدة ولكن الذين نجحوا منهم هم ٥٦ في المئة زاد عددهم كثيراً عما كان في السنوات الاخيرة وبلغت الزيادة ٢٣ في المئة عن سنة ١٩١٢ . وهذه النتيجة تدل على تقدم في درجة استعداد الطلبة وتأهلهم سببها بنوع خاص التقدم المدرج في المدارس الخصوصية . ونجح المتقدمون للامتحان في القسم العلمي أكثر مما نجح المتقدمون للامتحان في القسم الادبي كما كانت الحال قبلاً في الغالب . وانشاء التلامذة واجوبتهم كانت في الغالب مشوبة بالنقص في الاستدلال المنطقي وتنسيق الافكار وسقم الخط وخطأ التهجئة وظهر ان كثيرين من الطلبة يعرفون كلمات كثيرة ولكنهم لا يحسنون اختيارها ووضعها في اماكنها اللائقة بها فانهم يكثرون من الاعتماد على قوة الذاكرة ويقللون من الاعتماد على قوة الحكم . وبلغ عدد الذين نالوا الشهادة الثانوية ٦٥١ وكان ٣٦٧ سنة ١٩١٢ وهذه الزيادة تدعو الى النظر في الجداول التالية التي يظهر منها كم من التلامذة الذين نالوا الشهادات واضطروا على متابعة الدرس وكَم منهم وجدوا عملاً يعملون به

القسم الاول

الذين يتقون دروسهم في القصر المصري	المجموع
في مدارس الحكومة	٥٢٣
في المدارس الخصوصية	٣٠٩
الذين يدرسون في بيوتهم	٨٣٧
الذين يتقون دروسهم في الخارج	٠٠٠
في سورية	٠٠١
الذين استخدموا	
في دواوين الحكومة	٣٧
في غيرها	٣٤
الذين بلا عمل	٠٧١
	٠٥٠
والجمله	١٥٩

القسم الثاني

الذين يتحون دروسهم في القطر المصري	المجموع
في مدارس الحكومة العليا	٣٢٩
في المدارس الخصوصية العليا	٠٠٦
الذين يدرسون في بيوتهم	٣٣٨
الذين يتحون دروسهم في الخارج	
في بريطانيا العظمى	٣٠
• سورية	١٠
• فرنسا	٠٩
• اميركا	٠١
• المانيا	٠١
• سويسرا	٠١
الذين استخدموا	٥٢
في دواوين الحكومة	١١٩
• غيرها	٠٢٣
الذين بلا عمل	١١٤
والجمله	٦٤٦

٢٤ - تعليم البنات

ان ما كان من المقاومة لتعليم البنات والكرامة له كاد يزول تماماً وقد زادت الرغبة في تعليمهن . والحكومة باذلة جهدها لكي تلبى طلب الجمهور من هذا القبيل ومهتمة باتمام ذلك على منهاج قوم . وليس للنساء في مصر عمل يملن به خارج بيوتهن سوى خدمة بنات نوحهن . ولذلك وجب ان يقصد في تعليمهن اعدادهن للقيام بالاعمال البيتية اما من حيث التعليم الاولي فنظارة المعارف ساعية منذ سنوات في تحويل بعض مكاتب الاوقاف التي يعمل فيها الصبيان والبنات معا الى مكاتب للبنات خاصة . فحوت كذلك ١٧ مكتبة فيها الآن ٢٧٣٦ بنتا و ٨١ معلقة ٦١ منهن تعلمن في مدارس المعلمات .

ويعلم في هذه المدارس كلها الخياطة والتطريز ومبادئ الميخنة . وادخل في بعضها تعليم الاطفال على سبيل التجربة ويعلم في اربع منها الطبخ والغسل . وسيم تعلم هذه المواضيع العملية كل مكاتب البنات متى سمحت الفرص . وفي مدرسة تعليم معلمات الكتاتيب في بولاق ١٦٧ تلميذة يتعلمن لكي يعلمن وكان فيها ١٠٩ سنة ١٩١٢ و ٦٩ سنة ١٩١١ . و ٣٩ من تلميذاتها الآن يتعلمن ليصرن معلمات في التدبير المنزلي وقد وسعت هذه المدرسة ايضاً وفتح مدرسة مثلها في الاسكندرية في سبتمبر المقبل . وفي المدرسة المنزلية في القبة ٥٣ تلميذة اما من حيث التعليم الابتدائي فالمدرسة السنية ومدرسة عباس مملوكتان وقد بلغ عدد تلميذاتهما ٤٩١ تلميذة وفيها كل ما يلزم لتعليم الطبخ والغسل وادارة المنزل . وفي المدرسة السنية ٤١ تلميذة وكان فيها ٣٦ تلميذة سنة ١٩١٢ و ٢٨ سنة ١٩١١ . وفي بلاد الانكليز اربع تلميذات مصريات يتعلمن كيف يعلمن الاطفال (في ما يسمى كندرغارتن اي بستان الاطفال) وواحدة تدرس لتتال دبلوما التعليم من جامعة كبرج . وبنى الآن في الاسكندرية مدرسة ابتدائية كبيرة للبنات ومدرسة كلية لتعليم معلمات التعليم الابتدائي وتدير مجالس المديرات ٢٩ مكتباً للبنات ومدرستين منزليتين وثلاث كليات لتعليم معلمات الكتاتيب و ١٥ مدرسة ابتدائية للبنات . وكان الامتحان للشهادة الابتدائية مشتركاً بدخلة الصبيان والبنات وتقدم اليه في العام الماضي ٦٢ تلميذة نجح منهم ٣٠ . ولكن جعل الامتحان الآن للبنات وحدهن . ويتضمن امتحاناً عملياً في الطبخ والغسل والخياطة والتطريز وامتحاناً كتابياً في الميخنة وتدبير المنزل وسيكون لهذا الترتيب شأن كبير في القطر كله لان مدارس مجالس المديرات والمدارس الخصوصية تطبق تعليمها الابتدائي على هذا الامتحان

٢٥ — التعليم الزراعي والصناعي والتجاري

في تقرير السنة الماضية وصف مختصر لنظام هذه المصلحة وعلاقتها الشديدة بمجالس المديرات . وقد امتازت سنة ١٩١٣ بالتوسع المستمر في المدارس المرتبطة بهذه المصلحة وما قرر القرار عليه من نقل ادارة المدارس الزراعية وتفتيشها الى نظارة الزراعة التي تألفت حديثاً

ومن اوجه الترفي التي حدثت في العام الماضي في التعليم الزراعي اضافة مبان جديدة الى المدرسة الزراعية المتوسطة في مشهور واتمام تنظيمها وقد صارت مستعدة الآن لقبول

٤٠ تليذاً في كل سنة في سني التعليم الثلاث . وتحولت مدرسة الغرية التابعة لمدرسة دمنهور الصناعية الى مدرسة زراعية متوسطة لتسعين تليذاً وتمت الرسوم لبناء مدرستين متوسطتين من هذا النوع في السنطة والزقازيق . والعمل جارٍ في بناء المدرسة الاولى . وفتحت مدرسة جديدة من مدارس العزب في المتصورة بناية مجلس مديرية الدقهلية ومساعدة مصلحة التعليم الزراعي والصناعي وستكون مدة التعليم فيها ثلاث سنوات وتكون مستعدة لقبول ١٢٠ تليذاً . وانشئت مدرسة اخرى من هذا النوع في بيلواحي فرع من مشروع اصلاح الاراضي وتعميرها التابع لمجلس مديرية الغرية . ولهذه المدرسة اصول خاص بها على نوع ما وهي تعلم تلامذتها مجاناً وقد تمت الرسوم اللازمة للمدرستين من هذه المدارس في المنيا وابوتيج ومعمل للمرس طبائع الحشرات في مدرسة الجزيرة الزراعية وابتدأت مدرسة صناعية كبيرة في طنطا ومدرسة للحياكة في المحلة الكبرى ويراد انشاء مدارس صناعية في المنيا والسنطة والزقازيق حسب مشروع مجالس المديريات المذكور آنفاً وتقدم التعليم التجاري باقامة مباني فسيحة للمدرسة التجارة العليا . ووسع البناء الذي كانت تشغله المدرسة العليا والمدرسة الوسطى واعطي كله للمدرسة الوسطى . وقد تم تنظيم هاتين المدرستين الآن واضيفت اليها سنة ثالثة

وتظهر كثرة الطلب على التعليم الصناعي بكل انواعه من ان ١٤٨٠ طالباً طلبوا الدخول في المدارس المشتركة لاختلاف الانواع التابعة لمصلحة التعليم الصناعي حيث لا اماكن لاكثر من ٥٤٢ طالباً

ان نقل التعليم الزراعي الى نظارة الزراعة خطوة مهمة في هذه المصلحة التي اتسع نطاقها سريعاً من حين تولي ادارتها المسترشدني واز سنة ١٩٠٧ فانها كانت حينئذٍ مقصورة على مدرسة واحدة في الجزيرة وقد صار لها الآن ١١ مدرسة (مدرسة كلية عليا فيها ١٨٤ طالباً ومدرستان متوسطتان فيهما ١٥٤ طالباً وثمانية من مدارس العزب فيها ٢٤٢ طالباً) و ٦ مكاتب او مدارس اولية فيها قسم للتعليم الزراعي . ومدارس اخرى تبني الآن . وتقدم للامتحان من كلية الزراعة العليا ٣٠ طالباً سنة ١٩١٣ فنجحوا كلهم ونالوا الدبلوما وهذا دليل على ان تعليمهم كان على تمام المراد . ويسرني ان اقول ان كل هؤلاء تهرّبوا وجدوا مراكز مناسبة لهم . والمصريون يرغبون في التعليم الزراعي ولا يزال ما بلغة هذا التعليم من الانتظام العملي قابلاً للاتساع جداً اذا بذلت مجالس المديريات همته في معاضدة رجال الحكومة ومدرسة الصناعة الخديوية في بولاق ومدرسة الهندسة في الجزيرة تمثلان التعليم الصناعي

المتوسط والاعلى . وادارة اثنين المدرسين حسنة وهما أخذتان في الاتساع في عدد تلامذتهما ولوائج دروسهما . وتدلّ الظواهر على نجاح ما أدخل من التعليم العملي ولا سيما فتح مهمل جديد في مدرسة بولاق لآلات الخياط والحراة والآلات الكهربائية ويرجى ان يتسع نطاق هذا العمل وتزيد فوائده العلمية

والورش التي تديرها هذه المصلحة في بولاق واسيوط والمنصورة جارية جريا حسنا في عملها . وفي جهات مختلفة من البلاد ١٤ مدرسة أخرى من هذا النوع تديرها مجالس المديرين او الجمعيات الخصوصية . وهذه المدارس الصناعية صالحة بنوع خاص للقيام بمجاهات الاماكن التي انشئت فيها . وقد توطدت اركانها الآن وامم ما يطلب منها ان تقوي نظامها وتعلمها وتجعل لها شأنا في الصنائع المحلية . ولا يزال الاقبال عظيما على هذه المدارس والغالب ان عدد طلاب السخول اليها يكون ضعي الاماكن الفارغة فيها او ثلاثة اضعافها . واشد الرغبة هو في الصناعة الهندسية ولا سيما تركيب الآلات وتشغيلها . وتهتم المصلحة في احياء الصنائع الوطنية التي أهملت ومراقبة مستقبل التلامذة بعد خروجهم من المدارس . ويميل التلامذة ان يذهبوا الى القاهرة او الاسكندرية للتفتيش عن عمل يملونه فيها بدلا من ان يسعوا ليجدوا عملا في بلادهم وقد بذلت الهمة لمقاومة ذلك بجعل المدارس مراكز يقصدها طالبو العمل حينما يحتاجون الى عامل متعلم ويستشيرونها في جلب الآلات والادوات الجديدة الى ورشهم وفي عمل ما فيه صعوبة خاصة من الاعمال

وتحسين الصنائع الوطنية من أم الاعمال واذا اقتضت الصناعة مهارة في العمل فالمدارس الصناعية تقوم مقام التمرن في المعامل . وقد عرفت الآن انها تخرج صناعات اوفر من الصنائع الذين يتعلمون في الورش البلدية لان اكثر هذه الورش الا ما كان منها في المدن الكبرى لا يزال يستعمل اساليب قديمة جدا . ويرجى انه لا تخفى سنون كثيرة حتى تخرج صناعات ماهرة في الهندسة والخياطة والسكافة والخياطة

ومن امثلة ما تم من هذا القبيل ادخال الانوال الجديدة في المحلة الكبرى بواسطة مدرسة الخياكة التي هناك ونجاح عمل البسط في نجع حمادي من تعلم هذه الصناعة في مدرستها الصناعية . ومن المشروعات التي ينظر فيها الآن انشاء معمل لورق الحزم والرزم في الوجه البحري من قش الارز ومدبغة على الاساليب الحديثة في المنصورة لاجل امتحان الاساليب الجديدة والجري عليها . وانشاء معمل ومدرسة لتنج في ديا طليكونا النموذجيا . فان فيها الآن نحو ٤٥٠٠ حائك ومنسوجاتهم مستعملة في كل القطر المصري وهي غالية الثمن ولكن طرق نسجها صارت

قديمة مهجلة فإذا انشئت مدرسة وضعت فيها الآلات الحديثة صارت مثلاً يجري الحاكّة على منواله فزيد منسوجاتهم جودةً ومقداراً وقد سرّني أن رأيت منهاجاً جديداً في التعليم الصناعي وهو المشغل البطرسي في القاهرة الذي انشأه تذكّاراً للمرحوم بطرس باشا غالي وهو مدرسة لتعليم البنات التفصيل والخطاطة والتطريز . وقد نالت هذه المدرسة اعانة من مصلحة التعليم الصناعي . وهي اول معهد اريد به تعليم البنات المصريات عملاً مخصوصاً . وقد اضيف اليها دكان يباع فيه ما تصنعه البنات فيها وبلغ ثمن ما يبيع فيه في السنة الماضية ٤٠٥ ج ٢٠ م

٢٦ — تعليم المعلمين

زاد الطلب كثيراً في العام الماضي للدخول في كليات تعليم المعلمين التابعة لنظارة المعارف عما فيها من الاماكن الخالية . ويظهر الآن أنه قد مضى الزمن الذي كان يصعب فيه ان يقبل الشبان المصريون على التعلم لاجل احترام التعليم و يبلغ عدد التلامذة الآن الذين يتعلمون في مدارس النظارة او في المدارس التي تراقيها النظارة هكذا

٩٦١	في مدارس النظارة
١١٢٩	في مدارس مجالس المديرية
٢٠٩٠	المجموع

فالمدرسة الخديوية لتعليم المعلمين من صف الابتدائية صارت مدرسة عليا بالغاء قسمها الواطيء وكان فيها ٢٣٥ طالباً نال ٢٨ منهم الدبلوما سنة ١٩١٣ وعين اكثرهم معلمين في مدارس الحكومة . وقد بلغت هذه المدرسة حالة من الارتقاء يسهل معها ان يخرج منها كل سنة عدد يزيد على حاجة مدارس الحكومة فيستخدم في مدارس مجالس المديرية والمدارس الخصوصية

ومدرسة المعلمين الناصرية التي تعلم معلمين من صف المشايخ وسع نطاقها وصار فيها ١٣ فرقة و ٣٥١ طالباً والذين نجحوا في الامتحان ونالوا الدبلوما استخدموا كلهم تقريباً للتعليم . وفي مدرسة عبد العزيز التي لتعليم المعلمين ١١٥ طالباً والمدارس التابعة لمجالس المديرية فيها ١٣ مدرسة لتعليم معلمي الكتاتيب و ٣ لتعليم معلماتها ولتولي نظارة المعارف مراقبتها

٢٧ - مدرسة الطب

دخل هذه المدرسة ٥٠ طالباً سنة ١٩١٣ ودخل مدرسة الصيدلة ١٠ طلاب وكان عدد الطلاب في المدرستين آخر السنة ٢٥٨ طالباً . وتال الدبلوما الطبية ٣٢ طالباً ودبلوما الصيدلة طالب واحد وذلك اصح من السنة السابقة التي لم يزل فيها الدبلوما سوى ١٦ طالباً من المدرستين

وقد زار المدرسة السر هنري موريس مندوباً من قبل مدرستي الاطباء والجراحين الملكيتين فاعطاه مرسومه بنوع عام من التعليم ونجاح التلامذة . وكان من نتيجة التقرير الذي كتبه ان اللجنة المتحدة اشارت على مدرستي الاطباء والجراحين الملكيتين ان تبيل التلامذة المصريين الذين يجتازون الامتحان في اي وقت كان ما كانت تفعله للتلامذة الذين يجتازون الامتحان امام مندوبيها . وهذا مما يسر ذكره لانه اعترف صريح بارتقاء درجة التعليم وبدقة الامتحان ولذلك لا يجب اذا عجز بعض التلامذة عن اجياز الامتحان ولكن عدد هؤلاء لا يتجاوز الحد كما بين من المقابلة التالية بين نسبة الساقطين في امتحان المجلس الانكليزي المتحد والساقطين في امتحان مدرسة الطب المصرية

نسبة الساقطين في المنة			
في الطب	في الجراحة	في علم التوليد	
٣٨٤٣	٣٩٤٨	٣٧٤٨	في المجلس الانكليزي المتحد ...
٢٧٤٧	٤٠٤٦	٣٣٤٣	في مدرسة الطب المصرية ...

وحيث ان مندوب مدرستي الاطباء والجراحين الملكيتين كان حاضراً في امتحان مدرسة الطب المصرية فالمقابلة بين نسبة عدد الناجحين منها ومن المدرستين الملكيتين تدل على كفاءة مدرسة الطب المصرية وتعود بالمدح على اساتذتها وقد زيد في السنة الماضية مساعد لاساتذ البيولوجيا ومساعد لاساتذ الكيمياء ومساعد لاساتذ التشريح ولكن لا يزال عدد المساعدين اقل من ان يبيع للاستاذة التفرغ للبحث

العلمي المبني على الذي تحتاج إليه البلاد ومواده فيها كثيرة جداً . وقد بذلت كل وسيلة لتدريب الشبان المصريين ليكونوا مساعدين للاساتذة ولكن الرجح من ممارسة صناعة الطب اوفر من رواتب المساعدين فيمضون اربع الطلبة ولذلك يصعب وجود رجال فيهم الكفاءة اللازمة يريدون ان يقطعوا البحث العلمي والكسب القليل

وما يستحق الذكر ويدعو الى التفخر ان الدكتور عبدالعزيز اسمعيل وهو اصلاً من تلامذة مدرسة الطب المصرية ومن اطباء مستشفاهها الآن جعل عضواً في مدرسة الاطباء الملكية . ولا يوجد في اوربا الآن الا اثنتان من تلامذة الطب المصريين لانتهاء دروسهم الطبية . وما يدعو الى الاسف ان عدد المصريين المؤهلين لان يتابعوا دروسهم على هذه الصورة لكي ينتظموا في سلك التدريس في مصر ليس اكثر من ذلك

٢٨ — التلامذة المصريون في اوربا

ذكرت في تقريري الماضي المشكلة المترتبة على وجود كثيرين من الشبان المصريين في البلدان الاوربية حيث يولمهم آباؤهم ليعتدوا دروسهم . ويظهر عما امكن الوصول اليه من الاخبار ان عدد هؤلاء الشبان الآن ٧٥٠ واكثرهم في انكلترا وفرنسا . وجانب صغير منهم من الارسالية المصرية والباقي يدرسون على نفقتهم . وقد وضع في العام الماضي مشروع من مقترحات تعيين اناس يقومون بما يحتاج اليه هؤلاء التلامذة اشد الاحتياج من العناية والارشاد . وقد تقرر هذا المشروع الآن وهو يحوي اولاً لجنة استشارية في مصر مؤلفة من اناس يختارهم اياه التلامذة او القيمون عليهم ويرأسها ناظر المعارف . وثانياً من مراقبين اوربيين ومصريين يقيمون في لندن وباريس وجنيف لاجل المراقبة اللازمة هناك . وقد صار الاعتماد على ذلك والعمل به وارجو ان يكون من ورائه فائدة كبيرة في سيرة التلامذة ودروسهم

٢٩ — المكتبة الخديوية

عين مدير جديد للمكتبة الخديوية في الصيف الماضي وهو الدكتور شاد رجل من المستشرقين الممتازين وقد تولى التحرير في انكلترا منذ الاسلام بضع سنوات وكان اخيراً مدرساً للغات الشرقية في برسلو ومن الكتب التي اضيفت الى المكتبة الخديوية في العام الماضي كتاب فارسي فيه

صور حسنة تاريخية سنة ٨٨٩ هجرية كان من كتب مهرجا كشمير . وكتب اسلامية طبعت بامر سلطان المغرب الافصى السابق مولاي عبد الحفيظ وقد اهداها جلالتة الى الكتبخانة . وبلغت الكتب التي اضيفت الى القسم الشرقي ٩٩٤ مجلداً ٩٥٢ منها باللغة العربية . وبلغت الكتب التي اضيفت الى القسم الادبي ٩٧٣

وقد زاد عدد اقراء كثيراً بزيادة ساعات المطالعة كل يوم وكان ٢٣٠٠٠ من القراء في السنة الماضية من تلامذة المدارس ومن طلبة الازهر

وحق الآن لم تصدر الكتب الادبية التي بنقها احمد زكي باشا ولكن صدر جزءان من صبح الاعشى للفيلسوفندي طبعا في المطبعة الاميرية على نفقة الكتبخانة ومما المجلد الاول من هذا الكتاب وسيصدر منه المجلدات الستة الباقية . والمجلد الذي صدر حسن الطبع وهو مقسم الى فقرات ومشكول ومرفوم حسب ما قرأ عليه قرار مجلس الكتبخانة الاطلى منذ نحو سنتين . ويراد ان ينقص كل سنة مبلغ كبير لطبع ما لم يطبع من الكتب ويكون طبعا على هذه الصورة

الباب الخامس

في الداخلية

٣٠ — الامن العام

يظهر من الجدول التالي عدد الجرائم حسب أنواعها في السنة القضائية الماضية

١٩١٣	١٩١٢	١٩١١	نوع الجريمة
٨١٣	٨١٦	٣٦٧ ...	قتل ...
٦٠١	٦٠٥	٦٦٥ ...	الشروع في القتل ...
٤٢٨	٣٦١	٣٦٩ ...	السرقه باكره ...
٤٠	٥٠	٤١ ...	الشروع في السرقه باكره ...
٢٢١٤	١٩٥٢	١٨٤٦ ...	الجرائم الاخرى ...
٤٠٩٦	٣٧٨٤	٣٦٨٨ ...	المجملة ...

وقد حفظ ١٨٤١ قضية من هذه القضايا وحكم في ٣١٨ قضية منها بالبراءة وفي ١٨١٣ قضية بالادانة ولا تزال ١٢٤ قضية معلقة . والتي حكم فيها بالادانة صدر الحكم فيها على ٢٩ بالاعدام (وفيها زيادة كبيرة عن السنين السابقة) وعلى ١٣٤ بالسجن المؤبد وعلى ٨٥١ بالإشغال الشاقة

ويظهر من ذلك ان عدد جرائم القتل والشروع فيه قد قصت قليلاً عما كانت عليه في السنتين الماضيتين ولكن جرائم السرقات باكراه والشروع فيها وغيرها من الجرائم الاضمر منها زادت زيادة كبيرة . ولا تزال مديرية أسبوط فوق غيرها في عدد جرائم القتل والشروع فيه . ولكن مجموع هذه الجرائم والجرائم الاخرى في تلك المديرية قد قص في السنتين الماضيتين بواسطة ما بذل من الهمة هناك . وكانت الجرائم في التيا ١٤٩ مقابل ١٠٠ في السنة السابقة وكلها هرباً ناتج عن الخصومات وطلب الاخذ بالتار ولسع منها فقط علاقة بالسرقة . وما يدل على عدم احترام القوانين في هذه المديرية الحادثة التالية وهي ان رجلاً ضرب آخر بقاس على رأسه فقتله ولدى التحقيق شهد أهل القتل ان الحادثة قضاة وقدر مدعين ان القتل سقط على فأسه فقتل وحفظت القضية ثم اتهم أخذوا بأثرهم من القاتل بأيديهم فقتلوه بضربة فأس . وزادت جرائم القتل في الجيزة والاسكندرية وبلغت في الاسكندرية ٤١ ولكن نصفها قتل أطفال

وزيادة عدد السرقات باكراه في الغربية والشرقية والتيا وجرجا وقنا مما يسوء ذكره ويدعو الى اتباه خاص . ومن الجرائم التي زادت الحرق الجنائي قلها بلغت ٧٢٤ وكانت ٦٢٤ في العام السابق وهي أصعب الجرائم اكتشافاً وادانة . وجرائم الاعتداء بلغت ١٥٠ وكانت ٩٣ والجنح التي ارتكبها مجرمون ذوو سوابق فصارت جنبايات بلغت ٥١٦ وكانت ٤٠٢ والزيادة الاخيرة تؤيد ما قلته سابقاً عن عدم كفافة نظام السجون الحاضر كراذع عن الجرائم . وما يدعو الى الرضا قلة جرائم سم المواشي واتلاف الحاصلات (صارت ٢٩٠ وكانت في العام الماضي ٥١٢) لان هذه الجرائم من أدل الدلائل على حالة الامن العام في المديرية

وزادت الجرائم في العاصمة ٢٧ جريمة وهذه الزيادة كلها هرباً في الضواحي في شبرا ومصر العتيقة وحلوان . وقد أعيد في الصيف الماضي تنظيم البوليس وتوزيعه فحسنت النتيجة في الاشر الاخرة من السنة . وحدثت حوادث سرقة أعطي فيها من سرقت أمتعته مادة مبنجة في طعامه أو شرايه . وزادت الجرائم قليلاً في الاسكندرية وكثيراً في بورت

سعيد. أما المديرات فكانت الزيادة النسبية الكبرى فيها في الحيزة . ويتظر ان تحسن الحال من تغير في ادارة هذه المديرية . وزادت الجرائم في القرية ١٢٣ . وهي الاولي الآن في عدد الجرائم فقد بلغت فيها ٥٢٩ وكانت في مديرية أسبوط ٤٣٣ . وعدد الجرائم في الدقهلية وجرجا والمنيا وعا في حالة غير مرضية . وحدثت أحسن النتائج في الفيوم حيث أبدى رجال الحكومة المحلية همه كبيرة ونجحوا في كبح مقلتي الراحة العمومية الذين أشرت اليهم في تقرير سنة ١٩١١ . وظهر التحسن أيضاً في بني سويف والتوفية أما في سائر المديرات فعدد الجرائم لم يتغير كثيراً يذكر لا في زيادة ولا في نقصان . وبما يستحق الذكر ان نسبة الانتحار الى كل مئة الف من السكان هي واحد فقط يقابل ذلك تسعة في انكلترا و ٢٥ في فرنسا

وادارة الامن العام في نظارة الداخلية اهتمت اهتماماً مخصوصاً في السنة الماضية لكي تجعل رجال الحكومة المحليين يفتحصون بالتدقيق كل البلاغات التي تبلغ اليهم عن الجرائم ويضعوا كل جريمة منها في الباب الخاص بها حسب درجتها . ولا شبهة ان هناك ميلا لتقليل اهمية البلاغات على قدر الامكان وحسبان الجنايات جنحاً لكي يقل عدد الجنايات في الاحصاء . وأرسلت الاوامر المشددة في هذا الموضوع الى رجال الحكومة في الاقاليم . واعيد فحص كل الحوادث بالتدقيق في مركز العموم وبكثيرين من الموظفين الذين ظهر انهم اخطأوا من هذا القبيل الى امام مجالس التأديب . وكانت نتيجة ذلك ان زاد عدد الجنايات في الاحصاءات ولا بد من ان يكون لذلك عاقبة حسنة

واستعملت وسائل عديدة في سنة ١٩١٣ لاصلاح الامن العام ومن اهمها تنظيم دوريات الفلاحين تحت مراقبة شيخ او شيخ الحفر تكملة لدوريات البوليس الفرسان او المشاة ودوريات الحفر . والجرائم الكثيرة الوقوع هي الحريق وسرقة المواشي واتلاف المحصولات في جوار القرى ولا بد من منها بواسطة دوريات في اوقات منتظمة وحيث نظمت دوريات الفلاحين بدقة وحسن نظر كما في التوفية نتجت عنها نتائج حسنة وستعم في كل البلاد . ولسوء الحظ دعت الحال الى توقف هذه الدوريات في الوجه القبلي لان انخفاض النيل دعا الى جعل الجميع يعملون في رفع الماء . ومن الوسائل المفيدة تنقيح قوائم المشبوهين بمد ان اتسعت جداً حتى صار يصير استعمالها . وستقتصر هذه القوائم في المستقبل على المشبوهين المشهور امرهم فيسهل على رجال الحكومة المحليين ان يراقبهم مراقبة فعلية . وبذلك الهمة في جمع الاسلحة التي لا رخصة فيها . وبما يستحق

الاتفات ان حوادث الاختباء بالسكاكين والفؤوس والرفوش بدلاً من الاسلحة النارية قد زادت عما كانت ويعد الآن قانون للاسلحة اشد من القانون الاول صرامة وأكثر شمولاً

واكرر في الختام ما قلته في السنة الماضية وهو ان المسؤولية الكبرى في الامن العام واحة على المديرين ورجال الحكومة في المديرية . واصلاح الامن العام لم يجاز معدل الاصلاح في سائر الامور المتعلقة بصالح البلاد فيجب على المديرين ان يوجهوا عنايتهم كلها الى هذا الامر الجوهري فلما ان يكمل سعيهم بالنجاح او يثبت ان واجبتهم الاخرى تستغرق كل وقتهم وقواهم فلا يستطيعون ان يوجهوا العناية الكافية الى الامن العام وحيث ان تقضي الضرورة بالنظر في تغيير النظام الحالي

٣١ - الادارة المركزية وادارة المديرية والبوليس

كان مجموع قوة البوليس في آخر العام الماضي ٤٧٤ ضابطاً (٥٣ منهم اوريون) و ٨٥٥٥ من صف الضباط والافتر

وتمت في العام الماضي اعادة تنظيم قوة الحفر التي شرع فيها سنة ١٩١٠ واتم ٣١٣٨٥ من خفراء الليل والنهار مدة تعليمهم ولم توجد صعوبة في تدبير رجال للانتظام في قوة الحفر الا في البحيرة واصوان . وزيدت الاجور في المتوفية فمما ذلك الى دخول ائام في قوة الحفر من طبقة اعلى مما في سائر المديرية . وانتهت في العام الماضي مدة كثيرين من الخفراء الذين انتظموا بعد ان ادخل نظام التعليم العسكري الجديد في الحفر

ويسرني ان اقول ان ٧٥ في المئة منهم جددوا خدمتهم لمدة ثلاث سنوات والخمسة والعشرون في المئة الباقون عشرة في المئة منهم رفقوا لانهم دون المطلوب وخمسة عشر ابوا ان يجددوا خدمتهم . ويرجى الشروع في تدريب خفراء العزب في سنة ١٩١٤ وقد عملت قوة البوليس السوداني اعمالاً كثيرة مفيدة مدة السنة وهي ٢٢٠ من المهجاة والمشاءة

وخرج من مدرسة البوليس في السنة الماضية ١٨ تلميذاً ودخلوا قوة البوليس . وفي هذه المدرسة الآن ١٠٤ تلمذون فيها . ويتعلم فيها ايضاً بعض ائافار القرعة ليدخلوا في صف البوليس الراكب لانه لم يعد في الامكان اخذ البوليس الراكب من الجيش فاقم ٥٦ منهم تمرينهم في خلال السنة واضيفوا الى البوليس ودخلها ١٥٠ من ائافار القرعة سنة

١٩١٣ يتعلمون فيها فخرج منهم ٢٥ ووزعوا على حرس السجون وعين الباقون في البوليس ولم تعط رخصة لاحد بحمل السلاح الا بعد البحث المدقق عنه وعن سوابقه . وقد اعطيت ١٠٨٩ رخصة سنة ١٩١٣ وسجبت ٤٠٦ رخص . واقتل نحو ٤٠ محلاً من محلات بيع الاسلحة اكثر من نصفها لتجار بيع الاسلحة وما بقي للذين صناعتهم تصليح الاسلحة لانهم يشترون البنادق القديمة ويصلحونها ويبيعونها للفلاحين . ولم تعط رخص جديدة لتجار الاسلحة الجديدة بل اعطيت رخصة واحدة لواحد من الذين يصلحون السلاح وقد فصلت لجان التحكيم والصلح في ١٨٧٥٣ قضية في خلال السنة وكانت قد فصلت في ١٣٩٤٨ قضية سنة ١٩١٢

وزعت ١٤٩٤ رخصة من رخص صيد الطيور في الاثني عشر شهراً الاولى بعد صدور قرار مايو سنة ١٩١٢ واعطيت ١٣٣٣ رخصة بعد ذلك التاريخ وضبطت ٢٩٣ مخالفة لهذا القانون مدة الاثني عشر شهراً الاولى بعد تنفيذ وضبطت ١٤١ مخالفة بعد ذلك وضبط رجال خفر السواحل والجارك والبوليس ٢٢٨٢٨ كيلو غراماً من الحشيش سنة ١٩١٣ مقابل ١٧٧٨٤ كيلو غراماً سنة ١٩١٢ واقامت ١٨٨٣ قضية على استعمال الحشيش في الاماكن العمومية وحكم بالادانة في ١٧٥٢ قضية منها يقابل ذلك ٢٠٩٨ قضية و ١٩٩٦ اذانة سنة ١٩١٢

واقامت ٧٧ قضية بسبب القمار تخم بالادانة في ٦١ منها وبالبراءة في ٧ وحفظت قضيتان ولا تزال ٧ تحت النظر

وحكم ١٦٤ نفساً لبيعهم المسكرات من غير رخصة مقابل ١٩٧ سنة ١٩١٢ وحكم بالادانة على ١٤٠ منهم وبالبراءة على ٣ وحفظت قضية ولا تزال ٢٠ قضية تحت النظر واعطيت ١١ رخصة لبيع المسكرات اي مقدار ما اعطي سنة ١٩١٢ وتسع من هذه الرخص لحلات في القاهرة والاسكندرية في شوارع فيها كثيرون من السكان الاوربيين ومما يستحق الذكر العمل المفيد الذي تملأه ادارة تحقيق الشخصية في القاهرة ونقدتها ونجاحها المستمر . فقد بلغ عدد «الفيس» في الادارة المركزية ١٧٣٢٩٩ في آخر سنة ١٩١٣ مقابل ١٦٠٤٨١ سنة ١٩١٢ وحقت شخصية ٤٨١٧ من ذوي السوابق الذين اتى بهم للحاكمة في غضون السنة وكانوا قد حاولوا اخفاء شخصيتهم بالتعاطف اسماء جديدة مقابل ٤٥١٦ سنة ١٩١٢ . وقد اخذ ١٣١٥٤٨ من هذا «الفيس» سنة ١٩١٣ مقابل ٩٠٠٥٥

سنة ١٩١٢

٣٢ - مجالس المديریات

كان تحت تصرف مجالس المديریات سنة ١٩١٣ مبلغ ٦٢٠.٠٠٠ ج ٠ م منها مبلغ ٣٣٨.٠٠٠ ج ٠ م مرحّل من السنة السابقة يقابل ذلك مبلغ ٦١٥.٠٠٠ ج ٠ م سنة ١٩١٢ ونقص ايراد الخمسة في المئة من اموال الاطيان ١٥٠.٠٠٠ ج ٠ م عمّا كان في العام السابق بسبب وطوء النيل ولكن زادت ايرادات اخرى نحو ١٠.٠٠٠ ج ٠ م وبلغ ما صرفته مجالس المديریات ٣٤٢.٠٠٠ ج ٠ م ومن ذلك مبلغ ٦٠.٠٠٠ ج ٠ م خصص لاعمال المنافع العمومية والباقي وهو ٢٨٢.٠٠٠ ج ٠ م للتعليم وكاف الرصيد ٢٧٨.٠٠٠ فرُحّل الى السنة الحالية

والمبلغ الذي صرف على التعليم وُزِعَ هكذا

للادارة ٣١.٠٠٠ ج ٠ م (اي ١١ في المئة)

للتعليم الاولي والمدارس الصناعية ١٨٢.٠٠٠ (اي ٦٤ . .)

للتعليم الابتدائي والعالي ٦٩.٠٠٠ (اي ٢٥ . .)

واني اوجه النظر الى مصروفات الادارة التي يظهر انها تزيد عمّا يلزم . وعمّا يسرّ ذكره ان ما اتفق على التعليم الاولي زاد من ٥٦ في المئة سنة ١٩١١ الى ٥٨ في المئة سنة ١٩١٢ ثم الى ٦٤ في المئة في السنة الماضية

وقد مضى على القانون الذي يخول مجالس المديریات ادارة التعليم فيها اربع سنوات ولذلك يحسن ان تذكر خلاصة ما قامت هذه المجالس به من هذا القبيل . فقد تولت هذه المجالس حتى الآن ادارة ٩١١ مدرسة للتعليم الاولي وكان عددها ٨٤٧ مدرسة سنة ١٩١٢ و ٧٥٤ سنة ١٩١١ وفي هذه المدارس اوالكتاتيب ٥٧١٧٥ ولداً وكان عددهم ٥٢٣٢٣ سنة ١٩٢٣ و ٤٥١٧٣ سنة ١٩١١ . ولكن في القطر المصري الآن : ١٠٠٠ كتاب متفرقة في البلاد . ويظهر من الاحصاء الاخير ان اولاد المصريين الذين سنهم بين ١٠ و ١٥ يبلغ عددهم ١٥٠.٠٠٠ فواضح من ذلك ان مجالس المديریات لم تمس حتى الآن الا اطراف مسألة تعليم عامة الشعب

ومن التسع مئة والاحد عشر كتاباً التي تتولى مجالس المديریات ادارتها ٤٦٥ تديرها المجالس وتتفق عليها و ٤٤٦ تعطياها وهي خصوصية ولكن المجالس فضّلت في الغالب ان تنشئ مدارس اولية خاصة بها عن ان تحاول اصلاح المدارس المخصوصية الموجودة بتقديم

الاعانة لها . ولم يجر على الاسلوب الاخير الا أربعة مجالس وهي مجلس الغربية فساعد ٢٨١ كتاباً والقيوم فساعد ٧٤ كتاباً والنجيرة فساعد ٤٥ كتاباً والنجيرة فساعد ٤٠ كتاباً . و ٢٩ كتاباً من ١١١ تحت ادارة المجالس خاصة لا يتعلم فيها الا البنات وكان عددها ٢٣ سنة ١٩١٢ و ١١ سنة ١٩١١ وقد زاد عدد البنات في هذه الكليات او للمدارس الاولى من ٤٢٢٩ سنة ١٩١١ الى ٥٢٣٥ سنة ١٩١٢ و ٦٣٢٢ سنة ١٩١٣ . ويمكن حساب ٢٤١ من كليات الصبيان و ٢٤ من كليات البنات انها كليات راقية . وقد فتحت نظارة المعارف سنة ١٩١٣ كل الكليات او للمدارس الاولى التي تحت ادارة مجالس المديرية تفتيشاً قانونياً منتظماً وكان عدد التلامذة الحضور وقت التفتيش السنوي ٤٦٦٢ ووجد منهم ٣٢٨ اعمى و ١٤٧ عمياء . وقد استظهر ١١٩٣ من التلامذة القرآن كله و ١٢١٢ استظهروا نصفه على الاقل . وكان عدد المعلمين ٢١٠٧ والملمات ٤٩

وقد انيط كل التعليم الاولي بمجالس المديرية من اول سنة ١٩١٤ كما ذكرت سابقاً فهي مكلفة بالاتفاق عليها وتبقيتها وتوسيع نطاقها كل في مديريته . وقد دبر تدبير وقتي لسنة ١٩١٣ من مقتضاه ان تدفع نظارة المعارف ٦٤ في المئة مما يعطى للمدارس الاولى التي كانت تعطى اعانة لتفتيشها والباقي وهو ٣٦ في المئة تدفعه مجالس المديرية

ولا بد لكل مجلس من مجالس المديرية ان ينشئ مدرسة كلية لتعليم المعلمين حتى يتيسر له العدد الكافي من المعلمين الاكفاء اذا ارادت هذه المجالس ان تنشئ في مديرياتها ما يصلح من المدارس الاولى . وقد انشأت اربع مدارس كلية سنة ١٩١٠ لتعليم المعلمين ثم انشأت ثلاثاً سنة ١٩١١ وسلمتها نظارة المعارف اربع كليات سنة ١٩١٣ في كل مديرية الان مدرسة كلية لتعليم المعلمين ما عدا الغربية والمنوفية واصوان ولكن مجلس مديرية الغربية عازم على انشاء مدرسة مثل هذه قريباً . واني واثق ان اهتمام مجالس المديرية بمدارس تعلم المعلمين لا يقل في المستقبل عما هو عليه الآن لان وجود المعلمين الاكفاء ضروري جداً لحفظ مقام التعليم في المدارس

وتدير المجالس الآن ٣٥ مدرسة صناعية مقابل ١٨ مدرسة صناعية سنة ١٩١٢ . وست منها في الشرقية اولى فقط ويرجي ان تصير عملية . وقد انشأت المجالس كلها مدارس صناعية ولا يستثنى من ذلك الا مجالس الشرقية والمنوفية والنيا . وستفتح مدرسة زراعية في شبين الكوم سنة ١٩١٤ . وينظر الآن في مشروع لانشاء مدرسة كبيرة صناعية وزراعية في الزقازيق . وعند المجالس احدى عشرة مدرسة صناعية (او فرع صناعي)

في طوخ وطنطا والحلة ودمهور والقيوم وبني سويف وابو تيج وسوهاج ونجح حمادي
ولقصر واصوان . وتعلم في هذه المدارس الهندسة الميكانيكية والنجارة والنقش والترصيع
وحياكة الحرير وعمل البسط والخياطة وعمل نقوش الجبس والطباعة . ومدرسة الحلة
لا تعلم الا الحياكة . اما من حيث التعليم الزراعي فقد حوّل مجلس البصرة مدرسة العزب
التي في دمنهور الى مدرسة زراعية متوسطة . وترى مدارس العزب الآن في المنصورة
ويلا وطوخ وامبابه والقيوم وبني سويف وسوهاج ونجح حمادي . ويتولى مجلس الدقهلية
ادارة مدرسة تجارية ليلية في المنصورة . وقد انشأ مجلس الجيزة ومجلس بني سويف مدارس
لتدبير المنزل . وكان في المدارس الصناعية التابعة لمجالس المديرات في شهر ديسمبر الماضي
٢٥٢١ (٢٢٩٠ تليداً و ٢٣١ تليدة) مقابل ٢٠٩٧ في العام الماضي

واما من حيث التعليم الاجدائي فعدد مجالس المديرات الآن ٤٣ مدرسة ابتدائية عالية
للبنين و ١٠ للبنات وهي تعطي اعانة لعشرين مدرسة ابتدائية عالية من المدارس الخصوصية
للبنين وه البنات . فتحت سلطتها ٦٣ مدرسة ابتدائية للبنين و ١٥ للبنات . وقد انشأت
٢٧ من مدارس البنين هذه و ٤ من مدارس البنات . وفي هذه المدارس الآن ٨٨٣١ تليداً
و ١٦٦٢ تليدة مقابل ٧٧٤٩ تليداً و ١٦٨١ تليدة سنة ١٩١٢ و ٦٥١٩ تليداً و ١١٣٤
تليدة سنة ١٩١١ . و ٢٨ في المئة من التلامذة كلهم بنون وبنات يعملون مجاناً . ونسبة
التلامذة الاقباط الى التلامذة المسلمين في المدارس الاولى التابعة لمجالس المديرات ٣ في
المئة فقط واما في المدارس الابتدائية فهم ٢٧ في المئة . وستفتح مدرستان جديدتان سنة
١٩١٤ . وفي اول يناير الماضي اقلت نظارة المعارف مدرستها الابتدائية في قنا وانتقل
تلامذتها الى مدرسة مجلس المديرية حسب الاتفاق بينه وبين النظارة . ومن اول ابريل
التالي سيأخذ مجلس الغربية مدرسة طنطا الاميرية الابتدائية ويتولى الاتفاق عليها . وقد
جرى اربع مجالس على ارسال التلامذة الى اوربا وهناك الآن ٦ منهم في انكلترا و ٥ في
بلجيكا و ٢ في فرنسا يدرسون الزراعة او الهندسة او التجارة

وخصص مبلغ ٦٠٠٠٠ ج.م (اي ١٨ في المئة من مجموع نفقات مجالس المديرات)
لاعمال ذات منفعة عمومية وكان المخصص لها في العام السابق ٤٨٠٠٠ ج.م (اي ١٧ في
المئة من النفقات) و ٦٠٠٠ ج.م (٤ في المئة) سنة ١٩١١ فالزيادة حسنة . واتفق
٤٢٠٠٠ ج.م من الستين الف جنيه على المشروعات الصحية المختلفة . وقد اشترت سابقاً
الى صيدليات الاولاد ومدارس الوالدات . فهذه الصيدليات موجودة الآن في المنصورة

وطنطا والزقازيق ومنوف وبني سويف والمنيا واسيوط والفيوم . وستفتح قريباً في الجزيرة ودمهور . وقد نجحت صيدلية الفيوم بنوع خاص فلها قصت في يوليو فاكسب الفلاحون في القرى المجاورة لينشئوا فروعاً لها تزورها السيدة المتوطة بها ادارتها من وقت الى آخر . وعولج لا اقل من ١٨٠٠٠ ولد قبلما انتهت السنة . وانشئت مدارس الوالدات في المنصورة وطنطا والزقازيق والمنيا وشين الكوم وستفتح مدارس مثلها في دمنهور وسوهاج والمرجح ان غيرها يفتح في اماكن أخرى في خلال السنة

وتحت في السنة الماضية مستشفيات الرمد التي شرع فيها سنة ١٩١٢ في دمنهور والحلة الكبرى والزقازيق والمنيا وقنا واقق عليها ٩٥٠٠ ج . م وانشئ مستشفى جديد نقال في الدقهلية ومستشفين في الغربية . وفتح مستشفى زقة وكفر الشيخ . وتم أربعة مستشفيات لمزل المصابين بالامراض المعدية في التوفية والشيء مثلها في الفيوم والمنيا . وفي التية انشاء سبعة مستشفيات من هذا النوع في الدقهلية و١١ في التوفية و٦ في المنيا و٢ في اسبوط في خلال سنة ١٩١٤ . واقتت مجالس المديرات ٢٧٠٠ ج . م على تدريب خلاقي القرى وقديم صناديق الادوية لهم لكي يستعملوها في قراهم . وصرفت مجالس القليوبية والشرقية والدقهلية والتوفية والغربية ٦٥٠٠ ج . م على ردم البرك ومنع ضررها بالصحة العمومية فردمت في خلال السنة لا اقل من ١٠٩ برك مساحتها ٩٨ فداناً وذلك بمساعدة المسجونين . وصرف ٢٩٠٠ ج . م على انشاء سكك زراعية في الدقهلية واسيوط . وابتعت مطلقاً لقرى وأعطيت الاعانات لجمعية مختلفة مما يستحق الاعانة كملاحي الايتام وجمعية الرفق بالحيوانات . ومن الاعانات الحرية بالذكور اعطاء مكتبة طنطا العمومية ٢٠٠ ج . م . وقررت مجالس الشرقية والدقهلية والتوفية وبني سويف واسيوط انشاء منابت حيث تزرع بزور الاشجار المثمرة . واحضرت مجالس اسبوط والفيوم والمنيا رجالاً خيرين بزراعة القطن من الوجه البحري ليعلموا الفلاحين في مديرياتهم كيفية اصلاح زراعته

فيحق لمجالس المديرات ان تنهأ بما تبديه دائماً من الغيرة والهمة في أمور التعليم والاعمال ذات المنافع العمومية . ولكن لا يزال في مشروعاتها تافض وفي اساليبها تضاد فيجب ان تبذل جهدها في توحيد مشروعاتها واتباع خطة معينة فيها

٣٣ — البلديات والمجالس المحلية

أشرت سابقاً بشيء من الاسهام الى الثلاث عشرة بلدية والحسنة والثلاثين مجلساً محلياً. وقد طلبت مدينة اسيوط ومدينة بنها ان تحول الى بلديات مختلطة ووضعت صورة الاوامر العالية بمجملها كذلك وستعرض على الجمعية التشريعية في الوقت المناسب. وستمنح مدينتا القشن وشين الكوم مجلسين محليين في خلال سنة ١٩١٤

وتم عمل جهاز ماء الشرب في منفوط في العام الماضي واستعمل. وتم القسم المتعلق بالنور الكهربائي في بليس من مشروع ماء الشرب والتوزيع واستعمل والعمل جارٍ في وضع المواسير الكبرى لماء الشرب. وتم أيضاً توسيع جهاز النور الكهربائي في الزقازيق وتجهيز جهاز الماء فيها. وزيد طول مواسير الماء الكبرى في قنا وقنصر. وشُرع في عمل جهاز النور الكهربائي لدمياط وجهاز النور الكهربائي لدمهور طرح في المناقصة. والزيادة مستمرة في تمهيد الشوارع ورصفها وتبليطها. وعملت ١٣ مدينة اعمالاً مهمة من هذا القبيل. والعمل متقدم في مشروع المجاري السطحية في القسم الشمالي الغربي من طنطا ويجب ان يتم في يوليو المقبل. وبنيت مساح في البلينا ومنيا القمح وأسطبلات بلدية في دمنهور والسويس وبها. وأعيد بناء اصطبلات دمياط. وضرب اهالي رشيد ومطرية المنزلة ضرائب اختيارية محلية على انفسهم لكي يزيد ايراد مجلسيها. ووضع في العام الماضي مشروع لجمع مال يساعد به المستخدمون الدائمون في المجالس المختلطة وهو مبني على ان كل مستخدم يدفع ٦ في المئة من راتبه والمجلس البلدي يدفع ما يساوي ذلك. فنزول بهذا المشروع شكوى طلالا شكاهها مستخدمو المجالس المحلية والبلديات

القاهرة

تمت الآن المجاري الكبرى وستستعمل في اكتوبر المقبل واما المجاري القرعية المتصلة بها فتكاد رسوماها تم وسيشروع في عملها بعد ذلك

وبلغت نفقات الاعمال التي عملتها مصلحة مدينة القاهرة او راقبتها ٣٤٠٠٠٠ ج م سنة ١٩١٣ فزادت ٤٦٠٠٠ ج م عن السنة السابقة وقد تم الآن مرفأ ساحل اثر النبي وتم انشاء المخازن قبل وصول الغلال من الوجه

القبلي . والمعاملات التجارية كثيرة جداً هناك حتى تدعو الحال الى توسيع هذه الاعمال في المستقبل القريب على الراجح

وقد تمت بعض التغيرات في ميداني القلعة والمحطة لتسهيل حركة النقل والانتقال وتحسين هذين الميدانين المهمين فزال ما كان يحدث من الازدحام في ميدان المحطة بإزالة بعض المباني غير الصالحة وترتيب سكك المركبات ترتيباً أصح من ذي قبل . وزعت ملكية ١٩٠٠٠ متر مربع في ميدان القلعة ومهدت لكي يكون منها ساحة فسيحة مناسبة لذلك المكان

بلدية الاسكندرية

قُدِّرَ ايراد السنة المالية التي تبدى في اول ابريل سنة ١٩١٤ ٣٢٥٠٠٠ ج . م . ومصروفاتها ٣٢٢٥٠٠ ج . م . فيكون الرصيد الباقي ٢٥٠٠ ج . م . ولا بد من إيجاد مصادر جديدة للإيراد كما ذكرت في تقريرى السابق فالموائد والضرائب في الاسكندرية خفيفة جداً الآن ولعلها اخف منها في كل مدينة أخرى في الدنيا ولكن الاعمال العمومية كنتظيف الشوارع وعمل السكك ونزع المجاري من درجة عالية

وفي الاسكندرية شركات خصوصية أعطيت في الزمن الماضي امتيازات بتسيير الترامواي وتوزيع المياه على المدينة والبيوت وقبورها . فامتياز شركة التور اعطيت سنة ١٨٦٥ ثلاثين سنة ثم مد الى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٩١ . وقد كثر التذمر في السنين الاخيرة من غلو اسعار التور فاستشار المجلس البلدى رجال الحملة وعزم ان يرفع شكواه الى الحاكم تفصل فيها

والاعمال العمومية كعمل الطرق والمجاري تعمل حسب مشروع تام يراى به تحسين المدينة . والعمل متقدم في الحاجز الغربى والمينا الشرقى ويرجى ان هذا الحاجز يقي اراضي الرصيف الجديدة من أمواج البحر وقت اشتداد التوء . وقد عينت الحكومة لجنة لتدرس مسألة التزعة المحمودية التي تمر في المدينة الى المينا الغربى لانهما مصدر مياه الشرب فيها وهي التزعة الوحيدة للملاحة بينها وبين سائر القطر . ويرجى ان يعمل ما يصلح ارضها وينظم الملاحة فيها

بلدية بورت سعيد

ان مالية هذه البلدية المختلطة لا تزال وطيدة الاركان فقد قدرت ايراداتها ٢٥٢٤٢ ج ٠ لسنة ١٩١٣ قبلت ٢٥٠٠١ ج ٠ وهي من الموارد التالية — من الاعانة المقررة ٥٧٦٧ ج ٠ من نصف عوائد الاملاك ٦٤١٣ ج ٠ من الرسوم المحلية ٧٩٩٤ ج ٠ من الضرائب الاختيارية ٥٣٢٥ ج ٠ والجملة ٢٥٠٠١ ج ٠

ويقدر ما يتجمع من الاموال المقتصدة لاجل المجاري حتى اول ابريل سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٦٢١٨ ج ٠ والمعمل في هذه المجاري سائر بمسرة والمرجح انه لا تقضي ثمانية عشر شهراً اخرى حتى تتم

وينشأ هناك الآن صيدلية للاولاد

٣٤ — السجون

لقد استعفى كولس باشا من منصب مفتش عموم السجون في شهر اكتوبر بعد خدمة طويلة نافعة للحكومة المصرية وهو من اقدم الموظفين الانكليز لانه دخل الحكومة المصرية سنة ١٨٨٣ بوظيفة قومنندان الجندرمة في الاسكندرية وثقل في وظائف مختلفة ومنها حكدارية بوليس مصر الى ان جعل مفتشاً عاماً للسجون سنة ١٨٩٧

وخلفه الاميرالاي ونجهم بك

وكان عدد المسجونين في ختام السنة مع الالف الذين يشغلون الآن في السودان ١٤٨٠١ مقابل ١٣٩٤١ في ختام سنة ١٩١٢ و ٥٠٥٠ منهم محكوم عليهم بالاشغال الشاقة (مقابل ٤٧٨٠ سنة ١٩١٢) و ٦٨٤٦ محكوم عليهم بالتوقيف او السجن (مقابل ٦٦٣٨ سنة ١٩١٢) و ١١٠٠ مسجونون على ذمة الاستئناف (مقابل ٨٦٧ سنة ١٩١٢) و ١٨٠٥ منتظرون المحاكمة (مقابل ١٦٥٦ سنة ١٩١٢) وكانت بين المسجونين في آخر السنة ٤٦١ امرأة (مقابل ٤٧١ سنة ١٩١٢)

مؤحكم في خلال السنة على ٢١١ رجلاً و ٥ نساء بالسجن في اصلاحية البالغين الى مدد غير معينة وذلك حسب دكرتو ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ وبلغ عدد من فيها في آخر السنة ٨٧٧ (مقابل ٧٣٨ سنة ١٩١٢)

وبلغ عدد الذين في اصلاحية الاحداث في ٣١ ديسمبر ٨١٥ (مقابل ٦٩٧ سنة ١٩١٢)

وم ٧٤٤ صبيًا و ٧١ ابنة . ومتوسط الدين كانوا فيها يوميًا على مدار السنة ٧٦٦
وبلغ عدد الوفيات من المسجونين في خلال السنة ٢١٩ او ١٤٩ في الالف (مقابل
٨ و ١٤ سنة ١٩١٢) وتوفي ٥١ بالسل الرئوي (٣,٥ في الالف) و ١١ بامراض معدية
(٩ في الالف) و ٢٤ أخرجوا من السجن لاسباب مرضية (مقابل ١٨ سنة ١٩١٢)
وكان ٦ منهم مصابين بالسل الرئوي

وبلغ عدد الدين أخرجوا من السجن في خلال السنة تحت شروط ١٧٣٨
وبلغت مصروفات المصلحة ما عدا مصروفات ترميم السجون وصيانتها ٦٨٩ ٢٣٢ ج . م
مقابل ٢٠٨ ٤٤٨ ج . م سنة ١٩١٢) وبلغ ايراد اشغال المسجونين ٥٩٣١٨ ج . م (مقابل
٥٠٣٦٣ ج . م سنة ١٩١٢) وبلغت نفقات كل مسجون حيث يقدم للمسجونين اكلهم
وشربهم ١١ ج . م و ١٧٨ ملياً في السنة (مقابل ١١ ج . م و ١٤٠ ملياً سنة ١٩١٢)
واعادت بعض الجرائد الحملة في غضون السنة على مصلحة السجن لاستبدالها بخبز القمح
يخبز القرية البلدية . ولكن لا صحة لما زعمته من جهة نوع الخبز المستعمل . ثم ان الاحصاءات
الصحيّة تدل على ان المسجونين لم يضرروا بهذا التغيير

٣٥ — تجارة الرقيق الابيض

مما يحسن ذكره ان جمعية من كل التبعات انشئت في بورت سعيد مثل جمعية القاهرة
والاسكندرية لمنع تجارة الرقيق الابيض . وتألّفت لجنة من الاعيان برئاسة المحافظ فسانتها
الحكومة وشركة ترعة السويس مالياً فوق الاشتراكات التي اكتسب بها المحسنون . ولم تأل
جمعية القاهرة وجمعية الاسكندرية جهداً مدة السنة . وقد استقبل ٨٤٣ من الفتيات
القاصرات حال نزولهن من السفن الى البر في الاسكندرية ١١٣ منهن اوريات و ٦٨٤
عثمانيات مسيحيات او اسرائيليات و ٤٦ تركيات مسلمات و ستمن كلهن رؤساء الدين اورسلن
الى بيوت افاربهن او اصدقائهن او ستمن لعنايتهم . واخذ ٩٥ فتاة من البناء وجعلن تحت
عناية جمعيات خيرية مختلفة . وشكى على ٧٤ من التجّرين بالرقيق الابيض في خلال السنة
فتمني ٥٢ منهم وهذا افضل مما حدث سنة ١٩١٢ اذ شكى على ٨١ فلم ينف منهم من القطر
سوى ٢١ . وام ما فعله البوليس من حيث محاربة تجار الرقيق الابيض انه حاكم تاجراً مشهوراً
في كل البلدان وهو الماطي من التبعة الانكليزية فحكم عليه بالسجن تسعة اشهر والاشغال
الشاقة وعزّرم عشرين جنهما والمصاريف وان يقدم ٢٠٠ جنيه ضماناً حين خروجه من

السين . وقد كان لهذا الحكم تأثير كبير في تجار الرقيق . وحوكم سبعة غيره ، فحكم بسجنهم ولا تزال ثلاث قضايا تحت المحاكمة

٣٦ - الحج

ابتدأ موسم الحج في أوائل يوليو فذهب ١٣٦٦٧ من الحجاج المصريين الى الأماكن المقدسة مقابل ١٣٠٠٠ سنة ١٩١٢ وكان عدد الحجاج الاجانب ٢٢٠٦٦ اجتاز القنال ١٧١٩٥ منهم وسار ٤٨٧١ الى الأماكن المقدسة من السويس وبورت سعيد . وفي الرابع من نوفمبر اعلن مجلس الكورنتينا الدولي ان الحج ملوث بسبب ظهور الوباء فاتخذ رجال الحكومة الاجراءات العادية في هذه الحال فمر في الطور ٢٦٣٨٩ حجاجاً وم راجعون الى بيوتهم . ودخل المستشفى هناك ٧١٦ حجاجاً ٣٩٥ منهم مصريون و ٣٢١ اجانب وتوفي من الحجاج المصريين ٥٢ ومن غيرهم ٦٥ . وهو اقل عدد بلغت الوفيات حتى الآن على ما هو مذكور . وقد قل عدد الوفيات ٥٠ في المئة في السنوات العشر الاخيرة وينسب ذلك الى تحسين الحالات التي ينزل الحجاج فيها والى طريقة العلاج الجديدة التي تعالج بها الدوسنتاريا . وأعلن انتهاء الحج في ١٣ يناير الماضي . والاساليب التي استعملت سنة ١٩١٢ لراحة الحجاج وتقليل نفقاتهم استعملت ايضا في السنة الماضية فوفت بالمراد . ورضيت شركة البواخر الخديوية ان بعض موظفي الحكومة الذين يذهبون الى الحج على باوخرها يكونون بمثابة مفتشين في تلك البواخر ليقرروا لاولياء الامر عما يروونه من معاملة الحجاج . فجاءت تقاريرهم موجبة للرضا . وقد زيد التسهيل على الحجاج باصدار تذكرة سفر للذهاب والاياب لكل المسافة التي يسيرونها

الباب الرابع

في الصحة العمومية

٣٧ المستشفيات والصيدليات

في القطر المصري ٢٢ مستشفى عمومي لتولى ادارتها مصلحة الصحة العمومية ويظهر من الجدول التالي عمل هذه المستشفيات سنة ١٩١٣ مقابلاً بعملها سنة ١٩١٢

الزيادة او النقصان	١٩١٣	١٩١٢	
٠٠	٢٢	٢٢	عدد المستشفيات
٨٣ +	٢٤٠٩	٢٣٣٦	عدد الاسرة فيها
٢٣٣٤ +	٤٢٧٩٤	٤٠٤٦٠	المرضى الداخليون
٦١٣ +	١٧٦٥٢	١٧٠٣٩	المرضى الاختياريون
١٢٨٩٢ +	٦٢٧٨١٣	٦١٤٩٢١	ايام المعالجة
١٥٦٥٥ +	٢٠٧٨٨٢	١٩٢٢٢٧	مرضى خارجيون جدد
٠٦٨٦٢ -	٤١٧٨٤٥	٤٢٤٧٠٧	مشاهدات المرضى الخارجيين

وعينت مرضات من الراهبات الفرنسيات في مستشفيات بورت سعيد واسيوط واصوان فوق تعيينهن بالفرض المطلوب . وفي النية تعيين مثلهن في مستشفيات اخرى سنة ١٩١٤

وبني الآن مستشفى في قنا يسع ٥٢ مريداً ويراد انشاء مستشفى مثله في دمياط . وضيف الى مستشفى الاسكندرية بناء يسع ٨٠ مريداً ومسكن للمرضات . وشرع في مستشفى للأمراض المعدية في الزقازيق يسع ١٨ مريداً وسيوضع جهاز اشعة رنتجن سنة ١٩١٤ في مستشفى الاسكندرية ومستشفى اسيوط حيث اطباء هذين المستشفيات قمنوا على استعمالها

ويبلغ عدد الصيدليات التابعة لمصلحة الصحة ٤٥ ويالج الفقراء فيها مجاناً ويسعون بالوسائل العلاجية . وبلغ عدد المرضى الذين عولجوا سنة ١٩١٣ مجاناً ٤٠٢٨١ مقابل ٣١٩٤٦ سنة ١٩١٢ فازيادة ٨٣٣٥ والمراكز التي لا مستشفيات فيها للحكومة يجهز اطباء الصحة فيها بكثير من الادوية البسيطة وغيارات الاسعاف الطبية لكي يستطيعوا ان يعالجوا الفقراء مجاناً

الزمد

في اماكن مختلفة من البلاد الآن ١١ مستشفى خاصاً بالزمد وفيها ايضاً اربعة لم يتم بناؤها واثنتان موضوعان في اماكن وقتية والجملة ١٧ سبعة منها انشئت في السنتين الاخيرتين . وشفي ٢٥٠٠٠ سنة ١٩١٣ واما الذين غصوا وعولجوا فكان عددهم اكثر من ذلك كثيراً . وعملت

٣٠٠٠ عملية أكثرها في الصغار لاجل التراخوما ومنع نمو الشعر داخل الجفن الذي كثيراً ما ينتج عن هذا المرض . وتقدم للمعالجة في هذه المستشفيات ٩٠٠٠ من العمى والمور . وكان نصف الذين عولجوا من الذين سبهم اقل من ٢٠ سنة

ومنذ ست سنوات الى الآن وعيون التلامذة في مدرسة طنطا تفحص للبحث فيها عن التراخوما ومعالجتها فكانت النتيجة ان الحوادث التي يشتد فيها هذا المرض حتى يصير شديد العدوى نقصت من ٤٣ في المئة الى ١٠ في المئة . وسيمثل بهذا الفحص والعلاج في المدارس الابتدائية في كل مدينة فيها مستشفى رمدي للحكومة وذلك من اول السنة المدرسية التالية . ويغص ايضاً تلامذة مدارس الاطفال في تلك المدن . وينظر في طريقة لمعالجة الاطفال المصابين بالرمد

٣٨ — الجنون

بلغ عدد الاسرة الآن في مستشفى المجانين (بيارستان) بالعباسية ١١٥٠ وفي مستشفى الحظافة ٤٠٠ والجملة ١٥٥٠ . والحاجة ماسة لزيادة الاسرة بسبب الزيادة السريعة في السنين الاخيرة في معدل الذين يدخلون المستشفى . وينظر الان في زيادة الف سرير الى مستشفى الحظافة . وقد نتج عن اتساع محلات المجانين تحسن واضح جداً في الاحصاءات المتعلقة بالجنون قُتبت ان الوسائل التي اتخذتها ادارة معالجة المجانين منذ عشرين سنة لتحسين حالهم قد اثمرت وجاءت بنفع كبير لفريق من السكان كان قبلاً مهملاً تمام الاهمال . وأرسل الى هذين المستشفيات سنة ١٩١٣ ٨٧٠ مجنوناً من الذين شهد رسمياً بمجنونهم وعولج في المستشفيات المحلية ٤٦٠ من الذين لم يشهد رسمياً بمجنونهم معالجة وقية واذيف الى المستشفيات طيب انكليزي وثلاث ممرضات من بياوستان انكليزي وعمل حديثاً يعض التفسير في اسلوب معالجة المجانين لزيادة الفرق بهم فكانت النتيجة حسنة جداً وينظر الآن في اصلاحات أخرى من هذا القبيل

وقد اشرت سابقاً الى فصل ادارة الجنون عن مصلحة الصحة العمومية وجعلها مصلحة قائمة برأسها . ويسمى قانون الجنون حتى يتيسر به مراقبة الاعمال التابعة لها مراقبة فعلية

٣٩ — التدابير الصحية في البلديات والمدن

زاد اهتمام المجالس البلدية حديثاً بالتدابير الصحية في مدن القطر الكبيرة وقد حاولت

الوصول الى حل مرض لها على اساليب مختلفة. الا ان بعض اعضاء المجالس البلدية والمحلية يرى ان التدابير الصحية من الامور المتعبة التي تقتضي نفقات طائلة فلا يحسن الاقبال عليها الا في المستقبل البعيد . ولا شبهة ان دون اجراء هذه التدابير مصاعب كبيرة ولو كانت المجالس البلدية شديدة الرغبة فيها. والعمل في ذلك جارٍ على هذا الاسلوب
تنشأ المراحض العمومية الآن بالتدرج في المدن فتتمتع ما كان خطراً مستمراً على الصحة العمومية فيها

ولكن لا يزال مجال العمل واسعاً جداً من هذا القليل لكي يفي بالحاجة ولكي يزول كره الطبقات الواسطة لاستعمال المراحض
وينظر الآن في اعداد دكتورو جديد لمراقبة الاماكن المضرمة بالصحة ومتى صدر قلة الصعوبة في التحكم بالمسائل الصحية التي تعرض ولا سيما متى كانت الاماكن ملكاً للاجانب

نم ان هذه الاماكن كلها بها رخص ولكن الرخص كانت تعطى بسهولة في ايام الماضي من غير الالتفات الواجب الى اهمية تقييدها بشروط تمنع كونها مصدر خطر على الصحة العمومية ويرشح الماد الآن لاكثر عوام المديريات . والتي ليس فيها ما من تشييد تستقي من ترعة مجاورة لها أو من النيل لحظ الماء الذي تستقي منه من الشوائب على قدر الطاقة يجمعها تستقي من اماكن مخصوصة وتعين اماكن مخصوصة لرسو القوارب وضوها . وهذا التدبير لا يفي بالفرض تماماً ولكنه اصح تدبير حيث لا يوجد المال الكافي لاقامة اجهزة غالية نوعاً لترشيح الماء ورصف شوارع البنادر الكبرى الجاري الآن بسرعة افاد كثيراً في تسهيل تنظيفها وكبح الافذار منها كما ان انشاء مستودعات النفايات قلل تراكمها في الدور والشوارع وهذه النفايات تُملأ بها البرك التي في جوار البنادر فاذا جرى ردها بالنظام وغطيت بطبقة من التراب فلا ضرر من ذلك

وحيث وجدت البلديات والمجالس المحلية كان اعضاؤها يميلون الى عدم الاستعانة برأي الخبراء في الاعمال الصحية العادية او في المشروعات الجديدة . ولكن سيزيد من يتوب عن رجال الصحة في البلديات فيرجى حينئذ ان تنسج الاعمال الصحية حتى يزيد اهتمامها باصلاح البنادر وترج مجاريها ومراقبتها للاماكن المضرمة بالصحة فيها . وسيت وضع نظام محدود معقول وعمل به سواء كان في المدن الكبرى او في المدن الصغرى فالنتيجة في اصلاح صحة السكان كانت عظيمة جداً

وقد تفقن العمل الذي تم في العام الماضي في المدن ذات البلديات انفاذ جانب من القوانين الخاصة بالامور المذكورة آنفاً

٤٠- في الحلاقين

ان حلاق القرية في القطر المصري يشبه في حرفته الحلاق الجراح الذي كان في بلاد الانكليز في غير الزمن فان القانون يقول ان يطعم ويختن ويحجم ويضع الملق وبواسي الجراح البسيطة وذلك بعدما يجتاز نوعاً من الامتحان ولكن لا يجوز له ان يصف دواء وعلى كل حلاق ان يحضر بعض الفروس مدة ثلاثة اسابيع في مستشفى المديرية ويجتاز الامتحان وجمال شهادة

وتعين مصلحة الصحة حلاقاً في كل قرية نائباً عنها ويسمى الحلاقون المعينون كذلك بالحلاقين الصحيين ويطلب منهم ما يأتي

التطعيم - كل طفل يجب ان يطعم في مدة الاشهر الثلاثة الاولى بعد ولادته ما لم يكن مريضاً . ويجب على الحلاق ان يتأكد ان الطفل تطعم ويجوز ان يطعمه حلاق آخر غيره من الذين اُجيز لهم التطعيم

تحقق الوفاة

اعطاء رخصة بالدفن

اعطاء شهادة بالوفاة

التبليغ عن الوفيات التي يشتهب في انهما حصلت بمرض معد

التبليغ عن الامراض المشتهب فيها او عن ظهور الامراض المعدية

إعلام طبيب صحة المركز عن الامور المتعلقة بالصحة

واذا كان الحلاق الصحي أميناً لا يستطيع القراءة والكتابة تاب عنه في القيد صرفاً بالبلد

وابتداء سنة ١٩١٢ العمل بمشروع من مقتضاء تمرين رجال قادرين على القراءة

والكتابة ومدرسين على الاسعاف في الحوادث . وقد استمر هذا العمل بنجاح ويسمى الرجال

الذين تمرنوا كذلك حلاق في الاسعاف الصحي

ويتمرّن حلاق الاسعاف الصحي في المستشفى مدة ثلاثة أشهر يقوم في خلالها بما

يلزم من الاعمال للمرضى الذين في المستشفى والذين يحضرون العيادة الطبية تحت مراقبة

طبيب المستشفى وذلك بدلاً من تمرّن الحلاق الاعتيادي الذي يقوم بحضور الخطب مدة ثلاثة

اساميع كما تقدم . وقدّم الخطب الحلاقي الاسعاف الصحي حسب بروجرام وضته مصلحة الصحة . وحيث يوجد مستشفى رمدي يدرب طبيه هؤلاء الحلاقين تدريباً خصوصياً وحيناً يتم تمرينهم يتخضون ويكتب على شهادة الفائزين منهم أنهم تمّموا على الاسعاف الطبي وقد بلغ عدد الرجال الذين اجتازوا الامتحان ٢٥٣ سنة ١٩١٣ وبلغ عدد كل الذين اجتازوا الامتحان ٣٨٩ حتى آخر سنة ١٩١٣ . وأعطى اكثرهم صناديق فيها لوازم الاسعاف الطبي وبعض الادوية البسيطة لكي يستعملوها لاهل قراهم وتعلّيات مطبوعة في كيفية استعمالها واعطوا أيضاً دفاتر يومية ليقيدوا فيها كل الحوادث التي يشاهدونها ويذكروا الاسعاف الذي استعملوه

وبعض هؤلاء الحلاقين استفادوا جداً من التمرّن ويستطيعون ان يجتازوا الامتحان بنجاح تام

ويختلف عدد الحوادث التي يراها الحلافون اختلافاً كبيراً حسب كبر القرية وموقعها من البلاد وحالة الحلاق نفسه . مثال ذلك أنه يظهر من القوائم التي وردت من الدقهلية والشرقية ان حلاقاً في قرية من هذه القرى ابتدأ عمله في أغسطس سنة ١٩١٢ فشاهد حادثة واحدة من حوادث الرمد وثلاث حوادث عادية وارسل حادثتين الى الطبيب الصحي فبلغت الحوادث كلها ستاً الى آخر سنة ١٩١٣ . وحلاقاً آخر في قرية أخرى شاهد ٢٥٦ حادثة من حوادث الرمد و٣٣٤ من الحوادث العادية وارسل ٣ حوادث الى الطبيب الصحي فجملة ٥٨٧ حادثة في أقل من مدة الحلاق الاول ويرجي انه مع الزمن يبدل كل الحلاقين الصحيين القدماء الذين لم يتعلّموا بحلاقين متمرنين جيّداً من حلاقي الاسعاف الصحي

٤١ — معهد البحث الميحييني

كان أكثر اشتغال هذا المعهد في العام الماضي بتشخيص الامراض المعدية والوافدة وفي قسمه الكيماوي بتحليل الطعام والماء والمقايير والادوية . وقد زاد عمله زيادة مستمرة في السنوات الاخيرة ولم يقم بها في العام الماضي إلا بصعوبة لما اعترضه من أعمال البناء المختلفة : ولهذا السبب عينه كان بحته العلمي المتبكر محدوداً ومع ذلك استطاع ان يوالي البحث في بعض المواضيع التي شرع في البحث فيها من قبل وان يطرق مواضيع جديدة وقد اضطر اثنان من رجاله ان ينحصروا أكثر وقهم لمباحث متعلقة بلجنة طاعون

المواشي وادعى هذا العمل الى نتائج مهمة جداً لما شأنه على صعيد كبير . وبعد الآن قرر فصل عن ذلك . من المسائل الباقية تحت البحث اكتشاف طريقة لاقاء صدمة حمى تكساس بمد التخليع المزروع في طاعون المواشي

وجرى البحث في حقيقة السنطاريا التي تحدث في القطر المصري . ومن المحتمل ان يؤدي هذا البحث الى تغيير في الآراء المتبعة حتى الآن من حيث سبب هذا المرض . ويرجى بنوع خاص ايضاح بعض الاوضاع من وفيات الاطفال التي هي من اهم المسائل الصحية في هذا القطر

والحميات الملارية قليلة في مصر وأكثر ما يرى منها الحمى المثثة الخفيفة ولكن بحسن ان تكتشف مصادر العدوى بهذه الحمى . وقد شوهد في ضواحي القاهرة في العام الماضي حوادث كثيرة متفرقة من الحمى المثثة البسيطة . وامتحن فعل بعض المواد الكيماوية المختلفة في قتل عوم الناموس التي تكون في الماء . وابتدأت التجارب لاكتشاف اصلح أنواع السمك لاستئصال هذه العوم

وانتهى بحث البكتريولوجي الذي كان يبحث خصوصاً في سبب انتشار الطاعون وانتقاله في الاماكن الملوثة . وتم عمله وبعد الآن قرر عنه . والنتائج العمومية لا تزال كما هي في اماكن اخرى اي ان الجرذان وبراغيتها شأناً كبيراً في قتل الطاعون الدبلي وانه لا بد من إيجاد طريق مناسبة لاستئصال الجرذان وبراغيتها . ومن المعلوم ان الامل ضئيل بإيجاد طريقة الآن لاستئصال الجرذان ولذلك يلزم قتل الراغيت لانها الناقل الحقيقي للعدوى من الجرذ الى الانسان . والبحث جار في هذه المسألة الآن

وامم اعمال المعهد الميجيني مراقبة مياه القاهرة ومدن الارياف وسيناط ذلك بيكتريولوجي خصوصي سنة ١٩١٤

ومن المسائل التي يبحث فيها الآن مسألة تجهيز مدن الارياف الكبيرة بمجارٍ تفي بنزحها . ويلزم لهذا البحث تجارب كثيرة سيقوم بها رجال المعهد الميجيني

وقد وضعت قواعد لمعرفة الحيد من لبن الجواميس وستوضع قواعد مثلاً للبن البقر لكي تمكن مراقبة اللبن مراقبة كافية . واكتشف في القسم البكتريولوجي طريقة للتمييز بين لبن الجواميس ولبن البقر وسيكون لها فائدة كبيرة في منع الفش . ويلزم ان تراقب الاطعمة مراقبة واعية في القطر المصري ولذلك ستوضع قواعد لانواع الاطعمة المختلفة ولكن المراقبة الكافية يلزم لها قوانين ترجع اليها

الباب السابع

في المحاكمات

٤٢ — المحاكم الأهلية

حدث تغيير عظيم في السنة الماضية في عدد المحاكم الأهلية وتوزيعها فأنشئت محكمة كلية جديدة في المنصورة لراحة المتقاضين والحق بها بعض المحاكم الجزئية التي فصلت عن محكمة الزقازيق وطنطا الكليتين . وأنشئت محكمة جزئية جديدة في الاسكندرية واخرى في القاهرة لتخفيف الضغط عن محاكم تلك المدينتين

وستفتح محكمتان اخريان في القاهرة قريباً واستبدلت مأمورية طوخ القضائية بمحكمة جزئية وتجه عن انشاء محاكم الاخطاط في سنة ١٩١٢ وما تلاه من اعمال التشريع الاخرى انشاء ٢٨ محكمة جزئية جديدة و١٩٩ محكمة من محاكم الاخطاط في السنة الماضية . وقد سبق لي ان قلت في الكلام على مشروع محاكم الاخطاط الذي وصنته في تقريرى الماضى انها ستأخذ اختصاص المحاكم المركزية واقول الآن ان جانباً من هذه المحاكم التي . قلت ايضاً ان جانباً من سلطة المحاكم المركزية سيرد الى قضاء المحاكم الجزئية وكان قد اخذ منهم قبلاً وقد كان ذلك سبب زيادة المحاكم الجزئية التي تقدم الكلام فيها فاصبح عدد المحاكم في القطر المصري الآن كما يلي

٨	محاكم كلية
٩٠	محكمة جزئية
٢٨	محكمة مركزية (لجرائم الصغيرة في المحافظات فقط)
٢٣٥	محكمة من محاكم الاخطاط

(١) المحاكم المدنية

وفي الجداول التالية بيان اعمال هذه المحاكم في سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ القضائية مقابلاً مع اعمالها في سنة ١٩١١ — ١٩١٢ القضائية

(١) — قضايا جديدة

١٩١٣ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١١	
١٣٠٧	١٣٨٣	محكمة الاستئناف
٣٧٧٧	٤١٤٣	المحاكم الكلية
٧٢٠٧	٦٦٥٩	(١) استئنافي
٢٠٦٨٩٢	١٧١٧٦٩	(ب) ابتدائي
١١٩٢٨	٢٤١٤٧	المحاكم الجزئية
٢٥١٢٣٦	٩٩٥٣	المحاكم المركزية
		محاكم الاخطا
٤٨٢٣٤٧	٢١٨٠٥٤	المجموع

(٢) قضايا انتهت

١٩١٣ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١١	
١١٦٦	١٣٤٧	محكمة الاستئناف
		المحاكم الكلية
٣٥٣١	٤٤٠٨	(١) استئنافي
٦٥٦٤	٦٥٠٤	(ب) ابتدائي
٢٠٧٣١٢	١٦٧٥٣٤	المحاكم الجزئية
٩٩٥٦	٢٤٣٢٦	محاكم المراكز
٢١٦٤٨٧	٧٧٧٢	محاكم الاخطا
٤٤٥٠١٦	٢١١٨٩١	المجموع

(٣) قضايا باقية (في آخر السنة القضائية)

١٩١٣—١٩١٢	١٩١٢—١٩١١		
١١٩٥	١٠٩٧	...	محكمة الاستئناف
		...	الحاكم الكلية
١٨٢٨	١٦٨٦	...	(١) استئنافي
٢٩٨٠	٢٥٦٤	...	(ب) ابتدائي
٢٢٥٩٢	٢٦٢٥٦	...	الحاكم الجزئية
—	١٦١٧	...	محاكم المراكز
١٤٦٧٦	١٣٧٢	...	محاكم الاخطا
٤٣٢٧١	٣٤٥٩٢		المجموع

واذا استثنينا قضايا الاستئناف فان عدد القضايا المدنية الجديدة زاد زيادة عامة على عددها في السنة السابقة وقد نقص عدد القضايا في المحاكم المركزية بسبب الغاء هذه المحاكم في المديرية بعد تميم محاكم الاخطا في اتحاد القطر المصري في شهر فبراير سنة ١٩١٣ وقد اجمعت القضايا المدنية كلها الآن الى المحاكم الجزئية ومحاكم الاخطا وزاد عدد القضايا في محاكم الاخطا زيادة عظيمة سببها زيادة عدد هذه المحاكم حتى صار ٢٣٥ بعد ما كان ٣٦ ويرى من الجداول المقدمة ان متوسط نصيب كل محكمة من هذه المحاكم من القضايا نحو ١٠٧٠ قضية

وزاد عدد القضايا الباقية الا في المحاكم الجزئية حيث زادت المهمة في انجاز العمل فكانت النتيجة مما يبعث على الرضى والارتياح

(٢) المحاكم الجنائية

أدرجت احصاءات الجرائم لسنة ١٩١٣ في هذا التقرير في الباب الخاص بالاعمال نظارة الداخلية وقد نقص مجموع الجنيح نقصاً قليلاً لأول مرة منذ عدة سنوات (نصار ١٩٣٨ و١٩٣٧ وكان ٩٣٧٤٣) وهذا النقص على قلته يبعث على الرضى والارتياح ولكن عند انعام النظر يتضح ان الفرق ناشئ بالاكتر عن نقص القضايا المتعلقة بالطاعون البكري ودودة النمل فان

عدد هذه القضايا يتوقف على مبلغ انتشار هاتين الضريبتين في أثناء السنة. أما الجنب الخطيرة التي تؤثر مباشرة في الأمن العام فلا دليل يدل على تحسن ما فيها ولكن في جرائم التزوير واتلاف المحصولات نقصاً يبعث على الرضى

وفي الجدول التالي احصاء للجرائم الكبرى مقابلة مع جرائم سنة ١٩١١ — ١٩١٢ القضائية

الجرائم	١٩١١ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١٣
السرقا	٢٧٧٧٦	٣١٢٨٨
التزوير	٤٤٨	٤٠٣
النصب	٨٣٦	١٠٠٣
خيانة الأمانة	٢٢٥٨	٣٠٩٣
سم الموائس	٣٧٨	٤٨٦
اتلاف المحصولات	٣٠٢٠	٢٨٧٣

واحصاء السرقا في هذا البيان يشمل جميع السرقا التي ليست جنائية فهو لا يقابل الاحصاء المدرج في تقرير السنة الماضية حيث ذكر عدد محاكات السرقة المهمة فقط

٤٣ — المحاكم المختلطة

لا تزال الزيادة في الاعمال المدنية والتجارية في هذه المحاكم مطردة كما حدث في السنة الماضية وفي الجدول التالي مقابلة بين ماتم في السنتين القضائيتين الماضيتين

١٩١١ — ١٢	١٩١٢ — ١٣	
٧٠٨٠	٦٦٨٩	قضايا باقية في اول السنة
٢٤٢٥٠	٢٦٨٧٦	قضايا جديدة
٣١٣٣٠	٣٣٥٦٥	المجموع
٢٤٦٤١	٢٦٩٥٨	قضايا انتهت
٦٦٨٩	٦٦٠٧	قضايا باقية في آخر السنة

فيري من هذا الاحصاء ان عدد القضايا الجديدة زاد ولكن معظم الزيادة واقع في قضايا المحاكم الجزئية وهي قضايا ليست بذات اهمية . اما عدد القضايا المدنية فيكاد يكون على حاله واما القضايا التجارية فتقص عددها قليلاً ومن دواعي الرضى والارتياح ان المحاكم تمكنت من تحمل الزيادة في اعمالها بزيادة عدد القضايا التي انتهت فيها

وتقص عدد التفاليس في السنة الماضية فبلغ ٣٨٠ مقابل ٥٧٣ في السنة السابقة ولكن النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة لا يمد هذا النقص دليلاً على تحسن الحال بل يزوره الى رسوم التعرف الجديدة التي تقضي بايداع ١٢ ج . م عند طلب افلاس تاجر ويحتمل ان هذا القيد ادى الى منح هديم الطلبات الباطلة او التي يقصدها مجرد التشفي

وقدم ١٣٧ طلباً للصلح الاحتياطي مع المائتين في اتماء السنة فلم يقبل منها سوى ٩١ مقابل ١١٩ من ١٨٥ في سنة ١٩١٢ وقد شكت الصحف من طريقة انفاذ قانون الافلاس بوجه عام في المحاكم المختلطة وكثر التذيد في بعض الدوائر بقانون الصلح الاحتياطي بموافقة المحاكم بحجة ان الآداب التجارية في هذا القطر لا تسوغ منح سلطة غير مقيدة بقانون كالذي يمنحها الشارع الآن ولكن هذه الحجة تمحرف كثيراً الى التعليل والتشاؤم قالاه مبدلاً شائع في معظم قوانين بلدان أوروبا يكون تهقراً ليس في الحجج التي قدمت ضده ما يسوغه في نظري . وعلاج هذه الحال انما يكون بان يتعاون القاتنون والمحاكم على التشديد في اتمام القانون الموجود . واتي اقتبس في هذا المقام ما ذكره المستشار القضائي في تقريره الاخير في هذا الشأن واقوال النائب العمومي التي قلها المستشار : —

« واني الفت الانظار خاصة الى ما جاء في مذكرة النائب العمومي من الملاحظات من التفاليس والصلح الاحتياطي التي كثر كلام الصحف المحلية عنها أخيراً . اما عن الافلاس بوجه عام فيرى النائب العمومي من المهم ان يأخذ التجار مزيد الحيطة والحذر في سبيل الحصول على معلومات صادقة بشأن يسار وصحة الدين يتعاملون معهم بمبالغ كبيرة على الحساب اذ يظهر ان التهاون في هذا الامر بالغ حده في هذه البلاد عادة . ويقترح فوق ذلك ان تقرر هنا الطرق التي تنجح في بعض البلاد الاخرى والغرض منها اتخاذ التدابير السريعة لتصفية مراكز التجار الذين يلدرون بطريق البروتستو لعدم قيامهم بدفع ما عليهم من الكياليات وفي اقتراحات جديرة بالعناية وسينظر فيها

« اما عن احكام القانون بشأن الصلح الاحتياطي التي وجهت الصحف اليها اخيراً فهاهم

النقد المرقد أصاب النائب العمومي كل الإصابة إذ أشار إلى أن المساوىء التي عظمت الشكوى منها ترجع بالأكثر إلى تربط الدائنين أنفسهم وقلة أكتراثهم وكثيراً ما تكررت الإشارة إلى هذا الأمر من قبل . إذ لا يخفى أن الصلح لابد أن توافق عليه غالبية الدائنين وأن نقل الديون المطلوبة لهذه الغالبية عن ثلاثة أرباع مجموع الديون كلها . وزيادة على ذلك فإن الضمانات التي يطلب من المدين تقديمها للوفاء بمسدياته متروكة امر تقدير نوعها وكفايتها للزماء . فكل التبعة تقريباً في قبول أو رفض الصلح ملقاة على عاتق الزملاء أنفسهم . فإذا قبلوا مع ذلك صلحاً في أحوال لا تسوغ التساهل أو لا تتفق مع الشروط التي وضعها القانون فليس من العدل أن تنسب المساوىء الناجمة عن هذا القبول إلى تقصير في القانون أو إلى عيب في المبدأ ذاته . لأن مبدأ الصلح الاحتياطي مستحب بل وضروري ليمكن المدينون الذين خانهم الحظر رغم ظاهرة ذمتهم من الخلاص مما يحرم عليهم الحكم بالأفلاس من الشدة البالغة والعار الكبير . وهذا المبدأ موجود في جميع الشرائع الحديثة تقريباً وإن اختلف في شكله بعض الاختلاف . ومن الواجب بداهة على الدائنين عامة ثم على المحاكم بعد ذلك أن ينفقوا حائلاً في سبيل بعض أفراد الزملاء الذين قد تدفعهم عوامل المنفعة الشخصية إلى الإفراط في العمل بهذا النظام المبني على فكرة الإنسانية لأن هذا الإفراط مناف للأداب العامة وضار بما لتجارة المحلية من طيب السمعة »

٤٤ — التشريع

(١) التشريع الأهلي

كانت أعمال التشريع المتعلقة مباشرة بإظارة الحفانية في السنة الماضية أقل جداً منها في السنوات السابقة ولم يستطع مجلس شورى القوانين النظر في كثير من مشروعات القوانين فستعرض على الجمعية التشريعية الجديدة التي حلت محل ذلك المجلس . ولم يحسن الوقت للإشارة بالتفصيل إلى هذه المشروعات التي هي عرضة للتصحيح والتعديل كما لا يخفى ولكنني أقبس البيان الموجز التالي من تقرير المستشار القضائي السنوي للدلالة على ماهيتها بالأجمال فقد قال المستشار « وهذه المشروعات تتعلق بتعديلات أدخلت على قانون العقوبات وبإعادة النظر في قضايا الجنائيات وتوسيع اختصاص المحاكم الجزئية وتعديل قانون تحقيق الجنائيات وقانون إنشاء محاكم الجنائيات تعديلاً يراد به وضع حد لما كثر وقوعه من الخلاف في الاختصاص بين القاضي الجزئي وقاضي الحالة وهناك أيضاً مشروع قانون يحتوي على ١٤٠

مادة يشمل احكام الوصاية والقوامة والنفية ومعه مشروع قانون آخر منفذ له وقد وضع هذا القانون اجابة للشكوى المتوالية من سير المجالس الحسبية الموجودة الآن قفراً القرار على ان تنصرف المحاكم الاهلية على ما يجريه الاوصياء والقوام والكلاء في ما يهد فيه اليهم مع عدم المناس بلحكام قانون الاحوال الشخصية الساري على ذوي الشأن في هذه الاحوال» وقد أدخل في السنة الماضية بعض التعديلات على قانون انشاء محاكم الاخطا سنة ١٩١٢ ويقضي أول هذه التعديلات بزيادة عدد تلك المحاكم زيادة كبيرة. ولما وضع مشروع قانون محاكم الاخطا لم ير من اللازم انشاء هذه المحاكم في بنادر المراكز لوجود قاضي في كل منها وهو القاضي الجزئي ولكن الاختبار في اعمال محاكم الاخطا أظهر ان عدد القضايا التي تم فيها الصلح بواسطة محاكم الاخطا خفف عبء العمل كثيراً عن المحاكم الجزئية فعدل القانون الاصلي بالشاء ٧٧ محكمة جديدة في بنادر المراكز ولم يعد القاضي الجزئي يجلس وحده في محل المركز

واستبدلت لائحة الاجراءات الموقفة لمحاكم الاخطا بلائحة اخرى صدر بها قانون جديد فجعلت الاجراءات الجديدة في غاية البساطة - وهي تقضي بحضور الخصوم انفسهم امام المحكمة ولا تجوز الانابة الا في احوال استثنائية ولا يقبل المحامون في هذه المحاكم وتكون المرافعة شفاهية ولا تقبل مذكرات مكتوبة ولا يجوز كذلك قبول خبراء المحاكم الاملية في محاكم الاخطا وقد ابطال حق الطعن في الاحكام النائية ووضع في القانون ضمان كافٍ فاذا غاب المدعي عليه في الجلسة الاولى توجهت القضية ويعلن بالحضور الى جلسة اخرى ونيط تنفيذ احكام محاكم الاخطا بالعمد وبسطة الاجراءات المتعلقة بالتنفيذ على المنقولات والمزروعات والحجر على المالدين عند النهر واذا لم يدفع المحكوم عليه الغرامة يجوز تنفيذها بحسبه مدة انقضاء اربعة ايام بدلاً من ٢٤ ساعة كما في القانون الاصلي وصدر قانون ثالث بتنقيص رسوم محاكم الاخطا فتعفى الدعاوى التي لا تتجاوز ١٠٠ غرش من الرسوم تماماً وقد ادى تخفيض الرسوم الى قيمتها الزهيدة الحالية الى الانبال على هذه المحاكم الجديدة

وصدر قانون آخر يجيز جعل جميع انواع العقود المتعلقة بقرار او متقول تحت مراقبة محاكم الاخطا حيث يكون مبل خاص يسجل العقد فيه بلا رسم وينتج عن السير بمقتضى القواعد المطلوبة ان عبء الاثبات يقع على من يتنازع في صحة العقد وقد جعل ذلك اختيارياً اجابة لطب مجلس شورى القوانين ولكن الجمهور لم يقبل كثيراً على استعماله

(٢) - التشريع المختلط

اشرت في السنة الماضية الى مسألة اصلاح الاجراءات في المحاكم المختلطة وقلت ان في معرض النظر مشروعاً يقضي بادخال بعض التعديل بهذا المشروع صار الآن قانوناً وفي ما يلي بيان موجز لاهم التعديلات التي ادخلت به

(١) ابطال المعارضة في الاحكام النهائية لعدم تقديم الدفوع واستبدال ذلك بالطريقة المتبعة في المحاكم الاهلية فقد اظهر الاختبار انها وافية بالمرام ومبهرم ذلك المدينين بما اعتادوه بكثرة في الماضي من محاكمة الدائنين ومحاولة الحيلولة دون حصولهم على حكم قاطع

فوافقت الجمعية التشريعية المختلطة على مبدأ هذا التعديل ولكنها رأت ان تنفيذه بشدة يجب ان يعدل بنصوص المواد ٥٦ و ١٢٤ و ١٢٩ بمعنى انه يصح ان يكون الحكم غير قابل للمعارضة اذا حضر المدعى عليه الجلسة الاولى بطلب تأجيل ولم يحضر الجلسات التالية او اني تقدم دفاعه

والفرض من المواد ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ التي وضعت بناء على اقتراح رجال المحاماة هو وضع نظام لاطلاع الخصوم على المذكرات المكتوبة وغيرها من الاوراق والمستندات يكون اوفى واشد احكاماً من النظام السابق مع اجتناب الافراط في جعل القيود جامدة ففضلت الجمعية ان يترك الامر لتصرف رؤساء الدوائر ولطنتهم على وضع نظام دقيق

والاعتراض على هذه النصوص هو ان العقاب المنصوص عليه في المادة ٥٥ اختياري للحكمة ولذلك ينبغي ان يجد القضاة صعوبة في انفاذ هذه الاحكام الجديدة

(٢) اقترحت الحكومة الغاء حق تخرج الشهود بتاتاً وجعل اجراءات المحاكم المختلطة من هذا القبيل بمائة لاجراءات المحاكم الاهلية ومشابهة لمعظم النظمات الاوروبية الحديثة ولكن الجمعية التشريعية لم ترض الا بادخال تعديلات خفيفة فألفت الفرق بين التخرج والاعتراض ومحت بان الشاهد الذي حصل تخرج في شهادته تسمع شهادته على سبيل الاستدلال من غير ان يحلف اليمين والمرجح ان اصلاح الاخير عدم القائمة

(٣) ادخلت التعديلات التالية لتقليل رفع قضايا باطلة لاسترداد المنقولات المحجوز عليها بقصد تأجيل انفاذ الاحكام الخاصة بها وهي:-

(١) ألغى حق المعارضة في الاحكام التي تصدر في دعاوى الاسترداد

(ب) انقضى ميعاد الاستئناف الى عشرة ايام
(ج) اذا قدمت دعوى استرداد لاول مرة يجوز لقاضي الامور المستعجلة ان يأمر بالبيع اذا تبين له ان الفرض من الدعوى مجرد المكيدة وتمطيل سير العدالة واذا رقت دعوى استرداد مرة ثانية فلا توقف البيع ما لم يأمر القاضي بايقافه
(د) اذا استؤنف الحكم وتبين للمحكمة ان فساد الدعوى ظاهر للمحكمة ان تأمر باجراء البيع بالشروط التي توافرها عادة

(٤) استبدلت النصوص غير الوافية الخاصة بتقدير قيمة الدعاوى بنظام جديد موضوع على مثال النصوص الواردة في قانون المرافعات الاحلي
(٥) جعلت مصروفات الخبراء تحت مراقبة المحكمة وذلك متعاً للمادة غير المحدودة وهي ان يطلب الخبراء من الخصوم دفع مبالغ من المال مقدماً لسد مصروفاتهم
(٦) اصلاحات أخرى صغيرة الشأن لتسهيل العمل وازالة العوائق في سبيل الاجراءات وهي

(١) زيدت الاحوال التي تنفذ فيها الاحكام مؤقتاً
(ب) على المحاكم ان تصرف اجلاً معيناً لانقضاء الاجراءات التمهيدية
(ج) انقضت المواعيد المقررة للمرافعات ويجوز اقامتها فوق ذلك بامر من القاضي
(د) مصاريف الاجراءات التي يتخذها احد الخصوم بدون ان يكون لها لزوم مثل مصاريف الحكم القياي تكون على هذا الخصم ولو كسب دعواه
(هـ) يشتد ميعاد الاستئناف من تاريخ اعلان الحكم للفرعيتين
واقترحت الحكومة توسيع اختصاص المحاكم الجزئية في المواد العقارية ولكن الجمعية التشريعية لم توافق على هذا الاصلاح

وانما تيسر ادخال هذه الاصلاحات في اجراءات المحاكم المختلطة بعد ايجاد اداة تشريعية جديدة ولكن يظهر ان الجمعية التشريعية لا تميل كثيراً الى احداث تغيير كبير الشأن في الاجراءات الحالية

وقد رأت نظارة الحفانية وجوب درس ما يمكن ادخاله من الاصلاح في الاجراءات درساً دقيقاً منظماً فعميت اخيراً لجنة فنية مهمتها الحالية وضع قانون مرافعات جديد للمحاكم الاهلية فاذا نجحت هذه اللجنة في عملها فالأمر ان المرافعات المختلطة تستفيد منه فيما بعد

اذ ان بعض اعضاء اللجنة كانوا في ما مضى قضاة في المحاكم المختلطة فهم عالمون حق العلم بالصيوب التي تكثر منها الشكوى في الوقت الحاضر

٤٥ — مدرسة الحقوق

ذكرت في تقريرى الماضى ان مدرسة الحقوق الحقت بنقارة الحقاينة وعقب ذلك تعيين المستر شلدن آموس الذي كان مستشاراً في محكمة الاستئناف الاهلية مديراً للمدرسة خلفاً للمستر هل الذي اخير لمنصب رئيس مفتشى المحاكم الاهلية وقد فجع المستر هل مدة ثقله منصب ادارة المدرسة في ترقية التدريس وتحسين النظام في المدرسة والمأمول ان التقدم ينظر مطرداً في عهد خلفه الذي دلت اعماله على انه متشجع وقد غير وبدل سيفي بيان الدروس في السنة الماضية بقصد تعزيز التعليم العملي في القوانين ولي امل بان ذلك يؤدي الى تخرج متخرجين مصريين واقفين تمام الوقوف على المبادئ القانونية وصالحين لأن يقوموا حق القيام باعمال المحاماة والقضاء

ولا يقتصر عدد المتخرجين المتعلمين في مدرسة الحقوق على جميع الذين يتلون شهادة الحقوق بل يجب ان يضم اليه التلامذة الخارجون الذين يقبلون في الامتحان السنوي من غير ان يدرسوا في المدرسة وكذلك طالبو شهادة المعادلة من الذين درسوا الحقوق في غير المدرسة فانهم يتلون شهادة المعادلة اذا جازوا امتحاناً خصوصياً في بعض المواضيع ذات الشأن المحلي وكان عدد الاولين في السنة الماضية ٨ وعدد الآخرين ١٠ وعدد متخرجي المدرسة الذين تالوا شهادتها ٥٧ وقد شهد المتحنون بقلة معارف الطلبة الخارجيين الذين تقدموا للامتحان النهائي عن السنوات الاربع وسقط ٥٠ في المئة من ١٢٤ طالباً خارجياً تقدموا للامتحانات المختلطة ولا يستغرب ذلك فان جانباً كبيراً منهم كانوا طلبة في مدرسة الحقوق واضطروا الى مغادرتها بسبب توالي سقوطهم في الامتحانات ولا يخفى ان الامتحان في ذاته ليس سوى طريقة غير وافية للوقوف على معرفة الطالب وعلمه وان جانباً كبيراً من الطلبة الخارجيين كتاب في دواوين الحكومة فليس من معسلة وظائقهم ان يشغلوا اوقاتهم في محاولة اجتياز امتحان نجاحهم فيه قليل وعلاوة على ذلك فقد اشتد الزحام في صناعة المحاماة ولذلك يرجح ان يكون من الصواب تضييق التسهيل الذي يعطى للطلبة الخارجيين الآن بتعيين عدد مرات الامتحان التي يسمح بها للطلاب لامتحان منهم كما هي الحال لطلبة المدرسة نفسها

وقد ادخل تغيير في امتحان المعادلة سنة ١٩١٣ لاجل التحقق من كفاءة الطلبة وربما اقتضت الحال ادخال اصلاح آخر من هذا القبيل فان دروس الشريعة الاسلامية لطلبة مدرسة الحقوق تشمل الاحوال الشخصية والمعاملات وجزءا من قانون الوقف والمرافعات ولكن مطلبة المعادلة يتخون في الاحوال الشخصية فقط ومع ذلك فشهادة المعادلة تجول اصحابها كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها حائزو شهادة اليسانس من متخرجي المدرسة وفي جملتها حق المرافعة امام المحاكم الشرعية فائقاء لما قد يصيب ارباب القضايا في المحاكم الشرعية من جراء جهل المحامين عنهم اقترح ان يشمل امتحان المعادلة جميع مواد الشريعة الاسلامية الموجودة في بيان مدرسة الحقوق وتدير كهذا جدير بالقبول

الامضاء : كشتار

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١٣

مرفوع

من الفيكونت كشنر الى السرا دورد جراي

مصر في ٢٨ مارس سنة ١٩١٤

مولاي

اتشرف بعرض تقريري عن احوال السودان في سنة ١٩١٣

الامضاء : كشنر

الباب الاول

المقدمة

ام حوادث السنة في السودان الضمان الرسمي الذي قدمته حكومة جلالة الملك لغرض قدره ٣٠٠٠٠٠٠ ج ٣٠ م تنفق في ترقية زراعة القطن في السودان اما في ما سوى ذلك فقد كانت السنة قليلة الحوادث التي تستحق الذكر فانصرف م الحكومة بالاكثر الى مشكلة المحافظة على المصالح والخدمات الموجودة اللازمة وإبقائها بمنزلتها من الكفاءة في سنة رديئة شح فيها النيل وقل المطر . ومن دواعي الارتياح والرضى ان السودان قام بسد ثقافته وظل سائراً سيراً مرضياً في سبيل الارتقاء والتقدم المعين له بالزخم عن هبوط النيل هبوطاً يقل نظيره وعن عدم هطل المطر في انحاء هطلاً منتظماً ويستثنى من حالة الرضى هذه الحد الجنوبي الشرقي من البلاد حيث تجارة السلاح والتخيرة رائجة بين الحبشة وبلاد النوير . والاعتبارات المالية تمنع حكومة السودان من انشاء ادارة وافية في البلاد التي بين خور يابوس . وبحيرة رودلف ومن احتلال جبال بوما . نعم ان الحكومة فعلت شيئاً من هذا القبيل بعد الحملة التأديبية التي جردتها على بلاد الانواك في سنة ١٩١٢ فانشأت قطعاً عسكرية في اكوبو وبجناك وناصر ولكن المشكلة لا تجل حلاً مرضياً حتى تخط كل البلاد احتلالاً فعلياً الى الحدود . ثم ان الحالة السياسية في اديس ابابا وبجز حكومة الحبشة الظاهر عن منع نهريب السلاح من السواحل يزيدان الاضطراب في المقاطعات التي تجاور حدود السودان والتي يظهر انها غير خاضعة تماماً لحكومة الحبشة المركزية وبناء على الاتفاق المبرم مع حكومة اوغندا جرى تجديد الاملاك تحديداً ليحصل الترخيم وافية في ما يتعلق بتوزيع القبائل

الباب الثاني

في المالية

تأثرت الإيرادات في السنة الماضية بسبب قلة المطر في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ وشمع النيل شحاً قليل الظنير في سنة ١٩١٣ وما نشأ عن ذلك من كساد التجارة ولكن بالرغم من معاكسة الاحوال فان احصاءات الجمارك تدل على زيادة الواردات ما عدا النقود وبضائع الترانسيت فقد بلغت قيمتها ٢١٠٩٧٧٦ ج م في سنة ١٩١٣ وكانت ١٩٦٧٤٢٩ ج م في سنة ١٩١٢ اما الصادرات فنقصت قيمتها وبلغت ١٨٦ ١١٨٥ ج م وكانت ٣٧٣ ١١٩ ج م ولكن هذا النقص يكاد يكون كله ناشئاً عن هبوط اسعار الصمغ ونقص مواسم الجيوب . في الجهات الشمالية ولا سيما مديرتي دقلة وخلقاً توالى شح النيل حتى كان هبوطه الغريب في سنة ١٩١٣ فآثر ذلك في رفاهة الاهلين وادي الى كساد التجارة . وقد جبي معظم الضرائب بلا مشقة ولكن قلة المطر في مديرتي النيل الازرق والنيل الابيض اضطرت الوطنيين الى اخذ مواشيهم الى الجنوب ابتغاءاً للرعى فتأخرت جباية عوائد الحيوانات . وقد اثر هبوط النيل في جباية الضرائب في الشمال ايضاً والمأمول ان انشاء نظام الري الذي سيشرع فيه قريباً يحول دون وقوع مثل ذلك في المستقبل فلا يبقى الوطنيون تحت رحمة الاحوال الجوية غير الملائمة ولم تقلل حسابات سنة ١٩١٣ بعد ولكن بقدر ان النتيجة ستكون كما يلي

٢ ج	
١٦٤٤٠٠٠	الإيرادات
١٦١٥٠٠٠	المصروفات
٢٩٠٠٠	زيادة الإيرادات على المصروفات

وفي الجدول التالي بيان الإيرادات من ابواب الإيراد الكبرى في السنتين الماضيتين . وارقام سنة ١٩١٢ هي ما تجصل فعلاً اما ارقام سنة ١٩١٣ فهي على تقدير ما سيكون

١٩١٣	١٩١٢	
٣ ج	٣ ج	الإيرادات من
٥٠٩٠٠٠	٤٣٦٥٧٨	المديريات
١٠٥٤٥٩٠	٩١٩٠٥٧	الصالح
١٦٦٤٥٧٠	١٤٢٨٦٠٥	المخيمات المحلية

وبلغ ما جبي من اموال الاطيان ٤٥١٠٠ ج.م وكان المقدّر لها ٥٣١٠٠ ج.م فالعجز ٨٠٠٠ ج.م وسبب التأخرات التي كانت باقية في آخر السنة واعفاء بعض الاطيان من الضريبة اما اموال العشور فزادت في معظم الانحاء بالرغم عن قلة المطر وكان عبء الاموال المقررة في ماضى واقعا على الزراع واصحاب الاطيان والمواشي ولكن الحكومة سنت في سنة ١٩١٣ قانوناً يقضي بفرض ضريبة على ارباح التجار وتكون بالنسبة الى تلك الارباح

ويقدر مجموع الإيرادات من المصالح بنحو ١٠٥٤٠٠٠ ج.م وكانت المقدّر لها في الميزانية ١٠٦٠٢٠٠ ج.م فالعجز ٦٢٠٠ ج.م

وفي الجدول التالي بيان إيرادات المصالح ذات الإيراد في السنتين الماضيتين

١٩١٣	١٩١٢	
٢٠ ج	٢٠ ج	
١٨٦٧٦٠	٩٣٧٦١	الجمارك
١٤٨٨٤٠	١٧٣٤٤٢	الوابورات
٦٣٢٠٠	٦٢٤٢١	البوصة والتلفرات
٥٥٣٢٥٠	٥٠٥٣٠٠	سكك الحديد

والزيادة العظيمة في إيرادات الجمارك ناشئة عن الاتفاق الذي بين الحكومة المصرية وحكومة السودان وبموجبه تدفع الحكومة المصرية الى السودان الرسوم التي لتقاضاها في الموانئ المصرية على البضائع الواردة الى السودان والصادرة منه وكان المقدّر لإيرادات الجمارك في الميزانية ١٧٢٥٠٠ ج.م فزاد الفحصل المنتظر ٩٢٦٠ ج.م ومعظم النقص في إيرادات مصلحة الواپورات ناشئ عن قلة الواپورات بين حلفا والشلال الى مصلحة سكك الحديد والحاقها بها وهذه الواپورات تصل بين سكك الحديد المصرية وسكك الحديد السودانية وعلاوة على ذلك فقد نقصت إيرادات مصلحة الواپورات بسبب انكساد العام في التجارة

وكان رصيد المال الاحتياطي الذي لم تقم عليه اعتمادات ١٢٩٣٨٢ ج.م في ٣١ ديسمبر ١٩١٢ والاعتمادات التي قمت عليه ١١٩٣٨٢ ج.م فاذا اضيف الرصيد بعد ذلك الى الإيرادات المختلفة التي تضم اليه كان مجموع الباقي من المال الاحتياطي نحو ٦٥٠٠٠ ج.م في ١ يناير ١٩١٤

ميزانية سنة ١٩١٤

قرر القرار على تغيير شكل الميزانية في هذه السنة وعلى عدم درج ارقام المصالح المحلية في المديرية وذلك بسبب سن قانون الضرائب المحلية وهو يسوغ انشاء البنادر والنواحي في المديرية ودرج ايرادات ومصروفات كل بندر او ناحية على حدة وعليه فالارقام الخاصة بالايرادات والمصروفات المحلية لا تدرج في المستقبل في الميزانية العمومية بل يكون لها ميزانية قائمة بذاتها

وكان المقدر للايرادات والمصروفات ما عدا المصالح المحلية في المديرية
١٥٤٧٢٠٠ ج م

وفي الجدول التالي بيان المقدر للايرادات والمصروفات في سنة ١٩١٤ مقابلاً مع سنة ١٩١٣ مع حذف المصالح المحلية في المديرية في الحالين

١٩١٣	١٩١٤	
٢٠٤	٢٠٤	الايرادات
٤٨٧٠٠٠	٥١٩٠٠٠	المديرية
١٠٦٠٢٠٠	١١٢٥٠٠٠	المصالح
١٥٤٧٢٠	١٦٤٤٠٠٠	المجموع
٢٠٤	٢٠٤	المصروفات
٣٧١ ١٧٩	٣٨٥ ٣٢٨	المديرية
١ ١٧٦ ٠٢١	١ ٢٥٨ ٦٧٢	المصالح
١ ٥٤٧ ٢٠٠	١ ٦٤٤ ٠٠٠	المجموع

فالايرادات والمصروفات تفوق المقدر لها في سنة ١٩١٣ بمبلغ ١٦٠٠٠ ج م

ويقدر ان معظم الزيادة في ايرادات المديرية سيكون من باب اموال العشور وباب عوائد الحيوانات

الباب الثالث

في المواصلات

سكك الحديد

في الجدول التالي بيان المصروفات والايادات في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣

السنة	جملة الايرادات	مصروفات التشغيل	الربح	نسبة المصروفات الى الايرادات في المئة
١٩١٢	٥٠٩٦٢٩	٣٧٥٨٧٦	١٣٣٧٥٣	٧٣٤٧
١٩١٣	٥١٦٨٧٦	٣٩٦٤٩٦	١٢٠٣٨٠	٧٦٤٧

وكان نقص الارباح منتظراً بسبب زيادة المصروفات في تجديد الخطوط وسواها ولكن الربح في سنة ١٩١٣ افاق ما قدر له في ميزانية تلك السنة بالرغم عن ارتفاع الاسعار ولا سيما اسعار الفحم والحديد ونقص صادرات الصمغ . وليس لدى مصلحة سكك الحديد الآن خطوط جديدة ولكن الهمة مبذولة في جمع المهملات القديمة من الخطوط الموجودة لاجل مد خط فرعي الى طوكو

وكان فيضان الانهر والابحر في الصيف اوطأ من النسوب المعتاد في ذلك الفصل فكان فصل الملاحة فيها اقصر من المعتاد ولكن ايرادات وابورات المحرطوم بلغت المقدر لها وسيستجاوز الايراد من نقل البضائع والمتاجر الايراد من هذا الباب في السنة السابقة بمبلغ ٥٠٠٠ ج .م وقد سد الايراد من تأجير الواهورات للسياح وبحي الصيد والقص ومن الاتجار مع الحبشة في جميلة ومن تحسن اعمال البوستة ما نشأ من الحصاره بوطو فيضان بحر الجور وقصر فصل الملاحة في النيل الازرق بحيث زاد المقدر له في الميزانية ٣٠٠٠ ج .م وتحول اتجاه مجرى تجارة الصمغ من كردوفان فصار هذا الصمغ ينقل بسكة الحديد رأساً

واذكر في هذا المقام انهم اكتشفوا مجرى لثاء بين بحر الجور وبحر لول ومعنى تدبر المال
اللازم فيحسن فتح هذا المجرى تماماً وتطهير بحر الغزال ليتيسر الوصول الى الجزء الغربي من
مديرية بحر الغزال
وقد اثبت التوصل في داخلية البلاد شدة الحاجة الى وابورات لا تنفطس كثيراً في الماء
وتسهل ادارتها وتيسيرها للملاحة في فروع النيل الصغرى وسيتمتعون لهذا الغرض وابوراً
خفيفاً يسيره محرك يدور بالزيت الخام

الطرق والآبار

ظلت جميع طرق المواصلات الموجودة مفتوحة ونجح ما طوله ٢١٠ كيلو مترات من
الطرق الجديدة واستمر العمال في حفر الآبار في مديرتي كردوفان وكسله وحفر ٥٣ بئراً
جديدة اخرى في اتجاه مختلفة واقام كبري معلق من الصلب طوله ١٣٠ قدماً على نهر باروكلا
بقرب جميلة

البوستة والتلغراف

زادت الايرادات ١٨٥٣ ج ٠٠ والمصرفيات ٤٧٨١ ج ٠٠ وتدل الاحصاءات على ان
عدد الرسائل زاد زيادة قليلة ولكن عدد الطرود والحوالات نقص والسبب في نقص
الحوالات فتح فرع للبنك الاهلي المصري في الايض
والعمل جارٍ في تدبير اسلاك التلغراف الاضافية بين الخرطوم والابره وود مدني
وسيو دي ذلك الى تخفيف الزحام على خطين يكثر ارسال التلغرافات بهما وقد شرع ايضاً
في تجديد خط الصحراء بين بربر وسواكن وحالة الاسلاك بالاجمال حسنة بقدر ما ينتظر
اذا اعتبرنا التلف الذي تعرض له بالنار ومن الحيوانات البرية والقرضة (النمل الايض)
واعنداء الوطنيين

صناديق التوفير

اذن في انشاء صناديق التوفير في ٢٨ مايو وفتحت فروع لها في الخرطوم وسواها في
اكثوبر ولكن لم يكثر ايداع الدرام فيها الا في مديرية دنقلة فظهر جلياً ان لا بد من اقتضاء
زمن حتى يستطيع السودانيون ان يقدروا مزايا هذه الصناديق حتى قدرها

الباب الرابع

في الزراعة والري

الري

كان فيضان سنة ١٩١٣ اوطأ فيضان عرف منذ أكثر من مئة سنة فكان منسوب النيل في كل مديرية دقله اوطأ من متوسط السنوات الاخيرة بمترين مع ان هذا المتوسط كان واطناً ايضاً قفلاً عن ذلك ان حياض تلك المديرية لم تروَ قط وقد اصدت مشروع كامل لارواء جزء من ارض الجزيرة وهو يشمل انشاء سد على النيل الازرق في مكوار الواقعة على بعد ٨ كيلو مترات الى جنوب سنار ومد تربة طولها نحو ٧٠ كيلو متراً وحفر الترع الفرعية التي تستمد الماء منها وقد اخذوا يسبون غور الارض في المكان المين للسد للوقوف على افضل مكان لانشاء فم التربة . وقد تمت اعمال المساحة والبحث في حوض النيل الابيض لتحويله الى مصرف لماء الفيضان وخزان للماء بانشاء سد عند جبل اوليا وقد اخذوا « قطاعات » لوادي النيل على ابعاد مختلفة بين جبل اوليا وملاكال وسبوا غور الارض في الحقل الذي اقترح بناء السد فيه . ودار العمل في طوكر لايراز المشروع الذي يمكن من التحكم بياه خور بركة فالح النقص العظيم في الاراضي التي زرعت في طوكر بسبب قلة الماء اظهر لزوم هذا المشروع . وقد اسفر الري في كسله بواسطة سدود وقناطر نهر القاش عن نتيجة تبعت على الرضي والارثاح

الاراضي وتسجيلها وتسويتها

انصرف ثم مصلحة الاراضي بالاجمال الى الامور المتعلقة باراضي المدن والبنادر وتقدموا قدما يذكر في التدابير التي اتخذوها لتسوية الاراضي وترقية حالتها في ام بنادر البلاد ولا سيما الابيض والنهود وطوكر . اما في الاطيان الزراعية فقد كانت الصفقات قليلة وعدية الامة ولكن الحكومة باعت مساحات صغيرة وكان تأجير اراضي الحكومة الزراعية كالمعتاد في كل سنة . ومنحت الحكومة بضعة امتيازات في الاراضي البعيدة عن النيل واخصها امتياز باستخراج الملح في رأس روايا وامتياز بالبحث عن الماء واخرجه بالآبار الارتوازية بين النيل الازرق والابرة لري الاراضي التي يمكن زرعها في تلك الجهات

وقد تمت تسوية ملكية الاطيان وتسجيلها في مركز القطينة من اعمال الجزيرة وتم ايضا تسجيل عقود الاراضي في بندر الابيض وتكاد تكون الدعاوي المتعلقة بملكية الاراضي معدومة في المراكز التي تم فيها اعمال المسح وتسوية الملكية

الزراعة

زادت مساحة الاطيان المزروعة زيادة تبعث على الرضى ومعظم هذه الزيادة ناتجة عن جودة الامطار في كردوفان . وفي الجدول التالي بيان مساحة الاطيان التي زرع في سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣

١٩١٣	١٩١٢	١٩١١	
فدان	فدان	فدان	اراضي تروى بالآلات
١٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١١٦٠٠٠	... من الانهر ...
١٢٣٠٠٠	١٥٧٠٠٠	١٢٩٠٠٠	اراضي تروى رياً طبعياً
٢٠٥٠٠٠٠	١٦٦٠٠٠٠	١٤٥٨٠٠٠	(١) فيضان الانهر او ارقاعها
			(٢) بالمطر ...
٢٣٠٣٠٠٠	١٩٣٧٠٠٠	١٧٠٣٠٠٠	المجموع

وقد كان التفاوت كالمعتاد على أشده في محصولات الذرة والسخن والحبوب التي يعول السودانيون عليها في طعامهم

ومن بواعث الرضى اتساع نطاق زراعة السمسم والفول السوداني والذرة الشامية والقمح. أما النقص في مساحة الاطيان التي تزرع قطعاً قشائى كله من أسباب جوية وليس عن عدم مبالاة الوطنيين الذين ظهرت فيهم دلائل الاهتمام الشديدة بجميع أنواع الزراعات وقد فاقت نتائج زراعة السنة الثانية في حقل التجارب الزراعية في الطيبة نتائج السنة الاولى وبلغ متوسط محصول القطن من الفدان الواحد في مساحة اكبر من مساحة المزروع في السنة الاولى ٥٦٠ القنطار في عام ١٩١٢ — ١٩١٣ وكان المتوسط ٥٣

القطار في عام ١٩١١ — ١٩١٢ ورتبة القطن عالية وبما ان مدة الامتحان انتهت فقد نيطت ادارة هذا الحقل بشركة « سودان بلا تاشنس سندبكات » على قاعدة تجارية . واطهرت نتيجة الموسم في طوكر مرة اخرى صحة السياسة التي جرت الحكومة عليها في في مسألة الاطيان التي تزرع قطعاً في طوكر . وقد تحسنت طرق الزراعة هناك وجني القطن نحسناً مئناً فزاد متوسط المحصول وعلت الاسعار ثم ان بيع القطن بالمرزاد العلني بعد فحصه وتوبيه بواسطه الخبيرين الذين عينتهم الحكومة كفل للزارعين المحصول على الثمن العادل لقطعهم

ارتیاد المجهولات والمساحة

التقدم في هذا الباب مطرد بالاجمال وقد سهل العمل جداً باستخدام الوطنيين في الاعمال الطبوغرافية وأوشكوا ان يكملوا خريطة السودان العامة الجديدة بمقتضى
.....! مستند في الرقيم

الغابات

والتجاح مستمر في توسيع نطاق غابات الصنغ في كردوفان ووقايتها وهو من أشد الأعمال أهمية ومن بواعث الرضى ان الوطنيين انفسهم اخذوا يقدرون مساعي الحكومة في ترقية هذا العمل الذي له علاقة شديدة بخيرهم ورفاهيتهم وقد غرسوا ٢٠٠٠٠ شجرة لستك اخرى في صاويل علاوة على ما كان مغروساً فيها وعدده ٦٥٠٠٠ شجرة من لستك سيارا وقد زادت الإيرادات ٧١٢٣ ج. م في الأشهر التسعة الاولى من سنة ١٩١٣ وبلغ مجموع الإيرادات في تلك المدة ٩٢٢٣٧ ج. م

وقاية الصيد

يستفاد من احصاءات الصيد الى تاريخ كتابة هذا التقرير ان عدد الحيوانات التي اصطيبت بلغ ١٩٠٣ منها ٩٦٨ اصطادها السياح والزائرون و١٣٥ اصطادها حاملو رخص الموظفين وقد كانت نتيجة السنة الماضية حسنة . وبفهم من الروايات والاخبار ان حيوانات الصيد اخذت تقل في كردوفان واعالي النيل ويمل هذا النقص في كردوفان بزيادة الاسلحة النارية التي وقعت في ايدي الوطنيين لسوء الحظ

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

٢٠ ج	كانت الاموال المعينة للاشغال العمومية كما يلي
٥٤٤٦١	(١) الميزانية العادية للاشغال العمومية
	(ب) الاعتماد المخصص للباقي الجديدة
٢٥٠٠٠	في اشغال سنة ١٩١٣
١٠١٥	(ج) اعمال شق

وعلاوة على ما تقدم قد بقي للصرف في سنة ١٩١٣ البواقي الآتية من الاعتمادات سابقة وهي

٢٠ ج	رصيد الاعتمادات المخصصة للباقي الجديدة (١٩٠٨ و ١٩٠٩)
٢٨٥٦	» الاعتماد المخصص للباقي الجديدة سنة ١٩١٠
٣٧٣٨	» « « « « « ١٩١١
١٩٠٨٢	» « « « « « ١٩١٢
٢٠٨٧٥	» « « « « « ١٩١٣

وقد قامت مصلحة الاشغال العمومية كالعادة باعمال مختلفة اخذت الاموال اللازمة لها من المصالح المحلية في المديرية وقد تقدموا تقديماً مرضياً في الاعمال الجديدة ولا سيما في المديرية الجنوبية ولا يزال التزوير الكهربائي وتوزيع ماء الشرب بالاقانيم في مدينة المحرطوم على ما يرام وكذلك طلبات حقل القنابر الزراعية في الطيبة بالجزيرة وقد نيطت ادارتها بمصلحة الاشغال العمومية

مدينة بورت سودان ومينائها

اكلوا نصب الآلات الرافعة الاضافية على مدخل السفن في الموض و صار في الطاقة رفع السفن التي يبلغ وزنها ٨٠٠ طن وحالة الارصفة وطرق الوثائق ومخازن الجمارك والمكاتب على ما يرام ولكن الحاجة شديدة الى مشروع جلب الماء وتوزيعه بطريقة منتظمة دائمة

الباب السادس

في التعليم

لم يقع تغيير مهم في هذه المصلحة والعمل جارٍ في انفاذ بيان سنة ١٩٠٦ على قدر ما تسمح به الحالة المالية ولا تزال مدرسة الهندسة ومدرسة المعلمين والقضاة تؤديان عملهما المفيد والمدارس الابتدائية المالية مملوءة كلها بالطلبة ولدى معظمها طلبات عديدة للدخول فيها ولكنني لا ارى وجوباً لزيادة عدد هذه المدارس والفضل ان تخصص الاموال التي يمكن تدبيرها بنشر التعليم الصناعي والفني والاولي

الآثار القديمة

لا يزال الباحثون يلقون نجاحاً في بحثهم في الاطلال القديمة فقد تمكنت البعثة الاميركية في كرمه في المدة الاخيرة التي اشتغلت فيها من كشف الردم عن موقع مهم للامبراطورية الوسطى واسفر عمل اربع سنوات متوالية في مروي عن العثور على خرائب عديدة مهمة وحسرت بشدة ا كسفورد عملها في جوار مروي بدقله فأخذت تبحث وتحقق في مدفن وهيكل هناك يظهر انهما كانا خزانين ملكيتين في العصر الاثيوبي واستمر المستر ولكم في اعمال الحفر في سنار فكشف الردم عن عدد كبير من القبور القديمة

الباب السابع

في الخقانية

حكمت المحاكم غير الاجبازية بادانة ١٦٩٧ نفساً مقابل ١٥٤٧ نفساً في السنة السابقة. وحكمت المحاكم الاجبازية بادانة ١٦١٦٤ نفساً مقابل ١٧٦٤٧ نفساً ومع ان جرائم العنف والاكرام لا تزال على ساطع فقد زادت جرائم الاعتداء على المال زيادة كبيرة والمرجح ان السبب الاكبر في هذه الزيادة تحسن طرق الضبط واشتداد الميل الى ابلاغ الجرائم للحكومة. وما يؤثر ذكره هنا ان الجرائم قليلة شمالي الخرطوم . ومن الامور التي تستحق الذكر

هذه السنة ورود عدة قضايا من كله تختص باقتناء السلاح بنير رخصة وخرق حرمة قانون وقاية الصيد

وقد زاد عدد القضايا المدنية زيادة كبيرة فبلغ في الاثني عشر شهراً ١٥٠٤١ مقابل ١١٩٥٠

التشريع

لم يصدر سوى اربعة قوانين في اثناء السنة وهي

- (١) قانون ضريبة القمار
- (٢) قانون تصدير الحيوانات وتوريدها
- (٣) قانون مساحة مدينة الخرطوم
- (٤) قانون الجمارك

الحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا الجديدة في اثناء السنة ١٠٤٥٥ قضية يقابلها ٩٤٧٥ قضية في السنة السابقة ومع كثرة الاعمال فالحاكم تنظر في القضايا من غير ابطاء يذكر وقد بلغت من الكفاءة شأواً بعيداً والفضل في بلوغها هذه المنزلة عائد الى التعليم والتمرين في مدرسة القضاء بكاية فردون التي يؤخذ موظفو الحاكم الشرعية منها الآن والى همه قاضي القضاة وفطنته وكفاءته

ونقص عدد عقود الزواج وزادت نسبة الطلاق وقد يعلل ذلك بان الناس ليسوا في اليسر الذي كانوا فيه منذ بضع سنوات

الباب الثامن

في الادارة

السجون

زاد عدد الذين ميجوا لجرائم خطيرة وعدد الذين ميجوا في سجون الضابطيات وزاد عدد ذوي السوابق والصبيان الذين ادخلوا الى الاصلاحية وقد كان سلوك المسجونين بالاجمال حسناً والتقارير الطبية تشهد بحسنة التدابير المعية في السجون

البوليس

يبلغ عدد رجال البوليس الملكي الزاكن الآن ١٢٣٥ والمشاة ٢٧٠٠ ولا تلقى الحكومة صعوبة في تجنيدهم ويكادون يكونون كلهم من الاماكن التي يخدمون فيها ويستفاد من التقارير الواردة عن جهادة بحر النزال ان في تلك المدينة فصيلة من الرجال المدربين يحسنون العمل المطلوب منهم في البلاد المتوحشة التي يقومون باجباةم فيها

الرق

ان التدابير والاحتياطات التي اتخذتها الحكومة جعلت النخاسة مستعيلة وقد وقع بضع حوادث في السنة الماضية وقتل حوادث محاولة تهريب الرقيق من الحبشة والحدود الجنوبية الغربية وسواها ونفع حوادث خطف من حين الى آخر ولكن النوط بهم منع الرق يهتمون بأسرها وفي الغالب تكفل ماعهم بالنجاح

الباب التاسع

في الصحة العمومية

سلمت البلاد في السنة الماضية من الاوبئة الخطرة وقتل الاحابات بحمى الملاريا بسبب قلة الامطار وزيادة الاعتماد بمقاومتها. والمأمول ان نشر قوانين الري في قانون الصحة العمومية يؤدي الى تحسين الحالة الصحية في معظم الاراضي التي تروى وقد دلت حالة بعض المزارع ولاسيما مزرعة التجارب التي للحكومة في شببات على ان من المستطاع ري الاراضي من غير ان يكثر البعوض وتنشر الملاريا

ولا يزال مرض النوم منتشرًا في مقاطعة نهر ياي وقد عثروا على اصابات به في بقاع أوسع من البقاع الاولى سبغ غرب منقطة وغرب بحر النزال وجاءت الانباء بأنه منتشر في الكنفو غربي طنبره والى الجنوب الغربي منها ويخشى من ظهور هذا المرض في طنبره قريبا والخطر شديد في الجزء الشمالي من بحر النزال بسبب دخول اشخاص مصابين بالمرض من غرب منقطة ويقال بالاجمال ان الصحة العمومية في السودان حسنة ويستثنى من ذلك احوال قليلة ولكن وفيات الاطفال لا تزال كثيرة

الطب البيطري والطاعون البقري

لا يزال التقدم مستمراً في تنظيم مصلحة الطب البيطري وقد قسمت اعمالها في اثناء السنة الى اربعة اقسام وهي القسم العام والقسم الخاص بالمساحة والقسم الخاص بالذكور تبنات والقسم الخاص بتربية الحيوانات مع ما يتبع هذه الاقسام من المكاتب والاقلام الخاصة بالمخازن والحسابات. وقد تعشت الامراض المعدية ولا سيما طاعون المواشي والالتهاب الرئوي المعدي تشيئاً نادر النثل في الكثرة ولكن التفاح في مكافحة انتشار الاوبئة والامراض بين المواشي زاد ايضاً والظاهر ان الالتهاب الرئوي المعدي انتقل الى مواشي السودان من بلاد دارفور المجاورة فقد عثروا على بؤر لهذا الداء في مواضع شتى من مديريات كردوفان والنيل الالبيض والنيل الازرق. وما يذكر بالارتياح ان المصلحة اكتسبت ثقة الاهالي بنجاح مساعيها في وقاية قطعانهم. وقد نشأ عن غياب موظفي المصلحة عن الخرطوم لتفتيش في المديريات قترات في اعمال التحليل واختصار في التجارب والامتحانات العلمية ولكنهم خطوا خطوة في تشييط تربية الخيل وعند الحكومة «طوقه» يمكن للاهالي استخداماً مجافاً وقد أطلق في السنة الماضية ١٩٢ مرة مقابل ٧٦ مرة في سنة ١٩١١

الباب العاشر

في السكان والعمال

لا يزال عدد السكان آخذاً في الزيادة بالنسبة المقررة في المديريات التي يستطيع فيها وضع احصاءات بما يقرب من الضبط ويظهر من دفاتر المواليد والوفيات في البنادر الكبرى ان عدد المواليد من الذكور يزيد كثيراً على عدد المواليد من الاناث ولكن عدد الذكور في مجموع السكان لا يزال اقل من عدد الاناث

وقد جاء فيضان النيل واطناً والمطر قليلاً عقب سنة لم تكن الاحوال فيها على ما يرام ايضاً فزاد عدد الموجود من العمال على المطلوب اما من حيث الكفاية فالعامل السوداني ينقص كثيراً من مزاياء جاره العامل المصري ومع ان الحكومة لم تعمل اعمالاً كبيرة فقد بلغ مجموع العمال الذين استخدمتهم ٨٢٣٠ عاملاً في شهر فبراير وهو اكبر مجموع عرف منذ انشاء قلم العمال الذي استعان به اصحاب الامتيازات من الاوربيين واصحاب المزارع من المصريين وسوام

الباب الحادي عشر

في الشؤون العسكرية

الحالة العامة

ظلت كفاءة الجيش محفظة ولكن فتح اقسام جديدة زاد التبعة التي على عاتق الجيش وسيؤدي الى توسيع نطاق توزيع الوحدات العسكرية وقد الف بلوكان استوائيان في قسم بحر النزال فتبسر استرجاع الجنود النظامية من يميروطنبره الى مركز الرئاسة في واو ولكن سلوك بعض قبائل غرب بحر النزال قضى باقامة فصيلة مؤلفة من بلوك من الامرطة الثانية عشرة السودانية بقيادة ضابط بريطاني في راجا وتآلف الحامية البريطانية في الخرطوم من ستة بلوكات من المشاة وفصيلة من الطيحية مع ما يتبعها وفصيلة من البيادة الراكبة المجن وقد كانت صحة الجنود بالاجمال جيدة جداً فنقص عدد الذين دخلوا المستشفى ٤٠٣ عن عددهم في سنة ١٩١٢ وكان متوسط عدد المرضى اليومي اقل ايضاً ولا يخفى ان الجيش يتقدم في بلاد تختلف اقسامها اختلافاً كثيراً في الاقليم وهي منتشرة على ثلاثين درجة من العرض الجغرافي فانحصار عدد المرضى في ١٩٧٢ في المئة بعدد من اعظم دواعي الرضي والارتياح وقد اتجهوا الى مسألة ماء الشرب في الخرطوم وستوضع حنفيات ماء الشرب في جميع القشلاقات فيها . وجاء المستشفى الجديد في ام درمان بفوائد عظيمة

الحركات الحربية

سارت الدوريات وجرت حركات حربية صغيرة في المواضع التالية
دنكة اجاك (بحر النزال) لتأيد سلطة الحكومة ومعاينة المعتدين على الوطنيين المواليين
على ضفاف نهر الرهد ونهر دنذر لمنع تجارة السلاح
في بلاد لاوا والزراف (النوير) لجباية الجزية
في الدبة (مديرية دنقلة) لكبح جماح الذين يشنون الفارة في جبل فحل لمنع تجارة السلاح
في مقاطعة جويو (النوير) لمنع تجارة السلاح
في بلاد الكبايش لمنع شن الفارات
في جبل دقيق لحدوث اضطراب بين القبائل
في مقاطعة توي (الدنكة) لاصحاح الفتن والاضطرابات بين القبائل

الامضاء : كشتنر

فهرست

تقرير مصر

صفحة	صفحة		صفحة
٦١	١٢	السكر والمحصولات الاخرى	٥
٦٣	١٣	طاعون الحيوانات والمواشي	
		الباب الثالث	
		في الاشغال العمومية	
٦٣	١٤	الري	٢٩
٦٥	١٥	اعمال جديدة في الري	٣٨
٦٦	١٦	السكك العمومية	٤٠
٦٧	١٧	القسم الميكانيكي	٤٨
٦٧	١٨	المباني الاميرية والكباري	٤٨
٦٨	١٩	المتحف العربي	٤٩
٦٨	٢٠	مصلحة الآثار	٥٠
		الباب الرابع	٥٠
		في المعارف	٥١
٦٩	٢١	كلام عام	٥٢
٧٠	٢٢	التعليم الاجدائي	٥٣
٧١	٢٣	التعليم الثانوي	
٧٤	٢٤	تعليم البنات	
٧٥	٢٥	التعليم الزراعي والصناعي	٥٦
٧٨	٢٦	تعليم المعلمين	٥٨
		الباب الاول	
		في المالية	
		١ المقدمة	
		٢ الحالة المالية	
		٣ حسابات سنة ١٩١٣	
		٤ ميزانية سنة ١٩١٤	
		٥ المال الاحتياطي	
		٦ الدين المصري	
		٧ التجارة والجمارك	
		الواردات	
		الصادرات	
		الدخان	
		٨ البوصلة وصناديق التوفير	
		٩ سكك الحديد والتلغرافات	
		الباب الثاني	
		في الزراعة	
		١٠ كلام عام	
		١١ القطن	

صفحة	صفحة
	٢٧ مدسة الطب
	٢٨ التلامذة المصريون في اوربا
	٢٩ الكتبخانة الخديوية
	٨٠
الباب السادس	الباب الخامس
في الصحة العمومية	في الداخلية
٣٧ المستشفيات والصيدليات	٣٠ الامن العام
٣٨ الجنون	٣١ الادارة المركزية وادارة البوليس
٣٩ التدابير الصحية في البلدات والمدن	٣٢ مجالس المديريات
٤٠ في الخلاطين	٣٣ البلدات والمجالس المحلية
٤١ معهد البحث الميجيني	٩ مدينة القاهرة
الباب السابع	٩١ بلدية الاسكندرية
في الحفانية	٩٢ بلدية بورت سعيد
٤٢ المحاكم الاحلية	٣٤ السجون
٤٣ المحاكم المختلطة	٣٥ تجارة الرقيق الايض
٤٤ التشريع	٣٦ الحج
٤٥ مدرسة الحقوق	٩٤
١٠١	
١٠٤	
١٠٦	
١١١	

تقرير السودان

صفحة		صفحة	
	الباب الخامس	١١٤	المقدمة
	في الاشغال العمومية		الباب الثاني
١٢٣	الاشغال العمومية		في المالية
١٢٣	مدينة بورت سودان	١١٥	حسابات سنة ١٩١٣
	الباب السادس	١١٧	ميزانية سنة ١٩١٤
	في المعارف		الباب الثالث
١٢٤	في التعليم		في المواصلات
١٢٤	الآثار القديمة	١١٨	سكك الحديد
	الباب السابع	١١٩	الطرق والآبار
	في القضاء	١١٩	البوستة والتلغرافات
١٢٤	في الحفافية	١١٩	صناديق التوفير
١٢٥	التشريع		الباب الرابع
١٢٥	الحاكم الشرعية		في الزراعة والري
	الباب الثامن	١٢٠	الري
	في الادارة	١٢٠	الاراضي وتيجيلها وتسويتها
١٢٥	السجون	١٢١	الزراعة
١٢٦	البوليس	١٢٢	ارتياد المجهولات ومساحتها
١٢٦	الرق	١٢٢	الغابات
			وقاية الصيد

صفحة

الباب الحادي عشر

في شؤون عسكرية

١٢٨

في الحالة العمومية

١٢٨

الحركات الحربية

صفحة

الباب التاسع

في الصحة العمومية

١٢٧

الصحة العمومية

١٢٧

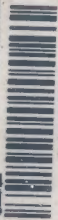
الطب اليبطري والطاعون البقري

الباب العاشر

١٢٧

في السكان والعمال

Bibliotheca Alexandrina



0409921